

المعلمة المصرية للعلوم الإفتائية

المجلد الثاني والثلاثون

# الفتوى والتحديات الصحية

إعداد

إدارة الأبحاث والدراسات الإفتائية

الأمانة العامة لدور وهيئات

الإفتاء في العالم

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور

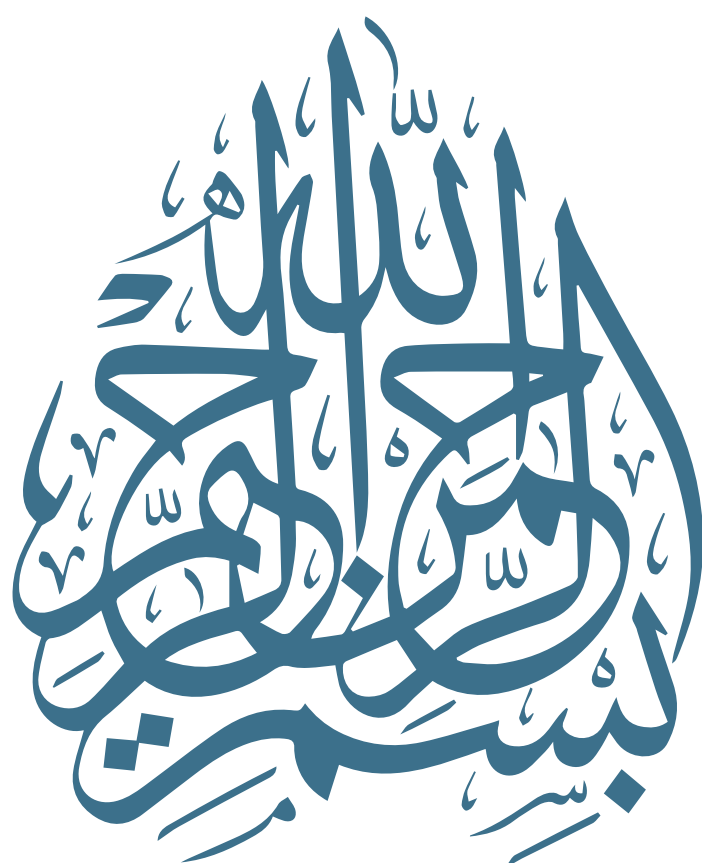
شوقي إبراهيم علام

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

رقم الإيداع: ١٦١٩٠/٢٠٢٢ م

الترقيم الدولي: ٩ - ٦٦ - ٦٧٢٥ - ٩٧٧ - ٩٧٨



# المحتويات

٨.....	المقدمة.....
١٤.....	التمهيد حفظ النفس في الشريعة الإسلامية.....
٢٠.....	الفصل الأول الفتوى وقضية التداوي.....
٢٢.....	المبحث الأول مشروعية التداوي والأمر به.....
٣٩.....	المبحث الثاني التداوي بالمحرمات والنجاسات.....
٥٠.....	الفصل الثاني الفتوى والوقاية من الأمراض.....
٥٢.....	المبحث الأول التطعيم.....
٥٦.....	المبحث الثاني الكشف المبكر عن الأمراض.....
٥٩.....	المبحث الثالث العدوى.....
٧٢.....	الفصل الثالث الفتوى وأبرز القضايا الطبية.....
٧٤.....	المبحث الأول التبرع بالدم.....
٧٩.....	المبحث الثاني نقل الأعضاء وزراعتها.....
١١١.....	المبحث الثالث الفحص الطبي قبل الزواج.....
١١٣.....	المبحث الرابع تحديد جنس الجنين.....
١١٨.....	المبحث الخامس التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب.....
١٣٥.....	المبحث السادس تأجير الأرحام.....
١٤٤.....	المبحث السابع بنوك الأجنة.....

١٤٩.....	المبحث الثامن بنوك الحليب
١٥٤.....	المبحث التاسع تنظيم النسل وتحديدده
١٦٣.....	المبحث العاشر الإجهاض
١٨١.....	المبحث الحادي عشر البصمة الوراثية وإثبات النسب أو نفيه بها
١٩٢.....	المبحث الثاني عشر ختان الإناث
٢٠٧.....	المبحث الثالث عشر عمليات التجميل
٢٢١.....	المبحث الرابع عشر تغيير الجنس
٢٢٩.....	المبحث الخامس عشر التشريح
٢٣٥.....	المبحث السادس عشر الاستنساخ

## ٢٣٨ ..... الفصل الرابع الفتوى والتأمين الصحي

٢٤٢.....	الفصل الخامس الفتوى والممارسة الطبية
٢٤٤.....	المبحث الأول الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته
٢٤٨.....	المبحث الثاني الأخطاء الطبية والمسئولية الجنائية عنها

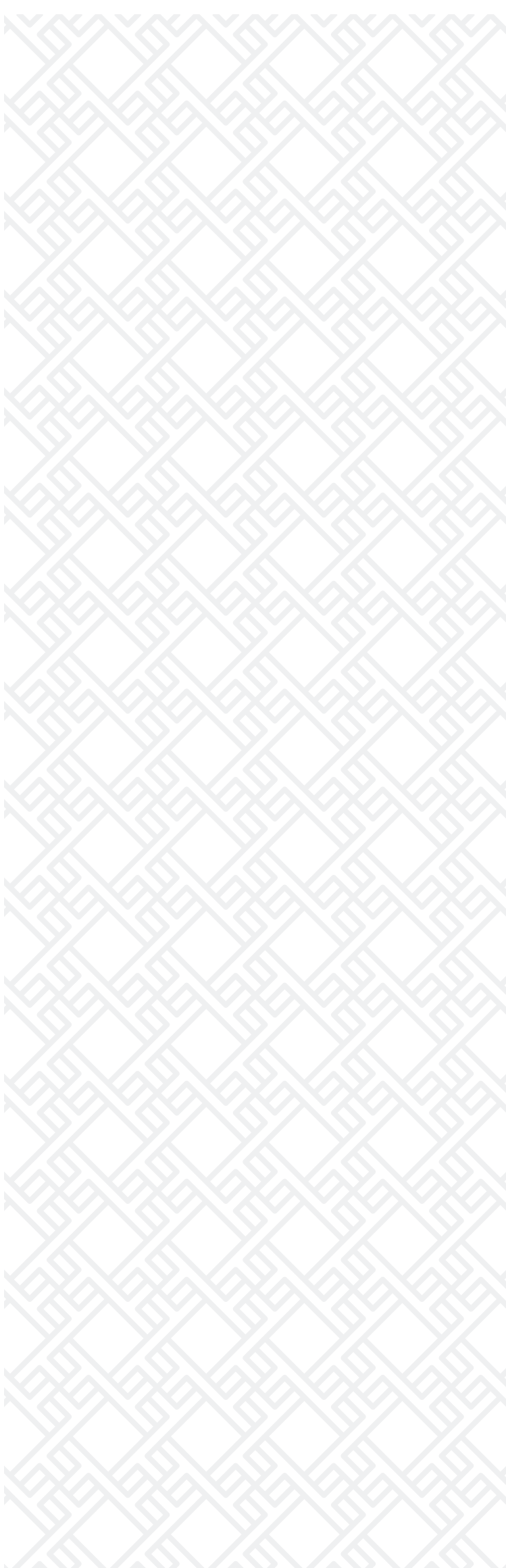
## ٢٦٠ ..... الفصل السادس الفتوى ومواجهة الأوبئة

٢٦٢.....	المبحث الأول منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة
٢٦٩.....	المبحث الثاني دور الفتوى في مواجهة الأوبئة

## ٢٨٦ ..... الفصل السابع الفتوى وفيرس كورونا المستجد

٢٨٨.....	تمهيد التعريف بفيروس كورونا المستجد
٢٩٢.....	المبحث الأول الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية
٣٠٣.....	المبحث الثاني حظر التجول والتجمّع

المبحث الثالث تعليق صلوات الجُمع والجماعات.....	٣٠٦
المبحث الرابع التباعد بين المصلين.....	٣١٢
المبحث الخامس تغسيل موتى وباء كورونا، وتكفينهم، والصلاة عليهم، ودفنهم.....	٣١٨
المبحث السادس تعجيل الزكاة وتوجيهها للتخفيف من معاناة جائحة كورونا.....	٣٣٤
المبحث السابع إفطار مريض كورونا في رمضان.....	٣٤٠
المبحث الثامن تعليق الاعتكاف بالمساجد.....	٣٤٣
المبحث التاسع تعليق العمرة وقصر الحج على حجاج الداخل وتقليص أعداد الحجيج.....	٣٤٦
المبحث العاشر تأجيل الإجراءات والمستحقات المالية.....	٣٦٦
المبحث الحادي عشر المسؤولية الجنائية عن نقل العدوى بفيروس كورونا.....	٣٦٨
المبحث الثاني عشر الحث على تلقي لقاح كورونا.....	٣٧٥
المبحث الثالث عشر التوزيع العادل للقاحات كورونا.....	٣٨٢
المبحث الرابع عشر الحث على إجراء تحليل الكشف عن فيروس كورونا.....	٣٨٤
المبحث الخامس عشر الحث على التبرع بالبلازما لمصابي كورونا وتحريم بيعها.....	٣٨٩



# المقدمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن الفتوى في عصرنا تواجه العديد من التحديات، ومن أهمها التحديات الصحية؛ حيث يشهد العالم اجتياح فيروس كورونا المستجد (COVID-19) لمعظم بلاد العالم، الذي ناهز عدد الإصابات به أربعمائة وخمسين مليون حالة في أنحاء العالم، وتجاوز عدد الوفيات الستة ملايين وفاة حتى وقت كتابة هذه السطور، وما ترتب على ذلك من آثار ونتائج، وما فرضته من قواعد المجابهة العالمية للقضاء عليه من إجراءات ووسائل غيّرت طرق التعامل البشري في كافة مناحي الحياة وأنماطها تغييرًا جذريًا.

والفتوى بما لها من دور بارز ومؤثر في حياة المجتمعات المسلمة لا بد أن تواكب كل تلك التغيرات، وأن تضطلع بدورها ومسئوليتها في حمل عبء التصدي لدراسة ما نتج عن هذه الجائحة من الظروف والوقائع، وإصدار الفتاوى المنظمة لذلك كله من خلال منهجيتها التي تعتمد على الاجتهاد الجماعي المناسب للنظر في تلك المستجدات الجسيمة.

ومن الثابت والمقرر أن الشريعة الإسلامية جاءت بكل ما فيه حماية وصيانة للإنسان من كل ما يعكر عليه صفو حياته وأمنه النفسي وسلامه الاجتماعي، فجعلت كل أحكامها محكمة بإطار مقاصدها الكبرى المتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وشملت حياة الإنسان في كافة أطواره وظروفه وأحواله، سلمه وحربه، وصحته ومرضه، وقوته وعجزه، وكبره وصغره، وفي ظروفه الطبيعية وأحواله الاضطرارية، مصداقًا لقول الله سبحانه: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} [سورة النحل: ٨٩]<sup>(١)</sup>.

وقال أبو ذر رضي الله عنه: «لَقَدْ تَرَكْنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا يُحَرِّكُ طَائِرٌ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا أَذَكَّرَنَا مِنْهُ عِلْمًا»<sup>(٢)</sup>.

فمهما تعاقبت الأزمنة وتجددت الحوادث؛ فالشريعة قادرة على إيجاد حلول لكل نازلة من النوازل، ملبية لحاجات البشرية في مختلف أعصارها وأمصارها، بما يحقق مصالحها في جميع الأوقات والظروف والأحوال؛ بما جعله الله سبحانه وتعالى فيها من الصلاحية لكل زمان ومكان عن طريق الاجتهاد الذي يضمن لها تلك الصلاحية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) للأستاذ الدكتور/ شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص(١٣)، ط. دار الإفتاء المصرية ٢٠٢٠ م.

(٢) رواد أحمد في مسنده (١٥٣/٥، ١٦٢) ط. مؤسسة قرطبة بالقاهرة، والبيزاري في مسنده (٣٤١/٩) ط. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٥/٢) ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

(٣) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) للأستاذ الدكتور/ شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص(١٥).

وأوّلَى صور الاجتهاد وخاصة في مثل تلك القضايا الكبرى والنوازل العامة هو الاجتهاد الجماعي بما يشمل من تضافر الجهود لدى المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية، وصدوره عن منهجية واحدة وآليات متفق عليها، وبما تملكه تلك المؤسسات من أدوات تؤهلها للعملية الإفتائية، وبما يتضمنه ذلك من تفاعل وتشاور بين المفتين والباحثين والعلماء والخبراء.

ومن هنا جاءت أهمية الكلام عن الفتوى والتحديات الصحية اعتمادًا على ما صدر عن المؤسسات الإفتائية المعتمدة في العالم الإسلامي تجاه تلك التحديات.

#### خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة بعد هذه المقدمة من تمهيد وسبعة فصول وخاتمة:

تمهيد: حفظ النفس في الشريعة الإسلامية

◆ الفصل الأول: الفتوى وقضية التداوي

◆ ويشمل مبحثين:

◆ المبحث الأول: مشروعية التداوي والأمر به.

◆ المبحث الثاني: التداوي بالمحرمات والنجاسات.

◆ الفصل الثاني: الفتوى والوقاية من الأمراض

◆ ويشمل ثلاثة مباحث:

◆ المبحث الأول: التطعيم.

◆ المبحث الثاني: الكشف المبكر عن الأمراض.

◆ المبحث الثالث: العدوى.

◆ الفصل الثالث: الفتوى وأبرز القضايا الطبية

◆ ويشمل ستة عشر مبحثًا:

◆ المبحث الأول: التبرع بالدم.

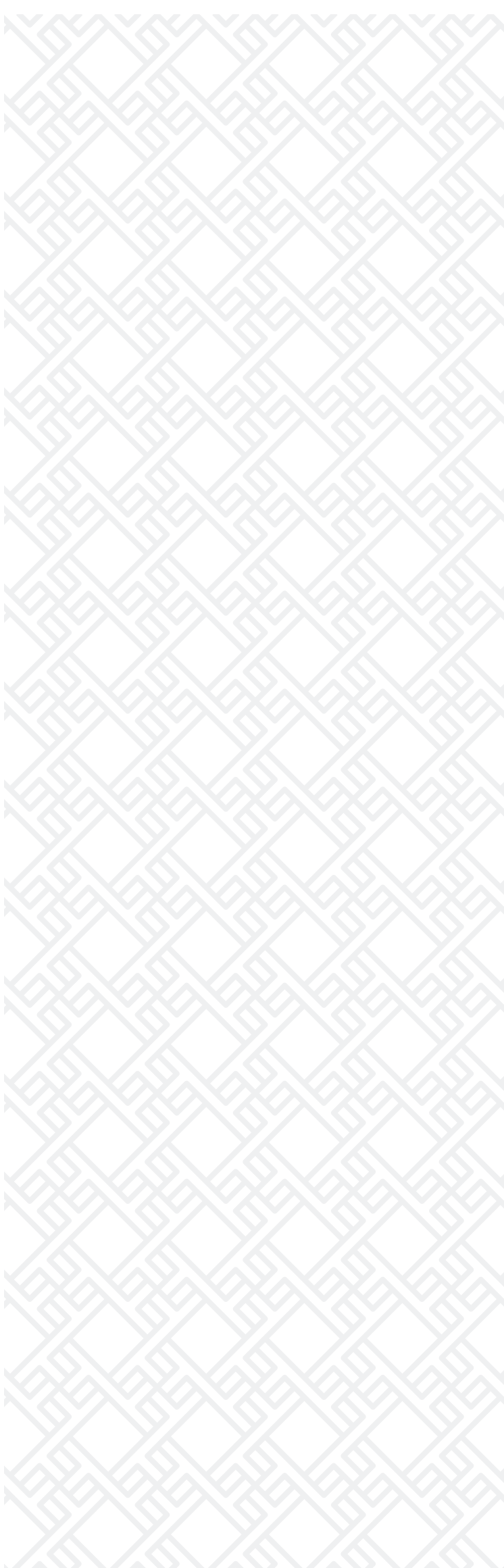
◆ المبحث الثاني: نقل الأعضاء وزراعتها.

◆ المبحث الثالث: الفحص الطبي قبل الزواج.

◆ المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين.

- ◆ المبحث الخامس: التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب.
- ◆ المبحث السادس: تأجير الأرحام.
- ◆ المبحث السابع: بنوك الأجنة
- ◆ المبحث الثامن: بنوك الحليب.
- ◆ المبحث التاسع: تنظيم النسل وتحديدده.
- ◆ المبحث العاشر: الإجهاض.
- ◆ المبحث الحادي عشر: البصمة الوراثية وإثبات النسب أو نفيه بها.
- ◆ المبحث الثاني عشر: ختان الإناث.
- ◆ المبحث الثالث عشر: عمليات التجميل.
- ◆ المبحث الرابع عشر: تغيير الجنس.
- ◆ المبحث الخامس عشر: التشريح.
- ◆ المبحث السادس عشر: الاستنساخ.
- ◆ الفصل الرابع: الفتوى والتأمين الصحي
- ◆ الفصل الخامس: الفتوى والممارسة الطبية
- ◆ ويشمل مبحثين:
- ◆ المبحث الأول: الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته.
- ◆ المبحث الثاني: الأخطاء الطبية والمسئولية الجنائية عنها.
- ◆ الفصل السادس: الفتوى ومواجهة الأوبئة
- ◆ ويشمل مبحثين:
- ◆ المبحث الأول: منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة.
- ◆ المبحث الثاني: دور الفتوى في مواجهة الأوبئة.
- ◆ الفصل السابع: الفتوى وفيروس كورونا المستجد
- ◆ ويشمل تمهيداً وخمسة عشر مبحثاً:
- ◆ تمهيد: التعريف بفيروس كورونا المستجد.

- ◆ المبحث الأول: الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية.
- ◆ المبحث الثاني: حظر التجوّل والتجمُّع.
- ◆ المبحث الثالث: تعليق صلوات الجمع والجماعات.
- ◆ المبحث الرابع: التباعد بين المصلين.
- ◆ المبحث الخامس: تغسيل موتى وباء كورونا وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم.
- ◆ المبحث السادس: تعجيل الزكاة وتوجيهها للتخفيف من معاناة جائحة كورونا.
- ◆ المبحث السابع: إفطار مريض كورونا في رمضان.
- ◆ المبحث الثامن: تعليق الاعتكاف بالمساجد.
- ◆ المبحث التاسع: تعليق العمرة وقصر الحج على حجاج الداخل وتقليص أعداد الحجيج.
- ◆ المبحث العاشر: تأجيل الإجراءات والمستحقات المالية.
- ◆ المبحث الحادي عشر: المسؤولية الجنائية عن نقل العدوى بفيروس كورونا.
- ◆ المبحث الثاني عشر: الحث على تلقي لقاح كورونا.
- ◆ المبحث الثالث عشر: التوزيع العادل للقاحات كورونا.
- ◆ المبحث الرابع عشر: الحث على إجراء تحليل الكشف عن فيروس كورونا.
- ◆ المبحث الخامس عشر: الحث على التبرع بالبلازما لمصابي كورونا وتحريم بيعها.
- ◆ خاتمة الدراسة.



التمهيد

# حفظ النفس في الشريعة الإسلامية

حفظ النفس أحد الضروريات الخمس التي اتفقت عليها جميع الشرائع، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل (أو العرض) والمال.

ويطلق عليها المقاصد الضرورية والكليات الخمس؛ حيث ترجع إليها جميع أحكام الشريعة، ولا بد منها لقيام مصالح الناس في الدنيا والآخرة. وتتممها المقاصد الحاجية، والمقاصد التحسينية<sup>(١)</sup>.

قال الشاطبي: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ضرورية. والثاني: أن تكون حاجية. والثالث: أن تكون تحسينية. فأما الضرورية، فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وقد قالوا: إنها مراعاة في كل ملة»<sup>(٣)</sup>. إلى أن قال: «الحاجيات كالتمتة للضروريات، وكذلك التحسينات كالتمتة للحاجيات، فإن الضروريات هي أصل المصالح»<sup>(٤)</sup>.

وحفظ النفس هو الكلية المقاصدية الشرعية الثانية بعد حفظ الدين، وأحد أصول المصالح التي بنيت عليها الشريعة.

ومعنى حفظ النفس صون حقها في الحياة والسلامة والكرامة والعزة<sup>(٥)</sup>.

قال الله تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} [سورة الإسراء: ٧٠].

وقال سبحانه: {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} [سورة التين: ٤].

والمتمثل في الضروريات الخمس التي هي أصل المصالح والتي بنيت عليها الشريعة بل جميع الشرائع يجد أنها كلها تدور حول الإنسان من حيث حفظ دينه الذي به تستقيم الروح والجسد في الدنيا والآخرة، وبه يعرف طريق الحق والاستقامة والصلاح، وحفظ حياته وسلامته وكرامته، وحفظ شرفه

(١) راجع: علم المقاصد الشرعية للدكتور/ نور الدين الخادمي ص(٧١-٧٢)، ط. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٢) الموافقات في أصول الشريعة (٨/٢)، بتعليق الشيخ عبد الله دراز، وعناية الأستاذ محمد عبد الله دراز، ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(٣) المرجع السابق (١٠/٢).

(٤) المرجع السابق (١٣/٢).

(٥) انظر: علم المقاصد الشرعية ص(٨١).

وعرضه والعمل على بقاء نوعه وذريته، وحفظ عقله الذي يميزه عن سائر المخلوقات، وهو أساس التكليف، وبه يكون التفكير- من كل ما يعيقه ويعطله، وحفظ ماله الذي به قوام حياته وتحقيق رغباته.

وحفظ النفس محور كل ذلك، وبدونها تفقد بقية الضروريات، فلا وجود لدين ولا عرض ونسل ولا عقل ولا مال بلا نفس وحياة تقوم بكل ذلك.

ولأجل حفظ النفس شُرِعتْ أحكامٌ كثيرةٌ، أولها: تحريم القتل والانتحار، الذي به تزهق الروح وتعدم النفس. قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} [سورة الفرقان: ٦٨]، فثنى بذكر جريمة قتل النفس بعد الشرك به سبحانه.

وقال أيضاً: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} [سورة الأنعام: ١٥١].

وقال سبحانه: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [سورة النساء: ٢٩].

وبين جزاء القتل فقال عز من قائل: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} [سورة النساء: ٩٣].

وأكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَبَائِرَ (أَوْ سُئِلَ عَنِ الْكَبَائِرِ) فَقَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ))<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»<sup>(٢)</sup>.

بل جعل الله تعالى إحياء النفس بمثابة إحياء الناس جميعاً، فقال عز وجل: {مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [سورة المائدة: ٣٢].

(١) متفق عليه رواه البخاري في الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، رقم (٥٩٧٧) بعناية محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. دار طوق النجاة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٨) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

(٢) رواه البخاري في الديات، باب قول الله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}، رقم (٦٨٦٢).



ومن أجل حفظ النفس أيضاً شرع القصاص في النفس وما دونها زجراً وردعاً. قال تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا} [سورة المائدة: ٤٥].

وقال أيضاً: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَمَنْ آتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٨ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة البقرة ١٧٨ - ١٧٩].

وشرعت الديات في قتل الخطأ في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا} [سورة النساء: ٩٢]. كما شرعت بديلاً عن القصاص بقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعْطَى «يَعْنِي الدِّيَّةَ»، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ «أَهْلُ الْقَتِيلِ»)).<sup>(١)</sup>

وحُرِّمَ التمثيلُ بجسم الإنسان بعد موته أو تشويهه؛ حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة<sup>(٢)</sup>.

كما حُرِّمَ تعذيبه وتحريقه بالنار؛ فعن حمزة بن عمرو الأسلمي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فِيهَا، وَقَالَ: ((إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ)). فَوَلَّيْتُ فَنَادَانِي فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: ((إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تُحْرِقُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ))<sup>(٣)</sup>.

وشرع حدُّ الحراقة والإفساد في الأرض والإرهاب زجراً وردعاً؛ ليعيش الناس آمنين مطمئنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، قال تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [سورة المائدة: ٣٣].

كما حُرِّمَ كلُّ ما من شأنه المساس بسلامة النفس وكرامتها حية وميتة، كالاستنساخ البشري، والتلاعب بالجينات، وإجهاض الأجنة، والمتاجرة بالأعضاء، والتشريح لغير ضرورة معتبرة، وحرق أجساد الموتى، وغير ذلك مما سيأتي بيانه مفصلاً.

(١) رواه البخاري في العلم، باب كتابة العلم، رقم (١١٢)، ومسلم في الحج، باب تحريم مكة وصيحتها وشلها ولقطتها، إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٥).

(٢) رواه أبو داود في الحدود، باب ما جاء في المحاربة، رقم (٤٣٦٨) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. دار الفكر، بدون تاريخ، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢) ومواضع أخرى عن جماعة من الصحابة.

(٣) رواه أبو داود في الجهاد، باب كراهية حرق العدو بالنار، رقم (٢٦٧٣)، وأحمد في مسنده (٣/ ٤٩٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٢١٤) بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

ولأجل حفظ النفس أُحِلَّتْ الأطعمة والأشربة الطيبة بالعديد من النصوص القرآنية، منها قوله تعالى: {أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ} [سورة المائدة: ١]، وقوله سبحانه: {الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ} [سورة المائدة: ٥]، وقوله عز وجل: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} [سورة الأعراف: ٣٢].

وشُرِعَ التداوي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينما سئل: أنتداوى؟ فقال: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ))<sup>(١)</sup>.

وشُرِعَت الوقاية من الأمراض باتِّقاء مخالطة المريض تجنباً للعدوى؛ فقال عليه الصلاة والسلام: ((لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ))<sup>(٢)</sup>.

وَوَجَبَت النفقات<sup>(٣)</sup>، فقال سبحانه: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [سورة البقرة: ٢٣٣]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند امرأة أبي سفيان حينما اشتكت إليه قلة ما يعطيها زوجها من النفقة: ((خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ))<sup>(٤)</sup>، ولو لم تكن النفقة واجبةً لها ولأولادها لما أجاز لها عليه الصلاة والسلام أن تأخذ من مال زوجها بغير إذنه<sup>(٥)</sup>.

وَجُعِلَت النفقة لازمةً بحسب حال المنفق من يسار أو إعسار، بقدر الكفاية عرفاً<sup>(٦)</sup>، فقال سبحانه: {لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا} [سورة الطلاق: ٧].

(١) رواه أبو داود في الطب، باب في الرجل يتداوى، رقم (٣٨٥٥)، والترمذي في أبواب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، رقم (٢٠٣٨) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، وابن ماجه في الطب، باب ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً، رقم (٣٤٣٦) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، وأحمد في مسنده (٢٧٨/٤)، كلهم من حديث أسامة بن شريك، واللفظ لأبي داود. قال الترمذي: وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي خزيمة عن أبيه، وابن عباس. وهذا حديث حسن صحيح.

(٢) متفق عليه رواه البخاري في الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٧١)، ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، رقم (٢٢٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: علم المقاصد الشرعية ص (٨٢).

(٤) رواه البخاري في النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، رقم (٥٣٦٤)، ومسلم في الأقضية، باب قضية هند، رقم (١٧١٤)، واللفظ للبخاري.

(٥) انظر: أحكام التعامل المالي بين الوالد وولده في الفقه الإسلامي للدكتور/ هشام يسري العربي، بحث منشور بمجلة الشهاب الصادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي- الجزائر، العدد التسلسلي التاسع عشر، المجلد (٦) العدد (٢)، شوال ١٤٤١هـ/ يونيو ٢٠٢٠م ص (٢٠٥).

(٦) راجع في ذلك: بدائع الصنائع للكاساني (٣٨/٤)، ط. دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٩٨٦م، وحاشية ابن عابدين (٦٢٨/٣)، ط. دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٩٩٢م، وأسنى المطالب لركبنا الأنصاري (٤٤٣/٣-٤٤٤)، ط. دار الكتاب الإسلامي، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (٣٠٢/٨)، ط. دار إحياء التراث العربي، والمغني لابن قدامة (٣٨٨/١١)، دار عالم الكتب بالرياض سنة ١٩٩٧م، وكشاف القناع للبهوتي (٤٨١/٥، ٤٨٦)، ط. عالم الكتب سنة ١٩٨٣م.

ولأجل حفظ النفس أيضاً أُبِيحَتْ بعضُ المحرمات مما هو دون ضرورة حفظ النفس إذا تعارض مع حفظها، كأكل الميتة ونحوها من النجاسات والقاذورات للإبقاء على الحياة عند الضرورة<sup>(١)</sup>. قال عز وجل: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ - لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [سورة البقرة: ١٧٣].

وجاز كشف العورة والنظر إليها ولمسها بقصد العلاج لضرورة حفظ النفس من الموت أو الهلاك<sup>(٢)</sup>. ولأجل حفظ النفس أيضاً جاز الأكل من مال الغير بغير إذنه إذا دعت الضرورة إلى ذلك وبقدر ما يحفظ الحياة، ولأجلها يسقط حد السرقة، كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عام المجاعة. كذلك شُرِعَتْ مكملاتُ الضروري، كالمماثلة في القصاص فيما دون النفس، تكميلاً لحفظها، ودفعاً لما يمكن أن يحصل من تَشَفٍّ وثارٍ وتنكيلٍ وغير ذلك. وشُرِعَتْ نفقةُ المثلِ تكميلاً لحفظ النفس بما يليق بها، وغير ذلك من الأحكام<sup>(٣)</sup>.

ولصيانة النفس وكرامتها ومكانتها تشَوَّفَ الشرع الشريف لعق الرقاب وتحريرها من الرق؛ فجعل ذلك في العديد من الكفارات، في مثل قوله تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} [سورة المائدة: ٨٩]، وقوله سبحانه: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا} [سورة المجادلة: ٣]، وقوله: {وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ} [سورة النساء: ٩٢].

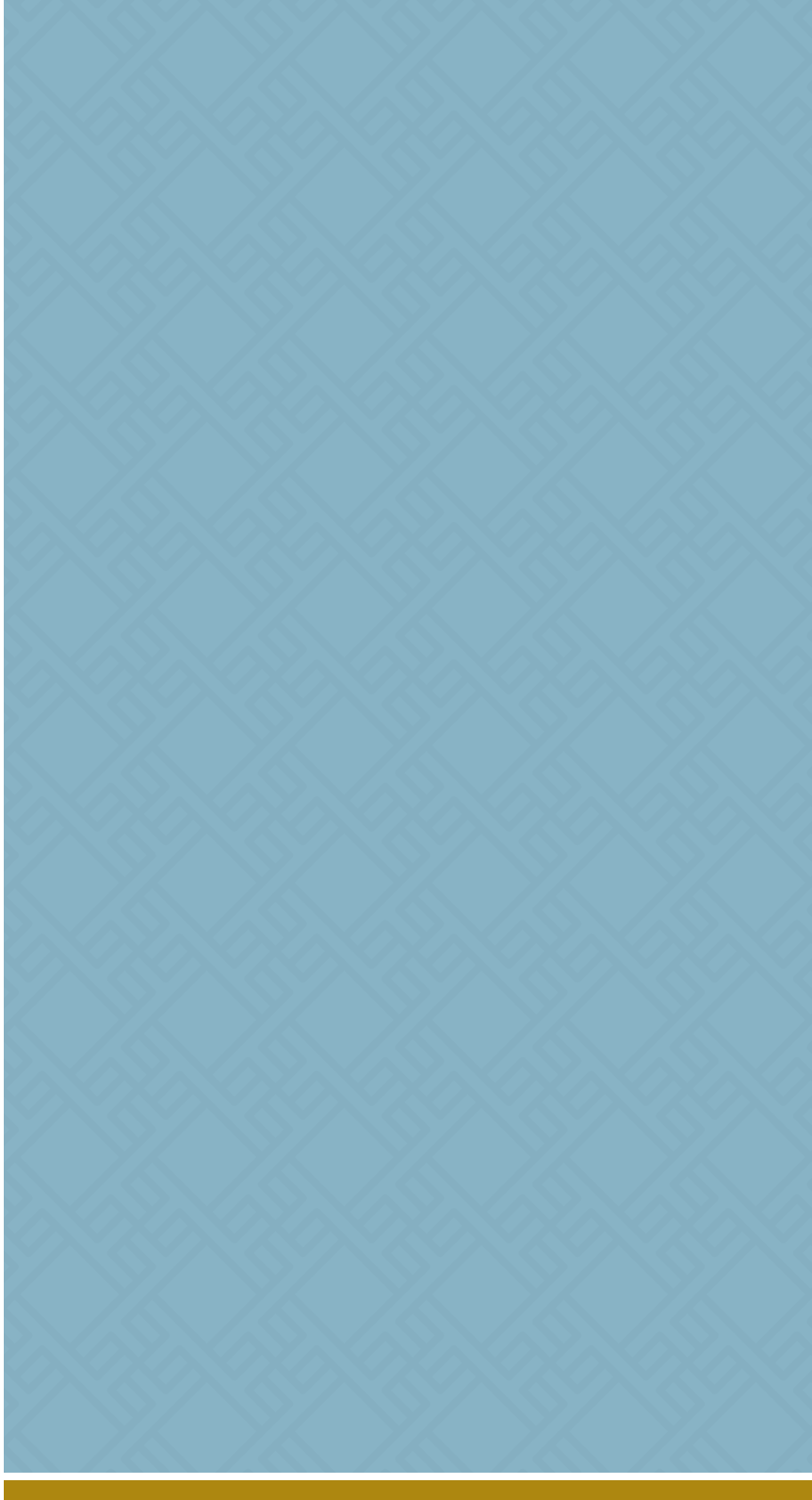
كما جعل تحرير الرقاب من مصارف الزكاة المفروضة ومن أعمال البر، في قوله سبحانه: {إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآبِنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ} [سورة التوبة: ٦٠]، وقوله عز وجل: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤَفُّونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} [سورة البقرة: ١٧٧].

كل تلك الأحكام وغيرها شُرِعَتْ لحفظ النفس وصيانتها؛ مما يدل على مدى عناية الشريعة الإسلامية بالنفس الإنسانية وحفظها.

(١) انظر: علم المقاصد الشرعية ص (٩٨).

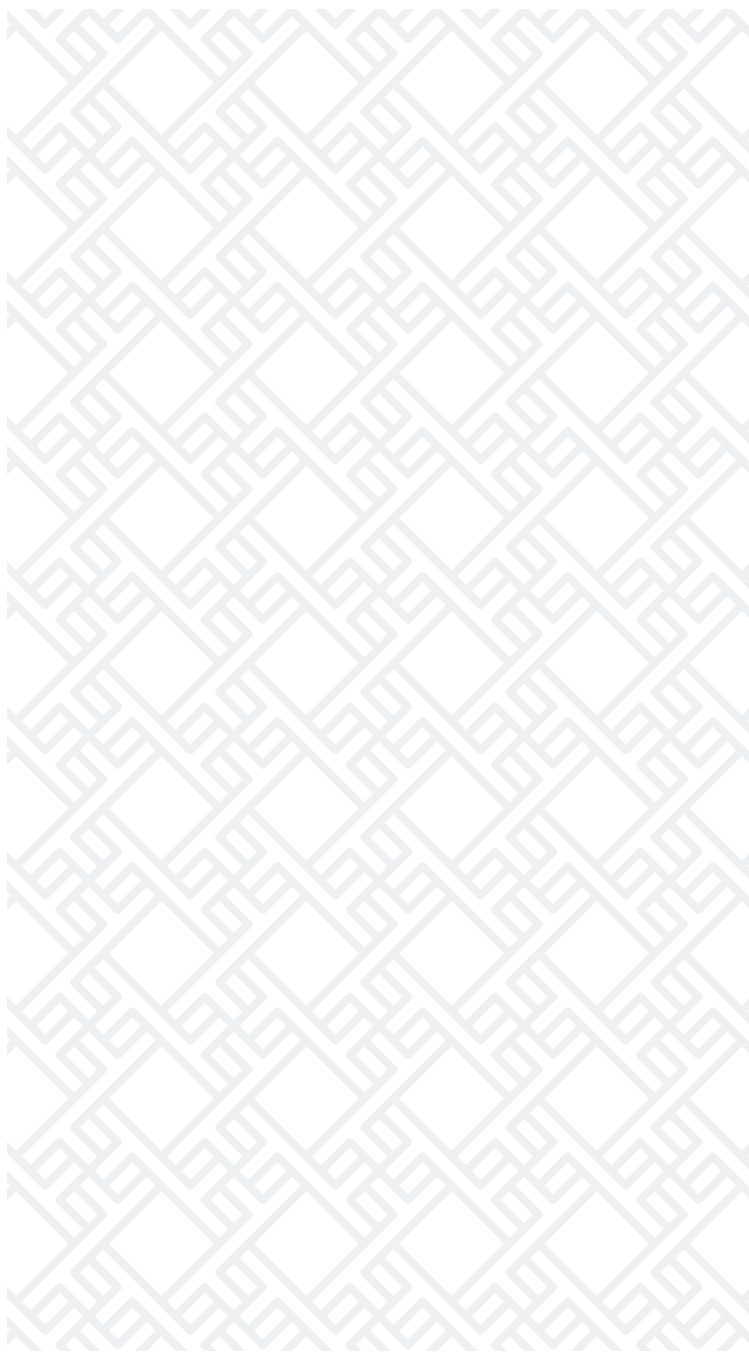
(٢) انظر: علم المقاصد الشرعية ص (٩٩).

(٣) انظر: علم المقاصد الشرعية ص (٩٥-٩٦).



الفصل الأول

الفتوى وقضية التداوي



ويشمل مبحثين:

- ◆ المبحث الأول: مشروعية التداوي والأمر به.
- ◆ المبحث الثاني: التداوي بالمحرمات والنجاسات.



## مشروعية التداوي والأمر به

التداوي في اللغة: مصدر تداوى، بمعنى تناول الدواء، وتداوى بالشيء: تعالج به. وأدوى فلاناً: أمرضه، وتأتي بمعنى عالجه أيضاً، وداوى المريض مداواةً ودواءً: عالجه، والدواء: ما يتداوى به ويعالج، وجمعه أدوية<sup>(١)</sup>.

والتداوي في اصطلاح الفقهاء لا يخرج عن المعنى اللغوي، فهو: تناول الدواء، بمعنى استعمال ما يظن به شفاء المرض بإذن الله تعالى من عقار أو رقية أو علاج طبيعي<sup>(٢)</sup>.

والتداوي يكون من جانب المريض، ويقصد به تناوله للدواء، أو قيامه بإجراء الفحوصات والتحاليل والعمليات الجراحية أو الطبيعية أو النفسية؛ لأجل البرء من المرض بإذن الله تعالى.

أما المداواة فتكون من جانب الطبيب؛ لأنها من الأفعال المتعدية؛ فتعني قيام الطبيب بإعطاء الدواء، أو إجراء العمليات، ونحو ذلك مما يؤدي إلى الشفاء بإذن الله<sup>(٣)</sup>.

والتداوي مشروع، دلت على مشروعيته العديد من النصوص.

من ذلك: قول الله تعالى: {وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ<sup>٦٨</sup> ثُمَّ كُلِّي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ} [سورة النحل: ٦٨-٦٩]. فقولته: «فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» دليل على جواز التعالج بشرب الدواء وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقوله سبحانه: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، نهي عن إتلاف النفس وأمر بالمحافظة عليها.

(١) انظر: مختار الصحاح للرازي ص(١١٠)، ط. المكتبة العصرية- بيروت سنة ١٩٩٩م، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية ص(٣٠٥-٣٠٦) مادة (دوي)، ط. مكتبة الشروق الدولية سنة ٢٠٠٤م.

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء للدكتور/ محمد رواس قلعه جي ص(١٠٥)، ط. دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

(٣) انظر: فقه القضايا الطبية المعاصرة للدكتور/ علي محيي الدين القره داغي والدكتور/ علي يوسف المحمدي ص(١٨٧)، ط. دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣٨/١٠)، ط. دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٤م.

وقوله عز وجل: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، ولا شك أن إهمال التداوي من باب إهلاك النفس ومما يؤدي إلى قتلها.

كذلك صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تداوى، وأمر بالتداوي، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً))<sup>(١)</sup>.

وعن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدَاوَى؟ قَالَ: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ))<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ: قالت الأعراب: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدَاوَى؟ قَالَ: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ))<sup>(٣)</sup>.

وهذا الأمر بالتداوي هو ما نجده واضحاً في عشرات- بل مئات- الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الإفتائية، من ذلك:

الفتوى الصادرة عن دارالإفتاء المصرية بشأن إزالة غشاء البكارة لمرض، حيث ورد بها:

«اطلعنا على الطلب المقيم برقم ١٧١ سنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائلة طالبة بإحدى الجامعات بأمريكا، وتبلغ من العمر ثلاثين عاماً ولم يسبق لها الزواج، وأنها دخلت إحدى المستشفيات للعلاج من ورم في رجلها اليمنى، وعند الكشف عليها وجد الأطباء أن لديها أوراماً غير معروفة داخل الرحم؛ الأمر الذي يتطلب إدخال آلة لأخذ عينات من هذه الأورام وتحليلها، وهذا يعني إجراء فحص داخلي مما يتسبب عنه إزالة غشاء البكارة، ولما امتنعت عن إتمام هذا الإجراء أخرجوها من المستشفى، على أن تعود إليها في أقرب وقت لإجراء هذه الفحوص قبل أن يستفحل الأمر، وأشاروا عليها بإحضار أحد الأطباء المسلمين ليوقف على أن هذا الفحص لازم للعلاج، ثم انتهت إلى السؤال عن: هل إجراء مثل هذه العملية من الناحية الدينية جائز أو يعتبر زناً؟ وإذا جاز لها إجراء تلك العملية؛ فما هي الخطوات التي تتبعها ليعرف الأهل ما حدث؟ وما حكم الصلاة في حالة نزول نزيف أسود قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام؟ وما حكم الصوم أيضاً في رمضان في حالة نزول هذه المادة السوداء التي تشبه القهوة، وليست دم حيض؟

(١) رواه البخاري في كتاب الطب من صحيحه، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، رقم (٥٦٧٨).

(٢) رواه أحمد (٢٧٨/٤).

(٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد، وسبق تخريجهم.

## الجواب:

إنه قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تداوى، وأمر بالتداوى، فقد روي عن أسامة بن شريك قال: جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، أنتداوى؟ قال: ((نعم، فإن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاءً، علمه من علمه، وجهله من جهله)). رواه أحمد، وفي لفظ: قالت الأعراب: ((يا رسول الله، ألا نتداوى؟ قال: نعم، عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً أو دواءً، إلا داءً واحداً، قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: الهرم)). رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه.

لما كان ذلك، وكان الظاهر من السؤال أن الأطباء الذين تولوا فحص السائلة قد قرروا لزوم أخذ جزء من الأورام الداخلية بالرحم لتحليلها لمعرفة نوعها وتشخيص المرض - إن كان - وتحديد طرق العلاج - كان على السائلة النزول عند رأيهم؛ لأن من الضرورات في الإسلام المحافظة على النفس من التلف، ففي القرآن الكريم: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، ولا شك أن إهمال العلاج من باب إهلاك النفس الإنسانية ومؤدى إلى قتلها، وهو محرم ومنهي عنه شرعاً بهذه النصوص، وإذا تيسر وجود الطبيب المسلم كان أولى؛ وإلا جاز ذلك للطبيب غير المسلم للضرورة، أو أخذاً بمذهب الإمام مالك رحمه الله الذي يجيز العمل برأي الطبيب غير المسلم الثقة؛ ومن ثم فعلى السائلة المبادرة إلى إجراء هذا الفحص حماية لنفسها من الهلاك امتثالاً لأمر الله بالمحافظة على النفس في القرآن الكريم وترخيص الرسول صلى الله عليه وسلم في التداوى، بل وأمره به، وعليها أيضاً أن تطلع أولياء أمرها على رأي الأطباء؛ ليكونوا على علم ودراية بسبب زوال غشاء البكارة، وأنه ضرورة علاج للمحافظة على صحتها، ولهم أن يباشروا معها كل ذلك.

أما عن الدم الأسود المشبه للقهوة الذي ينزل من رحم السائلة قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام؛ فإن الدم الأسود من ألوان دم الحيض حسبما قرر الفقهاء؛ وتبعاً لذلك عليها أن تعتبر هذا مبدأ الدورة الشهرية ما دام يسيل تلقائياً إلى الخارج، وعندئذ تحرم عليها الصلاة، كما يحرم الصوم إلى حين انقطاع الدم كعادتها أو إلى مدة أقصاها عشرة أيام، ويجب عليها أن تقضي الصوم إن كان في شهر رمضان، ولا تقضي الصلاة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً فتوى دار الإفتاء المصرية عن تقويم الأسنان، حيث جاء فيها:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٧٢/١٥ - ٧٤) فتوى رقم (٤٠) سجل (١١٥) بتاريخ ٩/٧/١٩٨٠ م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق، ط. دار الإفتاء المصرية بالقاهرة سنة ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.



«أنا فتاة أعاني من بروز في أنيابي وخاصة عندما أضحك مما يسبب لي معاناة نفسية وأحياناً أتجنب الضحك لهذا السبب. هل اللجوء لتقويم الأسنان لتحسين هذا البروز حرام أم حلال؟

### الجواب:

خلق الله الإنسان وكرمه على سائر المخلوقات وأمر سبحانه بعدم تغيير خلقه بصورة تنبئ عن الاعتراض على ما قدره الله تعالى وقضى به، وجعل هذا من عمل الشيطان قال تعالى: {وَلَا مَرَّتَهُمْ فَلَيُبْتِئَنَّ إِذَا تَأْتَى الْآيَةُ أَنَّهُمْ لَا يُفْعِلُونَ} [النساء: ١١٩]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله)) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

واللعن هو الطرد من رحمة الله ولا يكون إلا لكبيرة.

ومن المقرر شرعاً أن الضرر يُزال؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)) رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم.

وعليه فإن هذا التقويم لا يكون تغييراً لخلق الله على أن يكون تحت إشراف طبيب مسلم.

وفي واقعة السؤال: فإنه يجوز للسائلة أن تقوم بتقويم أسنانها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بشأن حكم فصل التوأمين الملتصقين، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠٠٧ م المتضمن:

❖ ما الحكم الشرعي في فصل التوأمين الملتصقين؟

❖ من تكون له سلطة الإذن بإجراء عملية الفصل: هل هي أسرة التوأمين، أو الأطباء، أو القضاء، أو التوأمين إذا بلغا؟ وما العمل إذا كانت هناك فرص كبيرة لنجاح عملية الفصل ورفضت أسرة التوأمين؟

❖ هل يجوز إجهاض الأم الحامل إذا اكتشف وجود توأمين ملتصقة أثناء الحمل؟

❖ هل التوأمين الملتصقان روح واحدة أو اثنتان، شخص واحد أو شخصان؟

❖ هل يحق للتوأمين الملتصقين الزواج، وما الحكم والكيفية؟

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية للدكتور/ شوقي علام ص(٥٦)، ط. دار الإفتاء المصرية ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.

## الجواب:

من المعروف أن الحمل ينشأ إذا لقحت البَيُّضَةُ الأنثوية بنطفة الرجل، فيعلق الجنين الذي ينغرس في بطانة الرحم ليأخذ في النمو، وعندما يكتمل نموه يخرج للحياة في صورة عادية، وقد يحدث أن يفرز مبيض المرأة أكثر من ببيضة، وتُلَقَّح كل واحدة بحيوان منوي، أو تنقسم الببيضة بعد الإخصاب إلى خليتين، أو في طور متقدم تنقسم الكتلة الخلوية إلى جزأين، ثم تواصل كل خلية نموها إلى أن يتكون الجنين الكامل، ومن هنا تأتي التوائم، وقد يحدث ألا يتم الانفصال بشكل كامل؛ فينتج عن ذلك ما يعرف بالتوائم الملتصقة، أو التوائم السيامية. وفي هذه الحالة يكون الطفلان متصلين أو ملتصقين أو ملتحمين ببعضهما في منطقة ما من الجسد؛ مما يستدعي أن يتم إجراء عملية فصل بينهما.

وأما تسمية هذا النوع النادر من التوائم بالتوائم السيامية؛ فهو نسبة إلى توأمين ولدا بمدينة سيام في جنوب شرق آسيا عام ١٨١١ م لأبوين صينيين، وكانا ملتصقين من جهة الصدر، ويقال: إن هذين التوأمين قد تزوجا من شقيقتين إنجليزييتين وأنجبا اثنين وعشرين طفلا، وقد توفيا عام ١٨٧٤ م، ولم يكن زمن الوفاة بينهما كبيرا؛ حيث توفي أحدهما قبل الآخر بحوالي ساعتين، ويقال: إن النسبة صارت إليهما؛ لأنهما أول حالة طبية رصدت في هذا الصدد، ولكن الإمام أبا الفرج بن الجوزي حكى في تاريخه المنتظم عن حالة توأمين ملتصقين رصدت سنة نيف وأربعين وثلاثمائة، وذكر ذلك في حوادث عام ٣٥٢ هـ، أي قبل حدوث حالة التوأمين السياميين بقرون عدة، قال ابن الجوزي: «أخبرنا محمد بن أبي طاهر أخبرنا علي بن المحسن التنوخي عن أبيه قال: حدثني أبو محمد يحيى بن محمد بن فهد، وأبو عمر أحمد بن محمد الخلال قالا: حدثنا جماعة كثيرة العدد من أهل الموصل وغيرهم ممن كنا نثق بهم ويقع لنا العلم بصحة ما حدثوا به لكثرتهم وظهوره وتواتره أنهم شاهدوا بالموصل سنة نيف وأربعين وثلاثمائة رجلين أنفذهما صاحب أرمينية إلى ناصر الدولة؛ للأعجوبة منهما، وكان لهما نحو من ثلاثين سنة، وهما ملتزمان من جانب واحد، ومن حد فويق الحقو (أي الخاصرة) إلى دوين الإبط، وكان معهما أبوهما، فذكر لهما أنهما ولدا كذلك توأمًا، تراهما يلبسان قميصين وسروالين كل واحد منهما، لباسهما مفردًا، إلا أنهما لم يكن يمكنهما - أي القميص - لالتزاق كتفهما وأيديهما في المشي لضيق ذلك عليهما، فيجعل كل واحد منهما يده التي تلي أخاه من جانب الالتزاق خلف ظهر أخيه، ويمشيان كذلك، وإنما كانا يركبان دابة واحدة، ولا يمكن أحدهما المنصرف إلا أن ينصرف الآخر معه، وإذا أراد أحدهما الغائط قام الآخر معه وإن لم يكن محتاجًا، وأن أباهما حدثهم أنه لما ولدا أراد أن يفرق بينهما، فقليل له: إنهما يتلفان؛ لأن التزاقهما من جنب الخاصرة، وأنه لا يجوز أن يسلما؛ فتركهما، وكانا مسلمين، فأجازهما ناصر الدولة وخلع عليهما، وكان الناس بالموصل يصيرون إليهما

فيتعجبون منهما ويهبون لهما، قال أبو محمد: وأخبرني جماعة أنهما خرجا إلى بلدهما، فاعتل أحدهما ومات، وبقي الآخر أيامًا حتى أنتن أخاه وأخوه حي لا يمكنه التصرف، ولا يمكن الأب دفن الميت إلى أن لحقت الحيّ علة من الغم والرائحة فمات أيضًا فدفنا جميعًا. وكان ناصر الدولة قد جمع لهما الأطباء، وقال: هل من حيلة في الفصل بينهما؟ فسألتهما الأطباء عن الجوع، هل تجوعان في وقت واحد؟ فقال: إذا جاع الواحد منا تبعه جوع الآخر بشيء يسير من الزمان، وإن شرب أحدهما دواءً مسهلًا انحلّ طبع الآخر بعد ساعة، وقد يلحق أحدهما الغائط ولا يلحق الآخر، ثم يلحقه بعد ساعة، فنظروا فإذا لهما جوف واحد، وسرة واحدة، ومعدة واحدة، وكبد واحد، وطحال واحد، وليس من الالتصاق أضلاع، فعلموا أنهما إن فصلا تلفا، ووجدوا لهما ذكرين وأربع بيضات، وكان ربما وقع بينهما خلاف وتشاجر فتخاصما أعظم خصومة، حتى ربما حلف أحدهما لا كلم الآخر أيامًا، ثم يصطلحان». اهـ.

ويروى أن هناك حالة أخرى رآها الإمام الشافعي رضي الله عنه، رواها أبو نعيم في الحلية، لكن الحافظ الذهبي استنكرها في السير.

أما الحكم الشرعي لإجراء عملية الفصل بين التوأمين الملتصقين؛ فالأصل فيه أنه جائز، والأصل في جوازه ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: ((بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بن كعب طبيبًا فقطع منه عرقًا ثم كواه)). وهذا الحديث أصل في جواز التدخل الجراحي متى احتيج إليه؛ فقطع العرق وكيه ضرب من ضروب الجراحة، ولا شك أن فصل التوأمين من أكد الحاجيات التي إن فاتت التوأمين حصل لهما من ضروب العنت والجهد والمشقة الحسية والمعنوية ما الله به عليم، ولكن يجب عند الإقدام على إجراء جراحة الفصل بين التوأمين مراعاة الضوابط الآتية:

أولاً: أن يكون القائمون بإجرائها من الأطباء المختصين الأكفاء.

ثانياً: أن يأذن في إجرائها التوأمين معاً إن كانت أهلية الإذن متحققة فيهما؛ بأن يكونا بالغين عاقلين مختارين، فإن كانا ناقصي الأهلية؛ فإن الحق في ولاية الإذن بالجراحة يعتبر بحسب قوة التعصيب؛ فيقدم من ذوي الأهلية: الأب، ثم الجد وإن علا، ثم الابن - إن كان - ثم الإخوة الأشقاء، ثم الإخوة لأب، ثم بنو الإخوة الأشقاء، ثم بنو الإخوة لأب، ثم الأعمام الأشقاء، ثم الأعمام لأب، ثم بنو الأعمام الأشقاء، ثم بنو الأعمام لأب، وهذا الترتيب هو الأصل في الإرث لولا أنهم قدموا الابن على الأب؛ لأن الغالب بقاء الابن وكونه في بداية حياته، وكون الأب والجد في إدبار حياتهما، يلي الأقارب في سلطة الإذن صاحب الولاية العامة، وهو الحاكم أو القاضي في زماننا هذا.

ثالثًا: ألا يترتب على فصل التوأمين مفسدة تفوق مفسدة بقاءهما ملتصقين، كوفائهما أو تلف عضو من أحدهما في مقابل سلامة الآخر، وكذلك يحرم إجراء الجراحة لو غلب على الظن حصول ذلك. ومن القواعد الشرعية المقررة أنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما، وأن الضرر لا يُزال بالضرر المساوي أو الأشد. يقول الإمام البغوي في شرح السنة: «والعلاج إذا كان فيه الخطر العظيم كان محظورًا». اهـ. وكذلك إذا أكد الأطباء المختصون باليقين أو الظن الغالب أن أحدهما سيعيش بعد الفصل والآخر سيموت، بحيث إنهما لو استمرا على ذلك لماتا جميعًا جاز الفصل، ولكننا أيضًا نشير إلى أنه يصعب وضع ضابط واحد لكل الحالات، بل نقول: إنه ينبغي أن تدرس كل حالة على حدة؛ لأنه قد يكون الأرجح في بعض الحالات أن يضحي بعضو لأحد التوأمين أو لكليهما في مقابل أن يتم لهما الانفصال الآمن، وتكون المفسدة الناشئة عن هذا أهون بكثير من مفسدة بقاءهما متصلين مع سلامة أعضائهما.

رابعًا: أنه لا يجوز لطبيب إجراء الجراحة إذا لم يوافق عليها من له حق الإذن، فإن كانت هناك فرصة كبيرة لنجاح عملية الفصل، ورفضت أسرة التوأمين فإنه لا يتم إجراء العملية إلا بعد رفع الأمر للقاضي؛ ليرفع النزاع بين الولي الطبيعى وبين المتخصصين الذين يرون وجوب إجرائها.

خامسًا: أنه لا يجبر التوأمين عليها إن كانا بالغين عاقلين، ولو استمر موجها، طالما كانا راضيين بما ابتليا به، بخلاف ما إذا قبل أحدهما ورفض الآخر؛ فيرجع حينئذ للأطباء المختصين، فإن قالوا بإمكان إجراء جراحة الفصل الآمن بين التوأمين جاز إجبار الراض منهنهما عليها؛ لما في امتناعه من مضارة أخيه.

أما بخصوص حكم الإجهاض إذا ما اكتشف الطبيب وجود توائم ملتصقة أثناء الحمل؛ فيفرق هنا بين حالتين:

الأولى: أن يكون قد مر على الحمل مائة وعشرون يومًا فأكثر في بطن الأم، فإذا كان كذلك فقد نفخت فيه الروح، ودليل ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا فيؤمر بأربع كلمات، ويقال به: اكتب عمله ورزقه وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح)). وإذا ما نفخت الروح في الحمل لم يجز إسقاطه، وكان إسقاطه قتلًا للنفس التي حرم الله تعالى قتلها إلا بالحق. أما إذا كان الحمل لم تنفخ فيه الروح بأن كان قبل هذه المدة فيجوز إسقاطه والحالة هذه، طالما لا يوجد ضرر محقق أو مترجح على الأم من جراء الإجهاض؛ وذلك اتقاء للمشكلات التي تتلازم مع ولادة التوائم الملتصقة من صعوبة العملية

التي تكون في الغالب بشق البطن، مع احتياجها لتقنية ومهارة عالية، فضلا عن التكاليف الباهظة لعملية الفصل.

وقد أجاز بعض العلماء إسقاط الحمل قبل نفخ الروح فيه إذا كان ثم عذر معتبر، كأن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه، كما نقله ابن عابدين في حاشيته عن ابن وهبان من فقهاء الحنفية.

ولا شك أن ما ذكرناه من المشكلات أقوى في الإعذار مما ذكره ابن وهبان.

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرح البهجة: «إسقاط الحمل إن كان قبل نفخ الروح جاز، أو بعدها حرم». اهـ وفي متن الإقناع للحجاوي من كتب السادة الحنابلة: «يجوز شرب دواء لإلقاء نطفة»، وفي الفروع لابن مفلح الحنبلي أن ظاهر كلام ابن عقيل في الفنون أنه يجوز إسقاطه قبل أن ينفخ فيه الروح، قال: «وله وجه».

أما أن كل واحد من التوأمين شخص مستقل له روح مغايرة للآخر فهذا مما لا ينبغي التوقف في صحته، ومن أبلغ الأدلة عليه أن كل واحد منهما يكون له تفكيره وميوله التي قد لا يشاركه فيها الآخر، وقد يموت أحدهما ويبقى الآخر حيًا بعده زمنًا كما هو مشاهد معلوم، وهذا لا يكون إلا أن يكون كل منهما متميزًا عن الآخر بروحه وشخصه.

وأما عن زواج التوائم الملتصقة فإن الزواج عقد من العقود متى توفرت فيه شروطه وأركانه كان عقدًا صحيحًا، وكما تقدم فإن كل واحد من التوأمين مستقل عن الآخر حكمًا، فإذا أجري عقد الزواج تام الشروط والأركان صح عقده، ولم تؤثر حالة الالتصاق في إفساد العقد؛ لأنها أمر خارج عنه.

وأما عن كيفية ممارسة الحياة الزوجية فهذه أمور إجرائية تفصيلية تخضع لأحكام الشرع الكلية وقواعده العامة التي منها أن الضرر يزال، وأن الضرورات تبيح المحظورات، وأن ما أبيح للضرورة فإنه يقدر بقدرها، وأن الحاجة تُنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة، وأن المشقة تجلب التيسير، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، وأنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما، ونحو هذا من القواعد التي يتفرع عنها في هذا الصدد وجوب فعل أشياء، وحرمة فعل أشياء، واستحباب فعل أشياء، وكراهة فعل أشياء، وإباحة فعل أشياء، والشرعية المطهرة تستوعب هذا وغيره بمرونتها وسعتها وإحاطتها، والتفصيل في كل حالة بحسبها. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٦/ ٣٠٤-٣١٢، ٣٩/ ١٢٠-١٢٧) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

ومن ذلك أيضاً الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بشأن استعمال العدسات اللاصقة، ونصها: «اطلعنا على الطلب المقيّد برقم ٢٩٧٣ لسنة ٢٠٠٥م المتضمن: ما حكم استعمال العدسات اللاصقة للذكور والإناث لتصحيح الإبصار؟ علماً بأن هذه العدسات قد تكون ملونة. هل في استعمالها تغيير بالرأي، أو تدخل في تغيير خلق الله، أو إبداء الزينة لغير المحارم؟

### الجواب:

استعمال العدسات اللاصقة بوصفها المذكور أمر جائز شرعاً؛ لأنه لا يشتمل على التغيير بالرأي؛ لأن ذلك من قبيل الكحل، وهو من الزينة الظاهرة المسموح بها.

ولا يشتمل على تغيير خلق الله؛ لأن ذلك من قبيل صبغ الشعر الذي لا يعد تغييراً لخلق الله، إلا أن الفرق بين العينين والشعر أن العينين من الوجه وهو جائز الكشف، وأما الشعر فيمنع كشفه لغير المحارم والزوج، ولكن المشابهة إنما هي في عملية التلوين التي تمنع رؤيتها في الشعر للأجانب، ولم تعد مع ذلك من تغيير خلق الله.

وبذلك لا يشتمل على الزينة المحرمة لما مرّ. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومثلها الفتوى الصادرة جواباً على الطلب المقيّد برقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٥م بشأن حكم زرع العدسات الملونة لسيدة أمها سورية وأهلها كلهم عيونهم ملونة، ما عدا هي لأن أباه مصري فعينها سوداء، وذلك يؤلمها نفسياً، وقد جاء في الفتوى:

«أباح الشرع للمرأة المسلمة الزينة الظاهرة، فقال تعالى: {وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} [النور: ٣١]، ونص العلماء والمفسرون على أن الزينة الظاهرة هي الوجه والكفان، وهذا يقتضي أن استعمال العدسات اللاصقة أمر جائز شرعاً؛ لأنه من زينة الوجه الظاهرة المسموح بها، كالكحل وتحمير المرأة وجهها، وغير ذلك مما يدخل في الزينة الظاهرة.

ولا يعد ذلك تغييراً لخلق الله تعالى؛ لأنه من قبيل صبغ الشعر، إلا أن الفرق بين العينين والشعر أن العينين من الوجه وهو جائز الكشف، وأما الشعر فيمنع كشفه لغير المحارم والزوج، ولكن المشابهة إنما هي في عملية التلوين التي تمنع رؤيتها في الشعر للأجانب، ولم تعد مع ذلك من تغيير خلق الله.

وإذا كان استعمال هذه العدسات جائزاً للمرأة كان زرعها جائزاً لها أيضاً، وذلك بشرطين:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠/٢٩١-٢٩٢) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

الأول: ألا تكون بغرض التدليس والتغريب بمن يخطئها.

الثاني: ألا يكون فيها ضرر عليها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وفي سياق ما تقوم به المؤسسات الإفتائية من دور كبير في مجال التداوي صدرت بعض الفتاوى التي تحذر من إجراء عمليات جراحية فيها خطورة كبيرة وتفضي غالباً إلى الموت، ومنها: الفتوى التي وردت إلى دار الإفتاء المصرية، وفيها يقول السائل: «لي ولد أصيب في عامه الرابع من عمره بمرض الصرع، عرضته على كثير من الأطباء المختصين في الأعصاب، وكانوا يعالجونه بشتى طرق العلاج من أدوية وحقن مخدرة إلى غير ذلك، إلا أن حالته كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم وعمماً بعد عام، حتى أصبح الآن فاقد النطق والإحساس والحركة، فلا يستطيع المشي ولا الكلام ولا الفهم، فهو عبارة عن جثة أو كتلة يدب فيها الروح، ويبلغ من العمر الآن ثماني سنوات، ونعاني في تمريره صنوف العذاب، فيحتاج لمن يطعمه ويحمّله ويعتني بنظافته كأنه طفل في عامه الأول. لم أشفأ أن أُلجأ للشعوذة لعلمي و يقيني أنها خرافات لا فائدة منها، وأخيراً أشار عليّ بعض الأطباء بإجراء جراحة له في المخ وأفهموني أنها خطيرة لا يرجى منها إلا بنسبة واحد إلى عشرة آلاف، أعني أنه سينتهي أمره بعد العملية، وعللوا نظريتهم بأنه أولاً ربما تنجح العملية، ويستفيد منها. ثانياً إذا قدر له الموت وهو محتمل فسيستريح هو، كما سنستريح نحن من هذا الشقاء، ولما كنت أخشى إن أقدمت على إجراء هذه العملية أن يكون فيها ما يغضب الله؛ لأنني أعتقد بأنني أسعى إلى قتله بهذه العملية، فقد رأيت أن أُلجأ إلى فضيلتكم لتفتوني إن كان في إجراء العملية في هذه الحالة محرم وأتحمل وزراً أم لا؟

الجواب: اطلعنا على السؤال، والجواب أنه لا يجوز الإقدام على هذه العملية الجراحية، ما دام الراجح- بل الأرجح- إفضاءها إلى الموت، وسيجعل الله بعد عسر يسراً. والله تعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الفتوى التي صدرت عن دار الإفتاء الفلسطينية عن حكم تجميد المريض الميؤوس من برئه حتى يتم التوصل إلى علاج له في المستقبل، وجاء فيها:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٤/ ٢٤١- ٢٤٣) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام، ط. دار الإفتاء المصرية بالقاهرة سنة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/ ٢٧- ٢٨) فتوى رقم (٣٢٦) سجل (٦١) بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٤٩م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسين محمد مخلوف.



بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فإن عملية تجميد البشر من العمليات المستحدثة، وهي مكلفة للغاية، ولها تصوران، أولهما: التجميد ما قبل الوفاة، وهو حرام؛ لأنه من قبيل الانتحار إن كان بطلب من الشخص نفسه، أو قتل نفس بغير حق إن كان من قبل غيره، والله تعالى يقول: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ، يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا)) [صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار...].

وثانيهما: التجميد بعد الوفاة، ولا يجوز أيضًا، إلا في حالات الضرورة القصوى لغايات علمية، أو قضائية، أو من أجل التبرع ببعض أعضاء المتوفي بعد وصية منه، وتجميد جثمان المتوفي دون سبب شرعي معتبر، يتنافى مع سنة الإسراع بالدفن، فمن السنة التعجيل بدفن الميت، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سَوَى ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ)) [صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز]، والله تعالى أعلم.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل»<sup>(١)</sup>.

كذلك صدرت فتاوى بشأن بيع الأدوية غير المصرح بها، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية، وفيها: «نرجو من سيادتكم إفادتنا عن الحكم الشرعي في قيام بعض الصيادلة بشراء وبيع الأدوية المهربة مجهولة المصدر غير المصرح بها من وزارة الصحة مثل المنشطات والأدوية المؤثرة على الحالة النفسية مما يترتب عليها الضرر بالمرضى لعدم مطابقة هذه الأدوية للمواصفات.

## الجواب:

كرَّم الإسلام الإنسان وأمر بالمحافظة على النفس والعقل، وجعل ذلك من الضروريات الخمس التي يجب الحفاظ عليها؛ وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال، والتي تُعرف بالمقاصد العليا للشريعة؛ حتى يُمكن للإنسان أن يكون خليفة لله في الأرض ويقوم بعمارته.

(١) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٦ م. المفتي: فضيلة الشيخ/ محمد أحمد حسين. فتوى رقم (٣٨٥).



وجاءت النصوص الشرعية بالنهي عن الإضرار بالنفس والإلقاء بها في المهالك، وأمرت بالمحافظة عليها من المخاطر؛ فقال جلَّ شأنه: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، وقال عزَّ وجلَّ: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥].

قال العلامة ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢/ ٢١٥، ط. الدار التونسية): «ووقع فعل: {وَلَا تُلْقُوا} في سياق النهي يقتضي عموم كلِّ إلقاء باليد للتهلكة، أي: كل تسبُّب في الهلاك عن عمدٍ، فيكون منهياً عنه محرماً، ما لم يوجد مُقتَضٍ لإزالة ذلك التحريم». اهـ.

وهذا يقتضي أنه إذا ثبت علمياً ضررُ شيءٍ ولم تكن هناك ضرورة له فإن تناوله يكون حراماً، وتحريم التناول يقتضي تحريم التداول؛ لأنه لا ضرر ولا ضرار؛ فيكون تداول الأدوية المهربة مجهولة المصدر غير المصرح بها من وزارة الصحة حراماً؛ لما يترتب عليها من الإضرار بالناس، ويكون كل متسبب في تداول هذه الأدوية مسئولاً مسئولية شرعية وقانونية عن كل ضرر يصيب الناس من جراء تناولها.

كما أن في هذا التداول مخالفةً لولي الأمر الذي أمر الله بطاعته في المعروف؛ فقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: ٥٩].

فقد نص القانون المصري على حظر وتجريم تداول الأدوية غير المصرح بها من الصيدالة أو من غيرهم كوسطاء بيع الأدوية، فنصت المادة (٢٨) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (١٢٧) لسنة ١٩٥٥م على الآتي: «يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها بموجب هذا القانون من أدوية أو متحصلات أقرباذينية أو مستحضرات صيدلية أو نباتات طبية أو مواد كيميائية مطابقاً لمواصفاتها المذكورة بدساتير الأدوية المقررة ولتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية». كما نصت المادة (٤١) من ذات القانون على أنه: «يجب على كل من يريد الاشتغال كوسيط أدوية أو كوكيل مصنع أو جملة مصانع في الأدوية والمستحضرات الصيدلية أو الأقرباذينية أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية، ويجب أن يكون طلب الترخيص على النموذج الذي تعده الوزارة لذلك».

وبناءً على ما سبق وفي واقعة السؤال: فقيام بعض الصيدالة بالاتجار في الأدوية المهربة مجهولة المصدر غير المصرح بتداولها من وزارة الصحة هو أمرٌ مُحَرَّمٌ شرعاً؛ نظراً لما قد يلحق مُتناولها من ضررٍ.

ودار الإفتاء تنصح أولئك الذين يتاجرون في مثل هذه الأدوية ويبيعونها لكافة الناس أن يتقوا الله في شباب هذه الأمة وعموم أفرادها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وصدرت كذلك فتاوى عن التداوي ببعض الأدوية التي لها آثار جانبية وأضرار إذا ما استخدمت بغير إشراف طبي. منها: فتوى دار الإفتاء المصرية بشأن حكم استخدام دواء (الترامادول)، حيث جاء فيها:

«أرجو من سيادتكم التكرم بتوضيح رأي الدين مكتوبًا بشأن بيع عقار الترامادول دون تذكرة طبيّة لمن لا يستحق العلاج به، وتوضيح رأي الدين أيضًا فيمن يشتريه ويستخدمه بشكل عشوائي دون الحاجة الطبيّة الملحة إليه، نرجو توضيح ذلك خاصة وأن هذا العقار يندرج تحت بند الجواهر المخدرة مثل المورفين -وهو أحد مشتقات الأفيون- وذلك بعد انتشار استخدامه دون الحاجة إليه بشكل ملفت وخطير مما يترتب عليه الإضرار بالأمن العام للبلاد وبصحة المواطنين. علمًا بأن الآثار الجانبية الضارة للإفراط في استخدام الترامادول أو تعدي الجرعات المسموح بها هي:

- ◆ خمول في وظائف الجهاز الهضمي مما يؤثر سلبيًا على الهضم وتقليل الحركة الدورية للأمعاء.
- ◆ دوار وغثيان وقيء.
- ◆ صعوبة في التبول خاصة مع الجرعات الزائدة.
- ◆ بطء ضربات القلب وانخفاض ضغط الدم.
- ◆ قُرْح في المعدة مع الجرعات الزائدة والاستخدام المفرط.
- ◆ زغللة وصعوبة في الرؤية مما يؤثر بالسلب على الأنشطة اليومية، خاصة إذا كان المتعاطي من السائقين أو ممن تستلزم أعمالهم اليقظة لفترة طويلة أو استخدام الآلات.
- ◆ صعوبة في التنفس؛ لأنه يسبب تثبيطًا للجهاز التنفسي.
- ◆ رعشة وتشنجات مع الجرعات الزائدة.
- ◆ خلطه مع الأمفيتامين خاصة في الأنواع المتداولة ومجهولة المصدر يزيد من حدوث التشنجات.
- ◆ تناوله مع أدوية علاج قرحة المعدة يطيل من وجود الدواء في الجسم ويزيد من آثاره الجانبية.
- ◆ تناوله مع مضادات الاكتئاب المعروفة بـ SSRI ومضادات MAO والمورفين ومشتقاته تزيد من حدوث التشنجات.
- ◆ تناوله مع الكحوليات يثبط الجهاز العصبي.
- ◆ الجرعات الزائدة تؤدي إلى هبوط في الجهاز العصبي والجهاز التنفسي وإغماء وتشنجات، وقد تؤدي لتوقف عضلة القلب؛ ومن ثم الوفاة.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٤٠-٤١).

♦ تناول الترامادول للغرض الجنسي لمعالجة سرعة القذف قد يفيد، لكن مع الاستخدام المتكرر يؤدي إلى تثبيط الرغبة الجنسية، وإضعاف الانتصاب، كما يؤدي الترامادول إلى حدوث تشوهات وأضرار بالحيوانات المنوية؛ وبالتالي تشوهات في الأجنة.

### الجواب:

من الأسباب التي حرم الشرع من أجلها تناول بعض الأعيان أن يؤدي تناولها إلى تغييب العقل، سواء أكان ذلك بالإسكار أم بغيره من التأثيرات التي تفقد الإنسان السيطرة على عقله، وقد ثبتت حرمة الخمر بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلُمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [المائدة: ٩٠]. والمخدرات حكمها في الشريعة حكم الخمر؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)) أخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ)) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

كما أن كل ما يؤثر على صحة الإنسان سلباً فتناولها حرام؛ إذ من المقرر شرعاً أنه لا ضرر ولا ضرار، ومعرفة الضرر يرجع فيها إلى المتخصصين، وتناول الأدوية مرهون بمشورة الأطباء، خاصة إذا كان للدواء آثار سلبية تنتج عن سوء الاستخدام أو كثرت، وعمل الصيدلي لا يقتصر على بيع الدواء، بل يلزم أن يكون متقناً لمهنة الصيدلة، متمكناً منها: بمعرفة استخدامات كل دواء، وجرعته، وآثاره الجانبية، ومحظورات استخدامه، وتقاطعاته الدوائية، وتركيبه الكيميائي، وكيفية تأثيره.

ويقوم الصيدلي بمساعدة المرضى على فهم آلية عمل الدواء في السيطرة على المرض وعلاجه، ويشرح لهم الطريق الصحيحة لتناول جرعات الدواء وحفظه، كما أن عليه أيضاً دوراً مهماً في ملاحظة الأدوية المؤثرة على الحالة النفسية، والتي قد تكون وسيلة للإدمان، وأن يلتزم باللوائح المنظمة لصرفها، فلا يصرفها إلا بوصفات طبية معتمدة، أي أن عمله متمم لعمل الطبيب في استكمال العلاج، والتهاون في ذلك مظنة إيصال الضرر بالمريض، وقد نص الفقهاء على تحريم الاشتغال بالطب والتداوي لمن لا علم له به.

ولأجل ذلك كان تفريط الصيدلي في قيامه بعمله مؤدياً إلى عدم استكمال مسيرته العلاج الصحيحة، مما يلحق الضرر بالمريض، فيفطر بذلك في الأمانة التي حمّله الله تعالى إياها.

فإذا ثبت أن تناول دواءٍ ما مسموح به في حدود معينة، وأن الإفراط فيه يدخله ضمن الممنوعات التي تسبب الضرر المحض للإنسان، خاصة تلك الأدوية التي تقرر منع صرفها من غير وصفة طبيّة معتمدة (روشتة)، وأن على الصيدلي- في لوائح مهنته وتنظيماتها- ألا يبيع بعض الأدوية إلا بالتذكرة الطبيّة؛ للضرر الناجم عنها بسوء استخدامها أو كثرتة، فإن أمانة الصيدلي تقتضي أن يلتزم بآداب مهنته وضوابط عمله، وألا يبيعه لكل أحد، حتى لا يكون سبباً في الإضرار بالناس ومتسبباً في الفساد الذي يصدر عن تناول هذه الأدوية بجرعات زائدة عما هو مقرر طبياً، والصيدلي ليس مجرد بائع للدواء، وإلا لزاول البيع فيها كلُّ أحد حتى لو لم يكن مُؤَهَّلاً، وإنما أقام الله الصيدالة في استكمال علاج الناس وتخفيف آلامهم.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فما دام لهذا الدواء (الترامادول) استخدامات ممنوعة غير مصرّح بها رسمياً، وكان مندرجاً تحت بند «الجواهر المخدّرة»، ولم يكن مسموحاً في لوائح العلاج وتعليماته أن يُصرف بغير وصفة طبيّة معتمدة لثبوت إضراره البالغ بالصحة عند عدم الالتزام بالمقررات الدوائية، فإنه يُمنع صرفه شرعاً؛ لتعلقه بضرر الأدميين، وقد علّم من قواعد الشريعة شدة تحرّجها في منع ما يؤثر بالسلب على صحة الإنسان ويضر بها، والبيع وإن كان في نفسه جائزاً إلا أن الشريعة منعت منه إذا كان سيؤدّي إلى الفساد أو الإفساد؛ كبيع السلاح في الفتنة؛ سدّاً للذريعة وحسماً لمادة الفساد، وسدّ الذرائع وإن كان غير مُتوسّع فيه عند المجتهدين إلا أنه يقوّى العمل به إذا تعلق بالمحافظة على واحدة من الكليات الخمس، وهي: الدين، والنفوس، والعرض، والعقل، والمال، وكذلك تقع الحرمة أيضاً على مَنْ يشتري هذا الدواء ويستخدمه بشكل ضارّ. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً: فتوى دار الإفتاء المصرية كذلك بشأن حكم استعمال مادة المورفين في تخفيف آلام المرضى، وقد ورد فيها:

«ما حكم استعمال مادة المورفين في تخفيف آلام المرضى كمُسكّن تحت إشراف الأطباء بالجرعات المناسبة؛ وذلك لحاجة المرضى الشديدة إليه، سواء أكان عن طريق الحقن أم الفم؟

### الجواب:

يجوز استعمال مادة المورفين في تخفيف آلام المرضى كمُسكّن، وذلك تحت إشراف الأطباء بالجرعات المناسبة لحاجتهم الشديدة إليها، سواء أكان ذلك عن طريق الحقن أم الفم أم أي طريقة أخرى. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٣٣-٣٦)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤١/٧٩-٨٣) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

(٢) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٣٧)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠/٢٨٤) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

وعن مدى حرية البحث العلمي فيما يتعلق بإجراء التجارب على الإنسان والحيوان من أجل الوصول إلى علاجات جديدة وضوابط ذلك صدرت فتوى دار الإفتاء المصرية بشأن حكم أخذ الخلايا الجذعية وإعادة زرعها في جسم الحيوان أو الإنسان، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٤٠١ لسنة ٢٠٠٨ م المتضمن:

ما حكم استخدام الخلايا الجذعية البالغة الحيوانية (adult stem cell) من حيوانات التجارب مثل الأرانب أو الماعز بعد تنميتها وتمييزها والتأكد من خصائصها وسلامتها، ثم إعادتها داخل الجسم الحي لنفس الحيوان لدراسة تأثيرها في مجال هندسة وتجديد الأنسجة الحية داخل نفس الحيوان، وفي حالة ثبوت نجاح هذه التجارب على الحيوان سيتم تطبيقها على الإنسان- بأخذ خلايا جذعية بالغة آدمية من نفس الإنسان، ثم إعادتها داخل جسمه بعد اتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة حيالها- بعد أخذ موافقة المريض لإجراء مثل هذه التجربة لعلاج؟

### الجواب:

الخلايا الجذعية هي خلايا لها القدرة على الانقسام والتكاثر لتعطي أنواعاً مختلفة من الخلايا المتخصصة التي تكوّن أنسجة الجسم المختلفة، وقد تمكن العلماء حديثاً من التعرف على هذه الخلايا وعزلها وتنميتها، بهدف استخدامها كتقنية علاجية لبعض الأمراض.

وهناك عدة طرق للحصول على هذه الخلايا منها: أخذها من الجنين السقط في أي مرحلة من مراحل الحمل، أو عن طريق المشيمة أو الحبل السري، أو عن طريق الأطفال أو البالغين، أو عن طريق الاستنساخ بأخذ خلايا من الكتلة الخلوية الداخلية. أما بخصوص استخدام الحيوانات في التجارب والأبحاث العلمية المتعلقة بتقنية الخلايا الجذعية التي يراود منها خدمة الإنسان فهو جائز لا تمنعه الشريعة؛ إذ إن الحيوان أصلاً مخلوق لخدمة الإنسان ومسخر لمصلحته، كما قال الله تعالى: {سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [لقمان: ٢٠]، وكذلك فإن الله تعالى قد أجاز لنا ذبح كثير من الحيوانات لمنفعة الأكل، فاستخدامها في التجارب العلمية التي فيها خدمة الإنسان أولى بالجواز؛ إذ منفعة أكل الحيوان بخصوصه لا شك أنها أقل من المنفعة الحاصلة للإنسان من العلم الذي يتوصل إليه بالتجريب على الحيوان.

ولكن هذا الجواز مشروط بأن يراعى الفرق بالحيوانات محل التجارب وتجنب تعريضها للأذى أو الألم أثناء إجراء التجارب عليها ما أمكن، وقد روى مسلم عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: ((ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله كتب الإحسان على كل شيء؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح)).

وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود- واللفظ له- عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من يحرم الرفق يحرم الخير كله))، وروى الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)).

وكذلك فإنه لا يوجد مانع شرعي من أن يؤخذ من الإنسان المريض شيء من خلاياه الجذعية البالغة بغرض استخدامها وتوظيفها في علاجه، بشرط عدم تضرره بذلك، وموافقة إن كان أهلاً للإذن بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً، فإن كان ناقص الأهلية فإن حق الإذن يثبت لوليّه.

وقد حث الشرع الشريف على التداوي والاستشفاء، ففي سنن الترمذي وأبي داود- واللفظ له- عن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوى؟ فقال: ((تداووا؛ فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وضع له دواءً غير داء واحد: الهرم)). والهرم: الكبر. وهذا الحديث جاء فيه الحث على التداوي مطلقاً غير مقيد بقيد، والقاعدة أن المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما يقيدّه.

قال الإمام الخطابي: «في هذا الحديث إثبات الطب والعلاج، وأن التداوي مباح غير مكروه». اهـ. وقولنا بجواز هذا المسلك في التداوي متفق مع الإطلاق المستفاد من هذا الحديث، ومن ادعى المنع فهو المطالب بالدليل. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكل ذلك يعطينا صورة عن الدور المهم والمحوري الذي تقوم به المؤسسات الإفتائية في فتح المجال للبحث العلمي والتطوير في مجال التداوي، بضابط تحقيق مصلحة الإنسان والحفاظ على نفسه وصحته، وعدم الإضرار به.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٦٠-٣٦٣) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

## التداوي بالمحرمات والنجاسات

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد شرعت التداوي وأمرت به -كما سبق- فإنها في الوقت نفسه قد منعت أن يكون التداوي بمحرم أو بنجس، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوُوا وَلَا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ))<sup>(١)</sup>. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ))<sup>(٢)</sup>. وفُسِّرَ بالسُّمِّ.

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((اشْتَكَيْتُ ابْنَتَهُ لِي، فَتَبَدَّتْ لَهَا فِي كُوزٍ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَغْلِي، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَتِي اشْتَكَتْ فَتَبَدَّنَا لَهَا هَذَا، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي حَرَامٍ))<sup>(٣)</sup>.

وذلك لأن المحرمات والنجاسات التي نهت الشريعة عن تناولها لا تنفك عن ضرر تسببه للإنسان، ومن هنا ورد تحريم بعض الأشياء في القرآن الكريم، في عدد من الآيات، منها قول الله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ - وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّيتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ} [سورة المائدة: ٣]، ولم تبح الشريعة تناول شيء من ذلك إلا في حال الضرورة؛ تقديمًا لحفظ حياة الإنسان، ودفعًا لأشد الضررين بارتكاب أحفهما ضررًا؛ ولذلك ختمت الآية بقوله سبحانه: {فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}.

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى في باب النهي عن التداوي بما يكون حرامًا في غير حال الضرورة (٩/١٠)، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣ م.

(٢) رواه أبو داود في سننه: كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، رقم (٣٨٧٠)، والترمذي في سننه: أبواب الطب، باب ما جاء فيمن قتل نفسه بسم أو غيره، رقم (٢٠٤٥)، وابن ماجه في سننه: كتاب الطب، باب النهي عن الدواء الخبيث، رقم (٣٤٥٩)، وأحمد في مسنده (٢/٣٠٥، ٤٤٦، ٤٧٨).

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه (٤/٢٣٣) بتحقيق شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م. وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤/١٣٩)، ط. مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، بتحقيق د/ عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى ١٩٩١ م.



وجاء ذلك أيضًا في قوله عز وجل: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ} فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [سورة الأنعام: ١٤٥].

وقد عللته الآية بأنه رجس، والرجس: اسم لكل ما يُستقذر<sup>(١)</sup>.

وقد زادت السنة النبوية تحريم بعض الأشياء، ككل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، ولحوم الحمر الأهلية، وكما قال الإمام القرطبي: «وليس يمتنع أن تقع الزيادة بعد قوله: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا} بما يرد من الدليل فيها»<sup>(٢)</sup>.

وكل ذلك فيما إذا استعملت النجاسات بحالتها الطبيعية الصرفة، أما إذا استحالت إلى مادة أخرى بحيث تتلاشى معها صفاتها الأصلية؛ فإن الحكم يختلف في هذه الحالة.

وهو ما راعته الفتاوى الصادرة عن العديد من المؤسسات الإفتائية، وفي مقدمتها دار الإفتاء المصرية، حيث صدر عنها العديد من الفتاوى التي تتناول صورًا من ذلك.

منها: الفتوى المتعلقة بحكم تداول أدوات طبية تحتوي على مواد مستخرجة من الخنزير، وفيها:

«نرجو من سيادتكم إفادتنا بفتوى بخصوص الموضوع التالي:

١- يوجد مُنتَج عبارة عن إسفنجة ممتصة وتحتوي على مادة الكولاجين، وتُستخدم لوقف النزيف في العمليات الجراحية للحفاظ على حياة المريض، ويتم استخدامها في الحالات الحرجة خاصة عمليات المخ والأعصاب والعمود الفقري وعمليات القلب المفتوح، بالإضافة إلى باقي أنواع الجراحات، ويتم استخراج هذه المادة- الكولاجين- من كولاجين حيواني مصدره جلد الخنزير حديث الولادة لتفادي جنون البقر.

٢- يوجد مُنتَج آخر عبارة عن إسفنجة جيلاتينية ممتصة وتحتوي على مادة الجيلاتين ومصدرها أيضًا حيواني من جلد الخنزير حديث الولادة، ولها نفس الخصائص والاستخدامات الخاصة بمادة الكولاجين.

وعلى هذا نطلب من فضيلتكم إفتاءنا في شرعية تداول هذين المنتجين- الكولاجين، والجيلاتين-

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٥٨٠)، مادة (رجس)، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة، بتحقيق ومراجعة محمد علي النجار وآخرين، ولسان العرب لابن منظور (٦/ ٩٥)، مادة (رجس)، ط. دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١١٨).



عالمياً وإسلامياً في مصر.

### الجواب:

المقرر شرعاً أن الخنزير حرام أكله وتداوله لقوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة: ١٧٣].

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخنزير نجس العين حياً وميتاً، بينما ذهب المالكية إلى أن الخنزير طاهر ما دام حياً ونجس إن كان ميتاً.

وبناءً على ما سبق وفي واقعة السؤال: إذا كانت هذه المادة قد تحولت طبيعتها ومكوناتها الخنزيرية إلى مادة أخرى استحالت إليها وأصبحت مادةً جيلاتينية أو إسفنجية جديدة لا تُسَمَّى خنزيراً ولا يصدق عليها أنها بهيئتها ومكوناتها التي تحولت إليها جزء من الخنزير فإنه لا مانع شرعاً من استخدامها، خاصة وأنها أصبحت مادة مهمة في العمليات الجراحية الحرجة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها: الفتوى الواردة بشأن حكم استخدام دعامات طبيّة مصنّعة من الخنزير، ونصها:

«ما حكم استخدام دعامات طبيّة لمرضى القلب والتي يدخل في تكوينها مواد مصنّعة من الخنزير؟

### الجواب:

من المقرر شرعاً أن الخنزير حرام أكله وتداوله؛ لقوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة: ١٧٣].

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخنزير نجس العين حياً وميتاً، بينما ذهب المالكية إلى أن الخنزير طاهر ما دام حياً، ونجس إن كان ميتاً.

والمسألة التي معنا ينبني الحكم فيها على الرأي الشرعي في أثر تحوّل الأعيان وانقلاب الحقائق في بقاء الحكم الشرعي لها من عدمه، وهو ما يعرف بالاستحالة- أي تغير الشيء عن طبعه ووصفه: هل تؤثر في زوال وصف النجاسة عن الأعيان النجسة فتقلب طاهرة؟

والعلماء في مسألة الاستحالة- في غير تحول الخمر إلى خل بنفسها؛ حيث إن هناك إجماعاً على

طهارتها حينئذ- على رأيين:

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٢٦-٢٧).

فذهب الحنفية والمالكية- والإمام أحمد في رواية- إلى القول بالطهارة بالاستحالة؛ وذلك لانقلاب العين وتغير الحقائق، حيث رتب الشرع الشريف وصف النجاسة على حقيقة بعينها، وقد زالت، فيزول الوصف بزوالها، وقياسًا على مسألة الخمر المتخللة، ولنظائر أخرى منها: طهارة دم الغزال بتحوله لمسك، وطهارة العلقه عند تحولها لمضغة.

وأما الشافعية والحنابلة في ظاهر مذهبهم فلا يعتبرون الاستحالة- في غير الخمر المتخللة- مطهرًا من المطهرات؛ وقوفًا على موارد النص.

ولكننا نميل إلى رأي الأولين القائلين بأثر الاستحالة في سلب وصف النجاسة عن نجس العين؛ نظرًا لتغير الحقائق الذي يؤكد التحليل المعلمي الذي يثبت حدوث روابط جديدة بين الجزيئات يشي بانقلاب المهيا والحقائق.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإذا كانت هذه المادة قد تحوّلت طبيعتها ومكوناتها الخنزيرية إلى مادة أخرى استحالت إليها وأصبحت مادة جلاتينية أو إسفنجية جديدة لا تسمى خنزيرًا ولا يصدق عليها أنها بهيئتها ومكوناتها التي تحولت إليها جزء من الخنزير، فإنه لا مانع شرعًا من استخدامها والتعامل فيها والتداوي بها، وأما إذا كانت لا تزال من الناحية الطبيعية يطلق عليها أنها مكون من مكونات الخنزير فلا يجوز استعمالها حينئذ إلا في حالة الضرورة بأن لا يوجد ما يحل محلها من الطاهرات. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضًا: الفتوى المتعلقة باستخدام خلايا من الخنزير لتصنيع لقاح لعلاج بعض الأمراض، حيث ورد بها:

«أنا أعمل بشركة أدوية، ونريد التعاقد على تكنولوجيا جديدة لتصنيع لقاح معين لعلاج مرض التهاب السحائي- وباء يُسبب الوفاة للمرضى به- وقد عرضت علينا إحدى الشركات هذه التكنولوجيا باستخدام الهندسة الوراثية لتحضير هذا اللقاح باستخدام خلايا من الخنزير بحيث يتم تصنيع الحمض النووي داخل هذه الخلايا، ثم نقوم باستخراج اللقاح الذي تم تصنيعه داخل هذه الخلايا على هيئة مادة بروتينية كيميائيًا، ومن هذه المادة البروتينية يتم عمل اللقاح. فرجاءً التفضل بإفتائي هل استخدام هذا اللقاح حرام؟

## الجواب:

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٢٩ - ٣٠).

إذا كان الأمر كما هو موضح بالسؤال من كون خلايا الخنزير يتم فيها تصنيع الحمض النووي، ثم استخراج اللقاح الذي تم تصنيعه داخل هذه الخلايا على هيئة مادة بروتينية كيميائياً، والتي منها يتم عمل اللقاح، فقد حصلت استحالة لمادة الخنزير، ولم تبقَ على حالها الواقع عليه النهي، والمحكوم عليه بالنجاسة، فالاستحالة إحدى وسائل التطهير المعروفة في الفقه الإسلامي، والتي من خلالها تستحيل المادة النجسة إلى مادة أخرى غير التي هي مناط النجاسة ومحل الحكم القديم.

وعليه يجوز تصنيع اللقاح لهذا المرض بالطريقة المستول عنها، خاصة والهدف هو محاولة إيجاد علاج لهذا المرض المؤذي المهلك. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك الفتوى الصادرة بناءً «على الطلب المقيّد برقم ١١٨٩ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن أن القائمين على الشركة يقومون باستيراد مستلزم طبي عبارة عن إسفنجة جيلاتينية تستخدم لوقف نزيف الدم أثناء العمليات الجراحية، وهي ضرورة هامة جداً وإسعافية للحفاظ على حياة المريض أثناء الجراحة، وتستخدم في الحالات الحرجة خاصة عمليات المخ والأعصاب والعمود الفقري وعمليات القلب المفتوح وباقي أنواع الجراحات، وليس لهذه المادة من بدائل أخرى لا في السوق المحلي ولا العالمي، ويتم استخراج المادة من جلاتين حيواني مصدره جلد الخنزير حديث الولادة، ويتم عليها عدة عمليات كيميائية وصناعية وطبية تغير من طبيعتها حتى يتسنى استخراج هذه الإسفنجة.

ويطلب السائل بيان مدى شرعية تداول هذا المنتج.

## الجواب:

المقرر شرعاً أن الخنزير حرام أكله وتداوله؛ لقوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة: ١٧٣]، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخنزير نجس العين حياً وميتاً، بينما ذهب المالكية إلى أن الخنزير طاهر ما دام حياً، ونجس إن كان ميتاً.

وبناءً على ما سبق، وفي واقعة السؤال إذا كانت هذه المادة حسبما ورد في السؤال قد تحولت طبيعتها ومكوناتها الخنزيرية إلى مادة أخرى استحالت إليها وأصبحت مادة إسفنجية جديدة لا تسمى خنزيراً، ولا يصدق عليها أنها بهيئتها ومكوناتها التي تحول إليها جزء من الخنزير؛ فإنه لا مانع شرعاً من استخدامها، خاصة وأنها أصبحت مادة هامة في العمليات الجراحية... إلخ.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٢٨)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠/ ٢٨٥ - ٢٨٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

فهي أولاً: ليست جزءاً من لحم أو جلد أو شحم حيوان الخنزير، بل هي مادة جديدة ذات عناصر جديدة.

وثانياً: تقتضيها ضرورات العمليات الجراحية؛ حيث ثبتت فعالية هذه المادة الإسفنجية بعد ما أدخل عليها من عمليات كيميائية معقدة في وقف نزيف الدم أثناء العمليات؛ مما يساعد الجراح على أداء عمله بالدقة المطلوبة، وقياساً على ما هو مقرر عند كثير من الفقهاء من أن الخمر إذا تحولت إلى خل، أو صارت مادة متحجرة أصبحت طاهرة؛ لأن هذه المادة بعد تحولها أصبحت طاهرة أيضاً؛ فلا مانع شرعاً من استخدامها أو استيرادها للعلاج. ومما ذكر يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وقد أكدتها فتوى أخرى صادرة بناءً على الطلب المقيم برقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٥ م، وفيها: «إذا كانت هذه المادة قد تحولت طبيعتها ومكوناتها الخنزيرية إلى مادة أخرى استحالت إليها، وأصبحت مادة جيلاتينية أو إسفنجية جديدة لا تسمى خنزيراً، ولا يصدق عليها أنها بهيئتها ومكوناتها التي تحولت إليها جزء من الخنزير؛ فإنه لا مانع شرعاً من استخدامها، خاصة وأنها أصبحت مادة مهمة في العمليات الجراحية الحرجة»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً الفتوى الصادرة بشأن حكم استخدام الكحول في التعقيم والعمليات الجراحية جواباً على الطلب المقيم برقم ٧٦ لسنة ٢٠١٢ م، حيث جاء فيها:

«الصحيح الذي تقتضيه قواعد المذاهب الفقهية المتبوعة أن الكحول في نفسه ليس نجساً، وأنه يجوز استعماله في مواد التعقيم والعطور والمنظفات والأدوية وغير ذلك من الاستخدامات النافعة، وأن الإنسان إذا صلى وهو ملابس له فصلاته صحيحة؛ وذلك لما يأتي:

١- من المقرر شرعاً أن الأصل في الأعيان الطهارة، ومع أنه يحرم شرب الكحول، لكن لا يلزم من كون الشيء محرماً أن يكون نجساً؛ لأن التنجيس حكم شرعي لا بد له من دليل مستقل، فإن المخدرات والسموم القاتلة محرمة مع كونها طاهرة؛ لأنه لا دليل على نجاستها، ولذلك كان من الضوابط الفقهية أن النجاسة ترجع للتحريم، كما أن الطهارة ترجع للإباحة، كما نص على ذلك الإمام القرافي في الفروق (٢/ ٣٥، ط. عالم الكتب)، والتحريم لا يستلزم النجاسة؛ فكل نجس محرّم، ولا عكس.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٧٦-١٧٨) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠/ ٢٧٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

٢- الشافعية يجعلون إطلاق الخمر حقيقة على ما اتخذ للإسكار من عصير العنب، ويشترطون لنجاسته كونه ذا شدة مطربة، بينما يشترط الحنفية أن يقذف بالزبد، ثم ألحق الشافعية ما في معناه مما اتخذ للإسكار من غير عصير العنب وكان ذا شدة مطربة، وألحقوه بالخمر المتخذ من عصير العنب في التحريم والنجاسة، أما الحنفية فيرون أن ما أسكر من غير عصير العنب ليس نجسًا وإن كان حرامًا من جهة التناول.

وعلى ذلك فالكحول في نفسه ليس بخمر حتى يكون نجسًا بنجاسة العين، ولا هو شيء من الأشربة المسكرة غير الخمر التي اختلفوا في نجاستها وطهارتها، بل هو مادة سامة مثل سائر السموم، وليس من شأنها أن تشرب في الأحوال العادية بقصد الإسكار، وإنما حرم تناول السم لأنه مهلك وضار، فالكحول طاهر كطهارة الحشيش والأفيون وكل ضار.

٣- الكحول ليس شرابًا ولا من شأنه أن يشرب، ولا يلزم من كونه سائلًا أن يكون نجسًا؛ فإن المعتمد عند الشافعية أن كل شراب مسكر فهو نجس، ويعنون بكل شراب مسكر ما كان ذا شدة مطربة، ولم يعبروا بكل سائل إشارة إلى أن مجرد كونه سائلًا مسكرًا لا يكفي في الحكم بنجاسته، بل لا بد أن يكون شرابًا، أي من شأنه أن يشرب، لا مجرد كونه على حالة سائلة، وهو ما يفهم أيضًا من تعبيرهم بالاعتصار وهو افتعال من العصير، ومن تعبيرهم بالأنبذة التي هي جمع نبذ، وهو الماء الذي ينتبذ فيه -أي يطرح ويلقى- ما يهيوه للشرب.

٤- الأصل أن المسكر المحرم في النصوص الشرعية هو المسكر المتعارف شربه، وأما ما لا يمكن شربه صرفًا كالكحول فلا تشمل النصوص حتى يدل على ذلك دليل مستقل، خاصة أنه لم يكن موجودًا بانفراده في زمن التشريع، وإنما يحرم تناوله للضرر.

٥- النجاسة حكم شرعي، وليست حقيقة كيميائية، بمعنى أن كون الخمر نجسة هو حكم شرعي، وكون الكحول هو العنصر المسبب للإسكار في الخمر هو حقيقة التحليل الكيميائي، ولا يلزم من هذه الحقيقة بمجرد أنها أن يكون الكحول نجسًا أو حرامًا عند انفراده في سائل آخر غير الخمر؛ لأنه لا يلزم من نجاسة مركب نجاسة بسائطه؛ فإن النجاسات المجمع عليها كبول الإنسان وغائطه مركبة من عناصر كيميائية قد توجد في الأشياء الطاهرة، بل في الطعام والشراب، وإنما جاءت النجاسة وحصل الاستقذار من التركيب المخصوص بالنسب المخصوصة. والتخمير إنما يحصل عند وجود مادة سكرية في العين، وإلا فلا يمكن التخمير، مهما طال المكث كالحنظل، والتخمير هو عبارة عن استحالة المادة السكرية إلى الكحول وحمض الكربونيك؛ فيصير الشراب المتخمير حينئذ مسكرًا بسبب هذا الكحول، والكحول بانفراده لا يسكر لكنه يؤدي؛ فإذا شرب صرفًا فإما

أن يقع شاربه في سبات وإما أن يذهب عقله، فإذا أريد تحويله للإسكار مزج بثلاثة أمثاله ماءً ثم استقطر فيصير عندها خمراً؛ ففي خلط الماء به دخل في تحقق صفة الإسكار، والمنشئ لتنوع المسكرات إنما هو اختلاف مراتب السكر الحاصل من نسبة مزج الماء بالكحول زيادة ونقصاناً؛ فالعرق يشتمل على الكحول بنسبة ٤٠٪ فصاعداً، وبقيّة الخمر مشتملة عليه بنسبة ١٠٪، والفقاع المتخذ من الشعير مشتمل على نسبة ٥٪، وهكذا. والكحول بنفسه مادة سمية وهو لا ينتج وصف الإسكار بالفعل حتى يمزج بمقدار من الماء.

٦- ولما عبر الإمام النووي في المنهاج عن النجاسة بقوله: «هي كل مسكر مائع» استشكل بعض الشافعية التقييد بالمائع مورداً بعض الموائع التي هي مسكرة، ولكنها ليست نجسة، كالحشيش المائع، والمجيبون عن الإمام النووي فسروا قوله (مائع) بكونه ذا شدة مطربة؛ فاتفق المعترض والراؤ على أنه ليس كل سائل مسكر يكون نجساً، وأنه شرط نجاسة السائل المسكر كونه ذا شدة مطربة. على أن الإمام النووي عاد في باب الأشربة من المنهاج فعبر بقوله: «كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحد شاربه».

٧- من المقرر أن الشيء إذا تغيرت حقيقته وتبدل وصفه إلى شيء آخر تغير حكمه تبعاً لذلك، فالنجاسة مثلاً لا تبقى نجاسة إذا وقعت في ماء كثير ولم تغير لونه أو طعمه أو رائحته، والكحول إذا مزج بمواد التعقيم أو العطر أو الدواء أو المنظفات زال وصفه في الخمر، وذلك كالخمرة التي استحالت بنفسها وصارت خلا؛ فإنه تكون طاهرة شرعاً، حتى لو وجد الكيميائيون فيها شيئاً أو نسبة من الكحول، وذلك باتفاق العلماء.

٨- والشافعية يعرفون النجاسة بأنها: مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص، والكحول ليس مستقذراً في نفسه، بل هو منظف طبيعي يزيل ما لا يزيله الماء مع الصابون من الأقدار والنجاسات، وهو أيضاً داخل في بعض العطور والتركيبات الدوائية، فهي مادة معدة للتطهير والتطيب، ودعوى أن هذه العطور المستطابة في رائحتها من النجاسات هو أمر مخالف للحس والطبع، والعطر والطيب لا يسمى خمراً لا في اللغة ولا في العرف ولا في الاستعمال، والاستعمال الشاذ بتناوله وشربه لا يخرج عن كونه عطراً وطيباً.

يقول الإمام عز الدين بن عبد السلام الشافعي في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأناس: «الأصل في الطهارات أن يتبع الأوصاف المستطابة، وفي النجاسة أن يتبع الأوصاف المستخبثة؛ ولذلك إذا صار العصير خمراً تنجس للاستخبث الشرعي. وكذلك إذا صار خلاً للتطيب الشرعي والحسي، وكذلك ألبان الحيوان المأكول لما تبدلت أوصافها إلى الاستطابة طهرت، فكذا المخاط والبصاق والدمع

والعرق واللعب، وكذلك الحيوان المخلوق من النجاسات، وكذلك الثمار المسقية بالمياه النجسة طاهرة محللة لاستحالتها إلى صفات مستطابة. وكذلك بيض الحيوان المأكول والمسك والإنفحة. واختلف العلماء في رماد النجاسات فمن طهره استدل بتبديل أوصافه المستخبثة بالأوصاف المستطابة، وكما تطهر النجاسات باستحالة أوصافها؛ فكذا تطهر الأعيان التي أصابها نجاسة بإزالة النجاسة، وإذا دبغ الجلد فلا بد من إزالة فضلاته وتغيير صفاته، فمنهم من غلب عليه الإزالة، ومنهم من غلب عليه الاستحالة، ومنهم من قال: هو مركب منهما».

وقال الإمام القرافي المالكي في الذخيرة (١/ ١٨٨): «قاعدة تبين ما تقدم، وهي أن الله تعالى إنما حكم بالنجاسة في أجسام مخصصة بشرط أن تكون موصوفة بأعراض مخصصة مستقدرة، وإلا فالأجسام كلها متماثلة، واختلافها إنما وقع بالأعراض فإذا ذهبت تلك الأعراض ذهباً كلياً ارتفع الحكم بالنجاسة إجماعاً، كالدّم يصير منياً ثم آدمياً، وإن انتقلت تلك الأعراض إلى ما هو أشد استقذاراً منها ثبت الحكم فيها بطريق الأولى، كالدّم يصير قيحاً أو دم حيض أو ميتة، وإن انتقلت إلى أعراض أخف منها في الاستقذار فهل يقال: هذه الصورة قاصرة عن محل الإجماع في العلة؛ فيقصر عنها في الحكم، أو يلاحظ أصل العلة لا كمالها فيسوى بمحل الإجماع؟ هذا موضع النظر بين العلماء في جملة هذه الفروع المتقدمة؛ ولذلك فرق علماؤنا رحمة الله عليهم بين استحالة الخمر إلى الخل، قضوا فيه بالطهارة وبين استحالة العظام النجسة إلى الرماد لما فيه من بقية الاستقذار وعدم الانتفاع بخلاف الأول». أهـ.

والقول بعدم نجاسة الكحول وبأنه ليس خمراً هو ما أفتى به العلامة الشيخ بخيت المطيعي في مجلة الإرشاد في العدد الأول من السنة الأولى في شهر شعبان سنة ١٣٥١هـ، وهو ما عليه دار الإفتاء المصرية، حيث صدرت بذلك فتاوها في عهد الشيخ محمد خاطر في ٢٧ من ذي القعدة سنة ١٣٩١هـ الموافق ١٣ يناير سنة ١٩٧٢م، وقد انتصر لذلك الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار، وهو قول جماعة من العلماء المعاصرين وبعض الهيئات العلمية المعتمدة، كما في مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء بوزارة الأوقاف الكويتية، وعلى ذلك فالكحول ليس خمراً، لا عند الشافعية ولا عند غيرهم، ويجوز استخدامه في مواد التعقيم والطيب والعطور والمنظفات والأدوية من غير حرج في ذلك شرعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٩٥/٤١ - ١٠٠) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

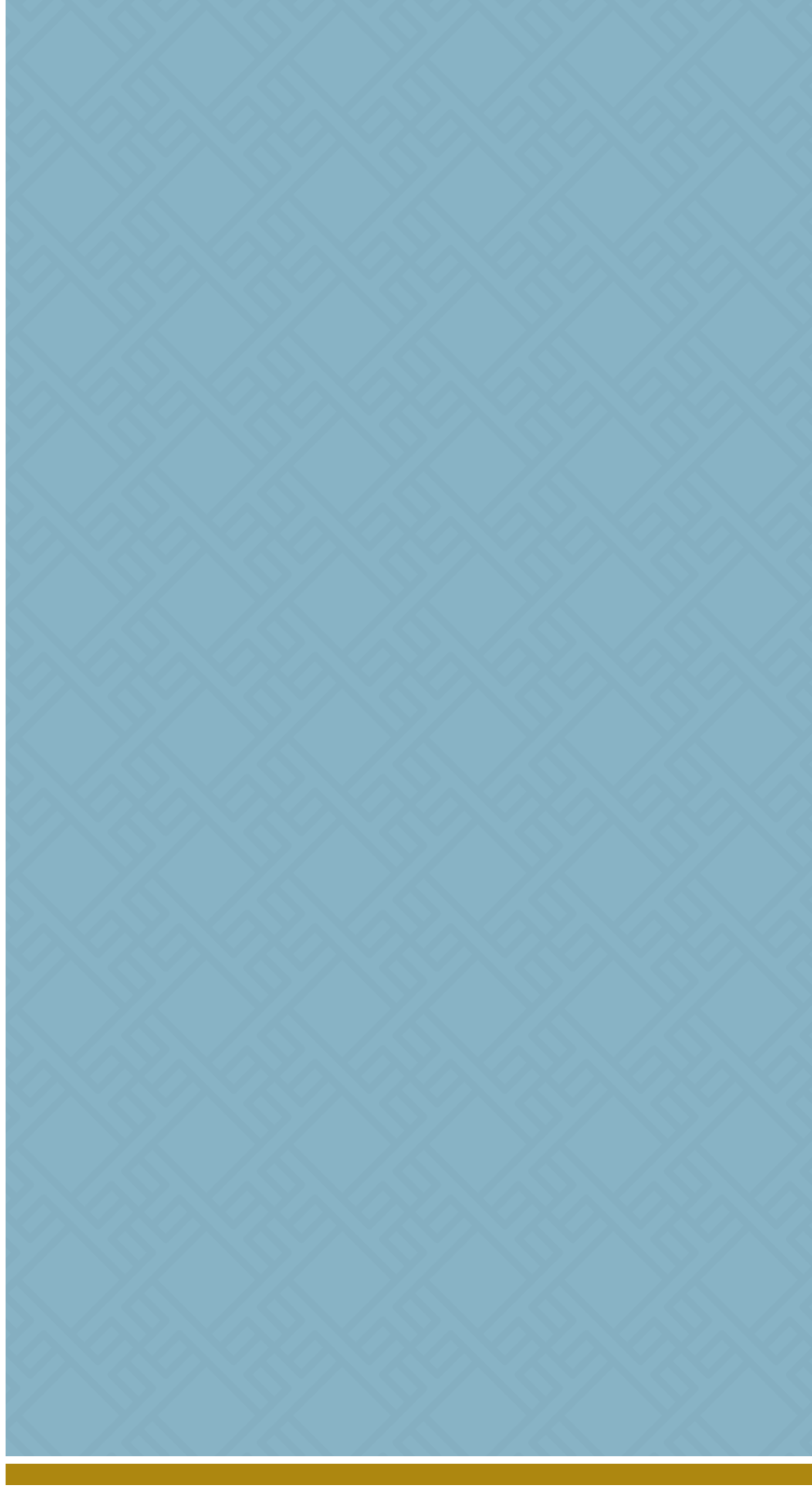


فتلك الفتاوى كلها وغيرها تؤكد على أن المادة النجسة إذا استحالت إلى مادة أخرى جديدة، لا يصدق عليها أنها بهيئتها ومكوناتها التي تحوّلت إليها نفس المادة الأولى التي استُخرجت منها؛ فإنه لا مانع شرعاً من استخدامها، خاصة إذا أصبحت مادة مهمة في العلاج، أو في صنع الدواء، أو في العمليات الجراحية وما تستتبعه من إجراءات علاجية ونحوها؛ فالاستحالة إحدى وسائل التطهير، التي من خلالها تستحيل المادة النجسة إلى مادة أخرى، غير تلك التي هي مناط النجاسة ومحل الحكم بذلك.

\* \* \*

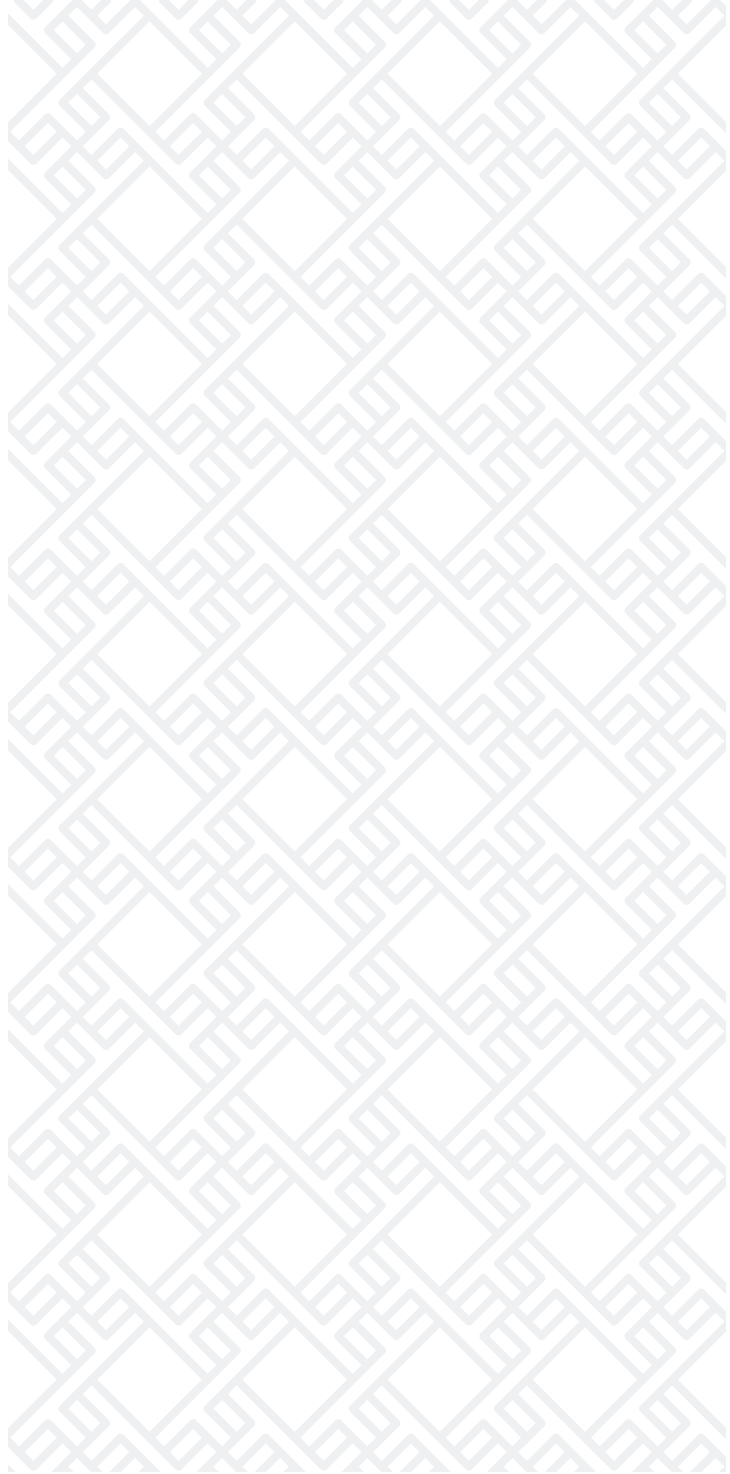






## الفصل الثاني

# الفتوى والوقاية من الأمراض



### ويشمل ثلاثة مباحث:

- ◆ المبحث الأول: التطعيم.
- ◆ المبحث الثاني: الكشف المبكر عن الأمراض.
- ◆ المبحث الثالث: العدوى.



## التطعيم

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد شرعت التداوي من الأدوية وأمرت به؛ فإنها أيضاً قد شرعت الوقاية منها قبل وقوعها أو الإصابة بها من خلال عدة وسائل، منها التطعيم.

والتطعيم مأخوذ من طَعِمَ يَطْعُمُ طَعْمًا وطَعَامًا، أي: أكل وذاق، والطَّعْمُ: الطعام، وما يلقي للسمك وغيره لاصطياده، والمصل يحقن به الجسم ليكتسب مناعة من المرض، وهي لفظة محدثة. وجمعه: طُعُوم وأطْعَام<sup>(١)</sup>.

ويقال له أيضاً: التلقيح، من لَقَّحَ جسمَ الإنسان أو الحيوان، أي: أدخل فيه اللقاح، واللقاح: قدر من الجراثيم يسير يدخل في جسم الإنسان أو الحيوان ليكسبه مناعةً من المرض الذي تحدثه هذه الجراثيم، وهو الطَّعْمُ أيضاً، كلقاح الجدري والتيفوس<sup>(٢)</sup>.

وأياً ما كانت طريقته فالمقصود منه إكساب الجسم مناعة من مرض معين. وهو وسيلة من وسائل الوقاية من الأمراض.

«والأصل في الوقاية أنها مرحلة استباقية تحفظية لمنع وصول الداء إلى الجسد في الابتداء، فهي خط الدفاع الأول ضد المرض، فإذا وصل الداء للجسد كان العلاج هو خط الدفاع الثاني؛ ولذلك كانت الوقاية مقدّمةً على العلاج؛ لأنها آمَنُ منه خطراً، وأيسرُ تبعه، وأقلُّ تكلفه، فتحفظ بذلك على الإنسان جهده وصحته وماله، وتحفظ على المجتمع ما يمكن أن يتحمّله من تبعات المرض وآثار طبيبه وتكاليف علاجه.

أما العلاج فيأتي عقب الإصابة، وغرضه رفع المرض من الجسم أو تقليل أثره، وقد يتعسر إذا أهمل المريض وتُرِكَ فيه الداء، بل قد يتعذر إذا تمكن منه ضرره، واستحكم فيه أثره، وكلما قوي اهتمام الدول والمجتمعات بالطب الوقائي ووسائل الرعاية الصحية- وازدادت لذلك ميزانياتها ووُجِّهَتْ له مخصّصاتها كلما وفرت بذلك أموالاً طائلة كانت عرضةً للصرف على الطب العلاجي وتبعاته،

(١) انظر: المعجم الوسيط ص(٥٥٧-٥٥٨) مادة (طعم).

(٢) انظر: المعجم الوسيط ص(٨٣٤) مادة (لقح).

فالاهتمام بالوقاية في كل مراحلها وتجلياتها أبعث على النهضة الإنسانية، وأسرع في معدلات النمو المجتمعي، وأدل على مستوى الرقي الحضاري. ومن هنا قال الحكماء: «الوقاية خير من العلاج»، أو كما قيل: «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

وهذا ما عناه الفقهاء بقولهم: «الدفع أسهل من الرفع»، فالمراد بالدفع: الاحتياط للأمر وتوقيه، والعمل على تجنبه وتلافيه، وأما الرفع: فهو إزالته بعد نزوله، ومحوه بعد حلوله، فدفع الشيء يكون قبل ثبوته ابتداءً، والرفع يأتي بعد وجوده انتهاءً، فالوقاية خير من العلاج؛ لأن الوقاية دفعٌ والعلاج رفعٌ، أي: أن الأخذ بأسباب الوقاية من المرض قبل حصوله، خير وأولى من البحث عن طرق العلاج منه بعد نزوله»<sup>(١)</sup>.

ويدل على أصل الوقاية قول الله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [سورة البقرة: ١٩٥].

كما يدل عليها أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ))<sup>(٢)</sup>. وهو وإن كان وارداً في الوقاية بالغذاء، إلا أنه يدل على أصل الوقاية الاستباقية من الأمراض والشرور.

وفي عصرنا يعتبر التطعيم أو اللقاحات الطبية من أهم أساليب الوقاية من الأمراض؛ حيث تساعد الجسم على تكوين مناعة ضد الإصابة بالأمراض، وفكرة عملها- كما تفيده منظمة الصحة العالمية: «أنها تحتوي على أجزاء موهنة أو معطلة من كائن حي معين (مستضد) تؤدي إلى استجابة مناعية داخل الجسم، وتحتوي اللقاحات الحديثة على المخطط الأولي لإنتاج المستضدات بدلاً من المستضد نفسه، وبغض النظر عما إذا كان اللقاح يتكون من المستضد نفسه أو من المخطط الأولي الذي يتيح للجسم إنتاج المستضد، فإن هذه النسخة الموهنة لن تسبب المرض للشخص الذي يتلقى اللقاح، ولكنها ستدفع جهاز المناعة إلى الاستجابة قدر الإمكان كما لو كانت استجابته الأولى للعامل الممرض الفعلي»<sup>(٣)</sup>.

(١) من الفتوى رقم (١٥٧٦٢) المنشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية بتاريخ ٢١/١/٢٠٢١م، المفاتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام- على الرابط: <http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID=15762>

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢م.

(٢) رواه البخاري في الأطعمة، باب العجوة، رقم (٥٤٤٥)، وفي الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، رقم (٥٧٦٩)، ومسلم في الأشربة، باب فضل تمر المدينة، رقم (٢٠٤٧)، واللفظ للبخاري.

(٣) نقلا عن الفتوى السابقة.

وقد صدرت العديد من الفتاوى التي تحت على تلقي التطعيم، منها: الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بشأن التطعيم وحكم رفضه، ونصها:

«السؤال عن الحكم الشرعي للتطعيم ضد شلل الأطفال، وحكم من يرفض التطعيم لأولاده بدعوى أن المرض من إرادة الله ولا يحتاج إلى علاج، والشفاء من عند الله.

### الجواب:

إن الشفاء بيد الله، وإن العلاج سنة مندوبة؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا الْهَرَمَ)) مسند أسامة بن شريك العامري، مسند الحميدي.

فإذا فرض ولي الأمر العلاج للوقاية كشأن تطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال أو نحوه فإنه يجب وجوباً عينياً على كل الناس أن تمتثل لهذا الأمر؛ فإن لولي الأمر تقييد المباح والأمر بالمندوب على سبيل الوجوب لتحقيق المصالح التي يراها. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت الفتوى هنا إلى لزوم الامتثال لما يفرضه ولي الأمر من تلقي التطعيم أو اللقاح، وعادة تكون اللقاحات في الأوبئة التي تكون سريعة الانتشار، ومن السهل تفشيها في المجتمع، وهذا ملحظ مهم؛ فإن لولي الأمر إيجاب التطعيم من قبيل تقييد المباح، وهذا أصل عظيم من أصول السياسة الشرعية.

قال ابن عابدين: «طاعة أمر السلطان بمباح واجبة»<sup>(٢)</sup>. وقال في موضع آخر: «تجب طاعة الإمام فيما ليس بمعصية»<sup>(٣)</sup>.

وقال القرافي: «وإذا تقرر أن الله تعالى جعل لكل مكلف - وإن كان عامياً جاهلاً - الإنشاء في الشريعة لغير ضرورة؛ فأولى أن يجعل الإنشاء للحكام مع علمهم وجلالته؛ لضرورة درء العناد، ودفع الفساد، وإخماد النائرة، وإبطال الخصومة»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٢٠).

(٢) حاشية ابن عابدين (١٦٧/٥ - ١٦٨).

(٣) حاشية ابن عابدين (١٧٢/٢).

(٤) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص (٤١)، ط. دار البشائر الإسلامية - بيروت، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م.

واستندوا في ذلك لعموم الأمر بطاعة أولي الأمر، الوارد في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [سورة النساء: ٥٩].

ولأن الامتثال لولي الأمر في تقييد المباح أمراً أو نهياً لا يترتب عليه معصية؛ فتجب طاعة ولي الأمر في الأمر بفعله أو تركه، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى حرام، وأن تكون فيه مصلحة عامة، ويحقق مقصداً من مقاصد الشريعة. فهو من قبيل السياسة الشرعية المخولة للإمام<sup>(١)</sup>.

ولذلك يقول الفقهاء: «إنَّ تصرفَ الإمامِ على الرعيةِ منوطٌ بالمصلحة»<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا وجب على الناس امتثال أمر ولي الأمر بتلقي اللقاحات ضد الأوبئة. وسيأتي مزيد من الفتاوى المتعلقة بذلك في حديثنا عن فيروس كورونا المستجد والحث على تلقي اللقاح المضاد له.

\* \* \*

(١) انظر: نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء للدكتور/ محمد سلام مذكور ص(٣٢٩)، ط. دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤م، وراجع: مدى سلطة ولي الأمر في تقييد المباح من حيث الإلزام به أو حظره للدكتور/ جابر عبد الهادي الشافعي ص(٩٧-١٠٥)، ط. دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية سنة ٢٠١٥م.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي ص(١٢١) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، والأشباه والنظائر لابن نجيم مع شرحه غمز عيون البصائر للحموي (١/ ٣٦٩) ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والمنثور في القواعد الفقهية للزركشي (١/ ٣٠٩) بتحقيق الدكتور/ تيسير فائق أحمد محمود، ط. وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص(٣٠٩) ط. دار القلم بدمشق، الطبعة السادسة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

## الكشف المبكر عن الأمراض

من وسائل الوقاية من الأمراض الكشف المبكر عنها، وهي لا تزال في أطوارها الأولى قبل أن تستفحل، وهو داخل في جملة التدابي المشروع والمأمور به في العديد من النصوص، كحديث أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: قالت الأعراب: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدَاوَى؟ قال: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الْهَرَمُ))<sup>(١)</sup>.

وقد صدرت فتاوى عديدة تحت على الكشف المبكر عن الأمراض، منها: الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية فيما يتعلق بالكشف المبكر عن الأمراض من خلال علاج الأجنة في أرحام الأمهات بناءً على «الطلب المقيد برقم ٦٤٠ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن أن السائل يطلب بيان الحكم الشرعي في علاج الجنين بداخل بطن أمه من احتباس في مجرى البول عن طريق الجراحة، وذلك حفاظاً على حياته، دون حدوث أي ضرر للأم.

### الجواب:

يجب شرعاً علاج الجنين داخل بطن أمه، ولو بالجراحة إذا أقر بذلك أهل الخبرة والاختصاص من الأطباء، وذلك حفاظاً على حياة الجنين، وبشرط أن لا يترتب على ذلك خطر محقق بحياة الأم. ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال إذا كان الحال كما ورد به. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

ومنها كذلك: الفتوى الصادرة جواباً للطلب المقيد برقم ٣٤ لسنة ٢٠١٢ م المتضمن بيان حكم استخدام الوسائل التشخيصية الحديثة للكشف عن عيوب الأجنة، مع ما قد يكون لها من آثار سلبية على الأم أو الجنين، وحكم استخدام الوسائل العلاجية المختلفة لعلاج تشوهات الأجنة، مثل إجراء جراحة للجنين داخل الرحم.

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد، وسبق تخريجه.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٩٥ / ٢٧) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور / أحمد الطيب.



وقد ورد في الجواب:

«بعض الأطفال يولدون ببعض الأمراض أو العيوب الخلقية أو التشوهات التي يمكن أن تصيب أي عضو من أعضاء الجسد، وقد أمكن في ظل المعارف والعلوم والمخترعات الحديثة في مجال الطب والعلاج الكشف عن تلك الأمراض والوقوف على هذه التشوهات والعيوب حال وجود الجنين في بطن أمه أثناء شهور الحمل عن طريق بعض الوسائل الآلية والتحليلات المعملية التي تساعد على التشخيص.

وهذا الكشف المبكر يساعد في بعض الحالات على تداركها بالعلاج سواء أكانت الإصابة من قبيل المتلازمات المرضية التي يمكن علاجها بالجينات أو بتقنية الخلايا الجذعية ونحو ذلك، أم من قبيل التشوهات والعيوب الخلقية التي يمكن علاجها وإصلاحها إما بإجراء جراحة جنينية أو عادية بعد الولادة إن تعذرت الجراحة الجنينية.

وهذه الوسائل التشخيصية نوعان: وسائل لا اختراقية (Non invasive methods)، ووسائل اختراقية (Invasive methods)، أما الوسائل اللااختراقية فهي التي لا تستدعي دخول شيء إلى جسم الحامل، كالفحص بالموجات فوق الصوتية ثنائية الأبعاد أو ثلاثية الأبعاد أو رباعية الأبعاد، وكالأشعة التليفزيونية، وكذلك الرنين المغناطيسي، وأما الوسائل الاختراقية فهي التي تكون عن طريق غرس أداة دقيقة (كالإبرة) تنفذ داخل الجسد، ويلجأ إليها في أحوال، كأن يحتاج إلى أخذ عينة من السائل الأمينوسي، أو من المشيماء أو من دم الحبل السري أو يحتاج إلى أخذ خلايا جنينية من دم الأم، أو عينة من جسم الجنين ذاته.

والأخذ بالعلاج والتداوي قد طلبه الشرع وندبه وحث عليه، فروى أبو داود والترمذي عن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوي؟ فقال: ((تداووا؛ فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وضع له دواءً، غير داء واحد: الهرم)) (والهرم: الكبر). وهذا الحديث جاء فيه الحث على التداوي مطلقاً غير مقيد بقيد، والقاعدة أن المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما يقيد به.

قال الإمام الخطابي في معالم السنن (٢١٧/٤، ط. المطبعة العلمية بحلب): «في هذا الحديث إثبات الطب والعلاج، وأن التداوي مباح غير مكروه». أهـ.

وقال الإمام عز الدين بن عبد السلام في قواعد الأحكام (١/٦، ط. دار الكتب العلمية): «إن الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفسد المعاطب والأسقام، ولدرء ما أمكن درؤه من ذلك، ولجلب ما أمكن جلبه من ذلك». اهـ.

واستعمال تلك الوسائل التشخيصية هو مما يتوقف العلاج عليه، فإذا كان العلاج مأذوناً فيه كانت وسائله وما يتوقف عليه مأذوناً فيها أيضاً؛ لأن القاعدة أن الإذن في الشيء إذن في مكملات مقصوده «انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢/٢٨٨، ط. مطبعة السنة المحمدية)»، فالأصل في استعمال أحاد هذه الوسائل المذكورة أنه مأذون فيه ما دام القائمون بإجرائها من الأطباء المختصين الأكفاء، إلا أن يترتب عليه ضرر محقق أو غالب على الظن يقع على الأم أو على الجنين، فإنه حينئذ يكون ممنوعاً؛ لأن القاعدة الشرعية أن الضرر يزال، وأصلها ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لا ضرر ولا ضرار)).

ويقول الإمام البغوي في شرح السنة (١٢/١٤٧، ط. المكتب الإسلامي): «والعلاج إذا كان فيه الخطر العظيم كان محظوراً». اهـ.

وأما عن الوسائل العلاجية التي تستعمل لعلاج تشوهات الأجنة كالعلاج الدوائي أو التدخل الجراحي فهي داخلة في أصل مطلوبة العلاج الذي سبق تقريره، ولا يمنع منها إلا ما كان ضرره راجحاً، بحيث تكون مفسدة استعماله تفوق مفسدة تركه يقيناً أو بغلبة الظن، ومن القواعد الشرعية المقررة أنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، وأن الضرر لا يزال بالضرر المساوي أو الأشد «انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٦، ٨٧، ط. دار الكتب العلمية)»<sup>(١)</sup>.

والفتاوى في هذا الخصوص تسير في اتجاه التطور العلمي والطبي المستمر نفسه، وتدعمه بما لها من دور مهم وكبير في حياة المجتمعات المسلمة، أخذاً بما فيه مصلحة الإنسان وما يحقق حاجاته.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤١/٨٨-٩٠) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

## العدوى

العدوى: اسم من الإعداء، يقال: أَعْدَاهُ الداء يُعْدِيهِ إِعْدَاءً: جاوز غيره إليه، وقيل: أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء<sup>(١)</sup>. وفي المعجم الوسيط: «انتقال الداء من المريض به إلى الصحيح بوساطة ما»<sup>(٢)</sup>. وفي معجم المصطلحات الطبية لمعجم اللغة العربية: «غزو أنسجة الجسم بالكائنات الدقيقة، مع تكاثر هذه الكائنات»<sup>(٣)</sup>.

وفي الحديث: ((لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ))<sup>(٤)</sup>. وفُسِّرَ بأنه لا عدوى تنتقل بنفسها وطبيعتها؛ فلا تعارض بينه وبين الأحاديث الواردة في الفرار من المجدوم، وعدم إيراد الممرض على المصح وغيرها<sup>(٥)</sup>.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية أبي هريرة للحديث السابق ((لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ...)) عند البخاري أنه قال: ((وَفِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ))<sup>(٦)</sup>. وفي هذا إثبات للأخذ بأسباب الوقاية من الأمراض واتقاء العدوى.

وقد تناولت العديد من الفتاوى قضية العدوى، وحثت على اتباع وسائل الوقاية منها، انطلاقاً من النصوص العديدة الواردة في ذلك. ومن ذلك: البيان الذي أصدرته دار الإفتاء المصرية بمناسبة تفشي حمى التيفوس سنة ١٩١٩ م، حيث جاء فيه:

(١) انظر: لسان العرب (٣٩/١٥) مادة (عدا).

(٢) المعجم الوسيط ص (٥٨٩) مادة (عدا)، وانظر كذلك: معجم لغة الفقهاء للدكتور/ محمد رواح قلعه جي ص (٢٧٧).

(٣) معجم المصطلحات الطبية (١٩٢/٣)، ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٩٩ م.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٧٠٧)، ومواضع أخرى، ومسلم في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، رقم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة، وهو مروي عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر وأنس وجابر رضي الله عنهم.

(٥) راجع: شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٣/١٤-٢١٤)، ط. دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٣٩٢ هـ ويمكن الرجوع إلى دراسة مستفيضة في ذلك في بحث «أحاديث العدوى دراسة فقهية تطبيقية على فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) في بعض مسائل العبادات وأحكام الأسرة» للدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي، بحث منشور بمجلة المدونة الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي بالهند، العدد (٣٠) أكتوبر ٢٠٢١ م ص (٢٤-٣٧).

(٦) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة.

«علمنا من إدارة عموم الصحة أن الحمى التيفوسية أخذت تتفشى وتنتشر في مصر منذ بضع سنوات، حتى بلغ عدد إصاباتها في خلال السنوات الخمس الماضية بحسب البلاغات التي وردت عنها مائة ألف وتسعمائة إصابة، والغالب أن العدد الحقيقي هو أكثر من هذا الإحصاء المبني على البلاغات الرسمية، وفي العام الماضي حصلت إصابات عديدة بالحمى الراجعة، وقد علم من التجارب أن كلاً من الحمى التيفوسية والحمى الراجعة تنتقل من شخص إلى آخر بوسائط منها القمل، وتريد إدارة عموم الصحة أن تنشر بياناً لإبادة القمل وطرقاً للوقاية من هذين المرضين، وحيث إنهما من الأمراض البوائية التي جرت العادة بانتشار العدوى منها أردتُ أن أبين حكم الدين وما يلزم شرعاً بإزاء الوقاية من كل مرض يعدي.

### الجواب:

إن ديننا الحنيف ربط الأسباب بمسبباتها، وناط النتائج بمقدماتها، وليس في الوجود أعز من الصحة والعافية، ولا أدل على ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم لذلكم الأعرابي الذي جاءه ليعلم ما يسأل الله عنه بعد الصلوات الخمسة: ((سل الله العافية))، وقوله من حديث آخر: ((نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ))، فعلى المفتقر إلى الصحة أن يسعى وراءها بكل ما أوتيته من قوة وعلم، وعلى المتمتع بها أن يحتفظ بها كل الاحتفاظ، وأن يباعد بنفسه عن الأمراض المعدية، عملاً بقوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: ١٩٥]، وشر المهلكات أمراض تتفشى وحميات تنتشر وتفتك بالنفوس فتكاً ذريعاً؛ لإهمالنا تعاليم الدين الصحيحة، وإرشاداته النافعة في كل ما يتعلق بالنظافة والاحتياطات الصحية، وها هي كتب الدين مفعمة بما لو أخذنا ببعضه لكانت حالنا الصحية اليوم غير ما ترى. أخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم يريد مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه رسول الله: ((إنا قد بايعناك فأرجع))، وقال النبي صلى الله عليه وسلم تعليمًا وإرشادًا: ((اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد))، وقال صلى الله عليه وسلم: ((كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رمح أو رمحين))، وقال عليه الصلاة والسلام: ((فر من المجذوم كما تفر من الأسد))، وقال عليه السلام: ((لا يورد ممرض على مصح))، وإن الجرب الرطب قد يكون بالبعير، فإذا خالط الإبل أو حككها وأوى إلى مباركها وصل إليها بالماء الذي يسيل منه، وقال صلى الله عليه وسلم في الطاعون: ((من سمع به بأرض فلا يقدم عليه))، وقد عمل بقوله عليه السلام ثاني الخلفاء الراشدين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عندما خرج إلى الشام وكان معه جمع عظيم من المهاجرين والأنصار، حتى إذا ما قرب منها أخبره أمراء الأجناد أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فنأدى عمر في الناس إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، قال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال له عمر رضي الله تعالى عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم، نفر من قدر الله إلى قدر

الله. أرأيت لو كانت لك إبل هبطت وادياً له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟! بعد ذلك جاء عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه -وكان متغيباً في بعض حاجته- فقال: إن عندي في هذا علماً، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إذا سمعتم به -البواء- بأرض فلا تقدموا عليه))، فحمد الله عمراً وانصرف.

ومن هذا قال العلماء في المجذومين وأمثالهم من أصحاب العاهات المعدية: إنهم يمنعون من المساجد، ويتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء الذين يجب عليهم أن يفروا من ملاقاتهم ومخالطتهم؛ لئلا يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة التي نهى الله عنها. وكذلك قال جمهور العلماء: يثبت الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا كان بأحدهما جذام.

وما أكثر ما جاء في كتب السنة من الحث على النظافة التي هي من الإيمان، ومن أهم أنواعها نظافة المساكن والدور وأماكن العبادة والمجتمعات، وكذلك نظافة الملابس والأجساد وتمشيط الشعر وتسريح اللحية، وقتل الحشرات والهوام كالقمل والبراغيث والبق والذباب وغير ذلك مما ثبت أخيراً أنه من أكبر العوامل على انتشار الأمراض وتفشي الحميات تفشياً مريعاً في طول البلاد وعرضها، حتى بلغ عدد الإصابات إلى تلك الكثرة التي جاءت في مكتبة إدارة عموم الصحة.

هذا، ولا يتسرب إلى ذهن العامة مخالفة ما قلناه إلى ما جاء في الحديث الآخر: ((لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر))؛ فإن أصح ما قيل فيه ما حمّله عليه الإمام البيهقي وابن الصلاح وكثير غيرهما من جلة العلماء والمخرجين لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن هذا الحديث إنما سيق للرد على الجاهلية الذين كانوا يعتقدون أن الأسباب تؤثر بطبيعتها في المسببات، وأن الله لا يؤثر فيها، فردّ عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن لا عدوى مؤثرة بطبيعتها، وإنما قد يجعل الله بمشيئته وإرادته مخالطة صحيح الجسم لمن به مرض معدٍ سبباً لإصابته بهذا المرض.

ولهذا كان الأمر باجتناب الأصحاء عن أصحاب الأمراض الوبائية إنما هو للمحافظة على الصحيح من ذوات العاهة، فلا تنافي بين هذا الحديث وما قدمنا؛ لأن هذا إنما كان للرد على عقيدتهم من أن التأثير للطبيعة، وباطل ما كانوا يعتقدون؛ فواجب المسلمين أن يبذلوا جهدهم ويشدوا عزمهم، ويتعاونوا جميعاً على محاربة هذه الأمراض المهلكة بكل الوسائل التي يرشدهم إليها الموثوق بهم؛ فقد جعل الله لكل شيء سبباً، ولكل داء دواءً، والله سبحانه وتعالى كفيل أن يعينهم ويصلح أحوالنا وأحوالهم»<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/ ١٧ - ٢٠) فتوى رقم (١٠٧) سجل (١٧) بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩١٩ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ محمد بخيت المطيعي.

وكذلك الفتوى الصادرة سنة ١٩٤٧م بشأن مصافحة مريض الكوليرا، حيث جاء في الفتوى: «سأل كثير من الناس بمناسبة تفشي وباء الكوليرا عن حكم الشرع في ترك المصافحة باليد.

### الجواب:

سألني كثير من الناس بمناسبة تفشي وباء الهيضة -الكوليرا- في البلاد عن الحكم الشرعي في ترك المصافحة باليد عند اللقاء، فأجبتهم بأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب؛ لقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وكل ما كان وسيلة إلى ذلك فهو واجب شرعاً، ومن ذلك ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة، كما يفعل كثير من المصلين، فقد تكون اليد ملوثة، وقد تنقل العدوى وينتشر الوباء بواسطتها، فمن الواجب شرعاً اتقاء ذلك بترك المصافحة صيانةً للأرواح وأخذاً بأحد أسباب السلامة والنجاة، ومن ذلك التبليغ فوراً عمن أصيبوا بهذا المرض، فهو من أكبر الواجبات الشرعية، والتقصير فيه من كبائر الذنوب، والمقصر فيه مع التمكن منه أشبه بالمتسبب في قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، ومن ذلك التداوي واتباع ما يشير به الأطباء؛ للوقاية والعلاج، وإهمال ذلك إثم كبير. نسأل الله العفو والعافية والسلامة»<sup>(١)</sup>.

وقد تجدد هذا في فتوى دار الإفتاء المصرية التي صدرت جواباً على سؤال عن حكم الامتناع عن المصافحة خوفاً من الإصابة بعدوى فيروس «كورونا (كوفيد-١٩)»، وفيها:

«العدوى -كما عرفها المختصون- هي: انتقال الكائن المسبب لها من مصدره إلى الشخص المعرض للإصابة، وإحداث إصابة بالأنسجة قد تظهر في صورة مرضية (أعراض) أو لا.

وهو ما عرف به العلماء في كثير من الأمراض الوبائية، كالجدام، والجرب، والجذري، ونحو ذلك: قال العلامة أبو الخير العمراني في «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٩/ ٢٩٢، ط. دار المنهاج): «العدوى التي نريدها أن نقول: إن الله أجرى العادة بأن يخلق الداء عند ملاقة الجسم الذي فيه الداء». اهـ.

وقال الإمام الطيبي في «الكاشف عن حقائق السنن» (٩/ ٢٩٧٩، ط. مكتبة نزار الباز): «العدوى: مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، يقال: أعدى فلانٌ فلاناً من خلقه أو من علة به، على ما يذهب إليه المتطبعة في علل سبع: الجدام، والجرب، والجذري، والحصبة، والبخر، والرمد، والأمراض الوبائية». اهـ.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/ ٢٥- ٢٦) فتوى رقم (٥٨٥) سجل (٥٨) بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٤٧م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسين محمد مخلوف.

وقد سبق الإسلام إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية والاحتراز من تفشيها وانتشارها؛ منعاً للضرر، ودفعاً للأذى، ورفعاً للحرَج، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرْمَنِ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)). أخرجه البخاري في «صحيحه».

وفي رواية: ((اتَّقُوا الْمَجْدُومَ كَمَا يُتَّقَى الْأَسَدُ)). أخرجه ابن وهب في «جامعه»، والفاكهي في «فوائده» وأبو نعيم في «الطب النبوي» وابن بشران في «أمالیه».

وعن الحسين بن علي عليهما السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجَادِيمِ، وَمَنْ كَلَّمَهُ مِنْكُمْ فَلْيُكَلِّمِهِ وَبَيْنَهُ قَيْدُ رُمْحٍ))، وفي رواية من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: ((أَوْ رُمْحَيْنِ))، أخرجهما أبو نعيم في الطب النبوي، تحت باب توقي كلام المجذوم.

قال الإمام البدر العيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٢١/ ٢٤٧، ط. دار إحياء التراث العربي): «وَفِي قَوْلِهِ: (فِرْمَنِ الْمَجْدُومِ) أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا، فَحَذَّرَ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَغْلِبُ وجوده عند وجوده بفعل الله عز وجل». اهـ.

وقال الإمام زين الدين المناوي في «فيض القدير» (١/ ١٣٨، ط. المكتبة التجارية الكبرى): «أي: احذروا مخالطته -أي المجذوم- وتجنبوا قربه وفرُّوا منه كفراركم من الأسود الضارية والسباع العادية». اهـ.

والنهي عن المخالطة لمريض الجذام آنذاك؛ لأنه كان من العلل المعدية بحسب العادة الجارية عند بعض الناس، كما قال العلامة الكماخي الحنفي في «المهياً في كشف أسرار الموطأ» (٢/ ٤٣٧، ط. دار الحديث)، فیدخل فيه ما كان في معناه من الأمراض المعدية، ويكون ذلك أصلً في نفي كل ما يحصل به الأذى، أو تنتقل به العدوى.

ومن ذلك: النهي عن مصافحة المصاب بمرضٍ معدٍ، كالمجذوم والأبرص ونحوهما؛ حتى لا تتسبب في انتقال العدوى من المريض إلى المصحِّ، وقد نهت الشريعة الغراء عن ذلك الفعل؛ صيانة للأرواح، وأخذًا بأسباب النجاة، فعن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ)). أخرجه مسلم في «صحيحه».

قال العلامة أبو الخير العمراني في «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٩/ ٢٩٢): «وكان من عادته صلى الله عليه وآله وسلم مصافحة من بايعه، فامتنع عن مصافحته لأجل الجذام». اهـ.



وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «أسنى المطالب» (٣/ ١١٤، ط. دار الكتاب الإسلامي): «ومن به عاهة، كالأبرص والأجذم: فتكره مصافحته، كما قاله العبادي». اهـ.

ولا يتعارض ذلك مع الحث على المصافحة باليد، وأنها من السنن المجمع عليها إتماماً للتحية وإظهاراً للمودة وسبباً في المغفرة، كما في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ، إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا)). أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»، والإمام أحمد في «المسند»، وأبو داود وابن ماجه والترمذي في «سننهم»، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((وَتَمَامُ تَحِيَّاتِكُمُ الْمُصَافَحَةُ)). أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»، والإمام أحمد والرويان في «مسنديهما»، والترمذي في «السنن»، والبيهقي في «شعب الإيمان» من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

لأن ذلك كله إنما يحدث في الحالات الطبيعية التي يأمن فيها الإنسان الإصابة من الأمراض المعدية، أما عند وجود المرض فينبغي للإنسان أن يتجنبها، ويكتفي في التحية بإلقاء السلام بالقول المأمور به، كما في قوله تعالى: {فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ} [النور: ٦١]، وقوله سبحانه: {إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ} [الذاريات: ٢٥]، وكما في الحديث القدسي الشريف: أن الله تعالى قال لسيدنا آدم على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم السلام: ((اذهب فسلم على أولئك من الملائكة، فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحيّة ذريّتك، فقال: السّلام عليكم، فقالوا: السّلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله)) متفق عليه.

وهذا القدر من التحية هو الأصل في السلام المأمور به، والذي أراد الشرع إفشاءه بين العالمين؛ ليحصل به الأمان والمؤانسة، ويزداد به الإيمان، وتترسخ به معاني المحبة والوئام، فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ، فَأَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)). أخرجه البخاري في الأدب المفرد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمْوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)). أخرجه الإمام مسلم في الصحيح.

ويزداد النهي ويتأكد في حالات الوباء التي انتشر فيها المرض وتفشّى، كفيروس «كورونا كوفيد-١٩» (COVID-١٩) أحد فيروسات كورونا التاجيّة، والذي أفادت منظمة الصحة العالمية (WHO) أنه ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص، سواء عن طريق الجهاز التنفسي والرداذ



المتناثر من الأنف أو الفم المحمل بالفيروس عند السعال والعطس، أو عن طريق المخالطة وملامسة المرضى والأسطح المحيطة بهم دون اتخاذ تدابير الوقاية والنظافة، ولذلك يجب الابتعاد عن المصاب مسافة تزيد على متر (٣ أقدام)، وقد أثرت العدوى في ارتفاع أعداد الإصابات وتضاعف حالات الوفيات، حتى استوجب إعلان منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة، باعتباره وباءً عالميًا.

وذلك لأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب شرعي ومقصد مرعي، كما قال تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]. وكل ما هو وسيلة لذلك: فهو واجب شرعي أيضًا؛ لما تقرر أن «الوسائل لها حكم المقاصد».

وحفظ النفس من أهم المقاصد الكلية، وأكد الفروض الشرعية، وهي في مقدمة الكليات الخمسة الضرورية، التي جاءت بحفظها كل الشرائع السماوية.

قال حجة الإسلام الإمام الغزالي في «المستصفى» (ص: ١٧٤، ط. دار الكتب العلمية): «مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة». اهـ.

وقد سبق أن أفتت دار الإفتاء المصرية في عهد فضيلة مفتي الديار المصرية الأسبق فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف في عام ١٣٦٦هـ الموافق ١٩٤٧م بوجوب ترك المصافحة أثناء تفشي الوباء في البلاد، وذلك عندما سُئل عن: حكم الشرع في ترك المصافحة باليد أثناء تفشي وباء الكوليرا في البلاد؟ فكان جواب فضيلته: «أنه يجب ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة عند تفشي الوباء؛ وذلك لأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب؛ لقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وكل ما كان وسيلة إلى ذلك فهو واجب شرعاً، ومن ذلك ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة كما يفعل كثير من المصلين، فقد تكون اليد ملوثة وقد تنقل العدوى وينتشر الوباء بواسطتها، فمن الواجب شرعاً اتقاء ذلك بترك المصافحة صيانة للأرواح وأخذًا بأسباب النجاة.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فاجتياح فيروس كورونا لأنحاء العالم يوجب شرعاً اتخاذ الإجراءات الوقائية والاحترازية من الإصابة بعدواه، ومنها ترك المصافحة باليد لمن يُخشى انتشار العدوى منه أو إليه؛ حذرًا من الإصابة بعدوى الوباء القاتل، لما ثبت من سرعة انتقاله بين الأشخاص عن طريق

العدوى والمخالطة؛ حفاظًا على الأرواح، وأخذًا بأسباب النجاة، ويكتفي الإنسان حينئذ بالتحية قولًا، بما يُحصَل القدر المأمور به شرعًا لإفشاء السلام. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومؤخرًا صدرت فتوى عن دار الإفتاء المصرية بخصوص تعامل الشرع الشريف مع الأمراض المعدية، كوفيد كورونا المستجد، جاء فيها:

«العدوى- كما عرفها قطاع الطب الوقائي التابع لوزارة الصحة- هي: انتقال الكائن المسبب لها من مصدره إلى الشخص المعرض للإصابة، وإحداث إصابة بالأنسجة قد تظهر في صورة مرضية (أعراض) أو لا.

وهو ما عرف به العلماء في كثير من الأمراض الوبائية، كالجدام، والجرب، والجذري، ونحو ذلك. قال العلامة أبو الخير العمراني في «البيان»<sup>(٢)</sup>: «إن الله أجرى العادة بأن يخلق الداء عند ملاقة الجسم الذي فيه الداء» اهـ.

وقال الإمام الطيبي في «الكاشف عن حقائق السنن»<sup>(٣)</sup>: «العدوى: مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، يقال: أعدى فلان فلانًا من خلقه أو من علة به، على ما يذهب إليه المتطبعة في علل سبع: الجدام، والجرب، والجذري، والحصبة، والبخر، والرمد، والأمراض الوبائية» اهـ.

## الفرار من العدوى:

• • • • •

أمر الشرع الشريف الإنسان باتقاء الأمراض المعدية، والفرار من المصابين بها؛ خوفًا من انتقال العدوى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)) أخرجه البخاري في «صحيحه». وفي رواية: ((اتَّقُوا الْمَجْدُومَ كَمَا يَتَّقَى الْأَسَدُ)) أخرجه ابن وهب في «جامعه»، والفاكي في «فوائده» وأبو نعيم في «الطب النبوي» وابن بشران في «أماليه».

(١) الفتوى رقم (١٥٩٠٠) بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٢١م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID=١٥٩٠٠

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢م.

(٢) البيان (٩/٢٩٢)، ط. دار المنهاج.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (٩/٢٩٧٩)، ط. مكتبة الباز.

وعن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجْدَمِينَ، وَإِذَا كَلَّمْتُمُوهُمْ فَلْيَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ قَيْدُ رُمَحٍ)) أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» وأبو يعلى في «مسنده». وأخرجه ابن السني وأبو نعيم في «الطب النبوي» من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً: ((كَلِمَ الْمُجْدُومِ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَيْدُ رُمَحٍ أَوْ رُمَحَيْنِ)).

وعن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ)). أخرجه الإمام مسلم.

قال الإمام البدر العيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»<sup>(١)</sup>: «وَفِي قَوْلِهِ: ((فِرَّ مِنَ الْمُجْدُومِ)): اعلم أن الله تعالى جعل ذلك سبباً، فحذّر من الضّرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله عز وجل» اهـ.

وقال الإمام زين الدين المناوي في «فيض القدير»<sup>(٢)</sup>: «أي: احذروا مخالطته وتجنبوا قربه وفرّوا منه كفراركم من الأسود الضارية والسباع العادية» اهـ.

والنهي عن المخالطة لمريض الجذام آنذاك؛ لأنه كان من العلل المعدية بحسب العادة الجارية، كما قال العلامة الكماخي الحنفي في «المهيباً في كشف أسرار الموطأ»<sup>(٣)</sup>، فيدخل فيه ما كان في معناه من الأمراض المعدية، ويكون ذلك أصلاً في نفي كل ما يحصل به الأذى، أو تنتقل به العدوى.

## إرساء مبادئ الحجر الصحي:

سبقت الشريعة الإسلامية إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية والاحتراز من تفشيها وانتشارها؛ منعاً للضرر، ودفعاً للأذى، ورفعاً للحرص، حيث أمرت باجتناّب ذوي الأمراض المعدية ومخالطتهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لَا يُورَدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِيحٍ)) متفق عليه.

(١) عمدة القاري (٢١/٢٤٧، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٢) فيض القدير (١/١٣٨، ط. المكتبة التجارية الكبرى).

(٣) المهيباً في كشف أسرار الموطأ (٢/٤٣٧، ط. دار الحديث).

قال الإمام القسطلاني في «إرشاد الساري»<sup>(١)</sup>: «وأما النهي عن إيراد الممرض: فمن باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى وجعلها أسباباً للهلاك أو الأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها» اهـ.

وبذلك تُرسي الشريعة الإسلامية مبادئ الحجر الصحي المتعارف عليه الآن، والذي يحدد حرية التنقل للشخص المُصاب بالمرض المعدي وعزله عن الأصحاء مدة من الزمان تستغرق في الغالب مدة احتضان المرض، وقد ثبت أن هذه الطريقة هي من أهم التدابير الوقائية والأساليب الاحترازية في الحد من انتشار الأمراض المعدية.

كما نهت الشريعة أيضاً عن الدخول إلى أرض انتشر فيها الوباء أو الخروج منها؛ حمايةً للأنفس وصيانةً لها من التعرض للتلف، فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((الطَّاعُونَ رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ)) متفقٌ عليه.

قال الإمام الخطابي في «معالم السنن»<sup>(٢)</sup>: «في قوله: ((لَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ)): إثبات الحذر والنهي عن التعرض للتلف، وفي قوله: ((لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ)): إثبات التوكل والتسليم لأمر الله وقضائه، فأحد الأمرين تأديبٌ وتعليم، والآخر تفويضٌ وتسليم» اهـ.

وقد طبق المسلمون هذه القواعد عبر التاريخ، حتى أُقيمت المستشفيات والحجور الصحية الخاصة بالمجذومين، كما في عهد الوليد بن عبد الملك سنة (٨٨ هـ / ٧٠٦ م)، فيما قاله الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية»<sup>(٣)</sup>، حتى نقل في (١٢ / ٣٦٤): أن سنة ثنتين وسبعين وخمسمائة أمر الخليفة بإخراج المجذومين من بغداد لناحية منها؛ لتمييزوا عن أهل العافية.

## ترسيخ معاني الطهارة والنظافة:



النظافة أمر مطلوبٌ عقلاً وشرعاً وعرفاً، وهي باب من أبواب الفوز بمحبة الله سبحانه وتعالى، فمن أسمائه تعالى «القدوس»، وهو الْمُتَزَّهِ عن كل نقص، والطاهر من كل عيب، ومن تخلق بشيء من صفاته ومعاني أسمائه الحسنى كان محبوباً له مقرباً عنده، فقد أخرج الترمذي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ، فَتَنَظَّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ وَلَا تَشْهَوْا بِالْمُحُودِ)).

(١) إرشاد الساري (٨/ ٤١٢)، ط. الأميرية.

(٢) معالم السنن (١/ ٢٩٩)، ط. المطبعة العلمية.

(٣) البداية والنهاية (٩/ ١٨٦)، ط. دار إحياء التراث العربي.

وقد حث الشرع الشريف على أهمية النظافة والتطهير في الثوب والبدن والمكان، قال تعالى: (وَتَيَّابَكَ فَطَّرَ) [المدثر: ٤]، وقال سبحانه عن مسجد قباء: {فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ} [التوبة: ١٠٨]، وجعل ذلك شرطاً في صحة الصلاة التي يقف فيها المسلم بين يدي ربه، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [المائدة: ٦]. فلا تقبل صلاة أحد إلا بالطهارة.

كما جعل الشرع الشريف الطهارة شرط الإيمان في الأجر والثواب؛ تأكيداً على أهميتها ومبالغة في الحث على فعلها، ففي الحديث: ((الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ)) أخرجه الإمام مسلم في «الصحيح»، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

قال القاضي عياض المالكي في «إكمال المعلم»<sup>(١)</sup>: «ينتهي تضعيف الأجر فيه إلى نصف أجر الإيمان... فجاء بنصف الإيمان؛ لأنه تطهير من الحدث والأنجاس للوقوف بين يدي الله، فإذا طهر سره من الخواطر والأنجاس للمناجاة لله كمل إيمانه» اهـ. وقد تضافرت النصوص والآثار حول هذا المعنى.

فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: ((أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور، وأن تُنْظَفَ وتُطَيَّبَ)). أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، والترمذي وابن ماجه في «سننهما»، وابن حبان في «الصحيح».

وعن عائشة رضي الله عنها أيضاً قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّ الْإِسْلَامَ نَظِيفٌ فَتَنْظَفُوا، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَظِيفٌ)). أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط».

قال الإمام المناوي في «فيض القدير»<sup>(٢)</sup>: «((الْإِسْلَامُ نَظِيفٌ)): نقي من الدنس، ((فَتَنْظَفُوا)): أي: نقوا ظواهركم من دنس، نحو مطعم وملبسٍ حرامٍ وملابسةٍ قذرٍ، وبواطنكم بإخلاص العقيدة ونفي الشرك ومجانبة الأهواء، وقلوبكم من نحو غلٍ وحقْدٍ وحسدٍ ((فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَظِيفٌ)): أي: طاهر الظاهر والباطن» اهـ.

(١) إكمال المعلم (٢/ ٥، ط. دار الوفاء).

(٢) فيض القدير (٢/ ٣٢٢، ط. المكتبة التجارية الكبرى).

وعن عائشة رضي الله عنها أيضاً قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((عَشْرُ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ)). قال زكريا: «قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة». زاد قتيبة: قال وكيع: «انتقاص الماء: يعني الاستنجاء». أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

ومع الأمر بالنظافة ودوام الحفاظ عليها فإن الشرع الشريف قد أمر بطرق للوقاية من الأمراض، ومن أهم طرق الوقاية من الأمراض: غسل اليدين، وقد ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسل اليدين قبل الأكل وبعده، فقد أخرج أبو داود والترمذي عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((بَرَكَهُ الطَّعَامُ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ)).

والمراد بالوضوء في هذا الحديث هو غسل اليدين والفم، وتنقيتهما من القاذورات ومن الشحم والدم؛ وذلك من باب إطلاق الكل، وهو الوضوء، على الجزء وهو غسل اليد والفم، والغسل قبله يكون تنقية لها مما لحق بها من استعمالها قبل الأكل في أعمال، فغسلها يكون نظافة لها وحماية للإنسان مما قد يلحق بالطعام من الأذى عند عدم الغسل، وغسلها بعده يكون مما لحق بها من الطعام وبقياءه.

بل قرر الشرع الشريف ذلك قبل عيادة المريض والدخول عليه؛ منعاً للأذى وسداً لباب الضرر، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، وَعَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مُحْتَسِبًا، بُوعِدَ مِنْ جَهَنَّمَ مَسِيرَةَ سَبْعِينَ خَرِيفًا)). رواه أبو داود في «السنن»، والطبراني في «الأوسط».

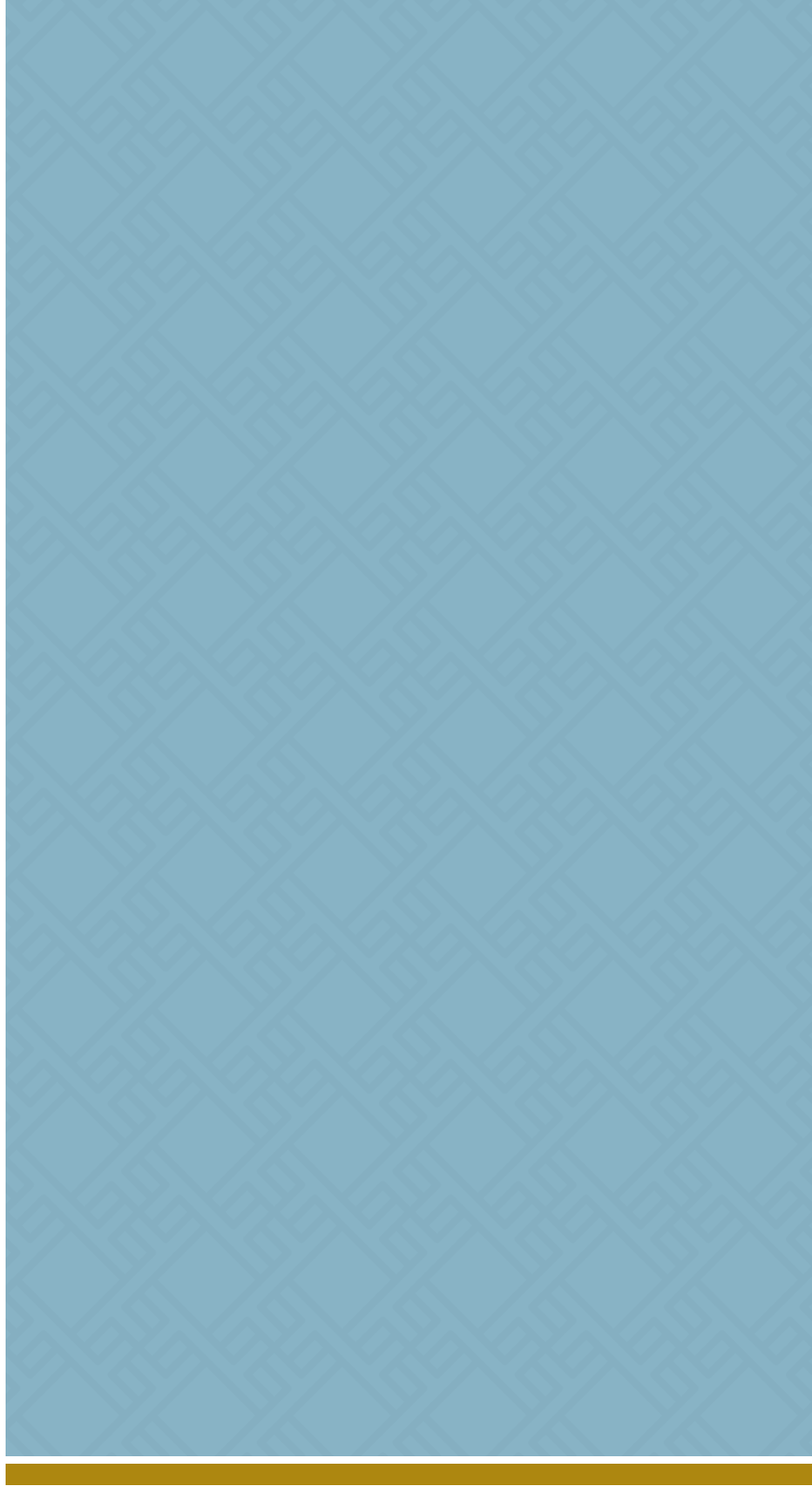
ولأن كثير الأمراض والأوبئة تكون من المعدة، فقد حض الشرع الشريف الإنسان أن ينظم أمر طعامه وشرابه، فقد أخرج الترمذي وابن ماجه عن مقدم بن معدي كرب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتُ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ؛ فَتُلُثُ طَعَامٌ، وَتُلُثُ شَرَابٌ، وَتُلُثُ لِنَفْسِهِ)).

فالحديث الشريف يبين أن الشر في امتلاء المعدة بالطعام والشراب، ثم إن كان الإنسان لا محالة عن ملئه لمعدته، فجاء الشرع بتنظيم هذا الأمر بالقسمة الثلاثية، لكي تستقيم صحة الإنسان، ويحفظ نفسه من الأمراض التي يكون سببها الإكثار من الطعام والشراب.

كل هذه الأمور تدل على مزيد اهتمام الشريعة الإسلامية بأمر النظافة، حيث إنها باب لاكتساب محبة الله سبحانه وتعالى، وبيان ما يحفظ للإنسان حياته وصحته، من إرساء قواعد الحماية وطرق الوقاية من الأمراض والأوبئة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

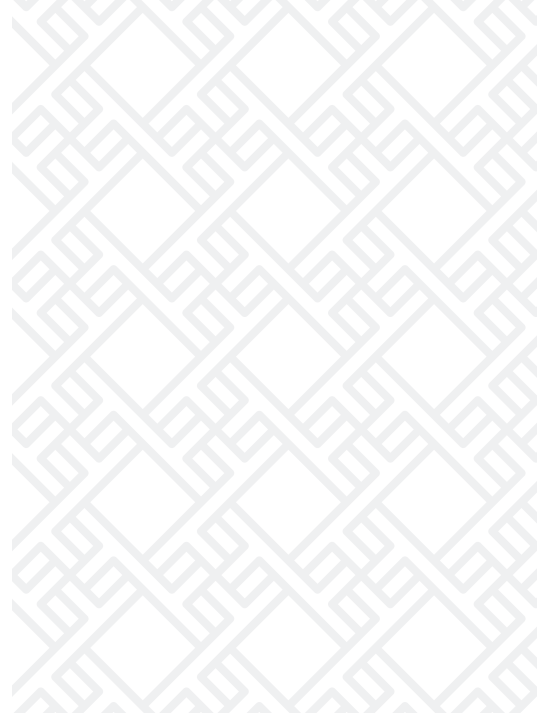
(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) للأستاذ الدكتور / شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص (٧٠-٧٧).



الفصل الثالث

الفتوى وأبرز القضايا الطبية





ويشمل ستة عشر مبحثًا:

- ◆ المبحث الأول: التبرع بالدم.
- ◆ المبحث الثاني: نقل الأعضاء وزراعتها.
- ◆ المبحث الثالث: الفحص الطبي قبل الزواج.
- ◆ المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين.
- ◆ المبحث الخامس: التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب.
- ◆ المبحث السادس: تأجير الأرحام.
- ◆ المبحث السابع: بنوك الأجنة.
- ◆ المبحث الثامن: بنوك الحليب.
- ◆ المبحث التاسع: تنظيم النسل وتحديده.
- ◆ المبحث العاشر: الإجهاض.
- ◆ المبحث الحادي عشر: البصمة الوراثية وإثبات النسب أو نفيه بها.
- ◆ المبحث الثاني عشر: ختان الإناث.
- ◆ المبحث الثالث عشر: عمليات التجميل.
- ◆ المبحث الرابع عشر: تغيير الجنس.
- ◆ المبحث الخامس عشر: التشريح.
- ◆ المبحث السادس عشر: الاستنساخ.



## التبرع بالدم

الدم: أصله دَمِيٌّ، من دَمِيَ يَدْمِي، وجمعه دماء، وهو السائل الأحمر الذي يجري في عروق الإنسان والحيوان<sup>(١)</sup>.

والدم أساسي لحياة الإنسان والحيوان؛ ولذلك إذا جرح إنسان وظل ينزف دمه مات إن لم يتم إسعافه بنقل دم من إنسان آخر إليه.

ولذلك كان التبرع بالدم سبيلاً لإنقاذ حياة من فقد جزءاً من دمه في جراحة طبية أو في نحو حادث وما إلى ذلك.

وقد صدرت العديد من الفتاوى بشأن حكم التبرع بالدم، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية التي نصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ٩٤١ سنة ١٩٥٩ الذي يطلب فيه السائل الإفادة عن الحكم الشرعي فيما يتعلق بنقل الدم من إنسان إلى إنسان آخر.

### الجواب:

إنه إذا توقف شفاء المريض أو الجريح وإنقاذ حياته أو سلامة عضو من أعضائه على نقل الدم إليه من شخص آخر، وذلك بأن لا يوجد من المباح ما يقوم مقامه في شفاؤه وإنقاذ حياته، جاز نقل الدم إليه؛ لأن الضرورة تقضي بنقل الدم لإنقاذ حياة المريض، أو سلامة عضو من أعضائه؛ لقوله تعالى في آخر آية: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهْلَ لِيغْيِرَ اللَّهُ بِهِ فَمَنْ آصُطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [النحل: ١١٥]، أما إذا لم يتوقف أصل الشفاء على ذلك، ولكن يتوقف عليه تعجيل الشفاء، فإن ذلك جائز أيضاً عند بعض الحنفية، ونرى الأخذ به.

وبهذا علم الجواب على السؤال. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) المعجم الوسيط ص (٢٩٨) مادة (دمي)، وانظر كذلك: معجم لغة الفقهاء ص (١٨٧).

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٠٢/١٥) فتوى رقم (٢٤٩) سجل (٨٨) بتاريخ ٩/٦/١٩٥٩ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسن مأمون.

ومنها أيضاً: الفتوى الصادرة بشأن تنظيم عمليات جمع الدم، وتخزين وتوزيع الدم ومركباته، ونصها:

«طلبت لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب الإفادة بشأن تنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع ونقل الدم ومركباته.

### الجواب:

لا مانع شرعاً من الترخيص في ذلك إن خلا من الضرر، ويعدُّ ذلك من باب الإذن الشرعي الذي فيه إحياء للنفس التي أمر الله بإحيائها، وهو من باب التضحية والإيثار، وهو ما أمر به القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الحشر: ٩]، وقياسه وجوب إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى مع احتمال الهلاك عند الإنقاذ، ويدخل في باب الإيثار المأمور به في القرآن الكريم.

وفي واقعة السؤال: فإنَّ جمع الدم ومركباته -وهو جزءٌ من الإنسان ونسيج من أنسجته- وتخزينه وتوزيعه ونقله لا مانع منه شرعاً، ويعدُّ ذلك من باب أولى؛ لأنَّ الدم عضو متجدد ودائم التجدد والتغيُّر، وذلك بالضوابط والشروط الآتية:

١- الضرورة القصوى للجمع بمعنى أن يكون المجتمع في حاجة ماسة إلى جمع كميات من الدم لاستخدامها عند الضرورة كإنقاذ حياة إنسان من هلاك محقق أو إشرافه على الهلاك بسبب الحوادث والكوارث والعمليات الجراحية التي تتطلب ذلك من غير بديل يغني عنه.

٢- أن يكون جمع الدم محققاً لمصلحة مؤكدة للإنسان من الوجهة الطبية، ويمنع عنه ضرراً مؤكداً يحل به.

٣- ألا يؤدي جمع الدم إلى الإضرار بمن يجمع منه الدم ضرراً محققاً به كلياً أو جزئياً، أو يمنعه من مزاوله عمله الذي يباشره في الحياة مادياً أو معنوياً، أو يؤثر عليه سلباً في الحال أو المآل بطرق مؤكدة من الناحية الطبية.

٤- أن يكون جمع الدم على سبيل التبرُّع، وبدون مقابل مادي أو معنوي مطلقاً بالمباشرة أو بالواسطة، ويحرم اقتضاء مقابل للدم؛ لأنَّ بيع الأدمي الحر أو أي جزء منه باطل شرعاً لكرامته بنص القرآن الكريم، ولأنه لا يجوز أخذ العوض عليه لكونه هبة بثواب غير مشروع، فتكون في حكم البيع.

٥- أن يتحقق بالطرق الطبيّة خلو المتبرع بالدم من الأمراض الضارة بصحة الإنسان؛ لأنه لا يجوز شرعاً دفع الضرر بالضرر.

٦- أن يكون التبرّع بالدم من إنسان كامل الأهلية وتوفر رضائه التام بذلك.

٧- أن يكون جمع الدم عن طريق الجهات الحكومية المسؤولة، وفي الأماكن التي تحددها الدولة لهذا الغرض ليكون ذلك بعيداً عن عملية المتاجرة والكسب المادي في أهم أجزاء الإنسان.

هذا بالنسبة لجمع الدم، أما عن عملية التخزين فلا بد أن يكون المكان الذي يخزن فيه الدم نظيفاً خالياً من الملوثات والميكروبات الضارة بصحة الإنسان، وأن يكون بالطرق والوسائل العلمية الصحيحة التي تجعل الدم صالحاً لنقله إلى من يحتاج إليه دون إضرارٍ بالمنقول إليه، ويوزع على من يحتاج إليه بضوابطٍ أقدم الأشد حاجةً على غيره دون تفرقة بين غني وفقير، فإن تساوت حالاتهم يُقدم الأشد حاجةً ليدفع عنه الهلاك المحقق عن غيره، فإن تساوت حالاتهم يقرع بينهم إذا كانت الكمية لا تفي بما يطلبه الجميع.

هذا، ونودُّ الإشارة إلى أنه لا مانع شرعاً من أن يُشرّع ولي الأمر من القوانين واللوائح ما ينظم عملية جمع وتخزين وتوزيع ونقل الدم ومركباته، ما دام ذلك يحقق مصلحةً ظاهرة لأفراد المجتمع.

والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن الفتاوى المتعلقة بالتبرّع بالدم أيضاً: فتوى دار الإفتاء المصرية أيضاً جواباً على «الطلب المقدم من المركز القومي لنقل الدم، المقيّد برقم ٢٠٢١ لسنة ٢٠٠٥ م المتضمن طلب إصدار فتوى تفيد بيان الحكم الشرعي للتبرع بالدم؛ نظراً للاحتياج الشديد والمتزايد لتوفير دم آمن للمرضى من خلال الاعتماد على المتبرع الشرفي المنتظم بالدم بدون مقابل.

### الجواب:

إن الله سبحانه وتعالى كرّم الإنسان وفضله على كثيرٍ من خلقه، ونهى عن ابتذال ذاته ونفسه، والتعدي على حرّماته، وكان من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٣٨، ١٣٩).

ومن مظاهر التكريم خلق الله للإنسان في أحسن صورة وأجملها، واعتبار ذلك نعمة من الله على الإنسان، فيجب على الإنسان أن يشكر الله عليها، يقول تعالى: {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} {التين: ٤}.

ومن مظاهر تكريم الله للإنسان أنه اعتبر جسده أمانة أئتمنه عليها، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيه بما يسوؤه أو يرديه، حتى ولو كان هذا التصرف من صاحب هذا الجسم نفسه، ولذا حرمت الأديان السماوية والقوانين إتلاف البدن وإزهاق الروح عن طريق الانتحار أو ما يؤدي إليه، يقول تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} {النساء: ٢٩}.

ومن مظاهر تكريم الله للإنسان أنه أمره بالاهتمام بإصلاح جسده ظاهراً وباطناً، وأمره باستعمال كل وسائل العلاج التي تؤدي إلى شفائه من مرضه: فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((تداووا عباد الله؛ فإن الله سبحانه لم يضع داءً إلا وضع معه شفاءً، إلا الهرم))، وفي رواية أخرى: ((إلا السام)) أي: الموت.

فالشريعة الإسلامية قد كَرَّمَت الإنسان تكريماً عظيماً، وأمرته بالمحافظة على نفسه وجسده من كل ما يهلكه أو يسوؤه، ونهت عن قتله أو إنزال الأذى به، فلا يجوز له أن يتصرف في جسده تصرفاً يؤدي إلى إهلاكه أو إتلافه؛ لأن كل إنسان وإن كان صاحب إرادة فيما يتعلق بشخصه إلا أنها مقيدة بالحدود التي شرعها الله تبارك وتعالى في قوله: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥]، وقوله سبحانه: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩].

والإنسان مطالب بالمحافظة على بدنه وجميع أعضائه ومكوناته، ومنها الدم، والدم سائل حيوي من سوائل الجسم، وقد اقتضت طبيعته أن يكون عضواً سائلاً متحركاً يجري داخل أوردة الجسم وشعيراته، فلا يعرض نفسه لأي أذى بأي حال من الأحوال.

فالتبرع بالدم إن كان ينقذ إنساناً من هلاك محقق، وأقر أهل الخبرة من الأطباء العدول أن ذلك لا يضر من تبرع، ولا يؤثر على صحته وحياته وعمله، فلا مانع من الترخيص في ذلك إن خلا من الضرر، ويعد ذلك من باب إحياء النفس التي أمر الله بإحيائها، ومن باب التضحية والإيثار، وهو ما أمر به القرآن: {وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [الحشر: ٩]. وقياس ذلك إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى مع احتمال الهلاك عند الإنقاذ، يقول تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: ٢].

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإن التبرع بالدم لا مانع منه شرعاً، خاصة وأن الدم عضو متجدد، بل دائم التجدد والتغير، وذلك بالضوابط والشروط الآتية:

- ١- وجود ضرورة قصوى عند التبرع، كأن يكون بعض الناس أو الأفراد في حاجة ماسة إلى كميات من الدم لإنقاذ حياتهم من الهلاك، أو الإشراف على الهلاك كالحوادث والكوارث والعمليات الجراحية.
- ٢- أن يكون التبرع بالدم محققاً لمصلحة مؤكدة للإنسان من الوجهة الطبية، ويمنع عنه ضرراً مؤكداً.
- ٣- أن لا يؤدي التبرع بالدم إلى ضرر على المتبرع كلياً وجزئياً، أو يمنعه من مزاولة عمله في الحياة مادياً أو معنوياً، أو يؤثر عليه سلباً في الحال أو المآل بطرق مؤكدة من الناحية الطبية.
- ٤- أن يتحقق بالطرق الطبية خلو المتبرع بالدم من الأمراض الضارة بصحة الإنسان؛ لأنه لا يجوز شرعاً دفع الضرر بالضرر.
- ٥- أن يكون المتبرع بالدم إنساناً كامل الأهلية.

وأما عن ثواب المتبرع فإن القادر الصحيح إذا أعطى الدم لمريض في حاجة ماسة إليه استحق من الله تعالى ثواب ما أعطى، وجزاء ما قدم بإنقاذه من مهلكة، أو برفعة درجاته، أو بحط سيئاته، قال تعالى: {هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ} [الرحمن: ٦٠]، وقال صلى الله عليه وسلم: ((الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) رواه البخاري، وقال صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ)) رواه أبو داود.

ومما ذكر يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠ / ٢٦١ - ٢٦٥) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

## نقل الأعضاء وزراعتها

قضية نقل الأعضاء وزراعتها من القضايا الطبية المهمة التي اهتم بها الفقهاء والمجتهدون والمفتون والمؤسسات الإفتائية؛ لما لها من أهمية بالغه لتعلقها بإنقاذ حياة إنسان مهددة بالهلاك، وقد قال الله تعالى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة ٣٢]، كما أنها تتعلق بتكريم الله عز وجل للإنسان وصونه عن كل ما من شأنه أن يمتن كرامته، وقد قال سبحانه: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [الإسراء: ٧٠].

ولذلك نجد أنها كانت موضوعاً للكثير من الفتاوى بحيث يجد الباحث نفسه أمام ثروة كبيرة من الفتاوى الصادرة في هذا الشأن، منها ما هو مختصر، ومنها ما هو مطول ومفصل ومؤصل، وبعضها عام في نقل وزرع الأعضاء بصفة عامة، وبعضها الآخر في خصوص نقل عضو معين أو زرعه. ونسوق طرفاً من تلك الفتاوى:

منها فتوى دار الإفتاء المصرية المشتملة على إجابة عدد من الأسئلة المتعلقة بنقل الأعضاء، ونرى فيها تأصيلاً للقضية من كافة جوانبها، وبياناً لسائر المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها. ونصها:

«فتوى في نقل الأعضاء من إنسان لآخر: موجز لعناصر الفتوى:

- ١- هل تجوز الوصية بقطع عضو أو جزئه من الميت إذا أوصى بذلك أو بموافقة عصبته؟
- ٢- هل ينطبق على هذه الوصية المعنى الشرعي أو القانوني أو اللغوي؟
- ٣- هل يجوز تبرع إنسان حي بعضو من أعضاء جسده لشخص آخر مهدد بالموت، أو التبرع ببعض دمه؟ وما معيار ذلك؟ وهل يجوز اقتضاء مقابل مادي في نظير العضو أو الدم المتبرع به؟
- ٤- هل يمكن نقل عضو من ميت دون وصية منه أو ترخيص من ورثته ومن أصحاب الحق في هذا الترخيص شرعاً؟
- ٥- ما التعريف الفقهي للموت؟ ومتى يعتبر الإنسان ميتاً؟

- ٦- شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حي، وما إذا مات الجنين في بطن أمه، وشق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد ابتلعه من مال قبل وفاته، وآراء الفقهاء في ذلك، والرأي المختار في الفتوى.
- ٧- ما حكم المفاضلة بين عددٍ من المرضى تساوت حالتهم المرضية في وجوب نقل عضو أو نقل دم، مع عدم وجود أعضاء أو كمية من الدم أو الدواء كافية لإنقاذ الجميع؟
- ٨- ما حكم الإسلام في استعمال الأجهزة الطبية التي تساعد على التنفّس والنبض مع التأكد من موت الجهاز العصبي؟

اطلعنا على الطلب المقيم برقم ١١٤٩ / ١٩٧٩ المتضمن أنه: قد انتشر في بلاد الغرب التبرع أو الإيحاء ببعض أجزاء الجسم بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين إليها، كالكلى والقرنية وغيرهما، ويطالب بعض الأطباء في مصر بنقل هذا التقليد النافع، وإن للسائل رغبةً في مساعدتهم للاعتبارات الإنسانية، إلا أنه يخشى أن يكون في ذلك مخالفةً لتعاليم الدين أو امتهاً للجسم البشري.

كما اطلعنا على الطلب المقيم برقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي جاء به: إن لدى السائل رغبةً في كتابة وصية نصها: أتبرع بجسدي بعد الوفاة لمشرفة كلية طب جامعة الأزهر للاستفادة من الأعضاء السليمة إذا لزم الأمر لزراعتها للمحتاجين إليها من المسلمين، أو للاستفادة بها بقسم التشريح للدراسة العملية لطلاب الكلية.

وطلب السائل الأول بيان ما إذا كان يوجد من النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد اتجاهه، وطلب السائل الآخر بيان ما إذا كانت وصيته على هذا الوجه مقبولة من الناحية الشرعية، وإذا لم تكن مقبولة شرعاً؛ فهل هناك قانون وضعي يبيح هذه الوصية؟

### الجواب:

إن الوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية تمليكٌ مضافٌ إلى ما بعد الموت، وبهذا المعنى تكون الوصية شرعاً جارية في الأموال والمنافع والديون، وقد عرفها قانون الوصية بأنها: تصرف في التركة مضاف لما بعد الموت، وبهذا فإن الإيحاء ببعض أجزاء الجسم كما جاء بالسؤال لا يدخل في نطاق الوصية بمعناها الاصطلاحي الشرعي؛ لأنَّ جسم الإنسان ليس تركة، ولكنه يدخل في المعنى اللغوي للفظ الوصية؛ إذ هذا اللفظ يطلق بمعنى العهد إلى الغير في القيام بفعل الشيء حال حياة الموصي أو بعد وفاته، كما أنَّ التبرُّع بجزء من الجسم حال الحياة هل يجوز شرعاً باعتبار أن الإنسان صاحب التصرف في ذاته، أو غير جائز باعتبار أن هذه الإرادة ليست مطلقة بدليل النهي شرعاً عن



قتل الإنسان نفسه؟ والذي اختاره أن كل إنسان صاحب إرادة فيما يتعلق بشخصه وإن كانت إرادة مقيدة بالنطاق المستفاد من قول الله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥]، وقوله سبحانه: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، يدل على ذلك ما ساقه الفقهاء من نصوص في شأن الجهاد بالنفس وتعرضها بذلك للقتل، وما أوجبه الإسلام في شأن إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى، وما قد يترتب على ذلك من هلاك المجاهد أو المنقذ، فإذا جزم طبيب مسلم ذو خبرة أو غير مسلم -على مذهب الإمام مالك- بأن شق أي جزء من جسم الإنسان الحي بإذنه، وأخذ عضو منه أو بعضه لنقله إلى جسم إنسان آخر لعلاج -إذا جزم أن هذا لا يضر بالمأخوذ منه أصلاً؛ إذ الضرر لا يزال بالضرر، ويفيد المنقول إليه، جاز هذا شرعاً، بشرط ألا يكون الجزء المنقول على سبيل البيع أو بمقابل؛ لأنَّ بيع الإنسان الحر أو بعضه باطل شرعاً، وبعد هذا فإن السؤال المطروح: هل يجوز شرعاً للإنسان التبرع أو الإيصاء ببعض أجزائه جسمه بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين، كالكلية والقرنية وغيرهما، أو لا يباح ذلك؟

لا جدال في أن الله سبحانه كرم الإنسان وفضَّله على كثير من خلقه، ونهى عن ابتذال ذاته ونفسه، والتعدي على حرمانه حيّاً وميتاً، وكان من مقاصد التشريع الإسلامي حفظ النفس، كما تدلُّ على ذلك الآيتان الكريمتان آنفاً، ويدلُّ على تكريم الإسلام للموتى من بني الإنسان ما شرع من التكفين والدفن وتحريم نبش القبور إلا لضرورة، كما يدلُّ على هذا نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن كسر عظم الميت بقوله: ((كسر عظم الميت ككسره حيّاً))، إذا كان الإسلام قد كرم الإنسان حيّاً وميتاً؛ فهل يجوز شق جسده بعد الوفاة؟ ومتى؟

حين نرجع إلى كتب الفقه الإسلامي التي بأيدينا نرى أن الفقهاء قد تحدثوا في باب الجنائز عن شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حي، وما إذا مات الجنين في بطن أمه، وعن شق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد ابتلعه من مال قبل وفاته.

وفي هذا يقول فقهاء المذهب الحنفي: حامل ماتت وولدها حي يضطرب: شق بطنها من الجانب الأيسر ويخرج ولدها، ولو بالعكس بأن مات الولد في بطن أمه وهي حية قطع وأخرج؛ وذلك لأنه متى بانث علامة غالبية على حياة الجنين في بطن الأم المتوفاة كان في شق بطنها وإخراجه صيانةً لحرمة الحي وحياته، وهذا أولى من صيانة حرمة الميت، ولأن الولد إذا مات في بطن أمه الحية وخيف على حياتها من بقائه ميتاً في بطنها، ولم يمكن إخراجه دون تقطيع كان للقابلة إدخال يدها بألة تقطعه بها وتخرجه؛ حفظاً لحياة الأم.

وفي شأن شق البطن لإخراج ما ابتلعه الميت من مال قالوا: إنه إذا ابتلع الإنسان مالا مملوكا له، ثم مات فلا يشق بطنه لاستخراجه؛ لأنَّ حرمة الآدمي وتكريمه أعلى من حرمة المال، فلا تبطل الحرمة الأعلى للوصول إلى الأدنى.

أما إذا كان المال الذي ابتلعه لغيره: فإن كان في تركته ما يفي بقيمته، أو وقع في جوفه بدون فعله فلا يشق بطنه؛ لأن في تركته وفاءً به، ولأنه إذا وقع في جوفه بغير فعله لا يكون متعدياً، أما إذا ابتلعه قصداً فإنه يشق بطنه لاستخراجه؛ لأن حقَّ الآدمي صاحب المال مقدّم في هذه الحال على حق الله تعالى، سيما وهذا الإنسان صار متعدياً ظالماً بابتلاع مال غيره، فزالت حرمة بهذا التعدي.

وفي فقه الشافعية: أنه إن ماتت امرأة وفي جوفها جنينٌ حيٌّ شق بطنها؛ لأنه استبقاء حيٍّ بإتلاف جزءٍ من الميت فأشبهه إذا اضطر إلى أكل جزءٍ من الميت، وهذا إذا رجي حياة الجنين بعد إخراجها، أما إذا لم ترجح ففي قول: لا تشق بطنها، ولا تدفن حتى يموت، وفي قول: تشق ويخرج.

وعن ابتلاع الميت المال قالوا: وإن بلع الميتُ جوهرةً لغيره، وطالب بها صاحبها، شق جوفه وردت الجوهرة، وإن كانت الجوهرة له ففيه وجهان:

أحدهما: يشق؛ لأنها صارت للورثة، فهي كجوهرة الأجنبي.

والثاني: لا يجب؛ لأنه استهلكها في حياته، فلم يتعلق بها حق الورثة.

وفي فقه المالكية: أنه يشق بطن الميت؛ لاستخراج المال الذي ابتلعه حياً، سواء كان المال لله أو لغيره، ولا يشق لإخراج جنين وإن كانت حياته مرجوة.

ويقول فقه الحنابلة: إن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها، ويخرجه القوابل من المحل المعتاد، وإن كان الميت قد بلع مالا حال حياته فإن كان مملوكاً له لم يشق؛ لأنه استهلكه في حياته إذا كان يسيراً، وإن كثرت قيمته شق بطنه واستخرج المال حفظاً له من الضياع ولنفع الورثة الذين تعلّق به حقهم بمرضه، وإن كان المال لغيره وابتلعه بإذن مالكة فهو كحكم ماله؛ لأنَّ صاحبه أذن في إتلافه، وإن بلعه غصباً ففيه وجهان:

أحدهما: لا يشق بطنه، ويقوم من تركته.

والثاني: يشق إن كان كثيراً؛ لأن فيه دفع الضرر عن المالك برد ماله إليه، وعن الميت بإبراء ذمته، وعن الورثة بحفظ التركة لهم.

وفي فقه الزيدية: أن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد حي: شق بطنها واستخرج الولد؛ لقوله عز وجل: {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: ٣٢]، وذلك بشرائط: أن يكون الولد قد بلغ وقتاً ومدة يعيش إذا أخرج حياً، وأن يكون الشاق بصيراً بإخراجه، وأن يكون هناك من يكفله ويقوم به إذا خرج حياً.

ويروي صاحب الروض النضير عن الحسن بن زياد قال: كنت عند أبي حنيفة، فجاءه رجلان على حمارين فسلما عليه ثم مضيا، فقال لي أبو حنيفة: أتدري من هذا -يعني أحدهما- فقلت: لا، فقال: هذا ماتت أمه وهي حامل به، فجاءوا فسألوني عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد حي، فقلت: الحقوا الساعة فشقوا بطنها وأخرجوا الولد، قال: فهذا هو.

وينصُّ فقه الشيعة الإمامية على أنه: إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج، ولو ماتت هي دونة يشق جوفها من الجانب الأيسر وأخرج، وفي رواية: يخاط بطنها.

وخلاصة ما تقدم:

أن فقه مذهبي الإمامين أهل يترك الهامي حنيفة والشافعي يجيزُ شقَّ بطن الميت، سواء لاستخراج جنين حي، أو لاستخراج مال، وأنَّ فقه مذهبي مالك وأحمد بن حنبل: الشق في المال دون الجنين.

والذي اختاره في هذا الموضوع هو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية والشافعية من جواز شق بطن الميت لمصلحة راجحة، سواء كانت لاستخراج جنين حي أو مال للميت أو لغيره إذا كان ذا قيمة معتد بها عرفاً ينتفع بها الورثة أو تقضى به ديونه.

وأما الحديث الشريف الذي رواه البيهقي في السنن الكبرى، كما روي في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كسر عظم الميت ككسره حياً))، فالظاهر أن معناه أن للميت حرمةً وكرامةً كحرمة الحي، فلا يعتدى على جسمه بكسر عظم أو غير هذا مما فيه ابتذال له لغير ضرورة أو مصلحة راجحة، وهذا المعنى ظاهر مما ذكره المحدثون في بيان سبب الحديث من أن الحفار الذي كان يحفر للغير أراد كسر عظم إنسان دون أن تكون هناك مصلحة في ذلك (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف جزء ٢ صفحة ٦٤).

وبهذا المفهوم يتفق الحديث مع مقاصد الإسلام المبنية على رعاية المصالح الراجحة، وبحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة تفويتها أشد، وفي استدلال الفقه الزيدي بالآية الكريمة: {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: ٣٢] إشارةً إلى العمل بهذه الرخصة التي ارتأها فقهاء مذاهب الحنفية والزيدية والشافعية والشيعة الإمامية كما تقدم في النقل عنهم، وإذ قد انتهينا إلى اختيار جواز شق

بطن الميت لاستخراج ما ابتلعه من مال، أو لاستخراج جنين حي حياته، فهل يجوز هذا شرعاً لأخذ جزء من جسم الميت وإضافته إلى جسم إنسان حي على سبيل العلاج والدواء، أو لا يحل هذا؟ أو بعبارة أخرى: هل يحلُ شرعاً نقلُ جزءٍ من جسم إنسانٍ ميت إلى جسم إنسان حي بقصد علاج هذا الأخير أو لا يحل؟

وتقدمة للإجابة على هذا التساؤل يتعيّن التعرّف على حكم الإسلام على الإنسان بعد الموت، هل جسده ميتة نجس كسائر الميتات؟ وهل ما انفصل منه حال حياته يصيرُ ميتةً نجساً كذلك؟ يقول الإمام النووي الشافعي في كتابه المجموع شرح المذهب في بيان الجلود النجسة: إنّ الصحيح في المذهب أنّ الآدمي لا ينجس بالموت، لكن لا يجوز استعمال جلده ولا شيء من أجزائه بعد الموت لحرمته وكرامته، وإن قولاً ضعيفاً في المذهب قد قال بنجاسة الآدمي بالموت.

وفي الفقه الحنفي: أنّ الآدمي ينجس بالموت، ثم اختلف فقهاء المذهب: هل هي نجاسة خبث باعتباره حيواناً دموياً فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات أو هي نجاسة حدث يطهر بالغسل كالجنب والحائض؛ إعمالاً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه كما جاء في فتح القدير للكمال بن الهمام: ((سبحان الله، المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً))، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((لا تنجسوا موتاكم؛ فإنّ المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً)) أخرجه الحاكم والدارقطني مرفوعاً كل بسنده.

والأظهر في الفقه المالكي: أنّ الآدمي الميت ولو كافراً طاهرٌ، كما جاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة أن ما انفصل منه حياً أو ميتاً طاهر.

كذلك والصحيح عند الحنابلة -كما جاء في المغني لابن قدامة- في بيان ما ينجس به الماء أنّ الآدمي طاهر حياً وميتاً، ومقابل الصحيح أنه ينجس بالموت ويطهر بالغسل.

ويرى فقه الزيدية أنّ جسد الآدمي المسلم طاهر حياً وميتاً، وأن ما يلحقه هو الحدث الأكبر أو الأصغر.

ويقول ابن حزم في كتابه المحلى: إن كل ما قطع من المؤمن حياً أو ميتاً طاهرٌ.

ومن هذا العرض الوجيز نرى أنّ كلمة الفقه الشافعي والمالكي والحنبلي والزيدية والظاهري متفقة على أنّ الصحيح أنّ جسد الإنسان المسلم طاهر حياً وميتاً، وإذا أخذنا من الفقه الحنفي القول بأن النجاسة بعد الموت إنما هي نجاسة حدث لا خبث، وتطهر بالغسل كالجنب والحائض فإن رأي هذه

المذاهب يكاد يتفق على طهارة جسد المؤمن بعد الموت، وعلى طهارة ما انفصل منه حال الحياة كذلك.

ثم ننتقل بعد هذا البحث في أقوال الفقهاء عما إذا كان يحلُّ قطعُ جزءٍ من جسم إنسان حي أو ميت، ونقله إلى جسم إنسان حي لعلاجِه، أو بديلاً لجزء تالف في جسد هذا الأخير، أو لا يحل ذلك؟

يقول الفقه المالكي -كما جاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي-: إذا سقطت السن جاز رُدُّها وربطها بشريط من ذهب أو من فضة، وإنما جاء رُدُّها لأن ميتة الأدمي طاهرة، وكذا يجوز أن يرد بدلها سنّاً من حيوان مذكي، وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع، وعلى الثاني فيجب قلعها في كل صلاة ما لم يتعذر عليه قلعها، وإلا فلا.

وفي الفقه الحنفي نقل العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار، في الجزء الأول في بيان حكم الوشم عن خزانة الفتاوى في مفسدات الصلاة: كسر عظم فوصل بعظم كلب، ولا ينزع إلا بضرر جازت الصلاة.

وفي بدائع الصنائع للكاساني في أواخر كتاب الاستحسان: ولو سقط سنّه يكره أن يأخذ سن ميت فيشدها مكانها بالإجماع، وكذا يكره أن يعيد تلك السن الساقطة مكانها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، ولكن يأخذ سن شاة ذكية فيشدها مكانها. وقال أبو يوسف رحمه الله: لا بأس بسنّه، ويكره سن غيره.

ونقل صاحب البحر الرائق في كتاب الحظر والإباحة عن الذخيرة: رجل سقط سنُّه، فأخذ سن الكلب فوضعه في موضع سنّه، فثبتت، لا يجوز ولا يقطع، ولو أعاد سنّه ثانياً وثبت قال: ينظر، إن كان يمكن قلع سن الكلب بغير ضرر يقطع، وإن كان لا يمكن إلا بضرر لا يقطع.

وفي الفقه الحنبلي: قال ابن قدامة في المغني في الجنائز: وإن جبر عظمه بعظم فجبر ثم مات لم ينزع إن كان طاهراً، وإن كان نجساً فأمكن إزالته من غير مثله أزيل؛ لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير ضرر.

وفي الفقه الشافعي كما جاء في المجموع للنووي في باب طهارة البدن: إذا انكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعظم طاهر، قال أصحابنا: ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه، فإن جبره بنجس نظر إن كان محتاجاً إلى الجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه فهو معذور، وإن لم يحتج إليه، أو وجد طاهراً يقوم مقامه أثم ووجب نزعُه إن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو، ولم يوجد أحد الأعذار المذكورة في التيمم، فإن لم يفعل أجبره السلطان، ولا تصح صلاته معه ولا يعتذر

بالألم (الذي يجده) إذا لم يخف منه، وسواء أكتسى العظم لحمًا أم لا، هذا هو المذهب. وهناك قول: إنه إذا اكتسى العظم لحمًا لا ينزع وإن لم يخف الهلاك. حكاه الرافعي، ومال إليه إمام الحرمين والغزالي، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك. وإن خاف من النزع هلاك النفس أو عضو، أو فوات منفعة عضو لم يجب النزع على الصحيح من الوجهين.

ثم قال في مداواة الجرحى بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس: ولو انقلعت سنه فردها موضعها، قال أصحابنا العراقيون: لا يجوز؛ لأنها نجسة، وهذا بناءً على طريقتهم أن عضو الأدمي المنفصل في حياته نجس، وهو المنصوص عليه في الأم، ولكن المذهب طهارته، وهو الأصح عند الخراسانيين، فلو تحرّكت سنه فله أن يربطها بفضة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف.

وفي استبدال جزء من جسم الإنسان بالذهب: ورد حديث عرفة بن أسعد الذي أصيبت أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفًا من فضة فأتى، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفًا من ذهب. وقد أخذ بهذا الحديث فقهاء الحنفية في باب الحظر والإباحة، وفقهاء الحنابلة كما نقله ابن قدامة في غير موضع من كتابه المغني، وفقهاء الشافعية: فقد ورد للنووي في باب الأنية وغيره، ونص الشافعية على أنه يحل لمن ذهب سنه أو أنملته أن يتخذ بدلًا لها من الذهب؛ إمضاءً لحديث عرفة، سواء أمكنه اتخاذ ذلك من فضة أم لا، واختلفت كلمتهم فيمن ذهب أصبعه أو كفه أو قدمه: هل له أن يتخذها من فضة أو من ذهب بين محرم ومبيح.

وفي جواز أكل لحم الأدمي عند الضرورة: قال فقهاء الحنفية -على ما جاء في الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المحتار لابن عابدين في الجزء الخامس:- «إن لحم الإنسان لا يباح في حال الاضطرار ولو كان ميتًا؛ لكرامته المقررة بقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وكذلك لا يجوز للمضطر قتل إنسان حي وأكله ولو كان مباح الدم كالحربي والمترد والزاني المحصن؛ لأن تكريم الله لبني آدم متعلق بالإنسانية ذاتها، فتشمل معصوم الدم وغيره».

وهذا أيضًا يقول الظاهرية بتعليل آخر غير ما قال به الحنفية.

ويقول الفقه المالكي: إنه لا يجوز أن يأكل المضطر لحم أدمي، وهذا أمر تعبدية. وصحح بعض المالكية أنه يجوز للمضطر أكل الأدمي إذا كان ميتًا؛ بناءً على أن العلة في تحريمه ليست تعبدية، وإنما لشرفه، وهذا لا يمنع الاضطرار على ما أشار إليه في الشرح الصغير بحاشية الصاوي في الجزء الأول.

وأجاز الفقه الشافعي والزيدي أن يأكل المضطر لحم إنسان ميت بشروط، منها ألا يجد غيره، كما أجاز للإنسان أن يقطع جزء نفسه كلحم من فخذيه ويأكله استبقاءً للكل بزوال البعض، كقطع العضو المتآكل الذي يخشى من بقائه على بقية البدن. وهذا بشرط ألا يجد محرماً آخر كالميتة مثلاً، وأن يكون الضرر الناشئ من قطع الجزء أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل، فإن كان مثله أو أكثر فلم يجز قطع الجزء، ولا يجوز للمضطر قطع جزء من آدمي آخر معصوم الدم، كما لا يجوز للآخر أن يقطع جزءاً من جسده ليقدمه للمضطر لأكله.

وفي الفقه الحنبلي: أنه لا يباح للمضطر قتل إنسان معصوم الدم ليأكله في حال الاضطرار، ولا إتلاف عضو منه، مسلماً كان أو غير مسلم، أما الإنسان الميت ففي إباحة الأكل منه في حال الضرورة قولان: أحدهما: لا يباح. والآخر: يباح الأكل منه؛ لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت. قال ابن قدامة في المغني: إن هذا القول هو الأولى.

ونخلص مما سلف إلى أن فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة قد صرحوا بأنه إذا كسر عظم الإنسان فينبغي جبره بعظم طاهر على حد تعبير الشيرازي الشافعي في المذهب، وأنه لا يجوز جبره بعظم نجس إلا عند الضرورة، كما إذا لم يوجد سواه، وأنه يجوز رد السن الساقطة إلى مكانها وربطها بالفضة أو الذهب، كما يجوز استبدالها بسن حيوان مذكي.

ونص الفقه الحنفي على أنه لو وصل عظم إنسان بعظم كلب ولا ينزع إلا بضرر، جازت الصلاة معه. وهذا النوع وأمثاله من فروع الحنفية يتخرج عليه أنه إذا قضت الضرورة بوصل العظم المكسور بعظم نجس فلا حرج في ذلك ولا إثم، بدليل إجازة الصلاة ما دام يتعذر نزعها إلا بضرر.

كما نخلص إلى أن جسم الإنسان الميت طاهر، وما انفصل منه حال حياته كذلك طاهر، وإلى جواز شق بطن آدمي الميت لاستخراج جنين حي تُرجى حياته، أو مال ابتلعه قبل وفاته، على الاختلاف بين فقهاء المذاهب كما تقدم بيانه، وإلى أنه يجوز اضطراراً لأكل لحم إنسان ميت في قول فقهاء الشافعية والزيدية وقول في مذهب المالكية والحنابلة، ويجوز أيضاً عند الزيدية والشافعية أن يقطع الإنسان من جسمه فلذة ليأكلها حال الاضطرار بالشروط السابق الإشارة إليها، ويجوز وصل عظم الإنسان المكسور بعظم طاهر على نحو ما تقدم أيضاً في سنده الفقهي، وتخريجاً على ذلك وبناءً عليه: يجوز شق بطن الإنسان الميت وأخذ عضو منه أو جزء من عضو لنقله إلى جسم إنسان حي آخر يغلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بالجزء المنقول إليه؛ رعايةً للمصلحة الراجحة التي ارتأها الفقهاء القائلون بشق بطن التي ماتت حاملاً والجنين يتحرك في أحشائها وتُرجى حياته بعد إخراجها، وإعمالاً لقاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف التي



سندها الكتاب الكريم والسنة الشريفة؛ فإنَّ من تطبيقاتها -كما تقدم- جواز الأكل من إنسان ميت عند الضرورة صوناً لحياة الحي من الموت جوعاً المقدمة على صون كرامة الميت؛ إعمالاً لقاعدتي: اختيار أهون الشرين، وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما.

وإذا جاز الأكل من جسم الأدمي الميت (ضرورة) جاز أخذ بعضه نقلاً لإنسان آخر حي؛ صوناً لحياته متى رجحت فائدته وحاجته للجزء المنقول إليه.

هذا عن الإنسان الميت. أما عن الإنسان الحي واقتطاع جزء منه: فقد تقدمت الإشارة إلى أنَّ فقه كل من الشافعية والزيدية يجيز أن يقتطع الإنسان الحي جزء نفسه ليأكله عند الضرورة بشرط ألا يجد مباحاً ولا محرماً آخر يأكله ويدفع به مخصصته، وأن يكون الضرر الناشئ من قطع جزئه أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل.

ومتى كان الحكم هكذا فإنه يجوز تخريجاً عليه القول بجواز تبرع إنسان حي بجزء من جسده لا يترتب على اقتطاعه ضرر به متى كان مفيداً لمن ينقل إليه في غالب ظن الطبيب؛ لأن للمتبرع كما تقدم نوع ولاية على ذاته في نطاق الآيتين الكريمتين: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ} [النساء: ٢٩]، {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، ولا يباح أي جزء إلا الجزء أو العضو الذي لا يؤدي قطعه من المتبرع إلى عجزه أو إلى تشويهه.

وبهذا المعيار يكون حكم نقل الدم من إنسانٍ لآخر، وإذا قد انتهى الرأي إلى إجازة شق جسم الميت أو تشريحه لأخذ عضو أو جزء منه، وجواز نقله إلى جسم إنسان حي يستفيد به، وإلى جواز تبرع إنسان حي بأخذ عضو منه أو جزء، وجواز نقل هذا إلى إنسان آخر حي بالشروط سالفة الإشارة -فإنه يمكن إيجاز الإجابة على الأسئلة المرددة في هذا الموضع على الوجه التالي:

يجوز نقل عضو أو جزء عضو من إنسان حي متبرع لوضعه في جسم إنسان حي بالشروط الموضحة آنفاً، ومن هذا الباب أيضاً نقل الدم من إنسان لآخر بذات الشروط، ويحرم اقتضاء مقابل للعضو المنقول أو جزئه، كما يحرم اقتضاء مقابل للدم؛ لأنَّ بيع الأدمي الحر باطل شرعاً؛ لكرامته لنص القرآن الكريم، وكذلك جزؤه، ويجوز كذلك أخذ جزء من إنسان ميت ما دام قد غلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بهذا النقل باعتباره علاجاً ومداواة، وذلك بناءً على ما تقدم من أسس فقهية، ويكون قطع العضو أو قطع جزئه من الميت إذا أوصى حي بذلك قبل وفاته أو بموافقة عصبته بترتيب الميراث إذا كانت شخصية المتوفى المأخوذ منه معروفةً وأسرته وأهله معروفين، أما إذا جهلت شخصيته أو عرفت وجهل أهله فإنه يجوز أخذ جزء من جسده نقلاً لإنسان حي آخر يستفيد به في علاجه، أو تركه لتعليم طلاب كليات الطب؛ لأن في كل ذلك مصلحةً راجحةً تعلو على



الحفاظ على حرمة الميت، وذلك بإذنٍ من النيابة العامة التي تتحقق من وجود وصية أو إذن من صاحب الحق من الورثة أو إذنها هي في حالة جهالة شخص المتوفى أو جهالة أسرته، ولا يقطع جزء من ميت إلا إذا تحققت وفاته، والموت -كما جرى بيانه في كتب الفقه- هو زوال الحياة، وعلامته: إشخاص البصر، وأن تسترخي القدمان، وتنعوج الأنف، وينخسف الصدغان، وتمتد جلدة الوجه فتخلو من الانكماش. وفي نطاق هذا يجوز اعتبار الإنسان ميتاً متى زالت مظاهر الحياة منه، وبدت هذه العلامات الجسدية، وليس ما يمنع من استعمال أدوات طبية للتحقق من موت الجهاز العصبي، لكن ليس هذا وحده آية الموت؛ بمعنى زوال الحياة، بل إن استمرار التنفس وعمل القلب والنبض كل أولئك دليل على الحياة، وإن دلت الأجهزة الطبية على فقدان الجهاز العصبي لخواصه الوظيفية، فإن الإنسان لا يعتبر ميتاً بتوقف الحياة في بعض أجزائه، بل يعتبر كذلك شرعاً وتترتب آثار الوفاة من تحقق موته كلية، فلا تبقى فيه حياة ما؛ لأن الموت زوال الحياة، ويمتنع تعذيب المريض المحتضر باستعمال أي أدوات أو أدوية متى بان للطبيب أن هذا كله لا جدوى منه، وأن الحياة في البدن في سبيل التوقّف، وعلى هذا فلا إثم إذا أوقفت الأجهزة التي تساعد على التنفس وعلى النبض متى بان للمختص القائم بالعلاج أن حالة المحتضر ذاهبة به إلى الموت.

ولعله من التتمّة بيان حكم ما قد يثار عن المفاضلة بين عدد من المرضى الذين تساوت حالتهم المرضية في ضرورة نقل عضو أو نقل دم أو إعطائه دواء، حالة أن الموجود هو عضو واحد أو كمية من الدم لا تكفي لإنقاذ الجميع، فهل تجوز المفاضلة بين المرضى في هذه الحال المتعلقة بأمور الحياة والموت أم ماذا؟

ولا مرأى في أن الأجل موقوتة عند الله سبحانه وتعالى، وأمر غيبي لا يصل إليه علم الإنسان، وأن المرض ليس دائماً علامة على قرب الأجل، أو على حتمية الموت عقبه، وغلبة الظن أساس شرعي تقوم عليه بعض الأحكام، فإذا غلب على ظن الطبيب المختص بحكم التجربة والممارسة وبشرط إجادته وحذقه مهنة الطب أن أحد هؤلاء المرضى يفيد هذا العضو أو تلك الكمية من الدم أو الدواء، كان له إثارة بذلك، باعتبار أن العلامات والقرائن قد أكدت انتفاعه بهذا العضو أو بالدم إذا نقل إليه، أما إذا لم يغلب على ظن الطبيب ذلك بقرائن وعلامات مكتسبة من الخبرة والتجربة، فإن الإسلام قد أرشد إلى استخدام القرعة طريقاً لاستبانة المستحق عند التساوي في سبب الاستحقاق وانعدام أوجه المفاضلة الأخرى. وهذه القرعة قد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور كثيرة، منها: الإقراع لمعرفة من ترافقه من نسائه (أمهات المؤمنين) في سفره. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٤١-٥٥) فتوى رقم (٢٧٤) سجل (١١٣) بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق.

ومسألة شق بطن المتوفاة لاستخراج الجنين الحي منها عليها الفتوى بدار الإفتاء المصرية منذ عهد بعيد؛ حيث صدرت فتوى سنة ١٩٠٣ م جاء فيها:

«سئل بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٢٠ هـ نمرة ٢، مضمونها: أن خطاب مصلحة الصحة طمها نمرة ١٢ الوارد للحقانية بشأن الأجنة الحية التي توجد في بطون بعض النساء الحوامل اللاتي يتوفين، ومرغوب بها الإفادة عما إذا كان يمكن فسخ البطن بعد الوفاة لإخراج الجنين، سواء كان برضا الأهل أو بغير رضاهم، وعليه نرجو الإفادة، وطيه ورقتان.

### الجواب:

صرحوا بجواز شق بطن الميتة لإخراج الولد إذا كانت ترجى حياته، كما في الأشباه، وعليه يجوز شق بطون من يموت من النسوة لإخراج الجنين منها متى كانت ترجى حياته، ولا يتوقف ذلك على رضا الأهل. وطيه ورقتان<sup>(١)</sup>.

ومن الفتاوى الصادرة في حكم تبرع الإنسان في حياته بجثته أو بجزء منها بعد وفاته، ما نصه:

«قرأت في الصحف أن مصر تشتري الجثة من الصين بمبلغ مائة ألف جنيه مصري لتعليم طلبة كلية الطب عليها، لذلك قررت أن أتبرع بجثتي لبلدنا الحبيبة مصر بدون مقابل، والتبرع بقرنية عيني للمحتاج من فاقد البصر، وكذلك الكلى، ولتدريب طلبة كلية الطب دون مقابل، فهل هذا حلال؟

### الجواب:

إن الله تعالى قد خلق الإنسان وكرّمه وفضّله على سائر المخلوقات وارتضاه وحده لأن يكون خليفة في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، ولذلك حرص الإسلام كل الحرص على حياة الإنسان والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها جزئياً أو كلياً، لذلك أمرت الشريعة الإسلامية الإنسان باتخاذ كل الوسائل التي تحافظ على ذاته وحياته وصحته وتمنع عنه الأذى والضرر، فأمرته بالبعد عن المحرمات والمفسدات والمهلكات، وأوجبت عليه عند المرض اتخاذ كل سبل العلاج والشفاء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وعن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، أنتدأوى؟ قال: تدأؤوا؟ فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاءً، علمه من علمه، وجعله من جهله)) رواه أحمد.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٠١/١٥) فتوى رقم (١١١) سجل (٣) بتاريخ ١٩٠٣/٣/٥ م من فتاوى فضيلة الإمام الشيخ/ محمد عبده.

ومن الوسائل الطبيّة التي ثبت جدواها في العلاج والدواء والشفاء بإذن الله تعالى للمحافظة على النفس والذات: نقل وزرع بعض الأعضاء البشرية من الإنسان للإنسان، سواء من الحي للحي، أو من الميت الذي تحقق موته إلى الحي، وهذا جائز شرعاً إذا توافرت فيه شروط معينة تبعد هذه العملية عن نطاق التلاعب بالإنسان الذي كرمه الله، ولا تحوّل إلى قطع غيار تباع وتُشترى، بل يكون المقصد منها التعاون على البر والتقوى وتخفيف آلام البشر، وإذا لم توجد وسيلة أخرى للعلاج تمنع هلاك الإنسان، وقرر أهل الخبرة من الأطباء العدول أنّ هذه الوسيلة تحقق النفع المؤكد للأخذ ولا تؤدي إلى ضرر بالمأخوذ منه ولا تؤثر على صحته وحياته وعمله في الحال أو المآل.

وهذا حينئذ يكون من باب إحياء النفس الوارد في قوله تعالى: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: ٣٢]، ويكون من باب التضحية والإيثار أيضاً اللذين أمر الله تعالى بهما وحث عليهما في قوله تعالى: {وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ} [الحشر: ٩]، وكما يجوز أخذ عضو من الحي إلى الحي لإنقاذه من هلاك محقق حالاً أو مستقبلاً فإنه يجوز أيضاً الأخذ من الميت إلى الحي لإنقاذه من هلاك محقق أو لتحقيق مصلحة ضرورية له؛ لأنّ الإنسان الميت وإن كان مثل الحي تماماً في التكريم وعدم الاعتداء عليه بأي حال؛ لقوله تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [الإسراء: ٧٠]، ولحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسْرِ حَيًّا)) رواه ابن ماجه، فإن هذا التكريم لا يؤثر فيه ما يؤخذ منه بعد موته من أجزاء تقوم عليها حياة إنسان آخر أو رد بصره بعده؛ لأنّ مصلحة الحي مقدمة على مصلحة الميت، فالإنسان الحي يُقيم شرع الله ودينه لتستمرّ الخلافة في الأرض ويعبد الله وحده كما أراد، وإذا كان المقرر فقهاً أنه إذا تعارضت حياة الأم مع حياة جنينها فإنه تقدم حياة الأم عليه؛ لأنّ حياتها محققة وانفصال الجنين منها حياً أمر غير مُحَقَّق، فيُقدّم لذلك ما كان مُحَقَّق الحياة على ما شكّ في حياته، فمن باب أولى أن يقدم الحي على من تأكد موته، ولا يعدّ ذلك إيذاءً لميت، بل فيه ثوابٌ عظيمٌ له؛ لأنه يكون من باب الصدقة الجارية مدة حياة المنتفع المستفيد بالعضو المنقول له، لا سيما وأن ذلك النقل يتم بعملية جراحية فيها تكريم وليس فيها ابتذال، كما يتم مع الأحياء تماماً سواءً بسواء.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإن تبرّع الإنسان في حياته بجثته كلها بعد وفاته أمرٌ غير جائزٍ شرعاً؛ لأن حرمة ميتاً كحرمة حياً، ومثل هذا التصرف فيه امتحانٌ لكرامته، ولأن جثته بعد موته ليست ملكاً له حتى يحق له التصرف فيها كما يشاء.

أما التبرّع بالقرنية فمَشْرُوطٌ بتحقيق الوفاة في المتبرّع حقيقةً، وتحقيق الضرورة التي لا بديل عنها في

المتبرّع إليه، مع التحقّق من انتفاعه بالعضو المنقول إليه، وبحيث يصلح الانتفاع بالعضو المنقول بعد تحقق وفاة صاحبه، حيث ثبت أن القرنية وحدها -دون غيرها من الأعضاء كالكلية مثلاً- يمكن فورَ موت الميت نقلها للحي المحتاج مع ضوابط يعرفها أهل الطب.

هذا إذا كان التبرع في كل ذلك بلا مقابل، وكان الميت المنقول منه العضو قد أوصى بهذا النقل في حياته وهو بكامل قواه العقلية دون إكراهٍ مادي أو معنوي كما سبق. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

كذلك صدرت فتوى بشأن نقل القرنية من شخص لآخر بالطلب المقيد برقم ٥١١ لسنة ٢٠٠٢، وفيها:

«من المقرّر شرعاً أنّ التداوي أمرٌ مشروعٌ حث الإسلامُ عليه وأوجبه؛ لقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، ولما روي عن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، أنتداوي؟ قال: نعم؛ فإن الله لم ينزل داءً إلا وأنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله)) رواه أحمد.

ومن الوسائل الطبية التي ثبت جدواها في العلاج والدواء والشفاء بإذن الله تعالى للمحافظة على النفس والذات: نقل وزراعة الأعضاء البشرية من الإنسان للإنسان، سواء من الحي للحي، أو من الميت إلى الحي.

وفي واقعة السؤال وبناءً على ما تقدم: فإن نقل قرنية العين من شخص حي إلى آخر لا يجوز شرعاً؛ لأن في ذلك ضرراً محققاً بالمنقول منه الحي يتمثل في فقدته لبصره، والضرر منهي عنه شرعاً؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا ضرر ولا ضرار)) رواه أحمد.

أما إذا كان نقل القرنية من ميت إلى حي فإنه يجوز شرعاً بالضوابط والشروط الآتية:

١- أن يوصي الشخص وهو بكامل قواه العقلية وبدون إكراهٍ مادي أو معنوي بنقل قرنيته إلى من يحتاجها بعد مماته بطريق التبرّع، وبدون أي مقابل مادي أو معنوي، وإنما حسبة لله يثاب عليها بعد مماته إن شاء الله.

٢- أن يتم نقل القرنية من الشخص بعد التحقّق من موته موتاً شرعياً بالمفارقة التامة للحياة، وتوقف جميع أجهزة جسمه عن العمل توقفاً تاماً تستحيل معه العودة إلى الحياة مرةً أخرى بشهادة الأطباء العدول الثقات، علماً بأنّ دار الإفتاء لا تعتبر الموت الإكلينيكي أو ما يسمى بموت جذع المخ

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(١٢٣-١٢٥).

موتًا حقيقيًا، وأنَّ الاعتداء بنقل أي عضو من الميت موتًا إكلينيكيًا يعتبر جريمةً يعاقب عليها الشرع، وهو ما يعادل جريمة الاعتداء على الأحياء.

٣- أن يكون النقل بمركز طبي متخصص يتبع الدولة مباشرة، ويستوي الغني والفقير في أداء هذه الخدمة الطبية، ولا يتقدم أحدهما على الآخر إلا بمقتضى الضرورة الطبية فقط. ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وعن نقل القرنية من شخص ميت إلى آخر حي صدرت فتوى مجمع الفقه الإسلامي بالسودان، ونصها:

«السؤال:

ما الحكم الشرعي في نقل قرنية العين من إنسان ميت لإنسان حي؟ وهل يجوز بيعها في حياته أو من قبل ورثته؟

الفتوى:

جمهور أهل العلم المعاصرون علي جواز نقل القرنية من الإنسان الميت إلى الإنسان الحي، وذلك بشروط تجتمع في الآتي:

- ١- موافقة الإنسان قبل موته على تبرعه بالعضو المراد نقله، أو موافقة ولي الدم علي جراحة قطع العضو من الجثة.
- ٢- أن يكون المتبرع مكلفًا رشيدًا.
- ٣- أن يتم أخذ العضو ونقله بكل رفق حفاظًا على كرامة الميت، ثم يعاد رتق المكان الذي أخذ منه.
- ٤- عدم بيع العضو المراد نقله، وعدم أخذ عوضٍ عنه في حياة الميت، أو بعد وفاته من قبل ورثته.
- ٥- التحقق من موت المنقول منه.
- ٦- تحقق مصلحة المريض المنقول إليه العضو.
- ٧- أن تؤمن الفتنة في أخذ العضو ممن أخذ منه.
- ٨- أن تتم عملية النقل بواسطة طبيب مختص، وأن يغلب الظن بنجاح العملية.
- ٩- ألا يترتب على النقل تمثيل بالميت.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٨١، ١٨٢) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

١٠- أن يتم استقطاع الأعضاء وزرعها في جسم المريض في مؤسسات رسمية تُوكل إليها هذه المهمة من قبل الدوائر الصحية المعنية مع الاهتمام بأجهزة الرقابة للتأكد من موت الإنسان وعدم حصول البيع والمعاوضة.

وذلك استدلالاً بآيات الاضطرار {إِلَّا مَا آضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ} [الأنعام: ١١٩]، وأحاديث التداوي، وقواعد الفقه القاضية بأن الضرر الأخف يتحمل لدفع الضرر الأعظم، والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، والضرر الأشد هنا يتمثل في بقاء الإنسان الحي عرضةً للمرض الشديد أو الهلاك المتوقع، والضرر الأخف يتمثل في أخذ شيء من أجزاء الميت لعلاج الإنسان الحي، فحرمة الحي أكد من حرمة الميت، وتخريجاً على فتوى الفقهاء المتقدمين بجواز شق بطن الميت في حوادث اضطرارية، من ذلك قول النووي رحمه الله في المجموع: وإن بلع جوهرة لغيره، وطالب بها صاحبها، شق جوفه وردت الجوهرة إليه اهـ.

وقال: إن ماتت المرأة وفي جوفها جنين حي شق جوفها؛ لأنه استبقاءً للحي بإتلاف جزء من الميت، فأشبهه إذا اضطر إلى أكل جزء من الميت اهـ. وقال ابن عابدين: حامل ماتت وولدها حي: يُشق بطنها، ويستخرج ولدها، ولو بلع مال غيره ومات هل يشق؟ قولان، والأولى نعم اهـ.

وعليه فلا حرج إن شاء الله في أخذ القرنية من الشخص الميت المتبرع قبل وفاته، أو من أذن أولياؤه بالأخذ منه بعد تحقق وفاته وفق الشروط المتقدمة. والعلم عند الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

كذلك صدرت فتوى بشأن إنشاء بنك للعيون من عيون الموتى، وهي الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية جواباً على سؤال جمعية النور والأمل، ونصه:

«اطلعنا على الطلب الوارد إلينا من جمعية النور والأمل المطلوب به بيان حكم الشريعة الإسلامية في الاستيلاء على عيون الموتى عقب وفاتهم، وحفظها في بنك يسمى «بنك العيون» أسوةً بحفظ الدم من الأحياء في بنك الدم: هل هو حرام أم حلال؟ وذلك لاستخدام هذه العيون في ترقيع القرنية لمن تحرقت قرنياتهم حديثاً؛ أسوةً بما يفعله الأطباء الآن ليعيدوا البصر إلى المكفوفين، وبيان ما إذا كان الدين يمنع من صدور قانون يقضي بالاستيلاء على عيون الموتى لاستعمالها في تطيب عيون الأحياء.

## الجواب:

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي بالسودان على الرابط: <https://aoif.gov.sd/au/1666>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٧/٢٠م. رقم الفتوى بالموقع: (١٨) تاريخ الفتوى: ٢٨ شوال ١٤٢٧هـ، يوافق ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦م.

إننا بحثنا هذا الموضوع، ووجدنا أن الإنسان الحرَّ بعد موته تجبُ المحافظةُ عليه، ودفنُهُ وتكريمُهُ وعدمُ ابتذاله؛ فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم النهي عن كسر عظم الميت؛ لأنه ككسره حيًّا، ومعنى الحديث أن للميت حرمةً كحرمة حيًّا؛ فلا يتعدى عليه بكسر، أو شق، أو غير ذلك، وإخراج عين الميت كإخراج عين الحي يعتبر اعتداءً عليه غير جائز شرعًا، إلا إذا دعت إليه ضرورة تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذي يصيب الميت؛ وذلك لأنَّ قواعد الدين الإسلامي مبنيةٌ على رعاية المصالح الراجعة، وتحملُ الضرر الأخف لجلبِ مصلحة يكون تفويتها أشدَّ من هذا الضرر، فإذا كان أخذُ عين الميت لترقيع قرنية عين المكفوف الحي يحقق مصلحةً ترجح مصلحة المحافظة على الميت جاز ذلك شرعًا؛ لأن الضرر الذي يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشدُّ من الضرر الذي يلحق الميت الذي تؤخذ عينه بعد وفاته، وليس في هذا ابتذالٌ للميت ولا اعتداءً على حرمة المنهي عنه شرعًا؛ لأن النهي إنما يكون إذا كان التعدي لغير مصلحة راجحة أو لغير حاجة ماسَّة، وقد ذهبنا إلى جواز ذلك في تشريح جثث الموتى ممن لا أهل لهم قبل دفنهم في مقابر الصدقة؛ لتحقيق مصلحة عامة راجحة للناس إحياءً لنفوسهم، أو علاجًا لأمرضهم، أو لمعرفة أسباب الحوادث الجنائية التي تقع عليهم، مستنديين في ذلك إلى ما سبق أن أوضحناه، وإلى أنَّ القواعد الأصولية تقضي بإيجاب ما يتوقف عليه أداء الواجب، فإذا أوجب الشارع شيئًا تضمن ذلك إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الشيء.

وعلى ذلك وتطبيقًا لما ذهبنا إليه في الإفتاء بجواز تشريح الجثث للموتى الذين لا أهل لهم نقول: إن الاستيلاء على عين الميت لتحقيق مصلحة للحي الذي حُرِمَ نعمة البصر عقب وفاته، وحفظها في بنك يسمى بنك العيون لاستعمالها في ترقيع قرنية المكفوفين الأحياء الذي حُرِموا نعمة النظر ليس فيه اعتداءً على حرمة الميت، وهو جائزٌ شرعًا؛ لأنَّ الضرورة دعت إليه، ولأنَّ الضرورة شرعًا تقدر بقدرها، ونرى قصرها في هذا الاستفتاء على أخذ عين الميت الذي لا أهل له قبل دفنه؛ لاستخدامها في الغرض المنوه عنه سابقًا، وذلك يحقق مصلحة للأحياء المكفوفين أعظم بكثير من الضرر الذي يصيب الميت الذي أُخذت عينه، وليس فيه امتحانٌ لكرامته أو ابتذالٌ له.

أما صدور قانون يقضي بالاستيلاء على عيون الموتى: فإننا نرى الاحتياط فيه بحيث يقتصر فيه على الحاجة الماسَّة فقط، وأن لا يتعدى الأموات الذين ليس لهم أهل، وأما الأموات الذين لهم أهل فإنَّ أمر الاستيلاء على عيون موتاهم يكون بيدهم وبإذنهم وحدهم، فإن أذنوا جاز ذلك؛ وإلا فلا يجوز بدون إذنهم. وبهذا علم الجواب عن هذا الاستفتاء، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٣٤ - ٣٦) فتوى رقم (٢١٢) سجل (٨٨) بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٩ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسن مأمون.



وقريب منها فتوى دار الإفتاء المصرية كذلك بشأن الاستفادة بجلد الميت لعلاج حروق الأحياء،  
وورد فيها:

«طلبت وزارة الصحة المركزية (مكتب الوزير- المستشار القانوني) بكتابها رقم ٢١٦ المؤرخ ١٨/١٠/١٩٧٢ بيان رأي الدين في الاستعانة بالطبقات السطحية من جلد المتوفين في ظرف ثمان عشرة ساعة بعد الوفاة لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة بالنسبة للأحياء؛ حتى يتسنى للسيد الدكتور مدير معهد الحروق بوزارة الصحة في حالة جوازه شرعاً استصدار قانون بذلك.

### الجواب:

نجيب بأنه بعد بحث هذا الموضوع من جوانبه جميعها وجدنا أن هناك قاعدةً يحرص عليها الدين كلَّ الحرص، ويحوطها بسياج متينٍ من رعايته، هذه القاعدة هي أن للميت حرمةً تجب المحافظة عليها، ويجب أن يكرم الميت وألاَّ يبتذل؛ لأنه قد ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه النهي عن كسر عظم الميت؛ لأنه ككسره حيًّا، ومن هذا يتضح لنا أنَّ للميت حرمةً كحرمته حيًّا، فلا يتعدى عليه بكسر أو شق أو غير ذلك، وعلى هذا فيكون إخراج الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم فيه اعتداء عليهم غير جائز شرعاً، إلا إذا دعت إليه ضرورة تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذي يصيب الميت؛ وذلك لأنَّ قواعد الدين الإسلامي مبنيةٌ على رعاية المصالح الراجحة وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة يكون تفويتها أشدَّ من هذا الضرر، فإذا كان أخذ الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة بالنسبة للأحياء يحقق مصلحة ترجح مصلحة المحافظة على الميت جاز ذلك شرعاً؛ لأن الضرر الذي يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشدُّ من الضرر الذي يلحق الميت الذي يؤخذ الطبقات السطحية من جلده، وليس في هذا ابتذالٌ للميت ولا اعتداءً على حرمة المنهي عنه شرعاً؛ لأن النهي إنما يكون إذا كان التعدي لغير مصلحة راجحة أو غير حاجة ماسة، وتطبيقاً لذلك نقول: إن أخذ الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة للأحياء جائزٌ شرعاً إذا دعت إليه الضرورة على نحو ما ذكرنا، وكان يحقق مصلحةً ترجح مصلحة المحافظة على الميت، ونرى قصر هذا الجواز على الموتى الذين لا أهلَ لهم، وليس في هذا اعتداء على حرمة الميت؛ لأن الضرورة دعت إليه، والضرورات تبيح المحظورات، ولأن الضرورة شرعاً تقدر بقدرها فقد رأينا لذلك قصر الجواز على الموتى الذين لا أهلَ لهم، وبهذا تتحقق مصلحة للأحياء الذين أصابهم حروقٌ جسيمة أو عميقة أعظم بكثير من الضرر الذي يصيب الميت الذي تؤخذ طبقات جلده السطحية، وليس فيه امتحان لكرامته أو ابتذال له.



أما صدور قانونٍ بذلك فإننا نرى الاحتياطَ فيه بحيث يقتصر فيه على الحاجة الماسة فقط، وألا يتعدى الأموات الذين ليس لهم أهل، أما الأموات الذين لهم أهل فإن أمر أخذ الطبقات السطحية من جلدِهم يكون بيدِهم، وبإذنِهم وحدهم، فإن أذنوا جاز ذلك، وإلا فلا يجوز بدون إذنِهم. وبهذا يعلم الجواب عما جاء بالاستفتاء. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن الفتاوى كذلك فتوى دار الإفتاء المصرية بشأن التبرع بالكلَى، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٥٣ / ١٩٨٩ المتضمن: أن السائل مريضٌ بالفشل الكلوي، وقرّر الأطباء زراعة كلَى له، ووجد من الإخوة المصريين من يتبرع له بإحدى كليتيه، وقام بعمل التحاليل اللازمة له وللمتبرع، وكانت متطابقة، ويسأل عن حكم التبرع بالكلية، وهل يجوز ذلك أم لا؟

### الجواب:

ذهب فريق من الفقهاء إلى جواز التبرع بعضو أو بجزء من إنسان حي لإنسان آخر مثله بشروط أهمها:

١- أن يصرح طبيب ثقة بأن نقلَ العضو من شخصٍ إلى آخر لا يترتب عليه ضررٌ بليغٌ بالشخص المتبرع، وإنما يترتب عليه حياة الشخص المتبرع له أو إنقاذه من مرض عضال، فإذا جزم الطبيب الثقة ذو الخبرة بأن شقَّ أي جزءٍ من جسم الإنسان الحي بإذنه وأخذ عضو منه أو بعضه لنقله إلى جسم إنسان حي آخر لعلاجِه -إذا جزم أن هذا لا يضر بالمأخوذ منه أصلاً، ويفيد المنقول له، جاز هذا شرعاً بشرط أن لا يكون الجزء المنقول على سبيل البيع أو بمقابل؛ لأنَّ بيع الإنسان الحر أو بعضه باطل شرعاً، ونحن نميلُ إلى هذا الرأي إعمالاً لبعض القواعد الشرعية التي تقول باختيار أهون الشرين، وبأنَّ الضررَ الأشدَّ يزالُ بالضررِ الأخف، وبناءً عليه فإننا نرى أنه لا مانعٌ شرعاً من تبرع الإنسان ببعض أعضائه في الحدود التي سبق بيانها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

والفتوى المتعلقة بإجراء عملية زرع النخاع، ونصها:

«هل تجوز شرعاً إجراء عملية لزرع النخاع؟ مع العلم أنَّ النخاع ليس عضواً، ولكنه مادة يخلقها الجسم ويعوضها طبيعياً بعد التبرع به.

### الجواب:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٣٨ - ٤٠) فتوى رقم (١٧٣) سجل (١٠٥) بتاريخ ٣/٢/١٩٧٣ م فتاوى فضيلة الشيخ/ محمد خاطر محمد الشيخ.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٨٢، ٨٣) فتوى رقم (٨٥) سجل (١٢٤) بتاريخ ٩/٤/١٩٨٩ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

لا مانع شرعاً من إجراء عملية زرع النخاع قياساً على جواز التبرع بالدم؛ حيث إن كليهما مما يعوضه جسم المتبرع بعد التبرع، والحكم في نقل الدم جوازه إذا توقف عليه إنقاذ حياة الشخص أو سلامة عضو من أعضائه، والجواز أيضاً -عن بعض الحنفية- إذا توقف عليه تعجيل الشفاء. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

بل إن دار الإفتاء المصرية أجازت أن يتبرع مسلم بأحد أعضائه لغير مسلم، وقررت أنه لا فرق في ذلك -بضوابطه- بين المسلم وغير المسلم ما دام معصوم الدم؛ فالله سبحانه كرم الإنسان بكونه إنساناً من بني آدم، بغض النظر عن حاله من حيث إيمانه أو صلاحه أو عدمهما.

ونص الفتوى:

«ما الحكم الشرعي في جواز تبرع شخص مسلم سليم معافى بأحد أعضائه مثل الكلى لشخص مريض مسيحي؟»

### الجواب:

إن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وكرمه أفضل تكريم، وارتضاه وحده ليكون خليفة في الأرض لعمارته مع تكليفه بالعبادة التي خلق من أجلها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]. وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

والإنسان ملك لله عز وجل وصنعتة، ولذلك منع الإنسان من إلحاق أي ضرر يقع على ذاته أو جزء منه ولو كان من الإنسان نفسه على نفسه؛ لأنه لا يملك ذاته، ولم يأذن الله تعالى له في ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وقد أمرت الشريعة الإسلامية باتخاذ كل الوسائل التي تحافظ على ذاته، فأوجب عليه عند المرض التداوي واتخاذ كل الوسائل المؤدية للعلاج والشفاء؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: ((تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ مَعَهُ شِفَاءً إِلَّا الْهَرَمَ)) رواه ابن ماجه.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٣٠).

كما أوجبت الشريعة الإسلامية على الإنسان أن ينقذ غيره من هلاك محقق، وذلك من باب الإيثار والتضحية بالمأمور بها في قوله تعالى: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ} [الحشر: ٩]، ونحن نتصرف في جسدنا بمقتضى الخلافة التي منحنا الله إياها ما دام ذلك داخلًا في حدود الوكالة والوكالة الشرعية التي منحها الله للإنسان، فيتصرف في ملكه في حدود هذا الإذن، ولا يخرج عنه ما دام يحقق مصلحةً شرعيةً أرادها الله، ويدخل ذلك في باب الإيثار الوارد في الآية الكريمة، والتداوي مأمورٌ به شرعًا، فيجوز نقل عضو من إنسان حي إلى آخر بشروط وضوابط سبق ذكرها في الفتاوى السابقة، وعليه إذا ما تحققت هذه الشروط والضوابط الشرعية المذكورة فلا مانع شرعًا من الترخيص بنقل العضو من إنسان حي إلى إنسان حي، ولا فرق بين مسلم وغير مسلم معصوم الدم، ولا فرق بين صالح وفاسق؛ وذلك لتكريم الله تعالى لبني آدم مسلمًا أو غير مسلم. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وعن زرع بعض الخلايا مما تجري تجاربه العلمية ولمَّا تصل إلى نتائج نهائية يمكن البناء عليها بعد، نجد فتوى دار الإفتاء المصرية بخصوص زرع خلايا جذعية في الحيوان أو في الإنسان، وفيها: «ما حكم استخدام الخلايا الجذعية البالغة الحيوانية (adult stem cell) من حيوانات التجارب مثل الأرانب أو الماعز بعد تنميتها وتمييزها والتأكد من خصائصها وسلامتها، ثم إعادتها داخل الجسم الحي لنفس الحيوان لدراسة تأثيرها في مجال هندسة وتجديد الأنسجة الحية داخل نفس الحيوان؟ وفي حالة ثبوت نجاح هذه التجارب على الحيوان سيتم تطبيقها على الإنسان -بأخذ خلايا جذعية بالغة آدمية من نفس الإنسان ثم إعادتها داخل جسمه بعد اتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة حيالها- بعد أخذ موافقة المريض لإجراء مثل هذه التجربة لعلاج.

### الجواب:

الخلايا الجذعية هي خلايا لها القدرة على الانقسام والتكاثر لتعطي أنواعًا مختلفة من الخلايا المتخصصة التي تُكوِّن أنسجة الجسم المختلفة، وقد تمكن العلماء حديثًا من التعرف على هذه الخلايا وعزلها وتنميتها بهدف استخدامها كتقنية علاجية لبعض الأمراض.

وهناك عدة طرق للحصول على هذه الخلايا منها: أخذها من الجنين السقط في أي مرحلة من مراحل الحمل، أو عن طريق المشيمة أو الحبل السري، أو عن طريق الأطفال أو البالغين، أو عن طريق الاستنساخ بأخذ خلايا من الكتلة الخلوية الداخلية.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(١٢٦، ١٢٧).

أما بخصوص استخدام الحيوانات في التجارب والأبحاث العلمية المتعلقة بتقنية الخلايا الجذعية التي يراد منها خدمة الإنسان فهو جائز لا تمنعه الشريعة؛ إذ إنَّ الحيوان أصلاً مخلوقٌ لخدمة الإنسان ومُسَخَّر لمصلحته، كما قال الله تعالى: {سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [لقمان: ٢٠]، وكذلك فإنَّ الله تعالى قد أجاز لنا ذبح كثيرٍ من الحيوانات لمنفعة الأكل، فاستخدامها في التجارب العلمية التي فيها خدمة الإنسان أولى بالجواز؛ إذ منفعة أكل الحيوان بخصوصه لا شك أنها أقلُّ من المنفعة الحاصلة للإنسان من العلم الذي يتوصل إليه بالتجريب على الحيوان.

ولكنَّ هذا الجواز مشروطٌ بأن يراعى الرفق بالحيوانات محل التجارب، وتجنُّب تعريضها للأذى أو الألم أثناء إجراء التجارب عليها ما أمكن، وقد روى مسلم عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قال: ((ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله كتب الإحسان على كلِّ شيء؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القتل، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح)).

وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود -واللفظ له- عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ يُحَرِّمِ الرَّفْقَ يُحَرِّمِ الْخَيْرَ كُلَّهُ))، وروى الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُم مِّنَ السَّمَاءِ)).

وكذلك فإنه لا يوجد مانع شرعي من أن يؤخذ من الإنسان المريض شيءٌ من خلاياه الجذعية البالغة بغرض استخدامها وتوظيفها في علاجه، بشرط عدم تضرره بذلك، وموافقته إن كان أهلاً للإذن بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً، فإن كان ناقص الأهلية فإن حقَّ الإذن يثبت لوليّه.

وقد حثَّ الشرع الشريف على التداوي والاستشفاء؛ ففي سنن الترمذي وأبي داود -واللفظ له- عن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: ((أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَعَدْتُ، فَجَاءَ الْأَعْرَابُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ دَاوِي؟ فَقَالَ: تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الْهَرَمُ)) والهرم: الكبر.

وهذا الحديث جاء فيه الحثُّ على التداوي مطلقاً غير مقيد بقيد، والقاعدة: أنَّ المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما يقيدّه.

قال الإمام الخطابي: في هذا الحديث إثبات الطبِّ والعلاج، وأن التداوي مباحٌ غيرُ مكروهٍ اهـ.

وقولنا بجواز هذا المسلك في التداوي متفق مع الإطلاق المستفاد من هذا الحديث، ومَن ادعى المنع فهو المطالب بالدليل. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

أما إذا كان نقلُ العضو من شخصٍ غير كامل الأهلية فإن الفتوى على عدم جواز ذلك، وعليه صدرت فتوى دار الإفتاء المصرية بخصوص حكم نقل الكلية من بنت متخلفة عقلياً لأُمها، وفيها: «يطلب السائل بيان الحكم الشرعي في تبرُّع البنت بإحدى كليتيها لأُمها لكي تتمكّن من تربية أطفالها الصغار، مع ملاحظة أن البنت متخلفة عقلياً.

### الجواب:

إن الله تعالى قد خلق الإنسان وكرمه وفضله على سائر المخلوقات، وارتضاه وحده لأن يكون خليفةً في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

ولذلك حرص الإسلام كلّ الحرص على حياة الإنسان والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها جزئياً أو كلياً؛ لذلك أمرت الشريعة الإسلامية الإنسان باتخاذ كل الوسائل التي تحافظ على ذاته وحياته وصحته وتمنع عنه الأذى والضرر، فأمرته بالبعد عن المحرمات والمفسدات والمهلكات، وأوجبت عليه عند المرض اتخاذ كلّ سُبُل العلاج والشفاء، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

وعن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، أنتداوي؟ قال: نعم، فإن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله)) رواه أحمد.

ومن الوسائل الطبية التي ثبت جدواها في العلاج والدواء والشفاء بإذن الله تعالى للمحافظة على النفس والذات: نقلُ وزرع بعض الأعضاء البشرية من الإنسان للإنسان، سواء من الحي للحي، أو من الميت الذي تحقق موته إلى الحي، وهذا جائز شرعاً إذا توافرت فيه شروطٌ معينة تبعد هذه العملية عن نطاق التلاعب بالإنسان الذي كرمه الله ولا تحوله إلى قطع غيار تباع وتشتري، بل يكون المقصد منها التعاون على البر والتقوى، وتخفيف آلام البشر، وإذا لم توجد وسيلة أخرى للعلاج تمنع هلاك الإنسان، وقرر أهل الخبرة من الأطباء العدول أنّ هذه الوسيلة تحقق النفع المؤكد للآخذ، ولا تؤدي إلى ضرر بالمأخوذ منه، ولا تؤثر على صحته وحياته وعمله في الحال أو المآل.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٣٣-١٣٥).

ووفق الشروط والضوابط المستقرة عليها الفتوى في دار الإفتاء المصرية في مشروعية نقل الأعضاء، فإنه يلزم الرضا التام للمتبرع، وهو لا يكون كذلك إلا إذا جاء من بالغ عاقل مختار.

وبناءً عليه وفي واقعة السؤال: فلا يجوز نقل الكلية من البنت المتخلفة عقلياً لأمها؛ لفوات شرط العقل والاختيار، والوصي على البنت لا يحل له الموافقة على ذلك؛ لأنَّ تصرُّفه مرتبطٌ بما فيه محض المصلحة للموصى عليه، ونقل الكلية ليس فيه مصلحة للبنت بل هو ضرر عليها لا يجوز معه للوصي الموافقة عليه. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا كان نقل الأعضاء أو زراعتها متعلقاً بالأعضاء التناسلية فإن المؤسسات الإفتائية منعت من ذلك؛ لما ينتج عنه من اختلاط الأنساب، وصدرت في ذلك عدة فتاوى:

منها: فتوى حكم زرع خصية من شخص في آخر، ونصها:

«هل يجوز شرعاً زرعُ خصية مأخوذة من شخص لآخر قريب له من الدرجة الأولى؟

### الجواب:

وظيفة الخصية عند الرجال احتواء الغدد التناسلية التي بهرموناتها تُنشئ النُطفَ وتُفرزها، وهذه الهرمونات الذكرية ليست مسؤولة عن جميع الصفات الوراثية لأجهزة الجسم، وإنما هي المسؤولة عن الصفات الثانوية للذكورة، مثل: نمو الشعر على الوجه، وتغيير الصوت، وبناء العظام، وإيجاد الرغبة الجنسية.

وهذا بخلاف المبيض عند النساء؛ إذ يحتوي على البويضات الكائنة في الأنثى من يوم نشأتها وهي في رحم أمها، والبَيضة تحتوي على جميع الصفات الوراثية لأجهزة الجسم وليس مجرد الصفات الثانوية الأنثوية.

وقد أخذت بعض المجامع الفقهية بعدم مشروعية نقل الخصية بحكم حملها للنطف وصعوبة تنقيتها منها، من ذلك:

المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت في ندوتها السادسة الخاصة بزراعة بعض الأعضاء البشرية في ربيع الأول ١٤١٠هـ/ أكتوبر ١٩٨٩م، حيث أوصت بالآتي:

انتهت الندوة إلى أنَّ الخصية والمبيض بحكم أنهما يستمران في حمل وإفراز الشفرة الوراثية للمنقول

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٢٨، ١٢٩).

منه حتى بعد زرعها في مُتَلَقٍّ جديد، فإن زرعها محرم مطلقاً نظراً لأنه يُفضي إلى اختلاط الأنساب، وتكون ثمرة الإنجاب غير وليدة من الزوجين الشرعيَّين المرتبطين بعقد الزواج.

وجاء في توصيات المجمع الفقهي المنعقد بجدة في شعبان عام ألف وأربعمائة وعشرة فيما يخصُّ زرع الغدد التناسلية:

بما أنَّ الخصية والمبيض يستمران في حمل وإفراز الصفات الوراثية - الشفرة الوراثية - للمنقول منه حتى بعد زرعهما في مُتَلَقٍّ جديد، فإن زرعهما محرم شرعاً.

وعليه، وحتى يثبت عن طريق المتخصصين الموثوقين خلافُ المعلومات الحيوية السابقة فزرعُ الخصية من شخص في آخر غير جائز ولو كان قريباً من الدرجة الأولى. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وهو الذي أفتت به أيضاً دار الإفتاء الفلسطينية في الفتوى رقم (٣٩٧) جواباً على سؤال: ما حكم رجل يريد أن يتبرع بإحدى خصيتيه لأخيه العقيم؟

وورد بالجواب: «بالإشارة إلى السؤال المثبت نصه أعلاه فإنَّ زراعة الأعضاء ونقلها من إنسان إلى آخر من الأمور التي يختلف حكمها حسب الحالة، ونوع العضو المراد نقله، وبخصوص التبرع بالخصية، فلا يجوز ذلك منعاً لاختلاط الأنساب، وهذا من الأمور المحرمة شرعاً؛ وذلك عملاً بما صدر عن مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين في قراره رقم: (١٠٦ / ١) بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠١٣ م، وكذا مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم: ٥٧ (٨ / ٦)، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

وفي فتاها الأخرى رقم (٣٩٥) جواباً على سؤال: ما حكم التبرع ببويضة من امرأة إلى امرأة أخرى؟

حيث جاء بالجواب: «بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه، فإنَّ زراعة الأعضاء ونقلها من إنسان إلى آخر من الأمور التي يختلف حكمها حسب الحالة، ونوع العضو المراد نقله، وبخصوص التبرع بالبويضة فلا يجوز ذلك منعاً لاختلاط الأنساب، وهذا من الأمور المحرمة شرعاً، والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٣١، ١٣٢).

(٢) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢ / ٢ / ٧ م. المفتي: فضيلة الشيخ/ محمد أحمد حسين.

(٣) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢ / ٢ / ٧ م. المفتي: فضيلة الشيخ/ محمد أحمد حسين.



وهو ما تأكد بالعديد من الفتاوى التي حددت ضوابط نقل الأعضاء، منها الفتوى الصادرة من دار الإفتاء المصرية بناءً «على الطلب المقيد برقم ٢٧٣ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن بيان حكم الشرع في نقل الأعضاء البشرية من الأحياء للأحياء، ومن الأموات للأحياء».

### الجواب:

إنَّ شريعة الإسلام قد كرمت جسد الإنسان حيًّا وميتًا، وحرمت الاعتداء عليه أو على أي عضو من أعضائه، كما حرمت بيع الإنسان لجزء من أجزاء جسده حيًّا كان أو ميتًا<sup>[١]</sup> ويرى بعض الفقهاء أنه يجوز شرعًا نقل عضو من أعضاء الميت إلى جسم الإنسان الحي إذا كان في ذلك إنقاذًا لحياة المنقول إليه أو شفاؤه من مرض عضال، وبالشروط الآتية:

- ١- أن يكون المنقول منه العضو قد تحقق موته بالمفارقة التامة للحياة موتًا كليًا، ويستحيل عودته للحياة مرةً أخرى، وذلك بشهادة ثلاثة من أهل الخبرة العدول موقعه منهم.
- ٢- أن يكون النقل محققًا لمصلحة ضرورية لا بديل عنها للمنقول إليه.
- ٣- أن يكون الميت المنقول منه قد أوصى بهذا النقل في حياته، وهو بكامل قواه العقلية دون إكراهٍ مادي أو معنوي عالمًا بما يوصي به من جسده، وبينهما درجة قرابة.
- ٤- ألا يؤدي نقل العضو إلى اختلاط الأنساب بأي حال من الأحوال.
- ٥- إذا لم توجد وصية من الميت حال حياته، فيجوز النقل بشرط موافقة الورثة الشرعيين المعتبر بإذنهم بشرط ألا يكون ذلك بمقابلٍ مادي أو معنوي، كما يرون أن التبرع بعضو أو بجزء من إنسان حي لإنسان آخر مثله جائز شرعًا، بشرط ألا يترتب على ذلك ضررٌ بالغٌ بالشخص المتبرع، وأن يترتب على ذلك إنقاذٌ لحياة المتبرع له، أو إنقاذ حياته من داء عضال تطبيقًا للقاعدة الفقهية «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف». وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٩٦، ١٩٧) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.



وكذلك فتوى دار الإفتاء الفلسطينية رقم (٤٥١)، وجاء فيها:

«ما حكم التبرُّع بالأعضاء؟»

### الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بخصوص سؤالك المثبت نصه أعلاه، فإن التبرُّع بالأعضاء من البالغ العاقل غير المكره لا تخلو من صورتين:

الصورة الأولى: التبرُّع بعضو في حياة المتبرع: فلا يجوز في هذه الحالة التبرُّع بأعضاء تتوقف الحياة عليها، كالقلب والكبد والرئتين، أو تتعطل بسببه وظيفة رئيسة من وظائف الجسم، أو يترتب عليه تشويه في خلق الإنسان؛ لأنَّ الضرر لا يزال بمثله، وكذلك لا يجوز نقل الأعضاء التي تحمل الخصائص أو الشيفرة الوراثية خوفاً من اختلاط الأنساب، أما العضو الذي لا يكمن في نقله ضرر على صاحبه المنقول منه، وتحققت المصلحة للمنقول إليه، فلا حَرَجَ في ذلك، بل له في ذلك الأجر والثواب.

الصورة الثانية: يجوز نقل الأعضاء من الميت إلى الحي حتى تلك الأعضاء التي سبق ذكرها في الصورة السابقة إلا تلك الأعضاء التي تحمل الخصائص الوراثية، ولكن بشروط محددة ورد ذكرها في قرار مجلس الإفتاء الأعلى رقم: (١/١٠٦) بتاريخ ١٣/٦/٢٠١٣م، فإذا توافرت تلك الشروط فقد اتفق الفقهاء والمجامع الفقهية على جواز ذلك؛ لأنه يعدُّ من بابِ تفريجِ الكرب والهم عن الغير، والتعاون على البر، وفي كلا الحالتين يشترط في المتبرع له أن يكون معصوم الدم، أي أن لا يكون كافراً محارباً.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل»<sup>(١)</sup>.

(١) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٦م. المفتي: فضيلة الشيخ/ محمد أحمد حسين.

ومن الفتاوى المستوعبة لحكم نقل الأعضاء: الفتوى المطولة الصادرة حديثاً عن دار الإفتاء المصرية سنة ٢٠١٣ م، ونصها:

«خلق الله تعالى الإنسان وكرّمه وفضّله على سائر المخلوقات وارتضاه وحده لأن يكون خليفة في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَلَدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

ولذلك حرص الإسلام كلّ الحرص على حياة الإنسان والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها جزئياً أو كلياً، لذلك أمرت الشريعة الإسلامية الإنسان باتخاذ كل الوسائل التي تحافظ على ذاته وحياته وصحته، وتمنع عنه الأذى والضرر، فأمرته بالبعد عن المحرمات والمفسدات والمهلكات، وأوجبت عليه عند المرض اتخاذ كلّ سبل العلاج والشفاء. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: ١٩٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

وعن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي فقال: يا رسول الله أنتداوى؟ قال: نعم فإن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله)) رواه أحمد.

ومن الوسائل الطبية التي ثبتت جدواها في العلاج والدواء والشفاء بإذن الله تعالى للمحافظة على النفس والذات ونقل وزرع الأعضاء البشرية من الإنسان للإنسان، سواء من الحي للحي أو من الميت الذي تحقق موته إلى الحي، وهذا جائز شرعاً إذا توافرت فيه شروطٌ معينة تبعد هذه العملية عن نطاق التلاعب بالإنسان الذي كرمه الله، ولا تحوله إلى قطع غيار تُباع وتشتري، بل يكون المقصد منها التعاون على البر والتقوى وتخفيف آلام البشر، وإذا لم توجد وسيلة أخرى للعلاج تمنع هلاك الإنسان، وقرّر أهل الخبرة من الأطباء العدول أن هذه الوسيلة تحقق النفع المؤكد للأخذ ولا تؤدي إلى ضرر بالمأخوذ منه ولا تؤثر على صحته وحياته وعمله في الحال أو المآل، وهذا حينئذ يكون من باب إحياء النفس الوارد في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة ٣٢]، ويكون من باب التضحية والإيثار أيضاً اللذين أمر الله تعالى بهما وحثّ عليهما في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وكما يجوز أخذ عضوٍ من الحي إلى الحي لإنقاذه من هلاكٍ محققٍ حالاً أو مستقبلاً فإنه يجوز أيضاً الأخذ من الميت إلى الحي لإنقاذه من هلاكٍ محققٍ أو لتحقيق مصلحة ضرورية له؛ لأنّ الإنسان الميت وإن كان مثل الحي تمامًا في التكريم وعدم الاعتداء عليه بأي حال بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ولحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((كسر عظم الميت ككسره حيًّا)) رواه ابن ماجه.

فإنَّ هذا التكريم لا يؤثر فيه ما يؤخذ منه بعد موته من أجزاء تقوم عليها حياة إنسان آخر أو رد بصره بعده؛ لأنَّ مصلحة الحي مقدمة على مصلحة الميت، فالإنسان الحي يُقيم شرع الله ودينه لتستمرَّ الخلافة في الأرض، ويعبد الله وحده كما أراد، وإذا كان المقرر فقهاً أنه إذا تعارضت حياة الأم مع حياة جنينها فإنه تُقدَّم حياة الأم عليه؛ لأنَّ حياتها محققة، وانفصال الجنين منها حياً أمرٌ غير محقق، فيُقدَّم لذلك ما كان محققاً الحياة على ما شكَّ في حياته، فمن باب أولى أن يُقدَّم الحي على من تأكد موته، ولا يعدُّ ذلك إيذاءً لميت، بل فيه ثواب عظيم له؛ لأنه يكون من باب الصدقة الجارية مدة حياة المنتفع المستفيد بالعضو المنقول له، لا سيما وأن ذلك النقل يتمُّ بعملية جراحية فيها تكريمٌ وليس فيها ابتذالٌ كما يتم مع الأحياء تماماً سواء بسواء.

وهذا الترخيصُ والجوازُ يشترطُ فيه أن يكون بعيداً عن البيع والشراء والتجارة بأي حال، وبدون مقابلٍ مادي مطلقاً للمعطي صاحب العضو إن كان حياً، أو لورثته إن كان ميتاً، ويشترط في جميع الأحوال وجوب مراعاة الضوابط الشرعية التالية للتخصيص بنقل الأعضاء الأدمية من الحي إلى الحي ومن الميت إلى الحي، وهي:

أولاً: يرخّص في نقل العضو البشري من الإنسان الحي إلى الإنسان الحي بالشروط والضوابط الآتية:

١- الضرورة القصوى للنقل بحيث تكون حالة المنقول إليه المرضية في تدهورٍ صحي مستمر، ولا ينقذه من هلاك محقق إلا نقلُ عضوٍ سليم إليه من إنسانٍ آخرَ بينهما درجة قرابة حتى الدرجة الثانية، ويجوز النقل حتى الدرجة الرابعة إذا حالت ضرورة دون النقل من الدرجات السابقة، ويقدر ذلك أهل الخبرة الطبية العدول، شريطة أن يكون المأخوذ منه وافق على ذلك حال كونه بالغاً عاقلًا مختارًا.

٢- أن يكون هذا النقل محققاً لمصلحة مؤكدة للمنقول إليه من الوجهة الطبية، ويمنع عنه ضرراً مؤكداً يحلُّ به باستمرار العضو المصاب بالمرض بدون تغيير، ولا توجد وسيلة أخرى لإنقاذه من الموت والهلاك الحال المحقق إلا بهذا الفعل.

٣- ألا يؤدي نقلُ العضو إلى ضررٍ محققٍ بالمنقول منه يضرُّ به كلياً أو جزئياً أو يمنعه من مزاولته عمله الذي يباشره في الحياة مادياً أو معنوياً أو يؤثر عليه سلبياً في الحال أو المآل بطريق مؤكد من الناحية الطبية؛ لأنَّ مصلحة المنقول إليه ليست بأولى من الناحية الشرعية من مصلحة المنقول منه؛ لأنَّ الضرر لا يُزال بالضرر، ولا ضررٌ ولا ضرارٌ في الإسلام، ويكفي في ذلك المصلحة الغالبة الراجحة، والضرر القليل المحتمل عادة وعرفاً وشرعاً لا يمنع هذا الجواز في الترخيص إذا تم العلم

به مسبقاً وأمكن تحمله أو الوقاية منه مادياً ومعنوياً بالنسبة للمنقول منه، والذي يحدد ذلك هم أهل الخبرة الطبية العدول.

٤- أن يكون هذا النقل بدون أي مقابل مادي أو معنوي مطلقاً بالمباشرة أو بالواسطة.

٥- صدور إقرار كتابي من اللجنة الطبية قبل النقل بالعلم بهذه الضوابط، وإعطائه لذوي الشأن من الطرفين: المنقول منه العضو والمنقول إليه قبل إجراء العملية الطبية، على أن تكون هذه اللجنة متخصصة ولا تقل عن ثلاثة أطباء عدول، وليس لأحدٍ منهم مصلحة في عملية النقل.

٦- يشترط ألا يكون العضو المنقول مؤدياً إلى اختلاط الأنساب بأي حال من الأحوال.

ثانياً: برخص في نقل العضو البشري من الميت إلى الحي بالشروط والضوابط الآتية:

١- أن يكون المنقول منه العضو قد تحقق موته موتاً شرعياً وذلك بالمفارقة التامة للحياة أي موتاً كلياً، وهو الذي تتوقف جميع أجهزة الجسم فيه عن العمل توقفاً تاماً تستحيل معه العودة للحياة مرةً أخرى بشهادة ثلاثة من أهل الخبرة العدول الذين يخولُ إلهم التعرفُ على حدوث الموت بحيث يسمح بدفنه، وتكون مكتوبةً وموقعةً منه، ولا عبرةً بالموت الإكلينيكي أو ما يعرف بموت جذع المخ أو الدماغ؛ لأنه لا يُعدُّ موتاً شرعاً لبقاء بعض أجهزة الجسم حية؛ وذلك لاختلاف أهل الاختصاص الطبي في اعتباره موتاً حقيقياً كاملاً؛ لأنَّ اليقين لا يزولُ بالشك، فإذا لم يمكن من قبيل الصناعة الطبية نقلُ العضو المراد نقله من الشخص بعد تحقق موته، ويمكن نقلُ العضو بعد موت جذع الدماغ، فإنه يحرم ذلك النقل ويكون ذلك بمثابة قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق.

٢- الضرورة القصوى للنقل بحيث تكون حالةُ المنقول إليه المرضية في تدهور مستمر ولا ينقذه من وجهة النظر الطبية إلا نقلُ عضوٍ سليم من إنسانٍ آخر حي أو ميت، ويكون محققاً للمنقول إليه مصلحة ضرورية لا بديل عنها.

٣- أن يكون الميت المنقول منه العضو قد أوصى بهذا النقل في حياته وهو بكامل قواه العقلية، وبدون إكراهٍ ماديٍّ أو معنويٍّ، وعالمًا بأنه يوصي بعضو معين من جسده إلى إنسان آخر بعد مماته، وبحيث لا يؤدي النقل إلى امتحانٍ لكرامة الأدي؛ بمعنى أنه لا تتضمن الوصية نقل كثير من الأعضاء تجعل جسد الأدي خاوياً؛ لأنَّ هذا ينافي التكريم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيَّ آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٤- ألا يكون العضو المنقول من الميت إلى الحي مؤدياً إلى اختلاط الأنساب بأي حال من الأحوال للأعضاء التناسلية وغيرها، وذلك كما هو الحال في نقل العضو من حي إلى حي تماماً.

٥- أن يكون النقل بمركز طبي متخصص معتمد من الدولة ومُرخص له بذلك مباشرة بدون أي مقابل مادي بين أطراف النقل، ويستوي في ذلك الغني والفقير، وبحيث توضع الضوابط التي تساوي بينهما في أداء الخدمة الطبيّة، ولا يتقدم أحدهما على الآخر إلا بمقتضى الضرورة الطبيّة فقط التي يترتب عليها الإنقاذ من الضرر المحقق أو الموت والهلاك الحال.

ولقد ذهب إلى نحو هذا من المفتين السابقين للديار المصرية كل من:

- ◆ فضيلة المرحوم الشيخ حسن مأمون في فتواه المنشورة بالمجلد السابع ص ٢٥٥٢ من الفتاوى الإسلامية الصادر عن دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٥٩ م.
  - ◆ فضيلة المرحوم الشيخ أحمد هريدي في فتواه المنشورة بالمجلد السادس ص ٢٢٧٨ من الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية لسنة ١٩٦٦ م.
  - ◆ فضيلة المرحوم الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق في فتواه المنشورة بالمجلد العاشر ص ٣٧٠٢ من الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٧٩ م.
  - ◆ فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي في كتابه فتاوى شرعية ص ٤٣ سنة ١٩٨٩ م وفي المجلد ٢١ من الفتاوى الإسلامية ص ٧٩٥٠.
  - ◆ فضيلة الأستاذ الدكتور/ نصر فريد واصل.
  - ◆ فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب.
  - ◆ فضيلة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة.
  - ◆ فتوى لجنة الفتوى بالأزهر عن هذا الموضوع سنة ١٩٨١ م.
  - ◆ وهناك فتاوى أخرى صدرت عن علماء فضلاء، وعن مجامع فقهية في بعض البلاد الإسلامية، ويضيق المجال عن ذكرها.
  - ◆ كما ذهب إلى عين ما نحن فيه مجمع البحوث الإسلامية بجلسته رقم ٨ الدورة ٣٣ المنعقدة بتاريخ ١٧ من ذي الحجة سنة ١٤١٧ هجرية الموافق ٢٤ أبريل ١٩٩٧ م.
- والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٢٣/٤٤ - ٢٢٩)، وأيضاً (٢٤٤/٤٤ - ٢٤٨) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام، والفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١١٧-١٢٢).

ومن هنا نرى تأكيد جميع الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الإفتائية المختلفة ضوابط نقل الأعضاء وزراعتها، وأن ذلك مقيد بحصول المصلحة والنفع للمحتاج إلى ذلك دون ضررٍ على الشخص المنقول منه، ودون ابتذالٍ له أو ائمهانٍ لكرامته وإن كان ميتاً؛ لأنَّ حرمة الميت كحرمة الحي، وأن يكون ذلك بطريق التبرع من الشخص كامل الأهلية والإرادة؛ لأنَّ جسم الإنسان ليس محلاً للمعاوضة لشرفه وكرامته، ودون أن يتسبب ذلك في اختلاط الأنساب بأي حال من الأحوال.

وهذا هو مسلك الشريعة الإسلامية المتوازن في حفظ النفس الإنسانية وصيانتها من كل ما يمكن أن يضرها حال الحياة أو الممات.

\* \* \*

## الفحص الطبي قبل الزواج

الفحص الطبي قبل الزواج من القضايا المستحدثة، وتأتي أهميته من الاكتشاف المبكر لما قد يكون لدى المقبلين على الزواج من أمراض وراثية قد تسبب لهم مشكلاتٍ صحيةً بعد الزواج مما قد يكون له أثرٌ على ذريتهما فيما بعد.

ومن ثَمَّ يمكن علاج ذلك مبكرًا وحماية الطرف الآخر من العدوى، مما يقلل من انتشار الأمراض الوراثية في المجتمع، ويعمل كذلك على تقليل معاناة الأسر والأطفال مما قد تسببه الأمراض الوراثية إذا ما لم يتم اكتشافها قبل الزواج، وهذا كُلُّه داخلٌ في مقصد حفظ النسل أحد الضروريات الخمس التي جاءت بها الشريعة.

كما أنه يعمل على تقليل معدلات الطلاق التي قد يسببها اكتشاف أمراض يصعب معها استمرار الحياة الزوجية إذا ما اكتشفت قبل الزواج وكان الطرفان على بينة منها، واتخاذ قرار الزواج بناءً عليها<sup>(١)</sup>.

وأخذت بعض قوانين الأحوال الشخصية العربية بذلك<sup>(٢)</sup>.

وصدرت بعض الفتاوى بهذا الخصوص، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية المتعلقة بحكم إنشاء مكاتب لفحص راغبي الزواج بصورة إجبارية وإصدار قانون بذلك، ونصها:

«السؤال:

ما حكم إنشاء مكاتب لفحص راغبي الزواج للكشف عليهم صحيًا وتقدير صلاحيتهم للزواج، ويعطون شهادة بذلك؟ وما حكم جعل هذا الإجراء إجباريًا، فلا يعقد الزواج إلا إذا حصل راغب الزواج على هذه الشهادة الدالة على صلاحيته من الناحية الصحية للزواج، ووضع نص قانوني في تشريع يمنع عقد أي زواج إلا إذا تقدم راغب الزواج بما يفيد حصوله على هذه الشهادة؟

(١) يمكن الرجوع في قضية الفحص الطبي قبل الزواج وبسط القول فيه في: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، لأسامة عمر الأشقر، ص (٨٣ - ١٠٠)، ط. دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م، وبحث «الفحص الطبي قبل الزواج ودوره في الحد من الأمراض الوراثية» للدكتور/ زينب أحمد السعيد، بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية جامعة الأزهر، المجلد الأول من العدد السابع والثلاثين، سنة ٢٠٢١م ص (٣٨٥ - ٤٢٠).

(٢) انظر: مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق ص (٩٨ - ١٠٠).

## الجواب:

نفيد بأنه من القواعد المقررة شرعاً:

- ١- أن تصرّف ولي الأمر فيما يتعلق بالأمور العامة منوطاً بالمصلحة وفي حدود الشرع.
  - ٢- وأن دُرء المفسد أولى من جلب المصالح، فإذا تعارضت مفسدة ومصصلحة قدم دفع المفسدة غالباً؛ لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، ولذا قال عليه السلام: ((إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ)) رواه مسلم.
  - ٣- وأن الضرر الخاص يُتحمل لأجل دفع الضرر العام.
  - ٤- وأن من مقاصد الزواج إعفاف المرء نفسه وزوجه عن الوقوع في المحرم، وحفظ بقاء النوع الإنساني على الوجه الصالح الكامل.
  - ٥- وأنَّ الزواج يكون مكروهاً عند خوف الجور، فإن تيقن الجور والإضرار بالزوجة إذا هو تزوج كان حراماً؛ وذلك لأنه شرع للتحصين والإعفاف والنسل الصالح، وبالجور يَأْثُم ويرتكب المحرمات، فتنعدم المصالح لرجحان هذه المفسد.
- وأخذاً من هذه القواعد وتفريعاً عليها نرى أنه لا مانع شرعاً من وضع نص قانوني في تشريع يمنع عقد الزواج إلا إذا تقدم راجب الزواج بما يفيد حصوله على الشهادة المثبتة لصلاحيته للزواج؛ لأن زواج من لم تثبت صلاحيته له قد يؤدي إلى أضرار ومفسد من الواجب دفعها شرعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى رقم (١٦١٨١) بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦١ م، المفتي: فضيلة الشيخ/ أحمد محمد عبدالعال هريدي. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية

على الرابط: <https://www.dar-alifta.org/Home/viewfatwa?ID=16181>

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢ م.



## تحديد جنس الجنين

خلق الله سبحانه الإنسان خلقًا متوازنًا، وجعله زوجين ذكرًا وأنثى، وميّز كلا منهما بخصائص تتناسب مع الوظيفة التي أقامه الله عز وجل فيها، وبَيَّن سبحانه أنَّ هذه هي طبيعة الخلق التي تقتضي استمرار البشرية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً} [النساء: ١].

ومع تطوُّر العلم والطب الحديث اهتدى الناس بما أنعم الله عز وجل عليهم من العلم إلى إمكانية التدخل في تحديد جنس الجنين ونوعه، وخاصة في عمليات التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب التي يتم فيها تلقيح ببيضة الزوجة بمني الزوج خارج الرحم، ثم وضعها في الرحم ملقحة.

وقد اختلفت أنظار الفقهاء والمفتين في هذه القضية، كما تعددت زوايا النظر إليها ومعالجتها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومقرراتها.

وصدرت بخصوصها العديد من الفتاوى عن المؤسسات الإفتائية، وأول ما وقفنا عليه من تلك الفتاوى فتوى دار الإفتاء المصرية التي صدرت جوابًا على الطلب المقيد برقم ٧٠٦ لسنة ٢٠٠٦م، وكان نص السؤال:

«مع تطور العلم الحديث والطب أصبح من الممكن تحديد نوع الجنين قبل الحمل، وذلك عن طريق:

١- تهيئة الوسط الذي توجد فيه الببيضة، إما أن يكون حمضيًّا، أو يكون قلويًّا؛ وذلك لاجتذاب الحيوان المنوي إما X أو Y وبالتالي يمكن تحديد نوع المولود إما ذكرًا أو أنثى.

٢- عن طريق تنظيم أوقات الجماع واختيار أوقات مناسبة حسب تقدير الطبيب.

أرجو الإفادة عن حلِّ هذا أو حرمة؛ وذلك لأنني أودُّ إنجاب طفل ذكر بعد ابنتي، وأريده أن يكون ذكرًا صالحًا تقرُّ به عيني.»

وجاء نص الجواب:

«خلق الله تعالى الإنسان خلقًا متوازنًا، فجعله زوجين ذكرًا وأنثى، وميّز كلا منهما بخصائص تتناسب مع الوظائف التي أقامه فيها، وبين أن هذه هي طبيعة الخلق التي تقتضي استمراره، فقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١]، وقال تعالى: {وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ٤٥ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ} [النجم: ٤٥، ٤٦]، وقال تعالى: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [الذاريات: ٤٩]، وهذا التنوع في الخلق والتوازن في الطبيعة هو ما اقتضته حكمة الله تعالى العليم بكل شيء والقدير على كل شيء: {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ} [الشورى: ٤٩، ٥٠]، وعندما نتناول مسألة كمسألة تحديد نوع الجنين فإننا نعالجها على مستويين مختلفين:

فإذا عالجناها على المستوى الفردي: فالأصل في الأشياء الإباحة؛ لأن الإنسان يمكنه أن يتزوج أو لا يتزوج، وإذا تزوج فيمكنه أن ينجب أو لا ينجب، وإذا أنجب فيمكنه أن يحدد النسل أو لا يحدد، كل حسب أوضاعه وأحواله، وكما يجوز للإنسان أن يعمل على زيادة نسبة اختيار نوع الجنين بما ينصح به المختصون في ذلك من اختيار نوع الغذاء، أو توقيت الجماع قبل التبويض أو أثناءه، أو غربة الحيوانات المنوية، أو غير ذلك من الأساليب التي يعرفها أهلها، فكذلك يجوز التعامل المجهري مع الكروموسومات والمادة الوراثية DNA لنفس الغرض؛ إذ ليس في الشرع ما يمنع من ذلك على المستوى الفردي.

أما إذا عالجناها على مستوى الأمة: فالأمر يختلف؛ لأن الأمر سيتعلق باختلال التوازن الطبيعي الذي أوجده الله تعالى، واضطراب التعادل العددي بين الذكر والأنثى الذي هو عامل مهم من عوامل استمرار التناسل البشري، وتصبح المسألة نوعًا من الاعتراض على الله تعالى في خلقه بمحاولة تغيير نظامه، وخلخله بنيانه، وتقويض أسبابه التي أقام عليها حياة البشر.

وعليه فإن هناك فارقًا في الحكم بين تحديد نوع الجنين على المستوى الشخصي وعلى المستوى الجماعي، وذلك بناءً على ما هو مقرر شرعًا من اختلاف الفتوى باختلاف تعلق الحكم بالفرد وتعلقه بالأمة، وهذا نجده كثيرًا في كتب الفقه من مثل قتال أهل البلدة إذا امتنعوا عن أداء سنة الفجر أو الأذان، مع جواز ترك ذلك على المستوى الفردي الشخصي. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧٧/٣٠ - ٢٧٩) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

ثم صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بعد ذلك بسنة، في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة ٢٢:٢٧ شوال ١٤٢٨هـ، التي يوافقها ٣:٨ نوفمبر ٢٠٠٧م، وكان نص القرار بعد الديباجة:

«وبعد الاستماع للبحوث المقدمة، وعرض أهل الاختصاص، والمناقشات المستفيضة، فإن المجمع يؤكد أن الأصل في المسلم التسليم بقضاء الله وقدره، والرضا بما يرزقه الله من ولد، ذكرًا كان أو أنثى، ويحمد الله تعالى على ذلك، فالخيرة فيما يختاره الباري جل وعلا، ولقد جاء في القرآن الكريم ذمٌ فعلٍ أهل الجاهلية من عدم التسليم والرضا بالمولود إذا كان أنثى، قال تعالى: {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥٨ يَتَوَرَّى مِنَ الْآلِقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ}، ولا بأس أن يرغب المرء في الولد، ذكرًا كان أو أنثى؛ بدليل أن القرآن الكريم أشار إلى دعاء بعض الأنبياء بأن يرزقهم الولد الذكر، وعلى ضوء ذلك قرر المجمع ما يلي:

أولاً: يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية: كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة؛ لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها.

ثانياً: لا يجوز أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين إلا في حال الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذ التدخل بالضوابط الشرعية المقررة، على أن يكون ذلك بقرارٍ من لجنة طبية مختصة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من الأطباء العدول، تقدم تقريراً طبياً بالإجماع يؤكد أن حالة المريضة تستدعي أن يكون هناك تدخلٌ طبي حتى لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي، ومن ثم يعرض هذا التقرير على جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذلك.

ثالثاً: ضرورة إيجاد جهات للرقابة المباشرة والدقيقة على المستشفيات والمراكز الطبية التي تمارس مثل هذه العمليات في الدول الإسلامية لئلا تمنع أي مخالفة لمضمون هذا القرار، وعلى الجهات المختصة في الدول الإسلامية إصدار الأنظمة والتعليمات في ذلك.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه»<sup>(١)</sup>.

فرأى قرار المجمع المنع من ذلك إلا في حالات الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية.

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة في دوراته العشرين (١٣٩٨-١٤٣٢هـ/١٩٧٧-٢٠١٠م)، الإصدار الثالث ص(٥٠٣، ٥٠٤).

ثم صدرت أكثر من فتوى عن دار الإفتاء المصرية مؤكدة وجهة الفتوى الأولى لها<sup>(١)</sup>.

وقريب منها ما أفتت به دار الإفتاء الفلسطينية في فتاوها رقم (٤٦٥) جوابًا على سؤال:

رزقني الله تعالى بأربع إناث وذكر واحد، وأرغب بإنجاب ذكر آخر، فهل يجوز لي القيام بعملية تلقيح صناعي لاختيار الولد الذكر؟ علمًا أن زوجتي لم تعد تستطيع الإنجاب سوى مرة واحدة كما أخبرها الأطباء؛ لأنها أجرت أربع عمليات قيصرية من قبل، والأطباء لا يسمحون إلا بعملية أخرى واحدة؟

وجاء نص الجواب:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصّه أعلاه: فإن موضوع اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الصناعي من المسائل التي اتسع فيها النقاش الفقهي، وللمسألة أكثر من صورة، فاتفق الفقهاء على جواز اختيار جنس الجنين عندما يتعلّق السبب بتفادي الأمراض الوراثية التي تصيب جنسًا واحدًا بالذات، ولكنهم اختلفوا في جواز التلقيح الصناعي لاختيار جنس المولود دونما ضرورة طبية لذلك، فمنع ذلك مجمعُ الفقه الإسلامي التابعُ لرابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة ٢٢: ٢٦ شوال ١٤٢٨ هـ، الموافق ٣: ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ م، ومما جاء في قراره ذلك: «أنه لا يجوز أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين، إلّا في حال الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذٍ التدخل، بالضوابط الشرعية المقررة، على أن يكون ذلك بقرارٍ من لجنة طبية مختصة، لا يقلُّ عددُ أعضائها عن ثلاثة من الأطباء العدول، تقدّم تقريرًا طبيًا بالإجماع يؤكّد أنّ حالة المريضة تستدعي أن يكون هناك تدخلٌ طبيٌّ حتى لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي، ومن ثمّ يعرض هذا التقرير على جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذلك».

(١) منها فتوى سنة ٢٠١٤ م، وفتوى أخرى سنة ٢٠١٥ م راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٤/ ٢٣٠ - ٢٣٢، ٢٣٧ - ٢٣٩) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام، والفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٧٩، ٨٠).

ويرى مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين في قراره رقم (١ / ٥٦): أن فعل هذا الأمر لا حرمة فيه، وإن كان الأولى تركه، وذلك من باب الثقة بالله تعالى، وحسن التوكل عليه عز وجل، والرضا بما قدر وبما شاء، ومن باب أن الله تعالى أعلم بمصلحة الإنسان من الإنسان نفسه، فالله تعالى يقول: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ۖ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا} [الطلاق: ٢، ٣]، مع اليقين بأن الأخذ بهذه الأسباب لا يُغيّر من قضاء الله وقدره شيئاً.

وقد علم المجلس من خلال شروحات قدمها مدير أحد المراكز الطبية المتخصصة بزراعة الأجنة أنهم يمتنعون من ناحية أخلاقية الاستجابة لطلب الراغبين بتحديد جنس المولود إلا إذا كانت هناك حاجة ماسة لذلك، وهذا ما نؤيد الأخذ به، والعمل بموجبه، والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢ / ٢ / ٧ م. المفتي: فضيلة الشيخ / محمد أحمد حسين.

## التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب

ندبت الشريعة الإسلامية إلى التوالد والتناسل لتستمر البشرية ويحصل العمران وخلافة الله في الأرض، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه قال: ((جاء رجلٌ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقال: إني أصبْتُ امرأةً ذاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وإِنَّهَا لَا تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا، قَالَ: لَا. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَهَاهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرُكُمْ الْأُمَمَ))<sup>(١)</sup>.

والتناسل وطلب الولد أحد مقاصد الزواج، وهو أيضاً يلي فطرةً جبلَ عليها الإنسان، ولذلك يُندَب التداوي مما يعيق عدم الإنجاب، وقد يكون هذا عن طريق الأدوية، وقد يكون عن طريق التلقيح الصناعي أو ما يعرف بأطفال الأنابيب.

والتلقيح الصناعي له صور عديدة، منها المشروع، ومنها المحرم، وله ضوابط وشروط، وهذا ما تناولته العديد من الفتاوى المؤسسية.

من ذلك: الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ المتضمن: أنَّ زوجةً مضى على زواجها مع زوجها أكثر من خمس عشرة سنة دون أن تنجب منه رغم محاولات العلاج والعمليات المتكررة، ولرغبة هذه الزوجة في الإنجاب فإنها تلحُّ على زوجها في الموافقة على عملية تلقيح صناعي بطريق الحقن بمنيِّه، غير أن زوجها يتحرج من هذا العمل غير الطبيعي. وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي.

### الجواب:

التلقيح الصناعي بمعنى إدخال المني في فرج المرأة عن غير طريق الجماع: إما أن يكون هذا المني من الزوج وحده بيقين، وإما أن يكون من غير الزوج، أو مختلطاً مع مني الزوج، ففي الحالة الأولى -وهي

(١) رواه أبو داود في كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي في سننه: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٩٨٦م، ورواه أحمد (١٥٨/٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

كون المني من الزوج وحده ويلقح بطريق الحقن- فهو جائز شرعاً، كما لو أدخلت المرأة مني الرجل إذا أمنى خارج فرجها بيدها، أما إذا كان المني من غير الزوج أو خلطَ مُباشِرُ عملية التلقيح منيَّ الزوج بمنيٍّ آخر فهذا غيرُ جائز شرعاً، وحكمه حكم الزنا، وعلى ذلك فيجب على من يريد تلقيح زوجته بمنيه أن يشرفَ على عملية التلقيح، بمعنى أن يأخذ المختصُّ المني منه ويلقح به زوجته أمامه في نفس الوقت. ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال»<sup>(١)</sup>.

ومنها: الفتوى المطولة الصادرة عن دار الإفتاء المصرية أيضاً، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ الذي يسأل فيه عن حكم الإسلام في استعمال التلقيح الصناعي في الإنسان على الوجه التالي:

أولاً: إذا أخذ مني الزوج ولقحت به الزوجة التي لا تحمل بشرط وجود الزوجين معاً.

ثانياً: إذا أخذ مني رجل غير الزوج ولقحت به الزوجة التي ليس بزوجها مني، أو كان منيه غير صالح للتلقيح.

ثالثاً: لو أخذ مني الزوج ولقحت به ببيضة امرأة ليست زوجته، ثم نقلت هذه الببيضة الملقحة إلى رحم زوجة صاحب المني؛ لأنَّ هذه الأخيرة لا تفرز بويضات.

رابعاً: إذا أخذت ببيضة امرأة لا تحمل ولقحت بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) ثم بعد الإخصاب: (أ) تعاد الببيضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى.

(ب) وإذا كان مكان الأنابيب حيوانات تصلح لاحتضان هذه الببيضة أي تحل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة.

خامساً: ما وضع الزوج الذي يوافق على هذا العمل؟ وما وضع الزوج الذي يتبنى أطفالاً ولدوا بواحد من تلك الطرق أو يستمر مع زوجته التي لقحت بمني رجل آخر؟

سادساً: ما حكم الطفل الذي يخرج بهذه الطرق؟

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٧ / ١٥) فتوى رقم (٤٢٠) سجل (١٠٣) بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٦٩ م من فتاوى فضيلة الشيخ / أحمد محمد عبدالعال هريدي.



سابعاً: ما وضع الطبيب الذي يجري مثل تلك الأعمال؟

### الجواب:

قال الله سبحانه وتعالى: {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا} [الفرقان: ٥٤]، في هذه الآية امتنَّ الله سبحانه على عباده بالنسب والصهر، وعلق الأحكام في الحل والحرمة عليهما ورفع قدرهما. ومن أجل هذه المنة كانت المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التي استهدفتها أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا قال حُجة الإسلام الإمام الغزالي: إن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصدُ الخلق، وصالح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم، وأنفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة<sup>(١)</sup>.

ومن أجل ضرورة المحافظة على النسل شرع الله النكاح وحرم السفاح: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً} [الروم: ٢١]، {وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} [الإسراء: ٣٢]؛ ذلك لأن الولد ثمرة الزواج الصحيح ينشأ بين أبويه، يبذلان في سبيل تربيته والنهوض به والمحافظة عليه النفس والنفيس، أما ولد الزنا فإنه عارٌ لأمه ولقومها؛ إذ لا يعرف له أب، وبذلك ينشأ فاسداً مفسداً مهماً، ويصبح آفةً في مجتمعه، وإن كان فقهاء الشريعة قد عرضوا لهذا النوع من الأولاد، وحثوا على تربيته والعناية به، وأصلوا أحكامه في كتب الفقه تحت عنوان «باب اللقيط»؛ ذلك لأنه إنسان لا يسوغ إهماله، وتحرم إماتته، ويجب إحياءه: {وَمِنْ آيَاتِهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: ٣٢]، وذلك ارتقاباً لخيره واتقاءً لشره.

ومن هنا كان حرص الإسلام على سلامة الأنساب بالدعوة إلى الزواج، وتشريع أحكامه وكل ما يضمن استقرار الأسرة منذ ولادة الإنسان وحتى مماته، وبالجمله فقد نظم حياة الناس أحسن نظام وأقومه بالحكمة والعدل مع الإحسان ومراعاة المصلحة.

وإذا كان النسب في الإسلام بهذه المثابة، فقد أحاطه كغيره من أمور الناس بما يضمن نقاءه، ويرفع الشك فيه، فجاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم -كما رواه البخاري ومسلم عن عائشة:- ((الولد للفراش وللعاهر الحجر))، والمراد بالفراش أن تحمل الزوجة من زوجها الذي اقترن بها برباط الزواج الصحيح، فيكون ولدها ابناً لهذا الزوج. والمراد بالعاهر الزاني. وبهذا قرر هذا الحديث الشريف قاعدةً أساسيةً في النسب تحفظ حرمة عقد الزواج الصحيح وثبوت النسب أو نفيه تبعاً لذلك، ومن ثم فمتى

(١) كتاب المستصفى للغزالي، ج ١ ص ٢٨٧.



حملت امرأة ذات زوج من الزنا مع رجل آخر، أو من غصب، فإن حملها ينسب لزوجها، لا إلى من زنى معها أو اغتصبها؛ لأنَّ فراشَ الزوجية الصحيحة قائمٌ فعلاً، ومن وسائل حماية الأنساب فوق تحريم الزنا تشريع الاعتداد للمرأة المطلقة بعد دخول الزوج المطلِّق بها أو حتى بعد خلوته معها خلوةً صحيحةً شرعاً، كما حرم الإسلام بنص القرآن الكريم الصريح التبني؛ بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه إنساناً آخر نسبة الابن الصحيح لأبيه أو أمه، مع أنه يعلم يقيناً أنه ولد غيره؛ وذلك صوتاً للأنساب، ولحفظ حقوق الأسرة التي رتبها الشريعة الإسلامية على جهات القرابة. وفي هذا قال الله سبحانه: {وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ} \* أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ} [الأحزاب: ٤، ٥]. وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له، ولم يدخله قهراً في نسب قوم يابونه.

ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب والتحوط لها على هذا الوجه بدأ بتنظيم صلة الرجل بالمرأة واختلاطهما، ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح؛ تكريماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد، {فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ \* خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ \* يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ} [الطارق: ٥-٧]، {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ} [الإنسان: ٢].

ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة المستعد لقبولها، وقد يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدي الجنسي، وعندئذ يكون نسبُ الوليد من هذا الاتصال موصولاً بأبيه متى كان قد تم في ظل عقد الزواج الصحيح ((الولد للفراش))، وقد يكون إدخال نطفة الرجل في رحم المرأة بغير الاتصال الجسدي، ففي شرح المنهاج لابن حجر الشافعي وحواشيه: وإنما تجب عدة النكاح... بعد وطء... أو بعد استدخال منيه -أي الزوج- المحترم وقت إنزاله واستدخاله، ومن ثم لحق به النسب، أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته، وهل يلحق به ما استنزله بيده لحرمة أو لا للاختلاف في إباحته؟ كل محتمل، والأقرب الأول، فلا عدة فيه ولا نسب يلحقه، واستدخالها مِنِّي مَنْ تَطَنَّهُ زوجها فيه عدة ونسب كوطء الشبهة<sup>(١)</sup>. وعلق في حاشية الشرواني في هذا الموضوع على قول الشارح: وقت إنزاله واستدخاله بقوله: بل الشرط ألا يكون من زنا<sup>(٢)</sup>.

وفي فروع الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المحتار عليه لابن عابدين: أدخلت منيه في فرجها، هل تعتدُّ؟ في البحر بحثاً: نعم؛ لاحتياجها لتعرف براءة الرحم، وفي النهر بحثاً: إن ظهر حملها نعم، وإلا لا. وعلق ابن عابدين بقوله: أي مني زوجها من غير خلوة ولا دخول، ولم أرَ حكم ما إذا وطئها في دبرها، أو

(١) ج ٨ ص ٢٣٠، ٢٣١ من كتاب العدد.

(٢) ج ٢ ص ٩٥٠، ٩٥١ في باب العدة.

أدخلت منيه في فرجها ثم طلقها من غير إيلاج في قبلها، وفي تحرير الشافعية وجوبها فيهما، ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني؛ لأنَّ إدخال المني يحتاج إلى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد الإيلاج.

ثم نقل عن البحر عن المحيط ما نصه: إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل، فأخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلقت الجارية وولدت، فالولد ولده، والجارية أم ولد له. فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر، ويؤيده أيضاً إثباتهم العدة بخلوة الم محبوب، وما ذلك إلا لتوهم العلوق منه بسحقه.

وفي التعليق على عدة الموطوءة بشبهة قال ابن عابدين: ومنه ما في كتب الشافعية إذا أدخلت منياً فرجها ظنته مني زوج أو سيد، عليها العدة كالموطوءة بشبهة، قال في البحر: ولم أره لأصحابنا، والقواعد لا تأباه؛ لأن وجوبها لتعرف براءة الرحم.

هذه الأقوال لفقهاءنا تصريحٌ بأن شغل رحم المرأة بنطفة الرجل وحدوث الحمل قد يحدث بغير الاتصال العضوي بينهما، وتترتب عليه الآثار الشرعية من عدة ونسب.

وإذا كان ذلك، وكان الفقهاء قد رتبوا على إدخال الزوجة مني زوجها في موضع التناسل منها، وكذلك الجارية إذا أدخلت مني سيدها وحملت ثبت النسب من الزوج أو من السيد ووجبت العدة -تعيين النظر فيما جاء بهذا الطلب من تساؤلات على هدي ما تقدم.

### عن السؤال الأول:

لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد كل منهما، أضحي هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفشاء كلٍّ منهما بما استكن في جسده واعتمل في نفسه حتى تستقر النطفة في مكنن نشوئها كما أراد الله، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما، لا يعدل عنها إلا إذا دعت داعية؛ كأن يكون بواحدٍ منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدي المعتاد مرضاً أو فطرةً وخلقاً من الخالق سبحانه، فإذا كان شيء من ذلك، وكان تلقيح الزوجة بذات مني زوجها دون شكٍّ في استبداله أو اختلاطه بمني غيره من إنسان أو مطلق حيوان، جاز شرعاً إجراء هذا التلقيح، فإذا نبت ثبت النسب تخريجاً على ما قرره الفقهاء في النقول المتقدمة من وجوب العدة، وثبوت النسب على من استدخلت مني زوجها في محل التناسل منها.

### عن السؤال الثاني:

تلقيح الزوجة بمني رجل آخر غير زوجها -سواء لأن الزوج ليس به مني، أو كان به ولكنه غير صالح- محرّم شرعاً؛ لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، بل ونسب ولد إلى أبٍ لم يخلق من مائه، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجه، والزنا محرّم قطعاً بنصوص القرآن والسنة.

### عن السؤال الثالث:

وصورته تلقيح ببيضة امرأة بمني رجلٍ ليس زوجها، ثم نقل هذه الببيضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المني: هذه الصورة كسابقها تدخل في معنى الزنا، والولد الذي يتخلق ويولد من هذا الصنيع حرامٌ بيقين؛ لالتقائه مع الزنا المباشر في اتجاه واحد؛ إذ إنه يؤدي مثله إلى اختلاط الأنساب، وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التي تحرص على سلامة أنساب بني الإنسان، والابتعاد بها عن الزنا وما في معناه ومؤداه؛ ذلك لأنه وإن كان المني هو للزوج ولكنه كما هو معروف لا يتخلق إلا بإذن الله وحين التقائه ببيضة الزوجة، وهذه الصورة افتقدت فيها ببيضة الزوجة وجيء ببيضة امرأة أخرى، ومن ثم لم تكن الزوجة حرثاً في هذه الحال لزوجها، مع أنّ الله سمّى الزوجة حرثاً له، فقال: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ} [البقرة: ٢٢٣]، فكل ما تحمل به المرأة لا بد أن يكون نتيجة الصلة المشروعة بين الزوجين، سواء باختلاط أعضاء التناسل فيهما كالمعتاد، أو بطريق استدخال منيه إلى ذات رحمها ليتخلق وينشأ كما قال سبحانه وتعالى: {يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ} [الزمر: ٦]، وإذا كانت الببيضة في هذه الصورة ليست لزوجة صاحب المني، وإنما لامرأة أخرى لم يكن نتائجها جزءاً من هذين الزوجين، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه، فلا حرث فعلاً أو اعتباراً بين الزوجين ينبت به الولد، فصارت هذه الصورة في معنى الزنا المحرم قطعاً كسابقها.

### عن السؤال الرابع:

أ- صورته أن تؤخذ ببيضة الزوجة التي لا تحمل وتلقح بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب)، وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد الببيضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرةً أخرى، في هذه الصورة إذا ثبت قطعاً أن الببيضة من الزوجة والمني من زوجها، وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة (أنابيب)، وأعيدت الببيضة ملقحةً إلى رحم تلك الزوجة دون استبدالٍ أو خلطٍ بمني إنسان آخر أو حيوان، وكان هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها، أو به هو قام المانع، ونصح طبيب حاذق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا

الطريق، ولم تستبدل الأنبوبة التي تحضن فيها ببيضة ومني الزوجين بعد تلقيحهما، كان الإجراء المسؤول عنه في هذه الصورة جائزاً شرعاً؛ لأن الأولاد نعمة وزينة، وعدم الحمل لعائق وإمكان علاجه أمر جائز شرعاً، بل قد يصير واجباً في بعض المواطن، فقد جاء أعرابي فقال: ((يا رسول الله أنتداوى؟ قال: نعم؛ فإن الله لم ينزل داءً إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله))<sup>(١)</sup> رواه أحمد.

فهذه الصورة والصورة في السؤال الأول من باب التداوي مما يمنع الحمل، والتداوي بغير المحرم جائز شرعاً، بل قد يكون التداوي واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين.

ب- وصورته: هل يجوز أن تحل مكان الأنابيب حيوانات تصلح لاحتضان هذه الببيضة، أي تحل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة؟

لما كان التلقيح على هذه الصورة بين ببيضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات، فإذا مرت هذه الببيضة الملقحة بمراحل النمو التي قال عنها القرآن الكريم: {ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۚ ۝ ١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا أَلْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَاهُ أَلْعِظْمَ لَحْمًا ۖ ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا ۖ آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: ١٣، ١٤] سيكتسب هذا المخلوق صفات هذه الأنثى التي اغتذى بدمها في رحمها، واثتلف معها حتى صار جزءاً منها، فإذا تم خلقه وأن خروجه يدب على الأرض كان مخلوقاً آخر، ألا ترى حين ينزو الحمار على الفرس وتحمل هل تكون ثمرتهما لواحد منهما؟ إنه يكون خلقاً آخر صورة وطبيعة، هذا إن بقيت الببيضة بأنثى غير الإنسان إلى حين فصالتها، أما إن انتزعت بعد التخلق وانبعثت الحياة فيها، وأعيدت إلى رحم الزوجة، فلا مرء كذلك في أنها تكون قد اكتسبت الكثير من صفات أنثى الحيوان التي احتواها رحمها، فإنه كان غذاءها وكساءها ومأواها، ولا مزية في أن هذا المخلوق يخرج على غير طباع الإنسان، بل على غرار تلك التي احتضنه رحمها؛ لأن وراثته الصفات والطباع أمرٌ ثابتٌ بين السلالات حيوانية ونباتية، تنتقل مع الوليد إلى الحفيد، ذلك أمر قطع فيه العلم ومن قبله الإسلام، {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ} [الملك: ١٤] يدلنا على هذا نصائح الرسول صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته في اختيار الزوجة، فقد قال: ((تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء))<sup>(٢)</sup>، وقال: ((ياكم وخضراء الدمن، وهي المرأة الحسناء في المنبت السوء))<sup>(٣)</sup>.

(١) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني، ج ٢ ص ٢٠٠ في أبواب الطب.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٩ ص ١٠٢، باب: أي النساء خير؟

(٣) رواد الدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري، إحياء علوم الدين، ج ٤ ص ٧٢٤.

هذه التوجيهات النبوية تشير إلى علم الوراثة، وأن إرث الفضائل أو الرذائل ينتقل في السلالة، ولعل الحديث الشريف الأخير واضح الدلالة في هذا المعنى؛ لأن لفظ «الدمن» تفسره معاجم اللغة بأنه ما تجمع وتجمد من السرجين، وهو روث الماشية، فكل ما نبت في هذا الروث وإن بدت خضرته ونضرتة إلا أنه يكون سريع الفساد، وكذلك المرأة الحسناء في المنبت السوء تنطبع على ما طبعت عليه لحمتها وغذيت به، ولعل نظرة الإسلام إلى علم الوراثة تتضح جلياً من هذا الحوار الذي دار بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وضمضم بن قتادة؛ إذ قال: ((يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، قال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل منها من أورك؟ -في لونه سواد- قال: نعم، قال: فأني ذلك؟ قال: لعله نزع عرق! قال: فلعل ابنك هذا نزع عرق))<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

وبهذا نرى أن تلك البيضة الملقحة التي نقلت إلى رحم أنثى غير الإنسان تأخذ منه ما لا فكاك لها منه إن قدرت لها الحياة والديب على الأرض، وبذلك إن تم فصله ودرج هذا المخلوق على صورة الإنسان لا يكون إنساناً بالطبع والواقع، ومن يفعل هذا يكون قد أفسد خليفة الله في أرضه، ومن القواعد التي أصلها فقهاء الإسلام أخذاً من مقاصد الشريعة أن: درء المفسد مقدم على جلب المصالح؛ لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات، يدل لهذا قول الله سبحانه: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن: ١٦]، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه)) وإذا كان في التلقيح بهذه الصورة مفسدة -أي مفسدة- فإنه يحرم فعله.

### عن السؤال الخامس:

تقدم القول بجواز التلقيح بالطريقة المبينة لذلك في الفقرة الأولى من السؤال الرابع بشرط التحقق قطعاً من تلقيح بيضة الزوجة بمني زوجها دون غيره، ودون اختلاطه بمني رجل آخر أو مني أي حيوان، وبشرط وجود داعٍ وضرورة لسلوك واحد من هذين الطريقتين؛ كأن يكون بأحد الزوجين مانعٌ يعوق الحمل عند اختلاطهما عضوياً، وتقدم القول كذلك بأن باقي طرق التلقيح المطروحة في هذه التساؤلات محرمة، إما لأنها في معنى الزنا، وإما درءاً للمفاسد التي تحملها. لمّا كان ذلك فإن الزوج الذي يتبنى أي طفل انفصل وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة لا يكون ابناً له شرعاً؛ لأنه مشكوكٌ في أبوته له، بل يكون مقطوعاً بنفيه حين تكون النطفة من رجل آخر أو حيوان، وبهذا يكون أشدّ نكراً من التبني؛ بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه ولداً يعرف قطعاً أنه ابن غيره؛ لأنه مع هذا المعنى قد التقى مع الزنا، والزوج الذي يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره -سواء بالزنا الفعلي، أو بما

(١) بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني وشرحه سبل السلام للصنعاني، ج ٣ ص ٢٤٦ في باب اللعان.

في معناه كهذا التلقيح- رجلٌ فقد كرامة الرجال، ومن ثمَّ فقد سماه الإسلام دُيُوثًا، وهذا هو شأن الرجل الذي يستبقي زوجة لقحت من غيره بواحد من هذه الطرق المحرمة التي لا تقرها الشريعة؛ لأنها تبتغي في أحكامها كمال بني الإنسان ونقاءهم. هذا والتبني على أي صورة قد حرمه القرآن في محكم آياته كما تقدم القول في ذلك.

#### عن السؤال السادس:

لَمَّا كان ما تقدم، كان كُلُّ طفلٍ ناشئٍ بالطرق المحرمة قطعًا من التلقيح الصناعي حسب ما تقدم بيانه لقيطًا لا ينسب إلى أبٍ جبرًا، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعته باعتباره حالة ولادة طبيعية، كولد الزنا الفعلي تمامًا؛ إذ ينسب لأمه فقط، وهنا نضع أمام الأزواج حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين: ((أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولم يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه -أي يعلم أنه ولده- احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين))<sup>(١)</sup>. هذا قضاء الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [النور: ٦٣].

#### عن السؤال السابع:

ما وضع الطبيب الذي يجري التلقيح بهذه الصورة؟

إن الإسلام أباح التداوي من العلل والأمراض، ففي الحديث الشريف الذي رواه ابن ماجه، والترمذي وصححه، عن أسامة بن شريك قال: ((قالت الأعراب: يا رسول الله، ألا نتداوى؟ قال: نعم، عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً أو دواءً، إلا داءً واحدًا، قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: الهرم))، وفي صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله)).

لَمَّا كان ذلك، وكان التداوي بالمباح أمرًا جائزًا في الإسلام، بل قد يصير واجبًا حفظًا لنفس الإنسان من الهلاك -فإنَّ الطبيب هو الوسيلة إلى التداوي بتشخيص الداء ووصف الدواء تبعًا لخبرته وتجربته وعلمه، ومن ثم كانت مسؤوليته إذا قصر أو أهمل أو سلك طريقًا محرّمًا في الإسلام. وإذا كان الطبيب هو الخبير الفني في إجراء التلقيح الصناعي أيًا كانت صورته تعين أن ينظر إلى كل صورة يجريها حتى يتحدد وضعه ومسؤوليته شرعًا، فإن كانت الصورة مما تبين تحريمه قطعًا على الوجه المبين في

(١) بلوغ المرام وشرحه سبل السلام، ص ٢٤٦ ج ٣ في باب اللعان.



الأجوبة عن الأسئلة الثاني والثالث والفقرة (ب) من السؤال الرابع كان الطبيب آثمًا وفعله محرّمًا؛ لأن الإسلام إذا حرم شيئًا حرّم الوسائل المفضية إليه؛ حتى لا يكون ذريعةً للتلبّس بالمحرم.

ولقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلى أساس قاعدة سد الذرائع بتحريم الوسائل المؤدية إلى المحرم، فهذا قول الله تعالى: {وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام: ١٠٨]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه أربعة من صحابته: ((لعن الله الخمر وشاربها وساقمها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه))<sup>(١)</sup>. ففي الآية الكريمة تأصيلٌ لقاعدة سد الذرائع، فقد نهت عن سبّ آلهة المشركين حتى لا يعتدوا ويتخذوا هذا ذريعةً لسب الله ورسوله، وفي الحديث الشريف دليلٌ على أنّ من أعان على محرم كان آثمًا إثم مرتكبه.

ولقد حرم الإسلام النظر إلى محاسن المرأة الأجنبية أو الخلوة بها؛ لأن الخلوة والنظرة من وسائل الوقوع في المحرم، وهو الزنا، كما حرم على المسلم المشي إلى مكان ترتكب فيه الكبائر كحانة الخمر أو بيت القمار حتى لا يقع فيه. ومن هذا القبيل جاء الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه، قيل: يا رسول الله، وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: يسب الرجل أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه)).

وإذا كان ذلك، وكانت هذه النصوص وغيرها من القرآن الكريم والسنة الشريفة قد وضعت أصلاً قويمًا في سد الذرائع، فمتى أدى العمل أو الوسيلة إلى محرم صار محرّمًا كذلك.

لمّا كان ذلك، فإذا أعلن الطبيب بعلمه وعمله في التلقيح الصناعي على حصوله بالصور غير المشروعة، بل والمحرمة بالبيان السالف يكون آثمًا؛ إذ ما كان وسيلة للمحرم يكون محرّمًا شرعًا كما تقدم، ويكون كسبه في هذه الحال كسبًا محرّمًا غير مشروع، وعليه أن يقف عند الحد المباح، وهو منحصر في تلقيح بيضة زوجة بنطفة زوجها بإدخالها رحمها أو باستنباتها بعد التلقيح في أنبوبة إلى حين، ثم تستدخل في رحم ذات الزوجة، كما هو مبين في الجواب عن السؤال الأول والفقرة الأولى (أ) من السؤال الرابع، وبالشروط المبينة فيهما، إذا تم ذلك كان العمل مشروعًا لا إثم فيه ولا حرج ولا حذر من اختلاط الأنساب أو وقوعه في دائرة الزنا؛ لأن التحقق تامٌّ من أنّ المني والبيضة الملقحين للزوجين فقط لم يختلطا بمني إنسانٍ آخر أو مني حيوان، وبهذا يقع في دائرة إباحة التداوي التي قد تكون سبيلًا للرزق بولد شرعي تمتدُّ به ذكرى والديه بعد مماتهما، ومن بعد أن تكتمل به سعادتهما النفسية والاجتماعية في هذه الحياة، وقد تدوم وتتأكد بينهما المودة والرحمة بهذا المولود الشرعي.

(١) رواه أبو داود، المنتخب من السنة، المجلد التاسع من مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

هذا، ولا يغيين عن البال أنَّ الإسلام في تكريمه للإنسان والحفاظ على نوعه واستمرار نسله يعمر الأرض إلى أن يشاء الله -حريصٌ على أن يعيش في أسرة متوادة متحابّة متعارفة، لا جماعات تقطعت أوصالها وانحلت عصباتها وتخلّطت أرحامها، فهو يأمر بتكوين الأسرة، ويحمل الوالدين عبء أولادهما صغاراً من التعليم والتربية الجسدية والنفسية والعلمية وطرق اكتساب المال الحلال، ويضع على عاتق الأب ولاية النظر الدائم في مصلحة أولاده، وإن ارتفعت ولاية الجبر عليهم، ومن هذه الولاية أن يكسبهم خبرته في الحياة، ويتولى النصّح والإرشاد، ومن هنا لا يجوز في نطاق الإسلام الانطلاق في عمل التلقيح الصناعي بمعنى نقل مني الرجل -أي رجل- وتلقيحه ببيضة امرأة -أي امرأة- لأن تلك التجارب تصلح لتحسن السلالات ومحلها بين أنواع مختلفة من الحيوان لا تعرف لها أباً، ومن النبات تسمق سيقانه حاملّة وفير الثمرات، وذلك أمر مشروع.

ومن هنا كان القول الحكيم القديم: اليتيم من ابن آدم من مات أبوه، ومن الحيوان من ماتت أمه. فإذا نحن انطلقنا في مجال التلقيح الصناعي في الإنسان، وأنشأنا مستودعاً (بنكاً) تستحلب فيه نطف الرجال الأذكى أو ذوي الأجسام الأقوياء لتلقح بها أنثى رشيقة القوام سريعة الفهم؛ لإثراء الصفات في الجنس البشري، كان هذا شرّاً مستطيراً على نظام الأسرة، ونذيراً بانتهاء الحياة الأسرية كما أرادها الله، فمن باب سد الذرائع، وحفظاً لروابط الأسرة، وصوناً للأنساب: يحرم الإسلام الانطلاق في التلقيح الصناعي لتوالد الإنسان، ولا يجيزه -كما سبق- إلا من الزوجين بالشروط المتقدم بيانها، وبديلاً لهذه البنوك وجّه الإسلام الإنسان إلى المحافظة على قوة نسله وسلامة نفسه وجسده، وذلك بإحسان اختيار كل من الزوجين للآخر، وإلى الإغراب في الزواج؛ بمعنى تركّ الزواج بين ذوي القربى القربة حتى لا يضيؤ النسل ويضعف، كما قال عمر بن الخطاب ناصحاً إحدى القبائل: قد أضويتم فانكحوا الغرائب. وقيل قديماً: بنات العم أصبر، والغرائب أنجب.

هذه هي المعاييرُ المشروعةُ التي يقرها الإسلام للحفاظ على النسل -نسل الإنسان- سليماً قوياً، لا تلك التي يتنادى بها بعضُ الناس مقلدين أقواماً أغوتهم المادية وانغمسوا فيها وتحللوا من كل قيم الدين، فحسبوا الإنسان ونسله مزرعة تجارب كأي مزرعة للنبات أو الحيوان، مع أن الله قد كرم الإنسان، وأعلى قدره، وسخر له ما في السماوات والأرض: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ - وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ٢٤ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الأنفال: ٢٤، ٢٥]. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٥٧ - ٧١) فتوى رقم (١) سجل (١١٥) بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٠ م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق.



ومن تلك الفتاوى أيضًا: الفتوى الصادرة عن دارالإفتاء المصرية بناءً على الطلب المقيد برقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٨، وفيها: ذكر السائل: «أنه تزوج منذ ثلاث سنوات ولم يرزق بذرية، وقاما ببعض المحاولات الطبية ولا نتيجة، ويسأل عن عملية تجرى على الزوجة بوضع مني الرجل في الرحم بعد تخصيبه، ويسأل: هل هذه العملية حلال؟ وهل يمكن للأطباء أن يكشفوا على زوجته، ولا توجد عندهم طبيبات متخصصات؟ وأن الطبيب يأمره بالقيام بتحاليل لفحص مني ويقوم بها وهو مشمئز كل مرة؛ حيث يستخدم يده حتى يصل مني طرئاً إلى المختبر؛ فهل عليه حرج؟

### الجواب:

بالنسبة للإنجاب بوضع لقاح الزوج والزوجة خارج الرحم، ثم إعادة نقله إلى رحم الزوجة لا مانع منه شرعاً إذا ثبت قطعاً أخذ ببيضة الزوجة التي لا تحمل ولقحت بمنى زوجها خارج رحمها، وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البيضة الملقحة إلى رحم الزوجة مرة أخرى، وتكون البيضة من الزوجة والمني من زوجها وتم إخصابهما وتفاعلهما خارج رحم الزوجة، ثم تعاد إلى رحم الزوجة دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر، وكان هناك ضرورة طبية داعية إلى ذلك كمرض بالزوجة أو الزوج يمنع ذلك، ويكون ذلك على يد طبيب حاذق مجرب وموثوق في تعامله بنية وإخلاص، وأن الزوجة لا تحمل إلا بهذه الطريقة.

وأما عن قول السائل بخصوص كشف الأطباء على زوجته: فلا مانع إذا كان الطبيب متخصصاً ولا يوجد طبيبات متخصصات في مثل هذا النوع من العلاج، وكذا في حالة التحاليل لفحص مني؛ وذلك لقوله تعالى: {فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} [البقرة: ١٧٣]، وعلى قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، وهذه قاعدة شرعية لرفع الحرج عن المسلمين في الأفعال المضطرين لها. وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وهذه الفتوى التي ميّزت بين التلقيح الصناعي واستئجار الأرحام، ونصها:

«ما موقف الشريعة الإسلامية من أطفال الأنابيب؟ وما الفرق في الحكم بين هذه الحالة وبين استئجار الأرحام؟ أرجو الإفادة من فضيلتكم.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٥/٢١٢-٢١٣) من فتاوى فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل.

## الجواب:

أولاً: بالنسبة للإنجاب بوضع لقاح الزوج والزوجة خارج الرحم ثم إعادة نقله إلى رحم الزوجة: لا مانع منه شرعاً إذا ثبت قطعياً أن البويضات من الزوجة، والحيوان المنوي من زوجها، وتم تفاعلها وإخصابهما خارج رحم هذه الزوجة -أنابيب- وأعيدت البويضات ملقحةً إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر، وكانت هناك ضرورة طبية داعية إلى ذلك كمرض بالزوجة أو الزوج يمنع ذلك، أو أن الزوجة لا تحمل إلا بهذه الوسيلة، وأن يتم ذلك على يد طبيب حاذق مؤتمن في تعامله.

ثانياً: أما استئجار الأرحام فإنه محرم وممنوع شرعاً، وقد صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية رقم ١ بجلسة ٢٩/٣/٢٠٠١ بتحريم تأجير الأرحام، وكذلك أجمع الفقهاء المعاصرون -أثناء بحث هذه المسألة في إحدى ندوات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية- على حرمتها؛ لأن هناك طرفاً ثالثاً غير الزوج صاحب النطفة والزوجة صاحبة البويضات، ولا يمكن الجزم -مع وجود الطرف الثالث- بتحديد الأم الحقيقية لهذا الطفل: فهل الأحقُّ به صاحبة البويضات التي تخلق منها الطفل وحمل كل خصائصها الوراثية، أم الأحقُّ به الأمُّ الحاضنةُ الرحم الذي تم فيه نموه وتطوره وتبدله حتى صار جنيناً مكتملاً؟! والطفل الذي يأتي بين والدتين لا يدري من أمه على سبيل القطع والتأكد سيعيش ممزقاً بين انتمائه لهذه وانتمائه لتلك، وهذا من الأسباب التي حملت الفقهاء على القول بأنَّ استئجار الأرحام محرم شرعاً.

وبناءً على ما سبق يتضح:

أولاً: جواز أطفال الأنابيب بشرط أن يكون الماء من الزوج والبويضات من زوجته، وإعادة البويضات الملقحة مرة أخرى في رحم ذات الزوجة التي أخذت منها البويضات، ومع مراعاة بقية الشروط المنوه عنها سابقاً.

ثانياً: تحريم ما يسمى باستئجار الأرحام تحريماً قطعياً للعلل المذكورة مسبقاً. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وهناك فتاوى صدرت جواباً على أسئلة واردة من بعض المسلمين المقيمين في الدول الغربية، منها: الفتوى الصادرة جواباً على سؤال وارد من بعض أفراد الجالية المسلمة في كندا، وفيها:

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٨٩، ٩٠).

«يقول السائل: تلقيت العديد من الرسائل من بعض أفراد الجالية العربية بكندا يتساءلون فيها حول شرعية التلقيح الصناعي لزوجة ثبت أن زوجها عقيم، وليس هناك أمل نهائيًا في إمكانية الإنجاب منه، وقد اقترح عليهم البعض بأن تقوم الزوجة التي تتعرض لهذا الموقف بتلقيح صناعي من البنوك المنتشرة هناك والتي يتبرع لها رجال مجهولون بحيواناتهم المنوية لمن يرغب الإنجاب. ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

### الجواب:

إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من أن الزوجة قد ثبت أن زوجها عقيم، وليس هناك أمل في إمكانية الإنجاب منه، فإن تلقيح المرأة بمني رجل آخر غير زوجها، سواء كان زوجها ليس به مني أو كان به ولكنه غير صالح يكون التلقيح في هذه الحالة محرماً شرعاً؛ لما يترتب عليه من اختلاط في الأنساب، بل ونسبة إلى أب لم يخلق من مائه، وفوق هذا فإن في هذه الطريقة من التلقيح -إذا حدث بها الحمل- معنى الزنا ونتائجه، والزنا محرم شرعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحرص على سلامة أنساب بني الإنسان، والابتعاد بها عن الزنا وما في معناه ومؤداه.

وفي واقعة السؤال: فإنه لا يجوز شرعاً التلقيح الصناعي بهذه الصورة، وطالما أنه ثبت بالدليل القاطع أن الزوج عقيم، ولا أمل في أنه ينجب، فيكون التلقيح في هذه الحالة حراماً شرعاً؛ لما فيه من اختلاط الأنساب، وهو منهي عنه. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

والفتوى الصادرة جواباً على سؤال وارد من الولايات المتحدة الأمريكية ومقيد برقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن زرع ببيضة مخصبة من الزوج من امرأة أجنبية، وفيها يقول السائل: «لي قريب يقيم بالولايات المتحدة الأمريكية ومتزوج من سيدة أمريكية وهي عقيم، ولا تصلح بويضتها للإنجاب، ويرغب في إنجاب طفل أو طفلة له حتى يتسنى له حفظ ثروته وأمواله وإحياء اسمه، واقترح البعض عليه أن يتم استخلاص ببيضة من امرأة أخرى غير معلومة له، ويتم الحصول على حيوان منوي منه شخصياً، ويجري عملية الإخصاب معملياً، ثم يتم زرع الببيضة المخصبة في رحم زوجته الأمريكية، ولما كانت الحيوانات المنوية مأخوذة منه فعلاً فإنه يقبل أن يقر ببنة ما قد يولد له نتيجة العملية السابقة. ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

### الجواب:

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٩١).

من المقرر شرعاً أن من مقاصد الزواج التناسل والإنجاب لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [الحجرات: ١٣]، وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١].

ولذلك حثَّ الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين على أن يتزوجوا المرأة الولود حيث قال: ((تزوجوا الولود الودود))، غير أن كلَّ شيءٍ بقضاء الله وقدره، ولا يستطيع الإنسان أن يدرك كل ما يتمناه، وليس كل ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد يتزوج الإنسان ويتمنى أن يرزق الذرية الكثيرة ويشاء الله أن لا يكون له عقب ولا ذرية، فيجب عليه في مثل هذه الحالة أن يتقبل حكم الله بالرضا والقبول، فكما تكون الذرية هبةً من الله فالمنع أيضاً هبة من الله العليم بكل شيء الخبير ببواطن الأمور، قال تعالى: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ ٤٩ أَوْ يَزْوَجَهُمْ ذُكْرًا أَوْ إِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ} [الشورى: ٤٩، ٥٠].

ومما لا شك فيه أن الرضا سوف يجلب له الثواب العظيم، وربما يكون المنع من الإنجاب لحكمة لا يعلمها إلا هو، ويأتي من ورائه الخير الكثير، قال تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢١٦].

وعلى ذلك فمن المعلوم شرعاً أن يكون إنجابُ الزوجة جاء عن طريق شرعي لا لبس فيه ولا غموض، وذلك بأن يكون المني من الزوج والبيضة من الزوجة، فإذا ما شاب هذه القاعدة أي نوع من الاختلاف أو الاختلاط كما جاء في واقعة السؤال بأن يكون المني من الزوج والبيضة من امرأة أخرى، ويتم التلقيح ثم توضع البيضة الملقحة في رحم الزوجة -فهذا عمل غير جائزٍ ومحرمٍ شرعاً؛ لأنه يؤدي إلى اختلاط الأنساب، ويكون الولد الناتج من ذلك غير شرعي، وعلى السائل أن يرضى بحكم الله عليه، أو يتزوج بأخرى حتى ينعم بدنياه، ويأتي من ورائها الذرية التي تملأ عليه حياته؛ قال تعالى: {الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} [الكهف: ٤٦]. ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال إذا كان الحال كما ورد به. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٥/٢١٤ - ٢١٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل، وأيضاً: الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٩٢، ٩٣).

ومما يثار في قضية التلقيح الصناعي وصوره حكم وضع البويضات المخصبة في رحم الزوجة بعد وفاة زوجها، وصدرت بخصوصها فتوى من دار الإفتاء المصرية، نصها:

«حضر زوجان لإجراء عملية إخصاب معلمي أطفال الأنابيب، والذي يتم فيها حقن الحيوان المنوي من الزوج بالبويضات الخاصة بالزوجة، وقد أحضر الزوج عينة السائل المنوي طبيعياً -استمنا- وتم انتظار الزوجة حتى تخرج من غرفة العمليات لسحب البويضات منها تحت تخدير عام، وأثناء وجود الزوجة داخل العمليات مخدرة والزوج منتظر، وبينما هو في حالة الانتظار توفي إلى رحمة الله تعالى، والآن يوجد حيوانات منوية من الزوج حال حياته قبل الوفاة وبويضات الزوجة يتم إخصابها ليُنتَج جنينٌ مخصَّبٌ، فهل يجوز نقل الأجنة المخصبة بالحيوانات المنوية للزوج المتوفى إلى الزوجة أم لا؟

### الجواب:

وضع ماء الزوج في رحم زوجته بعد وفاته حرام شرعاً؛ لأنها لم تصبح امرأة المتوفى، وإنما صارت أجنبيةً عنه بالوفاة؛ إذ الموت قطع الصلة بينهما.

وقد اتفق الفقهاء المعاصرون أثناء بحث مسألة تأجير الأرحام في إحدى ندوات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على حرمتها.

وفي واقعة السؤال وبناءً على ما سبق: فإنه لا يجوز شرعاً للزوجة المتوفى عنها زوجها أن تضع البويضات المخصبة من زوجها المتوفى في رحمها لانقضاء العلاقة الزوجية بالوفاة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وما قرَّرته الفتاوى السابقة من دار الإفتاء المصرية من التأكد والتيقن من كون التلقيح الصناعي يتم بين بويضات الزوجة والحيوان المنوي من زوجها، وأن ذلك تم في حالة قيام الزوجية بينهما، وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة فيما يسمى بالأنابيب، وأعيدت البويضات ملقحةً إلى رحم تلك الزوجة دون استبدالٍ أو خلطٍ بمني إنسان آخر أو حيوان، وكانت هناك ضرورة طبية داعية إلى ذلك كمرض بالزوجة أو الزوج يمنع الإنجاب بالأسلوب الطبيعي، أو أن الزوجة لا تحمل إلا بهذه الوسيلة، وعلى أن يتم ذلك على يد طبيب حاذق مؤتمن في تعامله -هو ما أكدته فتاوى أخرى متتابعة من دار الإفتاء المصرية دون أدنى اختلاف، فهو منهج متبع، وفتوى مؤسسية يتتابع عليها المفتون عبر العهود المتعاقبة<sup>(٢)</sup>.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٩٤).

(٢) راجع مثلاً: الفتوى المقيدة برقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٢ م في الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤١ / ١٠١) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

والفتوى المقيدة برقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١٥ م في (٤٤ / ٢٥٢) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام.

وهو أيضاً ما عليه المؤسسات الإفتائية الأخرى، فقد صدرت فتوى عن دائرة الإفتاء بالأردن حول حكم زرع النطفة الملقحة بعد وفاة الزوج، ونصها:

«السؤال:

اتفق زوج وزوجته على زرع نطفة مخصبة منهما في الرحم، ولم يتم ذلك بسبب كورونا، وبقيت النطفة في ثلاجة المستشفى، وحصلت وفاة للزوج بعد ذلك، هل يجوز زرع تلك النطفة الملقحة بعد وفاته، وخصوصاً أن الأهل من الطرفين كانوا على علم بذلك، والكادر الطبي وثق المعاملة عندهم.

### الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

إنجاب الأطفال بالطرق غير الطبيعية مثل عملية أطفال الأنابيب لا يباح إلا عند الحاجة، ويشترط لإباحتها عند ذلك أن تكون البويضات والحيوان المنوي من الزوجين، وأن تزرع البويضات الملقحة في رحم الزوجة صاحبة البويضات، وكل ذلك أثناء عقد نكاح شرعي صحيح، وحال قيام الزوجية بين الزوجين.

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردنية (مادة ١٥٧ / ب): لا يثبت نسب المولود لأبيه إلا:

١. بفراش الزوجية.

٢. أو بالإقرار.

٣. أو بالبينة.

وعليه: يحرم على المرأة إجراء عملية أطفال الأنابيب لإدخال النطف بعد وفاة الزوج، كما يحرم إخفاء وفاة الزوج لمحاولة إتمام تلك العملية؛ لأنَّ العلاقة الزوجية تنقطع بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين. والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) فتوى لجنة الإفتاء بدائرة الإفتاء بالأردن رقم (٣٥٩٢) بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢٠م. منشورة على الموقع الرسمي لدائرة الإفتاء بالأردن على الرابط:

<https://www.aliftaa.jo/Question.aspx?QuestionId=3592#.YipUA3pBxPY>

تاريخ المطالعة: ١٠/٣/٢٠٢٢م.

## تأجير الأرحام

من مقاصد الشرع الضرورية حفظُ النسل، وحفظُ العرض، وحفظُ النسب، فهذا من تكريم الله عز وجل للإنسان، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فاستمرارُ تناسل الإنسان لعمارة الكون والقيام بخلافة الله سبحانه في أرضه لا يكون إلا من خلال ما شرعه الله عز وجل من العلاقة الزوجية الشرعية، وليس التناسل الفوضوي كما هو لدى الحيوان. وهذا من تكريم المرأة؛ فهي ليست مجرد وعاء يحضن ببيضة ملقحة أو جنيناً حتى ولادته، ثم تنقطع علاقتها به، وليست وعاءً حاضناً لمن أراد أو لم يجد! قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، فالنسل والذرية إنما هو منهما بكل ما يعنيه ذلك، وبحسب ما شرعه الله سبحانه من أحكام تنظمه، ولذلك عَقِبَت الآية بالأمر بتقوى الله مشيرةً إلى منزلة الرحم وما لها من حقوق عظيمة.

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وفي هذه الآية امتنَّ الله سبحانه على عباده بالنسب والصهر، وعلق الأحكام في الحل والحرمة عليهما ورفع قدرهما، ومن أجل هذه المنَّة كانت المحافظةُ على النسل من المقاصد الضرورية التي استهدفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

ومما يتعلَّق بالتلقيح الصناعي الذي يتم فيه أخذ ببيضة الزوجة وتخصيبها خارجياً بالحيوان المنوي المأخوذ من الزوج، ثم إعادة الببيضة المخصبة إلى رحم الزوجة ما أفرزته الحياة المادية مما عرف بتأجير الأرحام، حيث تؤخذ ببيضة الزوجة ومني الزوج ويتم التلقيح في بيئة صناعية مناسبة، ثم يتم وضع الببيضة المخصبة في رحم امرأة أخرى غير صاحبة الببيضة لتقوم بدور حاضنة للجنين لحين ولادته، وبعد الولادة مباشرة يتم إعادة المولود للزوجين، وينسب إليهما.

وقد صدرت العديد من الفتاوى من المؤسسات الإفتائية بخصوص قضية تأجير الأرحام، من ذلك: فتوى دار الإفتاء المصرية التي نصها:



«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٩٨٧/١٥ ميلادية المتضمن: أن سيدة لم تنجب لعدم وجود رحم لها، وتريد إنجاب طفل، وذلك بأخذ ببيضة منها وحيوان منوي من زوجها بطريقة معينة بإشراف الطبيب، ثم يتم إخصاب الببيضة من الزوجة بالحيوان المنوي الذي أخذ من زوجها خارجياً (أي في أنبوبة) مثلاً أي في مناخ مناسب إلى أن يتأكد الطبيب أن الإخصاب قد حدث بتكون جنين، بعد ذلك ينقل الطبيب الببيضة المخصبة من الزوجة والزوج إلى رحم امرأة أخرى على أن تقوم بدور حاضنة للجنين لحين ولادته، وبعد الولادة مباشرة يعيد للزوجة وزوجها الطفل، وينسب إلى الزوج والزوجة.

ويسأل: (أ) هل هذا حلال أم حرام شرعاً؟

(ب) وإذا كان الزوج يصبر على الإنجاب بالطريقة المبينة هل توافق الزوجة ويتحمل زوجها الوزر حرصاً على حياتها أم ترفض؟

(ج) في حالة حرمة الإنجاب بالطريقة السابقة: هل يجوز لهما إحضار طفل أو طفلة يتيم أو يتيمة ليقوما بتربيته أو تربيتها؟

وما الحكم الشرعي في وجود أحد منهما يعيش في المنزل بين الزوج وزوجته، وخاصة عندما يبلغ أو تبلغ؟

### الجواب:

لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد كل منهما، أضحت هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفشاء كل منهما بما استكن في جسده واعتمل في نفسه حتى تستقر النطفة في مكنن نشوئها، كما أراد الله، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما، لا يعدل عنها إلا إذا دعت ضرورة.

فإذا كان تلقيح ببيضة الزوجة بذات مني زوجها جاز شرعاً إجراء هذا التلقيح بشرط أن تعاد الببيضة الملقحة من الأنبوبة إلى رحم الزوجة نفسها، أما إذا أعيدت إلى رحم زوجة أخرى فقد التقى مع الزنا. والزوج الذي يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره -سواء بالزنا الفعلي أو في معناه كهذا التلقيح- رجل فقد كرامة الرجال، ومن ثم فقد سماه الإسلام ديوثاً، وهذا من الطرق المحرمة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية، كما أن هذه الطريقة مخالفة للقانون الوضعي أيضاً.

وإذا أصر الزوج على الإنجاب بالطريقة المبينة فيجب على زوجته الامتناع عن إجابته إلى طلبه، فإنه ((لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)).



ويجوز للزوجة بموافقة زوجها أن تحضر طفلةً أو طفلاً يتيمًا لتقوم بتربيته، ويكون شأن هذا الطفل كشأن الأجنبي عنهما عندما يكبر، وفي هذا ثواب عظيم وخير كبير لهما. هذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها فتوى دار الإفتاء المصرية أيضًا، وجاء فيها: «اطلعنا على الطلب المقيد برقم ٦٨٥ لسنة ٢٠٠١، والمتضمن ما أرفقه بطلبه مما نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠١ من آراء متعارضة حول موضوع تأجير الأرحام، ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي الواجب الاتباع في هذا الموضوع.

### الجواب:

تفيد دار الإفتاء المصرية بأن استئجار الأرحام محرم شرعًا، ولا يجوز بحال من الأحوال؛ لشبه كثيرة منها: أن الأصل في الفروج والدماء التحريم، ولا تحل إلا بموجب شرعي، وأن الشرع يقرر أن الانتفاع ببضع المرأة وجميع جسدها لا يكون إلا لها ولزوجها وولدها، وهذا الانتفاع شخصي لهم وفي حدود الشرع، ولا يتعدى غيرهم إلا في حالة الرضاعة؛ لورود النص الشرعي بشأنها، ولا يجوز التبضع بهذا الانتفاع أو تأجيرها؛ لإجماع فقهاء المسلمين على مدار العصور على أنه لا يجوز إعاره الفروج بحال من الأحوال، ولا انتفاع غير الزوج بجسد زوجته، فالمسألة ليست مرتبطة بمدى اختلاط الأنساب من عدمه كما فهم البعض، وعلى ذلك فوضع ببيضة مكونة من مني رجل وبيضة امرأة في رحم امرأة أخرى لا يجوز شرعًا؛ لأن الانتفاع برحم المرأة لا يكون إلا لها ولزوجها انتفاعًا شخصيًا لا يملك أيٌّ منهما تأجيرها أو التصرف فيه شرعًا.

ولا يمكن قياس مسألة تأجير الأرحام على مسألة الرضاع؛ لأنه في الرضاع الطفل موجود بهيئته، وينتفع بلبن المرأة دون أن يختلط بجسد المرأة وأعضائها، أما في البيضة الملقحة فإنها تختلط بجسد المرأة وتتلاحم معها، وتتأثر بما يعرض عليها من أحوال، وبذلك فالقياس باطل.

وقد سبق أن أصدرت دار الإفتاء فتوى شرعيةً بتحريم تأجير الأرحام برقم ٧٨٥ لسنة ١٩٩٩، كما صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية رقم ١ بجلسته بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠١ بتحريم تأجير الأرحام بإجماع الآراء عدا شخص واحد، ويجب الالتزام بفتوى دار الإفتاء وقرار مجمع البحوث الإسلامية شرعًا إفتاءً وقضاءً، وعدم الخروج عليهما بأي حال، سواء كان ذلك من فرد أو هيئة عامة أو خاصة.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٧٨، ٧٩) فتوى رقم (٨٥) سجل (١٢١) بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

وبناءً على ذلك: فكل شخص يحاول إثارة هذا الموضوع -سواء في مجال الإعلام بوسائله المختلفة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، أو في مجال آخر- يكون آثمًا شرعًا؛ لأنه يعمل على إثارة الفتنة، وإضعاف كلمة المسلمين في أمر دينهم ودنياهم، وإثارة الفرقة والاختلاف فيما بينهم، وقد أمرنا الله تعالى بالاتحاد، ونهانا عن التفرق والاختلاف في قوله تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: ١٠٣]، وفي قوله تعالى: {وَلَا تَزْعُمُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ} [الأنفال: ٤٦]. ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك: الفتوى التي نصها:

«اطلعنا على الفاكس الوارد إلينا والمتضمن:

أنا سيدة أبلغ من العمر سبعة وعشرين عامًا، وزوجي في الثلاثين، بعد زواجنا بمدة وجيزة لا تتعدى الشهر أُجريت لي عملية استئصال لأكياس على المبايض، ولكبر حجم هذه الأكياس استؤصل معها أحد المبايض وجزء من الآخر، مما أدى إلى عدم قدرتي على التبويض.

مولانا يقول: {الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} [الكهف: ٤٦] وعاطفة الأمومة تملكني، ورغبتني في سماع كلمة (ماما) تقتلني، والحل الوحيد هو زواج زوجي من امرأة أخرى تقوم هي بدورها بإعطائي بيوضة تخصب من زوجي وتنبت في رحمي، فيكون الطفل ولدي، ولبني حلالاً عليه، وهذا موضوع سؤالي وفتواي، علمًا أنني سمعت أنه في بعض الدول الإسلامية تجرى مثل هذه العمليات، وهنا يطرح سؤال آخر: هل يجب أن يكون هذا الزواج تامًا أم يتزوجها دون أن يمسه؟ وهل يمكن الزواج عرفيًا؟

### الجواب:

لا يجوز شرعًا أن تستنبت الزوجة في رحمها بيوضة من امرأة أخرى مخصبة، سواء كانت مخصبة من زوجها أو من غيره، وسواء كانت صاحبة البيوضة امرأة أجنبية أو ضرّة تشترك معها في الزوج نفسه، ولا يجوز لك أن تستقبلي هذه البيوضة الغريبة عنك لتستنبتها في رحمك ولتلدی طفلًا ينسب إليك، وقد أجمع الفقهاء المعاصرون أثناء بحث هذه المسألة -في إحدى ندوات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية- على حرمتها؛ لأن هناك طرفًا ثالثًا غير الزوج صاحب النطفة والزوجة صاحبة البيوضة، ولا يمكن الجزم مع وجود الطرف الثالث بتحديد الأم الحقيقية لهذا الطفل، فهل الأحق به صاحبة البيوضة التي تخلق منها الطفل وحمل كل خصائصها الوراثية، أو الأحق به الأم الحاضنة صاحبة الرحم الذي تم فيه نموه وتطوره وتبدله حتى صار جنينًا مكتملًا؟

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٥/ ٣٧٩ - ٣٨١) من فتاوى فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل، والفتوى نفسها في الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٩٥، ٩٦).

والطفل الذي يأتي بين والدين لا يدري من أمه على سبيل القطع والتأكد سيعيش ممزقاً بين انتمائه لهذه وانتمائه لتلك، وهذا من الأسباب التي حملت الفقهاء على الفتوى بأن احتضان الزوجة لبيضة ضررها الملقحة من زوجها ممنوعٌ وغيرُ جائز شرعاً.

وأقول لصاحبة السؤال: إن الخير كل الخير فيما أراده الله تعالى وقدره وقضاه، وأنت لا تدريين أين الخير، ولا ما هو الأصلح والأنفع لك، ولو أنك اطلعتِ على الغيب فسوف تختارين ما أنت فيه الآن وتفضلينه على غيره، واعلمي أن الأولاد كما يكونون نعمة يكونون أيضاً نقمة؛ فاحمدي الله على كل حال، ولا تيأسي من رحمة الله، وابحثي عن الجديد في العلاج، و{لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} [الطلاق: ١]. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك هذه الفتوى المفصلة لدار الإفتاء المصرية أيضاً جواباً على الطلب المقيد برقم ١٤٤٥ لسنة ٢٠٠٩ م، وفيها:

«ما الرأي الشرعي في تأجير رحم امرأة ليكون بديلاً عن رحم زوجتي التي لا يمكنها الحمل مستقبلاً على أن يوضع في هذا الرحم البديل الحيوانات المنوية الخاصة بي والبييضات الخاصة بزواجتي، لا الخاصة بصاحبة الرحم البديل، وذلك تحت الضوابط الطبية ذات الشأن.

### الجواب:

مع التطور العلمي الهائل في شتى المجالات العلمية صرنا نتسامع كل يوم باكتشاف جديد، والطب عمومًا من أخصب المجالات التي ظهر فيها هذا التطور، وفرع الإنجاب الصناعي خصوصًا من الفروع الطبية سريعة التطور، فلا تكاد تمر فترة وجيزة إلا وتحمل لنا الوسائل الإعلامية بعض الاكتشافات الطبية والعلمية الجديدة فيه.

وكانت شرارة البدء في هذا المجال عندما ولدت أول طفلة بطريق تلقيح صناعي في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، فكان هذا الحدث هو موضوع الساعة وقتئذ، ومن ذلك الحين وطب الإنجاب الصناعي في ثورة مستمرة وتطور دائم، ومن طفرات هذا الفرع من فروع الطب ما يعرف بالرحم البديل، وصورته: أن تلقح ببيضة المرأة بماء زوجها، ثم تعاد اللقيحة إلى رحم امرأة أخرى، وعندما تلد البديلةُ الطفلَ تسلمه للزوجين.

وأسباب اللجوء إليه متعددة كمن أزيل رحمها بعملية جراحية مع سلامة مبيضها، أو أن الحمل

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٧١ - ١٧٣) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

يسبب لها أمراضاً شديدة كتسمم الحمل، أو للمحافظة على تناسق جسدها، وتخلصها من أعباء ومتاعب الحمل والولادة. وهذه الصورة قد انتشرت مؤخراً في الغرب بشكل ملحوظ، وصارت المرأة التي تبذل رحمها لتحمل ببيضة غيرها تفعل هذا في مقابل مادي فيما عرف بمؤجرات البطون، وقد بدأت هذه الممارسات في محاولات للتسلل إلى عالمنا الإسلامي.

والذي تضافرت عليه الأدلة هو حرمة اللجوء إلى طريق الرحم البديل، سواء أكان بالتبرع أم بالأجرة، وهذا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء المعاصرين، وبه صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية بمصر رقم ١ بجلسته المنعقدة بتاريخ الخميس ٢٩ مارس ٢٠٠١ م، وقرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثامنة المنعقدة بمقر رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٨ ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ إلى يوم الإثنين ٧ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ الموافق من ١٩: ٢٨ يناير ١٩٨٥ م.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنْ آتَبَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ} [المؤمنون: ٥-٧]، ولا فرق في وجوب حفظ الفرج بين الرجال والنساء، وحفظ الفرج مطلق يشمل حفظه عن فرج الآخر وكذلك عن منيته.

ومن الأدلة كذلك أن الأصل في الأبضاع التحريم، ولا يُباح منها إلا ما نص عليه الشارع، والرحم تابع لبضع المرأة، فكما أن البضع لا يحل إلا بعقد شرعي صحيح، فكذلك الرحم لا يجوز شغله بغير حمل الزوج، فيبقى على أصل التحريم.

ومنها أن الرحم ليس قابلاً للبذل والإباحة، فإن الشارع حرّم استمتاع غير الزوج ببضع المرأة؛ لأنه يؤدي إلى شغل رحم هذه المرأة التي استمتع ببضعها بنطفة لا يسمح الشرع بوضعها فيها إلا في إطار علاقة زوجية يقرها الشرع، فيكون الرحم أيضاً غير قابل للبذل والإباحة من باب أولى؛ وذلك للمحافظة على صحة الأنساب ونقائها، وما لا يقبل البذل والإباحة لا تصح هبته، وكذلك إجارته؛ لأن الإجارة: عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم. وقد نصَّ الفقهاء أن قولهم في التعريف: (قابلة للبذل والإباحة) للاحتراز عن منفعة البضع، فإنها غير قابلة للبذل والإباحة.

ومن الأدلة أيضاً وجود شبهة اختلاط الأنساب؛ لاحتمال أن تفشل عملية التلقيح بعد وضع اللقيحة في الرحم المؤجر، ويحدث الحمل عن طريق مباشرة الزوج لزوجته، فيُظَنُّ أن الحمل والوليد للمستأجر، مع أنه في الواقع ليس له. وكذلك ترد هذه الشبهة في حالة استمرار الزوج في مباشرة زوجته وهي حاملة للبيضة الملقحة؛ لأن الجنين يتغذى بماء الزوج، كما يتغذى من الأم الحامل، وقد ورد النهي الصريح عن وطء الحامل التي هي من هذا القبيل، فعن رؤيف بن ثابت الأنصاري رضي

الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لَا يَحِلُّ لِمَرْءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ))، يعني: إتيان الحُبَالَى. وفي رواية: ((فَلَا يُسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ)).

وقال ابن القيم: فالصواب أنه إذا وطئها حاملاً صار في الحمل جزء منه؛ فإن الوطء يزيد في تخليقه. قال الإمام أحمد: الوطء يزيد في سمعه وبصره، وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى في قوله: ((لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ)). ومعلوم أن الماء الذي يُسْقَى به الزرع يزيد فيه، ويتكون الزرع منه اهـ.

ولا يمكن أن نقول بمنع الزوج من وطء زوجته مدة الحمل؛ لما في هذا من منعه من واجب عليه إذا لم يكن له عذر، كما هو منصوص مذهب المالكية والحنابلة، بل قد يكون واجباً عليه بالإجماع إذا خاف على نفسه الوقوع في الزنا، والمنع من الواجب حرام، وما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً، كما أن اشتراط منع الزوج من وطء زوجته شرط باطل لمخالفته لمقتضى العقد.

ونزيد على ذلك من الأدلة أن التلقيح بهذه الطريقة مستلزم لانكشاف عورة المرأة، والنظر إليها ولمسها، والأصل في ذلك أنه محرم شرعاً، لا يجوز إلا لضرورة أو حاجة شرعيتين، ولو سلمنا بقيام حالة الضرورة أو الحاجة في حق صاحبة البيضة، لم نسلمها في حق صاحبة الرحم البديل؛ لأنها ليست هي الزوجة المحتاجة للأمومة.

أضف إلى ذلك أن الإجارة لا يجوز التوسع فيها بالقياس؛ لأنها شُرعت على خلاف الأصل، فإن الأصل في التملك هو تملك الأعيان والمنافع معاً، وليس تملك المنافع دون الأعيان، والإجارة عقد على تملك المنافع فقط، فكانت مشروعيتها على خلاف الأصل. وما شرع على خلاف الأصل لا يجوز التوسع فيه بالقياس عليه، بل يُقْتَصَرُ فيه على مورد النص المُجِيزِ فقط، فإذا كانت الإجارة بصفة عامة لا يجوز التوسع فيها بالقياس عليها، فإجارة المرأة للرضاع لا يجوز التوسع فيها بالقياس عليها من باب أولى، كما أننا يمكننا التدليل على تحريم تأجير الأرحام بالضرر الذي سيقع على المرأة المؤجرة لرحمها، فإنها لا تخلو من إحدى حالتين:

إما أن تكون متزوجة، أو تكون غير متزوجة، فإن كانت متزوجة جاءت شبهة اختلاط الأنساب، وإن كانت غير متزوجة: عرضت نفسها للقذف وقالة السوء.

كما أن القول بإجازة الحمل لحساب الغير فيه إزالة لضرر امرأة محرومة من الحمل بضرر امرأة أخرى هي التي تحمل وتلد، ثم لا تتمتع بثمره حملها وولادتها وعنائها، والقاعدة المقررة: أن الضرر لا يُزال بالضرر. ومن الأسباب التي تدعونا للقول بالحرمة أيضاً غلبة المفسد المترتبة على هذه العملية، ومنها:

إفساد معنى الأمومة كما فطرها الله وعرفها الناس، وصَبَّغُها بالصبغة التجارية، مما يناقض معنى الأمومة التي عظمها الشرائع وناطت بها أحكامًا وحقوقًا عديدة، ونَوَّه بها الحكماء، ونَعَتَى بها الأدباء. وهذا المعنى وذلك التعظيم لا يكون من مجرد ببيضة أفرزها مبيض امرأة وَلَقَّحَهَا حيوان منوي من رجل، إنما تتكون من شيء آخر بعد ذلك هو الوَحْم والغثيان والوهن في مدة الحمل، وهو التوتر والقلق والطلق عند الولادة، وهو الضعف والهبوط والتعب بعد الولادة.

فهذه الصحبة الطويلة هي التي تُؤَلِّد الأمومة، كما أن تغطية الأمومة بهذا الحاجز الضبابي يؤدي إلى تنازع الولاء عند الطفل بعد الإنجاب: هل سيكون ولاؤه لصاحبة الببيضة أو للتي حملته وأرضعته من ثديها؟ مما قد يعرضه لهزة نفسية عنيفة؛ إذ إنه لن يعرف إلى من ينتمي بالضبط: إلى أمه الأولى أم أمه الثانية؟ ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح.

لهذه الأدلة وغيرها ولما قررته المجامع الفقهية نخلص إلى القول في واقعة السؤال إلى حرمة تأجير الرحم محل السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ويرتبط بذلك الفتوى الصادرة بخصوص نقل الرحم نفسه من امرأة لأخرى، ونصها:

«ما الحكم الشرعي في نقل الرحم من امرأة إلى أخرى، واستئجار الرحم، وغير ذلك من الأسئلة التي تدور حول هذا الموضوع؟

### الجواب:

لَمَّا كان رأي السادة الأطباء المختصين بأنَّ العلماء ما زالوا في طور البحث والتجارب على الحيوانات المشابهة للإنسان في رحمها وأن الأمر لم يتعد مرحلة التجارب بعد حتى الآن، وأن إجراءاتها على الإنسان في الوقت الحالي ثبت عدم نجاحه، فإن دار الإفتاء المصرية ترى التوقف عن الفتوى في هذا الموضوع حتى يثبت مستقبلًا إمكانية نجاحها على الإنسان، وتحقيق المنفعة للمنقول إليها من امرأة أخرى، وذلك بعد التحقق من موت المنقول منها موتًا حقيقيًا لو كان النقل من ميت إلى حي، وذلك وفقًا لما انتهت إليه لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية في دورتها رقم ٣٦ بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٠.

أما عن استئجار الأرحام فلا يجوز شرعًا؛ لما فيه من اختلاط الأنساب؛ لأن الجنين سوف يتغذى وينبت لحمه وينشز عظمه على ما يفرزه الرحم المستأجر وهو غير رحم أمه، ولما فيه من إشاعة الفاحشة بين الناس وذلك بالاتفاق بين العلماء. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

**واستقرار الفتوى في دار الإفتاء المصرية على حرمة تأجير الأرحام أو الرحم البديل أو نقل الرحم**

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٦/ ١٢٠-١٢٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة، والفتوى نفسها في الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٩٧-١٠١).

(٢) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(١٠٣).

وزرعه في امرأة أخرى، ليس فقط لكون المرأة صاحبة الرحم البديل أجنبية عن الزوج، بل تمتد هذه الحرمة حتى إن كانت المرأة الأخرى زوجة ثانيةً لذلك الزوج صاحب المني.

وبذلك صدرت فتوى دار الإفتاء المصرية بشأن حكم وضع ببيضة الزوجة في رحم ضرتها، ونصها: «رجل متزوج باثنتين إحداهما ببيضاتها سليمة لكنها لا تستطيع إكمال الحمل، والثانية تعاني من قصور في البويضات لكنها صالحة للاحتضان، فأشار الطبيب بالآتي: تؤخذ الببيضة من الزوجة الأولى وتخصب بالحيوان المنوي للزوج، ثم توضع في رحم الزوجة الثانية حتى تتم مدة الحمل. فهل هذا جائز شرعاً؟ ومن تكون الأم؟ هل هي صاحبة الببيضة أم الحاضنة؟

### الجواب:

لا يجوز وضع ببيضة الزوجة في رحم امرأة أخرى حتى ولو كانت زوجة أخرى لزوجها، لكن إذا حصل ذلك فالعلماء المعاصرون مختلفون في التي تستحق وصف الأمومة منهما؛ فمنهم من يرى أنها صاحبة الببيضة، ومنهم من يرى أنها الحاضنة صاحبة الرحم، ومنهم من يجعل وصف الأمومة مشتركاً بينهما. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وهو ما ذهبت إليه أيضاً دار الإفتاء الفلسطينية جواباً على سؤال: زوجتي ممنوعة من الإنجاب بسبب عمليات عدة قامت بإجرائها، فهل يجوز أن نأخذ منها ببيضة مُلقحة من مني ونزرعه في رحم زوجتي الثانية؟

وورد بالجواب:

«بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه: فقد ذهب مجلس الإفتاء الأعلى في قراره رقم: (٤ / ٢) بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٩٦م إلى أن استئجار الرحم محرم شرعاً، سواء أكان لزوجة أخرى، أم لامرأة أجنبية؛ وذلك لما يترتب عليه من مشكلات، واختلاط للأنساب، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

وذلك لما قررناه قبل من ضرورة كون التناسل وفق الطريقة الشرعية التي جعلها الله سبحانه طريقاً للإنجاب والتناسل، وهي الفراش الشرعي بالطريقة الطبيعية، أو ما يقوم مقامها عند الضرورة في حدود ذلك الفراش، دون ما عداه.

تعتبر بنوك الأجنة من مستحدثات التطور الطبي الحديث، حيث يتم فيها تجميد الأجنة التي تم

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (١٠٢).

(٢) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢ / ٢ / ٧م. المفتي: فضيلة الشيخ / محمد أحمد حسين.



## بنوك الأجنة

تخصيها في عملية التلقيح الصناعي الخارجي التي تتم في الأنابيب المخصصة لذلك بالمعامل الطبية، أو تجميد بويضات المرأة غير المخصبة، وكذلك الحيوانات المنوية للرجل؛ بقصد حفظها لإجراء عملية التلقيح الصناعي لاحقاً، أو إجراء الأبحاث الطبية عليها.

وفكرة التجميد هذه تعتمد على حفظ الخلايا تحت درجات برودة منخفضة جداً بغمرها في النيتروجين السائل الذي تبلغ درجة برودته مائة وستاً وتسعين درجة مئوية تحت الصفر، ويمكن أن تصل مدة الحفظ إلى عدة سنوات دون أن تتأثر الأجنة أو البويضات المحفوظة.

وهنا تثار الأسئلة عن مدى جواز هذا الحفظ في ذاته، لاسيما إذا طالت مدته، ومحاذيره وضوابطه، وعن مدى جواز إخضاع الأجنة البشرية للأبحاث الطبية.

وقد صدرت عدة فتاوى بهذا الخصوص، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية الصادرة بشأن تجميد الأجنة المخصبة وإخضاعها للأبحاث الطبية، وورد فيها ما نصه:

«تعتبر عملية تجميد الأجنة من جملة التطورات والطفرات العلمية الجديدة في مجال الإنجاب الصناعي، وهذه العملية يتم إجراؤها في معامل أطفال الأنابيب المتقدمة في حالات التلقيح الخارجي؛ حيث يوجد عدد فائض من البويضات التي لا ينفع نقلها إلى رحم صاحبتها بعد أن نقلت إليها إحداها مُخصَّبة، فيُلجأ إلى تجميد ذلك الزائد -مخصباً أو غير مخصب- من أجل حفظه، مما يتيح للزوجين فيما بعد أن يكررا عملية الإخصاب عند الحاجة؛ وذلك كأن لا يحدث حمل في المرة الأولى مثلاً، أو كأن يقررا فيما بعد إنجاب طفل آخر، وذلك دون الاحتياج إلى إعادة عملية تحفيز المبيض لإنتاج بويضات أخرى.

وفكرة التجميد هذه تعتمد على حفظ الخلايا تحت درجات برودة منخفضة جداً بغمرها في النيتروجين السائل الذي تبلغ درجة برودته مائة وستاً وتسعين درجة مئوية تحت الصفر، ويمكن أن تصل مدة الحفظ إلى عدة سنوات دون أن تتأثر البويضات المحفوظة.



والذي نراه أن القيام بعملية التجميد المذكورة ليس فيه محذور شرعي؛ لأنه من مكملات عملية طفل الأنابيب التي أجازتها المجامع الفقهية الإسلامية بين الزوج وزوجته بناءً على أنها من باب العلاج للإنجاب، والأصل في العلاج والتداوي المشروعية، وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة المسلمين، وإذا كان العلاج جائزاً فإن مكملاته جائزة أيضاً؛ لأن الإذن في الشيء إذن في مكملات مقصوده؛ كما يقول الإمام أبو الفتح بن دقيق العيد في «إحكام الأحكام». ويؤكد هذا الجواز هنا ما يحققه اللجوء للتجميد من تقليل للتكاليف المالية الباهظة التي تلزم لإجراء عملية الإخصاب عند تكرار أخذ البويضات من المرأة، ولكن يجب أن يلتفت إلى أن هذا الجواز مقيد ببعض الضوابط، وهي:

- ١- أن تتم عملية التخصيب بين زوجين، وأن يتم استدخال اللقيحة في المرأة أثناء قيام الزوجية بينها وبين صاحب الماء، ولا يجوز ذلك بعد انفصال عرى الزوجية بوفاة أو طلاق أو غيرهما.
  - ٢- أن تحفظ هذه اللقائح المخصبة بشكل آمن تماماً تحت رقابة مشددة، بما يمنع ويحول دون اختلاطها عمداً أو سهواً بغيرها من اللقائح المحفوظة.
  - ٣- ألا يتم وضع اللقيحة في رحم أجنبية غير رحم صاحبة البويضة الملقحة لا تبرعاً ولا بمعاوضة.
  - ٤- ألا يكون لعملية تجميد الأجنة آثار جانبية سلبية على الجنين نتيجة تأثر اللقائح بالعوامل المختلفة التي قد تتعرض لها في حال الحفظ، كحدوث التشوهات الخلقية، أو التأخر العقلي فيما بعد.
- أما بخصوص إجراء الأبحاث الطبية على الأجنة البشرية لأغراض علاجية محضّة، فهو محل تفصيل، ولابدّ فيه من الانتباه إلى طبيعة التجربة العلمية من حيث احتمالها للمخاطر والأضرار التي قد تلحق الجنين، ولذلك فإنه لا يجوز إجراء التجارب الطبية على الجنين حال وجوده داخل الرحم، إلا إذا كانت الغاية من التجربة العلمية هي الحفاظ على صحته، أو رصد العيوب الجينية في مرحلة مبكرة، أو الزيادة من فرص إبقائه على قيد الحياة عند تعرضه لخطر ما، مع الأخذ في الاعتبار ألا تنطوي التجربة في هذه الحالات وأضرارها على ضرر راجح؛ كأن تؤدي إلى إسقاط الجنين أو إلحاق الأذى به. فإن انتفت المخاطر، وكانت المصلحة البحثية راجحة، واقترن ذلك بإذن من له سلطة الإذن من الأولياء، فلا حرج من القيام بهذه الأبحاث حينئذ؛ تحقيقاً للمصالح العامة المرجوة العائد نفعها على الجنس البشري بأسره، ولكن لا بدّ من أن يكون القائم على مثل هذه الأبحاث هيئة علمية معتبرة، بحيث تتولى تنظيم مثل هذه الأبحاث ورعايتها بشكل أكاديمي منظم، ومن جهة أخرى يكون لها دور رقابي على النواحي الأخلاقية في هذه الأبحاث.

أما السَّقَط من الأجنة فله حالان:

الحال الأول: إذا كان قد سقط بعد نفخ الروح فيه، بأن يكون قد بلغ مائة وعشرين يومًا في بطن أمه، وظهرت منه أماره حياة بعد نزوله، فإجراء الأبحاث والتجارب العلمية عليه بما ينافي تكريم الجسد الأدمي ممنوع، والشرع الشريف قد أمر باحترامه، ونصَّ الفقهاء أنه إن عَلِمَتْ حياته فإنه كالكبير؛ يُغَسَّل وَيُكَفَّن وَيُصَلَّى عليه ويُدْفَن.

والحال الثانية: إذا كان قد سقط قبل نفخ الروح فيه، أو بعدها ولكن لم تظهر منه أماره حياة بعد نزوله، فإن سمح بذلك من له الإذن من الأولياء، وكانت المصلحة من البحث راجحة جاز. والمقصود بالمصلحة الراجحة هنا هي المصلحة التي تقع في رتبة مُكَمِّل الضروري أو مُكَمِّل الحاجي، فالضروري هو ما تعلق بحفظ أحد المقاصد الشرعية الخمسة: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. والحاجي هو: ما يُفْتَقَر إليه من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي غالبًا إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تُراعَ -بتفويتها- دخل على المكلف الحرج والمشقة.

وَمُكَمِّل الضروري هو: الذي لا يستقل ضروريًا بنفسه، بل بطريق الانضمام، فله تأثير فيه لكن لا بنفسه، فيكون في حكم الضرورة؛ مبالغةً في مراعاته. فالمبالغة في حفظ العقل: بالحدِّ في شرب قليل المسكر، والمبالغة في حفظ الدين: بتحريم البدعة وعقوبة المبتدع الداعي إليها، والمبالغة في حفظ النفس: بإجراء القصاص في الجراحات، والمبالغة في حفظ المال: بتعزيز الغاصب ونحوه، والمبالغة في حفظ النسب: بتحريم كشف العورة، والنظر، واللمس، والخلوة.

وَمُكَمِّل الحاجي: هو أيضًا ما لا يستقل حاجيًا بنفسه بل بطريق الانضمام، فيراعى مراعاة الحاجة. ومثاله: رعاية الشرع الكفاءة في النكاح.

والبحث العلمي هنا متى كان في إحدى هاتين المرتبتين كان جائزًا؛ لأن المصلحة العامة العائدة على البشرية جمعاء مقدمة على مجرد مصلحة تكريم ما تَشَكَّل آدميًا ولم تُنْفَخ فيه الروح، أو نُفِخَتْ فيه الروح ومات في بطن أمه ونزل ميتًا، وذلك من باب تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما.

وإنما أجزنا ذلك في الحال الثانية دون الأولى؛ لأن هذه الإجازة على خلاف الأصل المقتضي لاحترام جسد الأدمي، والضرورة تقدر بقدرها، فما أمكن تحصيله بالأدنى لم يُلَجَأ في تحصيله إلى الأعلى.

أما استعمال البويضات والحيوانات المنوية في البحث العلمي، فالأصل جوازه ما لم يقترن به أمرٌ مُحَرَّم؛ كتلقيح البويضات بماء أجنبي، أو تخليق أجنة في بيئة صناعية للاستفادة بأعضائها أو أنسجتها، أو استخدامها في تجارب الاستنساخ البشري»<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١١٣/٣٩ - ١١٧) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة، والفتوى نفسها في الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(٨١-٨٤).

كذلك صدرت فتوى عن دار الإفتاء الفلسطينية بخصوص تجميد البويضات، وذلك في الفتوى رقم (٥١٠) جواباً على سؤال: ما حكم الشرع في عملية استخراج بويضات من امرأة وتجميدها للحفاظ على خصوبتها، لإخصابها لاحقاً بالحيوانات المنوية الخاصة بالزوج، بغرض إنجاب الأطفال؟

وورد بالجواب:

«بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فالمقصود بتجميد البويضات أن تؤخذ الأنسجة من مبيض المرأة، ويتم تخزينها دون أن تتلف، ليتم إعادة زرعها فيما بعد، وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم تجميد البويضات الملقحة بالحيوانات المنوية من الزوج.

فقد ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك بشروط، وذهب البعض الآخر إلى تحريم تجميد البويضات الملقحة، وهو ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي حيث جاء في قراره رقم (٥٥) (٦/٦) بتاريخ ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ وفق ١٤-٢٠ آذار ١٩٩٠ م)، بهذا الخصوص:

- ١- في ضوء ما تحقق علمياً من إمكان حفظ البويضات غير ملقحة للسحب منها، يجب عند تلقيح البويضات الاقتصار على العدد المطلوب للزرع في كل مرة، تفادياً لوجود فائض من البويضات الملقحة.
- ٢- إذا حصل فائض من البويضات الملقحة، بأي وجه من الوجوه، تترك دون عناية طبية إلى أن تنتهي حياة ذلك الفائض على الوجه الطبيعي.
- ٣- يحرم استخدام البويضة الملقحة لامرأة أخرى، ويجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالحيلولة دون استعمال البويضة الملقحة في حمل غير مشروع»<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق: فإنَّ اختلاف العلماء حول حكم هذه المسألة يعود في الأساس إلى مدى الاطمئنان لبقاء البويضات المستخرجة في بنوك الأجنة، دون تعرضها لاختلاط أو عبث أو انتفاع غيرها بها، ممَّا يوقع الإنسان في الإثم، أو يعرض نسبه للاختلاط، فإذا انتفت هذه المحاذير، وتحققت شروط المجيزين فلا بأس في ذلك، مع الإشارة إلى صعوبة التأكد من تحقق تلك الشروط ضمن الإمكانيات المتاحة حالياً، فإن وجدت المحاذير ولم تتوافر الشروط السابقة فلا يجوز، والله تعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد ٧، ج ٣ ص ٥٦٣.

(٢) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

وهو ما أكدته أيضاً فتوى ديوان الوقف السني بالعراق مميزة بين تجميد حيا من المتزوجين وغيرهم  
جواباً عن سؤال:

«توفي الله شاباً أعرفه وهو غير متزوج، لديه حيا من مجمدة في مركز صحي بالخارج. ما هو الحكم  
الشرعي للتصرف مع هذه الحيا من؟ جزاكم الله كل خير.

### الجواب:

جعل الإسلام طريق الإنجاب والذرية من خلال الزواج، وفي ذلك يقول الله: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ  
أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبِطْلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ  
اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ} [النحل: ٧٢].

فالزوجان من جنس واحد وهو الإنسانية، والأبناء والأحفاد من الزواج وليس من أي طريق آخر.  
وبعد التطور الطبي الكبير ظهرت مستجدات تحتاج مناً إلى نظرة شرعية للمسائل المستجدة، ومن  
هذه المستجدات تجميد حيا من الزوج لتلقيح بويضة الزوجة في حال فشل تجربة التلقيح الأولى عن  
طريق ما يسمى بطفل الأنابيب، أو عند رغبة الزوجين في تكرار الحمل.

أما أن يجمد غير المتزوجين حيا منهم لغرض تلقيح بويضات أخرى بعد الوفاة؛ فهذا لا يجوز شرعاً،  
لا لامرأة المتوفى إن كان المتوفى متزوجاً، ولا لغيرها، فامرأة المتوفى لا يحق لها ذلك بعد الوفاة؛ لأنه  
تلقيح من غير الطريق المشروع وهو الزواج، فالزواج ينتهي بالوفاة.

وغير الزوجة لا يحق لها أن تدخل منياً لأجنبي عليها إلى رحمها لتحمل وتنجب من غير عملية زواج،  
والوجه الشرعي للتخلص من هذه الحيا من هو إخراجها من التجميد وتركها لتموت<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) الموقع الرسمي لديوان الوقف السني بجمهورية العراق على الرابط:

[/http://sunniaffairs.gov.iq](http://sunniaffairs.gov.iq)

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٧ م. المفتي: الشيخ الدكتور/ عبد الستار عبد الجبار، عضو الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء، نائب  
رئيس مجلس علماء العراق، بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ م.

## بنوك الحليب

بنوك الحليب: هي مراكز مخصصة لجمع الحليب من الأمهات، سواء أكان ذلك عن طريق التبرع أم كان بمقابل، وتقوم هذه المراكز أو البنوك ببيعه بعد ذلك لمن يحتاج إليه في إرضاع أطفاله<sup>(١)</sup>.

وحليب الأم أو لبن الأم هو الغذاء الطبيعي للطفل بعد ولادته حتى يشهد ويستطيع أن يتناول الأطعمة الأخرى تدريجياً، وله فوائد عديدة ومتنوعة، وخاصة إذا تناوله الطفل من ثدي أمه مباشرة مضموماً إلى صدرها<sup>(٢)</sup>.

ولذلك قال الله سبحانه: ﴿وَالْوَلَدُ يُرْضَعُ أَوْلَدُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣]؛ ولذلك أوجب نفقة الوالدات على آباء الأطفال، فقال عقيبا: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}، وأجاز إرضاع الصغير من غير أمه التي ولدته، فقال سبحانه في الآية نفسها: {وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ}، وقال أيضاً: {وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى} [سورة الطلاق: ٦].

وذلك للأهمية الكبرى للرضاع في تنشئة الأطفال الصغار.

ولتلك الأهمية الكبرى وأثرها في نمو الطفل وتكوينه جعل الله سبحانه الرضاع ناشراً للحرمة كالنسب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ))<sup>(٣)</sup>. وورد أصل التحريم بالرضاع في القرآن الكريم في قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ} [سورة النساء: ٢٣].

(١) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية للدكتور/ أحمد محمد كنعان، بتقديم الدكتور/ محمد هيثم الخياط، ص(٤٨٧)، ط. دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

(٢) راجع في ذلك: البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية للدكتور/ إسماعيل مرجبا، ص(٣١٧-٣٢٢)، ط. دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

(٣) رواه البخاري في كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، رقم (٢٦٤٥)، وهو مروي كذلك في كتب السنن وفي مسند أحمد وغيره، وأحد القواعد الفقهية المقررة.

ومما أفرزته الحياة المعاصرة وازدياد مشاركة المرأة في العمل العام مما جعلها تقضي وقتًا طويلاً بعيداً عن رضيعها، وظهور الألبان الصناعية، وثبوت عدم مكافئتها للبن الأم -اتجاه كثير من دول الغرب إلى فكرة تكوين بنوك للحليب<sup>(١)</sup>.

وقد عرضت المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية لفكرة إنشاء بنوك الحليب وحكمها الشرعي، ومن أقدم ما صدر في ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقاً) في دورته الثانية المنعقدة في جدة سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، الذي جاء فيه:

«إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١٠-١٦ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ/ ٢٢-٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥م، بعد أن عرض على المجمع دراسة فقهية، ودراسة طبية حول بنوك الحليب، وبعد التأمل فيما جاء في الدراستين ومناقشة كل منهما مناقشة مستفيضة شملت مختلف جوانب الموضوع، وتبين منها:

أولاً: أن بنوك الحليب تجربة قامت بها الأمم الغربية، ثم ظهرت مع التجربة بعض السلبيات الفنية والعلمية فيها فانكمشت وقل الاهتمام بها.

ثانياً: أن الإسلام يعتبر الرضاع لحمة كلحمة النسب يحرم به ما يحرم من النسب بإجماع المسلمين. ومن مقاصد الشريعة الكلية المحافظة على النسب، وبنوك الحليب مؤدية إلى الاختلاط أو الريبة.

ثالثاً: أن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي توفر للمولود الخداج أو ناقص الوزن أو المحتاج إلى اللبن البشري في الحالات الخاصة ما يحتاج إليه من الاسترضاع الطبيعي، الأمر الذي يغني عن بنوك الحليب.

### قرر ما يلي:

أولاً: منع إنشاء بنوك حليب الأمهات في العالم الإسلامي.

ثانياً: حرمة الرضاع منها.

والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

لكن صدرت فتاوى عن دار الإفتاء المصرية ترى جواز إنشاء تلك البنوك للضرورة، وهذا لا يتعارض مع قرار المجمع السابق؛ فالمجمع بنى قراره على أن العلاقات الاجتماعية في العالم الإسلامي تغني عن إنشاء بنوك الحليب، لكن إذا دعت الضرورة إلى إنشاء بنك للحليب؛ فإن الضرورة لها حكمها، وهذا ما جاء بالفتوى.

(١) انظر: البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية ص (٣٢٢-٣٢٣).

(٢) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإصدار الرابع ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م: قرار رقم (٦/٢) بشأن بنوك الحليب ص (٤٨-٤٩).

ونص السؤال:

ما رأي الدين في فكرة إنشاء بنك لتخزين ألبان الأمهات في بلد إسلامي؟

وجاء بالجواب:

«نص في مذهب أبي حنيفة على أن الرضاع لا يحرم إلا إذا تحققت شروطه، ومنها أن يكون اللبن الذي يتناوله الرضيع لبن امرأة، وأن يصل إلى الجوف عن طريق الفم أو الأنف، وألا يكون اللبن مخلوطاً بغيره، فإذا خلط اللبن بغيره فإما أن يخلط بسائل كالماء والدواء ولبن الشاة، وإما أن يخلط بجامد من سائر أنواع الطعام، وإما أن يخلط بلبن امرأة أخرى، فإن خلط بجامد من الطعام فإن طبخ معه على النار فلا يثبت به التحريم باتفاق أئمة المذهب، سواء أكان اللبن غالباً أو مغلوباً. أما إذا لم تمسه النار فلا يثبت به التحريم أيضاً عند أبي حنيفة في الأصح، سواء أكان الطعام غالباً أم مغلوباً؛ لأنه إذا خلط الجامد بالمائع صار المائع تبعاً فيكون الحكم للمتبوع. وقال محمد وأبو يوسف: إن العبرة في ذلك بالغلبة، فإذا غلب اللبن حرم، وإلا فلا تحريم. ولو خلط بالسائل كالماء والدواء ولبن الشاة فالعبرة بالغلبة، والمعتبر في الغلبة الإجزاء أو تغير اللون والطعم. وعند محمد رحمه الله الغلبة إخراجها عن اللبنية. كذا في السراج الوهاج. ولو خلط لبن امرأتين، فقال أبو يوسف: إن العبرة للغلبة؛ فأيهما كان أكثر فإنه يثبت به التحريم دون الآخر، وإن استويا ثبت التحريم بهما. قال محمد: إنه يتعلق التحريم بهما جميعاً، وهو الراجح في المذهب.

كما نص الحنفية على أن الرضاع لا يثبت بالشك، ولا بجعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو جبناً، ففي البدائع وغيره: «لو جعل اللبن مخيضاً أو رائباً أو جبناً فتناوله الصبي لا تثبت به الحرمة؛ لأن اسم الرضاع لا يقع عليه، وكذا لا ينبت اللحم ولا ينشز العظم، ولا يكتفي به الصبي في الاعتداء، فلا يحرم».

وفي الفتح: «فلو شك فيه بأن أدخلت الحلمة في فم الصغير وشكت في الارتضاع لا تثبت الحرمة بالشك، وهو كما لو علم أن صبية أرضعتها امرأة من قرية ولا يدري من هي، فتزوجها رجل من أهل تلك القرية صح؛ لأنه لم يتحقق المانع من خصوصية امرأة».

وفي الأنقروية: «صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة، لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد عدل. وفي البحر عن الخانية: صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية أقلهم أو أكثرهم، ولا يدري من أرضعتها، وأراد واحد من أهل تلك القرية أن يتزوجها، قال أبو القاسم الصفار: (إذا لم تظهر له علامة) لا يشهد أحد له بذلك يجوز نكاحها».



وفي الأنقروية أيضاً ما نصه: «صبية أرضعتها بعض نساء أهل القرية ولا يدري من أرضعتها، فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها».

وبالتطبيق على ما ذكرنا من الأحكام لا يثبت التحريم شرعاً بتناول لبن الرضاعة الذي جمع من نساء عديدات غير محصورات ولا متعينات بعد الخلط، والنصوص الفقهية السابقة واضحة في أنه لا مانع من الزواج بين الصغيرين اللذين تناولاً ألباناً مخلوطة بعد جمعها من نساء مجهولات لعدم إمكان إثبات التحريم في حالة عدم تعيين السيدة أو السيدات اللاتي ينسب إليهما أو إلهن لبن الرضاعة، ومن ثم لا يكون هناك ما يقتضي المنع من الزواج للمعنى الذي أشرنا إليه، ونرى أنه لا مانع من الوجهة الدينية والشرعية من إنشاء بنك لتخزين ألبان الأمهات إذا دعت الضرورة لذلك»<sup>(١)</sup>.

كما عرضت دار الإفتاء المصرية في فتوى أخرى لضوابط ذلك وحكمه من حيث نشر الحرمة، وأكدت على أن يكون ذلك حال الضرورة دون غيرها، ومع مراعاة الضوابط؛ وذلك تجنباً لاختلاط ذلك وحدوث زواج مع قيام أخوة الرضاع التي هي كأخوة النسب في التحريم.

ونص الفتوى:

ما رأي فضيلتكم في تخزين ألبان عدد محصور من الأمهات لرضاعة أطفال محصورين غير أبناءهن؟ ويرجى في حالة الإجابة بنعم بيان الضوابط التي تحول دون اختلاط الأنساب.

وجاء بالجواب:

«جاء في مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر من كتاب الرضاع: «وكذا يتعلق التحريم بالغلبة لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى عند أبي يوسف. وعند محمد تتعلق الحرمة بهما؛ لأن الجنس لا يغلب الجنس»<sup>(٢)</sup>.

وعن الإمام روايتان: في رواية: المعتبر الغالب، كما هو قول أبي يوسف وبه قال الشافعي. وفي رواية: تثبت الحرمة منهما، كما هو قول محمد وزفر، ورجح بعض المشايخ قول محمد، وفي الغاية هو الأظهر الأحوط، وقيل: إنه الأصح. انتهى بتصرف.

(١) فتاوى وأحكام المرأة في الإسلام للأستاذ الدكتور/ شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص(٣٨٥-٣٨٧)، ط. دار الإفتاء المصرية سنة ٢٠١٤ م.

(٢) مجمع الأنهر (١/٣٧٩).



وبناءً على ذلك: لا يجوز الزواج بين هؤلاء الأطفال المحصورين، ولا بينهم وبين أولاد تلك الأمهات المحصورات؛ لأنهم بذلك الرضاع من ألبانهم المخزونة صاروا جميعاً إخوة وأخوات من الرضاعة، وصارت تلك الأمهات أمهات لهم رضاعاً، وأولادهم إخوة لهم رضاعاً، والمنصوص عليه فقهاً أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

والضوابط الواجب مراعاتها في هذه الحالة أنه يجب على الأمهات في هذا السؤال ألا يفعلن ذلك من غير ضرورة، فإذا فعلن فليحفظن ذلك ويشهدنه ويكتبنه احتياطاً؛ حتى لا تقع الحرمة بزواج غير مشروع مستقبلاً<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) فتاوى وأحكام المرأة في الإسلام للأستاذ الدكتور/ شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص(٣٨٥، ٣٨٨).

## تنظيم النسل وتحديده

التناسل أحد مقاصد الزواج التي قصدها الشريعة، بل جعلته أحد الضروريات الخمس التي شرعت من أجلها الأحكام.

قال تعالى: {فَالْتَنَّبَهُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ} [سورة البقرة: ١٨٧]، قال الفخر الرازي في تفسيرها: «وابتغوا ما كتب الله لكم من الولد بالمباشرة، أي: لا تباشروا لقضاء الشهوة وحدها، ولكن لابتغاء ما وضع الله له النكاح من التناسل»<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، إِنِّي مُكَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))<sup>(٢)</sup>.

لكن قد تدعو ظروف خاصة بالزوجين إلى شيء من التنظيم للإنجاب والتحديد له، وهذه يختلف الحكم فيها بحسب كل حالة وظروفها وملابساتها، مع تقرير أن الأصل هو عدم جواز تعقيم أي من الزوجين بحيث ينقطع نسلهما تمامًا إلا عند الضرورة القصوى التي يخشى معها على المرأة.

كما أنه لا يجوز إصدار قانون عام يحدد النسل، فإن القانون لا يصلح أداة في هذا الموضوع؛ إذ إن لكل فرد ظروفه يقدرها بما يناسبها بحسب حالته وملابساته.

وبذلك توالت الفتاوى في هذا الشأن، من ذلك: فتوى قديمة لدار الإفتاء المصرية سنة ١٩٣٦ م، جاء فيها:

«سأل سائل قال: ما قول فضيلتكم فيما يأتي:

رجل متزوج رزق بولد واحد، ويخشى إن هو رزق أولادًا كثيرين أن يقع في حرج من عدم قدرة على تربية الأولاد والعناية بهم، أو أن تسوء صحته فتضعف أعصابه عن تحمل واجباتهم ومتاعهم، أو أن تسوء صحة زوجته لكثرة ما تحمل وتضع، دون أن يمضي بين الحمل والحمل فترة تستريح فيها، وتسترد قوتها؛ فهل له أو لزوجته أن يتخذ بعض الوسائل التي يشير بها الأطباء ليتجنب كثرة النسل؟ بحيث تطول الفترة بين الحمل والحمل فتستريح الأم ولا يرهق الوالد.

(١) تفسير الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» (١١٧/٥)، ط. دار الفكر - بيروت، بدون تاريخ.

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٥٨/٣، ٢٤٥) من حديث أنس بن مالك، واللفظ له، ورواه أبو داود في النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم

(٢٠٥٠)، والنسائي في النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، كلاهما من حديث معقل بن يسار بلفظ: ((تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَائِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ)).

وصححه أهل الحديث.

## الجواب:

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأن الذي يؤخذ من نصوص فقهاء الحنفية أنه يجوز أن تتخذ بعض الوسائل لمنع الحمل على الوجه المبين في السؤال، كإنزال الماء خارج محل المرأة، أو وضع المرأة شيئاً يسد فم رحمها ليمنع وصول ماء الرجل إليها. وأصل المذهب أنه لا يجوز للرجل أن ينزل خارج الفرج إلا بإذن زوجته، كما لا يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها إلا بإذن الزوج، ولكن المتأخرين أجازوا للرجل أن ينزل خارج محل المرأة بدون إذنها إن خاف من الولد السوء لفساد الزمان. قال صاحب الفتح: «فليعتبر مثله من الأعذار مسقطاً لإذنها». انتهى. والظاهر من عبارة «فليعتبر مثله من الأعذار مسقطاً لإذنها» أن مثل خوف السوء من الولد بفساد الزمان ما كان مثل ذلك من الأعذار، كأن يكون الرجل في سفر بعيد ويخاف على الولد، وقياساً على ما قالوه قال بعض المتأخرين: إنه يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها بدون إذن الزوج إذا كان لها عذر في ذلك.

وجملة القول في هذا: أنه يجوز لكل من الزوجين برضا الآخر أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء إلى الرحم منعاً للتوالد، ويجوز على رأي متأخري فقهاء الحنفية لكل من الزوجين أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء إلى الرحم بدون رضا الآخر إذا كان له عذر من الأعذار التي قدمناها أو مثلها.

بقي الكلام في أنه هل يجوز منع الحمل بإسقاط الماء من الرحم بعد استقراره فيه، وقبل نفخ الروح في الحمل؟

اختلف فقهاء الحنفية في ذلك وظاهر كلامهم ترجيح القول بعدم جوازه إلا بعذر، كأن ينقطع لبن المرأة بعد ظهور الحمل، وله ولد وليس لأبيه ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاك الولد. أما بعد نفخ الروح في الحمل فلا يباح إسقاطه.

وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به. هذا ما ظهر لنا. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك فتوى لدار الإفتاء المصرية أيضاً بعد الفتوى الأولى بأكثر من عشرين سنة، وجاء فيها التشديد على تحديد النسل خشية الفقر بصفة عامة، أو لتزايد السكان وقلة الموارد الغذائية؛ حيث جاءت الأسباب فيها أسباباً عامة، وليس حالات فردية لها ظروفها وملابساتها. وورد فيها:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤٣/١٤ - ١٤٤٠) فتوى رقم (٨١) سجل (٤٣) بتاريخ ٢٥/١/١٩٣٦ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ عبد المجيد سليم.

«إن من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية إيجاد النسل وبقاء النوع الإنساني وحفظه؛ ولذلك شرع الزواج للتناسل وتحصين الزوجين من الوقوع في الحرام، وحث الرسول صلوات الله وسلامه عليه على اختيار الزوجات المنجيات للأولاد، فقد روى الإمام أحمد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالبغاء وينهى عن التبطل نهياً شديداً، ويقول: ((تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة)). وروى أبو داود والنسائي عن معقل بن يسار قال: ((جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد فأتزوجها؟ قال: لا، ثم أتاه الثانية؛ فنهاه، ثم أتاه الثالثة؛ فقال: تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم)). كما شرع ما يحفظ النسل من تحريم الزنا والإجهاض.

ومنع النسل أو تحديده من الأعمال التي تنافي مقاصد النكاح؛ ولهذا لا تبيحه الشريعة إلا عند الضرورة، وعند وجود عذر يقتضيه، كالخوف على حياة الأم ونحوه، وليس من الأعذار خوف الفقر وكثرة الأولاد أو تزايد السكان؛ لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق لكل كائن حي، حيث قال في كتابه الكريم: {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ} ٢٢ فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} [الذاريات: ٢٢]، وقال سبحانه وتعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [هو: ٦]، وقال: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةً إِلَيْكُمْ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ} [الإسراء: ٣١]، ومن علم أن مال الله غاد ورائح، وأن مع العسر يسراً، وأن الغني قد يصبح فقيراً معدماً، والفقير المعدم قد يصبح غنياً وافر الغنى، لم يشك أن الغنى والفقر من العوارض التي تتبدل.

وبهذا علم الجواب عن السؤال، وأن تحديد النسل خوف الفقر غير جائز، وفي الحديث: ((استكثروا من أولادكم؛ فإنكم لا تدرون بمن ترزقون))، وهذا لا ينافي أن هناك ضرورات خاصة بالمرأة تجيز منع الحمل كما ذكرنا، ولكل حالة حكمها الخاص، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك: الفتوى الصادرة على الأسئلة الواردة من جريدة الأهرام المقيدة برقم ١٩٧٩/٥٣ وفيها:

- ◆ «س١: هل تنظيم النسل أمر جائز في الشريعة الإسلامية؟
- ◆ س٢: إذا كان الأمر كذلك؛ فما هي الوسيلة التي تتبع لتنظيم النسل؟
- ◆ س٣: هل بعد هذا ترى سيادتك أن يكون تنظيم النسل بقانون؟
- ◆ س٤: هل يتنافى تنظيم النسل أو تتعارض الدعوة إليه مع التوكل على الله وضمان الرزق للخلق؟
- ◆ س٥: هل يحرم التعقيم للزوج أو للزوجة كوسيلة لمنع الحمل؟

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٣٢-٣٣) فتوى رقم (٢٠) سجل (٨٨) بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسن مأمون.

## الجواب:

ج ١: يجب أن يستقر في الأذهان أن مرجع الأحكام الشرعية ومصدرها من حيث الحل والحرمة والجواز والمنع هو كتاب الله تعالى القرآن الكريم، وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، وباستقراء آيات القرآن يتضح أنه لم يرد فيه نصٌ يحرم منع الحمل أو الإقلال من النسل، وإنما ورد في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ما يفيد ظاهره المنع، ويظهر ذلك جلياً من مطالعة أقوال فقهاء المذاهب وكتب السنة الشريفة في شأن جواز العزل (يقصد به أن يقذف الرجل ماءه خارج مكان التناسل بزوجته) فقد قال الإمام الغزالي -وهو شافعي المذهب- في كتابه إحياء علوم الدين، وهو بصدد بيان آداب معاشرة النساء ما موجهه: إن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وكرهته على أربعة مذاهب: فممنهم من أباح مطلقاً بكل حال، وممنهم من حرم العزل بكل حال، وقائل منهم أحل ذلك برضا الزوجة ولا يحل بدون رضاها، وقائل آخر يقول: إن العزل مباح في الإماء دون الحرائر. ثم قال الغزالي: «إن الصحيح عندنا -يعني مذهب الشافعي- أن ذلك مباح»، ثم تحدث عن البواعث المشروعة لإباحة العزل، وقال: إنها خمسة، وعد منها استبقاء جمال المرأة وحسن سماتها، واستبقاء حياتها خوفاً من خطر الولادة والخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد والتخفف من الحاجة إلى التعب والكسب، وهذا غير منهي عنه؛ لأن قلة الحرج معين على الدين، ومن هذا يظهر أن الإمام الغزالي يفرق بين منع حدوث الحمل بمنع التلقيح الذي هو النواة الأولى في تكوين الجنين، وبين الإجهاض فأباح الأول وجعل من أسبابه الخوف من الضيق بسبب كثرة الأولاد، ومن متاعب كسب العيش لهم، بل إن الغزالي أباح العزل محافظةً على جمال الزوجة.

وفي فقه المذهب الحنفي أن الأصح إباحة العزل باعتباره الوسيلة لمنع الحمل. وفقط اختلف فقهاء المذهب في أن هذا يستلزم موافقة الزوجة فقط. ومن هذا الرأي فقهاء مذهب الإمام مالك، ويجيز كذلك مذهب الزيدية منع الحمل بشرط موافقة الزوجة، ويشترط مذهب الشيعة الجعفرية أن تكون موافقة الزوجة على العزل وقت عقد الزواج، ومذهب الإباضية يجيز العزل كذلك بموافقة الزوجة. ويقول الإمام الشوكاني في نيل الأوطار: «إن الأمور التي تحمل على العزل الإشفاق على الولد الرضيع خشية الحمل مدة الرضاع، والفرار من كثرة العيال، والفرار من حصولهم من الأصل». ومن هذا العرض الموجز لأقوال الفقهاء يبدو واضحاً أن العزل كوسيلة من وسائل منع الحمل جائز، وأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعزلون عن نسائهم وجوارهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه، كما رواه الإمام مسلم عن جابر، ورواه البخاري أيضاً. وإذا كان الأمر كذلك فإن جواز تنظيم النسل أمر لا تأباه نصوص السنة الشريفة قياساً على جواز العزل في عهد الرسول صلوات الله عليه، وبلغه كما روى الإمام مسلم في صحيحه: ((والقرآن ينزل))، كما رواه البخاري في صحيحه كذلك.

ج٢: كما قلت: إن فقهاء الشريعة الإسلامية قد أجازوا العزل وسيلة لمنع الحمل بموافقة الزوجة، فيجب أن تكون الوسيلة فعلاً للعزل دون ضرر، وإذا كان الفقهاء القدامى لم يذكروا وسيلة أخرى؛ فذلك لأن العزل كان هو الطريق المعروف في وقتهم ومن قبلهم في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وليس ثمة ما يمنع قياس مثيله عليه ما دام الباعث على العزل هو منع الحمل، فلا ضير من سريان إباحة منع الحمل بكل وسيلة حديثة تمنعه مؤقتاً دون تأثير على أصل الصلاحية للإنجاب، فلا فرق إذًا بين العزل باعتباره سبباً وبين وضع حائل يمنع وصول ماء الرجل إلى داخل رحم الزوجة، سواء كان هذا الحائل يضعه الرجل أو تضعه المرأة، ولا فرق بين هذا كذلك وبين أي دواء يقطع الطبيب بأنه يمنع الحمل مؤقتاً ولا يؤثر في الإنجاب مستقبلاً، ومع هذا فقد تناول بعض الفقهاء طرقاً لمنع الحمل غير العزل وأباحوها قياساً على العزل، من ذلك ما قاله بعض فقهاء المذهب الحنفي من أنه يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها منعاً لوصول الماء إليه؛ لأجل منع الحمل بشرط موافقة الزوج، ونص فقهاء المذهب الشافعي على إباحة ما يؤخر الحمل مدة، وعلى هذا يباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو تأخير مدة كاستعمال أقراص منع الحمل، أو استعمال اللولب أو غير هذا من الوسائل التي يبقى معها الزوجان صالحين للإنجاب، بل إن هذه الوسائل أولى من العزل؛ لأن معها يكون الاتصال الجنسي بطريق طبيعي، أما العزل فقد كان في اللجوء إليه أضرار كثيرة للزوجين أو لأحدهما على الأقل.

ج٣: إن هذا الذي قرره الفقهاء من جواز تنظيم النسل بمنع الحمل فترة مؤقتة أخذاً من جواز العزل إنما أباحوه بشرط موافقة الزوجين، فلا ينفرد أحدهما مستبدًا بالرأي، وإذا كان هذا هو الأساس فإن القانون لا يصلح أداة في هذا الموضع؛ لأن الإرادة لا يتحكم فيها القانون؛ إذ إن لكل فرد ظروفه يقدرها وعليه أن يحسن التقدير، وهذا التقدير الحسن إنما يتأتى بالتوعية والإعلان للناس، وعلى الدولة أن تتخذ الوسائل الكفيلة بحسن التوعية وجديتها، سيما في الأوساط والطبقات التي تحرص على كثرة النسل؛ طلباً للأيدي العاملة فعلاً، فتوفير الوسائل الحديثة في الميكنة والصناعات وتوصيل وسائل تأخير الحمل إلى هذه الطبقات، كل هذا من دواعي نجاح التوعية وضمان الإقبال، وليست التوعية إعلانات وملصقات وإنما بوسائل تشجيعية.

ج٤: منع الحمل مؤقتاً بالعزل أو بأية وسيلة حديثة لا يعدو أن يكون أخذاً بالأسباب مع التوكل على الله شأن المسلم في كل أعماله، رأيت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال لصاحبه: ((اعقلها وتوكل))، أي اعقل الناقة واتركها متوكلاً على الله في حفظها؛ أكان هذا نصحاً وتوجيهاً سديداً أم ماذا؟! لا مرأى في أن ما أرشد إليه الرسول عليه الصلاة والسلام من الأخذ بالأسباب مع التوكل هو

التفسير الصحيح للتوكل على الله، ومع هذا فإن الإمام الغزالي داعية التوكل رد على هذا السؤال بقوله في كتاب الإحياء في هذا المقام: إن العزل للخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد ليس بمنهي عنه، ثم هل قول الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] يسمح بالكف عن طلب الرزق اعتماداً على أنه مكفول من الله، إلا أن التوكل على الله هو ما صورته الفاروق عمر بن الخطاب بقوله: «المتوكل على الله من ألقى حبة في التراب وتوكل على رب الأرباب»، فالتوكل على الله مصاحب الأخذ بالأسباب، والتوكل غير التواكل؛ لأن هذا الأخير ضعف وتردد وإهمال لجانب السعي وتمني الأمانى على الله دون عمل.

ج ٥: يحرم التعقيم لأي واحد من الزوجين أو كليهما إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً، سواء كان التعقيم القاطع للإنجاب بدواء أو جراحة، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث أو ينتقل بالوراثة مضرراً بالأمة، حيث ينتقل بالعدوى وتصبح ذريتهما مريضة لا يستفاد بها، بل تكون ثقلاً على المجتمع، سيما بعد أن تقدم العلم وثبت انتقال بعض الأمراض بالوراثة؛ فمتى تأكد ذلك جاز تعقيم المريض بل ويجب؛ دفعاً للضرر؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في قواعد الشريعة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فتوى دار الإفتاء المصرية بشأن إجراء عملية ربط المبايض، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٣٣/١٩٨٨ المتضمن أن السائل متزوج ويعول أربعة أولاد، أكبرهم في الصف الخامس الابتدائي، وأصغرهم عمره عام ونصف، وقد حملت زوجته للمرة الخامسة وعند الوضع مات الجنين قبل أن يولد، وحدث لها نزيف داخلي مما اضطره إلى نقلها إلى المستشفى لعملية نقل الدم لمدة ثلاثة أيام، وقد أشار عليه بعض معارفه بأن يعمل لها عملية جراحية لمنع الحمل خوفاً على حياتها وسلامتها صحتها، ويقول: أنا في حيرة من أمري. ويطلب رأي الشرع في ذلك.

## الجواب:

يحرم التعقيم لأي واحد من الزوجين أو كليهما إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً، سواء كان التعقيم القاطع للإنجاب بدواء أو جراحة، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث، أو ينتقل بالوراثة مضرراً بالأمة، حيث ينتقل بالعدوى وتصبح ذريتهما مريضة لا يستفاد بها، بل تكون ثقلاً على المجتمع، سيما بعد تقدم العلم وثبت انتقال بعض الأمراض بالوراثة، فمتى تأكد

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤٢-١٣٧/١٤) فتوى رقم (١٨٦) سجل (١١٣) بتاريخ ١١/٢/١٩٧٩ م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/

جاء الحق علي جاد الحق.



ذلك جاز تعقيم المريض، بل ويجب دفعًا للضرر؛ لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح في قواعد الشريعة الإسلامية، وإذا قصد من منع الحمل وقف الصلاحية للإنجاب نهائياً دون ضرورة؛ فإن ذلك يتنافى مع دعوة الإسلام ومقاصده في المحافظة على إنسال الإنسان إلى ما شاء الله. وجمهور الفقهاء يقولون: إن تعقيم الإنسان محرم شرعاً إذا لم تدع إليه الضرورة؛ وذلك لما فيه من تعطيل الإنسال المؤدي إلى إهدار ضرورة المحافظة على النسل، وهي إحدى الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية في تشريع أحكامه، أما إذا وجدت ضرورة داعية لتعقيم الإنسان، كما إذا كان به مرض عقلي أو جسدي أو نفسي مزمن عصي على العلاج والدواء جاز لمن تأكدت حالته المرضية بالطرق العلمية أن يلجأ إلى التعقيم الموقوت لدفع الضرر القائم فعلاً، ونعني بإباحة التعقيم الموقوت أن يمكن رفع هذا التعقيم واستمرار الصلاحية للإنجاب متى زال المرض، أما وقف الصلاحية للإنجاب نهائياً فإنه يحرم شرعاً إلا لضرورة، كأن يخشى على حياة الزوجة إذا تم الحمل مستقبلاً، والذي يحكم بذلك هو الطبيب الثقة. ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وهو أيضاً الذي قصده الفتوى الصادرة جواباً للطلب «المقيد برقم ٥٠٩ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن أن السائل يقول: تعداد السكان في زيادة مستمرة حيث وصل إلى ٦٨ مليوناً؛ فهل الوسائل المستخدمة والمطروحة لتحديد النسل حلال أم حرام؟

### الجواب:

إذا كانت الوسائل المستخدمة والمطروحة لتحديد النسل يقصد منها قطع الإنجاب مطلقاً، وتجعل أحد الزوجين أو كليهما غير صالح للإنجاب مستقبلاً؛ فهي محرمة شرعاً، كالتعقيم للزوج أو ربط المبايض للمرأة، سواء كان ذلك بدواء أو جراحة، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث، أو ينتقل بالوراثة، أو قرر الطبيب الثقة أن الحمل يصيب المرأة بضرر محقق لو حملت، أما إذا كانت الوسائل المستخدمة يقصد منها تنظيم النسل حسب الأحوال والظروف؛ فإن التنظيم مباح شرعاً، وكل وسائل تنظيم النسل حلال ولا شيء فيها. هذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. ومما ذكر يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

حيث وردت الفتوى عن تنظيم النسل بحسب الأحوال والظروف، وهو الذي أجازته الفتوى، بخلاف تحديد النسل الذي يقصد منه قطع الإنجاب مطلقاً بتعقيم أحد الزوجين.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/ ٨٠- ٨١) فتوى رقم (١٧٨) سجل (١٢٣) بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٨٨ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ٢٠٤- ٢٠٥) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.



وقد صدرت فتاوى تجيز التعقيم لأحد الزوجين في حالات بعينها، ومن الحالات التي يجوز فيها التعقيم ما أفتت به دار الإفتاء المصرية جواباً للطلب «المقيد برقم ١٣٥٢ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن: بيان حكم الشرع في ربط مبايض رحم الزوجة؛ لعدم الإنجاب مستقبلاً بعد إنجابها طفلين، ولكونها مصابة بشلل الأطفال ومعاقة، والحمل والولادة مرة أخرى يؤثر على صحتها ويدهقها.

### الجواب:

من المقرر شرعاً أن التعقيم القاطع للإنجاب لأي من الزوجين أو كليهما يكون محرماً، ولكن إذا وجدت ضرورة صحية يخشى منها على حياة الزوجة، مثل الحالة الموضحة في السؤال فإنه يجوز التعقيم شرعاً، ولا مانع منه سواء كان التعقيم بالدواء أو الربط أو العملية الجراحية.

وبناءً عليه: ما دامت الزوجة مصابة بشلل الأطفال، وثبت أن الحمل يضر بصحتها، فيجوز لها شرعاً ربط مبايض الرحم تفادياً للحمل. وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وكذلك ما أفتت به جواباً للطلب «المقيد برقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠٠٥ م المتضمن: أنا سيدة أعاني من مرض التهاب نيفروزي بالكلية، وقمت بإجراء عمليات إجهاض ست مرات، والأطباء يتوقعون أن الحمل مرة أخرى قد يسبب فشلاً كُلوياً؛ فهل يجوز لي إجراء عملية ربط؟

أرجو الإفادة وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

### الجواب:

عملية الربط النهائي للرحم إذا كان يترتب عليها عدم الصلاحية للإنجاب مرة أخرى حرام شرعاً، إذا لم تدع الضرورة إلى ذلك؛ وذلك لما فيه من تعطيل الإنسال المؤدي إلى إهدار ضرورة المحافظة على النسل، وهي إحدى الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية، أما إذا وجدت ضرورة لذلك كأن يخشى على حياة الزوجة من الهلاك إذا ما تم الحمل مستقبلاً، أو كان هنالك مرض وراثي يخشى من انتقاله للجنين؛ فيجوز ربط المبايض، والذي يحكم بذلك هو الطبيب الثقة المختص، فإذا قرر أن الحل الوحيد لهذه المرأة هو عملية الربط الدائم فهو جائز، ولا إثم على المرأة ولا عليه، ما لم تكن هناك خطورة من عملية الربط نفسها.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/١٩٩ - ٢٠٠) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

وبناءً على ما سبق: فإنه يجوز للسائلة بالحالة الموصوفة بالسؤال أن تقوم بإجراء عملية ربط المبيض عن طريق الطبيب المختص بالقيود السابق ذكرها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

والفتوى نفسها صدرت جواباً على سؤال بالطلب المقيد برقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٥ م لسيدة حامل في الشهر الثامن، وقد سبق لها الولادة ثلاث مرات بعمليات قيصرية، وجميع وسائل الحمل غير مناسبة معها، وقد تم حملها الحالي على اللوب، وتكرار الحمل قد يؤدي إلى مضاعفات شديدة، ولا يصلح معها إلا عملية ربط المبايض بحسب التقرير الطبي المرفق بالسؤال<sup>(٢)</sup>.

وكل تلك الفتاوى وغيرها تسير على نهج واحد مستقيم يتفق مع مقاصد الشرع الشريف في حفظ النسل، ويحافظ في الوقت نفسه على صحة المرأة، ويراعي ظروف الأسرة وأحوالها، في تناسق وتكامل وانسجام بين المقاصد العامة والمصالح الخاصة.

\*\*\*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧٣/٣٠ - ٢٧٤) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٣٥/٤٤ - ٢٣٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام.

## الإجهاض

الإجهاض في اللغة: من قولهم: جَهَضَ فلانًا جَهْضًا، أي: غلبه، وجهضه عن الأمر: غلبه عليه ونحاه عنه. وأَجْهَضَتِ الناقة: أَلْقَتْ ولدها لغير تمام، وأَجْهَضَتِ الحاملُ: أَلْقَتْ ولدها لغير تمام، ويقال: أَجْهَضَتْ جَينًا. والجَهِيضُ والمُجْهَضُ: الولد السقط. والإجهاض: خروج الجنين من الرحم قبل الشهر الرابع<sup>(١)</sup>.

وفي الموسوعة الطبية الفقهية: «الإجهاض (Abortion): إلقاء الحمل ناقص الخلق أو ناقص المدة، ويسمى أيضًا الإسقاط والطرح والإملاص»<sup>(٢)</sup>.

وذكر الدكتور/ محمد علي البار أن الإجهاض في الطب هو خروج محتويات الرحم قبل عشرين أسبوعًا، ويعتبر خروجه بعد ذلك حتى الأسبوع الثامن والثلاثين ولادة<sup>(٣)</sup>.

وللإجهاض أنواع عديدة بحسب سببه، فمنه التلقائي أو العفوي، وهو غير المتعمد، وهو الغالب فيه، وغالبًا يكون سببه وجود تشوهات خَلْقِيَّة في الجنين، وبهذا يكون رحمة من الله سبحانه؛ لأن الجنين المشوه إذا ولد حيًّا كان عالةً على أهله وعلى المجتمع.

ومنه الأخلاقي أو الاجتماعي، ومنه العلاجي. والإجهاض في هذين النوعين يحصل عمدًا بطريقة مصطنعة، باستعمال الأدوية، أو الجراحة، أو بعض المواد المجهضة، أو بالضرب على البطن، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

والإجهاض المتعمد يعتبر خطرًا على صحة الحامل، وتفاوت هذه الخطورة تبعًا لوقت حدوثه بحسب مراحل تخلُّق الجنين.

(١) انظر: لسان العرب (٧/ ١٣١-١٣٢)، مادة (جهض)، والمعجم الوسيط ص(١٤٣)، مادة (جهض).

(٢) الموسوعة الطبية الفقهية ص(٤٢).

(٣) مشكلة الإجهاض دراسة طبية فقهية للدكتور/ محمد علي البار ص(١٠)، ط. الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٤) انظر: الإجهاض من منظور إسلامي للدكتور/ عبد الفتاح إدريس ص(١٠-١٣)، ط. المؤلف ١٩٩٥م، والموسوعة الطبية الفقهية ص(٤٢-٤٣).

ولذلك فإن الإجهاض المتعمد إذا لم يكن له ما يبرره من ضرورة طبية وصحية فإنه يعتبر جنائياً  
تؤاخذ به المرأة والطبيب أو من أجهضها عند حصوله بإرادتهما وفعلهما شرعاً وقانوناً.

ولذلك أيضاً كان الإجهاض بهذه الصورة محلاً لاستفتاء الكثيرين، وصدرت بشأنه العديد من الفتاوى.  
ومن هذه الفتاوى فتوى دار الإفتاء المصرية المقيمة برقم ١٩٦٨/٥٥٢، وفيها:

«نفيد بأن الفقهاء المسلمين اتفقوا على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح وتذب  
فيه الحياة العادية الكاملة بعد مائة وعشرين يوماً من تاريخ حصول الحمل كما قالوا، ويعتبر إسقاط  
الحمل في هذه الحالة جناية على حي، وجريمة يعاقب مرتكبها بالعقوبة الدنيوية والأخروية، غير أنه  
إذا كان في بقاء هذا الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر على حياة الأم بتقرير الأطباء المختصين  
ذوي الكفاية والأمانة؛ فإنه يباح إسقاطه بل يجب ذلك إذا تعين طريقاً للإنقاذ من الخطر، أي لإنقاذ  
حياة أمه من الخطر، أما قبل نفخ الروح فيه فقد اختلف الفقهاء في حكم إسقاطه، وظاهر أقوال  
فقهائ الحنفية ترجيح القول بعدم جواز الإسقاط إلا لعذر كأن ينقطع لبن المرأة بعد ظهور الحمل  
ولها ولد رضيع ولا يقدر أبوه على استئجار مرضعة ترضعه ويخاف أن يموت الولد؛ فيجوز في هذه  
الحالة وفي أمثالها إسقاط الحمل. ويقول الإمام الغزالي في هذا الصدد في كتاب إحياء علوم الدين:  
«إن إسقاط الحمل جناية على موجود حاصل وله مراتب، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في  
الرحم ويختلط بماء المرأة وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت النطفة علقه  
كانت الجناية أفحش، وإن نفخت فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت تفاحشاً، وينتهي التفاحش في  
الجناية بعد الانفصال حياً». ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك: الفتوى المطولة والمؤصلة الصادرة عن دار الإفتاء المصرية أيضاً، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ٢٤١ سنة ١٩٨٠، وقد جاء به: ثبت من الدراسات الطبية أن هناك  
عيوباً وراثيةً بعضها عيوب خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية، والبعض الآخر من الممكن أن تتلاءم  
مع الحياة العادية، وكذلك توجد عيوب من الممكن علاجها سواء طبياً أو جراحياً، كما توجد عيوب  
لا يمكن علاجها حالياً. وقد أصبح من الممكن الآن اكتشاف هذه العيوب بطرق علمية صحيحة لا  
يتطرق إليها الشك قبل الولادة وأثناء فترة الحمل، وهذه العيوب تعالج في الخارج بالإجهاض، كما  
توجد عيوب تورث من الأب والأم للذكور فقط والإناث فقط، وكذلك تعالج هذه العيوب في الخارج  
بمعرفة نوع الجنين واختيار السليم فيها وإجهاض الجنين المعيب.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/١٦١-١٦٢) فتوى رقم (٤٣) سجل (١٠٥) بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٦ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ أحمد محمد  
عبد العال هريدي.

السؤال: ما هو حكم الشرع الإسلامي في الإجهاض في هذه الحالات؟

### الجواب:

الإجهاض لغة: جاء في لسان العرب في مادة «جهض»: «أجهضت الناقة إجهاضاً، وهي مجهضة: ألفت ولدها لغير تمام، ويقال للولد: مجهض إذا لم يستبن خلقه، وقيل: الجهيـض: السقط الذي قد تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش».

وفي القاموس: «الجهيـض والمجهـض: الولد السقط أو ما تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش». وفي المصباح: «أجهضت الناقة والمرأة ولدها: أسقطته ناقص الخلق، فهي جهيـض ومجهضة بالهاء، وقد تحذف».

وعبارة المصباح تشير إلى جواز استعمال كلمة إجهاض في الناقة والمرأة على السواء.

الإجهاض عند الفقهاء: جرت عبارة فقهاء المذاهب عدا الشافعية والشيعة الجعفرية على استعمال كلمة إسقاط في المعنى اللغوي لكلمة إجهاض، وهذا يكون الإسقاط عند الفقهاء الذين درجوا على استعمال هذا اللفظ معناه إلقاء المرأة جنينها قبل أن يستكمل مدة الحمل ميتاً أو حياً دون أن يعيش، وقد استبان بعض خلقه، بفعل منها كاستعمال دواء أو غيره، أو بفعل من غيرها.

حكم الإجهاض ديناً، وهل يآثم من يفعله؟ قال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة<sup>(١)</sup>: يباح إسقاط الحمل ولو بلا إذن الزوج قبل مضي أربعة أشهر، والمراد قبل نفخ الروح، وهذا لا يكون إلا بعد هذه المدة. وفي باب الكراهة من الخانية: «ولا أقول بالحمل إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه؛ لأنه أصل الصيد، فلما كان مؤخذاً بالجزاء فلا أقل من أن يلحق المرأة إثم هنا إذا أسقطت من غير عذر، كأن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الموضع ويخاف هلاكه»<sup>(٢)</sup>.

وهل يباح الإسقاط بعد الحمل؟ يباح ما لم يتخلق منه شيء، وقد قالوا في غير موضع: ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخلق نفخ الروح، وفي قول لبعض فقهاء المذهب إنه يكره وإن لم يتخلق؛ لأن الماء بعدما وقع في الرحم مآله الحياة، فيكون له حكم الحياة، كما في بيض صيد الحرم ونحوه. قال ابن وهبان: «إباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر، أو أنها لا تأثم إثم القتل».

(١) حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٤١١، وفتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٤٩٥.

(٢) من الأعداء المبيحة للإجهاض شعور الحامل بالهزال والضعف عن تحمل أعباء الحمل، لا سيما إذا كانت ممن يضعن بغير طريقه الطبيعي (الشق الجاني) المعروف الآن بالعملية القيصرية، فهذا وأمثاله يعتبر عذراً شرعياً مبيحاً لإسقاط الحمل قبل نفخ الروح، دون إثم أو جزء جنائي شرعي.

وفي فقه مذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup>: لا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يومًا، وإذا نفخ فيه الروح حرم إجماعًا. هذا هو المعتمد، وقيل: يكره إخراجُه قبل الأربعين، وهذا يفيد أن المراد في القول الأول بعدم الجواز التحريم، كما يفيد النقل جميعه أنه ليس عند المالكية قول بإباحة إخراج الجنين قبل نفخ الروح فيه فبعده بالأولى. ونص ابن رشد على أن مالكا استحسن في إسقاط الجنين الكفارة ولم يوجها لتردده بين العمد والخطأ، واستحسن الكفارة يرتبط بتحقيق الإثم.

وفي فقه مذهب الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>: اختلف علماء المذهب في التسبب في إسقاط الحمل الذي لم تنفخ فيه الروح، وهو ما كان عمره الرحي مائة وعشرين يومًا، والذي يتم الحرمة ولا يشكل عليه العزل؛ لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله لم يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد الاستقرار في الرحم وأخذه في مبادئ التخلق. وعندهم أيضًا: اختلف في النطفة قبل تمام الأربعين على قولين: قيل لا يثبت لها حكم السقط والوآد، وقيل: لا حرمة ولا يباح إفسادها ولا التسبب في إخراجها بعد الاستقرار. وفي تعليق لبعض الفقهاء: قال الكرابيسي: سألت أبا بكر بن أبي سعيد الفراتي عن رجل سقى جاريته شرابًا لتسقط ولدها، فقال: ما دامت نطفة أو علقة فواسع له ذلك إن شاء الله. وفي إحياء علوم الدين للغزالي في التفرقة بين الإجهاض والعزل أن ما قبل نفخ الروح يبعد الحكم بعدم تحريمه، أما في حالة نفخ الروح فيما بعده إلى الوضع فلا شك في التحريم، وأما ما قبله فلا يقال: إنه خلاف الأولى بل يحتمل للتنزيه والتحريم، ويقوى التحريم فيما قرب من زمن النفخ؛ لأنه جريمة.

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> أنه يباح للمرأة إلقاء النطفة قبل أربعين يومًا بدواء مباح، ويؤخذ من هذا أن الإجهاض بشرب الدواء المباح في هذه الفترة حكمه الإباحة. ونقل ابن قدامة في المغني أن من ضرب بطن امرأة فألقت جنينًا فعليه كفارة وغرة، وإذا شربت الحامل دواء فألقت به جنينًا فعليه غرة وكفارة، ومقتضى وجوب الكفارة أن المرأة آثمة فيما فعلت، ويؤخذ من النصوص التي ساقها ابن قدامة أن الضمان لا يكون إلا بالنسبة للجنين الذي ظهرت فيه الروح على الصحيح.

وفي فقه المذهب الظاهري<sup>(٤)</sup>: أن من ضرب حاملًا فأسقطت جنينًا، فإن كان قبل الأربعة أشهر، وقبل تمامها فلا كفارة في ذلك لكن الغرة واجبة فقط؛ لأن رسول الله حكم بذلك؛ لأنه لم يقتل أحدًا لكنه أسقط جنينًا فقط، وإذا لم يقتل أحدًا فلا كفارة في ذلك، ولا يقتل إلا ذو الروح، وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد، ومقتضى ذلك حدوث الإثم على مذهبه في الإجهاض بعد تمام الأربعة أشهر؛ إذ

(١) حاشية الدسوقي على شرح الدردير ج ٢ ص ٢٦٦، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٨.

(٢) حاشية البجيرمي على الإقناع ج ٤ ص ٤٠، وحاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٩، وكتاب أمهات الأولاد في نهاية المحتاج ج ٨ ص ٤١٦.

(٣) الروض المربع في باب العدد ص ٤٤٧، والمغني لابن قدامة ج ٨ في كتاب الديات.

(٤) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٥: ص ٤٠.

أوجبوا الكفارة التي لا تكون إلا مع تحقق الإثم ولم يوجبوها في الإجهاض قبل ذلك.

وفي فقه الزيدية<sup>(١)</sup>: لا شيء فيما لم يستبن فيه التخلق كالمضغة والدم، ولا كفارة في جنين؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة ولم يذكر كفارة، ثم إن ما خرج ميتاً لم يوصف بالإيمان، وإذا خرج حياً ثم مات ففيه الكفارة، ومقتضاه وجود الإثم في هذه الجزئية.

وفي فقه الشيعة الإمامية<sup>(٢)</sup>: أنه تجب الكفارة بقتل الجنين حين تلجه الروح كالمولود، وقيل: مطلقاً سواءً ولجت فيه الروح، أم لم تلج فيه الروح.

وفي فقه الإباضية<sup>(٣)</sup>: أنه ليس للحامل أن تعمل ما يضر بحملها من أكل أو شرب، كبارد وحر ورفع ثقل، فإن تعمدت مع علمها بالحمل لزمها الضمان والإثم وإلا فلا إثم.

ونخلص من أقوال فقهاء تلك المذاهب في هذا الموضوع إلى أن في مسألة الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين أربعة أقوال:

الأول: الإباحة مطلقاً من غير توقف على وجود عذر وهو قول فقهاء الزيدية، ويقرب منه قول فريق من فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة، وإن قيده فريق آخر منهم بأن الإباحة مشروطة بوجود عذر، وهو ما نقل أيضاً عن بعض فقهاء الشافعية.

الثاني: الإباحة لعذر أو الكراهة عند انعدام العذر وهو ما تفيده أقوال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة وفريق من فقهاء مذهب الإمام الشافعي.

الثالث: الكراهة مطلقاً وهو رأي بعض فقهاء مذهب الإمام مالك.

الرابع: الحرمة وهو المعتمد عند المالكية والمتفق مع مذهب الظاهرية في تحريم العزل.

(١) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٦٠، ٤٥٧.

(٢) الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٥.

(٣) شرح النيل ج ٨ ص ١١٩، ١٢١.



## حكم الإجهاض بعد نفخ الروح وعقوبته الجنائية شرعاً:

تدل أقوال<sup>(١)</sup> فقهاء المذاهب جميعاً على أن إسقاط الجنين دون عذر بعد نفخ الروح فيه -أي بعد الشهر الرابع الرحي- محظور، وقد نصوا على أنه تجب فيه عقوبة جنائية، فإذا أسقطت المرأة جنينها وخرج منها ميتاً بعد أن كانت الروح قد سرت فيه، وجب عليها ما أطلق عليه الفقهاء اصطلاح الغرة<sup>(٢)</sup>، وكذلك الحكم إذا أسقطه غيرها وانفصل عنها ميتاً ولو كان أبوه هو الذي أسقطه وجبت عليه الغرة<sup>(٣)</sup> أيضاً، وبعض الفقهاء أوجب مع ذلك كفارة، ومقتضى هذا أن هناك إثماً وجريماً في إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه وهذا حق؛ لأنه قتل إنساناً وجدت فيه الروح الإنسانية فكان هذا الجزاء الديني بالإثم وفيه الكفارة، والجزاء الجنائي بالتغريم وهو الغرة.

أما إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض كما إذا كانت المرأة عسرة الولادة ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل في بطنها ضاراً بها، فعندئذ يجوز الإجهاض بل يجب إذا كان يتوقف عليه حياة الأم؛ عملاً بقاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين، ولا مراء في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت أمه كان بقاءها أولى؛ لأنها أصله وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل في الحياة، كما أن لها وعليها حقوقاً فلا يُضَعَّى بالأم في سبيل جنين لم تستقل حياته ولم تتأكد، وهناك تفصيلات في فقه المذاهب في إسقاط الجنين ونزوله حياً ثم موته وفي التسبب في الإسقاط وفي موت الأم بسبب الإسقاط، ومتى تجب الدية أو الغرة والكفارة في بعض الصور، ولمن أراد الاستزادة في هذه الأحكام أن يطلعها في كتاب الديات في فقه المذاهب. وإذا قد تبينا من هذا العرض الوجيز أقوال الفقهاء في شأن إباحة الإجهاض أو عدم إباحتها فيما قبل تمام الأربعة الأشهر الرحمية، وفيما بعدها والجزاء الديني والجنائي الدنيوي شرعاً في كل حال، كما تبينا جواز الإجهاض إذا كان هناك عذر سواء قبل نفخ الروح أو بعدها، فهل يدخل في الأعذار المبيحة للإجهاض ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية أو مرضية وراثية تعالج بالجراحة أو لا تعالج على نحو ما جاء بالصور المطروحة بالسؤال؟

قبل الإجابة على هذا ينبغي أن نقف على الحكم الشرعي في وراثية الأمراض وغيرها.

(١) في الفقه الحنفي: حاشية رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار ج ٥ ص ٤١٠، و٤١٣، وفتح القدير للكمال بن الهمام على الهداية ج ٤ ص ١٥٣، وفي الفقه المالكي: حاشية الدسوقي وشرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٨، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٧، وفي الفقه الشافعي: نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠، و٣٦٤، وفي الفقه الحنبلي: المغني لابن قدامة في كتاب الديات ج ٨، وفي الفقه الظاهري: المحلى لابن حزم ج ١ ص ٣٧: ٤٦، وفي الفقه الزيدي: البحر الزخار ج ٧ ص ٣٥٦، ٣٥٧، وفي فقه الإمامية: الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٤، ٤٤٥، وفي الفقه الإباضي: شرح النيل ج ٨ ص ١١٩، و١٢١.

(٢) الغرة تساوي نصف عشر الدية الكاملة، أي ما يقابل ٥٪ من الدية التي قدرها جمهور الفقهاء بألف دينار أو عشرة آلاف درهم، سواء في ذلك ما إذا كان السقط ذكراً أم أنثى، والدينار من الذهب يساوي وزناً الآن ٤,٢٥٠ جراماً، والدرهم من الفضة يساوي وزناً الآن ٢,٩٧٥ جراماً ثم يحسب السعر وقت الحادث موضوع التغريم بالغرة.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ١٠٢ في باب «أي النساء خير».



حكم الإسلام في وراثته الأمراض والصفات والطباع وغيرها: إن وراثته الصفات والطباع والأمراض وتناقلها بين السلالات حيوانية ونباتية وانتقالها مع الوليد وإلى الحفيد أمر قطع به الإسلام {أَلَّا يَعْلَمَ مَنْ خَلَقَ} [الملك: ١٤]، وكشف العلم عنه، يدلنا على هذه الحقيقة نصائح رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته في اختيار الزوجة فقد قال <sup>(١)</sup>: ((تخيروا لنطفكم)). وقال: ((إياكم وخضراء الدمن، وهي المرأة الحسناء في منبت السوء)). وتفسر معاجم اللغة لفظ «الدمن» بأنه ما تجمع وتجمد من روث الماشية وفضلاتها، فكل ما نبت في هذا الروث وإن بدت خضرته ونضرتة إلا أنه يكون سريع الفساد، وكذلك المرأة الحسناء في المنبت السوء تنطبع على ما طبعت عليه لحمها وغذيت به، ومن هذا القبيل تحريم أكل لحم السباع وغيرها من الحيوانات سيئة الطباع والمتوحشة؛ منعاً لانتقال طباعها وصفاتها إلى الإنسان، ولعل نظرة الإسلام إلى علم الوراثة تتضح جلياً من هذا الحوار الذي دار بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين رجل من بني فزارة اسمه ضمضم بن قتادة حين قال <sup>(٢)</sup> هذا الرجل: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، وهو بهذه العبارة يعرض بأن ينفي نسب هذا الولد إليه، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: أحمر، قال: فهل فيها من أورك؟ -أي لونه لون الرماد- قال: نعم، قال: أنى ترى ذلك؟ قال: أراه نزعه عرق، قال: فلعل هذا نزعه عرق))، قال الشوكاني في نيل الأوطار <sup>(٣)</sup> في شرح هذه العبارة الأخيرة: «المراد بالعرق الأصل من النسب تشبيها بعرق الشجرة، ومنه قولهم: فلان عريق في الأصالة أي أن أصله متناسب». وهذا عمر بن الخطاب -الخليفة الثاني في الإسلام- يقول <sup>(٤)</sup> لبني السائب وقد اعتادوا التزوج بقريباتهم: «قد أضويتم <sup>(٥)</sup> فأنكحوا الغرائب»، ومعناه تزوجوا الغرائب، ويقال: أغربوا ولا تضووا، وهذا دليل على أن الزواج بين ذوي القربى مؤدّ إلى الضمور والضعف، ومن أجل هذا كان توجيه عمر بالزواج من غير القريبات حتى لا تتكاثر الصفات أو الأمراض الموروثة المتداولة في سلالة واحدة فتضعف الذرية بوراثته الأمراض، ولم يفت علم الوراثة أئمة الفقه الإسلامي؛ فإن الإمام الشافعي رضوان الله عليه لما قال بجواز فسخ الزواج بسبب الجذام والبرص كان مما أورده تعليلاً لهذا: أن الولد الذي يأتي من مريض بأحد هذين الداءين قلما يسلم، وإن سلم أدرك نسله. قال العلامة ابن حجر الهيتمي

(١) رواه الدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري. إحياء علوم الدين للغزالي، ج ٤ ص ٧٢٤.

(٢) هذا الحديث متفق عليه. شرح السنة للبعوي: باب الشك في الولد برقم ٢٣٧٧ ج ٩ ص ٢٧٣، وبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني وشرحه سبل السلام للسنعاني ج ٤ ص ٢٤٦ في باب اللعان.

(٣) ج ٦ ص ٢٧٨ باب النبي عن أن يقذف زوجته؛ لأنها ولدت ما يخالف لونهما.

(٤) المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي، المطبوع على هامش إحياء علوم الدين للغزالي ص ٧٢٤ في كتاب آداب النكاح.

(٥) في المصباح المنير: ضوي الولد من باب تعب إذا صغر جسمه وهزل، وأضويته: أضعفته، ومنه: «واغتربوا لا تضووا»: أي يتزوج الرجل المرأة الغريبة ولا يتزوج القرابة القريبة؛ لنلا يحيي الولد ضاويًا.

في<sup>(١)</sup> تحفة المحتاج بشرح المنهاج في نقل تعليل الإمام الشافعي: والجذام والبرص يعديان المعاشر والولد أو نسله كثيرًا، كما جزم به في الأم وحكاه عن الأطباء والمجربين في موضع آخر. وإذا كان ذلك هو ما جرى به فقه الإسلام إما صراحة كهذا النقل عن الإمام الشافعي، أو ضمناً واقتضاءً لنصوص الفقهاء في مواضع متعددة، وكان سنده ما جاء في نصوص القرآن والسنة الشريفة من تحريم أكل بعض الحيوانات، وما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم في العديد من أحاديثه الشريفة عن هذه الوراثة حسبما مضى من القول كان انتقال بعض الآفات الجسدية والنفسية والعقلية من الأصول إلى الفروع حقيقة واقعة لا مرأى فيها، وقد أثبت العلم بوسائله الحديثة أن أنواعاً من الأمراض تنتقل من المصاب بها إلى سلالته، وأنها إذا تخطت الولد ظهرت في ولد الولد أو في الذرية من بعده، فالوراثة بانتقال بعض الأمراض والطباع والصفات من الأصول إلى الفروع والأحفاد صارت واقعاً مقطوعاً به أو على الأقل ظناً راجحاً بالاستقرار والتجارب، وإذا كان انتقال بعض الأمراض والعيوب الجسدية وراثية من الأصول للفروع على هذا الوجه من الثبوت الشرعي والعلمي، فهل يجوز التعقيم نهائياً؟ بمعنى منع الصلاحية للإنجاب لمن يثبت إصابته من الزوجين أو كليهما بمرض لا بُرء منه، وكان من خصائصه وسماته الانتقال بالوراثة. وهل يجوز الإجهاض بمعنى إسقاط الجنين إذا اكتشفت عيوبه الخطيرة التي لا تتلاءم مع الحياة العادية؟ وهل يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعيش بها الجنين بعد ولادته حياة عادية؟ وهل يجوز الإجهاض إذا كانت العيوب من الممكن علاجها طبياً أو جراحياً، أو لا يمكن علاجها حالياً؟ ثم العيوب التي تورث من الأب أو الأم للأجنة للذكور فقط أو للإناث فقط، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المعيب؟

للإجابة على هذه التساؤلات نعود إلى القرآن الكريم وإلى السنة الشريفة فلا نجد في أي منهما نصاً خاصاً صريحاً يحرم التعقيم بمعنى جعل الإنسان ذكراً كان أو أنثى غير صالح للإنجاب نهائياً وبصفة مستمرة بجراحة أو بدواء أو بأية وسيلة أخرى، لكن النصوص العامة فيهما تأباه وتحرمه لهذا المعنى، وإعمالاً لهذه النصوص قال جمهور الفقهاء: إن تعقيم الإنسان محرم شرعاً إذا لم تدع إليه الضرورة؛ وذلك لما فيه من تعطيل الإنسال المؤدي إلى إهدار ضرورة المحافظة على النسل، وهي<sup>(٢)</sup> إحدى الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية في تشريع<sup>(٣)</sup> أحكامه، أما إذا وجدت ضرورة داعية لتعقيم إنسان كما إذا كان به مرض عقلي أو جسدي أو نفسي مزمن عصي على العلاج والدواء وهو في الوقت نفسه ينتقل إلى الذرية عن طريق الوراثة جاز لمن تأكدت حالته

(١) حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٧ ص ٣٤٧ في باب الخيار في النكاح.

(٢) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٨ وما بعدها في مقاصد الشريعة.

(٣) ج ٢ ص ٤١٢.

المرضية بالطرق العلمية والتجريبية أن يلجأ إلى التعقيم الموقوت لدفع الضرر القائم فعلا المتيقن حدوثه إذا لم يتم التعقيم، وذلك باتخاذ دواء أو أي طريق من طرق العلاج لإفساد مادة اللقاح أو بإذهاب خاصيتها، سواء في هذا الذكر والأنثى، ونعني بإباحة التعقيم الموقوت أن يمكن رفع هذا التعقيم واستمرار الصلاحية للإنجاب متى زال المرض، وإلى مثل هذا المعنى أشار الفقهاء في كتبهم، فقد نقل ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار في الفقه الحنفي عن صاحب النهر أنه يجوز للمرأة أن تسد فم الرحم منعاً من وصول ماء الرجل إليه لأجل منع الحمل، واشترط صاحب البحر لذلك إذن زوجها، ونقل<sup>(١)</sup> البجيرمي من فقهاء الشافعية أنه يحرم استعمال ما يقطع الحبل من أصله، أما ما يبطل الحمل مدة ولا يقطعه فلا يحرم، بل إن كان لعذر كتربية ولده لم يكره، وإلا كره. وقد فرق الشبراملسي<sup>(٢)</sup> الشافعي بين ما يمنع الحمل نهائياً وبين ما يمنعه مؤقتاً، وقال بتحريم الأول وأجاز الثاني باعتباره شبيهاً بالعزل في الإباحة. وصرح الرملي الشافعي نقلاً عن الزركشي بأن استعمال ما يمنع الحمل قبل إنزال المني حالة الجماع مثلاً لا مانع منه، وقال<sup>(٣)</sup> القرطبي المالكي في كتابه الجامع لأحكام القرآن: إن النطفة لا يتعلق بها حكم إذا ألقها المرأة قبل أن تستقر في الرحم، هذه النصوص تشير بلا شك إلى تحريم التعقيم النهائي المانع للإنجاب حالاً ومستقبلاً، أما التعقيم المؤقت بمعنى وقف الحمل فتجيزه تلك النصوص وغيرها؛ ذلك لأن التطور العلمي والتجربي دل على أن هناك أمراضاً قد تبدو في وقت ما مستعصية على العلاج ثم يشفى منها المريض في الغد القريب أو البعيد إما لعوامل ذاتية وإما بتقدم وسائل العلاج من الأدوية والجراحة وغيرهما، وعندئذ يمكن التعقيم المؤقت عملاً بقاعدة «ما جاز بعذر بطل بزواله». هذا بالإضافة إلى أن التعقيم -بمعنى وقف الإنجاب مؤقتاً بوضع الموانع أو العوامل المفسدة لمادة اللقاح لدى الزوج أو الزوجة أو كليهما بصفة وقتية ريثما يتم العلاج أو انتظاراً للشفاء من المرض- أمر من الأمور التي تدخل في باب التداوي المأمور به شرعاً في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ومنها قوله للأعرابي الذي سأله: أنتداوى يا رسول الله؟ قال: ((نعم؛ فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله))<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد.

(١) حاشية الخطيب على الإقناع ج ٤ ص ٤٠.

(٢) نهاية المحتاج وحواشيه ج ٨ ص ٤١٦.

(٣) ج ١٢ ص ٨.

(٤) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٠ في أبواب الطب.

أما عن التساؤلات المطروحة عن الإجهاض في تلك الصور المبينة في السؤال فقد تقدم بيان أقوال فقهاء المذاهب في مراحل الحمل، ويؤخذ من تلك الأقوال أن الحمل متى استقر رحمياً لمدة مائة وعشرين يوماً أو أربعة أشهر فقد ثبت بالقرآن والسنة الشريفة نفخ الروح فيه بعد اكتمال هذه السن الرحمية، وبذلك يصير إنساناً له حقوق الإنسان الضرورية حتى جازت الوصية له والوقف عليه، ويستحق الميراث ممن يموت من مورثيه ويكتسب النسب لأبويه ومن يتصل بهما بشروط مبينة في موضعها. وتكاد كلمة فقهاء المذاهب تتفق على أهلية الحمل لهذه الحقوق الأربعة، فله أهلية وجوب ناقصة تجعله قابلاً للإلزام دون الالتزام، وإذا كان الحمل قد نفخت فيه الروح وصارت له ذاتية الإنسان وحقوقه الضرورية صار من النفس التي حُرِّمَ قتلها في صريح القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) [الأنعام: ١٥١]، وبهذا الاعتبار ومتى أخذ الجنين خصائص الإنسان وصار نفساً من الأنفس التي حرم الله قتلها حرم قتله بالإجهاض بأية وسيلة من الوسائل المؤدية إلى نزوله من بطن أمه قبل تمام دورته الرحمية إلا إذا دعت الضرورة لهذا الإجهاض، كما أنه إذا كانت المرأة الحامل عسرة الولادة وقرر الأطباء المتخصصون أن بقاء الحمل ضار بها فعندئذ يباح الإجهاض، بل إنه يصير واجباً حتماً إذا كان يتوقف عليه حياة الأم عملاً بقاعدة<sup>(١)</sup>: يزال الضرر الأشد بالضرر الأخف، وبعبارة أخرى: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما، ولهذه القاعدة أمثلة كثيرة أوردها الفقهاء، ولا شك أنه إذا دار الأمر بين موت الأم الحامل بسبب الحمل وبين موت هذا الحمل وإسقاطه كان الأولى بقاء الأم؛ لأنها الأصل ولا يضحى بها في سبيل إنقاذ الجنين، لا سيما وحياة الأم مستقرة ولها وعليها حقوق، وهو بعد لم تستقل حياته بل هو في الجملة كعضو من أعضائها، وقد أباح الفقهاء قطع العضو المتأكل أو المريض بمرض لا شفاء منه حماية لباقي الجسم، وبهذا المعيار الذي استنبطه الفقهاء من مصادر الشريعة هل تصبح العيوب التي تكتشف بالجنين أيّاً كانت هذه العيوب مبرراً لإسقاطه بطريق الإجهاض بعد أن نفخت فيه الروح باستكمال مائة وعشرين يوماً رحمية؟ لا شك أنه متى استعدنا الأحكام الشرعية التي أجملناها فيما سبق نقلاً عن فقهاء المذاهب الفقهية جميعاً نرى أنها قد اتفقت في جملتها على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح حتى إن مذهب الظاهرية قد أوجب القود-أي القصاص- في الإجهاض العمد وحتى إن قولاً في بعض المذاهب يمنع إسقاطه حتى في حال إضراره بأمه مساواة بين حياتيهما، وإذا كان ذلك وكان الإجهاض بعد نفخ الروح قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، ولم تكن العيوب التي تكتشف بالجنين مبرراً شرعياً لإجهاضه أيّاً كانت درجة هذه العيوب من حيث إمكان علاجها طبيّاً أو جراحياً أو عدم إمكان ذلك لأي سبب كان؛ إذ قد تقدم القول بأن التطور العلمي والتجريبي دال

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي المصري في القاعدة الرابعة، وإتحاف الأبصار والبصائر بتبويب الأشباه والنظائر في الحظر والإباحة.

على أن بعض الأمراض والعيوب قد تبدو في وقت مستعصية على العلاج، ثم يجد لها العلم العلاج والإصلاح، وسبحان الله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، بل يعلمه بقدر حسب تقدم استعداده ووسائله {وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء: ٨٥]، وإذا كانت العيوب وراثية أمكن لمنع انتشارها في الذرية اللجوء إلى وقف الحمل مؤقتًا حسبما تقدم بيانه، أما اكتشاف العيوب المسؤول عنها في الصور المطروحة بالسؤال بالجنين قبل نفخ الروح فيه لم يأخذ صفة الإنسان وخاصية النفس التي حرم الله قتلها، والذي أختره وأملى إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يومًا رحمياً أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر. وفي كتب الفقه الحنفي<sup>(١)</sup> أن من الأعذار التي تبيح الإجهاض من قبل نفخ الروح انقطاع لبن الأم بسبب الحمل وهي ترضع طفلها الآخر، وليس لزوجها -والد هذا الطفل- ما يستأجر به الممرض له ويخاف هلاكه، وفي نطاق هذا المثال الفقهي وإذا لم يكن ابتداء وقف الحمل بين زوجين ظهر بهما أو بأحدهما مرض أو عيب خطير وراثي يسري إلى الذرية، ثم ظهر الحمل وثبت ثبوتًا قطعيًا دون ريب بالوسائل العلمية والتجريبية أن بالجنين عيوبًا وراثية خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية، وأنها تسري بالوراثة في سلالة أسرته جاز إسقاطه بالإجهاض، ما دام لم تبلغ أيامه الرحمية مائة وعشرين يومًا، أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبيًا أو جراحياً أو يمكن علاجها حالياً، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عذراً شرعياً مبيحاً للإجهاض؛ لأنه واضح من فرض هذه الصور أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية، فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعاً للتطور العلمي، أما الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو من الأم للذكور فقط أو للإناث فقط فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة، ما دام الجنين لم يكتمل في الرحم مدة مائة وعشرين يومًا، ومن هذا يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يومًا رحمياً هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة ما به من عيوب وراثية، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرضي الذي لا شفاء منه، وأنها تنتقل منه إلى الذرية. أما العيوب الجسدية كالعمى أو نقص إحدى اليدين أو غير هذا فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين، وأن المعيار في جواز الإجهاض للحمل الذي تجاوزت أيامه الرحمية مائة وعشرين يومًا وصار بذلك نفساً حرم الله قتلها هو خطورة بقاءه حملاً في بطن أمه على حياتها، سواء في الحال أو في المآل عند الولادة كما إذا ظهر هزالها وضعفها عن احتمال تبعات الحمل حتى اكتمال وضعه، وكما إذا كانت عسرة الولادة أو تكررت ولادتها بما يسمى الآن بالعملية القيصرية، وقرر الأطباء المختصون أن حياتها معرضة للخطر إذا ولدت هذا الحمل بهذه الطريقة واستمر الحمل في بطنها إلى حين اكتماله،

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٤١١.

ويحرم بالنصوص العامة في القرآن والسنة الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين بسبب عيوب خلقية وراثية اكتشفها الأطباء فيه بوسائلهم العلمية؛ لأنه صار إنساناً محصناً من القتل كأى إنسان يدب على الأرض لا يباح قتله بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية، وسبحان الله الذي كرم الإنسان وجعله خليفة وصانه عن الامتهان، ورسول الإسلام صلى الله عليه وسلم وإن ابتغى في المسلم القوة بقوله: ((المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير))<sup>(١)</sup>، إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف بل أمر بالرحمة به، وهذا الجنين المعيب داخل فيمن طلب الرسول صلى الله عليه وسلم شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريفة.

### ما موقف الطبيب من الإجهاض شرعاً؟

لقد قال سبحانه تعليمًا وتوجيهًا لخلقه: {فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣]، والطبيب في عمله وتخصصه من أهل الذكر، والعلم أمانة؛ ومن ثم كان على الطبيب شرعاً أن ينصح لله ولرسوله وللمؤمنين، وإذا كانت الأعدار المبيحة للإجهاض في مراحل الحمل المختلفة منوطة برأي الطبيب حسبما تقدم بيانه كان العبء عليه كبيراً، ووجب عليه ألا يعمل بالرأي قبل أن يستوثق بكل الطرق العلمية الممكنة، وأن يستوثق بمشورة غيره في الحالات التي تحتاج للتأني وتحتمله، وقد بين الفقهاء جزاء المتسبب في إسقاط الحمل جنائياً دنيوياً بالغرة أو الدية في بعض الأحوال، وبالإثم دينياً على الوجه السابق إجماله، هذا وقد حرم القانون الجنائي المصري الإجهاض وعاقب عليه في جميع مراحل الحمل<sup>(٢)</sup>، فالقانون يعاقب المرأة الحامل وكل من تدخل في إجهاضها إذا رضيت به، كما يعاقب من يدلها عليه أو يجريه لها أو يعاونها فيه حتى لو كان ذلك برضاها، وسواء كان طبيباً أو غير طبيب، وذلك إذا لم يكن الإجهاض قد أجراه الطبيب لغرض العلاج؛ إنقاذاً للأُم من خطر محقق، أو وقاية للأُم من حالة تهدد حياتها إذا استمر الحمل، وهذه الحالات يقرها الفقه الإسلامي، كما تفيد النصوص سالفة الإشارة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٣)</sup>.

كذلك من الفتاوى فتوى دار الإفتاء المصرية أيضاً المقيدة برقم ٩٧/٦٣، والمتضمنة أن السائلة «قامت بتركيب لولب نحاس لتأجيل الحمل بعض الوقت؛ لوجود طفل صغير جداً يحتاج إلى رعاية وتفرغ كامل، بالإضافة إلى أن حملها صعب جداً ومرهق؛ مما يجعلها لا تستطيع القيام بأعباء الحياة، وكان تركيب اللولب بالاتفاق بين السائلة وزوجها، وبعد أيام من التركيب نزل عليها قطعة من الدم،

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤١ في باب العذر عن أبي هريرة.

(٢) المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٤ عقوبات.

(٣) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/١٦٦ - ١٨٠) فتوى رقم (٧٠) سجل (١١٥) بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠ م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق.



وعند سؤال الطبيب المختص ذكر أنه توجد خطورة على الأم والجنين؛ لأن قطعة الدم من الجنين، وذكرت السائلة أن عمر الحمل أسبوعان، واستشارت طبيباً آخر مسلماً فذكر لها نفس الخطورة، وتطلب بيان الحكم الشرعي في ذلك.

### الجواب:

في حكم التخلص من هذا الحمل كما ذكرت السائلة في طلبها نفيده أنه إذا لم يبلغ عمر الجنين ١٢٠ يوماً فقد اختلف فقهاء الشريعة في حكم إسقاطه:

الرأي الأول قال: الإباحة مطلقاً، وهو قول بعض فقهاء المذهب الحنفي، وذكر بعضهم أن الإباحة مشروطة بوجود عذر شرعي، وهو منقول عن بعض فقهاء الشافعية أيضاً.

الرأي الثاني: الكراهة عند عدم وجود عذر، وهذا قول لبعض فقهاء المذهب الحنفي وفقهاء المذهب الشافعي.

الرأي الثالث: الكراهة مطلقاً، وهو رأي لبعض فقهاء مذهب المالكية.

الرأي الرابع: الحرمة، وهو المعتمد عند المالكية، والمتفق مع مذهب الظاهري.

وعلى ذلك فإننا نميل إلى الأخذ بالرأي القائل بجواز الإجهاض وإسقاط الجنين إذا لم يبلغ مدته في الرحم ١٢٠ يوماً إذا كان هناك عذر شرعي يبرر ذلك.

وفي حادثة السؤال إذا ما كان الطبيب المختص المسلم الثقة قد أقر بأن وجود الجنين فيه خطورة وضرر محقق للأم والجنين أيضاً -كما ذكرت السائلة في طلبها- فيعد هذا من المبررات التي تقتضي إباحة الإجهاض في هذه المدة التي ذكرتها السائلة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنع الإجهاض بعد نفخ الروح وبلوغ الجنين مائة وعشرين يوماً هو المفتى به حتى وإن ثبت أن الجنين مشوه، أو أكد الأطباء وفاته بمجرد ولادته، وبذلك صدرت فتوى دار الإفتاء المصرية جواباً على الطلب المقيّد برقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٠م، ما دام أن بقاءه حتى الولادة لا يشكل خطراً على أمه؛ لأنه يعتبر قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق<sup>(٢)</sup>.

وكذلك فتواها الأخرى بناءً على الطلب المقيّد برقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١م، وفيها:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٠٣/٢٥ - ٢٠٤) من فتاوى فضيلة الدكتور/ نصر فريد واصل.

(٢) انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤٢/٣٦ - ١٤٣) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

«الجنين المشوه لا يخلو من أن يكون التشوه الحاصل به يسيرًا أو شديدًا، فإن كان التشوه يسيرًا، كالذي يكون في الأطراف أو التأخر العقلي (الطفل المنغولي)، أو تضخم بعض الأعضاء؛ ففي هذه الحالة لا يجوز إسقاطه، سواء قبل نفخ الروح أو بعده؛ لما مر من أدلة تحريم إسقاط الجنين مطلقًا، فلا يعتبر هذا التشوه اليسير سببًا لاستباحة هذا الأمر الذي سبق تقرير الحكم بحرمته، إلا أن يكون في بقاء الجنين خطر محقق على الأم؛ ففي هذه الحالة نقول بجواز إسقاطه؛ حفاظًا على حياة الأم.

وإن كان التشوه شديدًا، وهو التشوه الذي يغلب على الظن عدم بقاء الجنين على قيد الحياة بعد الولادة، أو حاجته الدائمة إلى درجة معينة من الرعاية يصعب توفيرها له بصورة مستمرة. ومن أمثلة التشوه الشديد: الجنين الذي لا رأس له، أو الذي يعاني من عيوب القلب الشديدة، أو أمراض الدم الخطيرة؛ فحكم هذه الحالة يكون على صورتين:

الأولى: أن يكون هذا قبل مرور مائة وعشرين يومًا على الحمل -أي قبل نفخ الروح- وفي هذه الحالة يجوز إجهاض الجنين بشهادة أهل التخصص الثقات؛ وذلك بناءً على القاعدة الفقهية: «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما»<sup>(١)</sup>. وفي هذه الصورة يظهر أن مفسدة إسقاط الجنين أخف من مفسدة بقاءه إذا كان التشوه بهذه الدرجة، فيجوز ارتكاب هذه المفسدة درءًا للمفسدة الأعظم.

والثانية: أن يكون اكتشاف هذا التشوه الشديد بعد مرور مائة وعشرين يومًا من بداية الحمل -أي بعد نفخ الروح- وهذه الصورة محل خلاف؛ وذلك لصعوبة تحديد أعظم المفسدتين وأخفهما، والذي اخترناه هو حرمة إسقاط الجنين بعد نفخ الروح وإن ثبت علميًا أن به تشوهًا، إلا أن يكون في بقاءه خطرًا على الأم؛ وذلك لأنه بنفخ الروح فيه أصبح التعدي عليه بالإسقاط قتلًا للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق.

وعلى هذا قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته الثانية عشرة بتاريخ ١٥ من رجب ١٤١٠ هـ، حيث جاء فيه: عدم جواز إسقاط الحمل إذا بلغ مائة وعشرين يومًا، حتى وإن كان مشوه الخلقة إذا لم يكن فيه خطر مؤكد على الأم. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وعن تخفيض عدد الأجنة من جراء عملية أطفال الأنابيب صدرت الفتوى رقم ٥٩١ لسنة ٢٠٠٢، ونصها:

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٧.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/ ١٠٩ - ١١٠) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.



«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

لقد أجريت عملية طفل الأنابيب من حوالي الشهرين، وتم بحمد الله الحمل بدءاً أجنة، ولكن الأطباء والإحصاءات العلمية يدلون بخطورة الحمل بأكثر من جنينين، وبازدياد نسب الولادة المبكرة جداً التي قد تؤدي إلى التشوه الدائم أو سقوط الحمل في حوالي الخمسة شهور، أو وجود خطورة على الأم وإمكانية التسمم الحملي؛ ولذلك نصحني الطبيب بضرورة التخفيض لجنينين، مع العلم أن التخفيض سيتم قبل تمام ١٢٠ يوماً من بدء الحمل؛ فهل هناك حرمة في ذلك؟ وهل أعتبر بفعلي هذا مزهقةً للروح؟

أفيدوني أفادكم الله، فأنا وزوجي في حيرة وقلق شديدين، ويجب أن نأخذ القرار عاجلاً. جزاكم الله خيراً، والسلام عليكم.

### الجواب:

اتفق فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه، أي: بعد مرور مائة وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الحمل كما قالوا، ويعتبر إسقاط الحمل في هذه الحالة جناية على إنسان حي، وجريمة يعاقب مرتكبها دنيوياً وأخروياً، إلا إذا كان في بقاء هذا الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر على حياة أمه، وذلك بتقرير الأطباء المختصين ذوي الكفاءة والأمانة والثقة؛ فإنه يباح في هذه الحالة إسقاطه بل يجب؛ إنقاذاً لأمه من الخطر.

أما قبل نفخ الروح فيه، أي قبل مائة وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الحمل فقد اختلف الفقهاء في حكم إسقاطه، فبعضهم قال بالحرمة وهو المعتمد عند المالكية والمتفق مع مذهب الظاهرية، وبعضهم قال بالكراهة عند عدم العذر وهو مذهب بعض فقهاء الأحناف وبعض فقهاء الشافعية، وظاهر أقوال فقهاء الأحناف هو ترجيح القول بعدم جواز الإسقاط إلا لعذر أو ضرورة، والضرورة تقدر بقدرها شرعاً. ومما سبق يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى الصادرة على الطلب المقيد برقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٠٠٨ م المتضمن: «نرجو بيان الرأي الشرعي في الآتي:

نحن أطباء نعمل في مجال علاج العقم وتأخر الحمل وأطفال الأنابيب، وقد يحدث أن تحمل المرأة أكثر من جنين، وذلك أحياناً بدون أن يكون لنا تدخل في عدد الأجنة، مثل التلقيح الصناعي بوضع

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/١٦٧-١٦٩) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

نطفة الزوج داخل الرحم، وأحياناً بأن نضع داخل الرحم عددًا كبيراً من الأجنة، مثل أربع أو خمس أجنة؛ وذلك لزيادة فرص الحمل؛ حيث إننا لا نعلم أيها سوف يعلق في الرحم، وإذا قللنا عدد الأجنة قلت بالتالي فرص الحمل.

والسؤال هو: إذا حملت المرأة في أكثر من جنين؛ فهل يجوز شرعاً شطف عدد من الأجنة لتقليل العدد إلى واحد أو اثنين في الخمسين يوماً الأولى من حدوث الحمل، أو حقن مادة كيميائية في صدر عدد من الأجنة ليووقف النبض في المدة من الخمسين إلى المائة يوم الأولى في الحمل؟ مما يعطي فرصة للأجنة المتبقية لتواصل الحمل إلى نهايته.

### الجواب:

اتفق الفقهاء على أنه إذا بلغ عمر الجنين في بطن أمه مائة وعشرين يوماً، وهي مدة نفخ الروح فيه؛ فإنه لا يجوز إسقاط الجنين، ويحرم الإجهاض قطعاً في هذه الحالة؛ لأنه يعتبر قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق؛ لقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ} [الأنعام: ١٥١]، ولقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} [الإسراء: ٣٣].

أما إذا لم يبلغ عمر الجنين في بطن أمه مائة وعشرين يوماً فقد اختلف الفقهاء في حكم الإجهاض، فبعضهم قال بالحرمة، وهو المعتمد عند المالكية والظاهرية وبعض الشافعية، وبعضهم قال بالكراهة مطلقاً، وهو رأي بعض الحنفية والمالكية، وقول محتمل عند الشافعية، وبعضهم قال بالإباحة لعذر فقط، وهو حقيقة مذهب الحنفية، وبعضهم قال بالإباحة مطلقاً، وهو رأي بعض الأحناف وقول عند الحنابلة والرملي والشافعي إذا كانت النطفة من زنا، وقال به اللخمي من المالكية وأبو إسحاق المروزي من الشافعية قبل الأربعين يوماً.

والراجح والمختار للفتوى أن الإجهاض لا يجوز قبل نفخ الروح إلا إذا كانت النطفة من زنا، أو كان ذلك لعذر، كما هو حقيقة مذهب الحنفية، ونقل ابن عابدين في حاشيته<sup>١</sup> عن ابن وهبان أن من الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الظئر (أي: المرضع)، ويخاف هلاكه، قال: فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر.

وذكر الإمام الزركشي أن المرأة لو دعتها ضرورة لشرب دواء مباح يترتب عليه الإجهاض؛ فينبغي أنها لا تضمن بسببه<sup>٢</sup>.

(١) ١٩٣/٣.

(٢) الإقناع حاشية البجيرمي ١٢٩/٤.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإنه يجوز لكم شرعاً شفط عدد من الأجنة في الخمسين يوماً الأولى من الحمل؛ لتقليل المتبقي إلى واحد أو اثنين إذا كان عدم التدخل بذلك يترتب عليه غلبة الظن بتعرض حياة الأم للخطر، أو حصول إجهاض لجميع الأجنة، أو حدوث تشويه خلقي لها أو لبعضها، أو غير ذلك من ضرر محقق أو غالب للأم أو لجميع الأجنة، فيجب حينئذ التدخل بشفط بعضها؛ إبقاءً على حياة الأم المستقرة وحياة بقيتها، أو حتى بشفط جميعها؛ إبقاءً لحياة الأم المستقرة، وإيثاراً لارتكاب أخف الضررين بدفع أشدهما في الحالتين.

وفي حال شفط بعض الأجنة دون بعض يجب تحري القيام بذلك على أساس علمي ينبني على الإبقاء على الأرجى منها حياةً من الناحية النظرية العلمية، والتنازل عن الأقل رجاءً منها في ذلك.

أما في حال استواء جميع الأجنة في الاحتمالات النظرية العلمية للبقاء وعدمه؛ فيكون اختيار ما يتم شفطه بناءً على ما يكون أخف على الأم وأرفق بها، فإن كان الجميع في ذلك سواءً، فإنه يقرع بينها للاختيار، حيث إن القرعة في مثل هذه الأحوال مما يشرع اللجوء إليه للتخاير بين الأفراد المستوية في الصفات والأحوال، كما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه الإسلامي. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وبخصوص التخلص من الأجنة الزائدة أو غير المرغوب فيها أفقت دار الإفتاء الفلسطينية في الفتوى رقم (٥٠٩) في السؤال الذي نصه: رجل متزوج منذ خمسة عشر عامًا، ولديه بنتان، ويرغب أن يكون له ولد ذكر، فأجريت له ولزوجته عملية تمييز جنس للأجنة، من خلال التلقيح والتمييز في الأنابيب، وتم التأكيد على أن الأجنة الموجودة في الأنابيب جميعها إناث، فما حكم التخلص من هذه الأجنة؟

بجواب نصه:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالإشارة إلى سؤالك المثبت نصه أعلاه؛ فقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم إتلاف الأجنة الزائدة عن الحاجة في عمليات التلقيح الصناعي، قبل إتمام عملية الزراعة في الرحم، فمنهم من منع ذلك، مستنديين إلى أن بداية الحياة الإنسانية تكون من لحظة تلقيح البويضة بالحيوان المنوي مطلقاً، وأن إتلاف البويضة الملقحة هو إتلاف لحياة محترمة، فلا يجوز ذلك، في حين يرى أكثر

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٦/ ٨٥ - ٨٨) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

الباحثين جواز ذلك؛ لأن البويضة الملقحة لا حرمة لها ما لم تكن في داخل رحم المرأة، وأنه يجب تركها حتى يتوقف نموها وتنتهي حياتها دون تدخل من أحد.

والراجح والله تعالى أعلم جواز إتلاف الأجنة قبل نقلها إلى الرحم؛ لأن ذلك لا يعد إجهاضاً، حيث إن النطفة لم تستقر في الرحم أصلاً، يقول الإمام القرطبي: «النطفة ليست بشيء يقيناً، ولا يتعلق بها حكم إذا ألقها المرأة إذا لم تجتمع في الرحم...»<sup>(١)</sup>؛ ولأن إتلافها يمنع العبث بها ممن لا يخاف الله عز وجل، سواء في تحقيق حمل غير مشروع، أو في تجارب لا تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك بناءً على القاعدة الفقهية: «درء المفسد مقدم على جلب المصالح»<sup>(٢)</sup>، وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السادس قراراً رقمه: (٦ / ٦ / ٥٧) بشأن البويضة الملقحة الزائدة عن الحاجة، جاء فيه: «إذا حصل فائض من البويضات الملقحة بأي وجه من الوجوه تترك دون عناية طبية إلى أن تنتهي حياة ذلك الفائض على الوجه الطبيعي»، والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا نرى تشديد المؤسسات الإفتائية على تعمّد الإجهاض إلا في الضرورة القصوى وفي أضيق نطاق، كأن تكون النطفة من اغتصاب أو زنا، أو كان ذلك لعذر قوي، على الراجح والمختار للفتوى، وهذا إذا كان قبل نفخ الروح، أما بعدها فلا يجوز بحال؛ لأنه قتل نفس، إلا إذا تعارضت حياته يقيناً مع حياة الأم؛ باعتبارها الأصل وذات الحياة المستقرة، وبناءً على تقرير من طبيين مسلمين عدلين حاذقين.

\*\*\*

(١) تفسير القرطبي: ٨/١١.

(٢) القواعد الفقهية: ٦/١.

(٣) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:

<http://www.darifta.ps>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٧م. المفتي: فضيلة الشيخ/ محمد أحمد حسين.

## البصمة الوراثية وإثبات النسب أو نفيه بها

البصمة الوراثية إحدى ثمار التطور الطبي المذهل الذي نعيشه، منذ نجح العلماء في منتصف الثمانينات من القرن العشرين في تحليل الحمض النووي الموجود في نواة خلايا الإنسان، والذي أطلق عليه «البصمة الوراثية»، أو (DNA) «دنا»، وهذه الحروف اختصار للاسم العلمي: (Deoxy Ribo Nucleic Acid).

وهذه البصمة الوراثية مميزة لكل شخص، مثل بصمات الأصابع، ومن المستحيل أن نجد شخصين لهما نفس البصمة الوراثية، إلا كل توأمين متطابقين.

وتكون متطابقة في جميع خلايا الجسم للشخص الواحد، ويمكن الوصول إليها عن طريق أي سائل بالجسم، كاللعاب والمخاط والدم والسائل المنوي، أو عن طريق الجلد أو الشعر أو العظام، بل يمكن الوصول إليها عن طريق آثار الدم أو غيره من الوسائل.

وكان هذا كشفًا عظيمًا؛ إذ أمكن بها تحديد الهوية لكل إنسان، بما فيها إثبات الأبوة الطبيعية.

وسرعان ما أخذت البصمة الوراثية طريقها لدى الشركات والمؤسسات والهيئات، وفي سنة ١٩٩٥ م أدخلت مصر نظام العمل بالبصمة الوراثية في معامل الطب الشرعي، واستخدمت هذه التقنية في قضايا كثيرة ومتنوعة، ومنها مسائل النسب، واستعانت بها المحاكم المصرية في قضايا إثبات النسب ونفيه<sup>(١)</sup>.

وعُرفت بأنها البنية الجينية التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه<sup>(٢)</sup>.

كما عُرفت كذلك بأنها العلامة المخلوقة في خلايا الإنسان، والمعينة لهويته، والتي تسمح بالتعرف على أصوله وفروعه بصفة أساسية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية للدكتور/ سعد الدين هلال ص (٥-٧)، ط. مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ٢٠١٠ م، والبصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون للمستشار الدكتور/ فؤاد عبد المنعم أحمد ص (١٤-١٦)، ط. المكتبة المصرية بالإسكندرية، بدون تاريخ.

(٢) انظر: البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون ص (١٦).

(٣) البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية ص (٤٠).

وتتم البصمة الوراثية عن طريق تحليل جزء أو أجزاء من حمض DNA (الدنا) المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسم الإنسان.

ويظهر هذا التحليل في صورة شريط من سلسلتين، كل سلسلة بها تدرج على شكل خطوط عرضية مسلسلة وفقاً لتسلسل القواعد الأمينية على حمض الدنا، وهي خاصة لكل إنسان تميزه عن الآخر في الترتيب، وفي المسافة ما بين الخطوط العرضية، وتمثل إحدى السلسلتين الصفات الوراثية من الأب (صاحب الماء)، وتمثل السلسلة الأخرى الصفات الوراثية من الأم (صاحبة البويضة)، ومن خلال تزواج هذه الصفات الوراثية من الوالدين وتتابعها تتشكل صفات وراثية خاصة للجنين ينفرد بها عن سائر الخلق، وتتراوح هذه الصفات الوراثية الخاصة ما بين اثنين إلى عشرة مليون صفة وراثية من بين تسعمائة مليون صفة وراثية في كل خلية.

ونتيجة البصمة الوراثية لا تتغير بتغير عمر الخلية أو مكانها في الجسم.

ويتم إجراء هذا التحليل بواسطة أجهزة ذات تقنية عالية<sup>(١)</sup>.

والبصمة الوراثية يمكن استخدامها في مجالات كثيرة ترجع في مجملها إلى مجالين رئيسيين، هما: المجال الجنائي، ومجال النسب؛ حيث يمكن من خلالها الكشف عن هوية المجرمين في جرائم القتل والاعتداء والاعتصاب والاختطاف، وغيرها، كما يمكن من خلالها كذلك إثبات النسب أو نفيه.

ولأجل هذه الأهمية الكبرى للبصمة الوراثية صدرت بشأنها الكثير من الفتاوى والقرارات عن المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية.

منها: قرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة سنة ٢٠٠٢ م، ونصه:

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في المدة من ٢١-٢٦ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ، الذي يوافق من ٥-١٠ / ١ / ٢٠٠٢ م، وبعد النظر إلى التعريف الذي سبق للمجمع اعتماده في دورته الخامسة عشرة، ونصه: «البصمة الوراثية هي البنية الجينية (نسبة إلى الجينات، أي المورثات)، التي تدل على هوية كل إنسان بعينه. وأفادت البحوث والدراسات العلمية أنها من الناحية العلمية وسيلة تمتاز بالدقة لتسهيل مهمة الطب الشرعي. ويمكن أخذها من أي خلية (بشرية) من الدم أو اللعاب أو المني أو البول أو غيره».

(١) البصمة الوراثية وعلائقها الشرعية ص (٤٠-٤١).

وبعد الاطلاع على ما اشتمل عليه تقرير اللجنة التي كلفها المجمع في الدورة الخامسة عشرة بإعداده من خلال إجراء دراسة ميدانية مستفيضة للبصمة الوراثية، والاطلاع على البحوث التي قدمت في الموضوع من الفقهاء والأطباء والخبراء، والاستماع إلى المناقشات التي دارت حوله تبين من ذلك كله أن نتائج البصمة الوراثية تكاد تكون قطعية في إثبات نسبة الأولاد إلى الوالدين، أو نفهم عنهما، وفي إسناد العينة (من الدم أو المني أو اللعاب) التي توجد في مسرح الحادث إلى صاحبها، فهي أقوى بكثير من القيافة العادية (التي هي إثبات النسب بوجود الشبه الجسماني بين الأصل والفرع) وأن الخطأ في البصمة الوراثية ليس واردًا من حيث هي، وإنما الخطأ في الجهد البشري، أو عوامل التلوث، ونحو ذلك.

وبناءً على ما سبق قرر ما يأتي:

أولاً: لا مانع شرعاً من الاعتماد على البصمة الوراثية في التحقيق الجنائي واعتبارها وسيلة إثبات في الجرائم التي ليس فيها حد شرعي ولا قصاص؛ لخبر ((ادرؤوا الحدود بالشبهات))، وذلك يحقق العدالة والأمن للمجتمع، ويؤدي إلى نيل المجرم عقابه وتبرئة المتهم، وهذا مقصد مهم من مقاصد الشريعة.

ثانياً: إن استعمال البصمة الوراثية في مجال النسب لا بد أن يحاط بمنتهى الحذر والحيلة والسرية؛ ولذلك لا بد أن تقدم النصوص والقواعد الشرعية على البصمة الوراثية.

ثالثاً: لا يجوز شرعاً الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب، ولا يجوز تقديمها على اللعان.

رابعاً: لا يجوز استخدام البصمة الوراثية بقصد التأكد من صحة الأنساب الثابتة شرعاً، ويجب على الجهات المختصة منعه وفرض العقوبات الزاجرة؛ لأن في ذلك المنع حماية لأعراض الناس وصوناً لأنسابهم.

خامساً: يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات الآتية:

- (أ) حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوه.
- (ب) حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.



(ج) حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، وتعذر معرفة أهلهم أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين.

سادساً: لا يجوز بيع الجينوم البشري لجنس أو لشعب أو لفرد لأي غرض، كما لا تجوز هبتها لأي جهة؛ لما يترتب على بيعها أو هبتها من مفساد.

سابعاً: يوصي المجمع بما يأتي:

(أ) أن تمنع الدولة إجراء الفحص الخاص بالبصمة الوراثية إلا بطلب من القضاء، وأن يكون في مختبرات للجهات المختصة، وأن تمنع القطاع الخاص الهادف للربح من مزاوله هذا الفحص؛ لما يترتب على ذلك من المخاطر الكبرى.

(ب) تكوين لجنة خاصة بالبصمة الوراثية في كل دولة يشترك فيها المتخصصون الشرعيون والأطباء والإداريون، وتكون مهمتها الإشراف على نتائج البصمة الوراثية واعتماد نتائجها.

(ج) أن توضع آلية دقيقة لمنع الانتحال والغش ومنع التلوث وكل ما يتعلق بالجهد البشري في حقل مختبرات البصمة الوراثية؛ حتى تكون النتائج مطابقة للواقع، وأن يتم التأكد من دقة المختبرات، وأن يكون عدد المورثات (الجينات المستعملة للفحص) بالقدر الذي يراه المختصون ضرورياً دفعاً للشك.

والله ولي التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد<sup>(١)</sup>.

ومنها: فتوى دار الإفتاء المصرية سنة ٢٠٠٧م بشأن استخدام تقنية البصمة الوراثية في إثبات النسب ونفيه، وجاء فيها:

«نفيد بأنه من المقرر شرعاً أن ثبوت النسب فرع عن الزواج الصحيح أو الفاسد -أي الذي فقد شرطاً من شروط صحة النكاح- أو في حالة الوطء بشبهة، كأن يطاء امرأة ظناً منه أنها زوجته فيظهر خلاف ذلك، أو وطء الشبهة، والأبوة علاقة شرعية لا طبعية، أي: أن نسب الطفل إلى من تخلّق من مائه إنما يثبت من طريق الشرع، لا من طريق الطبع، أما النسب بين الطفل وأمه فيثبت من جهة الطبع؛ لأن الأمومة علاقة طبعية، وهو الأمر الذي يمكن اكتشافه عن طريق البصمة الوراثية التي تبين تخلّق هذا الطفل من رجل ما وامرأة ما، ومعنى هذا أن المتخلّق من ماء الزنا ليس ابناً للزاني؛ حيث تم الاجتماع بين الرجل والمرأة من غير عقد زواج، وإن كان بالطبع هو ابن للزانية؛ حيث حملته في بطنها وولد منها قطعاً، فتجري عليه أحكام هذه البنوة في شأن المحرمية والميراث وغير ذلك، ولا يثبت نسب الطفل إلى الرجل إلا إذا كان اجتماعه مع أمه في عقد صحيح أو حتى فاسد أو في وطء شبهة، فإذا انتفى العقد فلا يثبت النسب شرعاً بإجماع الأمة، وهو منصوص القانون المصري.

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة: قرارات الدورة السادسة عشرة، القرار السابع ص(٣٨٩-٣٩١) الإصدار الثالث.

ويجب على القاضي أن يحتال بكل وجه لإثبات النسب؛ لأن المشرع يتشوف إلى إثبات النسب مراعاةً لحق الطفل، وإحياءً للولد، وحملًا لحال المرأة على الصلاح؛ ولذلك أثبت النسب بشتى الوسائل، كالشهادة والإقرار والقيافة وغيرها من الوسائل. فإذا تبين للقاضي أن الطفل ولد من زواج صحيح أو حتى من زواج فاسد أو وطء شبهة؛ فعليه أن يحكم بثبوت النسب، وله أن يأخذ في هذا الصدد بالوسائل العلمية المادية التي توصل إلى معرفة الحقيقة.

أما إذا لم يثبت لديه شيء من ذلك، بل كان الأمر محض زنا؛ فيجب عليه ألا يثبت النسب بين ذلك الطفل وهذا الرجل، حتى لو ثبت بالبصمة الوراثية أن هذا من هذا؛ حيث لا يثبت النسب إلا من جهة الشرع، لا بالطبع.

والحاصل: أنه يجوز إثبات النسب بالبصمة الوراثية باعتبارها من الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات إذا كان ذلك في عقد زواج صحيح أو فاسد أو وطء شبهة، أما في حالة الزنا فلا يثبت نسب الطفل إلى الزاني، وإنما ينسب لأمه فقط؛ لأن ماء الزنا هدر لا يعتد به شرعًا.

ومن المقرر شرعًا أنه إذا صدر الإقرار من الزوج في عقد الزواج الصحيح بنسب الطفل إليه مستوفياً لشرائطه فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال، وذلك سواء أكان المقر صادقًا في الواقع ونفس الأمر أم كاذبًا، فنفي النسب بعد الإقرار به ليس معتبرًا، والاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب غير معتد به شرعًا؛ حيث إن التحاليل يعتمدها الخطأ البشري المحتمل، وحتى لو دلت البصمة الوراثية في نفسها على نفي النسب أو إثباته يقينًا؛ فإن ذلك اليقين في نفسه يقع الظن في طريق إثباته؛ مما يجعل تقرير البصمة الوراثية غير قادر على نفي النسب، أما إثبات النسب بهذه البصمة فلا يكون إلا في عقد صحيح لا يتم اللعان فيه بين الزوجين، فإن تم اللعان فاللعان أقوى من البصمة الوراثية.

❖ ويجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات الآتية:

- ❖ حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوه.
- ❖ حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.

حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، وتعدر معرفة أهلهم، أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين.

ولا مانع شرعاً من إلزام المنكر، سواء أكان الرجل أم المرأة، أم طرفاً آخر كالولي مثلاً من إجراء تحليل البصمة الوراثية في إطار الزوجية، وذلك عندما يدعي أحدهما أو كلاهما قيام علاقة زوجية بينهما، مع عدم وجود مانع شرعي للزواج بين الرجل والمرأة، ولو لم تثبت تلك العلاقة الزوجية بينهما في ذاتها بشهود أو توثيق أو نحوهما، وكذلك الحال في حدوث وطء بشبهة أو عقد فاسد بينهما؛ وهذا لإثبات نسب طفل يدعي أحدهما أو كلاهما أنه ولد منهما، وفي حالة رفض المدعى عليه إجراء التحليل المذكور يعد الرفض قرينة قوية على ثبوت نسب هذا الطفل به، وإن لم نلتفت إلى بقاء الزوجية في ذاتها، والآثار المترتبة عليها؛ فإن إثبات النسب لا يعني استمرار قيام الزوجية.

وإذا ثبت عدم صحة نسب المولود من المدعى عليه يعد المدعي قاذفًا مستحقًا للعقوبة التعزيرية المناسبة التي يقررها ولي الأمر<sup>(١)</sup>.

وورد مثل ذلك في العديد من الفتاوى، منها: الفتوى الصادرة بناءً على «الخطاب الوارد من مجمع البحوث الإسلامية بتاريخ ١٧/١/٢٠١٢ م المقيّد برقم ٣٢ لسنة ٢٠١٢ م، والمتضمن الكتاب المحال من الإدارة العامة لشؤون مجلس المجمع ولجانه إلى دار الإفتاء المصرية للاختصاص بناءً على توصية لجنة البحوث الفقهية، والوارد إلى المجمع من السيدة/ س.إ. بخصوص طلب تعديل التشريع المعمول به حالياً من تحديد وتأكيّد ونفي النسب، وحاصل ما جاء في الكتاب المذكور: أن ابنها رزق بطفل بعد سبعة شهور من زواجه، وقام بتقييده باسمه، وبعد فترة قصيرة ساوره الشك في نسبة الطفل له، فقام بإجراء اختبار DNA «اختبار البصمة الوراثية» في أكثر من معمل وجاءت النتائج كلها أنه ليس طفله؛ فقام برفع دعوى نفي نسب بناءً على هذا التقرير، لكن الدعوى رفضت أمام محكمة الدرجة الأولى، وأمام محكمة الاستئناف، وكانت مبررات القاضي في عدم الأخذ بنتائج تحليل البصمة الوراثية أن هذا الإجراء لا يدعمه وصف قانوني يعتمد عليه.

ويتضمن الكتاب طلب النظر في تعديل التشريع المعمول به حالياً، وإتاحة الفرصة للعمل بما أتاحه العلم الحديث من تحديد وتأكيّد ونفي النسب، والمعروف عنه دقة النتائج، وهو ما يعمل به الآن في نسبة المتوفين إلى ذويهم، وفي إثبات ارتكاب شخص جريمة من عدمه؛ حيث إن تعديل التشريع بما يتناسب مع العلم الحديث أمر مطلوب لصالح الإسلام والمسلمين، وهو ما أخذت به الدول المتقدمة وما ستطالب به جمعيات حقوق الإنسان.

وتساءل صاحبة الكتاب عن عدالة التشريع في نسبة طفل إلى إنسان يعلم أنه ليس ابنه، وعن مزاحمة هذا المولود لغيره من الأولاد في الانتساب إلى أبيهم وفي ميراثهم منه، وتطلب رفع الظلم عن ابنها.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤٢/٣٩ - ١٤٥) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

## الجواب:

من المقرر شرعاً أن ثبوت النسب فرع عن الزواج الصحيح أو الفاسد -أي الذي فقد شرطاً من شروط صحة النكاح- أو في حالة الوطء بشبهة، كأن يظن امرأة ظناً منه أنها زوجته فيظهر خلاف ذلك، والأبوة علاقة شرعية لا طבעية، أي: أن نسب الطفل إلى من تخلّق من مائه إنما يثبت من طريق الشرع، لا من طريق الطبع، أما النسب بين الطفل وأمه فيثبت من جهة الطبع؛ لأن الأمومة علاقة طבעية، وهو الأمر الذي يمكن اكتشافه عن طريق البصمة الوراثية التي تبين تخلّق هذا الطفل من رجل ما وامرأة ما، ومعنى هذا أن المتخلّق من ماء الزنا ليس ابناً للزاني؛ حيث تم الاجتماع بين الرجل والمرأة من غير عقد زواج، وإن كان بالطبع هو ابن للزانية؛ حيث حملته في بطنها وولدت منها قطعاً، فتجري عليه أحكام هذه البنوة في شأن المحرمية والميراث وغير ذلك، ولا يثبت نسب الطفل إلى الرجل إلا إذا كان اجتماعه مع أمه في عقد صحيح أو حتى فاسد أو في وطء شبهة، فإذا انتفى العقد فلا يثبت النسب شرعاً بإجماع الأمة، وهو منصوص القانون المصري؛ حيث ورد في المادة الخامسة عشرة من قانون الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠: «لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به أكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة». اهـ.

ولا يشترط في ثبوت الإقرار بالنسب أن يكون في مجلس القضاء، ولا أن يكون مقروناً بما يبين وجهه، ولا أن يكون صاحبه صادقاً في نفس الأمر، ما لم تكذبه بينة، ولا يشترط أيضاً أن يكون صريحاً، بل يجوز أن يكون ضمناً، كسكوت الأب عند تهنئته بالمولود مثلاً، ولا يشترط أن يكون باللفظ، بل يجوز أن يكون بالإشارة حتى مع القدرة على العبارة، وبالكتابية الخالية من مظنة التزوير، كما تصح في بينة النسب الشهادة بالتسامع، كما هو الراجح والمعمول به في ذلك كله في فقه السادة الحنفية.

ويجب على القاضي أن يحتال بكل وجه لإثبات النسب؛ لأن المشرع يتشوف إلى إثبات النسب مراعاةً لحق الطفل، وإحياءً للولد، وحملاً لحال المرأة على الصلاح؛ ولذلك أثبت النسب بشقّي الوسائل، كالشهادة والإقرار والقيافة وغيرها من الوسائل. فإذا تبين للقاضي أن الطفل ولد من زواج صحيح أو حتى من زواج فاسد أو وطء شبهة؛ فعليه أن يحكم بثبوت النسب، وله أن يأخذ في هذا الصدد بالوسائل العلمية المادية التي توصل إلى معرفة الحقيقة.

أما إذا لم يثبت لديه شيء من ذلك، بل كان الأمر محض زنا؛ فيجب عليه ألا يثبت النسب بين ذلك الطفل وهذا الرجل، حتى لو ثبت بالبصمة الوراثية أن هذا من هذا؛ حيث لا يثبت النسب إلا من جهة الشرع، لا بالطبع.

والحاصل: أنه يجوز إثبات النسب بالبصمة الوراثية باعتبارها من الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات إذا كان ذلك في عقد زواج صحيح أو فاسد أو وطء شهية، أما في حالة الزنا فلا يثبت نسب الطفل إلى الزاني، وإنما ينسب لأمه فقط؛ لأن ماء الزنا هدر لا يعتد به شرعاً.

كما أن من المقرر شرعاً أن الإقرار بالنسب إذا تم مستوفياً لشروطه فإنه لا يقبل الإنكار بعد ثبوته، ولا يحتمل النفي ولا ينفك بحال، وذلك سواء أكان المقر صادقاً في الواقع ونفس الأمر أم كاذباً؛ حيث نص الفقهاء على أنه إذا أقر الرجل لولد لم يدعه غيره بأنه ولده، وكان هذا الولد يولد مثله لمثل المقر، ولم يصحح المقر أن هذا الولد من الزنا، ولم يكن هذا الولد من أهل التصديق بأن كان لا يعبر عن نفسه، أو كان الولد من أهل التصديق وصدق المقر في إقراره -يثبت نسبه من المقر، ولا يصح للمقر الرجوع في إقراره؛ لأن النسب بعد ثبوته لا يقبل الإبطال، ولا يصح بعد ذلك نفيه، ولا إقرار شخص آخر ببنوته.

والاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب غير معتد به شرعاً؛ حيث إن التحاليل يعترىها الخطأ البشري المحتمل، وحتى لو دلت البصمة الوراثية في نفسها على نفي النسب أو إثباته يقيناً؛ فإن ذلك اليقين في نفسه يقع الظن في طريق إثباته؛ مما يجعل تقرير البصمة الوراثية غير قادر على نفي النسب، أما إثبات النسب بهذه البصمة فلا يكون إلا في عقد صحيح لا يتم اللعان فيه بين الزوجين، فإن تم اللعان فاللعان أقوى من البصمة الوراثية.

**ويجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات الآتية:**

- ◆ حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشهية ونحوه.
- ◆ حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنايب.
- ◆ حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، وتعذر معرفة أهلهم، أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين.

ولا مانع شرعاً من إلزام المنكر، سواء أكان الرجل أم المرأة، أم طرفاً آخر كالولي مثلاً من إجراء تحليل البصمة الوراثية في إطار الزوجية، وذلك عندما يدعي أحدهما أو كلاهما قيام علاقة زوجية بينهما، مع عدم وجود مانع شرعي للزواج بين الرجل والمرأة، ولو لم تثبت تلك العلاقة الزوجية بينهما

في ذاتها بشهود أو توثيق أو نحوهما، وكذلك الحال في حدوث وطء بشبهة أو عقد فاسد بينهما؛ وهذا لإثبات نسب طفل يدعي أحدهما أو كلاهما أنه ولد منهما، وفي حالة رفض المدعى عليه إجراء التحليل المذكور يعد الرفض قرينة قوية على ثبوت نسب هذا الطفل له، وإن لم نلتفت إلى بقاء الزوجية في ذاتها والآثار المترتبة عليها؛ فإن إثبات النسب لا يعني استمرار قيام الزوجية.

وإذا ثبت عدم صحة نسب المولود من المدعى عليه يعد المدعي قاذفًا مستحقًا للعقوبة التعزيرية المناسبة التي يقررها ولي الأمر.

وعليه ولما كانت القضية المذكورة في الكتاب قد أقر فيها الأب ببنوة المولود من زوجته؛ مما يعني ثبوت الفراش الصحيح، وكانت ولادته لملثما متصورة وممكنة، ولم تكذبه البيئة وقتئذ، بل وقضى القضاء بدرجتيه -حسب ما ورد في الكتاب- ببطالان نفي النسب بعد إقراره؛ فلا يحق له نفي النسب ولا إنكاره لاحقًا، ولو سمح بمثل هذا لكان مطية للطعن في الأنساب، وانتقام الأزواج من الزوجات، والآباء من الأبناء عند الخلاف والشقاق، وهذا الذي راعته الشريعة الإسلامية؛ حيث جعلت العلاقة بين الأب وولده علاقة شرعية لا علاقة طبعية، وأبطلت ثبوت الأبوة لمن ادعاها في غير فراش صحيح أو وطء شبهة، حتى ولو كان الولد قد تخلّق من ماء زناه في الواقع ونفس الأمر؛ لتقطع بذلك مجال العبث في هذه المنطقة الحرجة من عرض الإنسان، والتي عليها قوام حياة الأحرار والحرار. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضًا: الفتوى الصادرة جوابًا على الطلب الوارد بتصريح محكمة استئناف الإسكندرية المقيد برقم ٦٨ لسنة ٢٠١٤م، والمتضمن: «برجاء التكرم من سيادتكم بموافاتنا بالرأي الشرعي عن إمكانية ومشروعية تحليل (DNA) البصمة الوراثية في ثبوت النسب ونفيه للطفل موضوع دعوى إنكار النسب؛ باعتبار هذا التحليل في ذاته قطعياً إثباتاً ونفيًا للنسب في إطار العلاقة الزوجية التي كانت قائمة بين الطرفين»<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في الجواب:

«أما بخصوص البصمة الوراثية فلها مع النسب حالتان رئيسيتان: حالة الإثبات، وحالة النفي.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٩٤/٤٠ - ٢٩٩) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٣٨/٤٣ - ٣٣٩).



فإثبات النسب بواسطة البصمة الوراثية جائز، بشرط ثبوت الفراش، وهذا يتوافق مع مذهب الشرع في التشوف إلى إثبات النسب، فيمكن اللجوء إلى البصمة الوراثية في حالة وجود عقد زواج صحيح أو فاسد -أي الذي لم تتوفر كل شروطه وأركانه- أو في حالة الوطء بشبهة، كأن يطأ امرأة ظناً أنها زوجته، فيظهر خلاف ذلك، بل ولا مانع شرعاً من إلزام المنكر عن طريق القضاء بإجراء تحليل البصمة الوراثية، سواء أكان الرجل أم المرأة أم طرفاً آخر كالولي مثلاً، وذلك عندما يدعي أحدهما أو كلاهما قيام علاقة زوجية بينهما، مع عدم وجود مانع شرعي للزواج بين الرجل والمرأة، ولو لم تثبت تلك العلاقة الزوجية بينهما في ذاتها بشهود أو توثيق أو نحوهما، وكذلك الحال في حدوث وطء شبهة أو عقد فاسد بينهما، وهذا لإثبات نسب طفل يدعي أحدهما أو كلاهما أنه ولد منهما، وفي حالة رفض المدعى عليه إجراء التحليل المذكور يعد الرفض قرينة قوية على ثبوت نسب هذا الطفل له، وإن لم نلتفت إلى بقاء الزوجية في ذاتها، والآثار المترتبة عليها؛ فإن إثبات النسب لا يعني استمرار قيام الزوجية.

وكذلك يمكن أيضاً الاستعانة بالبصمة الوراثية في حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أم تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوها، ومثلها حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب، وأيضاً حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، وتعذر معرفة أهلهم، أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين.

وهذا كله بخلاف استخدامها في نفي النسب؛ فإنه لا يجوز شرعاً الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب؛ لأن الخطأ البشري في التحاليل وارد محتمل، فالظن في طريق إثباتها، مما يجعل تقرير البصمة الوراثية غير قادر على نفي النسب الثابت بالطرق الشرعية المقررة؛ حيث إن النسب أمر شرعي وليس طَبَعِيًّا؛ فابن الزنا لا ينسب للزاني رغم أنه من مائه، ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر))، فيفهم منه أن الولد ينسب للزوج الذي ولد على فراشه؛ وبذلك يثبت وصف الأبوة له شرعاً.

وغاية الفحوص المعملية على فرض صحتها وعدم وجود نسبة للخطأ فيها -وهو ما لا سبيل إلى القول به- أن تقول: إن الطفل محل الاختبار يترجح أنه من ماء هذا الرجل أو ذاك، وهو ما لا تقوم به الأنساب في مثل هذه الأحوال.



أما عند التنازع بين مدعين للنسب مثلاً، والحال أن الأمر يحتمل نسبة الطفل إلى كل منهما؛ لثبوت الفراش لأحدهما وشبهة الفراش للآخر، أو الاشتراك في وطء الشبهة، أو التنازع على مجهول النسب عند انتفاء الأدلة أو تساويها، فيمكن الاستعانة بهذه الفحوصات لنفي النسبة عن أحدهما ممن لا يمكن أن يكون المولود ابناً له، وفي غير ذلك مما لا علاقة وثيقة له بالحادثة محل الدعوى، كالاقتباه في المواليد في المشافي وأطفال الأنابيب وضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحروب والكوارث وغير ذلك مع عدم إمكانية معرفة أهلكهم.

وهذا الذي قررناه هو خلاصة ما جاء في قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، في المدة من ٢١-٢٦ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ الذي يوافق المدة من ٥-١٠ / ١ / ٢٠٠٢ م<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٣ / ٣٤٠-٣٤٢) من فتاوى فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام.

## ختان الإناث

جاء في لسان العرب: «خَتَنَ الغلامَ والجاريةَ يَخْتِنُهُما وَيَخْتِنُهُما خَتْنًا، وَالِاسْمُ الْخِتَانُ وَالْخِتَانَةُ، وَهُوَ مَخْتُونٌ، وَقِيلَ: الْخَتْنُ لِلرِّجَالِ، وَالْخَفْضُ لِلنِّسَاءِ. وَالْخَتَيْنِ: الْمَخْتُونُ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. وَالْخِتَانَةُ: صِنَاعَةُ الْخَاتِنِ. وَالْخَتْنُ: فِعْلُ الْخَاتِنِ الْغُلَامَ، وَالْخِتَانُ ذَلِكَ الْأَمْرُ كُلُّهُ وَعِلَاجُهُ. وَالْخِتَانُ: مَوْضِعُ الْخَتْنِ مِنَ الذَّكَرِ، وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنْ نَوَاةِ الْجَارِيَةِ. قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: هُوَ مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْمَرْيُ: ((إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ))، وَهُمَا مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنْ ذَكَرِ الْغُلَامِ وَفَرْجِ الْجَارِيَةِ. وَيُقَالُ لِقَطْعِهِمَا الْإِعْدَارُ وَالْخَفْضُ.

وَحَتَنُ الرَّجُلِ: الْمَتَزَوُّجُ بِابْنَتِهِ أَوْ بِأَخْتِهِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْخَتْنُ أَبُو امْرَأَةِ الرَّجُلِ وَأَخُو امْرَأَتِهِ وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ امْرَأَتِهِ، وَالْجَمْعُ أَخْتَانٌ، وَالْأُنْثَى خَتْنَةٌ. وَفِي التَّهْذِيبِ: الْأَحْمَاءُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ، وَالْأَخْتَانُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ، وَالصِّهْرُ يَجْمَعُهُمَا. هَكَذَا عِنْدَ الْعَرَبِ، وَأَمَّا الْعَامَّةُ فَخَتْنُ الرَّجُلِ زَوْجُ ابْنَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

والختان مشروع في حق الذكر باتفاق الفقهاء، وهو من سنن الفطرة، وإن كانوا اختلفوا في درجة هذه المشروعية أهو واجب أم مستحب. وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ))<sup>(٢)</sup>.

أما ختان الإناث فقد اختلف فيه، وكثر فيه الكلام واللغط. وقد كانت الفتوى في دار الإفتاء المصرية منذ القديم على أن ختان الإناث ليس واجباً في مذهب أكثر الفقهاء، وأنه مشروع وداخل في جملة السنن؛ فمن أراد أن يفعله فله ذلك، ومن لم يرد فلا إثم في تركه، كما هي عادة الكثير من الأمم، وتفاوتت الفتاوى في الميل إلى فعله أو تركه؛ لعدم استقرار الموقف الطبي في ذلك الوقت. والفتاوى التالية رصدت ذلك:

منها: الفتوى الصادرة سنة ١٩٤٩ م، ونصها:

(١) لسان العرب (١٣/١٣٧-١٣٩)، مادة (ختن) بتصرف، ونحوه باختصار في المعجم الوسيط ص (٢١٨)، مادة (ختن).

(٢) رواه البخاري في الاستئذان، باب: الختان بعد الكبر ونتف الإبط، رقم (٦٢٩٧) ومواضع أخرى، ومسلم في الطهارة، باب: خصال الفطرة، رقم (٢٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«ورد إلينا استفتاء عن خفاض البنت، وهو المسمى بالختان، هل هو واجب شرعاً أو غير واجب؟

### الجواب:

إن الفقهاء قد اختلفوا في حكم الختان لكل من الذكر والأنثى، هل هو واجب، أو سنة وليس بواجب؟ فذهب الشافعية -كما في المجموع للإمام النووي- إلى أنه واجب في حق الذكر والأنثى، وهو عندهم المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور.

وذهب الحنابلة -كما في المغني لابن قدامة- إلى أنه واجب في حق الذكور، وليس بواجب بل هو سنة ومكرمة في حق الأنثى، وهو قول كثير من أهل العلم.

وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه سنة وليس بواجب في حقهما، وهو من شعار الإسلام.

فتلخص من ذلك أن أكثر أهل العلم على أن خفاض الأنثى ليس واجباً، وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، ويروى أيضاً عن بعض أصحاب الشافعي؛ فلا يوجب تركه الإثم، وأن ختان الذكر واجب، وهو شعار المسلمين، ومن ملة إبراهيم عليه السلام، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

ومن هذا يعلم أن لا إثم في ترك خفض البنات -ختانهن- كما درج عليه كثير من الأمم بالنسبة لهن. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها: الفتوى الصادرة سنة ١٩٥١ حيث بدأ يُتكلم عن آثار سلبية لختان الإناث، ونصها:

«طلبت مجلة لواء الإسلام بيان حكم الشريعة فيما نشرته مجلة الدكتور في عددها الأخير بتاريخ مايو سنة ١٩٥١ ملحق في موضوع ختان البنات لطائفة من الأطباء.

### الجواب:

إنه سبق أن صدرت فتوى مسجلة بالدار بأن ختان الأنثى من شعائر الإسلام وردت به السنة النبوية، واتفقت كلمة فقهاء المسلمين وأئمتهم على مشروعيتها، ومع اختلافهم في كونه واجباً أو سنة؛ فإننا نختار في الفتوى القول بسنيتها؛ لترجح سنده، ووضوح وجهته. والحكمة في مشروعيتها ما فيه من تلطيف الميل الجنسي في المرأة، والاتجاه به إلى الاعتدال المحمود. انتهى.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٢٣/١٤ - ١٢٤) فتوى رقم (٥٨٩) سجل (٦٠) بتاريخ ٢٩/٥/١٩٤٩ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسين محمد مخلوف.

ولمزيد البيان وتحقيقاً للغرض الكريم الذي ترمي إليه مجلة لواء الإسلام نضيف إلى الفتوى ما يأتي:

ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة تدل في مجموعها على مشروعية ختان الأنثى، منها قوله عليه السلام: ((خمس من الفطرة)) وعدّ منها الختان، وهو عام للذكر والأنثى. ومنها قوله عليه السلام: ((من أسلم فليختن)). وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: ((يا نساء الأنصار اختفضن -أي: اختن- ولا تهكن -أي: لا تبالغن-)). وحديث ((الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء)). ومن هذا يتبين مشروعية ختان الأنثى، وأنه من محاسن الفطرة، وله أثر محمود في السير بها إلى الاعتدال. أما آراء الأطباء مما نشر في مجلة الدكتور وغيرها عن مضار ختان الأنثى فإنها آراء فردية لا تستند إلى أساس علمي متفق عليها، ولم تصبح نظرية علمية مقررّة، وهم معترفون بأنه للآن لم يحصل اختبار للنساء المختنات، وأن نسبة الإصابة بالسرطان في المختنات من الرجال أقل منها في غير المختنات، وبعض هؤلاء الأطباء يرمي بصراحة إلى أن يعهد بعملية ختان الأنثى إلى الأطباء دون الخاتنات الجاهلات حتى تكون العملية سليمة مأمونة العواقب الصحية، على أن النظريات الطبية في الأمراض وطرق علاجها ليست مستقرة ولا ثابتة، بل تتغير مع الزمن واستمرار البحث؛ فلا يصح الاستناد إليها في استنكار الختان الذي رأى فيه الشارع الحكيم الخير العليم حكمة وتقويماً للفطرة الإنسانية. وقد علمتنا التجارب أن الحوادث على طول الزمن تظهر لنا ما قد يخفى علينا من حكمة الشارع فيما شرعه لنا من أحكام، وهدانا إليه من سنن، والله يوفقنا جميعاً إلى سبل الرشاد<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً: فتوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق سنة ١٩٨١م، التي رجح فيها مشروعية ختان الإناث<sup>(٢)</sup>، وأنه كما ورد في بعض الروايات توجيه نبوي ((أشرك للوجه وأحظى للزوج))، يعني الخفاض وعدم الإنهاك يضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة؛ لضبط الشهوة والإبقاء على لذات النساء واستمتاعهن مع أزواجهن.

وقال: «إن قول الأطباء في هذا الأمر مختلف، فمنهم من يرى ترك ختان النساء، وآخرون يرون ختانهن»<sup>(٣)</sup>، وأن «الطب علم، والعلم متطور تتحرك نظراته ونظرياته دائماً»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/ ١٥١- ١٥٢) فتوى رقم (٣٨٦) سجل (٦٥) بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٥١م من فتاوى فضيلة الشيخ/ علام نصار.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/ ١٢٦- ١٣٢) فتوى رقم (٩٤) سجل (١١٥) بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٨١م.

(٣) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/ ١٣٠).

(٤) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/ ١٣٠).

وكذلك فتوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي سنة ١٩٨٧، حيث جاء فيها:

«إن الفقهاء اتفقوا على أن الختان في حق الرجال والخفاض في حق النساء مشروع، ثم اختلفوا في وجوبه، فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك: هو مسنون في حقهما وليس بواجب وجوب فرض، ولكن يأثم بتركه تاركه. وقال الإمام الشافعي: هو فرض على الذكور والإناث، وقال الإمام أحمد: هو واجب في حق الرجال، وفي النساء عنه روايتان أظهرهما الوجوب. وهو في شأن النساء قطع الجلدة التي فوق مخرج البول دون مبالغة في قطعها ودون استئصالها، وسي هذا خفاضًا. وقد استدل الفقهاء على خفاض النساء بحديث أم عطية رضي الله عنها قال: إن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تنهكي؛ فإن ذلك أحظ للزوج وأسرى للوجه)). ومعنى لا تنهكي: لا تبالي في القطع والخفض، ويؤكد هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((يا نساء الأنصار اختفضن- أي اختتن- ولا تنهكن)). أي: لا تبالي في الخفاض. وهذا الحديث جاء مرفوعًا برواية أخرى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهذه الروايات وغيرها تحمل دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ختان البنات ونهيها عن الاستئصال، وقد علل هذا في إيجاز وإعجاز حيث أوتي جوامع الكلم، وهذا التوجيه النبوي إنما هو لضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة، فأمر بخفض الجزء الذي يعلو مخرج البول لضبط الاشتها والإبقاء على لذات النساء واستمتاعهن مع أزواجهن، ونهى عن إبادة مصدر هذا الحس واستئصاله؛ وبذلك يكون الاعتدال، فلم يعدم المرأة مصدر الاستمتاع والاستجابة، ولم يبقها دون خفض فيدفعها إلى الاستهتار وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة. لمّا كان ذلك كان المستفاد من النصوص الشرعية ومن أقوال الفقهاء على النحو المبين والثابت في كتب السنة والفقهاء أن الختان للرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام، وحث على الالتزام بها على ما يشير إليه تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم كيفية الختان وتعبيره في بعض الروايات بالخفض؛ مما يدل على القدر المطلوب في ختانهن. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أنه بعد تلك الفتوى ازداد الاتجاه الطبي إلى القول بأن لختان الإناث أضرارًا فصدرت فتوى دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٩٤ م في عهد فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي أيضًا بأن مرد الكلمة الفاصلة في مسألة ختان الإناث إلى الأطباء، فإن قالوا: في إجرائها ضرر تركناها، وإن قالوا غير ذلك فعلى المسؤولين أن يتخذوا كافة الإجراءات القانونية لإجراء هذه العملية بطريقة يتوفر فيها الستر والعفاف والكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى إمعان النظر في الأحاديث الواردة في ختان الإناث ومدى

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٤/١٩٢-١٩٣) فتوى رقم (٢٥) سجل (١٢٣) بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٧ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

ثبوتها من الناحية الحديثية. ونص الفتوى:

«السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فبناءً على الخطاب المرسل من السيد الدكتور مدير عام الإدارة العامة للثقافة والإعلام الصحي بشأن الحكم الشرعي بالنسبة لختان البنات.

### الجواب:

نفيد سيادتكم بما يلي:

يرى جمهور الفقهاء أن الختان سنة بالنسبة للذكور، ويرى بعضهم أنه واجب، وقد رجح الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار أنه سنة، فقالوا: والحق أنه لم يقم دليل صحيح يدل على الوجوب، والمتيقن السنية، كما في حديث ((خمس من الفطرة...))، ونحوه. والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه، ومن الأحاديث الصحيحة التي وردت في شأن الختان بالنسبة للذكور ما جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((اختتن إبراهيم خليل الرحمن بعدما أتت عليه ثمانون سنة))، وروى البخاري أيضاً بسنده عن سعيد بن جبير قال: «سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أنا يومئذ مختون، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يُدرَك -أي: حتى يبلغ-»، وروى الحاكم والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها ((أن النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما)). وأخذ العلماء من هذين الحديثين أن الختان بالنسبة للذكور لا يختص بوقت معين، وإن كان بعضهم يرى أن من الأفضل أن يكون في سن الصِّغَر.

وأما الختان أو الخفاض بالنسبة للإناث فلم يرد بشأنه حديث يحتج به، وإنما وردت آثار حكم المحققون من العلماء عليها بالضعف، ومنها حديث ((الختان سنة للرجال مكرمة للنساء))، وحديث ((لا تنهي؛ فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب إلى البعل)). ومعنى ((لا تنهي)): لا تبالي في استئصال الختان، وفي رواية: ((أشهي ولا تنهي)): أي اقطعي شيئاً يسيراً، ومنها حديث ((ألق عنك شعر الكفر واختن))، وحديث ((من أسلم فليختن))، وقد ذكر هذه الأحاديث جميعها الإمام الشوكاني في كتابه نيل الأوطار ٢ وحكم عليها بالضعف بعد الكلام المفصل عن أسانيدھا، وذكر قول الإمام ابن المنذر:

(١) ١٣٩/١.

(٢) ١٤٠: ١٣٧/١.

«ليس في الختان خبر يُرجع إليه ولا سنة تُتبع». وقال صاحب كتاب عون المعبود شرح سنن أبي داود ١ بعد أن ذكر ما جاء في الختان: وحديث ختان المرأة روي من أوجه كثيرة وكلها ضعيفة معلولة مخدوشة لا يصح الاحتجاج بها كما عرفت. ثم قال: وقال ابن عبد البر في التمهيد: «والذي أجمع عليه المسلمون أن الختان للرجال». وجاء في كتاب الفتاوى ٢ لفضيلة الشيخ محمود شلتوت رضي الله عنه تحت عنوان: ختان الأنثى، قوله: وقد خرجنا من استعراض المرويات في مسألة الختان على أنه ليس فيها ما يصح أن يكون دليلاً عليه «السنة الفقهية»، فضلاً عن الوجود الفقهي، وهي النتيجة التي وصل إليها بعض العلماء السابقين، وعبر عنها بقوله: ليس في الختان خبر يُرجع إليه ولا سنة تُتبع. وقال فضيلة الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة ٣: «أحاديث الأمر بختان المرأة ضعيفة لم يصح منها شيء»، وكتب فضيلة المرحوم الشيخ محمد عرفة عضو جماعة كبار العلماء بحثاً عن الختان بمجلة الأزهر المجلد ٢٤ لسنة ١٩٥٢ ص ١٢٤٢ جاء فيه: «وخفاض المرأة موضوع يبحث فيه العالم الشرعي لبيان حكمه في الشرع، ويبحث فيه العالم بوظائف الأعضاء لبيان وظيفة هذا العضو الذي يقع عليه الخفاض، ويبحث فيه العالم الاجتماعي لبيان آثار الختان الاجتماعية أي آثار حسنة أم آثار سيئة».

وعلم وظائف الأعضاء يرى أن هذا العضو حساس وأنه مُعين على إتمام عملية التخصيب، وأن قطعه وانتهاكه يُبعد الشهوة، وبعض علماء الاجتماع يرى أن الخفاض سبب في انتشار المخدرات في البلاد التي تزاوله ومنها مصر؛ لأن الزوج يجد شهوته أقرب من شهوتها فيستعين ببعض العقاقير التي شاع خطأ أنها تبطئ موافاة الماء من الرجل، ويزيدون فيقولون: وإذا أريد القضاء على آفة استعمال الحشيش والأفيون والمواد المخدرة فينبغي القضاء على أسبابها وهو ختان المرأة لتكون طبيعية ويكون الرجل طبيعياً، ثم قال فضيلته: فإذا ثبت كل ذلك فليس على من لم تختن من النساء من بأس، ومن اختنت فيجب ألا يُهلك هذا العضو، وإذا مُنع في مصر كما منع في بعض البلاد الإسلامية كتركيا وبلاد المغرب فلا بأس، والله الموفق للصواب.

والذي نراه بعد أن استعرضنا آراء بعض العلماء القدامى والمحدثين في مسألة الختان أنها سنة أو واجبة بالنسبة للذكور؛ لوجود النصوص الصحيحة التي تحض على ذلك.

(١) ١٢٢/١٤ وما بعدها.

(٢) ص: ٣٠٢.

(٣) ٣٣/١.



أما بالنسبة للنساء فلا يوجد نص شرعي يُحتجُّ به على ختانهن، والذي أراه أنه عادة انتشرت في مصر من جيل إلى آخر، ويوشك أن تنقرض وتزول بين كافة الطبقات، ولا سيما طبقات المثقفين. ومن الأدلة على أنها عادة، ولا يوجد نص شرعي يدعو إليه فإننا نجد معظم الدول الإسلامية الزاخرة بالفقهاء قد تركت ختان النساء، ومن هذه الدول: السعودية، ومنها دول الخليج، وكذلك دول اليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين وليبيا والجزائر والمغرب وتونس.

ما دام الأمر كذلك فإني أرى أن الكلمة الفاصلة في مسألة ختان الإناث مردُّها إلى الأطباء، فإن قالوا: في إجرائها ضرر تركناها؛ لأنهم أهل الذكر في ذلك، وإن قالوا غير ذلك فعلى وزارة الصحة في مصر أن تتخذ كافة الإجراءات القانونية لإجراء هذه العملية بالنسبة للإناث بطريقة يتوفر فيها الستر والعفاف والكرامة الإنسانية التي تصون للفتاة أنوثتها السوية. وبالله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

ثم بعدما حقق العلم الحديث أن هناك أضرارًا بدنية محتملة وأضرارًا نفسية تقع على الأنثى جراء تلك العملية اتجهت فتاوى دار الإفتاء المصرية إلى المنع من ختان الإناث بناءً على ما استقر عليه الطب الحديث.

وهذا الذي انتهت إليه الفتوى واستقرت عليه مؤخرًا يلتقي مع ما اختاره ولي الأمر في ذلك؛ حيث رأى أولو الأمر في مصر المنع من ختان الإناث، بل تجريمه وتقرير عقوبات على من يزاوله من الأطباء أو غيرهم، ومن يُرغم بناته عليه من الآباء والأمهات.

واختيار ولي الأمر مُلزم، وله أن يقيد المباح بالمنع منه أو بالأمر به، فيقيده وفقًا لما يؤول إليه المنع أو الأمر بحسب الحال والزمان والمكان، والحاجة أو الضرورة الداعية لذلك، وبالنظر إلى المصلحة.

قال ابن عابدين: «فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان؛ لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو فساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد؛ لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا رحمه الله: «والاجتهاد الإسلامي قد أقرَّ لولي الأمر العام من خليفة أو سواه أن يحد من شمول بعض الأحكام الشرعية وتطبيقها، أو يأمر بالعمل بقول ضعيف مرجوح

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٣٣/١٤ - ١٣٦) فتوى رقم (٧٤) سجل (١٢٧) بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٩٤ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

(٢) رسائل ابن عابدين (٢/ ١٢٥)، ط. المطبعة العثمانية ١٣٢١ هـ.

إذا اقتضت المصلحة الزمنية ذلك، فيصبح هو الراجح الذي يجب العمل به، وبذلك صرح فقهاؤنا وفقًا لقاعدة المصالح المرسلّة، وقاعدة تبدّل الأحكام بتبدّل الزمان. ونصوص الفقهاء في مختلف الأبواب تفيد أن السلطان إذا أمر بأمر في موضوع اجتهادي (أي: قابل للاجتهاد، غير مصادم للنصوص القطعية في الشريعة) كان أمره واجب الاحترام والتنفيذ شرعًا... وهذا من سماحة الفقه الإسلامي وسجاحته ومرونته التي أكسبته قابلية للوفاء بمصالح الأزمان والأجيال»<sup>(١)</sup>.

ومن تلك الفتاوى الحديثة التي صرحت بالمنع من ختان الإناث، وأصلّت له مستعرضة تاريخ الاختلاف فيه فتوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة، مفتي الديار المصرية السابق سنة ٢٠٠٧ جوابًا على خطاب وزير العدل رقم ٤٣٤٠ وتاريخ ٦/١٠/٢٠٠٧ م بشأن ما ورد بكتاب رئيس مجلس الشعب إلى وزارة العدل عن الحملة على ختان الإناث وأنها مخالفة للقانون والدستور.

وقد جاء في الفتوى: «تحريم ختان الإناث في هذا العصر هو القول الصواب الذي يتفق مع مقاصد الشرع ومصالح الخلق؛ وبالتالي فإن الحملة القومية على هذه الممارسة هو تطبيق أمين لمراد الله تعالى في خلقه، وليس فيها أي مخالفة للدستور أو القانون»<sup>(٢)</sup>.

وأشارت الفتوى إلى قرار وزارة الصحة والسكان المصرية الصادر رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٦ م بتجريم عمليات ختان الإناث والمعاقبة عليها، ونصه: «يحظر إجراء عمليات الختان للإناث، سواء بالمستشفيات أو العيادات العامة أو الخاصة، ولا يسمح بإجرائها إلا في الحالات المرضية فقط والتي يقرها رئيس قسم أمراض النساء والولادة بالمستشفى وبناءً على اقتراح الطبيب المعالج»<sup>(٣)</sup>.

كما أشارت إلى أن المحكمة الإدارية العليا قد أيدت قرار وزارة الصحة سنة ١٩٩٧ م في حكمها ردًا على الدعوى التي أقيمت لإلغائه، وجاء في نص حكمها: «قضت المحكمة بتأييد هذا القرار ورفضت طلب إلغائه؛ تأسيسًا على أن ختان الإناث لا يعتبر حقًا شخصيًا مقررًا طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ إذ لم يرد به نص في القرآن الكريم أو حكم قاطع الثبوت أو الدلالة في السنة الشريفة؛ وبذلك تخضع عملية ختان الإناث لأحكام قانون العقوبات التي تحظر المساس بجسم الإنسان إلا لضرورة طبية»<sup>(٤)</sup>.

وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها ما نصه: «وخلصت محكمة القضاء الإداري إلى أن المستفاد من استعراض الآراء الفقهية المتقدمة أن الشريعة الإسلامية لم تتضمن حكمًا فاصلاً أو نصًا قطعيًا

(١) المدخل الفقهي العام (١/٢١٥-٢١٦)، ط. دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/٧٦) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

(٣) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/٧٧).

(٤) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/٧٧-٧٨).

يوجب ختان الإناث أو يحظره؛ ومن ثم فإن الأحكام التي وردت في هذا الشأن كلها ظنية، وحيث إن الطب أيضاً لم يُجمع على رأي واحد، وإنما ذهب البعض إلى أن ختان الإناث يحقق مصلحة طبية، بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه يلحق بهن أشد الأضرار النفسية والطبية، وحيث إن لولي الأمر أن ينظم الأمور التي لم يرد فيها نص شرعي قطعي في كتاب الله أو سنة سوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يرد فيها إجماع، وكذلك المسائل الخلافية التي لم يستقرّ فيها الفقه على رأي واحد، وبصفة عامة جميع المسائل التي يجوز فيها الاجتهاد، وأن مسلك ولي الأمر في ذلك ليس مطلقاً، وإنما يجب أن يكون مستهدفاً بتنظيمه تلك المسائل تحقيق مصلحة عامة للناس، أو دفع ضرر عنهم بما لا يناهض نصاً شرعياً ولا يعاند حكماً قطعياً<sup>(١)</sup>.

وجاء فيه أيضاً: «وطالما أن الختان عمل جراحي خلت أحكام الشريعة الإسلامية من حكم يوجبه فالأصل ألا يتم بغير قصد العلاج؛ فالجراحة أيّاً كانت طبيعتها وجسامتها التي تجرى دون توافر سبب الإباحة بشروطه كاملة تعتبر فعلاً محرماً شرعاً وقانوناً؛ التزاماً بالأصل العام الذي يقوم عليه حق الإنسان في سلامة جسمه، وتجريم كل فعل لم يبحه المشرع يؤدي إلى المساس بهذه السلامة»<sup>(٢)</sup>.

كما أشارت الفتوى إلى أول نص رسمي في مصر بشأن ختان الإناث، وهو القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ م، الذي شارك فيه لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً من رجال الدين والطب المسلمين، منهم مفتي الديار المصرية في ذلك الوقت الشيخ/ حسن مأمون، ومفتي الديار المصرية سابقاً الشيخ/ حسنين محمد مخلوف، ووكيل وزارة الصحة، وقد جاء في المادة الثانية من القرار:

«- أنه يحرم بتاتاً على غير الأطباء القيام بعملية الختان، وأن يكون الختان جزئياً لا كلياً لمن أراد.

◆ منع عملية الختان بوحدات وزارة الصحة؛ لأسباب صحية واجتماعية ونفسية.

◆ غير مصرح للدايات المرخصات بالقيام بأي عمل جراحي، ومنها ختان الإناث.

◆ الختان بالطريقة المتبعة الآن له ضرر صحي ونفسي على الإناث، سواء قبل الزواج أو بعده»<sup>(٣)</sup>.

كما أشارت الفتوى إلى بيان مجمع البحوث الإسلامية بجلسته بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧ م، ونصه:

«في ضوء الجدل المثار حول ختان الإناث وموقف الشريعة الإسلامية منه، وفي ضوء ما وقع مؤخراً من وفاة إحدى بناتنا المسلمات نتيجة ممارسة هذه العادة التي ينسبها البعض خطأً إلى تعاليم الإسلام ناقش مجمع البحوث الإسلامية المسألة من جانبها الفقهي والصحي، وأجمع أعضاؤه على أن التحقيق العلمي يكشف

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/ ٧٨).

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/ ٧٨ - ٧٩).

(٣) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/ ٧٩).

في جلاء عن أنه لا أصل من أصول التشريع الإسلامي أو أحكامه الجزئية يجعل هذه العادة أمرًا مطلوبًا بأي وجه من وجوه الطلب، وإنما هي عادة ضارة انتشرت واستقرت في عدد قليل من المجتمعات المسلمة، وقد ثبت ضررها وخطرها على صحة الفتيا على النحو الذي كشفت عنه الممارسات في الفترة الأخيرة.

لذلك وجد المجلس من واجبه أن ينبه إلى هذه الحقيقة العلمية والصحية، وإلى ضرورة تنظيم حملة إرشادية وإعلامية تحذر المواطنين من ممارسة هذه العادة الضارة»<sup>(١)</sup>.

وفندت الفتوى ما ادّعى من أن منع ختان الإناث إنما أثير بعد مؤتمر السكان بالقاهرة، وأن إشكالية ختان الإناث مثارة منذ وقت طويل، حيث أثارها الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار سنة ١٩٠٤ م، ونقل قول ابن المنذر: «ليس في الختان خبر يُرجع إليه ولا سنة تُتبع، واحتج القائلون بأنه سنة بحديث أسامة عند أحمد والبيهقي: ((الختان سنة في الرجال، مكرمة في النساء)) ورواه الحجاج بن أرطاة مدلس».

وبينت الفتوى أن هذا الذي نقله الشيخ رشيد رضا هو ما تقرر عند علماء الحديث؛ فإنه لم يصح في ختان الإناث حديث، وكل الأحاديث الواردة فيه ضعيفة لا تقوم بها حجة. ونقل قول شمس الحق العظيم آبادي في عون المعبود<sup>٢</sup>: «وحديث ختان المرأة روي من أوجه كثيرة، وكلها ضعيفة معلولة مخدوشة لا يصح الاحتجاج بها كما عرفت». وقول الشوكاني في نيل الأوطار<sup>٣</sup>: «ومع كون الحديث لا يصلح للاحتجاج به فهو لا حجة فيه على المطلوب». وقول ابن الحاج في المدخل<sup>٤</sup>: «واختلف في حقن: هل يخفضن مطلقًا، أو يفرق بين أهل المشرق وأهل المغرب؟»<sup>(٥)</sup>.

تقول الفتوى: «وكل هذه النقول تبين أنها عادة، وليست عبادة، أي أن قضية ختان الإناث ليست قضية دينية تعبدية في أصلها، ولكنها قضية ترجع إلى الموروث الطبي والعادات والتقاليد الاجتماعية. ويكفي في ذلك أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يختن بناته الكرام عليهن السلام، بينما ورد عنه ختان الحسن والحسين عليهما السلام»<sup>(٦)</sup>.

ثم عرضت الفتوى لشيء من تاريخ الاختلاف في قضية ختان الإناث، فذكرت أنه «قبل أن يصدر قرار وزارة الصحة الأول بمنع إجراء عملية الختان للإناث سنة ١٩٥٩ م قبل ذلك بنحو ثماني سنين أرسل معالي وزير الصحة المصري في سنة ١٩٥١ م إلى فضيلة العلامة الشيخ/ محمود شلتوت، عضو هيئة

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٨١/٣٩).

(٢) ١٢٦/١٤.

(٣) ١٩١/١.

(٤) ٣١٠/٣.

(٥) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٨١/٣٩-٨٢).

(٦) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٨٣/٣٩).

كبار العلماء وأستاذ الشريعة بالأزهر الشريف- والإمام الأكبر فيما بعد- يسأله عن قضية الختان، خاصة ختان الإناث، فيجيبه بجواب في ٢٨/٥/١٩٥١ م ينشره في مجلة الأزهر مجلد ٢٣ عدد المحرم سنة ١٣٧١هـ في صفحة ٢١، ويقول بكل وضوح: «والشريعة تقرر مبدأً عامًا، وهو أنه متى ثبت بطريق البحث الدقيق لا بطريق الآراء الوقتية التي تُلقَى تلبيةً لنزعة خاصة أو مجارة قوم معينين أن في أمرٍ ما ضررًا صحيًّا أو فسادًا خلقيًّا وجب شرعًا منع ذلك العمل؛ دفعًا للضرر أو الفساد، وإلى أن يثبت ذلك في ختان الأنثى فإن الأمر فيه على ما درج عليه الناس وتعودوه في ظل الشريعة الإسلامية وعلم رجال الشريعة من عهد النبوة إلى يومنا هذا، وهو أن ختانها مكرمة، وليس واجبًا ولا سنةً».

ثم تكلم كلامًا نفيسًا بعد ذلك، لكن فيما نقلناه قاعدة مهمة تمثل عقل الفقيه المسلم المتمكن من فقهه.

وقصة هذا أنه في شهر مايو من ذات السنة أصدرت مجلة الدكتور ملحقًا حول ختان البنات، سألت فيه طائفة من الأطباء عن رأيهم وما ينصحون به في هذا الموضوع؛ فأجمعت كلمتهم على عدم ضرورة ختان البنات، وأشاروا إلى الضرر الذي قد ينجم عن هذه العملية، لكنهم- والحق يقال- أبدوا ذلك على سبيل الرأي ومجارة الحضارة، وليس على سبيل المعلومة الطبية المؤكدة.

وفي مجلة لواء الإسلام في عددها الأول من السنة الخامسة الصادر في شهر يونيه سنة ١٩٥١م (رمضان ١٣٧٠هـ) قامت المجلة بعمل استطلاع لكبار العلماء، فقال الشيخ إبراهيم حمروش عضو جماعة كبار العلماء ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر بعد كلام طويل يتعلق بسقف المعارف الشائع، والذي يرتد إلى أمور دنيانا، كما أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: ((أنتم أعلم بأمور دنياكم))؛ «يجوز لها ترك الختان، ولكنها في هذه الحالة لم تقم بالمكرمة، فإذا أريد تقرير المنع من ختان المرأة فلا بد أن يعلم بطريق صحيح أن العلم يثبت أن في ختانها إضرارًا بها حتى يمكن القول بالمنع».

ويقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بعد كلام طويل: «الذي يجب على الأطباء أن يوسعوا دائرة الاستقراء، وأن لا يحكموا بأن ختان البنت ضار بناءً على حالات فردية، وأن يقارنوا من الوجهة الصحية بين من خُتنت ومن لم تختن، فإذا تم هذا الاستقراء وكانت النتيجة أن ختان البنت ضارٌّ بها، ورأوا منعه فهذا المنع لا يعارض نصًّا في الدين، ولا إجماعًا لفقهاء المسلمين».

ويقول محمد بك البنا -وهو من كبار العلماء أيضًا- بعد كلام طويل أشار فيه إلى اختلاف الأطباء، ثم قال: «فإذا اشترك في ذلك عدد أكبر على النحو الذي أبديته -أعني على هيئة مؤتمر- كان البحث أتمَّ

وأوفى، والخلاصة أن المسلمين بالخيار من الناحية الدينية، وأن الأمر متروك للمصلحة، ويجب أن يُبحث بحثًا كافيًا بمعرفة الخبراء».

وفي المجلد ٢ من مجلة الأزهر في عددها العاشر الصادر في شوال سنة ١٣٧٢هـ، الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٥٣م يتكلم الشيخ محمد عرفة رئيس تحرير المجلة وعضو هيئة كبار العلماء فيقول: "والعلم يرى أنه يضر بالحياة الزوجية، ويؤدي إلى انتشار المخدرات بين الرجال، فإذا ثبت كل ذلك فأمره سهل جدًا، فليس على من لم تختن من النساء من بأس، ومن اختنت فيجب ألا يُنْهَك هذا العضو منها، وإذا مُنِع في مصر كما مُنِع في بعض البلاد الإسلامية كتركيا وبلاد المغرب فلا بأس. والله الموفق للصواب».

ويتبين من كل ذلك أن المسألة قديمة، يتكلم عنها الشيخ حسنين محمد خلوف، والشيخ سيد سابق، ويعيدها الشيخ محمود شلتوت في كتاب الفتاوى الصادر سنة ١٩٥٩م، ويذكر فيه مرة ثانية أن ختان الأنثى ليس لدينا ما يدعو إليه وإلى تحميمه، لا شرعًا ولا خُلُقًا ولا طبًّا.

ويتبين بذلك أن ختان الإناث عند كبار العلماء متعلق بالمعارف الطبية اليقينية، ولَمَّا كانت المعارف الطبية السائدة في العصور الأولى بعضها تقول: إنه لا يضر ولا ينفع، وبعضها تقول: إن فيه شيئًا من النفع، فقد قال الفقهاء الأقدمون بأنه مكرمة، وهم بذلك ينفون صفة الوجوب والسنية عنه، أي أنه ليس صفة تشريعية، بل هو من العادات، وإذا كان من العادات فإن الأمر فيه مردود إلى الخبراء وإلى البيئة وإلى النفع والضرر المحيط به، فيمثل فيه الناس لمعارفهم العلمية في كل عصر، وعلى هذا المعنى ورد في كتبنا -نقلا عن الأولين- أنه مكرمة، لا لإقراره، بل لنفي صفة الوجوب وصفة السُنَّة عنه. (كما سبق عن الشيخ محمود شلتوت أيضًا)، وفهم بعض الناس من نَقْلنا عن الفقهاء أنها مكرمة أنها مرغوب فيها، والأمر ليس كذلك، بل كلمة (مكرمة) هنا تكلم بها الفقهاء بناءً على المعارف الطبية، وليس بناءً على الشريعة الإسلامية؛ حيث إنهم يُضَعِّفون الحديث الذي وردت فيه هذه العبارة، ولو استدلووا به لاستدلوا به على أنها ليست من الشريعة في شيء، وهو الحديث الذي رواه أحمد والبيهقي: ((الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء)).

والمعارف الطبية أخذت في التطور والرصد للحالات والبحث الدقيق حتى استقرت الآن على الضرر البالغ لختان الإناث فيما هو إجماع بين المتخصصين في هذا الشأن، والطبيب الذي يخالف هذا الإجماع تراه غير متخصص فيه، وتراه يتكلم بطريقة غير علمية، وقد تتعلق بأمر آخر غير العلم من ثقافة سائدة أو ظن أن الشريعة تأمر به فيكون متحرجًا أو غير ذلك.



ومن المعلوم أن الفقهاء ربطوا كلامهم في كثير من المسائل بالأطباء، يقول الإمام الشافعي عندما يتكلم عن كراهة الوضوء بالماء المشمس في كتابه الأم<sup>١</sup>: «ولا أكرهه إلا من جهة الطب». وعندما يتكلمون على مسائل الحيض والنفاس والولادة وغير ذلك من الأمور الصحية المتعلقة بالمرأة فإنهم يرجعون إلى الوجود، ويعنون بالوجود: البحث الطبي، والرصد والتتبع، فقد تقرر أن ما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة يرجع إلى الوجود، كما في فتح المنان شرح الزبد لابن رسلان ص ٩٧، والمتصفح لكلامهم في هذا المعنى يجده كثيرًا.

والمنهج الإسلامي يرشدنا إلى احترام المعرفة وما منَّ الله به على الإنسان من علم، ويأمرنا باحترام السلف وتعظيمهم، ولكن هذا لا يستلزم الأخذ بكل مسائلهم حتى لو تغير واقعها، بل يقتضي الاهتداء بمناهجهم في فهم الشرع، حيث قاموا بواجبهم على منهج علمي رصين يتفق مع ما أذن الله لهم من معرفة، ومن هنا جاء كلامنا عن أن الختان أربعة أنواع: النوع الأول منه يتم فيه نوع من القطع أي الجرح وليس الاستئصال، والأنواع الأخرى يتم فيها الاستئصال، وأن النوع الأول هو الذي أقره الأطباء قديمًا، والمطلع على كتب سلفنا الصالح يتبين حقيقة ذلك، وأن النوع الأول هو مجرد إحداث جرح في جلدة تكون في أعلى الفرج دون استئصال هذه الجلدة.

قال الماوردي: «هو قطع جلدة تكون في أعلى الفرج كالنواة أو كعُرف الديك، قطع هذه الجلدة المستعلية دون استئصالها». انتهى من فتح الباري<sup>٢</sup>.

وقال النووي في المجموع<sup>٣</sup>: «هو قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج».

ومن هنا يتبين أن المراد من كلامهم هو القطع ومعناه الشق وليس الاستئصال، وهو ما يدل عليه الحديث الضعيف ((أشعي ولا تنهكي))، وهذا يحتاج إلى جراح تجميل متخصص في مسألة أصبحت في عصرنا الحاضر بملايساته ضارَّةً على الجسم البشري قطعًا، دون حاجة إليها شرعًا، وأن الأنواع الثلاثة التالية للنوع الأول إنما هي عدوان يستوجب القصاص أو الدية، وأن الدية فيها تصل إلى دية النفس، في حين أن النوع الأول وهو أخفها إنما هو من العادات المرتبطة بالمعارف الطبية.

وحيث أجمع الأطباء المتخصصون أهل الفن الكبراء وأطبقت كلمتهم على ضرر هذا الفعل؛ فقد وجب القول بمنعه وتحريمه وتجريمه، وليس في ذلك تجريم لسنة تركها لنا المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم كما يدَّعي بعضهم.

(١) (٧/١) د. دار قتيبة

(٢) (٣٤٠/١٠).

(٣) (١٤٨/٣).



ويزداد التحريم عندما نجد أن هذه العادة تُمارَس بطريقة مؤذية ضارّة، بحيث لو لم يكن ختان الإناث حرامًا؛ لوجب تحريمه سدًّا للذريعة المفضية إلى الأذى والضرر.

ومن كل ذلك يتبين أنه يجب على الأطباء أن يعلنوا الحقائق التي قد تُوصَل إليها بالبحث، وبالمؤتمرات العلمية، وبالقرارات التي توصلت إليها منظمة الصحة العالمية، وبما قد أطبق عليه الأطباء المختصون في هذا الشأن الآن، بحيث صار إجماعًا بعلم يقيني، كما طالب علماء الشريعة منذ أكثر من نصف قرن، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم.

ونحن إذ نتبع ما تيقن منه الطب، واستقرت عليه الكلمة؛ فنحن نتبع هؤلاء العلماء الذين أصَلُّوا لنا الأصول وتركونا على المحجة البيضاء، والحمد لله رب العالمين.

ويعترض بعضهم أن بعض علماء الشريعة الكبار كالشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والشيخ عطية صقر رحمهما الله وبارك فيهما وفي علمهما في سنيينا المتأخرة أصدروا الفتاوى بأنه سنة أو واجب، وأقول بكل ثقة: إن ذلك منهم كان استمرارًا على المنهج الذي يرفض محض الآراء والتقليد للآخرين، وأن نترك شيئًا من موروثنا من أجل هذه الآراء أو الرغبات أو ذلك التقليد، أما لو اطلع أي منهم على تلك الأبحاث المتكاثرة، وهذا الاتفاق الذي أُطبق عليه فإنهم يرجعون إليه كما علّمونا، فالأمر في غاية الوضوح.

وإنما كان استمرار هذه العادة عند عدم ظهور ضررها، أما وقد ظهر ضررها وقرره أهل الطب، وأجمعوا عليه فمنعها حينئذٍ واجب؛ حيث أقرت ذلك منظمة الصحة العالمية، في تقريرها سنة ٢٠٠٠م، وجرّمت هذه العادة الضارّة، وهي منظمة محايدة وعلمية موثوق بها، فحدوث الأضرار منها أصبح يقينيًّا؛ لاختلاف الملابس وضيقها، وانتشار أساليب الحياة الحديثة وسرعتها، وتلوث البيئة، واختلاف الغذاء والهواء ونمط الحياة، وتقدم الطب الذي أثبت الضرر قطعًا، بل واختلاف تحمّل الجسد البشري للجراحات ونحو ذلك.

ولما أحال كبار العلماء الأمر إلى الأطباء، وجزم الأطباء بضررها أصبح من اللازم القول بتحريمها<sup>(١)</sup>. ثم نقلت الفتوى كلام بعض المعاصرين مما يؤيد التحريم؛ حيث يترتب عليها الضرر، وقد قرر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه أنه ((لا ضرر ولا ضرار)) وهذا الحديث كلية من كليات الدين.

كما أن فيها تغييرًا لخلق الله بغير مسوغ يوجب؛ فيكون أمرًا غير مأذون فيه ومحظورًا شرعيًّا.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٨٣/٨٨ - ٨٨).

ثم تؤكد الفتوى: «وعلى الذين يعاندون في هذا أن يتقوا الله سبحانه وتعالى، وأن يعلموا أن الفتوى تتصل بحقيقة الواقع، وأن موضوع الختان قد تغير وأصبحت له مضارٌ كثيرة جسدية ونفسية؛ مما يستوجب معه القول بحرمته والاتفاق على ذلك، دون تفرق للكلمة واختلافٍ لا مبرر له، فيجب أن تُطبق كلمة العلماء الشرعيين على تحريم هذه الفعلة؛ حيث إننا نصحنا الفقهاء بالبحث منذ أكثر من خمسين سنة، فبحثوا وأجمعوا، ونصحناهم بالمؤتمرات فاجتمعوا وقرروا، ونصحناهم بالاتفاق لا عن آراء ولا عن تقليد، وإنما عن بحث وتتبع فبحثوا وتتبعوا واتفقوا، فوجب على العلماء حينئذ أن يزيلوا هذا الالتباس، وأن يجتمعوا على كلمة سواء؛ فإن الأمر لا يحتاج إلى كثير اختلاف بعدما تبين الحال، والمطلع على حقيقة الأمر لا يسعه إلا القول بالتحريم.

إن هذا الدين هو كلمة الله الأخيرة إلى العالمين، وليس هو لنا وحدنا، ولا يقتصر على سقفنا المعرفي وحده، بل خاطب الله به عباده جميعاً، فهو صالح لكل زمان ولكل مكان ولكل الأشخاص وفي كل الأحوال، بل ولكل سقف معرفي يمكن أن يصل إليه البشر، ونحن مأمورون أن نبلغ الإسلام كما أنزله الله تعالى وأراد؛ ظنيّاً في ظنيّه وقطعيّاً في قطعيّه، وأن نعلم الناس كيف يحبون ربهم سبحانه وتعالى بما أنعم عليهم من صنوف العلم وفنون المعرفة التي تجلب لهم النفع وتدفع عنهم الضرر، فالإسلام أوسع منا ومن مذاهبنا ومن بيئاتنا ومن تقاليدنا وعاداتنا، وما قد يصلح لنا قد لا يصلح بالضرورة لغيرنا، فكيف وقد أصبح الأمر لا يصلح لنا ولا لغيرنا، فلا يجوز لنا حينئذ أن نكون حجاباً بين الخلق والخالق، ولا أن نجعل أنفسنا سبباً في فتنة الناس عن قبول الإسلام ونشر تعاليمه، ولا أن نقف حجر عثرة أمام العلوم والمعارف التي يأذن بها الله تعالى للبشر حيناً بعد حين، إما بسوء الفهم أو سوء التصرف»<sup>(١)</sup>.

وبذلك حُسم الخلاف في قضية ختان الإناث، وانتهت الفتوى إلى تحريمه وتجريمه.

وهكذا تفيد الفتوى من التطور العلمي، وتلتقي مع العلوم الطبية والاجتماعية، ومع القانون، ويتم التوافق بين مؤسسات الدولة الدينية وغيرها؛ لتحقيق المصالح ودرء المفساد.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٩/ ٨٩ - ٩٠).

## عمليات التجميل

خلق الله سبحانه الإنسان وصوره في أحسن صورة وأتم خلقه، قال تعالى: {اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [سورة غافر: ٦٤]، وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۖ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ ۖ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ} [سورة الانفطار: ٦-٨].

وشرع له التداوي لإعادة جسمه وأعضائه إلى حالتها وصورتها الطبيعية، فعن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدَاوِي؟ قَالَ: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُزَلْ دَاءٌ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ)). وفي لفظ: قالت الأعراب: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدَاوِي؟ قال: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ))<sup>(١)</sup>.

وندب عز وجل إلى التجميل والترئين، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ))<sup>(٢)</sup>.

وحد ذلك بما لا يكون تغييراً لخلق سبحانه، فقال تعالى متحدثاً عن الشيطان: {لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۚ ۝ ١١٨ وَلَاضِلٌهُمْ وَلَاطْمِنُهُمْ وَلَأْمُرُهُمْ فَلْيَتَّكِنَ ءَاذَانَ الْأَنْعَمِ وَلَأْمُرُهُمْ فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ} [سورة النساء: ١١٨-١١٩].

ونهى المرأة عن بعض صور الترئين التي يكون فيها تغيير وتدليس، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ))<sup>(٣)</sup>. وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَلِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغْيِرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ))<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد، وسبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيان، رقم (٩١).

(٣) رواه البخاري في اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم (٥٩٣٣).

(٤) رواه البخاري في اللباس، باب: المستوشمة، رقم (٥٩٤٨)، ومسلم في اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوشمة، والواشمة والمستوشمة، والنامصة والمتنمصة، والمتفلجات، والمغيرات خلق الله، رقم (٢١٢٥).

ومما أثمره التطور الطبي المستمر عمليات التجميل التي زاد انتشارها في الآونة الأخيرة. وهذه الجراحات التجميلية منها ما هو تقويحي، ومنها ما هو تحسيني، ويختلف الحكم الشرعي تبعاً لذلك، وبحسب كل حالة.

ولذلك كانت عمليات التجميل محللاً للكثير من الفتاوى، ومن ذلك:

#### فتوى دار الإفتاء المصرية المتضمنة:

- ١- مدى شرعية جراحة التجميل بوجه عام.
- ٢- مدى شرعية جراحة التجميل لتحسين الوضع النفسي والاجتماعي لمن يطلب إجرائها كمرضى يعاني من تضخم في أنفه ويشعر بالحرج والانزعاج عند مقابلة الناس خوفاً من تعليقاتهم عليه والاستهزاء به، مما ينعكس سلبياً على وضعه النفسي والاجتماعي.
- ٣- مدى شرعية جراحة التجميل لتحسين الوضع الصحي لمن يطلب إجرائها كزيادة الدهون بالجسم التي تشكل ألماً لصاحبها في الظهر والمفاصل والعنق، أو تضخم الثديين، أو ما شابه.

#### الجواب:

أمرنا الله سبحانه بعدم تغيير خلقه بصورة تُنبئ عن الاعتراض على قضائه وقدره، وجعل هذا من فعل الشيطان، قال تعالى في سورة النساء آية ١١٩: {وَلَا تُرْهِمُوهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ}.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ)) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، واللعن لا يكون إلا لكبيرة.

ومن القواعد المقررة في الشرع الشريف أن الضرر يُزال لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)) رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم، وحسنه الإمام النووي.

وجراحة التجميل قد تكون لأمرٍ طبيٍّ يقرره الطبيب للمصلحة بحيث يتم ذلك بما تقرّر في الطب بطريقة لا تلحق الضرر بالإنسان فهي حينئذٍ حلال، كشفط الدهون، وتدبيس المعدة، وإنقاص الوزن. أما عمليات تغيير الشكل من غير داعٍ طبيٍّ لذلك فهي حرام. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٥١-٥٢)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٣٠/ ٢٨٩ - ٢٩٠) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

وفتواها الأخرى حول حكم عمليات شفط الدهون وتدبيس المعدة وشد الوجه، ونصها:

«ما رأي الشرع في عمليات شفط الدهون وتدبيس المعدة وتغيير شكل جلد الوجه والقدمين بعمليات الشد؟

### الجواب:

أمرنا الله سبحانه بعدم تغيير خلقه بصورة تُنبئ عن الاعتراض على قضائه وقدره، وجعل هذا من فعل الشيطان، قال تعالى: في سورة النساء آية ١١٩: {وَلَا تُرْهِمُوهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ}، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ)) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، واللعن لا يكون إلا لكبيرة.

ومن القواعد المقررة في الشرع الشريف أن الضرر يُزال؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)) رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم وحسنه الإمام النووي.

وعليه فإن شفط الدهون وتدبيس المعدة وإنقاص الوزن أمر طبي يُقرره الطبيب للمصلحة بحيث يتم ذلك بما تقرّر في الطب بطريقة لا تُلحق الضرر بالإنسان، أمّا شدّ الوجه وتغيير ملامحه فهو داخل في النهي الذي ذكرناه.

وعليه وفي واقعة السؤال: فإن شفط الدهون وتدبيس المعدة حلال في ذاته ومَرَجَعُهُ إِلَى الطَّبِيبِ، وتغيير شكل جلد الوجه والقدمين بعمليات الشدّ مما يكون معه تغيير لخلق الله حراماً، إلا إذا لزم به إزالة ضرر مُحَقَّق. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى المتعلقة بعملية تجميل الأنف، والصادرة عن دار الإفتاء المصرية جواباً على الطلب المقيّد برقم ١٣٢ لسنة ٢٠١٥ م، والمتضمن:

«شابة مسلمة في العشرينات من عمرها، ولديها بروز عظمي على شكل تقوس في عظمة الأنف، بحيث لو تم التدخل جراحياً لتحسن شكلها عما هو عليه حالياً إلى حد كبير، علماً بأن هذا العيب ليس له أي تأثير سلبي من الناحية الصحية.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٥٥)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٩٣/٣٠ - ٢٩٤) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

السؤال: هل يجوز لها أن تخضع للتدخل الطبي في هذه الحالة، والذي سيكون له عظيم الأثر إيجابيًا على معنوياتها، وكذا من زاوية زيادة فرص زواجها؟ نرجو الإفادة وجزاكم الله خيرًا.

### الجواب:

أمرنا الله سبحانه بعدم تغيير خلقه بصورة تنبئ عن الاعتراض على قضائه وقدره، وجعل هذا من فعل الشيطان؛ فقال تعالى: {وَلَا تُزَيِّنْهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ} [النساء: ١١٩]؛ فلا يجوز للإنسان تغيير شيء من خلقته التي خلقه الله عليها التماسًا للحسن، ولكن يُستثنى من ذلك ما يكون لسبب علاجي؛ كإزالة العيوب الخلقية، وإزالة ما يحصل به الضرر والأذى، فمن القواعد المقررة في الشرع الشريف أن الضرر يزال؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا ضرر ولا ضرار)) رواه الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم وغيرهم، وحسنه الإمام النووي.

وعليه فلا مانع شرعًا من إجراء عملية التجميل في الأنف لإزالة التقوس العظمي؛ لأن ذلك من باب إزالة الضرر، وليس التماسًا للحسن. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

### والفتوى الخاصة بإزالة تورم جفون العين، ونصها:

«ما حكم الشرع في إجراء جراحة تجميل لإزالة تورم جفون العين وهي تسبب آلامًا نفسية لصاحبه مما يضطره لارتداء نظارة غامقة بالنهار وبالليل، فما الحكم؟

### الجواب:

الأصل في القاعدة الشرعية أنه لا يجوز لشخص أن يغير شيئًا من خلقته التي خلقه الله عليها التماسًا للحسن، إلا أنه يُستثنى من ذلك ما يحصل به ضرر كأن يكون له سن زائدة أو طويلة تعوقه، أو أصبع زائد تؤلمه أو تؤذيه فلا بأس بنزع السن أو قطع الأصبع سواء للرجل أو المرأة، ويقاس على ذلك أي زيادة أو نقصان في الجسد إذا كان بقاءه على هذا الحال يسبب ألمًا سواء ماديًا كأن كانت تؤلمه أو تعوقه عن بعض الأعمال ولو مستقبلًا، أو كانت تسبب له ضررًا معنويًا كالم نفسي كأن يُحرج من بقاءها وينظر إليه الناس بتعجب أو ازدراء؛ فإنه يجوز له أن يزيلها للضرر، وقد نص فقهاء الحنفية على أنه لو قطع شخص أصبعًا زائدة لشخص لا يقتص منه.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٤/ ٢٥٠ - ٢٥١) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام.

فإذا كان السائل يسبب له هذا التورم حول العين أَلَمَّا سواء كان ماديًّا أو يعوقه عن الرؤية أو يقللها مثلًا أو كان أَلَمَّا نفسيًّا يتحرَّج بسببه من الناس فيجوز له إجراء جراحة لهذا الجزء لإزالته. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضًا فتوى التجميل باستخدام حقن البوتكس، ونصها:

### السؤال:

ما حكم حقن البوتكس (Botox) واستخدامه في أغراض التجميل والزينة؟

### الجواب:

كلمة البوتكس Botox هي اختصار من كلمتي (البوتولينم توكسن Botulinum Toxin)، ومعناها: مادة بروتينية طبيعية سُمِّية تستخرج من بكتريا (كولوستريديوم بوتولينم Clostridium Botulinum)، وهي نوع من البكتيريا اللاهوائية موجبة الجرام، وهذه المادة تنكسر إلى سبعة أنواع هي (G، F، E، D، C، B، A). والحقن بمادة البوتكس يحدث شللاً مؤقتاً لعضلات الشخص المَحْقُون بها بحيث يصبح العصب عاجزاً عن إصدار أمره للعضلة التابعة له بالتقلص، فتبقى العضلة مسترخية فترة تصل إلى ستة أشهر تقريباً، ثم تعود للحركة مجدداً وقد تم إزالة خطوط التجاعيد منها، ولا يتداخل تأثيرها مع حقن التعبئة أو ما يسمى بالفيلر fillers التي تستخدم لملء وتعبئة الشفاه أو الخدود أو الأرداف لزيادة الحجم.

والصورة الغالبة على استعمالات هذه المادة أنها تدخل في علاج الصداع النصفي، وبعض أمراض المثانة، وآلام الظهر، وعِرْق النساء، وتشنجات الحنجرة والعضلات، والحد من كثرة التعرق في الراحتين والأخمصين والإبطيين، وكثرة إفراز اللعاب والشقوق الشرجية، كما أنها يكثر استخدامها في إجراء عمليات التجميل غير الجراحية كتغيير شكل الحاجبين، وتحسين وتنعيم الخطوط الحركية في الوجه، سواء خطوط العبوس أو ما حول العينين أو خطوط الجبين، أو خطوط المدخنين حول الشفاه، كما أنها تدخل في بعض العمليات الجراحية كمكمل مثل: عمليات شد الوجه، والتقشير... إلخ ٢.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٥٣).

(٢) ينظر: Ghamriny's Clinical Dermatology «مرجع الغمريني للأمراض الجلدية» للدكتور/ محمد سعيد الغمريني (ص: ١٧١٤)، و«دليل الجراحة التجميلية» لكثير بنسون، ترجمة هتاف عبد الله (ص: ١٢٩، ط. دار الفراشة، لبنان)، و«فن التجميل» للدكتور/ أنور دندشلي (ص: ٨٨، ط. شعاع للنشر



ومن خلال هذا البيان لحقيقة حقن «البوتكس» Botox يظهر أن الأصل في استعماله -كدواء وعلاج على ضوء ما توصل إليه العلماء، وفي ظل المعارف والعلوم والمخترعات الحديثة في مجال الطب والعلاج- هو الجواز؛ لأن الأخذ بالعلاج والتداوي قد طلبه الشرع وندبه وحثَّ عليه؛ فرَوَى أبو داود والترمذي عن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير، فسَلَّمْتُ ثم قعدتُ، فجاء الأعرابُ من هاهنا وهاهنا، فقالوا: يا رسول الله، أنتداوي؟ فقال: ((تَدَاوُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الْهَرَمُ)) و«الْهَرَمُ»: الكِبَرُ، وهذا الحديث جاء فيه الحث على التداوي مطلقاً غير مُقَيَّدٍ بِقَيْدٍ، والقاعدة أن: «المطلق يجري على إطلاقه حتى يَرِدَ ما يقيدُه».

قال الإمام الخطَّابي في «معالم السنن»<sup>١</sup>: «في هذا الحديث إثبات الطبِّ والعلاج، وأن التداوي مباحٌ غير مكروه» اهـ.

وقال الإمام عز الدين بن عبد السلام في «قواعد الأحكام»<sup>٢</sup>: «إن الطبَّ كالشرع وُضِعَ لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفسدات المعاطب والأسقام، ولدرء ما أمكن دَرْءُهُ من ذلك، ولجلب ما أمكن جلبه من ذلك» اهـ.

وأما عن مجالاته العلاجية الشائعة فهي داخلة في أصل مطلوبة العلاج الذي سبق تقريره، ولا يُمنَع منها إلا ما كان ضرره راجحاً، بحيث تكون مفسدة استعماله تفوق مفسدة تركه يقيناً أو بغلبة الظن، ومن القواعد الشرعية المقررة أنه «إذا تعارضت مفسدتان رُوعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما»، وأن «الضرر لا يُزال بالضرر المساوي أو الأشد»<sup>٣</sup>.

كما أن بعضها يدخل ضمن صور الجراحة التجميلية ومعانها، وإن كان الحقن بمادة البوتكس يؤثر دون تدخل جراحي؛ فقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٧٣٤ بشأن الجراحة التجميلية وأحكامها أن «جراحة التجميل هي تلك الجراحة التي تُعنى بتحسين (تعديل) (شكل) جزء أو أجزاء من الجسم البشري الظاهرة، أو إعادة وظيفته إذا طرأ عليها خلل مؤثر» اهـ.

ومن المقرر شرعاً أنه لا يجوز للشخص تغيير شيء في خلقته التي خلقه الله عليها بصورة تنبئ عن الاعتراض على قضائه وقدره؛ فهذا من فعل الشيطان، قال تعالى: {وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ آلِهَ}

والعلوم، سوريا.

(١) (٢١٧/٤)، ط. المطبعة العلمية بحلب.

(٢) (٦/١)، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: «الأنساب والنظائر» للإمام السيوطي (ص: ٨٦-٨٧)، ط. دار الكتب العلمية.

(٤) (١١/١٨)



وكما حثَّ الشرعُ الشريفُ المسلمَ على تحسين الخُلُق لصاحبه والرفق به واحتمال أذاه، فكذلك حثَّ على تحسين الخُلُق بالتجُمُّل والتزَيُّن، ويدخل في ذلك إزالة التجاعيد والتشوهات وتحسين المظهر أو إزالة ما يؤذي العين ويُنفِّرُها؛ فقد سَنَّ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلم تنظيفَ بدنه وتجميله بإزالة جميع ما هو مظنَّة لأذى البدن وقد ينفر منه الآخرون، كتقليم الأظفار ونتف الإبط والاستحداد وغيرها؛ قال صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه الشيخان: ((الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ)).

وتتأكد مشروعية إصلاح العيوب الخلقية بالجراحات والإجراءات التجميلية لأجل تحسين الشكل والمنظر وإزالة التشوهات وعلاج الأضرار النفسية والحسية بما رواه أبو داود في سننه ((عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْكَلَابِ فَأَتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ)).

ومن المعلوم أنَّ الشرع الشريف راعى حاجيات النساء في التجمُّل والزينة؛ فرخَّصَ للزوجة الكُحْلَ والخضابَ وأخذَ الزائدَ من شعرِ الحاجبتين بالحفِّ أو الحلق إذا كان خارجاً عن الحدِّ المألوف، أو مما يؤذي العينَ أو مما يُنفِّرُ الزوجَ عن زوجته إذا لم تُهذِّبه؛ لأنه ينبغي على المرأة أن تزيل ما في إزالته جمالٌ لها، فقد أجاز متأخرو الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول: لها أن تفعل ذلك إذاذن الزوج؛ لأنه من باب المعاشرة بالمعروف.

كما أجاز الفقهاء للمرأة أن تختار أنواعاً مخصوصة من الأكل أو التداوي؛ قصداً إلى التجمُّل والحسن خاصة إذا كان للزوج؛ حيث نقل الإمام برهان الدين بن مازة الحنفي في المحيط البرهاني<sup>١</sup> عن فتاوى أهل سمرقند: «إن كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به؛ لأن هذا فعل مباح لقصد المباح» اهـ.

وجاء في «الفتاوى الهندية»<sup>٢</sup>: «وسئل أبو مطيع عن امرأة تأكل القبقبة وأشباه ذلك تلتمس السِّمَن قال: لا بأس به ما لم تأكل فوق الشَّبع وإذا أكلت فوق الشَّبع لا يحل لها، كذا في الحاوي للفتاوى. والمرأة إذا كانت تُسَمِّن نفسها لزوجها لا بأس به ويكره للرجل ذلك، كذا في الظهيرية» اهـ.

وقال العلامة داماد أفندي في «مجمع الأنهر»<sup>٣</sup>: «(و) تجوز (الحقنة للرجال والنساء)؛ للتداوي بالإجماع أو لأجل الهزال إذا فحش يفضي إلى السُّل» اهـ.

(١) (٣٧٣/٥)، ط. دار الكتب العلمية.

(٢) (٣٥٥-٣٥٦/٥)، ط. دار الفكر.

(٣) (٥٥٥/٢)، ط. دار إحياء التراث العربي.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري<sup>١</sup>: «وقال الإمام النووي: يستثنى من النماص ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عنفة فلا يحرم عليها إزالتها، بل يستحب. قلت: وإطلاقه مقيد بإذن الزوج وعلمه، وإلا فمتى خلا عن ذلك مُنِع؛ للتدليس.

وقال بعض الحنابلة: إن كان النَّمص أشهر شعراً للفواجر امتنع وإلا فيكون تنزيهاً، وفي رواية: يجوز بإذن الزوج، إلا إن وقع به تدليس فيحرم. قالوا: ويجوز الحف والتحمير والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج؛ لأنه من الزينة؛ وقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها وكانت شابة يعجبها الجمال، فقالت: «المرأة تحفُ جبينها لزوجها؟ فقالت: أميطي عنك الأذى ما استطعت». وقال النووي: يجوز التزين بما ذكر إلا الحف فإنه من جملة النماص» اهـ.

وقال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار<sup>٢</sup>: «وعن عائشة قالت: ((كَانَتْ امْرَأَةٌ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ تَتَخَضَّبُ وَتَتَطَيَّبُ، فَتَرَكَتُهُ فَدَخَلَتْ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: أَمْشِدُ أَمْ مُغِيبٌ؟ فَقَالَتْ: مُشِدٌ، قَالَتْ: عُثْمَانُ لَا يُرِيدُ الدُّنْيَا وَلَا يُرِيدُ النِّسَاءَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَلَقِيَ عُثْمَانَ فَقَالَ: يَا عُثْمَانُ تُوْمِنُ بِمَا تُؤْمِنُ بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأُسَوِّدْ مَا لَكَ بِنَا...))، «أَمْشِدُ أَمْ مُغِيبٌ» أي: أزوجك شاهد أم غائب؟ والمراد: أن ترك الخضاب والطيب إن كان لأجل غيبة الزوج فذاك، وإن كان لأمر آخر مع حضوره فما هو؟ فأخبرتها أن زوجها لا حاجة له بالنساء، فهي في حكم من لا زوج لها، واستنكار عائشة عليها ترك الخضاب والطيب يشعر بأن ذوات الأزواج يحسنُ منهنَّ التزُّين للأزواج بذلك» اهـ.

هذا، وقد بيَّن الحالات المشروعة وغير المشروعة وضوابط ذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم ١٧٣ (١٨ / ١١) المنبثق عن دورته الثامنة عشرة بماليزيا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ جمادى الآخرة عام ١٤٢٩ هـ الموافق ٩-١٤ يوليو عام ٢٠٠٧ م بشأن الجراحة التجميلية وأحكامها؛ حيث جاء نصُّه كالتالي:

(١) يجوز شرعاً إجراء الجراحة التجميلية الضرورية والحاجية التي يقصد منها:

(أ) إعادة شكل أعضاء الجسم إلى الحالة التي خلق الإنسان عليها؛ لقوله سبحانه: {لَقَدْ خَلَقْنَا

الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} [العلق: ٤].

(ب) إعادة الوظيفة المعهودة لأعضاء الجسم.

(١) (٣٧٨/١٠)، ط. دار المعرفة.

(٢) (٢٢٩/٦ - ٢٣٠)، ط. دار الحديث.

(ج) إصلاح العيوب الخلقية مثل: الشفة المشقوقة - الأرنبية - واعوجاج الأنف الشديد والوحمات، والزائد من الأصابع والأسنان والتصاق الأصابع إذا أدى وجودها إلى أذى مادي أو معنوي مؤثر.

(د) إصلاح العيوب الطارئة - المكتسبة - من آثار الحروق والحوادث والأمراض وغيرها مثل: زراعة الجلد وترقيعه، وإعادة تشكيل الثدي كلياً حالة استئصاله، أو جزئياً إذا كان حجمه من الكبر أو الصغر بحيث يؤدي إلى حالة مرضية، وزراعة الشعر حالة سقوطه خاصة للمرأة.

(هـ) إزالة دمامة تسبب للشخص أذى نفسياً أو عضوياً. (قرار المجمع ٢٦ (٤/ ١)).

(٢) لا يجوز إجراء جراحة التجميل التحسينية التي لا تدخل في العلاج الطبي، ويُقصد منها تغيير خلقة الإنسان السوية تبعاً للهوى والرغبات بالتقليد للآخرين مثل عمليات تغيير شكل الوجه للظهور بمظهر معين أو بقصد التدليس وتضليل العدالة وتغيير شكل الأنف وتكبير أو تصغير الشفاه وتغيير شكل العينين وتكبير الوجنات.

(٣) يجوز تقليل الوزن -التخفيف- بالوسائل العلمية المعتمدة، ومنها الجراحة -شفط الدهون- إذا كان الوزن يشكل حالة مرضية، ولم تكن هناك وسيلة غير الجراحة بشرط أمن الضرر.

(٤) لا يجوز إزالة التجاعيد بالجراحة أو الحقن ما لم تكن حالة مَرَضِيَّة شريطة أمن الضرر» اهـ.

وعلى ذلك فاستخدام البوتكس في التداوي والعلاج إن لم يلحق ضرراً بالمحفون جائز شرعاً، ولا حرج في استعماله من أجل تحسين الشكل والمظهر وإزالة التشوهات والأضرار النفسية والحسية الناتجة عن الأعمال الشاقة، أو التقدم في السن أو الأمراض المختلفة أو آثار الإعاقة ما دام أن هذه التغييرات حاجية أو اقتضتها الأسباب العلاجية، والرجل كالمرأة في ذلك، شريطة ألا يتضمن ذلك تدليساً كتضليل العدالة مثلاً؛ لأنه قد تقرر شرعاً أن تغيير الخُلُقَة بغرض التدليس والكذب والتغريب حرامٌ يَأْثُمُ به فاعله.

ويجوز للمرأة المتزوجة استخدامه في طلب الجمال والحسن إذا أذن لها زوجها وبعد مراجعة الطبيب المختص، بل هو مستحبٌ في حقها ما دامت تبتغي من ذلك التجميل والتزين للزوج. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

(١) الفتوى رقم (١٤١٨١) بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٧م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على

الرابط:

١٤١٨١=https://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID

تاريخ المطالعة: ٢٥/١/٢٠٢٢م.

ومن ذلك أيضًا فتوى دار الإفتاء الفلسطينية بشأن حكم عملية تكبير الثدي وإزالة الشعر بالليزر وتبييض الأسنان، ونصها:

«س١: أنا امرأة متزوجة ولدي طفلان، أعاني من مشكلة صغر حجم الثدي، وهي مشكلة تؤثر على نفسيتي سلبيًا، فما حكم إجراء عملية جراحية لتكبير الثدي، وهل يشترط أن تجري العملية طبيبة مسلمة، أو يجوز أن يجريها طبيب مسلم؟

س٢: ما حكم إزالة الشعر الزائد عن الجسم بأكمله بالليزر؟

س٣: وما حكم تبييض الأسنان، أو تركيب مادة فوق السن لترتيب شكل الأسنان حسب الطول والحجم؟

### الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالإشارة إلى الأسئلة المثبت نصها أعلاه، فيمكن إجابتها على النحو الآتي:

ج١: فإن عمليات التجميل تُجرى لإزالة عيب، أو لتغيير في الشكل والمظهر، فإن كانت لإزالة عيب أو تشوه فهي جائزة، ولا مانع من إجرائها، وقد رخص الفقهاء في عملية تكبير الثدي إذا كان صغيرًا على غير المألوف والطبيعي، ويسبب للمرأة الضيق والحرج، على اعتبار أن ذلك مشكلة مرضية غير عادية، وذلك عن طريق استعمال المراهم والمستحضرات الطبية، أو غيرها من سبل العلاج، بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف طبي متخصص، لتلافي المضاعفات الجانبية الضارة، وقد روي ((عن عبد الرحمن بن طرفة: أَنَّ جَدَّهُ عَرَفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ))<sup>(١)</sup>، وعليه؛ فإن إجراء العملية الجراحية المذكورة في السؤال يجوز ضمن الإطار المحدد آنفًا، والضوابط الشرعية المبينة أعلاه، ما دام علاجًا لمشكلة مرضية، ويحرم ما سوى ذلك، والأصل أن تقوم طبيبة مسلمة متخصصة بإجراء العملية للمريضة، فإن لم تتوفر فطبيبة غير مسلمة ثقة، وإن لم تتوفر فطبيب مسلم ثقة، وإن لم يتوفر فطبيب غير مسلم ثقة، وإذا كانت الحاجة تندفع برؤية طبيب واحد لم يجز أن ينظر إليها أكثر من واحد.

(١) سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب.

ج٢: وبخصوص إزالة شعر الجسم الزائد عن طريق الليزر في المواضع التي يجوز إزالة الشعر عنها، فلا حرج بذلك إن لم يلحق بها ضرر، وأما ما فيه ضرر، أو يكون في موضع الحاجب المنهي عن إزالة الشعر عنه، أو يؤدي إلى النظر المحرم من الأجانب، أو لمس العورات من قبلهم، فلا يجوز شرعاً، لحرمة كشف العورات والنظر إليها دون ضرورة، والله تعالى يقول: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ} ٣٠ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} [النور: ٣٠-٣١].

ج٣: أما بالنسبة إلى تبييض الأسنان بهدف تلميعها إن كانت باهتة أو مصفرة أو داكنة، فالأصل جواز ذلك إذا لم يترتب عليه ضرر، ولم تستخدم مواد محرمة أو نجسة، أما بالنسبة إلى عمليات التجميل التي تهدف إلى إجراء تعديل غير اضطراري على شكل الأسنان، أو حجمها فيندرج ذلك تحت مسمى تغيير خلق الله تعالى، المنهي عنه، والذي يُعد من عمل الشيطان، قال تعالى: {وَأَصْلَحْهُمْ وَلَأْمَنِيَّهِمْ وَلَأْمَرَهُمْ فَلْيُبَيِّتْكُمْ أَذَانَ الْأَنْعَمِ وَلَأْمَرَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا} [النساء: ١١٩]، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من تطلب الحسن والجمال بتغيير خلق الله، فعن عبد الله رضي الله عنه قال: ((لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ))<sup>(١)</sup>، وعن الطبري، أنه قال: «لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص؛ لالتماس الحسن لا للزوج ولا لغيره، ويُستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية، كمن يكون لها سنّ زائدة، أو طويلة تُعيقها في الأكل، أو إصبع زائدة تؤذيها أو تؤلمها فيجوز ذلك»<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل»<sup>(٣)</sup>.

كذلك صدرت فتوى عن مجمع الفقه الإسلامي بالسودان بشأن جراحة تجميل فتحة الفم والشفة المشقوقة، ونصها:

## السؤال:

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن.

(٢) فتح الباري، ١٠/٣٧٧.

(٣) الموقع الرسمي لدار الإفتاء الفلسطينية على الرابط:



لديّ بنت بها بعض العيوب الخلقية، وأرغب في إجراء عملية تجميل لفتح فمها وشفتها المشقوقة، فهل هنالك ما يمنع من هذا العمل في الدين الإسلامي؟ جزاكم الله خيراً.

### الجواب:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فإن الأصل عدم جواز تغيير هيئة أعضاء الإنسان بالتصغير أو التكبير أو الزيادة أو النقصان إذا كان العضو في حدود الخلقة المعهودة التي يُخلق عليها، فإن كان بإنسان ما عيبٌ خلقي يتضرر بوجوده واستمراره على هيئته فإنه لا حرج في إجراء الجراحة الطبية التي تزيل ذلك العيب وتعيد العضو إلى شكله المعهود وإلى وظيفته التي خُلق لأجلها، وأما التجميل الزائد الذي لا يُفعل لإزالة عيب خلقي ولا لرفع ضرر؛ فهذا محرمٌ منهي عنه، ولهذا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وعمليات التجميل ليست خاصة بالنساء وحدهن -وإن كان الغالب يتعلق بهن- بل تعم الرجال أيضاً، ومن ذلك: فتوى دار الإفتاء المصرية، التي جاء فيها:

«ما حكم الشرع في عمليات التجميل التي تُجرى للرجال من زرع الشعر وشد الوجه وغير ذلك؟

### الجواب:

من المقرر شرعاً أنه لا يجوز للشخص تغيير شيء في خلقته التي خلقه الله عليها التماساً للحسن رجلاً كان أو امرأة، ويُستثنى من ذلك ما كان يحصل به الضرر سواء كان ضرراً مادياً كالألم والإعاقة أو معنوياً كالتحرج من بقائها أو عدم تجميلها، فقد روى البخاري عن أنس قال: ((لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ)) رواه أحمد والبخاري، وفي هذا دليل على حرمة تشبه كل منهما بالآخر في المشي واللباس والكلام والزينة والتجميل وغير ذلك، وفي نيل الأوطار<sup>٢</sup> عن ابن مسعود قال: ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَنْهَى عَنِ النَّامِصَةِ وَالْوَاشِرَةِ وَالْوَاصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ إِلَّا مِنْ دَاءٍ)). قال الإمام الشوكاني: ظاهره أن التحريم المذكور إنما

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي بالسودان على الرابط:

<https://aoif.gov.sd/au/1746>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٧ م. رقم الفتوى بالموقع: (٢٥) تاريخ الفتوى: ٢٦ صفر ١٤٤٢ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٤/٥ م.

(٢) ٣٤٣:٣٤٠/٨ (٢)

إذا كان يقصد به التحسين والتزيين لا لداء ولا علة، فإن كان لداء أو علة فليس بمحرم، والرجل كالمرأة في ذلك.

وجاء في صحيح البخاري عن علقمة قال: ((لَعَنَ عَبْدُ اللَّهِ، الْوَاشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ فَقَالَتْ أُمُّ يَعْقُوبَ: مَا هَذَا؟! قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ؟! قَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ فَمَا وَجَدْتُهُ، قَالَ: وَاللَّهِ لَئِنْ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}} [الحشر: ٧].

قال الإمام ابن حجر في فتح الباري شارحاً الحديث: «قال الطبري ما ملخصه: لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بالزيادة أو النقص التماساً للحسن لا للزوج ولا لغيره، ويُستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر أو الأذى سواء كان الضرر مادياً كالألم والإعاقة، أو معنوياً كتشويه الصورة أو ازدراء الناس، والرجل كالمرأة في هذا».

وبناءً على ما تقدم وفي واقعة السؤال: إذا كانت عمليات التجميل من زرع الشعر وشد الوجه وغير ذلك لالتماس الحسن والتشبه بالنساء أو الرجال فإن ذلك منهي عنه شرعاً، وإذا كانت لداء أو علة بحيث يكون هناك ضرر مادي أو معنوي يصيب الشخص المسئول عنه رجلاً أو امرأة؛ فإن ذلك جائز شرعاً تطبيقاً لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، والضرورة تقدر بقدرها شرعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا نرى تتابع الفتاوى المؤسسية على مشروعية عمليات التجميل التي تكون لتقويم عضو أو جزء بالجسم لدفع ضرر أو أذى مادي أو معنوي يصيب الإنسان، رجلاً كان أو امرأة، ولإعادة العضو لهيئته الطبيعية أو لأداء وظيفته مما يدخل في نطاق التداوي المشروع، دون ضرر يلحق بالإنسان. أما ما كان للتحسين والتزيين أو تغيير خلق الله فهو محرم حتى وإن كان تجميلاً للزوج.

\* \* \*

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٤٩-٥٠).

## تغيير الجنس

اقتضت مشيئة الله عز وجل في مخلوقاته أن يخلق من كل شيء زوجين ذكراً وأنثى، وأن يجعل هذا التنوع سبباً للتزاوج؛ ليستمر بقاء النوع من خلال التزاوج والتناسل، قال تعالى: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [سورة الذاريات: ٤٩]. وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى} [سورة الحجرات: ١٣].

وهذا التنوع في الجنس البشري هو أساس استمرار الحياة؛ حيث أودع الله في كل من الجنسين خصائصَ وسماتٍ للتكامل بينهما؛ ولذلك كان التدخل فيها بما يغيرها أو يعطل وظائفها سبباً لاختلال النظام الذي خلقه الله وجعله أساساً لعمارة الأرض.

وقد وُجد من البشر من ابتلي بتداخل أعضاء الذكورة والأنوثة، وهو المعروف بالخنثى<sup>(١)</sup>.

ومن هنا وُجدت عمليات تصحيح الجنس، أو اختياره إذا كان مُشكِلاً تتساوى فيه صفات الذكورة والأنوثة، وهي في حقيقتها نوع من أنواع التداوي.

كما وُجدت حالات ليست من قبيل الخنثى حقيقةً، إنما تدفعها الرغبة في التحول إلى الجنس الآخر، وهي التي ورد فيها حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ. وَأَخْرِجْ فَلَانًا، وَأَخْرِجْ فَلَانًا))<sup>(٢)</sup>. وقد يكون هذا عن رغبة مَرَضِيَّة تحتاج إلى تداوٍ وعلاج عضوي ونفسي.

وقد عرض الفقهاء قديماً لأحكام ذلك في كتبهم، كما تصدى المفتون لوقائعه في الكثير من فتاويهم في ضوء المعطيات الطبية الحديثة، ونذكر فيما يلي طرفاً من فتاوى المؤسسات الإفتائية في هذا الصدد:

(١) انظر: الفقه الطبي، إعداد وطبع: الجمعية العلمية السعودية للدراسات الطبية الفقهية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص (١٣٩)، بدون تاريخ.

(٢) رواه البخاري في كتاب: الحدود، باب: نفي أهل المعاصي والمخنثين، رقم (٦٨٣٤).

فمن ذلك: الفتوى الصادرة عن دارالإفتاء المصرية بخصوص جراحة تحويل الرجل إلى امرأة والعكس، ونصها:

«اطلعنا على الطلب المقيد برقم ١٨٤ لسنة ١٩٨١ المتضمن أن مركز البحث الإسلامي في ماليزيا طلب من السائل بيان حكم الشريعة الإسلامية في إجراء عمليات جراحية يتحول بها الرجل إلى امرأة وما أشبه ذلك، وبيان ما إذا كان يوجد من النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد ذلك. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع حتى يتسنى له أن يرسله إلى حكومة ماليزيا.

### الجواب:

عن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي... فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ)). رواه أحمد، وفي لفظ: ((قَالَتِ الْأَعْرَابُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نُنْتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً، أَوْ قَالَ: دَوَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ)). رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه<sup>(١)</sup>. وعن جابر قال: ((بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَاهُ)). رواه أحمد ومسلم<sup>(٢)</sup>. وفي حديث عرفة الذي قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ<sup>(٣)</sup>، قال: ((أُصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الْكَلَابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ (فِضَّةٍ) فَأَنْتَنَ عَلَيَّ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ)). قال ابن العربي في شرحه لهذا الخبر: إنه استثناء من تحريم الذهب بإجازة الانتفاع به عند الحاجة على طريق التداوي. وعن عروة بن الزبير<sup>(٤)</sup> أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها، وفي البيت مُخَنَّتٌ (بفتح النون وكسرها) وهو المؤنث من الرجال وإن لم تُعَرَفْ منه الفاحشة، فإن كان ذلك فيه خِلقة فلا لومَ عليه، وعليه أن يتكَلَّفَ إزالة ذلك، وإن كان بقصدٍ منه فهو المذموم. وفي فتح الباري<sup>(٥)</sup> لابن حجر العسقلاني بشرح صحيح البخاري في باب المتشبهين بالنساء: «أما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن تعمَّد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خَلْقِهِ فإنما يؤمر بتكلف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج. فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين».

(١) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٤.

(٣) صحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي ج ٧ ص ٢٦٩، ٢٧٠، ط. أولى، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م.

(٤) صحيح البخاري بشرح إرشاد الساري للقسطلاني ج ٧ ص ١٤٦٠، ط. سادسة، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٥ هـ، مع شرح النووي على صحيح مسلم في باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت.

(٥) ج ٩ ص ٢٧٣، ط. سنة ١٣٤٨ هـ، المطبعة الهيئة المصرية بالأزهر.

وأما إطلاق من أطلق كالتنوي، وأن المخنث الخلقي لا يتم عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثني والتكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك؛ وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج؛ فتركه بغير عذر لحقه اللوم.

واستدل لذلك الطبري بكونه صلى الله عليه وسلم لم يمنع المخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق في وصف المرأة، كما في ثالث أحاديث الباب الذي يليه، فمنعه حينئذ؛ فدل على أنه لا ذم على ما كان من أصل الخلقة.

لما كان ذلك كان من فقه هذه الأحاديث الشريفة وغيرها من الأحاديث الواردة في التداوي إجازة إجراء جراحة يتحول بها الرجل إلى امرأة، أو المرأة إلى رجل، متى انتهى رأي الطبيب الثقة إلى وجود الدواعي الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المطمورة أو علامات الرجولة المغمورة، باعتبار هذه الجراحة مظهرية للأعضاء المطمورة أو المغمورة تداوياً من علّة جسدية لا تزول إلا بهذه الجراحة. كما جاء في حديث قطع عرق من أبي بن كعب وكيّته بالنار حسبما تقدم.

ومما يزي هذا النظر ما أشار إليه القسطلاني والعسقلاني في شرحهما على النحو السابق، حيث قالوا ما مؤداه: إن على المخنث أن يتكلف إزالة مظاهر الأنوثة. ولعل ما قال به صاحب فتح الباري -بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك- واضح الدلالة على أن التكلف الذي يؤمر به المخنث قد يكون بالمعالجة والجراحة علاجاً، بل لعله أنجح علاج، ولا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دواعٍ جسدية صريحة غالبية؛ وإلا دخل في حكم الحديث الشريف<sup>(١)</sup> الذي رواه البخاري عن أنس قال: ((لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ وَأَخْرِجْ فَلَانًا، وَأَخْرِجْ عُمَرُ فَلَانًا)). رواه أحمد والبخاري.

وإذا كان ذلك جاز إجراء الجراحة لإبراز ما استتر من أعضاء الذكورة أو الأنوثة، بل إنه يصير واجباً باعتباره علاجاً متى نصح بذلك الطبيب الثقة، ولا يجوز مثل هذا الأمر لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلى رجل أو من رجل إلى امرأة، وسبحان الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

ومن فتاوى دار الإفتاء المصرية المتعلقة بذلك أيضاً الفتوى الصادرة بناءً على «الطلب المقيد برقم ٥٣٥ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن أن السائل يقول:

(١) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٩٣.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/ ٧٥- ٧٧) فتوى رقم (١٣٢) سجل (١١٥) بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٨١ م من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ جاد الحق علي جاد الحق.

طفل ولد بمرض خلقي شديد يصيب الجهاز التناسلي، ومن فحصه الظاهري تبين وجود عضو ذكري صغير ضامر ومعيّب، وبعمل الفحص الوراثي الخلوي للتأكد من حقيقة جنسه تبين أنه ذكر، ونظرًا لاستحالة إصلاح هذا العيب الظاهري بالعضو الذكري جراحيًا بواسطة الأطباء، ونظرًا لتولد مشاكل نفسية عديدة قد تؤدي إلى الانتحار في كثير من الحالات؛ فهل نستسهل تحويله إلى أنثى ظاهريًا، أم تستمر ذكوريته دون أي صلاحية ذكورية؟

### الجواب:

إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من أن الطفل المولود المسئول عنه تبين من فحصه الظاهري أن له عضوًا ذكريًا، وأنه ذكر وفق فحصه المعملي كما ورد بطلب السائل؛ فإنه والحال كذلك يبقى ذكرًا كما هو عليه؛ حتى لا يكون هناك تغيير لخلق الله تعالى، وعلى الأطباء وهم أهل الخبرة والاختصاص وأهل الذكر في هذا الخصوص أن يجتهدوا في البحث عن وسيلة لعلاج هذا الذكر. وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضًا الفتوى التي جاء فيها: «تذكر سائلة أنها تقوم بعمل تحقيق صحفي للجريدة حول موضوع عمليات تغيير الجنس من الذكر للأنثى والعكس في حالات معينة يحددها الأطباء. وتطلب السائلة معرفة رأي الإسلام في هذه العمليات ومدى الحكم بإباحتها وتكييف الإسلام لما يترتب على إجراءاتها بتحويل الذكر إلى أنثى أو بالعكس، كما تود معرفة إذا كانت هناك حالات قديمة أثرت بخصوص الخنث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أم لا.

### الجواب:

الإسلام دين الرحمة والرفقة واليسر والسهولة قال تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ} [الآية ١٢٨ من سورة التوبة]، وقال تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [من الآية ١٨٥ من سورة البقرة]. وقد أمر الإسلام بالمحافظة على الصحة والعلاج من مختلف الأمراض، وقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ التداوي والعلاج من الأمراض؛ فعن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابيٌّ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ)). رواه أحمد وفي رواية أخرى: ((قَالَتِ الْأَعْرَابُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوُوا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ)). رواه ابن ماجه وأبو

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٦٥-١٦٦) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.



داود والترمذي وصححه، وعن جابر قال: ((بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَّاهُ)). رواه أحمد ومسلم. والأصل أن الله تعالى خلق الناس جميعًا نوعين ذكرا وأنثى؛ لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الآية ١٣ من سورة الحجرات]. وقوله تعالى: {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا وَهَّابٌ لِمَنْ يَشَاءُ} [الآية ٤٩ من سورة الشورى]. فالناس جميعًا إما ذكر وإما أنثى في أصل خلقتهم ولا ثالث لهم، وقد يعتري أحد النوعين الذكر أو الأنثى من الأسباب ما يؤثر في أصل تكوينه الخلقي، ويصيب أعضائه بما يجعله غير تام التمييز النوعي فلا هو ذكر كامل الذكورة ولا هو أنثى كاملة الأنوثة، وهذا ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي الخنثى المشكل، وقد تكلم الفقهاء بشأنه ووضعوا له أحكامًا كثيرة معروفة في بابه، فإذا وُلد الطفل وظهر أنه خُنْثَى يشْتَبِه الأمر فيه بين الذكورة والأنوثة؛ لوجود عضوي التذكير والتأنيث ولم يعرض الأمر على الأطباء المتخصصين في تحديد النوع على وجه التحديد، وإن كان ذلك هو الواجب على ولي الأمر؛ لتحقيق المصلحة للطفل عند الوقوف على النوع على وجه التحديد من أهل الاختصاص وإجراء العمليات الجراحية والطبية اللازمة؛ لإصلاح الأمر وإبداء معالم النوع الذي تتحدد معالمه منعًا للأضرار التي يمكن أن تلحق به عند الكبر، فإذا لم يتم ذلك من ولي الأمر وبقي الطفل على حاله حتى الكِبَر وبعد عرض الأمر على أصحاب الاختصاص من وليه قبل البلوغ أو منه شخصيًا بعد البلوغ لمعرفة حاله، فإن قرر المتخصصون أنه ذَكَرٌ كامل الذكورة فلا مانع شرعًا من علاجه بإجراء عملية جراحية لإزالة مظاهر الأنوثة الكاذبة فيه، وإن تحققت الأنوثة الكاملة بأعضائها ووظائفها الكاملة أيضًا فلا مانع شرعًا من إجراء عملية جراحية لإزالة مظاهر الرجولة الكاذبة على رأي أهل الخبرة العدول من الأطباء. أما إذا كان مُشْكَلًا أمره بين الذكورة والأنوثة بحيث كانت خُنْثَى مُشْكَلًا ولم يتحدد نوعه لا من حيث الظاهر ولا من أهل الخبرة المعتبرين، وقرروا أن الأمر يستوي فيه بين الذكورة والأنوثة بمعنى أنه يصلح أن يكون ذكرًا ويصلح أن يكون أنثى ظاهرًا ففي هذه الحالة يرجع الأمر في تحديد النوع إلى ميوله واتجاهاته نحو الجنس الآخر، فإن كان ميله إلى الرجال أكثر فلا مانع شرعًا من إجراء عملية جراحية ترجح الجانب الذي يتفق مع ميوله وهي الأنوثة، وإن كان ميله إلى الأنوثة أكثر فلا مانع شرعًا من إجراء عملية جراحية تتفق مع ميوله هذه، وإبراز ذكورته وإخفاء ما يتعلق بالأنوثة بشرط موافقته الصريحة على ذلك قبل إجراء هذه العملية.

وأما عن تكييف الإسلام لما يترتب على إجراء عمليات التحويل فإذا كانت هناك ضرورة للتحويل كما سبق تفصيله تمت العملية بالفعل، فإن الأحكام الشرعية بالنسبة لمن أجريت له العملية ستتغير وفقًا لما صار إليه حال من أجريت له العملية، فإن تحولت المرأة إلى رجل جرت عليه أحكام الرجال منذ تحوله، وإن تحول الرجل إلى أنثى جرت عليه أحكام النساء منذ تحوله كذلك.



أما عن الحالات القديمة التي أثبتت بخصوص الخنث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد روي عن عروة بن الزبير: أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث وهو المؤنث من الرجال، ولم يُعرف منه الفاحشة ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق في وصف المرأة فمنعه حينئذ من الدخول عليهن. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى الصادرة بناءً على «الطلب المقيد برقم ٦٤٦ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن السؤال الآتي: الحكم الشرعي في عمليات تحديد الجنس بالنسبة لحالات الخنث بأنواعها، وبالنسبة لمرضى «الترانسكس» وهو مرض نفسي يشعر فيه المريض بانتمائه للجنس الآخر، ويبذل كل ما يستطيع للانتماء إليه.

### الجواب:

أولاً: في حالة تغلب أحد الجانبين على الآخر، أي جانب الذكورة على جانب الأنوثة، أو العكس من الناحية التشريعية والتحليلية والبحثية؛ فيجب الوقوف عندها شرعاً في العمليات الجراحية التحويلية الطبية، سواء كان الشخص صغيراً أو كبيراً؛ لأنه في حالة الصغر يراعى مصلحة الصغير دائماً، وفي حالة الكبر يجب الوقوف على ما خلق الله وقدر للإنسان من حيث الجنس والنوع بما يحقق الاستخلاف الشرعي الكامل للإنسان في هذه الحياة، كما أمر الله وأراد، والخروج على ذلك يكون خروجاً على منهج الله وشرعه.

ثانياً: إن استوى الأمر ولم يغلب أحدهما على الآخر؛ فيجوز معه أحد الأمرين إما تحويله إلى الأنوثة أو إلى الذكورة، مع مراعاة المصلحة من جانب الصغير إن كان في حالة الصغر، وكذا مراعاة رغبة الأهل في ذلك، وإن كان بعد سن البلوغ فيراعى جانب الشخص نفسه ومصلحته في ذلك؛ لأن الحق حقه في جميع الأحوال، مع مراعاة السلامة في جميع الأحوال وارتكاب أخف الضررين.

بالنسبة لمرض الترانسكس: لا يجوز شرعاً إجراء عملية لتغيير الأنثى إلى ذكر أو العكس لمجرد أن الإنسان يشعر بانتمائه للجنس الآخر، وعليه أن يعالج نفسياً وعضوياً من هذا المرض. وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

**ومنها: الفتوى الخاصة بحكم تحديد الجنس في الحالات المشتبهة:**

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٦٦-٦٨).

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/١٩٣-١٩٤) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب.

«ما الحكم الشرعي في عمليات تحديد الجنس بالنسبة لحالات الخنثى بأنواعها وبالنسبة لمرضى «الترانسكس» وهو مرض نفسي يشعر فيه المريض بانتمائه للجنس الآخر، ويبدل كل ما يستطيع للانتماء إليه.

### الجواب:

أولاً: في حالة تغلب أحد الجانبين على الآخر أي جانب الذكورة على جانب الأنوثة أو العكس من الناحية التشريحية والتحليلية والبحثية فيجب الوقوف عندها شرعاً في العمليات الجراحية التحويلية الطبية، سواء كان الشخص صغيراً أو كبيراً؛ لأنه في حالة الصغر يراعى مصلحة الصغير دائماً، وفي حالة الكبر يجب الوقوف على ما خلق الله وقدر للإنسان من حيث الجنس والنوع بما يحقق الاستخلاف الشرعي الكامل للإنسان في هذه الحياة كما أمر الله وأراد، والخروج على ذلك يكون خروجاً على منهج الله وشرعه. ثانياً: إن استوى الأمر ولم يغلب أحدهما على الآخر فيجوز معه أحد الأمرين إما تحويله إلى الأنوثة أو إلى الذكورة مع مراعاة المصلحة من جانب الصغير إن كان في حالة الصغر، وكذا مراعاة رغبة الأهل في ذلك، وإن كان بعد سن البلوغ فيراعى جانب الشخص نفسه ومصلحته في ذلك؛ لأن الحق حقه في جميع الأحوال مع مراعاة السلامة في جميع الأحوال وارتكاب أخف الضررين. بالنسبة لمرض الترانسكس: لا يجوز شرعاً إجراء عملية لتغيير الأنثى إلى ذكر أو العكس لمجرد أن الإنسان يشعر بانتمائه للجنس الآخر، وعليه أن يعالج نفسياً وعضوياً من هذا المرض. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى الصادرة جواباً «على الطلب المقيم برقم ٧٩ لسنة ٢٠١٣ م، والمتضمن: ما حكم تصحيح الجنس بالنسبة لي؛ حيث أعاني من مرض اضطراب الهوية الجنسية «Transsexualism». وقد أرفقت السائلة مع سؤاليها تقارير طبية بتصحيح الجنس من الأعضاء الطبيين للجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء.

### الجواب:

عن أسامة بن شريك قال: ((جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أي الناس خير؟ قال: أحسنهم خلقاً. ثم قال: يا رسول الله، أنتدأوى؟ قال: تدأؤوا، فإن الله لم يُنزل داءً، إلا أنزل له شفاءً، علمه من علمه، وجهله من جهله)). رواه أحمد.

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٦٩).

والمخنث هو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة، فإن كان ذلك فيه خلقاً فلا لوم عليه، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك، أما إن كان بقصد منه فهو المذموم.

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري»<sup>(١)</sup>: «وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص بمن تعمّد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكليف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ «المتشبهين»، وأما إطلاق من أطلق كالنووي أن المخنث الخلق لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثني والتكسّر في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج فتركه بغير عذر لجهه اللوم، واستدل لذلك الطبري بكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمنع المخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق في وصف المرأة... فدل على أن لا ذم على ما كان من أصل الخلقة» اهـ.

وبناءً على ما سبق وفي واقعة السؤال، وحيث إن السائلة قد اتجهت إلى أهل الاختصاص وسألت أهل الذكر من الأطباء المتخصصين في داءها ومشكلتها، وأقرت اللجنة الطبية الجماعية أن حالتها تستدعي هذا التغيير الذي يحتاجه جسمها، وأن الضرورة الطبية قاضية بذلك، ولا مندوحة لها عنه، فإن هذا يكون من باب التداوي المشروع، ولها حينئذ أن تقوم بإجراء هذه العملية، وللطبيب أن يباشرها لها، ولا حرج عليها في ذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

والفتوى نفسها صدرت جواباً على سؤال مماثل بالطلب المقيم برقم ٢ لسنة ٢٠١٤ م<sup>(٣)</sup>.

كل تلك الفتاوى وغيرها يقرر أن ما كان تصحيحاً للجنس الغالب في الخنثى الذي خُلِقَ بأعضاء الجنسين جائز ومشروع، بل قد يكون واجباً؛ لأنه من باب التداوي وإزالة الضرر، وما كان نفسياً أو لا أساس خُلِقَ له سوى رغبة أحد الجنسين في التحول للجنس الآخر أو ميله إليه؛ فهذا لا يكون مبرراً لتغيير الجنس، وهو من تغيير خلق الله، وهو محرم بنص القرآن الكريم الذي ذكر مقالة الشيطان ذاماً لفعله: {وَلَا ضَلَّيْنَهُمْ وَلَا مَنِّينَهُمْ وَلَا مُرَّيْنَهُمْ فَلْيَبْتِكُنْ أَذَانَ الْأَنْعَمِ وَلَا مُرَّيْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ}، معقباً بقوله: {وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا} [النساء: ١١٩].

\* \* \*

(١) (١٠/٣٣٢-٣٣٣)، ط. دار المعرفة.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٩٤-٩٣/٤١) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.

(٣) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٣٣/٤٤-٢٣٤) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام.

## التشريح

التشريح في اللغة: من شَرَحَ اللحم شَرْحًا، أي: قطعه قِطْعًا طَوَالًا رِقَاقًا، وَشَرَحَ الشيءَ: بسطه ووسَّعه، وَشَرَحَ الكلامَ: أوضحه وفسره. وَشَرَحَ اللحمَ: شَرَحَهُ. وَشَرَحَ الجثة: فصل بعضها عن بعض للفحص العلمي. والتشريح (علم التشريح): علم يبحث في تركيب الأجسام العضوية بتقطيعها وفحصها. والشريحة: القطعة المرققة من اللحم وغيره، وجمعها: شرائح. والمشرحة: منضدة تُهيأ للتشريح، وتُطلق حديثًا على الغرفة الكبيرة أو المكان المُعدَّ لتشريح الأجسام بعد موتها<sup>(١)</sup>.

وورد في الموسوعة الطبية الفقهية: «التشريح (Anatomy): هو العلم الذي يدرس تركيب أجسام المخلوقات الحية عامة، من نبات أو حيوان أو إنسان»<sup>(٢)</sup>.

والتشريح من الوسائل الطبية المعروفة منذ القدم، وربما كان الفراعنة من أوائل الذين اشتغلوا بعلم التشريح، يشهد على هذا تحنيطهم للجثث وما كشفته بعض البحوث من أنهم كانوا يجرون بعض العمليات الجراحية.

وكان لأطبائنا المسلمين الأوائل إسهامات مهمة في علم التشريح، منهم ابن سينا، وابن النفيس، والزهرائي، وابن الهيثم، وغيرهم، على الرغم من أن تشريح جثث البشر لم يكن مألوفًا لديهم، لكن يبدو أنهم اكتسبوا معارفهم في التشريح من ملاحظة أعضاء الحيوانات، أو أعضاء البشر الذي يموتون في الحروب والحوادث<sup>(٣)</sup>.

وقد تطوّر علم التشريح تطورًا كبيرًا بعد عصر النهضة، وزاد تطوُّره في القرن العشرين.

ويُشَرَّح جسم الإنسان عادة بعد الوفاة، إما بقصد التعليم لمعرفة تركيب جسم الإنسان وعلاقة أعضائه بعضها ببعض، وإما لدراسة المظاهر النسيجية للعلّة التي أدت إلى الوفاة، وإما بقصد معرفة أسباب الوفاة إن كانت جنائية أو غير جنائية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المعجم الوسيط ص (٤٧٧-٤٧٨)، مادة (شرح).

(٢) الموسوعة الطبية الفقهية ص (١٩٩).

(٣) الموسوعة الطبية الفقهية ص (١٩٩).

(٤) الموسوعة الطبية الفقهية ص (١٩٩).

وقد عرض الفقهاء والمفتون لقضية التشريح؛ حيث إن الشرع الشريف جعل لجسد الإنسان حرمة بعد مماته، كما في حياته، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((كُسِرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكُسْرِ حَيًّا))<sup>(١)</sup>. كما أن ابتذال الميت يناقض تكريم الله للإنسان المصريح به في القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [سورة الإسراء: ٧٠]، وفي الوقت نفسه فإن التشريح فيه مصالح كبيرة لأغراض التعليم وما ينبني عليه من التداوي، وهذه مصلحة عامة، ولأغراض الوقوف على أسباب الوفاة في حالات الاشتباه الجنائي ونحوها من المصالح المعتبرة شرعاً.

ومن ثم يتنازع التشريح أمران: صونُ جسد الإنسان الميت وعدمُ امتهانه أو ابتذاله من جهة، وتحقيقُ عدد من المصالح من جهة أخرى، وهذا ما راعته الفتاوى الصادرة بهذا الشأن.

ومن ذلك: الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، ونصها:

«سئل بكتاب وزارة الحقانية رقم ٤٢٤٦ المؤرخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧، ومعه ترجمة لخطاب حضرة سكرتير مجلس بوبال بالهند، ونص الترجمة كما يأتي:

أرجو التكرم بإفادتي عما إذا كان في حالة الوفاة غير العادية، مثل الوفاة بالسم التي تحصل للمسلمين يصح بتشريح الجثة، وهل هو جارٍ في بلادكم؟ وذلك لأنه في بعض المقاطعات الإسلامية بالهند، خصوصاً مقاطعة بوبال لا يصح (البوليماس) بتشريح الجثة بعد الوفاة بمعرفة إدارة التحقيق، وإني أكون شاكرًا إذا تكرمت بإفتائنا بواسطة دار الإفتاء المصرية من حفظة القرآن والحديث فيما إذا كان يرجع إلى تشريح الجثة في حالة الوفاة المشكوك فيها- أي غير الطبيعية- أو لا، وتقبلوا عظيم تشكراتنا.

وعلى هامش الترجمة ما يأتي: كلمة بوليماس يظهر أن أصلها هندي، ويقصد بها الهيئة الدينية أو الفقهاء.

### الجواب:

اطلعنا على الترجمة العربية لخطاب حضرة سكرتير مجلس بوبال بالهند المؤرخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٧، الوارد إلينا بكتاب وزارة الحقانية رقم ٤٢٤٦ المؤرخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بشأن الاستفتاء عن تشريح جثة الميت في حالة الوفاة غير العادية، مثل الوفاة بالسم. ونفيد أننا لم نجد بعد البحث في كتب الفقهاء تعرضاً لهذا الموضوع، وما وجدناه لهم هو موضوع شق بطن من ماتت وولدها حي،

(١) رواه أبو داود في الجنائز، باب: في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان؟ رقم (٣٢٠٧)، وابن ماجه في الجنائز، باب: في النهي عن كسر عظام الميت، رقم (١٦١٦)، وأحمد (٦/١٠٥، ١٦٨، ٢٠٠).

أو بالعكس، وموضوع شق البطن لإخراج ما يكون قد ابتلعه الميت من مال قبل وفاته، فقال علماء الحنفية في الموضوع الأول: إنه إذا ماتت امرأة حامل، واضطرب في بطنها شيء وكان رأيهم أنه ولد حي شق بطنها؛ لأن هذا وإن كان فيه إبطال لحرمة الميت ففيه صيانة لحرمة الحي وهو الولد؛ فيجوز، وإذا مات الولد في بطن أمه وهي حية، فإن خيف على الأم قطع وأخرج بأن تدخل القابلة يدها وتقطعه بآلة بعد تحقق موته، أما لو كان الولد حيًّا فلا يجوز تقطيعه؛ لأن موت الأم به موهوم؛ فلا يجوز قتل آدمي حي لأمر موهوم.

والمأخوذ من كلامهم في الموضوع الثاني أن المال إما أن يكون للميت أو لغيره، فإن كان له فلا يشق بطنه لاستخراجه؛ لأن حرمة الأدمي وإن كان ميتاً أعلى من حرمة المال، ولا يجوز إبطال حرمة الأعلى لصيانة حرمة الأدنى، وكذلك الحكم فيما إذا كان المال لغيره وقد ترك الميت مالا فإنه لا يشق بطنه في هذه الحالة أيضاً، بل تدفع قيمة المال مما تركه الميت إلى صاحبه، أما إذا كان المال لغيره ولم يترك الميت مالا فإنه يشق؛ لأن حق الأدمي مقدم على حق الله تعالى، ومقدم على حق الظالم المتعدي، وقد زالت حرمة هذا الظالم بتعديه على مال غيره. هذا مذهب الحنفية في الموضوعين.

وأما مذهب الشافعي فخلاصته في المسألة الأولى: أنه إذا ماتت امرأة وفي جوفها جنين حي شق جوفها وأخرج إن كان يرجى حياته بعد الإخراج بأن يكون له ستة أشهر فصاعداً، أما إذا كان لا يرجى حياته بعد الإخراج فالأصح أنه لا يشق بطنها. وخلاصة مذهبه في المسألة الثانية: أن المشهور للأصحاب إطلاق الشق حينئذ من غير تفصيل إذا كان المال لغيره وطلبه، وقال بعضهم: إنه يشق جوفه إذا لم يضمن الورثة مثله أو قيمته، أما إذا بلغ جوهرة لنفسه فلهما وجهان مشهوران الأول أنه يشق، الثاني أنه لا يشق.

والخلاصة أن عند الشافعية رأياً بالشق مطلقاً لاستخراج المال من الجوف.

هذه خلاصة ما نقله الإمام النووي في شرح المذهب، وقد نقل فيه عن أبي حنيفة وسحنون المالكي أن يشق مطلقاً في مسألة المال. وقد علمت مذهب الحنفية في ذلك. ونقل عن أحمد وابن حبيب المالكي أنه لا يشق.

والذي وجدناه في كتب السنة ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كُسِرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكُسْرِهِ حَيًّا)). قال السيوطي في بيان سبب الحديث ما نصه: ((خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ، فَأَخْرَجَ الْحَقَّارُ عَظْمًا سَاقًا أَوْ

عَضُدًا فَذَهَبَ لِيَكْسِرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَا تَكْسِرْهَا فَإِنَّ كَسْرَكَ إِيَّاهُ مَيِّتًا كَكَسْرِكَ إِيَّاهُ حَيًّا، وَلَكِنْ دُسَّهُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ)) اهـ.

وهذا الحديث استدل من قال من الفقهاء بعدم جواز شق بطن الميت لاستخراج ما فيه من مال مطلقاً، والذي يقتضيه النظر الدقيق في قواعد الشريعة وروحها أنه إذا كانت هناك مصلحة راجحة في شق البطن وتشريح الجثة من إثبات حق القتل قبل المتهم أو تبرئة هذا المتهم من تهمة القتل بالسم مثلاً أنه يجوز الشق والتشريح، ولا ينافي هذا ما جاء في الحديث الشريف من قوله عليه الصلاة والسلام: ((كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ حَيًّا))؛ فإن الظاهر أن معنى هذا الحديث أن للميت حُرمة كحُرمة الحي، فلا يُتعدى عليه بكسر عظم أو شق بطن أو غير ذلك لغير مصلحة راجحة أو حاجة ماسة. ويؤيد ذلك ما نقلناه عن السيوطي في بيان سبب الحديث فإنه ظاهر أن الحفار الذي نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن كسر العظم كان يريد الكسر بدون أن يكون هناك مصلحة في ذلك ولا حاجة ماسة إليه. وبما قلناه يتفق معنى الحديث الشريف وقواعد الدين الإسلامي القويم، فإنها مبنية على رعاية المصالح الراجحة، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة تفويتها أشد من هذا الضرر، على أن الظاهر الآن أنه يجوز شق بطن الحي إذا ظن أنه لا يموت بهذا الشق، وكان فيه مصلحة له، ولعل الفقهاء لم ينصوا على مثل هذا، بل أطلقوا القول في تحريم شق بطن الحي؛ لأن فن الجراحة لم يكن قد تقدم في زمنهم كما هو الآن. وهذا علم الجواب عن السؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً: ما ورد في فتوى دار الإفتاء المصرية مما نصه:

«طلب السيد الأستاذ وكيل وزارة العدل الدائم بشأن تشريح جثث المتوفين ممن لا أهل لهم بكلية الطب.

### الجواب:

الذي يقتضيه النظر الدقيق في قواعد الشريعة الإسلامية وروحها أنه إذا كانت هناك مصلحة راجحة في تشريح الجثة جاز تشريحها، ولا يتنافى هذا مع ما جاء في الحديث الشريف من قوله عليه الصلاة والسلام: ((كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ حَيًّا))؛ فإن الظاهر أن معنى الحديث أن للميت حُرمة كحُرمة الحي، فلا يُتعدى عليه بكسر عظم، أو شق، أو غير ذلك لغير مصلحة راجحة أو حاجة ماسة.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥ / ٢١ - ٢٤) فتوى رقم (٢١٧) سجل (٤٤) بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٣٧ م من فتاوى فضيلة الشيخ/ عبد المجيد سليم.



ونظرًا لأن التشريع من الحاجات التي تمس إليها المصلحة العامة للناس إحياء لنفوسهم، وعلاجًا لأمرضهم، ولمعرفة أسباب الحوادث التي تقع عليهم؛ فإننا نقول بجوازه رعاية لهذه المصلحة. ونظرًا لأن التشريع يتوقف على الحصول على بعض جثث المتوفين، ومنهم من لا أهل لهم فإننا نقول بجواز الحصول على ما تقضي إليه الحاجة من تلك الجثث، يؤيد ذلك أن من القواعد الأصولية أن الشارع إذا أوجب شيئًا يتضمن ذلك إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الشيء. والضرر الذي يلحق بالعامّة إذا لم يحصل الأطباء على الجثث لتشريحها أشد من الضرر الذي يلحق بالمتوفى الذي يُستولى على جثته لتشريحها. وقواعد الدين الإسلامي القويم مبنية على رعاية المصالح الراجحة، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة تفويتها أشد من هذا الضرر.

ومن هذا يُعلم الجواب على السؤال، وأنه يجوز شرعًا الحصول على جثث بعض المتوفين ممن لا أهل لهم للإفادة العلمية من تشريحهم مراعاةً للمصلحة العامة، على أن يقتصر ذلك على ما تقضي به الضرورة القصوى، مع المحافظة على الجثة بعد تشريحها بحيث تجمع أجزاؤها وتدفن في المقابر، كما تدفن الجثث قبل التشريح<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن هذه الفتوى كانت سنة ١٩٥٥م، قبل التطور التكنولوجي فيما يتعلق بمحاكاة بدن الإنسان وأعضائه بدقة وصُنع نماذج من ذلك تصلح للتعليم. فلما تطور الأمر ووجدت تلك النماذج تغيرت الفتوى، وهذا واضح في الفتوى الصادرة بهذا الخصوص سنة ٢٠٠٢م بناءً «على الطلب المقيد برقم ٨٧٨ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن أن السائل يقول: هل الشريعة الإسلامية تجيز التعامل مع العينات البشرية (جثث مجهولة الهوية) في العمليات التعليمية بقسم التشريح والأجنة بكلية طب الأزهر بدمياط؛ نظرًا للحاجة الماسة للعملية التعليمية بالقسم؟

## الجواب:

من المقرر شرعًا أن حرمة الميت كحرمة الحي لا يجوز الاعتداء عليه ولا الاستهانة بجسده، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إيذاء الميت، وقال في الحديث الشريف: ((كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسْرِهِ حَيًّا))، كما جاء في أحكام الفقه الإسلامي مراعاة أن يكون الماء الذي يغسل به الميت فاترًا لا ساخنًا ولا باردًا؛ حتى لا يتأذى الميت ويتألم، وفي هذا الإطار يكون تشريح جثة الميت والتمثيل بأعضائه محرّمًا، ما دام هناك بديل يُغني في تعليم كيفية التشريح في كليات الطب.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٢٩ - ٣٠) فتوى رقم (٤٥٤) سجل (٧٤) بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٥م من فتاوى فضيلة الشيخ/ حسن مأمون.

ومن المعلوم أن الدول المتقدمة أقلعت عن هذه الطريقة غير الملائمة، ولجأت في تعليم طلابها علم التشريح إلى نماذج مصنعة تحاكي بدن الميت وأعضائه، ومن هنا يجب شرعاً توفير هذه النماذج واستخدامها في تعليم التشريح؛ حرصاً على حق الميت في صيانة جسده، وسدّاً لباب الإهانات والفظائع التي تتعرض لها أجساد الموتى من نبش وبيع وشراء ومساومة وتكسير ونقل أجزاء من المشرحة إلى منازل الطلاب، وهو ما يتعارض جذرياً مع تكريم الشرائع السماوية للإنسان حياً وميتاً على السواء، ولكن إذا دعت الضرورة القصوى لتشريح جثة الميت كمعرفة سبب الوفاة، أو إخراج جنين حي من بطن المتوفاة، أو ما شابه ذلك مما تستدعيه الضرورة فلا مانع من ذلك شرعاً في هذه الأحوال الخاصة، والضرورة تقدر بقدرها، ولا يجوز التوسع فيها، وما دام قد وجدت نماذج يتعلم عليها طلاب كليات الطب فقد انتفتت الضرورة الملجئة إلى تشريح جثث الموتى للتعليم. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٧٩ - ١٨٠) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

## الاستنساخ

يعدُّ الاستنساخ (Cloning) من أهم موضوعات علم البيولوجيا البشرية والهندسة الوراثية التي أفرزها التطور العلمي والطبي<sup>(١)</sup>.

والاستنساخ: من استنسخ الشيء، أي: طلب نسخه<sup>(٢)</sup>.

وفي لسان العرب: «نَسَخَ الشيء يَنْسَخُهُ نَسْخًا وَانْتَسَخَهُ وَاسْتَنْسَخَهُ: اكْتَتَبَهُ عَنْ مَعَارِضِهِ. التَّهْذِيبُ: النَّسْخُ اكْتِتَابُكَ كِتَابًا عَنْ كِتَابٍ حَرْفًا بِحَرْفٍ، وَالْأَصْلُ نُسْخَةٌ، وَالْمَكْتُوبُ عَنْهُ نُسْخَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ، وَالْكَاتِبُ نَاسِخٌ وَمُنْتَسِخٌ. وَالِاسْتِنْسَاخُ: كَتَبُ كِتَابٍ مِنْ كِتَابٍ؛ وَفِي التَّنْزِيلِ: {إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}»<sup>(٣)</sup>؛ أَي نَسْتَنْسِخُ مَا تَكْتُبُ الْحَقَظَةُ فَيَتُبْتُ عِنْدَ اللَّهِ؛ وَفِي التَّهْذِيبِ: أَي نَأْمُرُ بِنَسْخِهِ وَإِثْبَاتِهِ»<sup>(٤)</sup>.

والاستنساخ: عملية توالد غير جنسي تتم بأخذ خلية من خلايا جسم الإنسان تحتوي على كافة المعلومات الوراثية الخاصة بالإنسان، وهذه الخلية تزرع في بويضه الأنثى بعد تفريغها من كامل موروثاتها؛ ليأتي الجنين مطابقاً للأصل، وبعد ذلك تودع البويضه في رحم الأنثى، ويتشكل الجنين على نحو مطابق للكائن الأصلي الذي أخذت منه الخلية<sup>(٥)</sup>.

وورد في الموسوعة الطبية الفقهية: «وفيه تؤخذ البويضه من الأنثى وتسحب منها النواة، وتؤخذ نواة خلية من الذكر (ليست نطفة) فتلقح بها البويضه التي نزع نواتها، وتُحَرَّضُ الخلية الحاصلة بطرق خاصة على الانقسام، وبعد أن تشرع بالانقسام تزرع في الرحم، وبهذا يكون الجنين صورة طبق الأصل عن الذكر الذي أخذت النواة من خليته؛ لأن الخلية تحمل كامل صفاته»<sup>(٦)</sup>.

(١) الاستنساخ البشري بين الشريعة والقانون للدكتورة/ غادة عبد القادر أبو حجلة، بحث منشور بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الصادرة عن الجامعة الأردنية، المجلد ٤٤، ملحق ٢، ١٧، ٢٠١٧ م ص (٣٣).

(٢) المعجم الوسيط ص (٩١٧)، مادة (نسخ).

(٣) سورة الجاثية: ٢٩.

(٤) لسان العرب (٦١/٣)، مادة (نسخ).

(٥) الاستنساخ جدل العصر، لجعفر حسن عتريسي ص (١٢)، ط. دار الهادي- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م، والاستنساخ البشري بين الشريعة والقانون ص (٣٥-٣٦).

(٦) الموسوعة الطبية الفقهية ص (٣٨٢).

ومن المعروف أن الاستنساخ بدأ إجراؤه على النبات، ثم الضفادع وبعض الحيوانات، وكانت أول محاولة تمت ونجحت من الاستنساخ في الثدييات سنة ١٩٩٧م حينما تم استنساخ نعجة في جامعة إدنبرة في أسكتلندا، وأطلق عليها اسم (Dolly)<sup>(١)</sup>.

وأثيرت بعد ذلك قضية الاستنساخ البشري، وطرحَت بالمؤسسات الدينية في العالم، وصدر بشأنها عدد من الفتاوى، منها: الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بناءً «على الطلب المقيد برقم ١٤ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن:

١- توضيح حكم الشريعة الإسلامية في تطبيق الاستنساخ على الإنسان، والأدلة الشرعية لرفضه.

٢- توضيح الفرق بين إجرائه على الإنسان وعلى الحيوان والنبات.

٣- هل يجوز إجراء الاستنساخ على أعضاء الإنسان لعلاج المرضى؟

### الجواب:

الاستنساخ بالمعنى المشار إليه حالياً وهو الاستنساخ البشري هو جريمة أخلاقية وقانونية تُرتكب في حق الإنسان، وتُمثل اعتداءً على ذاتيته وخصوصياته التي يتميز بها من بين سائر الحيوانات، والاستنساخ في هذا المستوى العايب المنفلت من كل القيود والضوابط يعكس الوجه الآخر القبيح والخطير لتقدم العلوم والتقنيات وتطورها خارج إطار الأخلاق ومقاصد الشرائع السماوية، ورغم أن الاستنساخ البشري قد أحاطته جملة من الشكوك والريب في إمكان تطبيقه وصيرورته أمراً واقعاً، إلا أن ما نشرته الصحف حالياً عن الطفلة «إيفا» أثار الرعب في نفوس عقلاء العالم من علماء وسياسيين ومفكرين وقانونيين وغيرهم؛ وذلك لما يُحدثه هذا العبث من عدوان ينتهي لا محالة إلى هدم الأسرة وتحطيم الهيكل الاجتماعي للإنسان وتدمير روابط النسب والقرباة وصلات الأرحام ومؤسسة الزواج، وهي مؤسسة مقدسة منذ القدم احترمتها الأديان، وعولت عليها كثيراً في أحكامها وتشريعاتها وقيمها، هذا إضافة إلى أن الاستنساخ البشري سوف يقدم لنا إنساناً مبتوراً من أي جذور ينتمي إليها أو يشعر بالولاء لها، إنساناً مشوّه الفكر متحجّر القلب أناني الشعور باختصار إنساناً لا أخلاقياً، لا أصل له ولا فرع، ولنا أن نتصور الصور البشعة للجرائم التي يسهل اقترافها على أيدي هؤلاء المعزولين عقلياً ونفسياً وشعورياً، ولعل هذا ما دعا المؤسسات العلمية في أوروبا وأمريكا إلى المناداة بضرورة التدخل لوضع حد لهذا العبث الذي طال أخيراً كينونة الإنسان وتاريخه وحضارته،

(١) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية ص (٣٨٢، ٣٨٦).

بل هذا ما حفز الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي إلى المطالبة بوضع تشريعات قانونية توقف هذا الخطر الذي يهدد الجميع بدون تفرقة. ومن نفس هذا المنطلق يُحرّم علماء الإسلام والمسيحية واليهودية هذا اللون من الاعتداء العلمي على خليفة الله في الأرض، ويعدّونه نشاطاً إبليسياً يتعاون عليه شياطين الإنس والجن، وصدق الله العظيم: {وَلَا مُرَّةٌ لَهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ} [سورة النساء: ١١٩].

إذا تركنا هذا اللون من الاستنساخ المدمر أعني الاستنساخ البشري، وذهبنا نتأمل الاستنساخ في مجالات أخرى كالنبات مثلاً أو في مجالات طبية بهدف الحصول على أعضاء تعوض الإنسان المريض ما يفقده أو ما يتلف من أعضائه كالكلب والكلى وغيرهما. فهذا الاستنساخ إذا تم وأجريت عليه التجارب العلمية اللازمة، وثبتت فاعليته فإنه مشروع، وتشجعه شريعة الإسلام التي تشجع كل بحث علمي يصبُّ في مصلحة الإنسان المادية والمعنوية.

وعلى ما سبق يتضح لنا أن استنساخ الإنسان بصفة كلية حرام شرعاً، وخروج على منهج الله في استخلاف الإنسان، وعلى الإطار الأخلاقي والاجتماعي حسبما رسمه له القرآن الكريم.

أما استنساخ جزء أو عضو من أعضاء الإنسان إن كان ذلك لتعويض الإنسان المريض عما يفقده أو لعلاج من بعض الأمراض فهو مشروع، وكذا الاستنساخ لزيادة إنتاجية النبات وتحسين سلالة الحيوان، بشرط ألا يؤثر ذلك على توازن البيئة، ولا يخل بالمصلحة التي أرادها الله تعالى للكون إنساناً وحيواناً ونباتاً وجماداً. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/١٨٧ - ١٩٠) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب. والفتاوى نفسها في الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص (٦٣-٦٤).

## الفصل الرابع

# الفتوى والتأمين الصحي

إذا نظرنا إلى فكرة التأمين الأساسية التي تعني إيجاد وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على جماعة من الأفراد؛ فإننا سنجد لها قديمة ومعروفة في كثير من النظم القديمة ربما منذ أكثر من أربعة آلاف عام.

كما أن الأديان كلها -وقد وجدت منذ وجد البشر- حثت على التعاون ومواساة المنكوبين بصور ونظم متعددة، وما فريضة الزكاة إلا صورة من تلك الصور التكافلية<sup>(١)</sup>.

والتأمين في صورته الحديثة له أنواع عديدة، منها التعاوني أو التبادلي، ومنها الاجتماعي، ومنها التجاري، ولكل نوع العديد من الصور، وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكمه بين مانع لكل صوره، ومُجيزٍ لَكُلِّها، ومانعٍ لبعضها دون بعض<sup>(٢)</sup>.

والتأمين الصحي أحد تلك الصور، والأصل فيه أنه من صور التأمين الاجتماعي، الذي يجيزه أغلب الفقهاء المعاصرين، إن لم يكن جميعهم، حيث تقوم به الدولة لمصلحة الموظفين والعمال، فتؤمنهم من إصابات المرض والشيخوخة، ويسهم في حصيلته كل من المستفيدين وأرباب الأعمال والدولة بنسب محددة، ويكون في الغالب إجبارياً لا يقصد من ورائه تحقيق الربح<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهرت منه أنواع عديدة، منها التعاوني، ومنها التجاري، وتباينت آراء الفقهاء حول تلك الصور، وخاصة التأمين الصحي التجاري<sup>(٤)</sup>.

وبصفة عامة فإن التأمين الصحي أصبح من ضروريات الحياة؛ حيث تغير نمط الحياة المعاصرة التي أصبحت تعتمد على وسائل الراحة؛ فقلَّت الحركة وضعفت الأبدان. ومع سلبات المدنية الحديثة من حيث التلوث البيئي، والازدحام السكاني وتأثيرهما على نوع الغذاء والماء والهواء- ازدادت ضغوط الحياة وانتشرت الأمراض والحوادث التي لم تكن تُعرف فيما مضى، ونتج عن ذلك ظهور احتياجات صحية جديدة، تفوق تكلفتها قدرة الشخص المالية. ومن هنا تأتي أهمية التأمين الصحي الذي تقوم الدول برعايته وتبنيّه، وكذلك تقوم به مؤسسات وشركات وجمعيات خيرية.

(١) راجع: عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد بلتاجي ص (١١-١٤)، ط. دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

(٢) يراجع لذلك العديد من الدراسات، مثل: عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد بلتاجي، وعقد التأمين في الفقه الإسلامي والقانون المقارن للدكتور/ عباس حسني، ط. مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٩٧٨م، ونظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه للأستاذ/ مصطفى الزرقا، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت سنة ١٩٨٤م، والتأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود، ط. دار النفائس- بيروت سنة ١٩٩٤م، وغيرها.

(٣) انظر: التأمين الصحي للدكتور/ محمد جبر الألفي، بحث بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس عشر (٣/ ٣٦٩).

(٤) راجع: التأمين الصحي للدكتور/ الألفي، بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد السادس عشر (٣/ ٣٦٩-٣٧٢).



وقد صدرت فتاوى عديدة من دار الإفتاء المصرية تبين وجهة الدار بخصوص حكم التأمين بكل أنواعه، ومنها: فتاوها رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤١٧هـ الموافق ٢٧ مايو ١٩٩٧م، وما تلاها من فتاوى في عهد فضيلة المفتي الأستاذ الدكتور/ نصر فريد واصل، وفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب (حينما كان مفتيًا للديار المصرية)، وفضيلة المفتي الأستاذ الدكتور/ علي جمعة، وفضيلة المفتي الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. وجاء فيها:

«لما كان التأمين بأنواعه المختلفة من المعاملات المستحدثة التي لم يرد بشأنها نص شرعي بالحل أو بالحرمة -شأنه في ذلك شأن معاملات البنوك- فقد خضع التعامل به لاجتهادات العلماء وأبحاثهم المستنبطة من بعض النصوص في عمومها، كقوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [المائدة: ٢]، وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى)). رواه البخاري، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الواردة في هذا الباب. والتأمين على ثلاثة أنواع:

الأول: التأمين التبادلي: وتقوم به مجموعة من الأفراد أو الجمعيات لتعويض الأضرار التي تلحق بعضهم.

الثاني: التأمين الاجتماعي: وهو تأمين من يعتمدون في حياتهم على كسب عملهم من الأخطار التي يتعرضون لها، ويقوم على أساس فكرة التكافل الاجتماعي، وتقوم به الدولة.

الثالث: التأمين التجاري: وتقوم به شركات مساهمة تنشأ لهذا الغرض.

والنوع الأول والثاني يكاد أن يكون الإجماع منعقدًا على أنهما موافقان لمبادئ الشريعة الإسلامية؛ لكونهما تبرعًا في الأصل وتعاونًا على البر والتقوى، وتحقيقًا لمبدأ التكافل الاجتماعي والتعاون بين المسلمين دون قصد للربح، ولا تفسدهما الجهالة ولا الغرر، ولا تعتبر زيادة مبلغ التأمين فيهما عن الاشتراكات المدفوعة ربا؛ لأن هذه الأقساط ليست في مقابل الأجل، وإنما هي تبرع لتعويض أضرار الخطر.

أما النوع الثالث وهو التأمين التجاري -ومنه التأمين على الأشخاص- فقد اشتهد الخلاف حوله واحتدّ، فبينما يرى فريق من العلماء أن هذا النوع من التعامل حرام؛ لما يكتنفه من الغرر المنهي عنه، ولما قد يتضمنه من القمار والمراهنة والربا، يرى فريق آخر أن التأمين التجاري جائز، وليس

فيه ما يخالف الشريعة الإسلامية؛ لأنه قائم أساسًا على التكافل الاجتماعي والتعاون على البر، وأنه تبرع في الأصل ولا يشتمل على معاوضة»<sup>(١)</sup>.

وذكرت الفتوى أدلة جواز النوع الأخير من التأمين، وهو التأمين التجاري، مجيبة عن إشكالات المانعين ومحددة بعض الضوابط، وانتهت إلى قولها: «وعليه فإن التأمين بكل أنواعه أصبح ضرورة اجتماعية تحتملها ظروف الحياة، ولا يمكن الاستغناء عنه... ودار الإفتاء المصرية ترى أنه لا مانع شرعًا من الأخذ بنظام التأمين بكل أنواعه، ونأمل توسيع دائرته كلما كان ذلك ممكنًا ليعم الأفراد الذين لم يشملهم التأمين»<sup>(٢)</sup>.

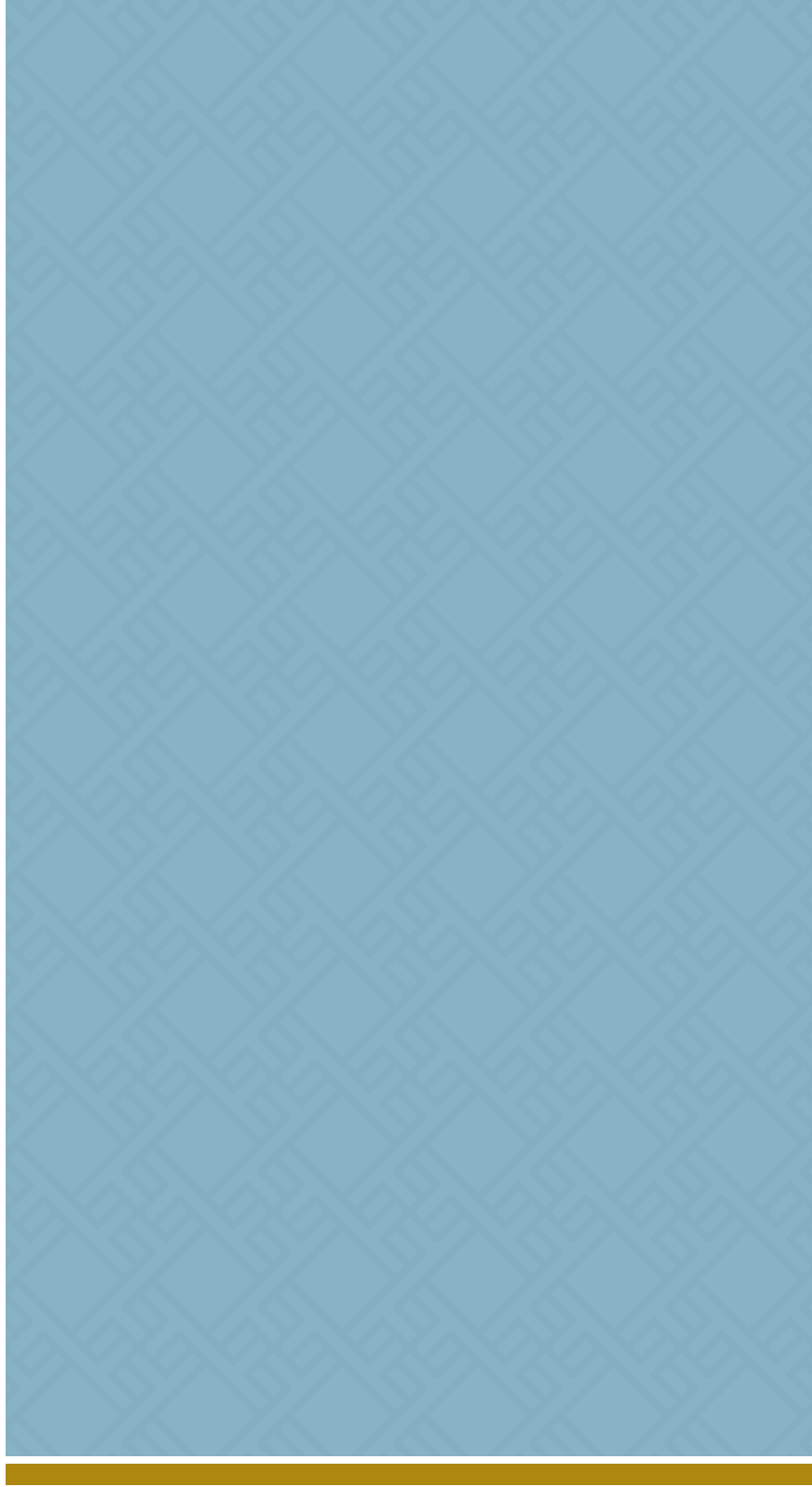
فهذا هو المختار للفتوى بدار الإفتاء المصرية، وإن خالفها بعض المجامع أو المؤسسات الأخرى، كمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقًا)، الذي ذهب إلى تحريم التأمين التجاري في قراره الصادر بدورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة في الفترة (١٠-١٦) ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ، الموافقة لـ (٢٢-٢٨) ديسمبر ١٩٨٥ م، رقم (٩/٩/٢) بشأن التأمين وإعادة التأمين، وكذلك تحريم التأمين الصحي إذا كان عن طريق شركة تأمين تجاري في قراره رقم (١٤٩/٧/١٦) بشأن التأمين الصحي، الصادر في دورته السادسة عشرة المنعقدة في دبي في الفترة (٣٠ صفر- ٥ ربيع الأول) ١٤٢٦ هـ، الموافقة لـ (٩-١٤) إبريل ٢٠٠٥ م<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٤/٤١٣-٤١٤، ٢٦/٣٤١-٣٤٢، ٢٩/٢٤٨-٢٤٩، ٣٠/٣٢٣-٣٢٥، ٤٣/١٥٥-١٥٦).

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٤/٤١٤، ٢٦/٣٤٣، ٢٩/٢٥٤-٢٥٥، ٣٠/٣٣٠، ٤٣/١٥٩-١٦٠).

(٣) انظر: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص (٥٤-٥٥، ٤٨٨-٤٩٠)، الإصدار الرابع ١٤٤٢ هـ/ ٢٠٢١ م.



الفصل الخامس

الفتوى والممارسة الطبية



### ويشمل مبحثين:

- ◆ المبحث الأول: الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته.
- ◆ المبحث الثاني: الأخطاء الطبية والمسئولية الجنائية عنها.



## الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته

مهنة الطب من المهن الشريفة، بل من أشرف المهن وأهمها وأعظمها خطرًا وأثرًا؛ إذ به مداواة الأبدان مما يلزم بها من الأمراض والأسقام. وإذا كان حفظ النفس والعقل والنسل من الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة بل الشرائع كلها بحفظها؛ فإن هذا الحفظ لا يتم إلا بالتطبيب؛ ومن هنا وجب تعلم الطب ومزاويلته؛ فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وقد سبق بيان مشروعية التداوي، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم به في قوله: ((تَدَاوَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنَزِّلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ))<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الشافعي: «لا أعلم علمًا بعد الحلال والحرام أنبل من الطب»<sup>(٢)</sup>.

وهو من فروض الكفاية التي يجب أن يوجد في الأمة من يقوم بها بما يكفي حاجة الناس؛ وإلا أثم القادرون على ذلك.

قال الإمام أبو حامد الغزالي: «أما فرض الكفاية فهو علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب؛ إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان»<sup>(٣)</sup>.

وصحيح أن الطبيب حر في ممارسة مهنة الطب؛ «إلا أنه يجب عليه ألا يستعمل هذه الحرية إلا في حدود الغرض الاجتماعي الذي من أجله اعترف له بممارسة هذه المهنة؛ وإلا كان متعسفًا في استعمال حقه، فهو وإن كان حرًا في مزاوله مهنته بالطريقة التي يراها، إلا أن حقه مقيد بما تفرضه عليه واجباته المهنية، وما يقتضيه الخلق والواجب الأدبي.

فالقواعد الأخلاقية توجب على الأطباء الاستجابة للمرضى الذين يقصدونهم؛ إذ إن هؤلاء الأطباء قد حصلوا على مؤهلات دراسية بقصد خدمة الفرد والمجتمع، وإن الواجب الأخلاقي يفرض على كل واحد منا احترام القواعد الأساسية في المجتمع والحفاظ على تماسكه بأداء الوظيفة الاجتماعية الملقاة على عاتقه.

(١) رواه أحمد، وسبق تخريجه.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٧/١٠) بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م.

(٣) إحياء علوم الدين (١٦/١)، ط. دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ.

والواقع أن امتناع الطبيب عن معالجة مرضى مجتمعه ما هو إلا تنصل من هذه الوظيفة الاجتماعية؛ وبالتالي فهو تصرف يتعارض مع قواعد أخلاقيات المهنة الطبية وقيم التضامن الاجتماعي على نحو صريح»<sup>(١)</sup>.

وذكر بعض الباحثين أن هناك حالات يتوجب فيها على الطبيب إسعاف المريض، وهي:

- ◆ الأولى: إذا كان المريض في حالة مرضية لا تحتمل التأخير في العلاج، وهو ما يعرف بحالات الطوارئ.
- ◆ الثانية: إذا كان الطبيب متخصصاً في مثل هذا النوع من المرض الذي يعاني منه المريض.
- ◆ الثالثة: إذا لم يوجد طبيب غيره للقيام بهذه المهمة<sup>(٢)</sup>.

ولذلك كان الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته تركاً للواجب وسبباً في تلف نفس؛ فكثير من الحالات المرضية وخاصة الحالات الحرجة وفي حالات الحوادث والكوارث ربما يؤدي التأخر في مداواتها وإسعافها إلى الوفاة.

وهنا تكون مسئولية الطبيب عما يحدث للمريض، ما لم يعقه عائق مهني أو نوعي يمنعه من القيام بهذا الواجب، وقد يحاكم جنائياً، ويحق للمريض أو ذويه مطالبته بتعويض مادي، فضلاً عن الجزاء الإداري الذي يوقع عليه من نقابة الأطباء أو وزارة الصحة<sup>(٣)</sup>.

وقد اعتبر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في قراره رقم ١٤٢ (٨/ ١٥) بشأن ضمان الطبيب، في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بمسقط بسلطنة عمان في الفترة (١٤-١٩) المحرم ١٤٢٥هـ، الموافقة لـ (٦-١١) مارس ٢٠٠٤م- أن امتناع الطبيب عن أداء الواجب الطبي في الحالات الإسعافية (حالات الضرورة) سببٌ لضمّانه إذا ترتب على ذلك ضرر بالمريض<sup>(٤)</sup>.

كما نص قرار المجمع رقم ٢٢٣ (٧/ ٢٣) بشأن مسئولية الطبيب عن الأخطاء الطبية غير العمدية من منظور إسلامي في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة بالمدينة المنورة في الفترة (١٩-٢٣) صفر ١٤٤٠هـ، الموافقة لـ (٢٨ أكتوبر- ١ نوفمبر) ٢٠١٨م- على أنه «على الطبيب أن يبذل في عنايته بالمريض عناية الشخص الحريص»<sup>(٥)</sup>.

(١) امتناع الطبيب عن العلاج بين الشريعة والقانون للدكتور/ عبد الله بن إبراهيم الموسى، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون الصادرة عن جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع والأربعين، ذو القعدة ١٤٣١هـ/ أكتوبر ٢٠١٠م ص(٢٧٩-٢٨٠).

(٢) مسئولية الطبيب عن الامتناع عن إسعاف المريض «دراسة فقهية واقعية» للدكتور/ محمود الشحات رمضان قاسم، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا جامعة الأزهر، العدد (٣٥)، الجزء الأول، ٢٠٢٠م ص(٤٤٧).

(٣) مسئولية الطبيب عن الامتناع عن إسعاف المريض ص(٤٥٧)، وما بعدها.

(٤) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص(٤٥٧-٤٥٨)، الإصدار الرابع ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

(٥) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص(٧٨٥)، الإصدار الرابع ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

ومما يرتبط بذلك صدور العديد من الفتاوى بخصوص حكم رفع الأجهزة الطبية عن المريض الميؤوس من شفائه، أو الإقدام على إزهاق روحه فيما يسمى بالقتل الرحيم.

ومن ذلك فتوى دار الإفتاء المصرية بتحريم الإقدام على إزهاق روح إنسان معصوم الدم وبه حياة مستقرة أو غير مستقرة، حتى ولو كانت بعض الظواهر الطبية أو غيرها تشير إلى عدم استمرارها أو كان ميؤوساً من بقائها. وقد ورد هذا جواباً على الفاكس المقيّد برقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن: ما رأي الدين فيما يسمى بـ «القتل الرحيم»، أو «الموت رحمة»؟ وهل يمكن عمل ذلك في حالات بعينها مثل المرض الشديد الذي لا شفاء منه، مثل: موت جذع المخ والأمراض السرطانية الشديدة؟ وهل يجوز في حالة المريض المتوفى إكلينيكيًا مثلاً إزالة الأنابيب وأجهزة التنفس وما إلى ذلك؟

### وجاء بالجواب:

«أولاً: من المقرر شرعاً أنه يحرم الإقدام على إزهاق روح إنسان معصوم الدم، وبه حياة مستقرة أو غير مستقرة، حتى ولو كانت بعض الظواهر الطبية أو غيرها تشير إلى عدم استمرارها، أو كان ميؤوساً من بقائها؛ لأن أمر الروح والحياة بيد الله تعالى عطاءً وأخذاً، ولا يجوز لطبيب ولا لغيره مصادرتها بحال من الأحوال، حتى ولو كان بقصد الرحمة أو إنهاء الآلام.

ثانياً: أما بالنسبة لما ورد بالسؤال من إزالة الأنابيب وأجهزة التنفس في حالة المريض المتوفى إكلينيكيًا فإنه يجوز إزالتها، ولكن يترك المتوفى حتى تتوقف مظاهر الحياة بجميع علاماتها، ولا يجوز أن يؤخذ منه أي عضو قبل التأكد من توقف الحياة تمامًا في كل أجزاء الجسم. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت الفتوى في آخرها إلى قضية التبرع بالأعضاء -التي سبق الحديث عنها- وأنه لا يجوز أخذ العضو المتبرّع به قبل أن تتوقف جميع مظاهر الحياة بجميع علاماتها، ويتيقن من وفاة المريض (المتبرّع بعضو من أعضائه) وفاة حقيقية تامة.

ومثلها الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية أيضاً جواباً على «الطلب المقيّد برقم ١١٥٢ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن: هل يجوز قتل المريض بداء ميؤوس من شفائه، مثل فاقد المناعة (الإيدز)، أو بمرض خطير لا شفاء منه؟

### الجواب:

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٩١-١٩٢) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.



من المقرر شرعاً أنه يحرم الإقدام على إزهاق روح إنسان معصوم الدم وبه حياة مستقرة أو غير مستقرة، حتى ولو كانت بعض الظواهر الطبية أو غيرها تشير إلى عدم استمرارها أو كان ميؤوساً من بقائها؛ لأن أمر الروح والحياة بيد الله تعالى عطاءً وأخذاً، ولا يجوز لطبيب ولا لغيره مصادرتها بحال من الأحوال، حتى ولو كان بقصد الرحمة أو إنهاء الآلام. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وورد مثل ذلك في فتاها الصادرة جواباً للطلب المقيد برقم ١١ لسنة ٢٠٠٦ م المتضمن السؤال عن حكم رفع الأجهزة الطبية عن المريض الميؤوس من شفائه، وعن الفرق بين ذلك وبين القتل الرحيم، حيث جاء فيها:

«يجوز شرعاً رفع الأجهزة الطبية عن المريض الميؤوس من شفائه، التي تستخدم في الإبقاء على حياته دون تقدم في حالته الصحية، وهو ما يسمى الموت الإكلينيكي فقط إذا نصح الأطباء بذلك، أما إذا كانت الأجهزة لغرض آخر كالمساعدة على سحب السوائل لتيسير التنفس أو نحو ذلك فلا يجوز رفعها، وهذا يختلف عن ما يسمى بالقتل الرحيم الذي يطلب فيه المريض من الطبيب إنهاء حياته، أو يقرر الطبيب ذلك من تلقاء نفسه بسبب إعاقته المريض أو شدة الألم عليه؛ فإن هذا حرام قطعاً؛ لأن حياة المريض هنا مستمرة وغير متوقفة على الأجهزة الطبية، غير أن المريض أو الطبيب يريد التخلص منها بسبب شدة الألم الواقعة على المريض، فإنياء الحياة في هذه الحالة يعد إقداماً على إزهاق الروح وقتلاً للنفس التي حرم الله قتلها»<sup>(٢)</sup>.

والفتوى نفسها فيما سئل عنه من رفع الأجهزة عن المريض في غرفة العناية الخاصة عند توقف المخ عن العمل<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٨٢/٢٧) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

(٢) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٨٧/٣٠ - ٢٨٨) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة. والفتوى نفسها صدرت جواباً للطلب المقيد برقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٥ م. انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٤/ ٢٤٠) من فتاوى فضيلة الدكتور/ شوقي علام.

(٣) انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٦٧/٣٦ - ١٦٨) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة، جواباً على الطلب المقيد برقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٧ م.

## الأخطاء الطبية والمسئولية الجنائية عنها

كَرَّمَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ الْإِنْسَانَ تَكْرِيمًا كَبِيرًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [سورة الإسراء: ٧٠]، وَنَهَى عَنْ قَتْلِهِ أَوْ الْإِعْتِدَاءَ عَلَيْهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [سورة الإسراء: ٣٣]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٩٣]. وَقَالَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩٠]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [سورة المائدة: ٤٥].

كَمَا نَهَى عَنْ امْتِهَانِهِ أَوْ ابْتِدَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((كَسْرُ عَظْمٍ الْمَيِّتِ كَكْسْرِ حَيًّا))<sup>(١)</sup>.

وَبَلَغَتْ حِمَايَةَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لِلْإِنْسَانِ إِلَى تَقْرِيرِ الْمَسْئُولِيَّةِ فِي حَالَةِ الْقَتْلِ الْخَطَأِ أَوْ الْجَرْحِ الْخَطَأِ وَمَا فِي حُكْمِهِ؛ فَشَرَعَتْ الدِّيَّاتُ وَأَرْوَشُ الْجَنَائِيَّاتِ وَالْكَفَّارَاتِ لَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَتَسَبَّبُ الطَّبِيبُ وَخَطْوُهُ فِي مَدَاوِةِ الْمَرْضَى يُوْجِبُ عَلَيْهِ الْمَسْئُولِيَّةَ بِحَسَبِ مَدَى مُخَالَفَتِهِ لِأَصُولِ الْإِجْرَاءَاتِ الطَّبِيبِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ، وَمَدَى تَقْصِيرِهِ أَوْ خَطْئِهِ، كَأَن يَتَعَمَّدَ الضَّرَرَ، أَوْ كَانَ جَاهِلًا بِالطَّبِّ أَوْ بِالْفَرْعِ الَّذِي أَقْدَمَ عَلَى الْعَمَلِ الطَّبِيِّ فِيهِ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْذُونٍ لَهُ بِمَزَاوَلَةِ مِهْنَةِ الطَّبِّ مِنَ الْجِهَاتِ الْمُخْتَصَّةِ، أَوْ أَقْدَمَ عَلَى عَمَلٍ طَبِّيّ دُونَ إِذْنٍ مِنَ الْمَرِيضِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ (فِيمَا عَدَا الْحَالَاتِ الْمُسْتَثْنَاةَ مِنْ ذَلِكَ الْإِذْنِ)، أَوْ غَرَّرَ بِالْمَرِيضِ، أَوْ ارْتَكَبَ خَطَأً لَا يَقَعُ فِيهِ أَمْثَالُهُ وَلَا تَقْرَهُ أَصُولُ الْمِهْنَةِ، أَوْ وَقَعَ مِنْهُ إِهْمَالٌ أَوْ تَقْصِيرٌ، أَوْ أَفْشَى سَرًّا لِلْمَرِيضِ بِدُونِ مَقْتَضَى مُعْتَبَرٍ، أَوْ امْتَنَعَ عَنِ إِسْعَافِ الْمَرِيضِ وَأَدَاءِ الْوَاجِبِ الطَّبِيِّ فِي الْحَالَاتِ الْإِسْعَافِيَّةِ (حَالَاتِ الضَّرُورَةِ وَالطَّوَارِي)<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد، وسبق تخريجه.

(٢) انظر: الأحكام الشرعية للأعمال الطبية للدكتور/ أحمد شرف الدين ص (٢٤-٢٦)، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٣) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٤٢ (٨/ ١٥) بشأن ضمان الطبيب في: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص (٤٥٧-٤٥٨).

الإصدار الرابع ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

وبهذا صدرت العديد من الفتاوى، ومنها فتوى دار الإفتاء المصرية، التي نصها:

«نقرأ في هذه الأيام كلامًا عن أخطاء بعض الأطباء عند إجرائهم لبعض العمليات الجراحية، أو عند معالجتهم لبعض المرضى؛ فما هو الحكم الشرعي في هذه الأخطاء؟ وما مدى المسؤولية على الأطباء؟

### الجواب:

١- المسؤولية تختلف أهميتها وخطورها باختلاف آثارها ونتائجها، ومما لا شك فيه أن المسؤولية الملقاة على عاتق الأطباء تعتبر من أعظم المسؤوليات وأضخمها؛ لأنهم هم الأمناء على أرواح الناس وأبدانهم، وعلى أيديهم يتم الشفاء بإذن الله من أعضل الأمراض وأشدّها، كما أن الخطأ منهم أو الإهمال كثيرًا ما يؤدي إلى تأخر الشفاء أو إلى الهلاك والموت.

٢- ومهنة الطب من المهن التي وجدت منذ آلاف السنين؛ لأن الإنسان في كل زمان ومكان يبحث عما يشفيه من مرضه، وقد يضحي في سبيل ذلك بكل ما يملك من أموال؛ إذ الصحة نعمة لا تعادلها نعمة، ولا يعرف قيمتها معرفة تامة إلا الذين ذاقوا آلام المرض، وجربوا متاعبه وهمومه، وفي الحديث الشريف: ((نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ)). ولقد اقتضت رحمة الله تعالى بعباده أن يوجد في كل زمان ومكان أناس يوفقهم إلى معرفة الدواء الذي يؤدي إلى الشفاء من العلل والأسقام. وإذا كانت معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تتناسب مع ما برع فيه أقوامهم؛ فإننا نجد أن معجزة عيسى عليه السلام كان هناك جانب كبير منها يتعلق بالطب؛ لأن الطب في زمنه عليه السلام كان على رأس المهن التي نبغ فيها قومه، قال تعالى: {إِذْ قَالَ اللَّهُ يُعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَلَدَتِكَ إِذْ أُتِدَّتْكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي} [المائدة: ١١٠]، ولقد كان كتاب القانون في الطب لابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ من المراجع الطبية الأصيل في أوروبا، ووصل الحال بهم أنهم كانوا لا يمنحون شهادة الطب للشخص إلا إذا كان مجيدًا لجميع النظريات التي اشتمل عليها هذا الكتاب النفيس، الذي ترجم إلى اللغات المختلفة، ورحم الله القائل: إن علم الطب قد دخل أوروبا بعمامة، وعاد إلينا بعد حين بقبعة، والذي يراجع مقدمة ابن خلدون يجد كلامًا جيدًا عن علم الطب وعن مجالاته وعن طرق العلاج وعن أشهر المؤلفات التي ألفت في هذا العلم<sup>(١)</sup>.

٣- ولقد أمرت شريعة الإسلام بالتداوي من الأمراض، ووضعت لذلك وسائل متعددة، منها:

(١) راجع: مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص ١٤٤١ بتعليق الأستاذ الدكتور/ علي عبد الواحد وافي.

(أ) البحث عن الدواء المناسب على يد الطبيب الثقة المشهود له بتخصصه في هذا الفن، فقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً))، وفي رواية: ((لكل داءٍ دواءٌ، فإذا أصيب دواءُ الداءِ برأ بإذن الله))، أي: فإذا نزل الدواء على الداء بشرب أو غيره برأ المريض من علته بإذن الله تعالى.

(ب) التحرز عن كل ما يؤدي إلى المرض عن طريق الحجر الصحي والابتعاد عن يحمل الأمراض المعدية، روى الشيخان البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «الطاعون رجز أو عذاب أرسله الله تعالى على بني إسرائيل أو على من كان قبلكم؛ فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه». وعندما اختلف الصحابة في دخول بعض بلاد الشام التي ظهر بها الطاعون قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: إن عندي من هذا علمًا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه)).

٤- وإذا كانت هناك صفات كريمة وخلال حسنة يجب أن يتحلى بها الناس في تعاملهم مع غيرهم؛ فإن أولى الناس بالتحلي بهذه الصفات الكريمة هم الأطباء، وعلى رأس هذه الصفات:

(أ) الرحمة ورقة القلب ولين الجانب وسعة الصدر؛ وذلك لأن الأطباء يتعاملون مع أناس قد داهمهم المرض، واستشروا فيهم الداء الذي جعلهم لهم عذره إذا ما خرجوا عن وعيهم وعن ثباتهم. ومما لا شك فيه أن هؤلاء المرضى هم أولى الناس بالرعاية والرحمة والرفق، ولا سيما من أطباءهم الأمناء عليهم. وإذا فقد الطبيب هذه الصفات يكون قد فقد أهم خصائص مهنته.

(ب) كذلك من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الأطباء: صفة الأمانة بأشمل معانيها وبأوسع مدلولاتها؛ وذلك لأن الطبيب هو أدرى الناس بأحوال المريض وبوسائل علاجه؛ فعليه أن يرشده إلى ما ينفعه بكل أمانة ودقة، وعلى أن لا يفشي سره إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك، وعليه أن يبذل قصارى جهده لراحة المريض والوصول به إلى طريق الشفاء.

٥- ولقد وضع الفقهاء شروطاً لمن يتصدى للعمل بالطب، وبينوا ما للأطباء من حقوق، وما عليهم من واجبات، وذكروا كثيرًا من العقوبات التي يعاقب بها من يتعدى حدود هذه المهنة السامية:

(أ) ومن بين الشروط التي وضعوها لمن يعمل بمهنة الطب أن يكون عالمًا بها متخصصًا فيها، خبيرًا بتفاصيلها ودقائقها، وأنه يحجر على المتطبب الجاهل، ولا يمكّن من معالجة الناس.

ولا جدال في أن مقياس العلم بالطب يختلف باختلاف العصور ويتقدم العلوم؛ فقد كان المقياس في

بعض العصور الغابرة شهرة الطبيب بإجادة مهنة الطب، وأن يشهد طبيبان من أهل الصناعة وذوي البصر بالطب بأنه أهل لممارسة أعمال الطب.

والأصل في ذلك ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((من تطيب ولم يعرف الطب فهو ضامن)).

ولقد جاء في كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ١٣٠ للإمام القفطي: "إن الخليفة العباسي المقتدر أمر طبيبه سنان بن ثابت بن قرة الحراني أن يمتحن أطباء بغداد في وقته، وأن يمنح من يرضاه في علمه وعمله إجازة لما يصلح أن يتصرف فيه من الطب. وقد كان هذا الأمر من الخليفة المقتدر على إثر خطأ طبيب في العلاج أفضى هذا الخطأ إلى موت المريض».

ومما يذكر في هذا الشأن أن هذا الخليفة قد أمر محتسبه الذي هو بمنزلة وزير الداخلية في هذا الوقت أن يراعي ذلك؛ فلا يأذن لأحد بممارسة الطب إلا إذا كان مجازاً من طبيبه سنان بن ثابت الذي كانت وفاته سنة ٣٣١هـ.

وجاء في كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة للعلامة محمد بن محمد القرشي الشافعي بعد كلام طويل في الحسبة على الأطباء والجراحين والمجبرين جاء في هذا الكتاب بعد كلام طويل في الطب ولزومه ما ملخصه: «والطبيب هو العارف بتركيب البدن ومزاج الأعضاء والأمراض الحادثة فيها وأسبابها وأعراضها وعلاماتها والأدوية النافعة فيها والاعتياض عما لم يوجد منها والوجه في استخراجها وطريق مداواتها بالتساوي بين الأمراض والأدوية في كمياتها ويخالف بينها وبين كمياتها، فمن لم يكن كذلك فلا يجعل له مداواة المرضى، ولا يجوز له الإقدام على علاج يخاطر فيه، ولا يتعرض لما لا علم له فيه، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن)). وينبغي أن يكون لهم مقدم أي رئيس من أهل صناعتهم، فقد حكى أن ملوك اليونان كانوا يجعلون في كل مدينة حكيمًا مشهورًا بالحكمة، ثم يعرضون عليه بقية أطباء البلد فيمتحنهم، فمن وجده مقصرًا في عمله أمره بالاشتغال وقراءة العلم ونهاه عن المداواة. وينبغي إذا دخل الطبيب على المريض سألته عن سبب مرضه وعما يجد من الألم ثم يرتب له قانونًا من الأشربة وغيره من العقاقير، ثم يكتب نسخة لأولياء المريض بشهادة من حضر معه عند المريض، وإذا كان الغد حضر ونظر إلى دائه ونظر إلى قارورته<sup>(١)</sup>، وسأل المريض: هل تناقص به المرض أو لا؟ ثم يرتب له ما ينبغي على حسب مقتضى الحال، ويكتب له نسخة ويسلمها لأهله، وفي اليوم الثالث كذلك، وفي اليوم الرابع، وهكذا، إلى أن يبرأ المريض أو يموت، فإن برئ من مرضه

(١) لعل المراد بالقارورة التي يكون بها البول: ليتعرف سير المرض من لونه، أو لعلها قارورة الداء.

أخذ الطبيب أجرته وكرامته، وإن مات حضر أولياؤه عند الحكيم المشهور وعرضوا عليه النسخ التي كتبها لهم الطبيب؛ فإن رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطب من غير تفريط ولا تقصير من الطبيب قال: هذا قضي بفروغ أجله، وإن رأى الأمر بخلاف ذلك قال لهم: خذوا دية صاحبكم من الطبيب؛ فإنه هو الذي قتله بسوء صناعته وتفريطه، فكانوا يحتاطون على هذه الصورة الشريفة إلى هذا الحد؛ حتى لا يتعاطى الطب من ليس من أهله، ولا يتهاون الطبيب في شيء منه. وينبغي للمحتسب أن يأخذ عليهم عهد أبقرط الذي أخذه على سائر الأطباء: يحلفهم أن لا يعطوا أحدًا دواءً مضرًا، ولا يركبوا له سُمًّا، ولا يذكروا للنساء الداء الذي يسقط الأجنة، ولا للرجال الذي يقطع النسل، وليغضوا أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المرضى، ولا يفسحوا الأسرار، ولا يهتكوا الأستار، ولا يتعرضوا لما ينكر عليهم. وينبغي للطبيب أن يكون عنده جميع آلات الطب على الكمال... إلخ»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النص الطويل يتبين لنا أن الفقهاء قد عرّفوا الطبيب تعريفًا مناسبًا، واشتدوا لمن يشتغل بالطب شروطًا دقيقة، وقرروا أن على الأطباء أن يجعلوا لهم رئيسًا منهم، يتولى رعاية شئونهم، ويختبر من يريد الاشتغال بالطب، كما أن الفقهاء قد تعرضوا للعقوبة التي يجب أن يعاقب بها من يهمل في أداء هذه المهنة الشريفة، أو من يكون دخيلا عليها، وأن على المحتسب أن يأخذ على الأطباء العهد والمواثيق أن يؤدوا وظيفتهم على أكمل وجه، وعلى أن يلتزموا عند أدائهم لوظيفتهم الآداب السامية التي تقتضيها مهنتهم الشريفة.

٦- ولقد نقل المرحوم الدكتور أحمد عيسى في كتابه "تاريخ البيمارستانات في الإسلام" صورتين لإجازاتين في الطب منحت إحداهما لفصاد، ومنحت الأخرى لجراح:

أما الإجازة الأولى فنصها: «هذه صورة ما كتبه الشيخ الأجل عمدة الأطباء ومنهاج الألباء الشيخ شهاب الدين بن الصايغ الحنفي رئيس الأطباء بالديار المصرية إجازة للشاب المحصل محمد عزام أحد تلامذة الشيخ الأجل الشيخ زين الدين عبد المعطي رئيس الجراحين على حفظه لرسالة الفصد»، ثم ذكر الإجازة ووظيفة المجاز، وأنه كان مساعدًا لشيخ طائفة الجراحين بالبيارستان المنصوري... إلخ ما ذكر في الكتاب المشار إليه.

وأما الثانية: فهي إجازة صادرة من رئيس الجراحين بدار الشفاء المنصوري للشيخ شمس الدين محمد القيم الجراح، وفي آخرها: «فاستخرت الله تعالى وأجزت له أن يتعاطى من صناعة الجراح ما أتقن معرفته؛ ليحصل له النجاح والفلاح، وهو أن يعالج الجراحات، وأن يفصد من الأوردة ويبتتر الشرايين وأن يقلع من الأسنان الفاسدة...» إلخ بتاريخ صفر الخير سنة إحدى عشرة وألف، سنة ١٦٠٢ م.

(١) من بحث عن مسئولية الأطباء للمرحوم الشيخ عبد العزيز المراغي. مجلة الأزهر، المجلد العشرون، سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨ م ص ٢٠٦.



قال فضيلة المرحوم الشيخ عبد العزيز المراغي معلقاً على هاتين الإجازتين: «والناظر في الإجازتين يعلم أن الإجازة كانت إما على أساس رسالة لطالب الإجازة وقدمها ونوقش فيها، أو على التعليق على رسالة لمن سبقه حققها وعلق عليها تعليقاً يفيد العلم إفادة محققة، وذلك هو نوع رسائل الدكتوراه في أيامنا الحاضرة. ومن الظريف أن مانح الإجازة الأول هو أحمد بن سراج الدين الملقب شهاب الدين المعروف بابن الصايغ الحنفي كان رئيس الحنفية بمصر ومدرسه بالبرقوقية، وكان مع ذلك رئيس الأطباء، وكانت له بنت واحدة تولت مشيخة الطب مكانه عند وفاته»<sup>(١)</sup>.

٧- كذلك قرر الفقهاء أن الأطباء شأنهم شأن غيرهم من أصحاب المهن الأخرى مسئولون عن أخطائهم التي كان يمكنهم التحرز عنها، والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمريض؛ فلقد قرر الفقهاء أن الطبيب إذا أخطأ في العلاج بأن عالج بغير ما يقرره الطب، أو بغير ما هو معروف ومشهور بين الأطباء بأنه دواء لمرض معين، وأدى ذلك إلى إلحاق أذى بالمريض، أو إلى وفاته؛ فعلى الطبيب في هذه الحالة الدية، أو ما يحكم به القاضي بالنسبة لهذا الخطأ، فقد قال الشهاب الرملي في تعليقه على كتاب شرح الروض: «ولو أخطأ الطبيب في المعالجة وحصل التلف وجبت الدية على عاقلته».

وقال الإمام الشافعي ما ملخصه في كتاب الأم ج ٦ ص ١٦٦: «وإذا قام الطبيب بالحجامة لمريض، أو بختن غلامه، أو بعلاج دابته فتلفوا من فعله؛ فإن كان فعل -أي الطبيب- ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للمفعول به عند أهل العلم بتلك الصناعة؛ فلا ضمان عليه، وإن كان فعل ما لا يفعله مثله من أراد الصلاح وكان عالماً به فهو ضامن».

وقال القاضي برهان الدين إبراهيم بن فرحون المالكي في كتابه «تبصرة الحكام في أصول الأحكام» عند الكلام على ضمان الصناع والأطباء: «وإن كان الخائن غير معروف بالختن والإصابة فيه، وعرض نفسه أي لهذا العمل؛ فهو ضامن لجميع ما وصفنا في ماله، ولا تحمل العاقلة -أي عشيخته- من ذلك شيئاً، وعليه من الإمام العدل العقوبة الرادعة بضرب ظهره وإطالة سجنه. والطبيب والحجام والبيطار فيما أتى على أيديهم بسبيل ما وصفنا في الخائن».

ومن هذه النصوص الفقهية يتبين لنا بوضوح أن الفقهاء قد تعرضوا لبيان العقوبات الشرعية التي تترتب على مخالفة الطبيب وغيره لما تقتضيه طبيعته مهنته من أمانة وخبرة وأداء سليم لها، وملخص ما قالوه في ذلك:

(١) المرجع السابق.



أن نتائج مخالفته لأداب مهنته إن كانت جنائية عوقب بما يناسب جنايته، وإن كانت غير ذلك فهي داخلية في نطاق الأشياء التي يملكها المحتسب ويملك العقوبة بها من الناحية التأديبية، ولقد كان المحتسب في الأزمان الماضية يملك ما تملكه أية هيئة إدارية اليوم، أو ما تملكه نقابة الأطباء بلوائحها ورسومها، وبذلك يكون الفقه الإسلامي قد نظم مهنة الطب وقصرها على الأشخاص الذين يحكم أهل الخبرة وعلى رأسهم كبير الأطباء بأنهم يصلحون للقيام بهذا العمل الإنساني الدقيق. ويكفي دلالة على ذلك ما رواه أبو نعيم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((من تطب ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن)).

٨- وكما فصل الفقهاء القول في الحالات التي تجعل أصحاب المهن، وعلى رأسهم الأطباء مسئولين عن نتائج أخطائهم فقد فصلوا القول أيضاً في الحالات التي ترتفع عنهم فيها المسؤولية.

وملخص ما قالوه في ذلك: إن عدم المسؤولية منوط بالإذن إذا كان العمل معتاداً ولم يجاوز الرسم المتبع في أمثال هذه العمليات، بأن يكون ما فعله الطبيب موافقاً للقواعد الطبية التي تتبع في كل مرض ببيئة، وفي كل حادثة على حدتها، فقد جاء في الدر المختار وشرحه: «ولا ضمان على حجام وبيطار وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد»، أي: لم يفعل فعلاً يخالف ما جرى عليه الأطباء في معالجة ذلك الجرح أو تلك العلة.

وبعد فهذه قطوف من مسؤولية الأطباء كما يراها الفقهاء، ومنها نرى أنهم لم يقصروا في بيان هذه المسؤولية، وفي تحرير محل النزاع فيها، وفي بيان ما للأطباء من حقوق وما عليهم من واجبات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»<sup>(١)</sup>.

ومن فتاوى دار الإفتاء المصرية بهذا الخصوص أيضاً: الفتوى الصادرة بناءً «على الطلب المقيد برقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠٠٣ المتضمن:

طبيب مؤهل علمياً في تخصص معين، وحاصل على شهادة عليا (دبلوم، ماجستير) ومقيد في سجل الإحصائيين بنقابة الأطباء ووزارة الصحة، يعمل في مجال تخصصه في مركز طبي أو مستشفى مرخص له في نقابة الأطباء ووزارة الصحة، ومجهز بالأجهزة الطبية المناسبة في مجال تخصص الطبيب، وحدث أثناء علاج الطبيب لمريض أن نتج ضرر، مثل عاهة مستديمة أو وفاة نتيجة خطأ طبي غير مقصود من الطبيب رغم اجتهاد الطبيب وبذله ما في وسعه، واستخدامه الأجهزة الطبية المتعارف عليها في دفع الضرر الناتج عن الخطأ؛ فما الحكم الشرعي في مثل هذه الحالات؟

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٥/٩١-١٠٠) فتوى رقم (٦) سجل (١٣٣) بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٣ م من فتاوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي.

## الجواب:

إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من أن الطبيب مؤهل علمياً ويعمل في مجال تخصصه ويبدل قصارى جهده في معالجة المرضى، وقد حدث خطأ طبي غير مقصود منه؛ فإنه في هذه الحالة لا ضمان عليه؛ لقيامه بعمل مباح أُذِنَ له فيه [كتاب الموسوعة الفقهية ج ١٢ ص ١٣٩].

وعلى ذلك وفي واقعة السؤال فإن الطبيب المشار إليه ما دام يعمل في تخصصه ويبدل قصارى جهده، ويحصل على تصريح من جهة الاختصاص بمزاولة المهنة، وحدث منه ذلك على سبيل الخطأ، مع التنبيه التام واليقظة الكاملة؛ فلا ضمان عليه فيما حدث من خطأ طبي غير مقصود. ومما ذكر يعلم الجواب. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فتواها التي نصّها:

«السؤال عن أخطاء الأطباء إذا تسببت في تأخر الشفاء أو تكلفة المريض أو إعاقته أو وفاته، والطبيب لا يقصد إلا المصلحة، ولكن فوق كل ذي علمٍ عليم، وإن كان الطبيب مخطئاً؛ فكيف يتوب، فمن الصعب أن يوجد من لا يخطئ؟»

## الجواب:

الطبيب مستأمنٌ على حياة الناس وصحتهم، فخطؤه ليس كخطأ غيره، فينبغي عليه أن لا يباشر حالة لا يعرفها، وأن ينتهي إلى ما يعلم، فإن وقع في شيء من ذلك فليتب إلى الله تعالى، وليعمل على عدم الوقوع فيه مرة أخرى.

والخطأ الذي يقع فيه الطبيب على نوعين:

- ❖ خطأ يمكن وقوعه من مثله ولا يكاد يسلم منه طبيب؛ فهذا في حكم العفو.
- ❖ وخطأ فاحش ينتج عن مباشرته ما لا يعلم أو تقصيره في علاج ما يعلم؛ وهذا يُرجع في تحديده إلى أهل الخبرة والاختصاص الذين يحددون بناءً على ذلك ضمان الطبيب للخطأ من عدمه. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٧/ ١٨٥ - ١٨٦) من فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ أحمد الطيب.

(٢) الفتوى رقم (١٤٨٧٢) بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

<http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID=14872>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/ ٣/ ٥م.

وكذلك فتوى دائرة الإفتاء بالأردن، ونصها:

«السؤال: هل تجب الدية في الوفاة الناتجة عن الخطأ الطبي؟»

### الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

الطبيب العارف بمهنته والقائم بها على أصولها الصحيحة لا يضمن ما قد ينتج من حوادث طبية لم يتسبب فيها -سواء كانت وفاة أم غيرها- إذا نتجت عن مضاعفات مرضية مثلاً، قال الإمام ابن حجر رحمه الله: "ذكر ابن سريج أنه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو من أهل الحذق في صنعته، لم يضمن إجماعاً، وإلا ضمن قوداً أو غيره لتغيره، قاله الزركشي وغيره" [تحفة المحتاج ١٩٧/٩].

ونقل الإمام الشربيني عن ابن المنذر قال: «وأجمعوا على أن الطبيب إذا لم يتعدَّ لم يضمن» [مغني المحتاج ٥/٥٣٩].

ومسئولية الطبيب تتحدد في الخطأ الطبي الذي ينتج عن عدم معرفته بأصول المهنة، أو مخالفته لقواعد العلاج المتفق عليها بين خبراء مهنة الطب، وهذا يُرجع فيه إلى الجهات المختصة، قال العلامة ابن فرحون المالكي رحمه الله: «أما إذا كان الطبيب جاهلاً أو فعل غير ما أذن له فيه خطأ، أو تجاوز الحدَّ فيما أذن له فيه أو قصر فيه عن المقدار المطلوب، ضمن ما تولد عن ذلك» [تبصرة الحكام ٢/٣٤٠] بتصرف يسير.

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في الدورة الثالثة والعشرين: «اعتبارُ الطبيب ضامناً في حالات التقصير والتعدي المخالف لقواعد العلاج المتفق عليها بين خبراء مهنة الطب»، والتعدي فعل ما لا يجوز، والتقصير ترك ما يجب، وفي هذه الحالة تجب الدية على الطبيب نفسه؛ لتعديه.

أما إذا كانت الوفاة ناتجة عن أخطاء طبية، فيجب في مثل هذه الحالات التعويض عن الضرر أو الدية في حالة الوفاة، ولا يجب القصاص إلا إذا ثبت تعمد الطبيب القتل؛ لأن الخطأ الطبي يعتبر من قبيل القتل الخطأ، قال الإمام الخطابي رحمه الله: «لا أعلم خلافاً في المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً... فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض، وجناية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته» [معالم السنن ٤/٣٩].

فإن كان في فعل الطبيب نوع من التعدي والتقصير، أو فعل لم يؤذن للطبيب به، أو كان جاهلاً، فتجب الدية على الطبيب نفسه؛ لأنه وهذه الحالة يتحمل نتيجة تعديه.

وعليه؛ فإذا قصر الطبيب في الالتزام بقواعد وأصول المهنة المتعارف عليها بين أهل الطب أو خالف هذه القواعد والأصول، وترتب على ذلك وفاة استحق أولياء المتوفى الدية على الطبيب، ويرجع في تحديد الخطأ الطبي إلى الجهات المختصة. والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت هذه الفتوى إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٢٢٣ (٢٣ / ٧) في دورته الثالثة العشرين، المنعقدة بالمدينة المنورة في الفترة (١٩ - ٢٣) صفر ١٤٤٠ هـ، الموافقة لـ (٢٨ أكتوبر - ١ نوفمبر) ٢٠١٨ م- وفيه «اعتبار الطبيب ضامناً في حالات التقصير والتعدي المخالف لقواعد العلاج المتفق عليها بين خبراء مهنة الطب»<sup>(٢)</sup>.

كذلك صدرت فتوى عن دار الإفتاء المصرية بخصوص إقدام أطباء الامتياز على ممارسة المهنة بأجر، جواباً للطلب المقيد برقم ٩١٠ لسنة ٢٠٠٧ م، ونصها:

«هل يجوز لأطباء الامتياز ممارسة مهنة الطب بالأجر أثناء سنة الامتياز إن غلب على ظنّ طبيب الامتياز أنه لا يضرُّ المرضى، وأنه وصل إلى الكفاءة المطلوبة في الفرع الذي سيمارس المهنة عملياً فيه؟ علماً بأن التدريب يكون مقسماً إلى فروع: شهرين في فرع من فروع الطب كالباطنة، ثم شهرين أو أكثر في فرع آخر، وهكذا. فهل له أن يعمل فيما أتمَّ التدريب فيه قبل إنهاء سنة الامتياز؟

## الجواب:

الممارسة المهنية للتطبيب تخضع في ظل المجتمع الحاضر والأوضاع القائمة لضوابط وقواعد وقوانين، الأصل فيها أنها محايدة، وما شُرِعَتْ ولا قُنِنَتْ ضد شخص بعينه أو لصالح شخص بذاته، بل الذي يحكمها ويضبطها هو الصالح العام، والقاعدة الشرعية أنه عند تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة تقدم المصلحة العامة، والقاعدة الشرعية أيضاً أن تصرفات الحاكم منوطة بالمصلحة، وقد يرى الشخص في نفسه الكفاءة للتطبيب أو لممارسة الصيدلة أو بناء الأبنية، أو غير ذلك من الممارسات التي تتعداه إلى غيره، ولكن رؤية الشخص لنفسه لا يصح أن تكون حاكمة على الآخرين، وأن يجعل الشخصُ الخلقَ وأرواحهم وأجسادهم محلاً لتخُصَّصاته وتكهناته وآرائه

(١) فتوى لجنة الإفتاء بدائرة الإفتاء بالأردن رقم (٣٤٩٠) بتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠١٩ م. منشورة على الموقع الرسمي لدائرة الإفتاء بالأردن على الرابط:

<https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3490#.Yh5wQOhBxPZ>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢ / ٣ / ٥ م.

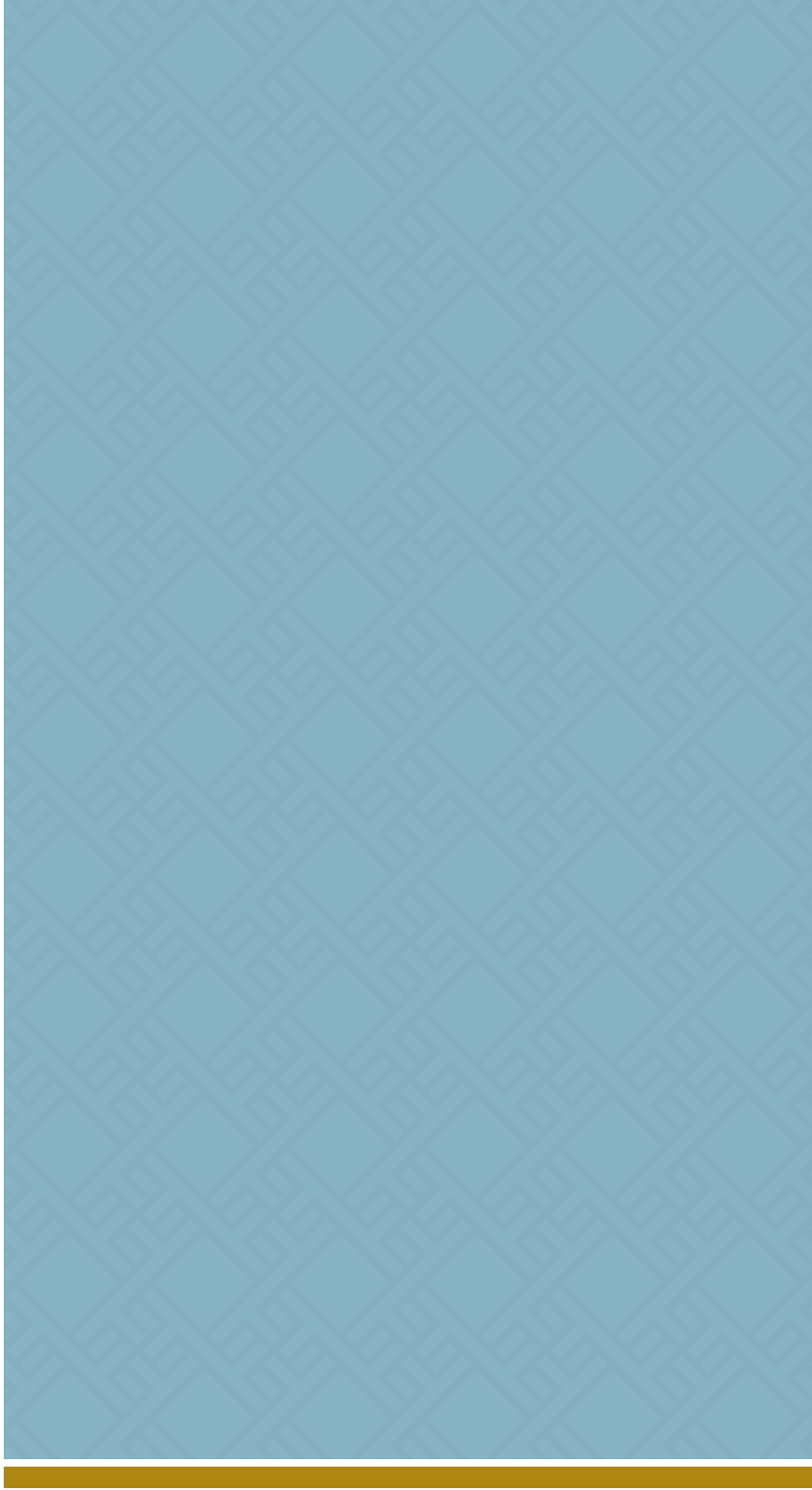
(٢) قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ص (٧٨٥)، الإصدار الرابع ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م.

الشخصية، فمن احترام المخلوقات الربانية -جمادًا أو حيوانًا ناهيك عن الإنسان الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وقال عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: ((المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)) متفق عليه، وقال فيه في حجة الوداع: ((كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ)) رواه مسلم وغيره- ألا تكون حقل تجارب لظنون الواحد منّا، وإن كانت غالبية عنده أو راجحة لديه، بل يجب الرجوع في ذلك إلى الضوابط المهنية الحاكمة على الجميع لصالح الجميع، والتي الأصل فيها أنها تتحرى الوصول إلى أعلى قدر من المصلحة وارتكاب أقل قدر من المفسدة، ولكن الشيطان يعبث بصدر ابن آدم؛ فتكبر في عينه مصلحته الشخصية، وتتوارى وتتقازم لديها المصلحة العامة، ولو ترك الأمر لتقديرات كل الشخصية وظنونه الغالبة لاستحلّ أقوامٌ دماء أقوامٍ وأموالهم {وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [الكهف: ١٠٤]، ومقياس حضارة الأمم ورفي المجتمعات يُقاس بانضباط الأفراد لصالح المجموع، وانهيار الدول وانتكاس العوامر يكون بتفليّت الأفراد عن المنظومة الاجتماعية والقوانين الحاكمة. وعليه فلا يجوز لطالب الطب ولا لغيره ممّن قد يكون أكثر ثقافة وخبرة وجنكة في علم الطب منه أن يمارس المهنة خارج الأطر القانونية والآداب النّقابية. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتاوى الطبية من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية ص(١١١-١١٢)، والفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٢٥٦-٢٥٨) من فتاوى فضيلة الدكتور/ علي جمعة.





الفصل السادس

الفتوى ومواجهة الأوبئة





### ويشمل مبحثين:

- ◆ المبحث الأول: منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة.
- ◆ المبحث الثاني: دور الفتوى في مواجهة الأوبئة.



## منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة

الأوبئة: جمع وباء، يقال: وَبَتْ الأرضُ تَوْباً وَباً، وَوَبَتْ وَبَاءً وَوَبَاءَةً: كثر فيها الوباء، فهي وَبِيئةٌ وَوَبِيئةٌ. واستَوْباً الأرضُ: استَوْخَمَهَا ووجدَها وَبِيئةً. والوباء في اللغة: كل مرض فاشٍ عام. وأطلق على الطاعون<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: ((إِنَّ هَذَا الْوَبَاءَ رِجْزُ أَهْلِكَ اللَّهُ بِهِ الْأُمَمَ قَبْلَكُمْ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ شَيْءٌ يَجِيءُ أَحْيَانًا، وَيَذْهَبُ أَحْيَانًا، فَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ فِي أَرْضٍ، فَلَا تَأْتُوهَا))<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: عرّف معجم اللغة العربية المعاصرة الوباء بأنه «كُلُّ مرضٍ شديد العدوى، سريع الانتشار من مكان إلى مكان يصيب الإنسان والحيوان والنبات، وعادة ما يكون قاتلاً كالطاعون»<sup>(٣)</sup>.

وقد حثت الشريعة على الاجتهاد في مواجهة الأوبئة، وأوجبته على الأمة في مجموعها باعتباره من فروض الكفاية، وربما تعين هذا الواجب على بعض المتهيين له وخاصة إذا لم يوجد غيرهم؛ فيصير واجباً عينياً في حقهم.

وذلك أن الاجتهاد والفتوى يعني استنباط الحكم الشرعي من دليله وتنزيله على الواقع، وهذا لا يتأتى لكل أحد، بل لا بد له من شروط معينة تجعل المجتهد أو المفتي قادراً على القيام بعملية الاستنباط والإفتاء.

وأهلية المفتي لها دور كبير في طريقة معالجة القضايا المعاصرة، بل تعد الأساس الذي يركز عليه في تناول تلك القضايا، وبقدر اقتدار الفقيه وذكائه وسعة أفقه وغزارة علمه وحسه الفقهي يستطيع أن يصل إلى معالجة دقيقة للقضايا التي يبحثها<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: لسان العرب (١/١٨٩ - ١٩٠) مادة (وبأ)، والمعجم الوسيط ص (١٠٠٧) مادة (وبأ).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢٠٧/٥).

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور/ أحمد مختار عمر (٣/٢٣٩٢) مادة (وبأ)، ط. عالم الكتب، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.

(٤) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (١٩-COVID) للأستاذ الدكتور/ شوقي علام، مفتي الديار المصرية ص (٢٠).

يقول الأستاذ الدكتور/ شوقي علام: «ولكننا مع ذلك نرى أنه من الأجدر- والذي أثبتت تجربتنا الحالية صحته- قصر الاجتهاد في تلك المسائل والنوازل على المجامع الفقهية والمؤسسات الإفتائية وما ينبثق عنهما من مؤتمرات أو ندوات أو مجالس أو فاعليات إلى غير ذلك من الأنشطة المختلفة، وإبعاد الأفراد عن هذه القضايا؛ وذلك نظرًا للإمكانيات الكبيرة المتوفرة لتلك المؤسسات وقدراتها الضخمة من خلال ما تملكه من خبرات ومعارف وآليات ونظم تسهل عمليات الغوص في أعماق تلك النوازل والطوارئ لإدراك كنهها ومعرفة حقيقتها، ولأنها تعمل على التحقق من أهلية المنتسب إليها، ومدى صلاحيته لعضويتها، وقدرته على الالتزام بقواعد الاجتهاد الجماعي المعمول بها فيها، وفضلاً عن قدرتها على تحديد المتخصصين المحتاج إليهم في تلك الوقائع بدقة، وجلبهم وجلب كل من تحتاجه تلك النوازل من الخبراء والممارسين وصناع القرار؛ مما يمكّن أعضاء هذه المؤسسات من سماع آراء هؤلاء المتخصصين والخبراء وأصحاب القرار في تلك النوازل، ومناقشتهم فيها ليتمكنوا من التصوير الصحيح لوقائع هذه الطوارئ من كافة جوانبها، وتحليلها ومعرفة منافعها وأضرارها وأخطارها ومآلاتها وأهدافها وأساليبها وأدواتها ووسائلها وبدائلها وتحدياتها ونظمها وقواعدها ونتائجها في المدى القريب والبعيد، وتمكنه كذلك من طرح آرائه وخلاصة اجتهاده وأدلته، ثم مناقشة كل ذلك من قبل أعضائها، وتسمح له أيضًا بسماع آراء غيره من بقية الأعضاء وأدلتهم ومناقشتهم، فيخرج في النهاية رأي واحد في الأغلب في هذه القضايا»<sup>(١)</sup>.

ثم يبين أهمية العلم بالعلوم المرتبطة بالقضية المنظورة، فيقول:

«ويحسن بمن تصدر لمثل هذه القضايا أن يكون على علم بالعلوم المرتبطة بها بشكل أو بآخر، أو على الأقل أن يكون قادرًا على معرفة شيء من مصطلحاتها ومناهج بحثها، والثابت والمتغير فيها؛ حتى يتمكن من التواصل الجيد مع المتخصصين فيها، وأن يكون قادرًا على فهم أحكامهم، وبهذا يظهر لنا أن اطلاعه على تلك العلوم يفيد في الإحاطة بالواقع بنفسه، بما يجعله مطمئنًا في الوصول إلى التصور الصحيح لهذه الوقائع، الأمر الذي لا يحوجه إلى وضع الكثير من الاحتمالات لهذه الوقائع، والذي يلجأ إليه في حالة عدم قدرته على وضع تصور واضح لواقعة عرضت عليه، فيجعل جوابه تابعًا لهذه الاحتمالات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم حسم المسألة في كثير من الحالات.

غير أن ذلك لا يعني لزوم الوقوف على كل العلوم العصرية للتعرف على الواقع، ولإسباغ وصف المفتي عليه؛ فهي وإن كانت مهمة إلا أن حقيقة الاجتهاد لا تتوقف عليها؛ ذلك أن المفتي عند إنزال الحكم الشرعي على الوقائع المعروضة لا بد له من تصورها تصويرًا صحيحًا، وهذا التصور يمكن أن

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٢٠-٢١).

يحصل عن طريق علم الفقيه بالواقع، ويمكن أن يحصل عن طريق سؤال المتخصصين في الفنون المختلفة إذا لم يكن الفقيه على معرفة بها، وعليه فعلم الفقيه بالفنون العصرية المختلفة بصفة أصيلة غير لازم في عمليات التصوير اللازمة للاجتهاد.

فلو أراد الفقيه أن يعرف حكم تناول مادة سائلة فإنه لا بد أن يعرف حقيقة هذه المادة ومدى تغييبها للعقل من عدمه، أو حقيقتها من حيث النجاسة وعدمها، وهو في سبيل ذلك إما أن يكون عارفاً بهذه الحقيقة بنفسه إذا كان من العلماء المطلعين على العلم أو الفن الخاص بهذه المادة، وفي هذه الحالة يبين الحكم الشرعي على حسب ما ظهر له، وإما أن لا يكون عارفاً بذلك، وهنا يلزم سؤال من له معرفة بها حقيقة؛ لتوقف الحكم على تصورها، وتصورها متوقف على السؤال للغير، فإذا ما ظهرت الحقيقة للمادة أنزل عليها الحكم الشرعي، وإن لم تتضح له وضع الاحتمالات المتعددة التي يمكن تصور الواقعة بها، وبين لكل احتمال الحكم الشرعي الخاص به»<sup>(١)</sup>.

ويمكن إجمال منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة في المراحل التالية:

◆ المرحلة الأولى: مرحلة التصوير.

◆ المرحلة الثانية: مرحلة التكييف.

◆ المرحلة الثالثة: مرحلة الحكم.

◆ المرحلة الرابعة: مرحلة الإفتاء.

«وهذه المراحل هي بمثابة الوصف الدقيق لجميع الإجراءات المرتبطة بعمليات الاجتهاد، وصولاً إلى إصدار الفتاوى المناسبة والملائمة لتلك القضايا، وعلى الرغم من كون الفتوى من مخرجات الاجتهاد؛ إلا أن إجراءاتها تكاد تكون متطابقة؛ وذلك لأن الفتوى أعم من الاجتهاد؛ إذ إنها تشتمل على نوع منه، ويتمثل في إنزال الحكم الشرعي على واقعة معينة، كما أنها تصدر في المستقر من الأحكام، وتصدر فيما يطرأ ويستجد من الوقائع والنوازل التي تحتاج لاجتهاد جديد يناسبها»<sup>(٢)</sup>.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٢١-٢٢).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٣٥).

ويمكن إيجاز القول في هذه المراحل فيما يلي:

### المرحلة الأولى: مرحلة التصوير:

تصوير الوقائع الجديدة وفهمها لازم في عمليات استنباط الأحكام الشرعية لها؛ فلا يمكن إصدار أحكام بدون التصوير؛ إذ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وقضايا النوازل بصفة عامة والأوبئة بصفة خاصة تتسم بالتعقيد والتركيب، وتتصف كذلك بكونها مجهولة غالبًا، وقد يجهلها أهل الاختصاص أنفسهم قبل غيرهم، ولا تعرف ولا تكشف إلا بمرور الوقت وبذل المزيد من الجهود والبحوث. والأمر في واقعنا المعاصر أشد صعوبة لتشعب آثار تلك النوازل والأوبئة.

والناظر في وباء كورونا (كوفيد ١٩) يلمس ذلك واضحًا؛ حيث تسبب في الانتشار الواسع له من موطن ظهوره بالصين إلى جميع دول العالم العولمة وأدواتها ووسائلها.

ولذلك يلزم الإحاطة التامة بكل عناصر الوباء وآثاره ونتائجه وطرق مكافحته، وبدون ذلك لا يتصور استنباط حكم صحيح.

وجائحة كورونا قد ترتبت عليها العديد من المشكلات والكوارث الطبية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية.

ولذلك فإن تصويرها لا يمكن إلا من خلال سؤال أهل الاختصاص، وفتح مجالات التحاور والنقاش معهم لمحاولة فهمها ومعرفة مآلاتها ووقائعها. وقد يعجز أهل الاختصاص عن معرفتها لكونها طارئة وعلى غير مثال سابق، أو تكون معرفتهم المستجدة ليست سوى محاولات للفهم، ودراساتهم ما زالت في بدايتها؛ فنجدهم غير مستقرين على معرفة علمية راسخة وثابتة، بل تتباين آراؤهم وتختلف أنظارتهم؛ وهنا يجب على ممارسي الاجتهاد والإفتاء التثبت والاحتياط، والتفرقة بين الحقائق العلمية الثابتة التي تعتمد عليها الهيئات العلمية ذات الشأن كمنظمة الصحة العالمية، وما هو دون ذلك من وجهات أو أطروحات لم تستقر بعد.

ولذلك لا بد للمجتهد والمفتي في تلك النوازل من مجموعة من الإجراءات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ◆ أولاً: مراجعة المختصين لإدراك واقع النازلة أو الجائحة بعوالمه المختلفة (عالم الأشياء، وعالم الأشخاص، وعالم الأحداث، وعالم الأفكار)، بالإضافة إلى البحث والاطلاع لكل ما يتعلق بذلك.
- ◆ ثانياً: أهمية الاطلاع على واقع النازلة أو الجائحة الصحيح وكنهها من خلال المتخصصين، فيحتاج إلى مخاطبة المؤسسات والأكاديميات العلمية المختلفة، مع الاعتناء بفهم مصطلحاتهم ودقة ترجمتها ودلالاتها على مقصودها.
- ◆ ثالثاً: مناقشة أهل الشأن والاختصاص في كل ما يمكن أن يؤثر في الحكم من طبيعة الجائحة وكنهها وفلسفتها وحدودها وآثارها وأخطارها ومآلاتها، وعدم الاكتفاء ببيانهم؛ فقد لا يدركون الجوانب الأكثر تأثيراً في الحكم الشرعي.
- ◆ رابعاً: البحث في موضوع النازلة أو الجائحة ومدى تأثيرها بالجهات الأربعة التي تختلف الأحكام باختلافها، وهي الزمان والمكان والأشخاص والأحوال.

وعلى المفتي أن يتقي أسباب وقوع الخطأ والخلل في تصوير الجائحة، وأهم تلك الأسباب:

- ١- اعتماده على ثقافته العامة رغم عدم كفايتها في التصوير بدقة.
- ٢- اعتماده على كتب علمية عامة، مع عدم معرفة مدى اعتمادها عند أهل التخصص فيها.
- ٣- اعتماده على أصحاب الثقافات الواسعة، دون أصحاب التخصص الدقيق.
- ٤- عدم قدرته على فهم مصطلحات أهل التخصص.
- ٥- عدم سماعه لجميع وجهات النظر في حالة اختلاف المتخصصين في المسألة.
- ٦- عدم قدرته على تحديد التخصصات المطلوبة في تصوير الواقعة.
- ٧- تأثره بالرأي الديني للمتخصصين في المسألة.

وذلك -كما سبق- كلما كان الاجتهاد والإفتاء في النوازل والقضايا المستجدة بصفة عامة دائراً في حدود الاجتهاد والإفتاء الجماعي فإنه يكون أسلم وأقرب إلى الصواب من الاجتهاد أو الإفتاء الفردي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٣٥-٤١).

## المرحلة الثانية: مرحلة التكيف:

وفيها يتم إلحاق الصورة المسئول عنها بما يناسبها من أشباهها ونظائرها في أبواب الفقه ومسائله، وتخريجها على أصولها التي تنبثق عنها، أو على فرع تشترك معه في علة حكمها، أو قاعدة تندرج في سياقها.

ويلزم أن يكون الفقيه صاحب بصيرة وخبرة ومرونة في التعامل مع القضايا المركبة من عدة وقائع متشابكة ومتداخلة، وأن يفهم الآثار المتعددة المترتبة عليها.

مثل نقصان المستلزمات الطبية أو انعدامها وكيفية التعامل معها، وضوابط تعامل المختص معها، وكيفية الموازنة وطرق المفاضلة بين المستحقين للعلاج، وأثار ذلك الاقتصادية التي قد تكون أشد من الجائحة نفسها، كنقصان السلع مع توقف حركة الإنتاج وإغلاق المصانع وتوقف الاستيراد والتصدير، أو عدم قدرة فئات من الناس على توفير الأموال اللازمة لتحصيل تلك السلع الضرورية لانعدام مصادر دخلهم بتوقف حركة الاقتصاد وإفلاس العديد من المؤسسات. كل ذلك يجعل الفقيه لا ينظر بالمنظار الطبي في التعامل معها كطائرة طبية فقط، بل عليه أن يوسع دائرة نظره حتى يدرك التكيف بمهارة كبيرة تعمل على تحقيق مقاصد الشرع.

والتكيف يحتاج إلى نظر دقيق، وقد يختلف العلماء فيه؛ فيتم الترجيح حينئذ حسب قوة الدليل، والعمق في فهم الواقع، وتحقيق المقاصد والمصالح ورفع الحرج، وهي الأهداف العليا للشرعية الإسلامية السمحة<sup>(١)</sup>.

## المرحلة الثالثة: مرحلة الحكم:

الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع، ويؤخذ من الأدلة الشرعية بطرق الاستدلال المقررة.

«ولأن أحكام الطوارئ الأصل فيها أنها استثنائية، وأنها لا تجري على أصلها؛ فإنها تختلف عن أحكام النوازل والوقائع في حالة الاختيار، والتي يجب فيها الالتزام بالنصوص الشرعية القطعية بضوابطها، والالتزام بالإجماع المتيقن، والالتزام بمقررات الهيئات العلمية والمجامع الفقهية والإفتائية... إلخ.

(١) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٤١-٤٢).



فهي -أي حالة الطوارئ- تخرج من رتبة تلك الإلزامات إلى أعمال القواعد العامة المنظمة لحالات الضرورة...، وما كان محققاً لمقاصد الشرع الشريف في الحفاظ على النفوس وصيانة المهرج، فلم يعد الدليل الجزئي في حالة الاختيار هو الفاعل والمنظم في حالة الطوارئ»<sup>(١)</sup>.

### المرحلة الرابعة: مرحلة الإفتاء أو التنزيل:

ويقصد بهذه المرحلة تنزيل الحكم الذي تم التوصل إليه على الواقع، وحينئذ لا بد من التأكد أن هذا الذي سيفتي به لا يكر على المقاصد الشرعية بالبطلان أو يوقع الناس في حرج أو مشقة، وذلك لا يكون إلا بالنظر في المآلات.

مع مراعاة طبيعة المرحلة التي يتصدى للإفتاء فيها من كونها سريعة التغير والتحول؛ فلا بد أن يوطن نفسه على تغيير فتاواه واجتهاداته في حالة وجود ما يقتضي ذلك، وأن يدرك أن فتواه مداها قصير بخصوص هذه المسألة؛ إعمالاً لقاعدة «ما جاز لعذر بطل بزواله»<sup>(٢)</sup>.

تلك هي معالم منهج الفتوى في مواجهة الأوبئة.

\* \* \*

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٤٢-٤٣).

(٢) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٤٣-٤٤).

## دور الفتوى في مواجهة الأوبئة

للفتوى دور مهم وعظيم في مواجهة الأوبئة؛ حيث تبين للناس حكم الشريعة الإسلامية فيما ينزل بهم من تلك الأوبئة، وما يجب عليهم في تلك الأحوال، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- ◆ نشر التوعية بالإجراءات الاحترازية والحث عليها.
- ◆ التحذير من الشائعات.
- ◆ تدعيم الجانب العقدي لدى المواطنين.
- ◆ بث الأمل والطمأنينة لدى المواطنين.
- ◆ ونمثل لكل مهمة من تلك المهام ببعض الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الإفتائية.

### أولاً: نشر التوعية بالإجراءات الاحترازية والحث عليها:

في الحقيقة دور الفتوى في التوعية بالإجراءات الاحترازية والحث عليها دور كبير؛ حيث يشمل التوعية بمشروعية التداوي والكشف المبكر عن الإصابة بالوباء والتطعيم وأخذ اللقاح للوقاية منه، بالإضافة إلى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التحرز من الإصابة، كالتباعد الجسدي وعدم الاختلاط وخاصة في الأماكن المغلقة، وارتداء الكمامة، وعدم المصافحة، وأيضاً تعليق التجمعات والاجتماعات بكل ما يدخل فيها من ترك شهود صلاة الجماعة والجمعة ونحو ذلك مما من شأنه أن يقلل انتشار الوباء.

وقد صدرت فتاوى عديدة تحث على اتباع الإجراءات الاحترازية، وتسلط الضوء على أهميتها، ونذكر من ذلك مجرد أمثلة، وقد سبق الكلام عن كثير مما يدخل ضمن الإجراءات الاحترازية بما يغني عن إعادته.

ومن ذلك: فتوى دار الإفتاء المصرية عن حكم الإلزام بلبس الكمامة، التي صدرت بعد تفشي فيروس كورونا في العالم، وفيها:

«من المعلوم لدى الأطباء والمتخصصين -كما تقرره الموسوعة العربية العالمية- أن معظم نزلات البرد تنتقل بوساطة العدوى الرذاذية، فعندما يسعل المريض أو يعطس، تخرج ذرات دقيقة من الرشح الرطب في شكل رذاذ مع الهواء، وهي تحتوي على جراثيم الزكام، وعندئذ فإن أي شخص يستنشق ذلك الهواء سيكون عرضة للإصابة بالعدوى، لهذا السبب ينتشر الزكام بسرعة كبيرة في أماكن التجمعات كالمدارس والمكاتب والمسارح والحافلات.

ولكي لا تنطلق الجراثيم مع الرذاذ في الهواء ينبغي للشخص المصاب أن يغطي فمه وأنفه عندما تعثره نوبة من السعال أو العطاس، ويعتقد العلماء، إلى جانب ذلك، أن جراثيم الزكام يمكن أن تنتشر بالاحتكاك المباشر وبخاصة من خلال الأيدي.

فإذا كان المرض وباءً مستشريًا معديًا، فإن اتخاذ أسباب الوقاية منه في مظان انتشاره ومواطن إمكان انتقال عدواه -كالتجمعات والأسواق والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة- يكون واجبًا؛ تحذرًا من إضرار الإنسان نفسه أو غيره»<sup>(١)</sup>.

وكذلك فتواها بخصوص عدم المصافحة تجنبًا للعدوى في زمن الوباء، جوابًا على سؤال: ما حكم الامتناع عن المصافحة خوفًا من الإصابة بعدوى فيروس «كورونا (كوفيد-١٩)»؟

وقد ورد في الجواب:

«الشريعة الإسلامية سبقت إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية والاحتراز من تفشيها وانتشارها؛ منعًا للضرر ودفعًا للأذى، فيدخل تحت هذا النهي كل ما يحصل به الأذى أو تنتقل به العدوى.

ومن ذلك: النهي عن مصافحة المُصاب بمرضٍ معدٍ، كالمجدوم والأبرص ونحوهما؛ حتى لا تتسبب في انتقال العدوى من المريض إلى المُصحِّح، وقد نهت الشريعة الغراء عن ذلك الفعل؛ صيانة للأرواح، وأخذًا بأسباب النجاة، فعن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ)). أخرجه مسلم في "صحيحه".

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٧١٠).

قال العلامة أبو الخير العمراني في البيان<sup>(١)</sup>: «وكان من عادته صلى الله عليه وآله وسلم مصافحة من بايعه، فامتنع عن مصافحته لأجل الجذام»<sup>(٢)</sup>.

وفيها: «يزداد النهي ويتأكد في حالات الوباء التي انتشر فيها المرض وتفشَّى، كفيروس «كورونا كوفيد-١٩» (COVID-١٩)؛ وذلك لأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب شرعي ومقصد مرعي، كما قال تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]. وكل ما هو وسيلة لذلك: فهو واجب شرعي أيضًا؛ لما تقرر أن «الوسائل لها حكم المقاصد»، وحفظ النفس من أهم المقاصد الكلية، وأكد الفروض الشرعية، وهي في مقدمة الكليات الخمسة الضرورية، التي جاءت بحفظها كل الشرائع السماوية»<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق أن أفتت دار الإفتاء المصرية في عهد فضيلة مفتي الديار المصرية الأسبق فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف في عام ١٣٦٦ هـ الموافق ١٩٤٧ م بوجود ترك المصافحة أثناء تفشى وباء الكوليرا في البلاد<sup>(٤)</sup>.

### ثانيًا: التحذير من الشائعات في النوازل والأزمات:

وهذا دور مهم للغاية؛ إذ تنتشر الشائعات في زمن الأزمات والنوازل، إما عن عمد قصداً للإضرار بالناس والدولة وإحداث الفتن وإشاعة الفوضى والخوف والهلع، وإما عن جهل من العامة الذين ينساقون وراء كل ما يقال، دون تثبُّت أو تحرُّر فيشاركون بجهلهم وعدم تثبُّتهم في هدم بلدهم وأنفسهم. ولذلك كان دور الفتوى هنا عظيمًا، ومما يذكر في ذلك: فتوى دار الإفتاء المصرية المطولة في التحذير من الشائعات التي تنتشر مع الأوبئة، التي صدرت في وقت تفشي فيروس كورونا المستجد، ونصها:

### السؤال:

في ظل ظروف الوباء تنتشر بعض الشائعات والأكاذيب التي يحاول مروجوها بث الفتنة بين جموع الشعب المصري لإثارة البلبلة والذعر في نفوس المواطنين، كالقول بأن الدولة تمنع إقامة شعائر الله تعالى وتصد الناس عن المساجد، حيث تُصر على إغلاق المساجد بحجة الوقاية من فيروس كورونا، وحين تأتي إجراءات التعايش مع الوباء مع اتخاذ وسائل الوقاية وإجراءات الحماية يتهمون الدولة

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٩/٢٩٢، ط. دار المنهاج).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٤٩).

(٣) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٥١).

(٤) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٥١-١٥٢).

بالسعي في زيادة أعداد الوفيات، ثم ينشرون الشائعات هنا وهناك بأنَّ هناك إصابات كثيرة بفيروس كورونا داخل مصر لم يتم الإعلان عنها، مع المحاولات المستمرة لبث الدعاية المضادة في صفوف الأطباء، تحت عنوان: «الجيش الأبيض بلا درع»؛ لتشتيت جهود الأطباء وتوهين عزمهم وإضعاف همتهم، وسط سيل من الإشاعات والأكاذيب بانتشار فيروس كورونا بالسجون المصرية؛ لإطلاق سراح المجرمين والمتطرفين والمفسدين، إلى غير ذلك من محاولات جماعات التطرف والإرهاب في استغلال وباء كورونا لتحقيق أهدافها الدنيئة، وتشويه جهود الدولة والمجتمع في مواجهة الوباء، والتشكيك في قدرات وإمكانات المؤسسات الوطنية على مواجهة الوباء، فكيف يمكن التصدي لهذه الشائعات والأكاذيب؟ وهل يجوز نشرها من غير تثبت؟ وما دور من يسمعها؟

### الجواب:

تضافرت النصوص الشرعية على حرمة نشر الأكاذيب والأقاويل المظنونة غير المُتَثَبَّت من صحتها، فيما يُعرف بـ«ترويج الإشاعات»، قال تعالى: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} [النور: ١٥].

فوضعت الشريعة من الأسس والضوابط ما يضمن تجفيف منابعها منذ البداية، ثم القضاء عليها إذا انتشرت، فتواردت النصوص على حرمة الكذب وبيان ما يؤول إليه المتحدث بالكذب من سوء العاقبة، فقد أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا)).

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ)).

ولذا فقد حذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أن يتحدث المرء بكل ما سمع؛ فليس كل ما يقال حقًا، فإذا تحدث الإنسان بكل ما يسمعه وقع في الكذب وترويج الباطل؛ لأنه ينقل دون تثبت أو تحقق؛ فأخرج الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» -واللفظ له-، وأبو داود في «سننه»، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ))، وفي رواية أبي داود وابن حبان والحاكم: ((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)).

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>: «فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن، والكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمد». اهـ.

كما قد حذرنا الشرع من تلقي الأخبار والأقوال دون التحقق والتثبت من صحتها، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} [الحجرات: ٦].

قال الإمام الخازن في «تفسيره»: «معنى الآية: {إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ} أي: بخبر {فَتَبَيَّنُوا} وقرئ: فتثبتوا، أي: فتوقفوا واطلبوا بيان الأمر وانكشف الحقيقة، ولا تعتمدوا على قول الفاسق {أَن تُصِيبُوا} أي: كيلا تصيبوا بالقتل والسبي {قَوْمًا بِجَهْلَةٍ} أي: جاهلين حالهم وحقيقة أمرهم {فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} أي: من إصابتكم بالخطأ نادمين». اهـ.

وقال الجلال المحلي «تفسير الجلالين»: «{فَتَبَيَّنُوا} صدقه من كذبه، وفي قراءة {فَتَبَيَّنُوا} من الثبات». اهـ ويندرج ترويج الإشاعات تحت النهي عن «القول والقال» اللذين حذر منهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخرج البخاري ومسلم في «صحيحهما» عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ)).

ويدخل في «قيل وقال» الخوض في أخبار الناس، وحكايات ما لا يعنيه من أحوالهم وتصرفاتهم، فضلاً عن الترويج للأكاذيب والأضاليل وما يثير الفتن، فضلاً عن التحدث في الأمر العام بغير علم، والذي أنيط الحديث فيه لأهل الاختصاص.

فإذا كان ترويج الشائعات في أزمنة الأزمات لافتنال الاضطرابات، أو كان بغرض إحداث البلبلة في الوطن، ونشر الاضطراب والفتن، صار جرمه في الشرع أشد، ووزره على صاحبه أعظم، وتحول بذلك إلى كبيرة من كبائر الذنوب وهي «الإرجاف»، وهو مصطلح وصفت به الشريعة من يثير الشائعات بغرض خلخلة أمن الأوطان وبث الاضطراب أو الفزع في المجتمعات، فهو وإن كان في أصله شائعات كاذبة إلا أنها لما تعلق بالدولة والوطن صارت حرباً تهدد أمن الناس، وهو ما يلزم من تقييد الإرجاف بكونه في المدينة، وقد لعنهم الله وتوعدهم بالقتل أينما كانوا، فقال تعالى: {لَّئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۚ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخِذُوا وَقْتِكُمْ نَفْتِيلًا} [الأحزاب: ٦٠-٦١].

(١) شرح صحيح مسلم (١/٧٥).

وأصل الإرجاف من الرجف وهو الحركة، فإذا وقع خبر الكذب فإنه يوقع الحركة بالناس، فسمي إرجافاً.

وذكر الماوردي في «تفسيره»<sup>(١)</sup>: "أن الإرجاف التماس الفتنة، وعن قتادة: أن المرجفين هم الذين يذكرون من الأخبار ما تضعف به قلوب المؤمنين، وتقوى به قلوب المشركين". اهـ.

وقال ابن فورك في «تفسيره»<sup>(٢)</sup>: "الرجفة: زعزعة الأرض تحت القدم، ورجف السطح من تحت أهله يرجف رجفاً، ومنه الإرجاف، وهو الإخبار بما يضطرب الناس لأجله من غير تحقق به. والإرجاف: إشاعة الباطل للاغتمام به". اهـ.

ووباء هذا الإرجاف أشد من الوباء، وبلواه أكبر من المرض وعدواه؛ فإنه إنما يصدر من عصابات التطرف وجماعات الفساد وفلول الخوارج الذين ينكرون على المسلمين حييهم لأوطانهم وانتماءهم لبلدانهم، ويُرَبُّون أتباعهم على احتقار كل انتماء، والاستهانة بكل وطن؛ بدعوى أن الانتماء للدين ينفي كل انتماء ويلغي كل وطنية؛ فنتج لديهم دين مواز، وأوطان موازية، وانتماءات موازية، وأخلاق موازية، وأُسُر موازية، صيرهم الولاء لها في براء من أهلهم وعداء مع مواطنهم، وفصلتهم شعورياً عن المجتمع، وقطعتهم عن الانتماء إليه، وفصمتهم عن الأوطان، وأعمتهم عن محاسنها وفضائلها، حتى صارت الوطنية عندهم وثناً يُعبد من دون الله!! تعالى الله عما يُشَوِّه به هؤلاء الظالمون أحكام شريعته.

والحق أن هؤلاء المرجفين لا يريدون ديناً ولا صلاحاً ولا إصلاحاً؛ فإن الناس لم يروا منهم إلا كل فساد وإفساد، والله تعالى كفيل بإبطال كيدهم واستئصال شأفتهم، بعد أن كشف للناس إجرامهم وشر فتنهم، وليس الشأن فيهم، فقد كفى الله أرض الكنانة مؤنتهم، وأضعف قوتهم، وكسر شوكتهم، وإنما الشأن فيمن يتلقف هذه الشائعات المضحكة فيأخذها مأخذ الجد، أو يستمع إليها دون أدنى رد، أو ينشرها دون وعي بخطرها، ولا إدراك لسوء أثرها، مع ما يعرفه الجميع من إشادة كثير من دول العالم بحسن إدارة الدولة المصرية لملف هذا الوباء العالمي؛ فلم تشهد مصر بفضل الله تعالى ارتفاعاً حاداً في عدد الإصابات، مما دعا منظمة الصحة العالمية إلى الإشادة باستجابة مصر القوية لمتطلبات ظروف الوباء، والتعامل بشفافية مع أعداد المصابين، مع جهود الأطباء المضنية وهم يعملون بتفانٍ لإنقاذ الأرواح، مع الوعي الإعلامي والثقافة الصحية بكيفية الوقاية؛ مع القرارات الحاسمة التي تعاملت بدقة مع مضاعفات الأزمة؛ لتصل مصر بذلك إلى معدلات عالمية مبهرة في التعامل مع الوباء.

(١) تفسير الماوردي (٤/ ٤٢٤، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) تفسير ابن فورك (١/ ٣٩٤، ط. جامعة أم القرى).



ولو أدرك مروجو هذه الإشاعات عِظَمَ الجرم الذي يفعلونه بسبب الآثار السيئة لها على المجتمع لما تهاونوا بصنيعهم قط؛ فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ))، ولا شك أن ترويع الإشاعات التي تمس أمن الناس على حياتهم يندرج تحت تلك الكلمات التي لا يلقي لها بالاً فيدخل بها صاحبها في سخط الله تعالى، والعياذ بالله.

وعلاج الإشاعات إنما هو بوأدها في مهدها قبل تفاقمها والامتناع عن إذاعتها، ولا بد للثبوت منها من الرجوع في شأنها إلى أولي الأمر وأهل العلم والخبرة قبل نشرها؛ حتى لا تكون وبألاً على المجتمع أو تسهياً للجرائم أو مثاراً للاضطراب، وإلى هذا أرشدنا الله تعالى بقوله: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا} [النساء: ٨٣]، فأمرنا الله عز وجل برد الأمور في السَّرائِرِ والضَّرَائِرِ إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإلى أولي الأمر والعلم الذين أقامهم الله تعالى في معرفة خباياها وسبر خفاياها قبل إذاعتها والتكلم فيها، حتى يكون الكلام عن حقيقة، والإذاعة عن بينة، والنقل عن تثبت وتحقيق، ونهنا سبحانه وتعالى إلى أن النكول عن ذلك اتباع للشيطان وخروج عن منهج الرحمن.

قال الإمام القرطبي في «تفسيره»<sup>(١)</sup>: «{لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، أي: يستخرجونه وهم العلماء، أي: علموا ما ينبغي أن يُكْتَمَ وما ينبغي أن يُفْشَى». اهـ.

وقال الإمام النسفي في «مدارك التنزيل»<sup>(٢)</sup>: «{وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ} هم ناسٌ من ضَعْفَةِ المسلمين الذين لم يكن فيهم خبرة بالأحوال، أو المنافقون، كانوا إذا بلغهم خبر من سرايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمنٍ وسلامةٍ أو خوفٍ وخللٍ {أَذَاعُوا بِهِ} أفشوه، وكانت إذاعتهم مفسدة، يقال: أذاع السر وأذاع به، والضمير يعود إلى الأمر أو إلى الأمن أو الخوف؛ لأن (أو) تقتضي أحدهما، {وَلَوْ رَدُّوهُ} أي ذلك الخبر {إِلَى الرَّسُولِ} أي: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم {وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ} يعني: كبراء الصحابة البصراء بالأنور أو الذين كانوا يؤمرون منهم {لَعَلِمَهُ} لَعَلِمَ تدبير ما أخبروا به {الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ} يستخرجون تدبيره بفطنتهم وتجاربهم ومعرفتهم بأمور الحرب ومكايدها». اهـ.

(١) تفسير القرطبي (٥/٢٩١، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) مدارك التنزيل (١/٣٧٨، ط. دار الكلم الطيب).

ومن الوسائل التي اتخذها الإسلام للحد من إذاعة الشائعات والإرجاف في الأرض النهي عن سماعها، والبعد عن مواطن إثارتها، فقال تعالى ناعياً هذا الخلق على بعض اليهود: {وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعونَ لِّلْكَذِبِ سَمَّعونَ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ} [المائدة: ٤١]، ونعى سبحانه على الذين يسمعون للمرجفين والمروجين للشائعات والفتن، فقال تعالى: {لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ} [التوبة: ٤٧].

قال الإمام البغوي في «تفسيره»: «{وَلَأَوْضَعُوا} أسرعوا، {خِلَافَكُمْ} في وسطكم بإيقاع العداوة والبغضاء بينكم بالنميمة ونقل الحديث من البعض إلى البعض. وقيل: {وَلَأَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ} أي: أسرعوا فيما يخل بكم {يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ} أي: يطلبون لكم ما تفتنون به». اهـ.

وليتأمل الإنسان توجهات المولى عز وجل التي يرشدنا من خلالها إلى السلوك الإسلامي القويم عند رواج الشائعات، خاصة تلك التي تمس أمن المجتمع وسلامة الوطن، وذلك في ثنايا معالجة القرآن الكريم لحادثة الإفك في عشر آيات بينات، هنَّ النبراس من رب البريات، في التعامل مع الفتن والشائعات، حيث يقول تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ أَمْرٍِ مِّمَّهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١١ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ١٢ لَّوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ١٣ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٤ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ١٥ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ١٦ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ١٧ وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٨ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ١٩ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ} [النور: ١١ - ٢٠].

فأولى الخطوات إذا راجت شائعة ما أن نوقن بحكمة الله تعالى في تقديرها، وأن قضاءه خيرٌ في مآله، وإن كانت الفتنة في ظاهرها شراً، كما يدل عليه قوله تعالى: {لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ} [النور: ١١].

وثانيها: أن كل من اشترك في ترويج الشائعة مؤاخَذ بما تتسبب فيه من مآلات وعواقب على قدر مشاركته، وأن الأخذ على يد مروجي الشائعات إنما يكون بحسب أغراضهم ونياتهم وعلى قدر فسادهم وإفسادهم، كما يشير إليه معنى الثلاثي المزيد «اكتسب» الدال على التسبب في الشيء والسعي إليه،

وذلك في قوله تعالى: {لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ} [النور: ١١].

وثالثها: وجوب التقصي عن رءوس الفتنة وصانعي الإثارة ومروجي البلبلة: لكسر شرهم، وقمع فتنهم، في قوله تعالى: {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: ١١].

ورابعها: وجوب حسن الظن بالنفس وبالغير، كما في قوله تعالى: {لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ} [النور: ١٢].

وخامسها: التحقق من الخبر، ومطالبة مروجي الشائعة بأدلتهم عليها والسؤال عن شهدائها، كما قال تعالى: {لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ} [النور: ١٣].

وسادسها: أن ترويح الأخبار من غير إسنادها إلى مصادرها أو الاعتماد على أدلة أو براهين عليها هو شاهد الكذب وقرينة الإفك، كما قال تعالى: {فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ} [النور: ١٣].

وسابعها: أن الخائض في الشائعات دون تثبت على خطر عظيم، مع الإشارة إلى عدم المساواة بين المروج بقصد الإفساد، والمروج جهلاً وتقليداً، قال تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: ١٤].

وثامنها: عرض الشائعات على العقل، وإمرارها تحت نظر الفكر بروية وتبصر؛ فإن التلقي بالألسنة شيء مذموم؛ لأنه فيه إشارة إلى إلغاء العقل، حيث يقول تعالى: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ} [النور: ١٥].

وتاسعها: ألا يُحَدِّث الإنسان إلا بما يعلم حقيقته؛ حتى لا يشارك في إثمه إذا ظهر كذبه، كما قال تعالى: {وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ} [النور: ١٥].

وعاشرها: أن الاستهانة بالحكايات المرسلة عن البيِّنات، والأحاديث الملقاة على عواهنها هو من العظائم عند الله تعالى، وإن حسبها الناس هينة لا تبعه عليها، كما قال تعالى: {وَتَحْسِبُونَهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} [النور: ١٥].

وحادي عشرها: أن تسود بين الناس ثقافة المرجعية واحترام التخصص في العلوم الدينية والدنيوية، والكونية والاجتماعية والإنسانية، بحيث يسارع الناس إلى الإنكار على من يتكلم فيما لا يحسنه، أو لا يدرك واقعه، أو لا يعرف خبره ولا يفهم حقيقته، كما قال تعالى: {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا} [النور: ١٦].

وثاني عشرها: أن يقابل الناس الشائعات بالتكذيب المستمر، بحيث يحدث التوازن المجتمعي الصحي بين ناشريها ومنكريها، وقائلها ومبطلها، كما يشير إليه التوجيه الإلهي بالرد الفوري على ناشري الإفك، في قوله تعالى: {سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ} [النور: ١٦].

وثالث عشرها: الاستفادة من التجارب السابقة في وأد الفتن وقمع الشائعات؛ فإن المؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين، كما يشير إليه قوله تعالى: {يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [النور: ١٧].

ورابع عشرها: أن النية الصادقة في التثبت وحسن الظن سوف تظهر لأصحابها أمارات اليقين فيما يُنشر، وتبين لهم براهين الصدق فيما يُشاع، وأن اتباع المنهج الإسلامي في طلب الدلائل والبيانات، على الدعاوى والشائعات، سيقى المجتمع من الفتن والآفات، قال تعالى: {وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [النور: ١٨].

وخامس عشرها: أن أصحاب الأغراض السيئة والقلوب المريضة لن يتمكنوا من إفساد المجتمع الذي يؤمن مواطنوه بأهدافهم النبيلة، ويسعون قدماً للعيش في أمن وسلام، ومودة ووثام، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفُحْشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ} [النور: ١٩].

وسادس عشرها: أن اتباع هذه التعليمات كفيل بالصلاح والإصلاح؛ لأنها من عند الله الذي يعلم ما يصلح خلقه وما يفسدهم، كما قال تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النور: ١٩].

وسابع عشرها: {وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [النور: ٢٠].

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإن نقل الشائعات والأخبار غير الموثوقة على وجه الجزم بها هو أمر محرم ومنهي عنه شرعاً، فإذا كان ذلك فيما يخص الشأن العام كان أشد خطراً وأعظم أثراً، ويزداد الأمر جرماً وإثمًا إذا كان في أوقات الأزمات، أو كان نشرًا للبلبلة بين الناس وزعزعةً للاستقرار؛ لأنه حينئذ يكون من «الإرجاف» في الأرض، وهذا من كبائر الذنوب التي توعدهم الله أصحابها، ولعن مثيريها، وحاربهم أشد المحاربة، وقتلهم أعظم المقاتلة، ويحرم تناقل هذه الأخبار غير الموثوقة وإشاعتها، سواء علم الإنسان بكذبها أم لم يعلم، ويزداد الأمر إثمًا وجرماً إذا كان تناقلها في أمر العامة أو في أوقات الأزمات أو فيما يهدد أمن المواطنين وسلامتهم، وقد أرشد القرآن الكريم إلى السلوك القويم في دفع الفتن وثقافة حسن الظن، والأخذ على يد الخوارج المرجفين، وأعداء الوطن المنافقين.

وعلى المسلم أن يحذر من جماعات الفتنة وفلول الضلالة التي تسعى بالفساد والإفساد والشائعات

الكاذبات، من خلال بعض القنوات المأجورة أفرادها، المعلومة أغراضها، المستعصية أمراضها، والتي يحاول سدّتها نشر الفتن، وزعزعة استقرار الوطن، عن طريق الخوارج كلاب النار الذين خرجوا على أوطانهم يرمونها بكل نقيصة هم بها أحق، ويتمنون لها كل بلية هم إليها أقرب. نسأل الله أن يقي الأمة من شرهم، وأن يرد كيدهم في نحرهم، وأن يحفظ بلاد المسلمين من كل وباء، ويرد عنها كل فتنة وشر وبلاء. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: تدعيم الجانب العقدي لدى المواطنين:

وهذا أيضاً من الأمور المهمة جدّاً في وقت الأزمات؛ حيث ينتاب بعض الناس في تلك الأوقات شيء من الارتياح والشك، مما يصل ببعضهم إلى اليأس والقنوط، وربما يتجاوز ذلك إلى ما هو أخطر مما يتعلق بإيمانه بالله تعالى.

ولذلك كان دور الفتوى هنا في تدعيم الجانب الإيماني والعقدي لدى المواطنين.

ومن أمثلة ذلك ما قامت به دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث اهتمت خلال فترة انتشار مرض كورونا بأن تبقى على تواصل مع المجتمع الإسلامي؛ لتعزيز القوة الإيمانية والعقائدية عندهم؛ لعدم دخول اليأس والقنوط في نفس المؤمنين، وتبديد الأفكار المتشائمة التي ترى بأن هذا المرض هو عقاب رباني للبشرية بسبب معصيتها وحيادها عن طريق الحق، أو أنها علامات الساعة. لذلك كان لدائرة الإفتاء العام الدور الفاعل في تعزيز العقيدة الإيمانية ودعوة المجتمع إلى التضرع إلى الله تعالى والارتباط به لرفع الوباء، مع التأكيد على أن هذا الوباء سنة كونية يصيب الله تعالى بها من يشاء، وفي ضمن هذا الإطار كان لدائرة الإفتاء العام الجهود التالية:

◆ نشر المفتي العام مقالاً بعنوان: «الابتلاء سنة إلهية وهو محك الإيمان الصادق»، بين فيه أن الابتلاء سنة كونية من الله تعالى، يكفر بها الذنوب ويمنح بالصبر عليها الأجر والثواب، وهو محك الإيمان الصادق، وبه يظهر صدق المؤمنين ونصحهم ووضوحهم، وبه يبرهن على ثباتهم وتمسكهم بدينهم، فلو كانت الحياة كلها يسرّاً ورخاءً لادّعى كل مدّعي أنه مؤمن صادق ومخلص في إيمانه، ولا بد للمسلم أن يلتزم بحقوق الأخوة، ويبذل من العون والمساعدة بقدر استطاعته، ويعلم أن هذا دين يحاسب عليه، وأمانة لا بد من أدائها.

◆ كما أصدرت دائرة الإفتاء العام فتوى رقم (٣٥٦٧) بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٢٠م، توضح فيها موقف المسلم في أيام الابتلاء ودور العقيدة الإسلامية في ثبات المؤمن، وأن وقوع الابتلاءات في حياة

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٠٨ - ١٢٠).

الإنسان من سنن الله تعالى في الحياة، وأن العقيدة الإسلامية الصحيحة هي أهم ما في الدين الإسلامي، وهي مبنية على الأدلة العقلية والنقلية القويمة، وهي ترشد المؤمن إلى التصرفات الفضلى عند وقوع الابتلاء في حياته، فتجعل الإدراك الصحيح، والتوكل على الله تعالى، والزهد في الدنيا ومتاعها وشهواتها أساساً لتصرفاته، وحاصل العقيدة الإسلامية الراسخة في قلب المؤمن أن الله تعالى هو الفاعل المختار الخالق لكل شيء من نفع أو ضرر، وأنه لا تأثير لأحد سوى الله في هذه الدنيا الفانية، فهذه العقيدة ينعدم من قلب المؤمن الشح والبخل والحسد والأنانية وحب الذات، ووقوع الأوبئة والأمراض المعدية هو أمر يقع بإرادة الله تعالى ومشيئته وحكمته العالية، وقد أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى بعض هذه الحكم، فمن حكم الله تعالى من وقوع الأمراض والأوبئة أن ينفذ الله تعالى مشيئته في عقاب أقوام ورحمة أقوام، ومن الحكم أيضاً أن يرفع الله درجات أقوام، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَنَزَلَةً، لَمْ يَبْلُغْهَا بِعَمَلِهِ ابْتِلَاءُ اللَّهِ فِي جَسَدِهِ، أَوْ فِي مَالِهِ، أَوْ فِي وَلَدِهِ، ثُمَّ صَبَرَهُ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى يُبْلِغَهُ الْمَنَزَلَةَ الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى)) رواه أبو داود والطبراني.

ومن حكم الله سبحانه أن يمحص إيمان المؤمنين، قال الله تعالى: {أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ} وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ} [العنكبوت: ٢-٣].

ومن حكم الله تعالى أن يزيد المؤمنين علماً وخُلُقاً وتبصُّراً بحقيقة الدنيا الفانية، ويدل على ذلك قول الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ} [البقرة: ٢٤٣].

فينبغي للمؤمن اليقظ صاحب العقيدة القوية أن يفقه عن الله تعالى مراداته في كل حال من الأحوال، ويكون قلبه كالجبل الراسخ والطود الشامخ، لا تهزّه صعوبة الموقف، بل يعلم يقيناً أن الله تعالى لا يخلق شيئاً إلا وله فيه حكمة بالغة، ليكون ذلك إيقاظاً للناس من غفلتهم وشهواتهم، ثم هو سبحانه يتداركهم برحمته وفضله فيعفو عنهم ويرزقهم ويجعل عاقبة أمرهم خيراً لهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ؛ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ؛ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ)). رواه مسلم. والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا لسماحة الشيخ/ عبد الكريم الخصاونة مفتي المملكة الأردنية الهاشمية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، المنعقد بالقاهرة في الفترة (٢٣- ٢٤) ذو الحجة ١٤٤٢ هـ، الموافق (٢- ٣) أغسطس ٢٠٢١ م، ص(٥-٦).



كذلك صدرت فتاوى من دار الإفتاء المصرية تبين أن هذا الوباء ابتلاء من الله تعالى، وهو من رحمة الله ويحمل في طياته لطف الله سبحانه، حيث ورد سؤال نصه:

«هل يعد فيروس كورونا عقاباً من الله تعالى أنزله على أعدائه؛ كما تدعي التيارات المتطرفة؛ حيث يقول متحدّثوهم بأن هذا الوباء أرسله الله بقدرته على أتباع طواغيت هذا الزمان وأشياعهم وأتباعهم ومنتخبهم وعبيدهم وجنودهم عذاباً من عنده. فما رأي الشرع في ذلك؟».

وكان الجواب ما يلي:

«الابتلاء من أقدار الله تعالى ورحمته، يحمل في طياته اللطف، ويسوق في مجرياته الخير، والمحن تأتي في طياتها المنح، والأزمة ستمر كما مرت قبلها أزمات، إلا أن الأمر يحتاج لمزيدٍ من الصبر والثبات.

والأوبئة التي تصيب الأمة إنما هي رحمة من الله تعالى لهم، فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون، فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ)) أخرجه البخاري في «صحيحه».

وحينما وقع الطاعون بالشام مرة، فألم أن يفنيهم، حتى قال الناس: هذا الطوفان، فأذن معاذ بن جبل رضي الله عنه بالناس: أن الصلاة جامعة، فاجتمعوا إليه، فقال: «لا تجعلوا رحمة ربيكم، ودعوة نبيكم كعذاب عذب به قوم» أخرجه معمر بن راشد في «جامعه».

قال الإمام النووي في «شرح مسلم»<sup>(١)</sup>: «في هذه الأحاديث أنه أرسل على بني إسرائيل أو من كان قبلكم عذاباً لهم، هذا الوصف بكونه عذاباً مختص بمن كان قبلنا، وأما هذه الأمة فهو لها رحمة وشهادة» اهـ وقال الإمام المناوي في «فيض القدير»<sup>(٢)</sup>: «فجعل رحمة من خصوصياتها» اهـ.

والنظر إلى الطاعون باعتباره رحمة ومنحة ليس في ظاهره أو ذاته، إنما هو باعتبار آثاره وما يترتب عليه من الأجر والثواب؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «بذل الماعون في فضل الطاعون»<sup>(٣)</sup>: «أن كونه شهادة ورحمة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته، وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه وأنه سببه» اهـ.

(١) شرح النووي على مسلم (١٤/٢٠٤، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٢) فيض القدير (٤/٢٨٧، ط. المكتبة التجارية الكبرى).

(٣) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص: ٢٥٠، ط. دار العاصمة).



فكل ما يصيب الإنسان من المِحَنِ والشدائد والضيق والجذب ونحو ذلك، هو في حقيقته رفعة في درجة المؤمن وزيادة ثوابه ورفع عقابه، حتى الشوكة تُصيبه، فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ شَوْكَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً)) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»<sup>(١)</sup>: "وهذا يقتضي حصول الأَمْرين معاً: حصول الثواب ورفع العقاب" اهـ.

فكيف إذا تعلق الأمر بالمرض المخيف والوباء المميت؟ فإن الدرجة فيه أعظم والمنحة بسببه أكبر، وهذا من رحمة الله تعالى بهذه الأمة واختصاصهم بها؛ قال تعالى: {وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ} [آل عمران: ١٢٦].

فَكَمْ لِلَّهِ مِنْ لُطْفٍ خَفِيٍّ \*\*\* يَدِقُّ خَفَاهُ عَنْ فَهْمِ الدَّكِيِّ

وَكَمْ يُسِرُّ أَمْرًا مِنْ بَعْدِ عُسْرِ \*\*\* فَفَرَّجَ كُرْبَةَ الْقَلْبِ الشَّجِيِّ

فابتلاء الله تعالى لعباده لا يُحكم عليه بظاهره بالضرر أو النفع؛ لانطوائه على أسرار غيبية وأحكام علوية لا يعلم حقيقتها إلا رب البرية، قال تعالى: {وَبَلَّوْهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ} [الأعراف: ١٦٨].

فليس المقصود هو الحكم بظاهر الابتلاءات، بل العلم بقدرة الله تعالى، والإسراع في الرجوع إليه، وأن يتفقد الإنسان نفسه بالسكون إلى قضاء الله تعالى والإذعان إلى مراده، قال سبحانه: {فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا} [الأنعام: ٤٣]، وقال تعالى: {وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ} [المؤمنون: ٧٦].

وقد سعى الله تعالى غزوة «تبوك» التي استمرت شهراً «ساعة العُسرة» كما في قوله تعالى: {لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ} [التوبة: ١١٧] تهويناً لأمرها وتيسيراً لهولها، وإخباراً بعظم أجرها.

(١) فتح الباري (١٠/١٠٥، ط. دار المعرفة).

قال الإمام البقاعي في «نظم الدرر»<sup>(١)</sup>: «وسمّاها ساعة تهويئاً لأوقات الكروب، وتشجيعاً على مواجهة المكاره، فإن أمدّها يسير وأجرها عظيم خطير، فكانت حالهم باتباعه في هذه الغزوة أكمل من حالهم قبلها» اهـ.

فلا ينبغي للإنسان أن ييأس من رحمة ربه، أو أن يضجر من الدعاء، أو يستطيل زمن البلاء؛ لأنه لا يعلم حكمة البلاء ولا يعي كنه أسرارها، وأن تفقد الله تعالى للإنسان بالمصائب والابتلاءات إنما هو رحمة بهم، وحفظاً لصحة عبوديتهم.

قال الإمام ابن الجوزي في «صيد الخاطر»<sup>(٢)</sup>: «فإياك إياك أن تستطيل زمان البلاء، وتضجر من كثرة الدعاء؛ فإنك مبتلى بالبلاء، متعب بالصبر والدعاء، ولا تيأس من روح الله، وإن طال البلاء» اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم الحنبلي في «زاد المعاد»<sup>(٣)</sup>: «لولا محن الدنيا ومصائبها لأصاب العبد من أدواء الكبر والعجب والفرعنة وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلاً وأجلاً، فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقد في الأحيان بأنواع من أدوية المصائب، تكون حمية له من هذه الأدواء، وحفظاً لصحة عبوديته، واستفراغاً للمواد الفاسدة الرديئة المهلكة منه، فسبحان من يرحم ببلائه، ويبتلي بنعمائه» اهـ.

وهذا الوباء الواقع في شرق الأرض وغربها أمرٌ غيبي لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، ولا يجوز لنا كبشر أن نقول على الله تعالى ما لا نعلمه، وعلى من يدعي ذلك أن يرجع إلى الله تعالى بالتوبة الصادقة والاستغفار ويكثر من الأعمال الصالحة فهذا كله من أسباب رفع البلاء: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ} [الأنعام: ١٧]، فالجزم بأن الوباء عقاب من الله لا يصح؛ لأنه سبحانه لا تنفعه طاعة عباده ولا تضره معصيتهم، وأتى للخلق أن يتحملوا عقاب الله تعالى إذا أراد، بالإضافة إلى أن مثل هذه المحن والشدائد والأوبئة وقعت في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي عهد السلف الصالح رضوان الله عليهم، ولم يتعاملوا معه على أنه عقاب من الله تعالى أو طرد من رحمته، بل تعاملوا معه بالرضا والقبول والتسليم لمراد الله تعالى منهم، ولم يزداهم ذلك إلا قرباً.

وعلى ذلك: فوباء كورونا الوبائي المستجد الذي أصاب الناس في هذه الآونة، هو إن كان في ظاهره بلاء من الله تعالى، إلا أنه ليس عقاباً منه سبحانه لعباده كما يدعي البعض، بل هو رحمة للمؤمنين وبشرى لهم، وهو خصوصية لهذه الأمة المحمدية؛ لأن الشدائد تُظهر العزائم، والمحن تُؤكّد المنح، ولا

(١) نظم الدرر (٣٦/٩)، ط. دار الكتاب الإسلامي.

(٢) صيد الخاطر (ص: ٤٣٩)، ط. دار القلم.

(٣) زاد المعاد (١٧٩/٤)، ط. مؤسسة الرسالة.

بد أن ننظر لهذا الوباء باعتبار آثاره وما يترتب عليه من الأجر على الصبر عليه والرضا به، لا باعتبار ذاته وأحداثه، فكل ما يصيب الإنسان من المِحَن والشدائد، هو في حقيقته رفعة له وسبب لزيادة ثوابه ورفع عقابه، حتى الشوكة تُصيبه، فكيف إذا تعلق الأمر بالمرض المخيف والوباء المميت؟ فإن الدرجة فيه تكون أعظم والمنحة بسببه أكبر.

فابتلاء الله تعالى لعباده لا يُحكم عليه بظاهره بالضرر أو النفع؛ لانطوائه على أسرار غيبية وأحكام علوية لا يعلم حقيقتها إلا رب البرية.

ونحن موقنون بأن الله تعالى سيفرج الكرب بضراعة القلوب والتجاءها لعلام الغيوب، وسيبقى الوطن محفوظاً بإذن الله من شر الأوبئة والبليات، خاصة بعد أن أدرك الناس ضرورة ترتيب الأوليات، والفرق بين الظروف الطبيعية وبين الأزمات، وأدركوا خطر التجمعات في نقل الفيروسات، وعرفوا أهمية الإجراءات الوقائية والتعليمات الصحية، للنجاة من الأخطار الوبائية، وأقبل الشعب على وسائل الوقاية، وأسباب الحماية، وهذا كله يدعو إلى التفاؤل والابتهاج، فدرهم وقاية خيرٌ من قنطار علاج.

أما الجزم بأن الوباء عقاب من الله فهو تكهن بالرَّيب ورجم بالغيب؛ فلا طاقة للإنسان بعقاب الله، بل عليه أن يسأله المعافاة، وأن يجعل من هذا الابتلاء توبةً ورجوعاً، وإخباتاً إلى الله وخضوعاً، وأن يكثر من الاستغفار، ومن الصلاة على المختار، صلى الله عليه وآله وسلم، وأن يستكثر من الأعمال الصالحة والدعاء، فهذا من أسباب رفع البلاء: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ}. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: بث الأمل والطمأنينة لدى المواطنين:

وهذا مرتبط بتدعيم الجانب الإيماني لدى المواطنين؛ حيث إن الأمل والطمأنينة مرتبطان دائماً بالإيمان بالله تعالى. وبالأمل يمكن للإنسان أن يتجاوز أي محنة يمرُّ بها.

وسبق في مطلع فتوى دار الإفتاء المصرية السابقة تقرير أن «الابتلاء من أقدار الله تعالى ورحمته، يحمل في طياته اللطف، ويسوق في مجرياته الخير، والمحن تأتي في طياتها المنح، والأزمة ستمر كما مرت قبلها أزمات، إلا أن الأمر يحتاج لمزيدٍ من الصبر والثبات»<sup>(٢)</sup>.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) ص (٩٤-٩٩)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (١٦/٥٤ - ٢٠) المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام، ط. دار الإفتاء المصرية بالقاهرة سنة ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢ م.

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) ص (٩٤).

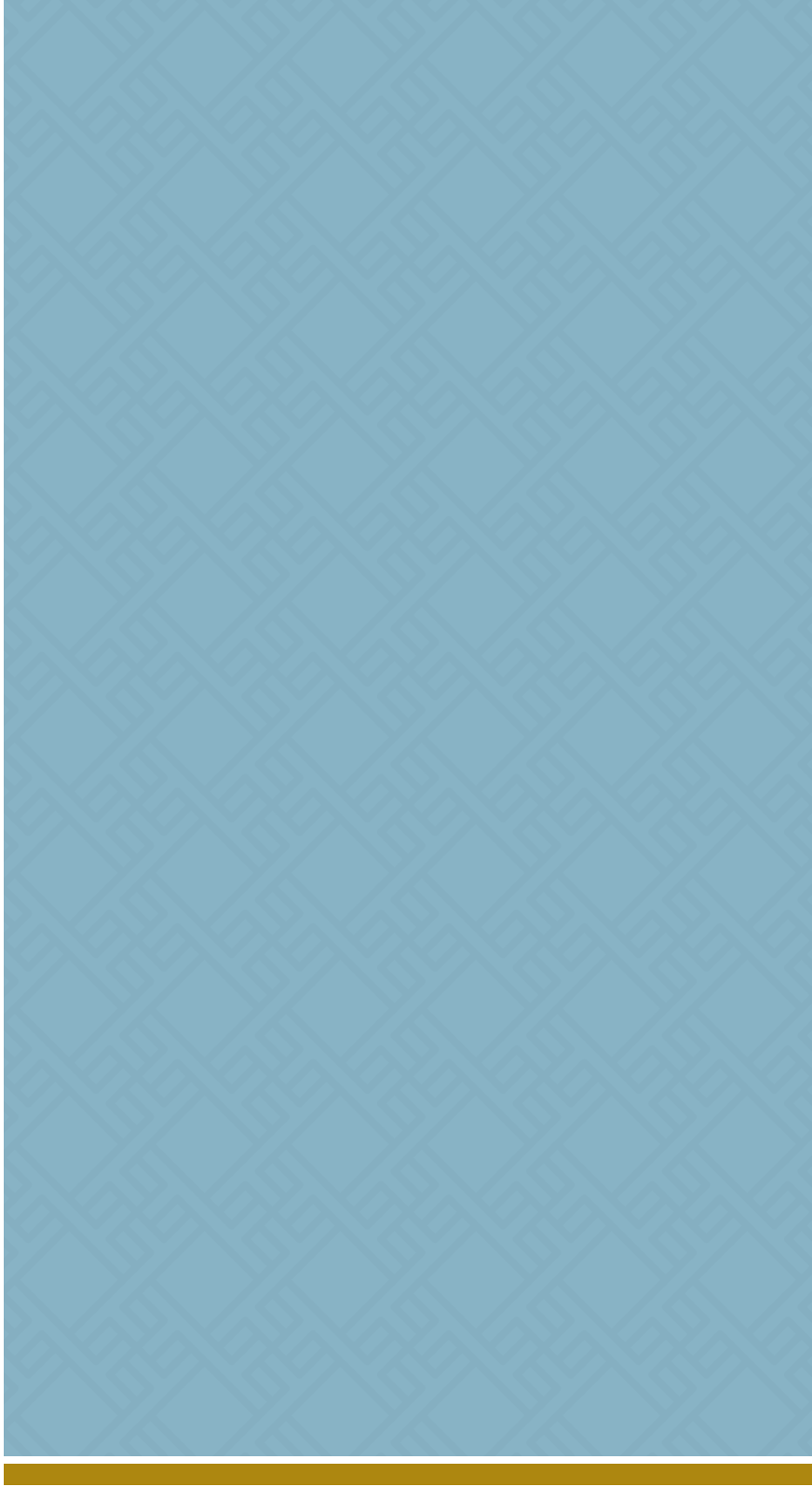
وفيها أيضاً: «ونحن موقنون بأن الله تعالى سيفرج الكروب بضراعة القلوب والتجاءها لعلام الغيوب، وسيبقى الوطن محفوظاً بإذن الله من شر الأوبئة والبليات، خاصة بعد أن أدرك الناس ضرورة ترتيب الأوليات، والفرق بين الظروف الطبيعية وبين الأزمات، وأدركوا خطر التجمعات في نقل الفيروسات، وعرفوا أهمية الإجراءات الوقائية والتعليمات الصحية، للنجاة من الأخطار الوبائية، وأقبل الشعب على وسائل الوقاية، وأسباب الحماية، وهذا كله يدعو إلى التفاؤل والابتهاج، فدرهم وقاية خيرٌ من قنطار علاج»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما حرصت عليه دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية على نشر المواعظ والحكم والبشارات بشكل يومي على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة<sup>(٢)</sup>.  
ومثل هذا نجده في معظم البلاد العربية والإسلامية.

\* \* \*

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص(٩٩).

(٢) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا ص(٨).



الفصل السابع

الفتوى وفيرس كورونا المستجد

### ويشمل تمهيدًا وخمسة عشر مبحثًا:

- ◆ تمهيد: التعريف بفيروس كورونا المستجد.
- ◆ المبحث الأول: الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية.
- ◆ المبحث الثاني: حظر التجول والتجمع.
- ◆ المبحث الثالث: تعليق صلوات الجمع والجماعات.
- ◆ المبحث الرابع: التباعد بين المصلين.
- ◆ المبحث الخامس: تغسيل موتى وباء كورونا وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم.
- ◆ المبحث السادس: تعجيل الزكاة وتوجيهها للتخفيف من معاناة جائحة كورونا.
- ◆ المبحث السابع: إفطار مريض كورونا في رمضان.
- ◆ المبحث الثامن: تعليق الاعتكاف بالمساجد.
- ◆ المبحث التاسع: تعليق العمرة، وقصر الحج على حجاج الداخل، وتقليص أعداد الحجيج.
- ◆ المبحث العاشر: تأجيل الإجراءات والمستحقات المالية.
- ◆ المبحث الحادي عشر: المسؤولية الجنائية عن نقل العدوى بفيروس كورونا.
- ◆ المبحث الثاني عشر: الحث على تلقي لقاح كورونا.
- ◆ المبحث الثالث عشر: التوزيع العادل للقاحات كورونا.
- ◆ المبحث الرابع عشر: الحث على إجراء تحليل الكشف عن فيروس كورونا.
- ◆ المبحث الخامس عشر: الحث على التباعد بالبالازما لمصابي كورونا وتحريم بيعها.

## التعريف بفيروس كورونا المستجد

فيروس كورونا المستجد -أو كما يعرف (COVID-19) وهو اختصار لـ (Corona Virus Disease) ويعني مرض فيروس كورونا، ورقم (١٩) يرمز للعام ٢٠١٩م الذي ظهر الفيروس في نهايته- مرض ظهر في مدينة ووهان الصينية في آخر ديسمبر ٢٠١٩م، ومنها انتشر في العالم كله، حتى أعلنته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً.

وتكمن خطورته في سرعة انتشاره وانتقال العدوى به من شخص لآخر، وتتشابه أعراضه مع أعراض الإصابة بنزلات البرد العادية، مع شدته التي قد تؤدي إلى تدمير الجهاز التنفسي لدى الإنسان، ومن ثم يؤدي به إلى الوفاة.

وقد جاء التعريف به في فتاوى دار الإفتاء المصرية -فضلاً عن عشرات البحوث التي أعدت منذ ظهور هذا الفيروس وإعلانه جائحةً عالمية- بما نصه:

«فيروسات كورونا: هي فئة كبيرة من الفيروسات التاجية التي توجد على نطاق واسع في الطبيعة، وسميت بذلك لأنها تتخذ شكل التاج عند فحصها تحت المجهر الإلكتروني، ومن المعروف أن الإصابة بها تسبب إما نزلات البرد العادية، أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، أو المتلازمة التنفسية الحادة (SARS)، أو متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، أو غيرها من الأمراض.

غير أن الخصائص الجينية لفيروس كورونا «كوفيد» (COVID-19) تختلف اختلافاً واضحاً عن الخصائص الجينية لكل من فيروسي (SARS) و (MERS)، وتشير الأبحاث الحالية إلى أن هناك تشابهاً كبيراً بنسبة أكثر من ٨٥٪ بين فيروس كورونا المستجد والفيروس التاجي الموجود في الخفافيش والمسبب لمرض السارس (SARS).

وينتمي فيروس كورونا المستجد إلى رتبة الفيروسات العشية، فصيلة الفيروسات التاجية (B)، وهو فيروس له غلاف بروتيني، وجسيمات إما دائرية أو بيضاوية، وعادة ما تكون ذات أشكال مختلفة، يتراوح قطر الفيروس بين ٦٠ إلى ١٤٠ نانومتراً، ومن المعروف حالياً أن حجم جينوم فيروسات كورونا هي الأكبر بين فيروسات الحمض النووي الريبوزي (RNA)، كما وجد أن فيروس كورونا يُصيب الفقاريات فقط حتى الآن، ومن الممكن أن يُسبب أمراضاً في الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والجهاز العصبي لدى الإنسان والحيوان.



ويعُدُّ فيروس كورونا المستجد سلالةً جديدةً من الفيروسات التاجية التي لم تُكتشف في البشر من قبل، وقد تم اكتشافه بسبب حالات الالتهاب الرئوي التي بدأت تظهر في مدينة ووهان الصينية في آخر ديسمبر الماضي عام ٢٠١٩ م.

وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية (WHO) في ١١ فبراير ٢٠٢٠ م على هذا الفيروس رسميًا اسم (COVID-١٩)، ف (Co) إشارة لكلمة كورونا، و (Vi) إشارة لكلمة فيروس، و (D) إشارة لكلمة مرض، و (١٩) إشارة لسنة ظهوره.

وفي ١٢ فبراير ٢٠٢٠ م أطلقت عليه اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات اسم (٢-SARS-CoV)، وأكّدت أنه ينتهي لنفس جنس الفيروس المسبب لمرض السارس<sup>(١)</sup>.

وقد أفادت منظمة الصحة العالمية على موقعها الرسمي أن فيروس كورونا المستجد ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص، سواء عن طريق الجهاز التنفسي والرباذا المتناثر من الأنف أو الفم المحمّل بالفيروس عند السعال أو العطس أو الكلام، أو عن طريق المخالطة وملامسة المرضى والأسطح المحيطة بهم دون اتخاذ تدابير الوقاية والنظافة، ثم ملامسة اليد الملوثة بالفيروس لتجويف الفم أو الأنف أو العين أو غيرها من الأغشية المخاطية.

وهناك احتمال للتعرّض للعدوى عن طريق الهواء الجوي المحيط بالمرضى، وذلك عند التعرض لفترات طويلة إلى هواء جوي بتركيز عالٍ في بيئة مغلقة؛ حيث ينتشر الرباذا الخارج من المريض ويظلّ عالقًا في الهواء على هيئة تبعثرات غروية<sup>(٢)</sup>.

ولذلك يجبُ الابتعادُ عن الشخص المريض بمسافة تزيد على متر واحد (٣ أقدام)، وقد أثّرت العدوى في ارتفاع أعداد الإصابات وتضاعف حالات الوفيات حتى استوجب ذلك إعلان حالة الطوارئ الصحية العالمية باعتباره وباءً عالميًا.

كما أفادت منظمة الصحة العالمية أنّ مدة حضانة الجسم لهذا الفيروس تصل إلى ١٤ يومًا، يكون الإنسان خلالها حاملًا للفيروس ومصدرًا لانتقاله للآخرين، كما توصلت دراسة مستخلصة من ٢٢ بحثًا طبيًا إلى أن مدة بقاء الفيروس على الأسطح التي لا تُطهّر باستمرار تصل إلى ٩ أيام.

كما أن هناك دراساتٍ صينيةً نشرتها دورية "NEJM The New England" الطبية تؤكد إمكانية نقل العدوى عن طريق أشخاص ظهرت عليهم أعراض الفيروس الخفيفة، أو لم تظهر عليهم أعراضه أصلًا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الدليل الشامل لفيروس كورونا المستجد، الصادر عن اللجنة الوطنية الصينية للصحة، ومكتب الإدارة الوطنية للطب الصيني» (ص: ٤) بتصرف.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه ص(٥).

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

## علاقة فيروس كورونا بفقه النوازل:

النوازل التي تتعرض لها المجتمعات كثيرة ومتعددة، وتتنوع بناءً على اختلاف أحوال الناس وظروفهم، فمنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي، وغير ذلك، ولا يخفى أنَّ النوازل في جانب من الجوانب تؤثر غالباً على الجوانب الأخرى وتلقي بظلالها عليها.

ولقد عالج الشرع الحنيف هذه النوازل بصورة منظومية تقوم على الترقى من الأدنى إلى الأعلى، فتكون أولاً بمنع حصول النازلة عن طريق اتباع سبل الوقاية والتدابير التي تمنع وقوعها، ثم بعد ذلك يأتي الدفع، وهذا يكون في مرحلة توقع الأزمة وترقب حصولها، ثم أخيراً يكون رفع الأزمة بعد وقوعها، وذلك باتباع وسائل الحل والعلاج وتخفيف آثارها.

ومن النوازل التي تقع للمجتمعات: النازلة الصحية، وهي التي تعني الخوف من تفشي الأوبئة والأمراض أو توقع انتشارها في وقت من الأوقات، وفي ضوء ما أسفرت عنه التقارير الصحية العالمية المتتابة عن فيروس كورونا (COVID-19)، وأنه قد دخل في مرحلة سرعة الانتشار والتحول إلى الوباء العالمي، قد تواترت المعلومات الطبية المُحدّثة من أن الخطر الحقيقي لهذا الفيروس يكمن في سهولة وسرعة انتشاره، وأن المصاب به قد لا تظهر عليه أعراضه كما بينا، ولا يعلم أنه مصاب بهذا الفيروس، وهو بذلك ينشر العدوى في كل مكان ينتقل إليه من حيث لا يدري.

إضافةً إلى أن فيروس كورونا مرض عمّ الكثير من الناس، وهو بذلك يُمثّل مرضاً وبائياً أشبه بالطاعون، فالوباء: هو المرض العام في جهة من الجهات دون غيرها، المخالف للمعتاد من الأمراض في سائر الأوقات، والطاعون: هو المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء، فتفسد به الأمزجة والأبدان. قال الإمام أبو عبد الله الباجي المالكي في «المنتقى شرح الموطأ»<sup>(١)</sup>: الوباء: هو الطاعون، وهو مرض يعمّ الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها، بخلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم، ويكون مرضهم غالباً مرضاً واحداً، بخلاف سائر الأوقات، فإن أمراض الناس مختلفة اهـ وقال العلامة ابن الأثير في «النهاية» (مادة طعن): والطاعون: المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء، فتفسد به الأمزجة والأبدان اهـ.

ولذلك شابه الوباء الطاعون من هذه الجهة، وأخذ حكمه عند كثير من المحققين؛ فالطاعون على وزن فاعول، من الطعن، غير أنه عُديَل عن أصله ووُضِعَ دالاً على الموت العام المسبب بالوباء، كما قال الحافظ البدر العيني في «عمدة القاري»<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: وإنما سمي طاعوناً لعموم مصابه وسرعة قتله، فيدخل فيه مثله مما يصلح اللفظ له اهـ.

(١) المنتقى شرح الموطأ (٧/١٩٨، ط. دار السعادة).

(٢) عمدة القاري (١٦/٥٨، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٣) المرجع السابق (١٤/١٢٩).

فيدخل تحت الطاعون ما كان في معناه من الآيات المخوفة، وما يكثر منه الموت، كالسعال، والريح، ونحو ذلك. قال العلامة العدوي المالكي في «حاشيته على كفاية الطالب الرباني»<sup>(١)</sup>: وقيل: كل ما يكثر منه الموت كالسعال، والريح، لا خصوص الطاعون اهـ.

## وباء كورونا (COVID-19) وأثره على الواقع:

وباء كورونا حدث تاريخي فاصل، ونقطة زمنية فارقة، اختلف العالم معه عمّا كان قبله؛ حيث وضع هذا الوباء العالم تحت ضغط شديد على مستوى الأفراد والجماعات، بل على مستوى الدول والمؤسسات، وكان لهذا الوباء آثاره الوخيمة وعواقبه الأليمة في مختلف مجالات الحياة ونظم الحركة فيها دينياً وسياسياً وطبياً واقتصادياً واجتماعياً... فأدى تفشي هذا الوباء في معظم أنحاء العالم إلى خسارة عظيمة في الأرواح، وبالتالي طلب الأطباء المختصون وولاة الأمر المسؤولين إغلاق الأماكن العامة التي من الممكن أن يتجمع فيها الناس من مؤسسات دينية وتعليمية واجتماعية وخدمية.

فأغلقت دور العبادات من المساجد والكنائس ونحوهما، وعُلِّقت الصلوات، وأُرجئت بعض مظاهر العبادات كالحج والعمرة ونحوهما حتى تنكشف الغمة، وتمر هذه المرحلة الصعبة.

كما تسبب هذا الوباء في تدهور الظروف الاقتصادية، فأحدث انكماشاً اقتصادياً وركوداً مالياً على مستوى القطاعات العامة والخاصة، حيث ألجأ السلطات لاتخاذ إجراءات السلامة من الإصابة بعدوى هذا الفيروس من فرض الحظر، وتقليل ساعات العمل، والتزام الناس البيوت، مما أدى إلى انكماش المعاملات التجارية واختناق الجراك اليومي، مما صعب على أصحاب الشركات والمشروعات الصغيرة التي تُعد من مصادر الرزق لأصحابها والعاملين فيها مسابقة أعمالهم بشكل طبيعي، وسداد التزاماتهم المالية.

وقد أثر هذا الوباء أيضاً تأثيراً بالغاً على العاملين بالأجور اليومية، وأصحاب المشاريع الصغيرة، وذوي الدخل المحدود؛ ممن يعتمدون في أرزاقهم على التعامل اليومي والأجور الوقتية والمشروعات والتجارات الصغيرة.

كما أدّى هذا الوباء إلى فرض الحجر الصحي على المُصابين بهذا الفيروس، وشددت السلطات في الإجراءات اللازمة لدعم النظم الصحية والمحافظة على سلامة مواطنيها»<sup>(٢)</sup>.

(١) كفاية الطالب الرباني (٢/٤٩٢، ط. دار الفكر).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) ص (٦٣-٦٩).

## الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية

Xقامت دُور ومؤسسات الإفتاء في العالم الإسلامي -منذ انتشار فيروس كورونا وإعلانه جائحةً عامةً- بدورها في مواجهته، وكان مما قامت به الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية.

### ومن هذه الإجراءات لبس الكمامة:

وقد صدرت فتاوى عديدة بشأنها منها فتوى دار الإفتاء المصرية عن حكم الإلزام بلبسها، ونصها: «مع استمرار وباء كورونا في الانتشار، واتجاه دول وحكومات العالم لضرورة التعايش معه، صدرت القرارات الرسمية بالإلزام بارتداء الكمامة للمواطنين في المواصلات، والمنشآت الحكومية والخاصة، والأسواق والمحلات والبنوك ونحوها؛ للوقاية من تفشي العدوى، والحد من انتشار الوباء، فهل يعطي الشرعُ الحُكَّام الحقَّ في إلزام المحكومين بارتداء الكمامات عند تفشي الوباء؟

### الجواب:

من شمولية الشريعة الإسلامية رعايتها للمصالح للعامة، ووضعها قواعدَ التعايش البشري، وضوابطَ التعامل الإنساني التي تحقق المعاش والارتياش، وتوفر الحياة الطيبة التي بها تستقرُّ الشعوب وتنظم المجتمعات، ويتحقق الأمن والسلام.

وحقُّ تحقُّق المصالح الشرعية مقاصدها المرعية بناها الشرع على التكامل، ووازن بينها عند التعارض، فراعى مصلحة الفرد والجماعة، لكنه حين كفل للإنسان حريته، وحفظ عليه ماله وحياته، وجعله حرًّا في تصرفاته وأفعاله، أناط ذلك بما لا يضر غيره، ولا يتعارض مع مصلحة مجتمعه وسلامته من حوله، وقيد المباح عندما يكون ذلك سببًا في درء المفسد؛ تقديمًا للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وإيثارًا للنفع المتعدي للجماعة على النفع القاصر على صاحبه؛ نبذًا لنزعة الأنانية، وحذرًا من الفرقة والتنازع، وسعيًا للترابط المجتمعي، وبتأ لروح الجماعة والتعاون.

وإلى ذلك يرشد الله تعالى فيقول: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: ١٠٣]، ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَ مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)) أخرجه الإمام مسلم في «الصحیح» من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

قال الإمام ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين»<sup>(١)</sup>: إنما جعل المؤمنين كجسد واحد لأن الإيمان يجمعهم كما يجمع الجسد الأعضاء، فلموضع اجتماع الأعضاء يتأذى الكل بتأذي البعض، وكذلك أهل الإيمان يتأذى بعضهم بتأذي البعض اهـ.

وحرية الإنسان تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين، فإذا كان الإنسان مخيراً في تصرفاته وأفعاله فإن هذا التخيير مقيّد بالحد الذي لا يضر فيه غيره، ومن هنا جاءت مشروعية إلزام الأفراد بفعل معين لمصلحة الجماعة مع كونهم في الأصل مخيرين في فعله وتركه، فتغطية الفم والأنف من الأمور التي تدخل في الأصل تحت حكم الإباحة، فللإنسان أن يغطي فمه وأنفه أو لا يفعل ذلك، لكن لما كان هذا التصرف محتاجاً إليه لمصلحة نفسه حتى لا تطأه العدوى، ولمصلحة غيره حتى لا تصل إلى غيره العدوى، فتتم بذلك وقاية المجتمع من الوباء، وحماية الناس من البلاء صار واجباً على المواطنين فعله والالتزام به في مواطن التجمعات، وإن كان في الأصل تصرفاً مباحاً يتساوى فيه جانباً الفعل والترك.

ومن المعلوم لدى الأطباء والمتخصصين -كما تقرره الموسوعة العربية العالمية- أن معظم نزلات البرد تنتقل بوساطة العدوى الرذاذية، فعندما يسعل المريض أو يعطس، تخرج ذرات دقيقة من الرشح الرطب في شكل رذاذ مع الهواء، وهي تحتوي على جراثيم الزكام، وعندئذ فإن أي شخص يستنشق ذلك الهواء سيكون عرضة للإصابة بالعدوى، لهذا السبب ينتشر الزكام بسرعة كبيرة في أماكن التجمعات كالمدارس والمكاتب والمسارح والحفلات.

ولكي لا تنطلق الجراثيم مع الرذاذ في الهواء ينبغي للشخص المصاب أن يغطي فمه وأنفه عندما تعثره نوبة من السعال أو العطاس، ويعتقد العلماء -إلى جانب ذلك- أن جراثيم الزكام يمكن أن تنتشر بالاحتكاك المباشر وبخاصة من خلال الأيدي.

فإذا كان المرض وباءً مستشرياً معدياً، فإن اتخاذ أسباب الوقاية منه في مظان انتشاره ومواطن إمكان انتقال عدواه -كالتجمعات والأسواق والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة- يكون واجباً؛ تحريزاً من إضرار الإنسان نفسه أو غيره.

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/٢١٢، ط. دار الوطون).

وتحقيق مصالح العباد يتم بالتكامل والتعاون بين الحاكم والمحكوم، وكما كُلف الحكّام -من قِبَل الشرع- برعاية مصلحة الرعية ودرء المفسدة عنهم، فقد خُولُوا -من قِبَل الشرع أيضًا- باتخاذ الإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق ذلك، ولذلك جُعِلَ للحاكم تقييدُ المباح، ووضعُ الضوابط، وسُنَّ القوانين، وإصدارُ القرارات التي تساعدُه على تحقيق واجباته الشرعية في رعاية مصالح الرعية، وجُعِلَ تصرفُه عليها منوطًا بالمصلحة، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)) متفق عليه.

والمرادُ بالمصلحة: الشرعيةُ المعترضة، أو المرسلَةُ بضوابطها، لا الملغاة، والمصلحة تكون لعموم الرعية لا لفرد بعينه، ولذلك أخذت قوانين الدولة وقراراتها صفة العمومية التي من شأنها حفظ المصالح العامة والنظام العام بما يضبط للرعية تعايشهم، ويضمن للناس سلامتهم.

وقد استوجب تزايدُ أعدادِ الإصابة بوباء كورونا من دول العالم وقفَةً صارمةً لإلزام مواطنيها بارتداء وسائل الوقاية من العدوى، ولذلك أصدرت الدولُ والحكوماتُ القرارات والتعليمات الملزمة بارتداء الكمامة في كل موطن يكون مَظِنَّةً لتجمع الناس ونقل العدوى: كالمواصلات العامة والخاصة، والمنشآت الحكومية والخاصة، والأسواق والمحلات والبنوك ونحوها؛ للحد من تفشي العدوي وانتشار الوباء، وإلزامُ الحاكم يوجب على المحكوم الالتزامَ شرعًا، فإذا فعل المواطن ذلك بنية السعي في الحفاظ على نفسه ونفوس الناس فله الثواب من الله على ذلك، وإذا خالف فعليه تبعه ما قد يسببه تهاونه من نقل للعدوى وإصابة بالوباء.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فقد جاء الشرع الشريف برعاية المصالح وتحصيلها ودرء المفاسد وتقليلها، وقرَّرَ أنَّ درء المفاسد على جلب المصالح مقدَّم، وأرشد إلى ارتكاب الضرر الأخف لدفع الضرر الأعظم، وجعل من أوليات الحاكم تحقيق المصالح العامة وضبط النظام العام، وخول له في سبيل ذلك تقييد أفعال الأفراد إذا تعارضت مع ذلك، ولمَّا كان انتشار الوباء عن طريق الجهاز التنفسي يستوجب تغطية الأنف والفم في التجمعات والأماكن العامة، مع ما تقتضيه الظروف الاقتصادية من ضرورة الحراك المجتمعي المقيّد في التعاملات اليومية، فإن هذا يسوغ لولي الأمر الإلزام بارتداء الكمامة والإجراءات الوقائية، وهذا وإن كان فيه نوع تقييد للحرية الفردية، إلا أنه مع ذلك سبيلٌ للأمن الوقائي والسلامة المجتمعية، وكما أن ولاية الأمر مكلفون شرعًا بالسعي في الحفاظ على نفوس الرعية وأرواحهم بموجب العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، فهم مُخَوَّلون شرعًا أيضًا باتخاذ الإجراءات اللازمة وسن القوانين والقرارات التي تكفل تحقيق هذا المقصد الجليل، وتنضبط بها مصالح الناس، وتُضَمَّنُ بها سلامتهم وأمنهم في مجتمعاتهم، والتزام هذه القرارات واجب



شرعي، والنية الصالحة في التزامها سبب للأجر والثواب شرعاً، وعلى مخالفتها تبعه مخالفتها وآثارها. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

كما صدرت فتاوى بشأن توقيع غرامة مالية على من لا يلبس الكمامة، ومن ذلك فتوى دار الإفتاء المصرية أيضاً في ذلك، وجاء فيها:

«قامت كثيرٌ من دول العالم -ومنها الدول الإسلامية- بفرض غرامات مالية على مخالفي القرارات والتعليمات الرسمية التي تلزم المواطنين بارتداء الكمامات في المواصلات والمؤسسات الحكومية وغيرها والأسواق والمحلات والبنوك والأماكن المزدحمة، وذلك مع استمرار وباء كورونا في الانتشار، واتجاه دول العالم لضرورة التعايش الحذر معه؛ حفاظاً على المقدرات الاقتصادية وغيرها، فما حكم الشرع في تغريم من يخالف هذه القرارات؟

### الجواب:

كلف الشريعة الإسلامية ولاية الأمر برعاية المحكومين عن طريق الحفاظ على المقاصد الكلية العليا، وأولها وأكدها حفظ النفس، وخولت لهم -في سبيل تحقيق ما كلفوا به من مسؤولية- أن يسنوا القوانين واللوائح الملزمة التي تكفل ذلك، كما خولت لهم أيضاً وضع العقوبات وتنفيذها على من يخرق هذه القوانين أو يخالف تلك القرارات؛ لما في ترك المخالف دون عقوبة من التجربة على المخالفة، وفي ذلك ما لا يخفى من ضياع مصالح العباد وانتشار الفساد، ولذلك جاء في الأثر: إن الله ليزعُ بالسلطان ما لا يزعُ بالقرآن.

وحتى يحصل الانضباط والالتزام بوسائل الوقاية من الوباء في مواطنها المطلوبة فقد ألزمت دول العالم -ومنها مصر- مواطنيها بارتداء الكمامة في مواطن التجمعات والمواصلات والأسواق والمحلات وغيرها مما هو مظنة لانتشار العدوى، وأوقعت -بالإضافة إلى ذلك- غرامات مالية على المخالفين؛ حتى يحقق القانون الملزم غرضه وغايته في التزام المواطنين بوسائل الوقاية للحفاظ على حياة الناس وسلامة المجتمع، وهذا من باب التعزيرات المالية، والتعزيرات هي: العقوبات التي لم يرد نص من الشارع ببيان مقدارها، وترك تقديرها لولاية الأمر، ووظيفتها: حماية الأموال والأخلاق والنظام العام، ويكون ترتيب العقوبات فيها على حسب مقدار الاعتداء على المصالح المعتبرة في الإسلام، كما يقرره العلامة محمد أبو زهرة في كتابه «الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي»<sup>(٢)</sup>.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٧٠٨-٧١٢).

(٢) الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - العقوبة (ص ٦٩، ط. دار الفكر العربي).



وعقوبة التغريم المالي من التعزيرات التي أقرها الشرع الشريف، وجاءت بها النصوص:

فعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونٍ لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا أَخَذُوهَا مِنْهُ وَشَطَرُ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لِأَلٍ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ)) أخرجه الإمام أحمد في «المسند»، وأبو داود والنسائي في «السنن»، وابن خزيمة في «الصحيح»، والحاكم في «المستدرک»، وقال: حديث صحيح الإسناد.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق؟ فقال: ((مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرُ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَالْعُقُوبَةُ)) أخرجه الإمام أحمد في «المسند»، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في «السنن»، والحاكم في «المستدرک».

وَالْخُبْنَةُ: مِعْطَفُ الْإِزَارِ وَطَرَفُ الثَّوْبِ، أَي: مَنْ أَكَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ فِي ثَوْبِهِ.

وعلى ذلك جرى عمل الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم:

فعن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: أن أرقاء لحاطب رضي الله عنه سرقوا ناقهً لرجلٍ من مزينة فانتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمر كثير بن الصلت رضي الله عنه أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: إني أراك تُجيعهم، والله لأغرمنك غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ، ثم قال للمزني: كم ثمن ناقتك؟ قال: أربعمئة درهم، قال عمر: أعطه ثمانمئة درهم. أخرجه الإمام مالك في «الموطأ»، وعنه الإمام الشافعي في «المسند».

وعن أبان بن عثمان: أن عثمان رضي الله عنه أَعْرَمَ فِي نَاقَةٍ مُحَرِّمٍ أَهْلَكَهَا رَجُلٌ، فَأَعْرَمَهُ الثَّلَاثَ زِيَادَةً عَلَى ثَمَنِهَا. أخرجه عبد الرزاق في «المصنف».

قال الإمام ابن حزم في «المحلى»<sup>(١)</sup>: ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم اهـ.

ومشروعية التعزيرات المالية هو قول المحققين من الفقهاء عبر الأعصار، وهو المعمول به في سائر الأمصار:

(١) المحلى بالآثار (٣٠٧/١٢)، ط. دار الفكر.

قال العلامة الكمال بن الهمام الحنفي في «فتح القدير»<sup>(١)</sup>: وعن أبي يوسف: يجوز التعزيرُ للسلطان بأخذ المال، وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة: لا يجوز. وما في «الخلاصة»: سمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال إن رأى القاضي ذلك أو الوالي جاز، ومن جملة ذلك: رجل لا يحضر الجماعة، يجوز تعزيره بأخذ ماله مبني على اختيار من قال بذلك من المشايخ كقول أبي يوسف اهـ.

وقال العلامة ابن فرحون المالكي في «تبصرة الحكام»<sup>(٢)</sup>: والتعزير بالمال قال به المالكية فيه، ولهم تفصيل ذكرت منه في كتاب الحسبة طرفاً، فمن ذلك: سئل مالك عن اللبن المغشوش أيهراق؟ قال: لا، ولكن أرى أن يتصدق به إذا كان هو الذي غشه. وقال في الزعفران والمسك المغشوش مثل ذلك قليلاً أو كثيراً، وخالفه ابن القاسم في الكثير. وقال: يباع المسك والزعفران على من لا يغش به ويتصدق بالثمن أدباً للغاش. مسألة: وأفتى ابن القطان الأندلسي في الملاحف الرديئة النسج بأن تحرق، وأفتى عتاب بتقطيعها والصدقة بها خرقاً... مسألة: والفاسق إذا أذى جاره ولم ينته، تباع عليه داره وهو عقوبة في المال والبدن اهـ.

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في «المهذب»<sup>(٣)</sup>: من أتى معصية لا حدَّ فيها ولا كفارة... عزز على حسب ما يراه السلطان اهـ.

وقال العلامة الهوتي الحنبلي في «كشف القناع»<sup>(٤)</sup>: وقال: التعزير بالمال سائغ إتلافاً وأخذاً، وقول الموفق أبي محمد المقدسي: لا يجوز أخذ ماله، إشارةً منه إلى ما يفعله الحكام الظلمة. والتعزير يكون على فعل المحرمات، و على ترك الواجبات اهـ.

وهذا هو الذي اعتمدته الدولُ الإسلامية في تشريعاتها وقوانينها، ومنها: قانون العقوبات المصري في مادته (٢٢) التي نصّت على أن العقوبة بالغرامة إلزام للمحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الحكومة المبلغ المقدّر في الحكم، ويبيّن القانونُ حدودَ الغرامات المختلفة.

وأما من منع من الفقهاء التعزيرَ بالمال: فإنما منعه سدّاً لذريعة الاستيلاء على أموال الناس بالباطل والمكوس الظالمة، أو خوفاً من تزييد بعض القضاة في مقادير التعزيرات، أو منعه في مواطن الشبهة، أو في أزمنة ازدياد الظلم.

(١) فتح القدير (٥/٣٤٥، ط. دار الفكر).

(٢) تبصرة الحكام (٢/٢٩٣، ط. مكتبة الكليات الأزهرية).

(٣) المهذب (٣/٣٧٣، ط. دار الكتب العلمية).

(٤) كشف القناع (٦/١٢٥، ط. دار الكتب العلمية).

قال العلامة الشرنبلالي الحنفي في حاشيته على «درر الحكام»<sup>(١)</sup>: ولا يفتي بهذا لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فيأكلونه اهـ.

وقال الشيخ ابن تيمية الحنبلي في «الاختيارات الفقهية»<sup>(٢)</sup>: والتعزير بالمال سائغ إتلافًا وأخذًا، وهو جارٍ على أصل أحمد؛ لأنه لم يختلف أصحابه أنَّ العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها، وقول الشيخ أبي محمد المقدسي: ولا يجوز أخذ مال المعزَّر، إشارة منه إلى ما يفعله الولاة الظلمة اهـ. وهذا كله إنما يظهر أثره في أنماط الحكم المركزي الفردي، وفي إناطة مقدار العقوبة باجتهاد القاضي دون نصوص قانونية أو قرارات ملزمة أو إرشادات معلومة مسبقًا، أما في الدولة المدنية الحديثة ذات المؤسسات المستقلة والسلطات المنفصلة المتكاملة وهيئات الرقابة فالأمر يختلف؛ ذلك أن نظم الحكم في الدول الحديثة يرتبط فيها الدعم الحكومي بالضرائب والغرامات، وتُوفَّر فيها الخدمات والمرافق العامة والتأمين الصحي للمواطنين في مقابل ما يُستَقَطُّ من دُخولهم المادية، وتستقل فيها السلطات: تشريعية، وقضائية، وتنفيذية بما يؤدي إلى انتفاء هذه المخاوف أو تقليلها.

كما أنَّ مخالفة القوانين والقرارات والتعليمات الحكومية تجرُّ على الدولة تكاليف مادية باهظة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا يظهر هنا في تكاليف العلاج الكبيرة، وتجهيزات مستشفيات العزل الباهظة التي تنتج عن إهمال وسائل الوقاية وتكاثر حالات المرض وازدياد المصابين بعدوى الوباء، مما يتناسب مع الغرامة المالية التي يُلزم بها المخالفون بتسببهم المباشر وغير المباشر في ذلك، حيث جاءت تنبيهات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة المصرية بضرورة ارتداء الكمامة في زمن انتشار الوباء، وأن التهاون في ذلك يزيد من فرص انتشار العدوى، ويعرض حياة الكثيرين للخطر.

وإذا كانت حاجة الإنسان الضرورية في الحفاظ على حياته ومهجته تبيح له الأخذ من أموال الناس شرعًا، كما يقتضيه قوله تعالى: {فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} [البقرة: ١٧٣]، وترفع عنه العقاب قانونًا، كما جاء في المادة (٦١) من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ م من أنه: لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره، ولم يكن لإرادته دخل في حلوله، ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى. فإن المصلحة العامة في الحفاظ على حياة المواطنين تبيح من باب أولى تغريم المخالفين المتهاونين؛ لتفريطهم في الحفاظ على سلامة نفوسهم ونفوس الآخرين.

(١) حاشية الشرنبلالي على درر الحكام (٢/ ٧٥، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٠١، ط. دار المعرفة).

قال الإمام العز بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام»<sup>(١)</sup>: المصلحة العامة كالضرورة الخاصة، ولو دعت ضرورة واحد إلى غصب أموال الناس لجاز له ذلك، بل يجب عليه إذا خاف الهلاك لجوع أو حر أو برد، وإذا وجب هذا لإحياء نفس واحدة، فما الظن بإحياء نفوس؟! اهـ.

ولا يخفى ما في التعايش مع الوباء من ضرورة أن تصبح الإجراءات الوقائية ثقافةً سائدةً في مزاولة حياتنا في التجمعات، والأسواق والمواصلات، وفي التعامل مع الناس في كافة الجهات، فلا يرتبط تنفيذها بتوقع العقوبة القانونية على تركها، بل تكون أسلوباً للحياة في هذه الظروف بعد أن ثبت أنها تحقق سلامة الإنسان في نفسه وسلامة الناس من حوله، وكل ذلك مأموراً به شرعاً، فصار الالتزام بذلك عبادةً دينيةً وواجباً شرعياً؛ لأنه يتوصل به إلى حفظ النفس، وهو مقصد شرعيٌّ مرعي، والوسائل لها أحكام الغايات، فإذا نوى الإنسان بها ذلك نال ثواب إحياء الناس جميعاً، كما قال تعالى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} [المائدة: ٣٢].

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فكما جعل الشرع من سلطة الحكام وضع القوانين والقرارات والتعليمات الملزمة في سبيل تحقيق ما كُلفوا به من تحقيق المقاصد الشرعية العليا وضبط النظام العام، فقد خول لهم أيضاً وضع العقوبات الملزمة على مخالفة القوانين حسب ما يترتب على خرقها من ضرر؛ حتى يضمن تنفيذها والتزام الناس بها، ويكفل تحقيق مسؤوليتهم في رعاية مصالح المحكومين، والغرامات المالية هي من باب التعازير التي لم يرد بها نص في الشرع، ومرجع تقديرها إلى السلطة التشريعية، وقد أقرها الشرع الشريف، وجاءت بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وجرى عليها عمل الصحابة رضي الله عنهم بلا مخالف، وقال بها المحققون من الفقهاء، وهو الذي اعتمدته الدول الإسلامية في قوانينها قديماً وحديثاً ومنها مصر، والذين منعه من الفقهاء إنما أرادوا بمنعه سد ذريعة الاستيلاء على أموال الناس بالباطل، وهذا يظهر أثره في نظم الحكم القديمة وعند التقدير الفردي المطلق للغرامة دون نصوص قانونية موجهة، أما في نظام الحكم الحديث ودولة المؤسسات التي ترتبط فيها الخدمات والدعم والتأمين الصحي بالضرائب والغرامات وتستقل فيه السلطات فالأمر مختلف؛ إذ لا يصبح التغريم مكسباً، ولا يعود أخذ المال ظلماً.

هذا بالإضافة إلى أن مخالفة القوانين تؤدي عادةً إلى الأعباء المالية الهائلة على الدولة، كما يظهر هنا في ازدياد الأعباء لازدياد الأعداد المصابة بالوباء، وفي التجهيزات المضاعفة لاستقبال المصابين، مما يسببه إهمال وسائل الوقاية وإجراءات الحماية، وهذا يجعل الغرامات المالية التي توقع على المخالفين مناسبة لتبعية مخالفاتهم وآثار إهمالهم.

(١) قواعد الأحكام (٢/ ١٨٨، ط. مكتبة الكليات الأزهرية).

فالإلزام بدفع الغرامة لمن لم يَرْتِدِ الكمامة في المواصلات والمصالح العامة والخاصة والأسواق والمحلات والبنوك نحوها هو أمرٌ سائغٌ شرعاً، وعلى المواطنين أن ينووا بلبس الكمامة الحفاظ على نفوسهم ونفوس من حولهم طاعةً لله باتخاذ الأسباب، واحتساباً للأجر والثواب، دون توقف على الغرامات والعقوبات. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

ومن الإجراءات الاحترازية التي حثَّت عليها الفتاوى المؤسسية: عدم المصافحة تجنباً للعدوى. وقد صدرت بشأن ذلك فتاوى عديدة، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية جواباً على سؤال: ما حكم الامتناع عن المصافحة خوفاً من الإصابة بعدوى فيروس «كورونا (كوفيد-١٩)»؟

### وقد ورد في الجواب:

«الشريعة الإسلامية سبقت إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية والاحتراز من تفشيها وانتشارها؛ منعاً للضرر ودفعاً للأذى، فيدخل تحت هذا النهي كل ما يحصل به الأذى، أو تنتقل به العدوى.

ومن ذلك: النهي عن مصافحة المُصاب بمرضٍ معدٍ كالمجدوم والأبرص ونحوهما؛ حتى لا تتسبب في انتقال العدوى من المريض إلى المُصحِّح، وقد نهت الشريعة الغراء عن ذلك الفعل؛ صيانة للأرواح، وأخذاً بأسباب النجاة، فعن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: ((كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ)) أخرجه مسلم في «صحيحه».

قال العلامة أبو الخير العمراني في «البيان»<sup>(٢)</sup>: وكان من عاداته صلى الله عليه وآله وسلم مصافحة من بايعه، فامتنع عن مصافحته لأجل الجذام اهـ.

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «أسنى المطالب»<sup>(٣)</sup>: ومن به عاهة كالأبرص والأجذم فتكره مصافحته كما قاله العبادي اهـ.

ولا يتعارض ذلك مع الحثِّ على المصافحة باليد بين المسلمين، وأنها من السنن المجمع عليها إتماماً للتحية وإظهاراً للمودة وسبباً في المغفرة، كما في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا)) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»،

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٧١٩-٧٢٦)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٥٣/ ٢٩٧-٣٠٤) من فتاوى الأستاذ الدكتور/ شوقي علام.

(٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٩/ ٢٩٢، ط. دار المنهاج).

(٣) أسنى المطالب (٣/ ١١٤، ط. دار الكتاب الإسلامي).

والإمام أحمد في «المسند»، وأبو داود وابن ماجه والترمذي في «سننهم»، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((وَتَمَامُ تَحِيَّاتِكُمُ الْمُصَافَحَةُ)) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، والإمام أحمد والرويان في «مسنديهما»، والترمذي في «السنن»، والبيهقي في «شعب الإيمان» من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

لأنَّ ذلك كله إنما يحدث في الحالات الطبيعية التي يأمن فيها الإنسان الإصابة من الأمراض المعدية، أما عند وجود المرض فينبغي للإنسان أن يتجنبها، ويكتفي في التحية بإلقاء السلام بالقول المأمور به، كما في قوله تعالى: {فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكَةٌ طَيِّبَةٌ} [النور: ٦١]، وقوله سبحانه: {إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ} [الذاريات: ٢٥]، وكما في الحديث القدسي الشريف: أن الله تعالى قال لسيدنا آدم على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم السلام: ((اذهبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَيْكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحْيِيونَكَ، تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَرَادَوْهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ)) متفق عليه.

وهذا القدر من التحية هو الأصل في السلام المأمور به، والذي أراد الشرع إفشائه بين العالمين ليحصل به الأمان والمؤانسة، ويزداد به الإيمان، وتترسخ به معاني المحبة والوثام، فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ، فَأَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)) أخرجه البخاري في الأدب المفرد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَّلَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)) أخرجه الإمام مسلم في الصحيح.

ويزداد النهي ويتأكد في حالات الوباء التي انتشر فيها المرض وتفشَّى، كفيروس «كورونا كوفيد-١٩» (COVID-١٩)؛ وذلك لأنَّ دفعَ الضرر ودرءَ الخطر عن الأنفس واجبٌ شرعيٌّ ومقصودٌ مرعي، كما قال تعالى: {وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]. وكل ما هو وسيلة لذلك فهو واجبٌ شرعيٌّ أيضًا؛ لما تقرر أن الوسائل لها حكم المقاصد، وحفظ النفس من أهم المقاصد الكلية، وأكد الفروض الشرعية، وهي في مقدمة الكليات الخمسة الضرورية التي جاءت بحفظها كل الشرائع السماوية.

قال الإمام الغزالي في «المستصفى»<sup>(١)</sup>: مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة أهـ.

(١) المستصفى (ص ١٧٤، ط. دار الكتب العلمية).

وقد سبق أن أفتت دارُ الإفتاء المصرية في عهد فضيلة مفتي الديار المصرية الأسبق فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف في عام ١٣٦٦ هـ الموافق ١٩٤٧ م بوجوب تركِ المصافحة أثناء تفشي الوباء في البلاد، وذلك عندما سُئل عن: حكم الشرع في ترك المصافحة باليد أثناء تفشي وباء الكوليرا في البلاد، فكان جوابه:

أنه يجب ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة عند تفشي الوباء؛ وذلك لأنَّ دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب؛ لقوله تعالى: {وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وكل ما كان وسيلة إلى ذلك فهو واجب شرعاً، ومن ذلك ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة كما يفعل كثير من المصلين، فقد تكون اليد ملوثة، وقد تنقل العدوى وينتشر الوباء بواسطتها، فمن الواجب شرعاً اتقاء ذلك بترك المصافحة صيانة للأرواح، وأخذاً بأحد أسباب السلامة والنجاة.

كما أشارت الفتوى إلى وجوب التبليغ فوراً عن أصيب بهذا المرض، فهو من أكبر الواجبات الشرعية، والتقصير فيه من كبائر الذنوب، نسأل الله العفو والعافية والسلامة.

وبناءً على ذلك: فينبغي في هذه الآونة التي اجتاحت فيها فيروس كورونا «كوفيد-١٩» معظم الأنحاء تركُ المصافحة باليد بين المسلمين خوفاً من الإصابة بعدوى الفيروس القاتل؛ لما ثبت من سرعة انتقاله بين الأشخاص عن طريق العدوى والمخالطة خوفاً من انتقال هذا الفيروس، واجتناباً للعدوى، وحفاظاً على الأرواح، وأخذاً بأسباب النجاة، ويكتفى حينئذ بالتحية قولاً، وهو القدر المأمور به شرعاً لتحقيق السلام وإفشائه بين العالمين. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وهناك فتاوى عديدة أخرى تتعلق بأجر من لازم بيته وقت الوباء، ولزوم طاعة أولى الأمر فيما يتعلق بحظر التجوُّل والتجمُّع في زمن الوباء، وبيان حكم الدخول أو الخروج لأرض وبيئة، ومشروعية استخدام الكحول في المسجد وبعد الوضوء، ومشروعية أداء صلاة العيد والتراويح في البيت بسبب الوباء، ومشروعية التباعد بين المصلين تحريزاً من انتقال العدوى، وسقوط الجمعة والجماعات، وإرجاء العمرة خوفاً من انتشار العدوى، وقصر الحج على حجاج الداخل السعودي دون غيرهم، ولأعداد محدودة كذلك، ومنع تقبيل الحجر الأسود وملامسته في زمن الوباء، وغير ذلك من الأمور التي تدخل ضمن الإجراءات الاحترازية من انتشار الوباء<sup>(٢)</sup>، مما سنعرض لبعض ما صدر بشأنه من فتاوى في المباحث التالية.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٤٩-١٥٢).

(٢) راجع في ذلك على سبيل المثال: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) في مواضع عديدة منه.



## حظر التجوّل والتجمّع

حظر التجوّل والتجمّع في الأماكن المغلقة من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها جميع دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا، على تفاوتٍ في ذلك الحظر وأمدّه وساعاته خلال اليوم.

وهذا الحظر يتمُّ من قبل ولي الأمر أو من ينوب عنه من مسؤولي الدولة وأصحاب القرار بما له من سلطة خوّله الله إياها لرعاية مصالح من هم في ولايته.

والشريعة الإسلامية توجب طاعة ولي الأمر في كل ما يأمر بفعله أو تركه، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى حرام، وأن تكون فيه مصلحة عامة، ويحقق مقصدًا من مقاصد الشريعة، فهو من قبيل السياسة الشرعية المخوّلة للإمام كما سبق.

ولأنّ لولي الأمر باعتباره وكيلًا عن الأمة في حفظ حقوق أفرادها أن ينشئ من الأحكام والتنظيمات ما يراعي فيه رعاية أحوالهم المتجددة وحمايتهم وصيانتهم وتحقيق مصالحهم<sup>(١)</sup>.

وقد صدرت فتاوى تحذر من التجمّع زمن الوباء باعتباره مظنة انتقال العدوى وانتشار الوباء، ولو كان هذا التجمع لأجل الدعاء فقد ورد سؤال إلى دار الإفتاء المصرية عن حكم الاجتماع للدعاء في أزمّة الوباء، وورد في الجواب بعد تقرير مشروعية واستحباب التضرع والدعاء عند حلول الوباء وحدوث البلاء، وأنه في الجمع أرجى للقبول، وأيقظ للقلب، وأجمع للهمة، وأدعى للتضرع والذلة بين يدي الله تعالى: فإنه إذا كان الخروج يحصل به ضرر أو مشقة فلا يشرع الاجتماع ولا الخروج له حينئذ، بل يكفي تضرع الناس في أماكنهم.

قال العلامة السندي في شرح مسند الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup> عند الكلام على دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين نزول المطر: وفهم من الحديث أنه إذا خيف ضرره دعا الناس ربهم أن يكفهم شره، وأن يصرفه بعيدًا عنهم إلى حيث ينفع ولا يضر، وأنهم لا يخرجون إلى صحراء في بلوغ هذا الغرض، بل يكتفون بالدعاء في أماكنهم اهـ.

(١) انظر: سلطة ولي الأمر في تقييد المباح «دراسة نظرية وتطبيقية» للباحثة/ غزيل العتيبي ص(١٤٦) رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود بالرياض ١٤٢٧هـ.

(٢) شرح مسند الإمام الشافعي (١/ ١٧٤)، ط. دار الكتب العلمية.

فإذا كان البلاء وباءً معدياً أو مرضاً مستشرياً فحينئذ يمتنع الاجتماع للذكر أو الدعاء حتى لو كان القصد من ذلك التضرع الجماعي لصرف هذا البلاء؛ لما فيه من الضرر والمخاطرة بالنفس، وقد أمرنا بتجنب المخاوف والابتعاد عن المهالك، قال تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وقال سبحانه: {خُذُوا حِذْرَكُمْ} [النساء: ٧١].

ومنه الأمراض المعدية والأوبئة القاتلة: فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)) أخرجه البخاري في «صحيحه».

ويجوز لولي الأمر منع التجمع وقت الوباء وحلول الأمراض المعدية، بل إذا رأى في ذلك تحقق الخطر على الناس صار المنع واجباً؛ حفاظاً على الناس من الهلاك، ويجب على الناس طاعته حينئذ، ويحرم عليهم مخالفته؛ منعاً للضرر، وحذراً من الافتيات على ولي الأمر. فلما وقع طاعون عمواس استخلف عمرو بن العاص بعد أن مات بالطاعون أبو عبيدة ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم، فقام خطيباً فقال: أيها الناس، إن هذا الوجع إذا وقع فإنما يشتعل اشتعال النار، فتجبلوا منه في الجبال. ثم خرج وخرج الناس، فتفرقوا ودفعه الله عنهم، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب من رأي عمرو، فوالله ما كرهه. أخرجه أحمد في مسنده.

وقد عرف خطر الاجتماع وقت الوباء مرات عديدة عبر التاريخ، وكانت نتائج التجمع أليمةً، وعواقبه وخيمة؛ حيث انتشرت فيهم العدوى، وتفاقمت البلوى.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في بذل الماعون في فضل الطاعون<sup>(١)</sup>: قرأت في جزء المنبجي بعد إنكاره على من جمع الناس في موضع، فصاروا يدعون ويصرخون صراخاً عالياً، وذلك في سنة أربع وستين وسبعمائة لما وقع الطاعون بدمشق، فذكر أن ذلك حدث سنة تسع وأربعين، وخرج الناس إلى الصحراء، ومعظم أكابر البلد، فدعوا واستغاثوا، فعظم الطاعون بعد ذلك وكثر، وكان قبل دعائهم أخف. قلت: ووقع هذا في زماننا حين وقع أول الطاعون بالقاهرة في السابع والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، فكان عدد من يموت بها دون الأربعين، فخرجوا إلى الصحراء في الرابع من جمادى الأولى، بعد أن نودي فيهم بصيام ثلاثة أيام كما في الاستسقاء، واجتمعوا ودعوا وأقاموا ساعة ثم رجعوا، فما انسلخ الشهر حتى صار عدد من يموت في كل يوم بالقاهرة فوق الألف، ثم تزايد اهـ

(١) بذل الماعون في فضل الطاعون (ص ٣٢٨، ط. دار العاصمة).

وقال العلامة سبط ابن العجمي في كنوز الذهب في تاريخ حلب<sup>(١)</sup>: ثم في يوم الإثنين ثالث عشر ربيع الأول (سنة ٨٥٢هـ) خرج الكافل والقضاة والمشايخ والعوام ومعهم المصاحف وأعلام الجوامع إلى قرنيبا، ورفعوا أصواتهم بالدعاء والتضرع إلى الله تعالى، وقرب الكافل قرباناً للفقراء ورجعوا، فظهر الوباء ظهوراً لم يكن قبل ذلك، وأذكرني هذا ما قاله شيخنا أبو الفضل بن حجر أن في سنة تسع وأربعين وسبعمائة وقع الطاعون بدمشق، وخرج الناس إلى الصحراء ومعظم أكابر البلاد ودعوا واستغاثوا، فعظم الطاعون بذلك وكثر اهـ<sup>(٢)</sup>.

ثم انتهت الفتوى إلى أن الاجتماع للدعاء والذكر لكشف الضر حينما يكون فيه ضرر أو عدوى -كما هو الحال في وباء كورونا (COVID-١٩)- لا يشرع، ولولي الأمر منعه عند الخوف من حصول الضرر، ويجب على الناس الالتزام بذلك شرعاً، ويكون الاجتماع على الذكر أو الدعاء حينئذ حراماً من جهة كونه سبباً لانتشار المرض وانتقال العدوى واستفحال الوباء، ومن جهة أنه افتتات على ولي الأمر الذي خولت له الشريعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ما هو مكلف به من الحفاظ على أرواح الناس وصحتهم، ويكفي أن يدعو كل واحد في مكانه دون اختلاط أو اجتماع، ويمكن للناس جمعهم المهتم على الدعاء عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، كالاجتماع الافتراضي ونحوه<sup>(٣)</sup>.

كذلك دعت دائرة الإفتاء العام بالملكة الأردنية الهاشمية إلى تقليل التجمعات من خلال فتاوها بخصوص حكم فتح بيوت العزاء، حيث وضحت في الفتوى رقم (٣٥٦٣)، الصادرة بتاريخ ١٥/٣/٢٠٢٠م وجوب اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تخفف أو تحد من انتشار عدوى المرض بين الناس، فالحفاظ على الأرواح مقصد مهم من مقاصد الشريعة الإسلامية؛ لأن الاختلاط بين الناس سبب للإصابة بالأمراض المعدية، فمن باب أولى التقليل من حضور مناسبات الأفراح والأتراح.

والواجب في مثل هذه الأحوال أن تتم صلاة الجنازة على المتوفي في المقبرة أو في مسجد الحي، على أن يقتصر الحضور على أهله المقربين فقط الذين يقومون بحمله ودفنه، وأن تكون التعزية بالمقبرة دون مصافحة أو تقبيل<sup>(٤)</sup>.

ومثل ذلك وجدناه في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الإسلامية.

\* \* \*

(١) كنوز الذهب في تاريخ حلب (٢/ ٢١٢، ط. دار القلم).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٦١٠-٦١٢)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٥٤/ ٢٣٩-٢٤١) المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام.

(٣) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٦١٣)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٥٤/ ٢٤١-٢٤٢).

(٤) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا ص (٩).

## تعليق صلوات الجُمع والجماعات

مما اتُّخذَ من إجراءات احترازية لتقليل انتقال العدوى وانتشار الوباء تعليقُ صلوات الجُمع والجماعة في الصلوات الخمس.

ومن الفتاوى الصادرة بهذا الخصوص فتوى دارالإفتاء المصرية التي نصها:

«السؤال:

الخطاب المرسل من فضيلة الشيخ رئيس لجنة الفتوى بالإدارة الدينية بجمهورية قازاخستان، والمتضمن: نستهل رسالتنا هذه بالشكر على خدمتكم التي تقدمونها للأمة الإسلامية، وندعو الله أن يوفقنا جميعاً لأعمال فيها مرضاته تعالى.

نظرًا لما يمرُّ به العالمُ من انتشار مرض كورونا يرى المتخصصون أنَّ التجمُّعات الإنسانية هي من الأسباب الرئيسية في انتشار المرض وتداوله بين الناس، ومما يدلُّ على ذلك: أنَّ الشعائر والتجمُّعات التي تقام في المسجد كصلاة الجمعة وصلاة الجماعة وغير ذلك قد باءت خطرًا على أرواح المصلين.

فلذا نرجو من حضراتكم أن تشاركونا: ما الإجراءات التي اتخذتموها؟ وما أصدرت لجنة الفتوى لديكم من فتاوى بشأن هذا الوضع؟ وفي أي حالة من الأحوال توقف صلاة الجمعة وغيرها من الشعائر؟ حفظكم الله وحفظ المسلمين من كل مرض وسوء، وجزاكم الله خيرًا.

**الجواب:**

أفادت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن فيروس «كورونا» الوبائي عبارة من مجموعة من الفيروسات التاجية التي تسبب الأمراض للإنسان والحيوان، ومن جملة هذه الفيروسات: فيروس «كورونا كوفيد-١٩» (COVID-١٩) الذي ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص، سواء عن طريق الجهاز التنفسي والربذاذ المتناثر من الأنف أو الفم المحمّل بالفيروس عند السعال والعطس، أو عن طريق المخالطة وملامسة المرضى والأسطح المحيطة بهم دون اتخاذ تدابير الوقاية والنظافة، ولذلك يجب الابتعادُ عن الشخص المريض بمسافة تزيد على متر واحد (٣ أقدام)،

وقد أثّرت العدوى في ارتفاع أعداد الإصابات وتضاعف حالات الوفيات، حتى استوجب إعلان حالة الطوارئ الصحية العامة باعتباره وباءً عالمياً، كما أخبرت المنظمة بأن مدة حضانة الجسم لهذا الفيروس تصل إلى ١٤ يوماً، يكون الإنسان خلالها حاملاً للفيروس ومصدراً لانتقاله للآخرين، وتوصلت دراسة مستخلصة من ٢٢ بحثاً طبياً إلى أنّ مدة بقاء الفيروس على الأسطح التي لا يتم تطهيرها باستمرار تصل إلى ٩ أيام، بل هناك دراسة صينية نشرتها دورية "THE NEW ENGLAND (NEJM)) الطبية تؤكد إمكانية نقل العدوى عن طريق أشخاص ظهرت عليهم أعراض الفيروس الخفيفة، أو لم تظهر عليهم أعراضه أصلاً.

والعدوى -كما يعرفها المتخصصون- هي: انتقال الكائن المسبب لها من مصدره إلى الشخص المعرض للإصابة، وإحداث إصابة بالأنسجة قد تظهر في صورة مرضية (أعراض) أو لا.

وهو ما عرف به العلماء في كثير من الأمراض الوبائية: كالجدام، والجرب، والجدرى، ونحو ذلك، قال الإمام الطيبي في «الكاشف عن حقائق السنن» (٩/ ٢٩٧٩، ط. مكتبة نزار الباز): العدوى: مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، يقال: أعدى فلانٌ فلاناً من خلقه أو من علة به على ما يذهب إليه المتطبية في علل سبع: الجدام، والجرب، والجدرى، والحصبة، والبخر، والرمد، والأمراض الوبائية اهـ.

وقد سبقت الشريعة الإسلامية إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية والاحتراز من تفشيها وانتشارها؛ رعايةً للمصالح، ودفعاً للأذى، ورفعاً للحرَج، حتى لا تصبح الأمراض وباءً يضرُّ بالناس ويهدد المجتمعات، فأرست بذلك مبادئ الحجر الصحي، وقرّرت وجوب الأخذ بالإجراءات الوقائية في حالة تفشي الأوبئة وانتشار الأمراض العامة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فَرِّمَنِ الْمَجْدُومَ كَمَا تَفَرِّمَنِ الْأَسَدَ)) أخرجه البخاري في «صحيحه»، وفي رواية: ((اتَّقُوا الْمَجْدُومَ كَمَا يَتَّقَى الْأَسَدُ)). أخرجه ابن وهب في «جامعه»، وأبو نعيم في «الطب النبوي» وابن بشران في «أماليه»، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لَا يُورَدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحِّ)) متفقٌ عليه، وعن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: ((كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ)) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

قال الإمام زين الدين المناوي في «فيض القدير» (١/ ١٣٨، ط. المكتبة التجارية الكبرى): أي: احذروا مخالطته وتجنبوا قربه، وفروا منه كفراركم من الأسود الضارية والسباع العادية اهـ.

وإنما جاء النهي عن المخالطة آنذاك لمريض الجذام؛ لأنه كان من العلل المعدية بحسب العادة الجارية عند بعض الناس، كما يقول العلامة الكماخي الحنفي في «المهياً في كشف أسرار الموطأ» (٢/ ٤٣٧، ط. دار الحديث)، فيدخل فيه ما كان في معناه من الأمراض المعدية، ويكون ذلك أصلاً في نفي كل ما يحصل به الأذى، أو تنتقل به العدوى.

ولذلك نص العلماء على سقوط صلاة الجمعة والجماعة عن من كان به أذى؛ لأن مشاركتهم المسلمين واختلاطهم بهم سببٌ للأذى وإلحاق للضرر، وإذا جاز أن يفرق بين المريض وبين زوجته إذا تجدد، كان أخرى أن يفرق بينه وبين الناس في الصلوات.

قال العلامة المواق المالكي في «التاج والإكليل» (٢/ ٥٥٥، ط. دار الكتب العلمية): قال سحنون: لا جمعة عليهم وإن كثروا، ولهم أن يجمعوا ظهراً بغير أذان في موضعهم، ولا يصلون الجمعة مع الناس. ابن يونس: لأن في حضورهم الجمعة إضراراً بالناس، وأوجب صلى الله عليه وآله وسلم غسل الجمعة على الناس؛ لأنهم كانوا يأتون إليها من أعمالهم فيؤذي بعضهم بعضاً بنتنٍ أعراقهم، فالجذام أشد، ومنعهم يوم الجمعة أولى لاجتماع الناس، وكما جاز أن يفرق بينه وبين زوجته إذا تجدد كان أخرى أن يفرق بينه وبين الناس في الجمعة، فقول سحنون آيّن، انتهى نص ابن يونس، وكذا المازري أيضاً رشح قول سحنون اهـ.

وقال الإمام الرعيني الحطاب المالكي في «مواهب الجليل» (٢/ ١٨٤، ط. دار الفكر): ففي القياس: أن كل من يتأذى به جيرانه في المسجد بأن يكون ذرب اللسان سفيهاً مستطيلاً، أو كان ذا رائحة لا تؤلمه لسوء صناعته، أو عاهة مؤذية كالجذام وشبه أذى، وكل ما يتأذى به الناس، إذا وجد في أحد جيران المسجد وأرادوا إخراجه عن المسجد وإبعاده عنهم كان ذلك لهم ما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول، فإذا زالت بالعافية، أو بتوبة، أو بأي وجه زالت كان له مراجعة المسجد، وقد شاهدتُ شيخنا أبا عمر أحمد بن عبد الملك بن هشام رحمه الله أفتى في رجل تشكاه جيرانه وأثبتوا عليه أنه يؤذيهم في المسجد بلسانه ويده، فأفتى بإخراجه عن المسجد وإبعاده، وأن لا يشهد معهم الصلاة اهـ.

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي في «المنهاج القويم» (ص: ١٥٠، ط. دار الكتب العلمية): وكذا نحو المجذوم والأبرص، ومن ثم قال العلماء: إنهما يمتنعان من المسجد وصلاة الجماعة واختلاطهما بالناس اهـ.

وقال العلامة الحجاوي المقدسي الحنبلي في «الإقناع» (١/ ١٧٦، ط. دار المعرفة): «والمراد: حضور الجماعة حتى ولو في غير مسجد، أو غير صلاة... وكذا من به برص أو جذام يُتأذى به اهـ».



ولذلك بدأت دول العالم في تطبيق الحجر الصحي، ومنع التجمعات البشرية وقايةً من هذا المرض الوبائي، وخوفًا من انتشاره، وهو أمرٌ اعتبره الشرع الشريف؛ حيث أسقط الجماعة عن المسلمين حالَ الخوف أو المرض أو ما كان في معناهما.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُدْرُ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا. قَالُوا: مَا عُدْرُهُ؟ قَالَ: خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ)) أخرجه أبو داود والدارقطني في «سننهما»، والحاكم في «المستدرک»، والبيهقي في «السنن الصغير»، و«السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار» قال الإمام البيهقي: وَمَا كَانَ مِنَ الْأَعْدَارِ فِي مَعْنَاهَا فَلَهُ حُكْمُهُمَا.

وذكر لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنهما -وكان بدرية- مرض في يوم جمعة، فركب إليه بعد أن تعالى النهار واقتربت الجمعة، وترك الجمعة. أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه».

قال الإمام ابن عبد البر المالكي في «التمهيد» (١٦ / ٢٤٤، ط. أوقاف المغرب): وأما قوله في الحديث ((مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ)) فالعذر يتسع القول فيه، وجملته: كل مانع حائلٍ بينه وبين الجمعة مما يتأذى به ويخاف عدوانه، أو يبطل بذلك فرضًا لا بدلًا منه، فمن ذلك السلطان الجائر يظلم، والمطر الوابل المتصل، والمرض الحابس، وما كان مثل ذلك اهـ.

وقد نص بعض الفقهاء على أن من فاتتهم الجمعة أو الجماعة لعذر من الأعذار فإنَّ لهم أجرها ولا يُحرَمون فضلها.

قال الإمام بدر الدين العيني الحنفي في «عمدة القاري» (٦ / ١٩٦، ط. دار إحياء التراث العربي): وكذا إن كان له مريض يخشى عليه الموت، وقد زار ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ابنًا لسعيد بن زيد رضي الله عنه ذكر له شكواه، فأتاه إلى العقيق وترك الجمعة، وهو مذهب عطاء والأوزاعي. وقال الشافعي في أمر الوالد: إذا خاف فوات نفسه. وقال عطاء: إذا استُصرِحَ على أبيك يوم الجمعة والإمام يخطب فقم إليه واترك الجمعة. وقال الحسن: يرخص ترك الجمعة للخائف. وقال مالك في «الواضحة»: وليس على المريض والصحيح الفاني جمعة. وقال أبو مجلز: إذا اشتكى بطنه لا يأتي الجمعة اهـ.

وقال الإمام ابن رشد المالكي في «البيان والتحصيل» (١ / ٥٠٢، ط. دار الغرب الإسلامي): والمشهور في المَرَضَى والمسجونين: أنهم يجمعون؛ لأنهم مغلوبون على ترك الجمعة... وقال ابن القاسم في المجموعة: إنهم لا يعيدون، وقاله أصبغ في المتخلفين من غير عذر، وهو الأظهر؛ إذ قد قيل: إنهم يجمعون؛ لأنهم وإن كانوا تعذروا في ترك الجمعة فلا يحرموا فضل الجماعة اهـ.



وقال الإمام تقي الدين الحصني الشافعي في «كفاية الأخيار» (ص: ١٤٢، ط. دار الخير): فلا تجب الجمعة على مريض ومن في معناه: كالجوع، والعطش، والعري، والخوف من الظلمة... وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق، والباقي بالقياس عليه، وفي معنى المريض من به إسهال ولا يقدر على ضبط نفسه ويخشى تلويث المسجد، ودخوله المسجد والحالة هذه حرام. صرح به الرافعي في كتاب الشهادة، وقد صرح المتولي بسقوط الجمعة عنه اهـ.

وقال العلامة المرداوي الحنبلي في «الإنصاف» (٢/ ٣٠٠، ط. دار إحياء التراث العربي): قوله (ويعذر في ترك الجمعة والجماعة المريض) بلا نزاع، ويعذر أيضاً في تركهما لخوف حدوث المرض اهـ.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فقد أجازت الشريعة الإسلامية سقوط الجمعة والجماعة، وشرعت منع التجمعات في حالات الوباء، وهذا هو الذي فعلته مصر وغيرها من الدول الإسلامية بناءً على ما قرره الأطباء والمتخصصون؛ رعايةً لسلامة المواطنين، ووقايةً من انتشار العدوى، وحذراً من تفشي وباء فيروس كورونا الذي نسأل الله تعالى أن يكشفه عن العالم، ويحفظ العباد والبلاد.

ويجب على المواطنين في كل الدول امتثال هذه القرارات والإجراءات الوقائية التي تتخذها دولهم للحد من انتشار هذا الفيروس من منع التجمعات البشرية في المدارس والمساجد وغيرها من المجمع والمحافل؛ وذلك لما ثبت من سرعة انتشار هذا الفيروس عن طريق المخالطة، وقد يكون الإنسان مصاباً بالفيروس أو مُحَمَّلًا به دون أن يعلم بذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وأصدرت دائرة الإفتاء العام في المملكة الأردنية الهاشمية: فتوى بالفئات التي تسقط عنها صلاة الجمعة في ظل انتشار وباء كورونا؛ حيث بيّنت دائرة الإفتاء العام من خلال الفتوى رقم (٣٥٧٢) الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣ م أنَّ صلاة الجمعة في ظل انتشار وباء كورونا تسقط عن الصبيان الذين لم يبلغوا أربعة عشر عاماً ولم يبلغوا، كما لا تجب صلاة الجمعة على النساء، ولا يُطالبن بحضورها، وكذلك تسقط صلاة الجمعة عن أصحاب الأمراض المزمنة الذين يخشى على حياتهم إن أصابهم المرض، وخاصةً من يعاني من أمراض القلب أو السرطان أو الكلى، أو الأمراض الرئوية والتنفسية، أو مرض السكري أو الضغط، أو السممة المفرطة؛ لأنهم الأكثر عرضةً للضرر من وباء كورونا، كما لا تجب الجمعة على كل من بلغ سنًا يخشى عليه عند إصابته بالمرض من مضاعفات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة<sup>(٢)</sup>.

(١) الفتوى رقم (١٥٧٠٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٤ م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

١٥٧٠٣=http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢ م.

ونحو هذه الفتوى في: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٢٧٠-٢٧٥)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٧/ ٣٠٠-٣٠٦).

(٢) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٤، ٥).

كما أصدرت دائرة الإفتاء العام في المملكة الأردنية الهاشمية بياناً حول صلاة الجمعة والجماعة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٤م أوضحت فيه أن المحافظة على النفس الإنسانية من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، واعتبار المرض أو خشيته من الأعذار التي يُترخص بها من صلاة الجمعة والجماعة مستدلين بالقاعدة الفقهية التي رَسَّخها الحديث النبوي الشريف أنه ((لا ضَرَر ولا ضِرار)) ورفع الضَّرر أصل قطعي في الشريعة الإسلامية، وبما أن المرض ينتقل بسرعة في حال التجمعات فإنَّ الشرع يقضي بعدم أداء صلاة الجماعة والجمعة في المساجد، لذلك تصلى الفرائض جماعة في البيوت، وتُصلى الجمعة ظهراً في المنازل، واقتصر صلاة الجمعة على صلاة واحدة تُؤدَّى في مسجد واحد في المملكة حفاظاً على أداء هذه الشعيرة<sup>(١)</sup>.

وأصدرت بياناً حول صلاة التراويح بيّنت فيه أنَّ صلاة التراويح من صلاة السنة التي تصح في المنازل فرادى أو جماعة بين أهل البيت الواحد، فمن لم يستطع صلاتها جماعة فتجوز فرادى، وطالما أن صلاة التراويح متوقفة حرصاً على سلامة الناس فإن الالتزام بصلاة التراويح في البيت هو الواجب شرعاً؛ لمنع انتشار الوباء بين المصلين<sup>(٢)</sup>.

وأصدرت بياناً كذلك فيما يتعلّق بصلاة العيد وجوازها في البيوت، حيث أكّد البيان الصادر عن الدائرة بأنَّ صلاة العيد سنة مؤكدة؛ لمواظبة سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم عليها، ويُستحبُّ أن تصلى جماعة، ولأنَّ الضرورة اقتضت إبقاء المساجد مغلقة للحفاظ على سلامة أرواح الناس وصحتهم، فعندئذٍ تصلى صلاة العيد في البيوت، إما جماعة مع أهل البيت الواحد، ولا يشترط لصحتها الخطبة، فلا يؤثر تركُّ الخطبتين على صحة الصلاة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) المرجع السابق (ص٣).

(٢) المرجع السابق (ص٤).

(٣) المرجع السابق.

## التباعد بين المصلين

ومما ارتبط أيضًا بالإجراءات الاحترازية التباعد بين المصلين في صلاة الجماعة، بتزك مسافة بين كل مصلٍ وآخر لا تقل عن متر يمينًا ويسارًا، مع تباعد الصفوف كذلك؛ تقليلًا للاختلاط والتقارب الجسدي الذي هو مظنة انتشار الوباء.

فصدرت فتاوى بخصوص حكم التباعد بين المصلين؛ حيث إنه خلاف الأصل والمعتاد من تراص الصفوف وتلاحم المصلين وتجاورهم بالصف الواحد، ومن الفتاوى التي صدرت بهذا الخصوص فتوى دار الإفتاء المصرية التي نصها:

«انتشرت مقاطع فيديو لصلوات الجماعة في المسجد الأقصى وبعض مساجد المسلمين في صفوف متباعدة، مع التباعد الكافي بين المصلين (متر فأكثر) من جميع الجهات، واستقلال كل مصلٍ بسجاده الخاصة به، وذلك قبل أن تصدر القرارات بتأجيل إقامة الجُمُع والجماعات احترازًا من انتشار عدوى كورونا. فهل هذه الهيئة تنافي معنى تسوية الصفوف المأمور بها؟ وهل إذا تباعدت الصفوف واتسعت أثر ذلك في حصول الاقتداء؟ وما حكم صلاة الجماعة على هذا النحو؟ أفيدونا أفادكم الله.

### الجواب:

حفظ النفوس مقصدٌ شرعيٌّ جليلٌ من المقاصد الكلية العليا للشرعية الغراء، بل هو متفق عليه بين كل شرائع السماء التي جاءت بها الرسل والأنبياء، فالله تعالى يقول: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، ومن أهم مظاهر حفظ النفس: الصحة التي يستطيع بها الإنسان تحقيق مراد الله تعالى منه؛ إذ يجب عليه رعايتها والمحافظة عليها من الأمراض المؤذية والأوبئة الفتاكة؛ إذ الأمراض والأسقام هي أشدُّ ما يعرض النفوس للتلف، فحمايتها منها إحياء وحفظ لها، وذلك إما بالوقاية أو بالعلاج، فسُبُل الوقاية سابقة، ووسائل العلاج لاحقة.

قال الإمام ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين»<sup>(١)</sup>: والفرار من المخوف مشروع، وكذلك الاحتراز منه، قال عز وجل: {خُذُوا حِذْرَكُمْ} [النساء: ٧١]، وقد مرَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحائط مائل فأسرع، واستعمل الدواء، ولبس الدرع، فهذه الأشياء موضوعة على قانون الحكمة، فليس لقائل أن يعتمد على القدر ويُعرض عن الأسباب؛ فإن الرزق مقدر، والكسب مشروع، والوباء عند المتطبين أنه يعرض للهواء فيفسده اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٢)</sup>: لَمَّا كَانَتِ الصَّحَّةُ مِنْ أَجْلِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ وَأَجَزَ عَطَايَاهُ وَأَوْفَرَ مَنَحِهِ، بَلَغَ الْعَافِيَةُ الْمَطْلُوقَةُ أَجَلَ النِّعَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَحَقِيقٌ لِمَنْ رَزَقَ حَظًّا مِنَ التَّوْفِيقِ مِرَاعَاتُهَا وَحِفْظُهَا وَحِمَايَتُهَا عَمَّا يُضَادُّهَا اهـ.

وقال الإمام القسطلاني في «إرشاد الساري»<sup>(٣)</sup> في الكلام على قوله تعالى: {خُذُوا حِذْرَكُمْ} [النساء: ١٠٢]: ودلَّ ذلك على وجوب الحذر عن جميع المضار المظنونة، ومن ثم علم أن العلاج بالدواء والاحتراز عن الوباء والتحرُّز عن الجلوس تحت الجدار المائل واجب اهـ.

ولا يخفى ما أحدثته عدوى فيروس كورونا «كوفيد-١٩» (COVID-١٩) من ضرر بعد أن أثرت في ارتفاع أعداد الإصابات، وتضاعفت حالات الوفيات، وقد سبق الإسلام إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية، وشرع الاحتراز من تفشيها وانتشارها منعاً للضرر، ودفعاً للأذى، ومن هنا جاز التباعد بين المصلين في صلاة الجماعة، بحيث يترك المصلي مسافةً بينه وبين من يجاوره، وبينه وبين من يصلي أمامه وخلفه؛ تحرُّزاً من الوباء، وخوفاً من انتقال عدواه.

أما تسوية الصفوف: فقد اتفق الفقهاء على مطلوبيتها في صلاة الجماعة عند الجمهور استحباباً، وعند بعضهم إيجاباً؛ إظهاراً لشعيرة الصلاة التي توخَّت فيها الشريعة الترابط والتراص بين المسلمين، مع اتفاق الجميع على عدم بطلان الجماعة بتركها، فعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((سَوُّوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ))، وفي رواية: ((أَقِيمُوا الصُّفُوفَ؛ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي)) متفق عليه، وفي رواية لمسلم: ((فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ)).

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٢١٧، ط. دار الوطن).

(٢) زاد المعاد (٤/١٩٦، ط. مؤسسة الرسالة).

(٣) إرشاد الساري (٧/٩٦، ط. الأميرية).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى مَا وَرَائِي كَمَا أَنْظُرُ إِلَى مَا بَيْنَ يَدَيَّ؛ فَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ، وَأَحْسِنُوا رُكُوعَكُمْ وَسُجُودَكُمْ)) رواه عبد الرزاق في «المصنف»، والإمام أحمد وابن الجعد والبخاري في «مسانيدهم».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، وَحَادُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ، وَسُدُّوا الْخُلَلَ، وَلِينُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ، وَلَا تَذَرُوا فُرْجَاتٍ لِلشَّيْطَانِ، وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ)) أخرجه أحمد في «مسنده»، وأبو داود وابن ماجه والنسائي في «سننهم».

قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار»<sup>(١)</sup>: وأما تسوية الصفوف في الصلاة: فالآثار فيها متواترة من طرق شتى صحاح كلها ثابتة في أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسوية الصفوف، وعمل الخلفاء الراشدين بذلك بعده، وهذا ما لا خلاف فيما بين العلماء فيه اهـ.

وقال الإمام ابن بطال في «شرح صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>: هذا الحديث يدلُّ أنَّ إقامة الصفوف سنة مندوب إليها، وليس بفرض؛ لأنه لو كان فرضاً لم يقل عليه السلام: ((فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ)) لأنَّ حسن الشيء زيادةٌ على تمامه، وذلك زيادة على الوجوب اهـ.

وتسوية الصفوف تكون باعتدال القائمين فيها على سمتٍ واحدٍ، بحيث لا يتقدّم بعضهم على بعض في الصف، وتكون بالتراصّ وسدّ الفرج والخلل بين المصليين.

والمعنى الأول مقصودٌ بحقيقة لفظ التسوية اتفاقاً؛ إظهاراً لمعنى الاعتدال والانتظام، وقد يُراد بها المعنى الثاني أيضاً من باب التسوية المعنوية، قال الإمام ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»<sup>(٣)</sup>: تسوية الصفوف: اعتدال القائمين بها على سمتٍ واحدٍ، وقد تدلُّ تسويتها أيضاً على سدّ الفرج فيها بناءً على التسوية المعنوية، والاتفاق على أن تسويتها بالمعنى الأول والثاني أمرٌ مطلوب، وإن كان الأظهر أنَّ المراد بالحديث الأول، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ)) يدلُّ على أنَّ ذلك مطلوب، وقد يؤخذ منه أيضاً: أنه مستحب غير واجب؛ لقوله: ((مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ)) ولم يقل: إنه من أركانها ولا واجباتها، وتمايم الشيء أمر زائد على وجود حقيقته التي لا يتحقق إلا بها في مشهور الاصطلاح، وقد ينطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به اهـ.

(١) الاستذكار (٢/ ٢٨٨، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) شرح صحيح البخاري (٢/ ٣٤٧، ط. مكتبة الرشد).

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٢١٧، ط. مطبعة السنة المحمدية).

وقال الإمام السيوطي في «التوشيح شرح الجامع الصحيح»<sup>(١)</sup>: والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين على سمت واحد، ويطلق أيضًا على سد الخلل الذي في الصف اهـ.

فكمال تسوية الصفوف في صلاة الجماعة هو الجمع بين معنيها الحقيقي والمعنوي؛ لتمام الهيئة وحُسن الإقامة وتمكن المُصلِّين من صلاتهم مع كثرة جمعهم وعددهم، غير أنه إذا تعدَّرت الجمع لعارضٍ أو حاجة اقتضت على التسوية الحقيقية التي تُحقِّق مقصودها ومعناها.

قال الإمام المناوي في «فيض القدير»<sup>(٢)</sup>: والسِّرُّ في تسويتها مبالغة المتابعة اهـ.

وقال العلامة الكشميري الحنفي في «العرف الشذي شرح سنن الترمذي»<sup>(٣)</sup>: ما في البخاري من إلزاق الكعب بالكعب فزَعَمَه بعض الناس أنه على الحقيقة، والحال أنه من مبالغة الراوي، والحق عدم التوقيت في هذا، بل الأنسب ما يكون أقرب إلى الخشوع اهـ.

ومع اتفاق الفقهاء على مطلوبية التسوية، إلا أنهم متفقون على أنها ليست مما تبطل به صلاة الجماعة خلافًا لابن حزم الظاهري، وهو قولٌ بعيد، لا قائل به قبله، ولا مساعد عليه من عقل أو نقل.

والتباعد بين المصلين بهذه الهيئة المذكورة لا يخرج عن معنى التسوية ومقصودها، فقد نصَّ الفقهاء على التَّسُّحُح بالفرجة اليسيرة بين المصلين، ولم يروا في ذلك خروجًا عن اتحاد الصف عرفًا، ولا منافاة للتسوية، ولا مانعًا من الاقتداء.

قال الإمام السرخسي الحنفي في «المبسوط»<sup>(٤)</sup>: وتخلل الأسطوانة بين الصف كتخلل متاع موضوع أو كفرجة بين رجلين، وذلك لا يمنع صحة الاقتداء ولا يوجب الكراهة اهـ.

وقال الإمام النووي في «المجموع»<sup>(٥)</sup>: فلو كان بينهما عتبة عريضة تسع واقفًا: اشترط وقوف مُصلٍّ فيها، فإن لم يمكن الوقوف فيها فعلى الوجهين في الفرجة اليسيرة، الأصح لا تضر اهـ.

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في «تحفة المحتاج»<sup>(٦)</sup>: (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفًا)، أو تسعُه ولا يمكنه الوقوف فيها (في الأصح)؛ لاتحاد الصف معها عرفًا اهـ.

(١) التوشيح شرح الجامع الصحيح (٢/ ٧٢٤، ط. مكتبة الرشد).

(٢) فيض القدير (١١٥/٤).

(٣) العرف الشذي شرح سنن الترمذي (١/ ٢٣٥، ط. مؤسسة ضحى).

(٤) المبسوط (٢/ ٣٥، ط. دار المعرفة).

(٥) المجموع شرح المذهب (٤/ ٣٠٦، ط. دار الفكر).

(٦) تحفة المحتاج (٢/ ٣١٦، ط. مكتبة التجارية الكبرى).

كما نصَّ الفقهاء على أنَّ تباعد الصفوف في الصلاة واتساعها لا يمنع الاقتداء ولا يقطع الجماعة؛ لأنَّ المسجد على تباعد أطرافه جعل في الحكم كمكانٍ واحدٍ، وكل موضعٍ فيه هو موضع الجماعة، وكل من أحاط به المسجد من المصلين فهو في جماعة حتى نص بعضهم على أنَّ تحديد المسافات بين المصلين يرجع فيها إلى العرف وما جرت به العادة.

قال العلامة الكاساني الحنفي في «بدائع الصنائع»<sup>(١)</sup>: ولو اقتدى بالإمام في أقصى المسجد والإمام في المحراب جاز؛ لأنَّ المسجد على تباعد أطرافه جعل في الحكم كمكانٍ واحدٍ اهـ وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: المسجد كله بمنزلة بقعة واحدة حكماً، ولهذا حكم بجواز الاقتداء في المسجد وإن لم تتصل الصفوف اهـ.

وقال الإمام الماوردي الشافعي في «الحاوي الكبير»<sup>(٣)</sup>: فإن كان بصلاته عالماً صحَّت صلاته، سواء كان المسجد صغيراً أو كبيراً، قَرُبَ ما بينهما أو بَعُدَ، حال ما بينهما حائل أو لم يحل، اتصلت الصفوف إليه أو لم تتصل، وإنما صحَّت صلاته؛ لأنَّ المسجد الواحد إنما يبنى لجماعة واحدة... وكل من أحاط به المسجد فهو في جماعة اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب»<sup>(٤)</sup>: فالمسجد إن كان جامعاً للإمام والمقتدي لم يضر إفراط البعد؛ فإن المسجد لهذا الشأن اهـ.

وقال الإمام ابن قدامة الحنبلي في «المغني»<sup>(٥)</sup>: ولا يعتبر اتصال الصفوف إذا كانا جميعاً في المسجد. قال الآمدي: لا خلاف في المذهب أنه إذا كان في أقصى المسجد، وليس بينه وبين الإمام ما يمنع الاستطراق والمشاهدة أنه يصحُّ اقتداؤه به، وإن لم تتصل الصفوف، وهذا مذهب الشافعي؛ وذلك لأنَّ المسجد بُني للجماعة، فكل من حصل فيه فقد حصل في محل الجماعة.

وحكي عن الشافعي أنه حد الاتصال بما دون ثلاثمائة ذراع، والتحديدات بابها التوقيف، والمرجع فيها إلى النصوص والإجماع، ولا نعلم في هذا نصّاً نرجع إليه ولا إجماعاً نعتمد عليه، فوجب الرجوع فيه إلى العرف، كالتفرق والإحراز، والله أعلم اهـ.

وهذا كله يقتضي أن التَّبَاعِد في صلاة الجماعة بين المصلين بهذا القدر المذكور -احترازاً من الوباء- مع انتظام صفوفهم لا يخرج عن معنى التسوية واتحاد الصف، ولا يمنع الجماعة، ولا يقطع الاقتداء،

(١) بدائع الصنائع (١/١٤٥ ط. دار الكتب العلمية).

(٢) بدائع الصنائع (١/٢٢٦).

(٣) الحاوي الكبير (٢/٣٤٣ ط. دار الكتب العلمية).

(٤) نهاية المطلب (٢/٤٠٣ ط. دار المنهاج).

(٥) المغني (٢/١٥٢ ط. مكتبة القاهرة).



بل لو ادُعيت منافاة ذلك للتسوية لما كان مانعاً من الاقتداء أو قاطعاً للجماعة، فإن ترك التسوية عند جمهور الفقهاء مكروه، وقد تقرّر في قواعد الشريعة أن الكراهة تزول بأدنى حاجة، كما قرره العلامة السفاريني في «غذاء الألباب»<sup>(١)</sup>، فلأن تزول الكراهة بالضرورة -المتعلقة بحفظ النفوس- من باب أولى وأحرى.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فلا مانع من التباعد بين المصلين في صلاة الجماعة بهذا القدر المذكور من جميع الجهات؛ تحرّراً من الوباء، ووقاية من العدوى، وصلاة الجماعة على هذا النحو صحيحة، ولا يخرج ذلك عن المقصود بتسوية الصفوف أصالةً من اعتدال المصلين على سمتٍ واحدٍ، لا يتقدّم بعضهم على بعض في الصف، أما التسوية في المعنى بسد الخلل فقد نصّ الفقهاء على التسمّح في الفرجة اليسيرة بين المصلّين، وأنها لا تمنع اتّحاد الصف عرفاً، ولا تنافي الاقتداء، ولا تقطع الجماعة، ولو قيل بمنافاة ذلك للتسوية فذلك مكروه عند الجمهور، والمكروه يزول بأدنى حاجة، فكيف بما هو ضرورة لحفظ النفس، وكذلك الحال إذا تباعدت الصفوف واتسعت فإنّ ذلك لا يمنع حصول الاقتداء؛ لأنّ كل موضع في المسجد هو موضع الجماعة، وكل من أحاط به المسجد من المصلّين فهو في جماعة حتى وإن لم تتصل الصفوف، وتحديد المسافات بين المصلّين يُرجع فيه للعرف وما جرت به العادة.

غير أنا ننبه على أن مجرّد اجتماع الناس لصلاة الجماعة أو غيرها في زمن الوباء هو مظنة انتشار العدوى واستفحال البلاء، كما قرّره المتخصصون من الأطباء، وشهد به الواقع في كثير من البلدان التي زادت فيها حالات الإصابة، وأعداد الوفيات، ولذلك أصدرت القرارات بإرجاء الجمع والجماعات، وصدرت فتوى دار الإفتاء المصرية بجواز منع ذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

كذلك جاء في فتوى دائرة الإفتاء العام في المملكة الأردنية الهاشمية رقم (٣٥٧٢) الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣م بيان جواز التباعد بين المصلّين في صلاة الجمعة، وأنّ صلاة المصلّين صحيحة باتفاق العلماء، فتراض الصفوف في الصلاة من السُّنة، وليس من شروط أو واجبات الصلاة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) غذاء الألباب (٢/ ٢٢، ط. مؤسسة قرطبة).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٢٥٠-٢٥٨)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٤٧/٣١٣-٣٢٢) المفتي: فضيلة الأستاذ

الدكتور/ شوقي علام.

(٣) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٤، ٥).

## تغسيل موتى وباء كورونا، وتكفينهم، والصلاة عليهم، ودفنهم

من أحكام الجنائز في الشريعة الإسلامية: تغسيل الميت، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه، وذلك للنصوص العديدة الواردة في ذلك، وهذا مما استقرَّ عليه العمل بين المسلمين جميعاً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، وهو من تكريم الله سبحانه للإنسان بعد وفاته.

لكنَّ المتوفى نتيجة إصابته بفيروس كورونا أو غيره من الأمراض المعدية يُخشى انتقال العدوى منه حال تغسيله وتكفينه ودفنه لمن يباشر ذلك؛ حيث أفاد المتخصصون أنَّ جسمَ المتوفى بفيروس كورونا يظلُّ حاملاً للفيروس مدَّة بعد وفاته.

ولذلك فإنَّ عملية تجهيزه يقومُ بها متخصصون من وزارة الصحة، ولا يسلمون المتوفى لأهله إلا بعد إتمام التعقيم والتغسيل والتكفين.

وقد واجه المسلمون وبخاصة في الدول غير الإسلامية مشكلاتٍ في هذا الصدد، ولذلك صدرت العديد من الفتاوى بشأنها.

من ذلك الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بخصوص عدم تغسيل المتوفى بفيروس كورونا في بعض الدول الأوروبية التي تمنع سلطاتها ذلك. ونصها:

### السؤال:

نحن نعيش في دولة أوروبية، وقد تُوفي معنا شخصٌ مسلمٌ بفيروس كورونا الوبائي، ولكن عندما هممنا أن نجيزه للدفن منعتنا السلطات من تغسيله، وأخبرت بأن جسمه ما زال حاملاً للفيروس. فما الحكم لو دفناه من غير تغسيل؟ هل يُعدُّ هذا الفعل امتهاناً لحقوق الميت، وتقصيراً منا تجاهه؟

### الجواب:

وضعت منظمة الصحة العالمية -قبل ذلك- بروتوكولاً لمراسم الدفن المأمونة والكريمة لمن يموتون من جرَّاء الإصابة بالأمراض المعدية، وأفادت أن ضرورة تغسيل جثث المرضى المتوفين بسبب

الأمراض المعدية تنسخها الظروف الراهنة، ومع ذلك فمن المهم مواصلة الأسر الثكالي، وإيجاد مخرج لها بضمان أداء الشعائر المقدسة، مثل التمسيل الجاف لجثث الموتى، وتكفينها، والصلاة عليهم، ونحو ذلك.

كما نصَّ الدليل الميداني لإدارة الجثث الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (ص: ٥٥، ٥٦، ط. مكتبة المقر الرئيسي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية) على أن هناك عددًا من الأمراض المعدية تسبب مشاكل انتقال العدوى حتى بعد وفاة الشخص المصاب بالعدوى كالإيبولا ونحوها، وأنه في حالة تفشي الوباء الناجم عن المرض المعدى لا ينبغي أن يشترك في إدارة الجثث غير الخبراء المتدربين بمجال التعامل مع المرض الذي سبب الوباء، وأن هناك بعض التوصيات الأساسية بشأن استخدام معدات الحماية الشخصية وقاية لهم من هذه الأمراض المعدية، كوضع الأغشية المخاطية على العين والأفواه والأنوف بالكامل، وتغطية الوجه بالنظارات الواقية، وارتداء أقنعة طبيّة حائلة دون تسرّب السوائل، وارتداء الزي الوقائي للبدن ووضع القفازات المزدوجة، والأحذية المطاطية المقاومة للمياه ونحوها.

وقد تعامل الفقهاء مع مثل هذه الحالات المعدية تعاملًا إجرائيًا تغسيليًا، وتكفييًا، ودفنًا، يحفظ للميت حقّه وحُرْمَتَهُ، وللحيّ أَمْنَهُ وسلامَتَهُ.

فأوجبوا أولاً غسل ما يمكن غسله من أعضاء الميت، بناءً على قاعدة: الميسور لا يسقط بالمعسور، وهي من أشهر القواعد المستنبطة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ))، كما في «الأشباه والنظائر»<sup>(١)</sup> للإمام السبكي.

قال العلامة برهان الدين بن مفلح في «المبدع في شرح المقنع»<sup>(٢)</sup>: وإن تعذر غسل بعضه: غسل بعضه ما أمكن، ويُمَمَّ للباقي في أصح الوجهين اهـ.

وفي حالة تعذر الغسل وعدم إمكان تعميم جميع بدن الميت أو بعضه بالماء نصوا على الانتقال من الأصل إلى البدل بناءً على أنّ المصلحة التي تفوت إلى غير بدل مقدمة على المصلحة التي تفوت إلى بدل، فينتقل من الغسل إلى التيمم؛ لأنها طهارة متعلقة بالبدن كالوضوء وغسل الجنابة.

قال الإمام ابن الحاجب المالكي في «جامع الأمهات»<sup>(٣)</sup>: ومن تعذر غسله يُمَمَّ اهـ.

(١) الأشباه والنظائر (١/ ١٥٥، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) المبدع في شرح المقنع (٢/ ٢٤٢، ط. دار الكتب العلمية).

(٣) جامع الأمهات (ص: ١٣٧، ط. اليمامة).

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في «المهذب»<sup>(١)</sup>: وإن تعذر غسله لعدم الماء أو غيره يُمَّم؛ لأنه تطهيرٌ لا يتعلّق بإزالة عين، فانتقل فيه عند العجز إلى التيمم، كالوضوء وغسل الجنابة اهـ.

وقد راعى الفقهاء في كل ذلك مصلحة الميت والمحافظة على جثته.

قال الإمام الرافعي الشافعي في «فتح العزيز»<sup>(٢)</sup>: ولو احترق مسلم ولو غسل لتهرّى لا يغسل، بل يُمَّم محافظةً على جثته لتدفن بحالها اهـ.

وقال الإمام ابن قدامة الحنبلي في «الكافي»<sup>(٣)</sup>: ومن تعذر غسله لعدم الماء أو خيف تقطعه به كالمجذوم والمحترق يُمَّم؛ لأنها طهارة على البدن، فيدخلها التيمم عند العجز عن استعمال الماء كالجنابة اهـ.

ومن حالات التعذر أيضًا: الخوف على الغاسل من انتقال الضرر إليه كسراية السم أو انتقال العدوى.

قال الإمام النووي في «المجموع شرح المهذب»<sup>(٤)</sup>: إذا تعذر غسل الميت لفقد الماء... أو خيف على الغاسل يُمَّم؛ لما ذكرناه اهـ.

وقال العلامة الشرواني في حاشيته على «تحفة المحتاج»<sup>(٥)</sup>: (أو خيف... إلخ) عطف على تهرّى، أي: ولو غُسل تهرّى الميت، أو خيف على الغاسل من سراية السم إليه اهـ.

وكما نصّ الفقهاء على أن تعذر غسل الميت يُراعى فيه مصلحة الميت والمحافظة عليه، فإنه يُراعى فيه أيضًا مصلحة الحي، بل مصلحة الحي أكد وأولى، وقد تقرّر في الشريعة الإسلامية أن حقّ الحي مقدّم على حق الميت إذا تعارضا ولم يمكن الجمع بينهما.

فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أنها دخلت على أبي بكر رضي الله عنه، فقال: أرجو فيما بيني وبين الليل-يعني: أتوقع أن تكون موتي فيما بين ساعتَي هذه وبين الليل، فنظر إلى ثوب عليه كان يُمرّض فيه به رذع من زعفران- يعني: أثرًا، فقال: اغسلوا ثوبي هذا، وزيدوا عليه ثوبين، فكفونوني فيها. قلت: إن هذا خلق-يعني: صار قديمًا باليًا، قال: إن الحيّ أحقّ بالجديد من الميت، إنما هو للمهلة- يعني: الصيد الذي يخرج من جثة المتوفى بعد موته، فلم يُتَوَفَّ حتى أمسى من ليلة الثلاثاء، ودفن قبل أن يصبح. رواه البخاري.

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٢٤٠، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) فتح العزيز بشرح الوجيز (٥/ ١٣٠، ط. دار الفكر).

(٣) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل (١/ ٣٥٩، ط. دار الكتب العلمية).

(٤) المجموع شرح المهذب (٥/ ١٧٨، ط. دار الفكر).

(٥) تحفة المحتاج (٣/ ١٨٤، ط. المكتبة التجارية).

وقد وردت تطبيقات لهذا الأصل في كلام الفقهاء، من ذلك ما قاله فقهاء الحنفية فيما إذا ماتت امرأة وهي حامل، فاضطرب الولد في بطنها، قال العلامة ابن نجيم في «البحر الرائق»<sup>(١)</sup>: فإن كان أكبر رأيه أنه حي يشق بطنها؛ لأن ذلك تسبب في إحياء نفس محترمة بترك تعظيم الميت، فالإحياء أولى اهـ.

بل نص جماعة من العلماء على أن هناك حالات يسقط فيها غسل الميت إذا تعدر، ويشمل ذلك المحافظة على الميت والحي، بأن كان بالميت جروح أو قروح، أو تقطع لحمه، أو كان مجدوراً أو محترقاً، أو تكثر الموتى فيشق غسلهم، أو لا يوجد من يقدر على تغسيلهم، كما يحدث في الوباء ونحوه، وذكر أحدهم أن المقصود بالغسل هو مجرد التنظيف، حتى قال بعضهم بسقوط التكفين أيضاً إذا خيف على الميت.

قال الإمام ابن عبد البر المالكي في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>: وإن كان به قروح أو جراح أخذ عَفْوُهُ اهـ.

وقال العلامة المواق في «التاج والإكليل»<sup>(٣)</sup>: ولو نزل الأمر الفظيغ بكثرة الموتى، فلا بأس أن يدفنوا بغير غسل، إذا لم يوجد من يُغسلهم... وقاله أصبغ وغيره اهـ.

وقال العلامة الدردير المالكي في «الشرح الكبير»<sup>(٤)</sup>: (و) جاز (عدم الدلك لكثرة الموتى) كثرة توجب المشقة، أي: الفادحة فيما يظهر، وكذا عدم الغسل، ويصمم من أمكن تيممه، وإلا صلى عليهم بلا غسل وتيمم على الأصح اهـ.

قال مُحَشِّيه العلامة الدسوقي: (قوله: وإلا صلى)، أي: وإلا بأن كان يشق تيممهم مشقة فادحة صلى عليهم بلا غسل وبلا تيمم، وهذا لا يعارض ما مر من قوله: (وتلازما)؛ لما علمت أن المراد تلازما في الطلب، ولا شك أن الغسل مطلوب عند كثرة الموتى ابتداءً، وإن اغتفر تركه للمشقة الفادحة اهـ.

وقال الإمام أبو علي الهاشمي الحنبلي في «الإرشاد إلى سبيل الرشاد»<sup>(٥)</sup>: والمجدور والمحترق بالنار والذي تقطع بالسيوف يُصب عليهم الماء صَبًّا، ويكفنون، ويُدفنون، وقد قيل عنه: إن خيف عليهم أن يتقطعوا إذا صُب عليهم الماء كُفِنوا ودفنوا ولم يُغسلوا، وقيل عنه: لا يُكفنون إذا خيف عليهم، ولا يُغسلون اهـ.

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٣٣، ط. دار الكتاب الإسلامي).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٣٧٧، ط. أوقاف المغرب).

(٣) التاج والإكليل (٣/ ٤٦، ط. دار الكتب العلمية).

(٤) الشرح الكبير (١/ ٤٢٠، ط. دار إحياء الكتب العربية).

(٥) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص: ١١٦، ط. الرسالة).

وقال العلامة برهان الدين بن مفلح في «المبدع في شرح المقنع»<sup>(١)</sup>: وعنه يكفن، ويُصلّى عليه بلا غسل، ولا تيمم؛ لأن المقصودَ بالغسل التنظيف اهـ.

ولا شكَّ أن حفظَ نفسِ الحي من أهمِّ الضروريات أو الكليات الخمسة الضرورية التي ورد الشرع بحفظها، كما قاله الإمام الغزالي في «المستصفى»<sup>(٢)</sup>، وقد جعل كثير من العلماء حفظَ النفس هو المقدّم على الأربعة الباقية: كالإمام الرازي، والقرافي، والبيضاوي، كما في «المحصول»<sup>(٣)</sup>، و«شرح تنقيح الفصول»، و«منهاج الوصول»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الترتيب يستقيم بناءً على تفسير الدّين بما يُقابل الإسلام بتمامه، كفروع الدّين والشعائر ونحوها، وتقديم النّفس مبرره أن بها تحصل العبادات، وليس المقصود بالدين هنا هو الإسلام، بل الإسلام في هذا الاصطلاح أعمُّ من الدين بذلك المفهوم، ويدلُّ عليه موقف عمّار بن ياسر رضي الله عنه مع المشركين، وإذن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم له بأن ينطق بكلمة الكفر حفاظاً على النفس: {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ} [النحل: ١٠٦].

والقواعد الشرعية الأخرى تدعم ذلك وتدلُّ عليه، من نحو قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، وما أبيع للضرورة يُقدَّر بقدرها، والضرر يزال، ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، والضرر الأشدُّ يزال بالضرر الأخف، وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، ودرء المفسد أولى من جلب المصالح، كما في «المنثور في القواعد» للإمام الزركشي<sup>(٥)</sup>، و«الأشباه والنظائر»<sup>(٦)</sup> للإمام السيوطي، وغيرهما.

فالميت إذا لم يُستطع تغسيله لعذر شرعي، فإنه يُنقل إلى التيمم، فإن تعذّر سقط التيمم أيضاً، لكن يبقى له مما يتيسّر من التكفين والصلاة والدفن؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور.

وبناءً على ذلك: فيجوز دفن الميت بفيروس كورونا «كوفيد-١٩» الوبائي من غير تغسيل ما دام الغسل متعذراً؛ لكونه مظنة حصول العدوى وانتقال المرض، ولا يُعدُّ ذلك امتهاً لحقوق الميت أو تقصيراً، وأنَّ الأصل الذي يلي الغسل في اللزوم عند تعذّره هو التيمم، فإن تعذّر هو الآخر ولم يمكن ارتكابه للعدوى تُركَّ وسقطت المطالبة به شرعاً، ولكن يبقى للميت بعد ذلك ما أمكن من تجهيز

(١) المبدع في شرح المقنع (٢/ ٢٤٢، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) المستصفى (ص: ١٧٤، ط. دار الكتب العلمية).

(٣) المحصول (٥/ ١٦٠، ٤٥٨، ط. مؤسسة الرسالة).

(٤) (ص ٥٩، ط. مطبعة السعادة).

(٥) المنثور في القواعد (٢/ ٣١٧، ٣٢٠، ط. أوقاف الكويت).

(٦) الأشباه والنظائر (ص: ٨٤-٨٧، ط. دار الكتب العلمية).





## الجواب:

التكفين: التغطية والستر، والكفن: ما يغطى ويُستر به بدن الميت، قال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»<sup>(١)</sup>: (تَغَلَّبَ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ): الْكَفْنُ: التَّغْطِيَةُ. (قلت): ومنه أخذ كفن الميت؛ لأنه يَسْتُرُهُ اهـ.

وقد أجمع المسلمون على وجوب تكفين الإنسان وستره عند موته، وأنه من فروض الكفايات التي إذا قام بها البعض سقط الحرج عن الباقيين، وأنه حقٌّ واجبٌ على الأحياء؛ لِمَا تَقَرَّرَ من أَنَّ حرمة الإنسان ميتاً كحرمة حيّاً، والسترة واجبة في الحياة فكذلك بعد الموت.

قال الإمام ابن قدامة الحنبلي في «المغني»<sup>(٢)</sup>: ويجب كفن الميت؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به، ولأنَّ سترته واجبة في الحياة، فكذلك بعد الموت اهـ.

وقال الحافظ العراقي في «طرح التثريب»<sup>(٣)</sup>: تكفين الميت... أجمع المسلمون على وجوبه، وهو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقيين اهـ.

والأصل في كفن الميت إحسانه وإتمامه: فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ)) أخرج الإمام مسلم.

قال الإمام البدر العيني في «شرح سنن أبي داود»<sup>(٤)</sup>: قوله ((فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ)) فيه من الفقه استحباب تكفين الميت بالثياب الحسنة اهـ.

غير أن هناك بعض أحوال التكفين التي استثنى الشرع الشريف فيها هيئة الكفن، إمَّا لخصوصية فيها، أو لحاجةٍ دعت إليها.

فالخصوصية: كتكفين الشهيد، وتكفين المحرم، فالشهاد يكفن في ثيابه تكريمًا له وتشريفًا لعمله باتفاق الفقهاء، والمحرم يكفن على هيئته عند جماهير العلماء إظهارًا لشعيرة الإحرام، وتشريفًا لِمَن مات عليها، وإدامة لأثر الشعيرة في بدنه لأنه مات مشغولًا بها.

(١) تهذيب اللغة (١٠/١٥٣، ١٥٤، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٢) المغني (٢/٣٨٨، ط. مكتبة القاهرة).

(٣) طرح التثريب (٣/٢٧١، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٤) شرح سنن أبي داود (٦/٧٨، ط. مكتبة الرشد).

والحاجة أنه إذا لم يوجد ما يحسن به كفن الميت، فإن أقل ما يجزئ من تكفينه ستر عورته، فعن خباب بن الأرت رضي الله عنه أنه قال: حينما قتل مصعب بن عمير يوم أحد لم يوجد له شيء يكفن فيه إلا نمرة، فكنا إذا وضعناها على رأسه خرجت رجلاه، وإذا وضعناها على رجله خرج رأسه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ضَعُوهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخَرَ)) متفق عليه.

ولذلك اتفق الفقهاء على أنَّ القدر الواجب من الكفن هو ما يستر عورة الميت ويواري بدنه، وما زاد على ذلك فمع اختلافهم في الأفضل فيه، إلَّا أنهم متفقون أيضًا على أنَّ الزيادة فيه على جهة الاستحباب، وأن أمر الكفن واسع ليس فيه على الناس تضيق، وأنه لا حدَّ فيه يجب الاقتصار عليه دون غيره سواء بالزيادة أو النقصان.

قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار»<sup>(١)</sup>: وأما الفقهاء... فكلهم لا يرون في الكفن شيئاً واجباً ولا يتعدى، ومَا سَتَرَ الْعَوْرَةَ أَجْزَاءً عِنْدَهُمْ مِنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ، وَأَمَّا مَا يَسْتَحْبُونَهُ مِنَ الْكَفْنِ فَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ حَدٌّ، وَيَسْتَحَبُّ الْوَتَرُ أَهـ.

وقال الإمام ابن رشد في «البيان والتحصيل»<sup>(٢)</sup> حينما سئل عما تكفن فيه الجارية: ما سمعت قط بأحد سئل عن مثل هذا: ما تكفن فيه الجارية، وما يكفن فيه الغلام، والكفن واسع، فما كفن فيه فهو واسع، وليس على الناس في هذا ضيق، كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ، وَكُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الشَّهْدَاءَ يَوْمَ أَحَدٍ اثْنَيْنِ فِي ثَوْبٍ، وَكُفِّنَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنًا لَهُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ، وَكُفِّنَ أَبُو بَكْرٍ فِي ثَوْبٍ فِيهِ مَشَقٌّ، فَلَوْ كَانَ هَذَا ضَيْقًا كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا، فَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ فِي هَذَا ضَيْقٌ... إِنْ الْكَفْنَ لَا حَدَّ فِيهِ يَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ، فَلَا يَزَادُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ أَهـ.

وقال الإمام الماوردي الشافعي في «الحاوي الكبير»<sup>(٣)</sup>: إِنْ كَفْنَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَسْتَرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ جَازٍ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ مَصْعَبَ بْنَ عَمِيرٍ قُتِلَ يَوْمَ أَحَدٍ وَكَانَتْ لَهُ نَمْرَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا غُطِّيَ بِهَا رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ بِهَا رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((غَطُّوا رَأْسَهُ وَاطْرَحُوا عَلَى قَدَمَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْإِذْخَرِ)). فَإِنْ غُطِّيَ مِنَ الْمَيِّتِ قَدْرُ عَوْرَتِهِ -وَذَلِكَ مَا بَيْنَ سِرْتِهِ وَرِكْبَتِهِ- قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ أَسْقَطَ الْفَرَضَ، وَلَكِنْ أَخْلَى بِحَقِّ الْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا أَجِيزُ لِأَنَّ نَمْرَةَ مَصْعَبٍ لَمْ تَسْتَرِ جَمِيعَ بَدَنِهِ، فَلَمْ يَأْمُرْ

(١) الاستذكار (٣/ ١٦)، ط. دار الكتب العلمية.

(٢) البيان والتحصيل (٢/ ٢٣٦)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٣) الحاوي الكبير (٣/ ٢٠)، ط. دار الكتب العلمية.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفن في غيره، ولأنه يجب من ستره بعد موته ما كان يجب من ستره قبل موته، وذلك قدر عورته اهـ.

وقال في «الحاوي الكبير»<sup>(١)</sup>: أما الواجب من كفن المرأة فهو ثوب يستر جميعَ بدنِها إلا وجهها وكفها، أما المسنون منه وما جرى عليه عمل السلف الصالح رضي الله عنهم فخمسة أثواب؛ لأن حكم عورتها أغلظ، ولباسها في الحياة أكمل اهـ.

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في «المهذب»<sup>(٢)</sup>: وأقل ما يجزئ ما يستر العورة كالحي، ومن أصحابنا من قال: أقله ثوب يعم البدن؛ لأن ما دونه لا يسمى كفنًا، والأول أصح اهـ.

وقال الإمام ابن قدامة الحنبلي في «المغني»<sup>(٣)</sup>: وأقل ما يجزئ ثوبٌ واحدٌ يستر جميعه، قالت أم عطية رضي الله عنها: ((لما فرغنا -يعني من غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم- ألقى إلينا جَفَوَه، فقال: أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاه، ولم يزد على ذلك)) رواه البخاري. وقال: معنى ((أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاه)) الْفُفْنَاهَا فيه، قال ابن عقيل: العورة المغلظة يسترها ثوبٌ واحدٌ، فجسد الميت أولى. وقال القاضي: لا يجزئ أقلُّ من ثلاثة أثواب لمن يقدر عليها، ويروى مثل ذلك عن عائشة، واحتجَّ بأنه لو جاز أقلُّ منها لم يجز التكفين بها في حق من له أيتام احتياطًا لهم. والصحيح الأول، وما ذكره القاضي لا يصح؛ فإنه يجوز التكفين بالحسن مع حصول الإجزاء بما دونه اهـ.

وقال العلامة البهوتي الحنبلي في «الروض المربع»<sup>(٤)</sup>: (والواجب) للميت مطلقًا (ثوب يستر جميعه)؛ لأن العورة المغلظة يجزئ في سترها ثوب واحد، فكفن الميت أولى... فإن لم يجد إلا بعض ثوب ستر العورة كحال الحياة، والباقي بحشيش أو ورق اهـ.

وتكفين المتوفى بفيروس كورونا في كيسٍ مُخصَّصٍ لحالته لا يخرج عن القدر المجزئ في تكفين الميت الوارد في الشرع، والمتفق على مشروعيته بين الفقهاء؛ لما فيه من حفظ الميت وستر عورته ومواراة بدنه، بل يتأكد فيه معنى المشروعية إذا تعلقت بأمر ضروري، وهو الخوف من انتقال عدوى المتوفى بفيروس كورونا الوبائي إلى الأحياء، حيث نصَّ الدليل الميداني لإدارة الجثث الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (ص: ٥٥-٥٦) على: أَنَّ هناك عددًا من الأمراض المعدية تسبب مشاكل انتقال العدوى حتى بعد وفاة الشخص المصاب بالعدوى، وأنه في حالة تفشيِّ الوباء الناجم عن المرض المعدي لا

(١) المرجع السابق (٢٨/٣).

(٢) المهذب (١/٢٤٢)، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) المغني (٢/٣٤٨)، ط. مكتبة القاهرة.

(٤) الروض المربع ص (١٨٣)، ط. مؤسسة الرسالة.

ينبغي أن يشترك في إدارة الجثث غير الخبراء المتدربين بمجال التعامل مع المرض الذي سبب الوباء... وأن هناك بعض التوصيات الأساسية بشأن استخدام معدّات الحماية الشخصية كوضع الجثة داخل الكيس المُعدّ لها، ووضعها في تابوت بما يتلاءم مع التقاليد الثقافية اهـ.

ومما يؤكد حال الضرورة في هيئة تكفين المتوفى بفيروس كورونا أنّ قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة المصرية أوضح أن هناك إجراءات وقائية عند وفاة ضحايا فيروس كورونا، وتبدأ بالتعامل مع جسد المتوفى والإفرازات المتبقية منه، ويتمّ تغسيله وتكفينه ووضعه داخل الكيس غير المنفذ للسوائل، ويتم التخلص من متعلقاته الشخصية وما تم لمسه بطريقة آمنة، ويكون التعامل بحذر من قبل فريق متخصص، مع الاستعانة بالملابس والمستلزمات الوقائية المناسبة، ثم تطهير المكان القاطن به وتعقيمه من قبل فريق متخصص من وزارة الصحة.

فهذه حالة خاصة من حالات التكفين يتم التعامل معها بطريقة خاصة تحفظ نفس الحي من خطورة انتقال عدوى الفيروس، وتصون حرمة الميت بستره وتغطية بدنه.

وبناءً على ذلك: فما يقوم به المتخصصون من وزارة الصحة بتجهيز المتوفى بفيروس كورونا، وتكفينه في كيس مناسب لحالته ومُعدّ لحفظه من تسريب السوائل هو أمرٌ جائزٌ شرعاً، وكافٍ في تكفين المتوفى، ولا يخرج عن معنى الكفن الذي أجازته الشرع عند الحاجة؛ بل تتأكد مشروعيته لعظم آثاره وأهمية تبعاته، فهو كما فيه صيانة حرمة الميت وستر عورته؛ فإن فيه حفظاً لنفس الحي من خطورة انتقال عدوى هذا الفيروس الذي تم إعلانه وباءً عالمياً، وهو مقصد معتبرٌ شرعاً، بل هو من أهم المقاصد الكلية، وأكد الفروض الشرعية، وقد سبقت الشريعة الغراء إلى نظم الوقاية وأساليب الرعاية؛ سدّاً لمادة الضرر، وحسماً لذريعة الأذى، ومراعاة للقرارات الاحتياطية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها المنظمات المختصة في التعامل مع مثل هذه الحالات المعدية. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الفتوى المتعلقة بدفن المتوفى بفيروس كورونا في تابوت، وفيها:

### السؤال:

ما حكم دفن المتوفى بفيروس كورونا في تابوتٍ مُعدّ لذلك خوفاً من انتقال العدوى للأصحاء؟

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٣٠٣-٣٠٩).

## الجواب:

◆ هذه القضية الهامة يتجاذبها مقصدان شرعيان:

◆ الأول: مقصد إكرام الميت بدفنه ومواراة جسده.

◆ والثاني: مقصد حفظ نفس الحي بإبعاده عن العدوى.

فقد شرع الله تعالى دفن الميت ومواراة بدنه إكرامًا للإنسان وصيانة لحرمة وحفظًا لأمانته؛ حتى تمنع رائحته وتُصان جثته، وحتى لا تتهشم السباع أو الجوارح؛ قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥]، وقال سبحانه في معرض الإمتنان: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۚ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

والقبر: اسم مصدر يدل على ما يُستتر به الشيء ويتطامن فيه، قال العلامة ابن فارس في «مقاييس اللغة»<sup>(١)</sup>: (قَبَر): القاف والباء والراء: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غُمُوضٍ فِي شَيْءٍ وَتَطَامُنٍ، مِنْ ذَلِكَ: الْقَبْرُ قَبْرُ الْمَيِّتِ اهـ.

وقد نصَّ الفقهاء على أنَّ أقل ما يُطلب في القبر حتى يصلح للدفن ويصدق عليه اسم القبر شرعًا -سواء كان لحدًا، أو شقًا، أو غيرهما، كالفساقي ونحوها- هو حُفرة تُؤاري الميت، وتَحْفَظُهُ مِنَ الْعَتِيدَاءِ عَلَيْهِ، وَتَمْنَعُ مِنْ انْتِشَارِ رَائِحَتِهِ.

قال العلامة ابن عابدين الحنفي في حاشيته «رد المحتار»<sup>(٢)</sup> عند بيان حدِّ العمق داخل القبر: والمقصود منه: المبالغة في منع الرائحة ونبش السباع اهـ.

وقال العلامة البجيرمي الشافعي في حاشيته «تحفة الحبيب»<sup>(٣)</sup>: والضابط للدفن الشرعي: ما يمنع الرائحة والسبع، سواء كان فسقية أو غيرها اهـ.

وقال العلامة الهوتي الحنبلي في «كشف القناع»<sup>(٤)</sup>: ويكفي... ما يمنع الرائحة والسباع؛ لأنه لم يرد فيه تقدير، فيرجع فيه إلى ما يُحصَلُ المقصود اهـ.

وحفظ النفس مقصد شرعي جليل من المقاصد الكلية العليا؛ فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ومن أهم مظاهر حفظ النفس المحافظة عليها من الأمراض المؤذية

(١) مقاييس اللغة (٥/٤٧، ط. دار الفكر).

(٢) رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٣٤، ط. دار الفكر).

(٣) تحفة الحبيب (٢/٢٧٩، ط. دار الفكر).

(٤) كشف القناع (٢/١٣٤، ط. دار الكتب العلمية).

والأوبئة الفتاكة؛ ولذلك حذّرت الشريعة الإسلامية من الأمراض المعدية، وحثّت على الاحتراز من انتشارها، وسبقت إلى نظم الوقاية منها؛ رعايةً للمقاصد، ودفعاً للمخاطر، حتى لا تصبح الأمراض وباءً يضرُّ بالناس ويهدد المجتمع.

ومن هنا جاز دفنُ المتوفى بفيروس كورونا البائي في تابوت؛ لأنه لا يخرج عن كونه وسيلة رُوعي فيها هذان المقصدان الجليلان: حفظ نفس الحي، وإكرام المتوفى:

حفظ نفس الحي: وذلك بالخوف عليه من انتقال العدوى من متوفى فيروس «كورونا» (COVID-19)، الذي ثبت أنه ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص، سواء عن طريق الجهاز التنفسي، أو عن طريق المخالطة وملامسة المصابين دون اتخاذ تدابير الوقاية، وقد نص أيضاً «الدليل الميداني لإدارة الجثث» الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (ص: ٥٥-٥٦) على أن هناك عددًا من الأمراض المعدية تؤدي إلى انتقال العدوى حتى بعد وفاة الشخص المصاب بالعدوى، وأنه في حالة تفشي الوباء الناجم عن المرض المعدي لا ينبغي أن يشترك في إدارة الجثث غير الخبراء المتدربين بمجال التعامل مع المرض الذي سبب الوباء... وأن هناك بعض التوصيات الأساسية بشأن استخدام معدات الحماية الشخصية، وقايةً لهم من هذه الأمراض المعدية، كوضع الجثة داخل الكيس المُعد لها، ثم وضع الجثة في تابوت، بما يتلاءم مع التقاليد الثقافية، ثم حمل التابوت بعد ذلك إلى مقابر الدفن.

كما نص قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة المصرية على ضرورة نقل الجثة بعد الغسل والتكفين داخل الكيس غير المُنفذ للسوائل، ووضع علامة خطر الإصابة بالعدوى عليه، ويراعى وجود أقل عدد ممكن بسيارة نقل المتوفى قدر الإمكان، وأن تكون الجثة داخل صندوق مغلق قابل للتنظيف والتطهير، ويجب على الموجودين الالتزام بارتداء الواقيات الشخصية، ويجب عدم فتح الصندوق أثناء الصلاة عليه لأي سبب، وعند الدفن يراعى وجود أقل عدد ممكن عند إدخال الجثة المقبرة، والالتزام التام بالتنظيف والتطهير بعد إتمام إجراءات الدفن، وتطهير كافة الأسطح التي تلامست مع الجثة.

أما عن إكرام الميت: فإنَّ دفنَه في تابوت لا يُنافي إكرامه وصونه، وقد تعامل الفقهاء مع دفن الموتى تعاملًا مصلحيًا، نظرًا فيه إلى المصلحة والحاجة؛ فجوّزوا اتّخاذ الوسائل وعمل الإجراءات التي تزيد إحكام القبر وإغلاقه، فقالوا بجواز الدفن في تابوت، سواء كان حجرًا أو خشبًا أو حديدًا، وبجواز وضع القصب أو البلاط بدلًا عن الطين، وبجواز وضع الأحجار التي تحفظ القبر من الاندساس والنبش، وبجواز تسجية القبر حماية من المطر أو الثلج، وبجواز توسيع القبر أو تعميقه أو رفع بنائه

كلما احتيج إلى ذلك، ومع اختلافهم في المفاضلة بين الشَّقِّ واللَّحد فقد أجازوهما جميعاً، وهكذا. قال الإمام العيني الحنفي في «البنية»<sup>(١)</sup>: وقال صاحب «المنافع»: اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الأرض، فيتخذ اللحد فيها، حتى أجازوا الأجر، ودفون الخشب، واتخاذ التابوت ولو كان من حديد اهـ. وقال العلامة ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق»<sup>(٢)</sup>: وقيد الإمام السرخسي -أي: الأجر والخشب- بأن لا يكون الغالب على الأراضي النزر والرخاوة، فإن كان فلا بأس بهما؛ كاتخاذ تابوت من حديد لهذا، وقيد في «شرح المجمع» بأن يكون حوله، أما لو كان فوقه لا يكره؛ لأنه يكون عصمة من السبع... (قوله: ويسعى قبرها)؛ لأن مبنى حالهن على الستر، والرجال على الكشف، إلا أن يكون لمطرٍ أو ثلج اهـ.

وقال الإمام ابن الحاج المالكي في «المدخل»<sup>(٣)</sup>: والدفن في التابوت جائز، لا سيما في الأرض الرخو اهـ. وقال العلامة ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج»<sup>(٤)</sup>: (ويكره دفنه في تابوت) إجماعاً؛ لأنه بدعة، (إلا) لعذر، ككون الدفن (في أرض نديّة) بتخفيف التحتية (أو رخوة)، أو بها سباع تحفر أرضها وإن أُحكمت، أو تهرى بحيث لا يضبطه إلا التابوت اهـ.

وقال العلامة منصور البهوتي الحنبلي في «شرح منتهى الإرادات»<sup>(٥)</sup>: (وكره) أن يسعى قبر (لرجلٍ) إلا لعذر من نحو مطرٍ اهـ.

ومن خلال ما سبق: فإنَّ دفنَ المتوفى بفيروس كورونا الوبائي في تابوت -احترازاً من انتقال العدوى- لا يخرج عن معنى الدفن الشرعي، بل يتفق مع مقصود الشرع في صيانة حُرمة الميت، وحفظ نفس الحي. وإن اعترض بأن ذلك مكروه فقد تقرر في قواعد الشريعة أن الكراهة تزول بأدنى حاجة، كما قرره العلامة السفاريني في «غذاء الألباب»<sup>(٦)</sup>، فلئن تزول الكراهة بالضرورة -المتعلقة بحفظ النفوس- من باب أولى وأحرى.

وعلى ذلك: فيجوزُ دفنُ الموتى في هذه التوابيت التي تحمي الميت، وتحفظ حُرمة، وتصون كرامته، كما أنها تحافظ على الموجودين وقت الدفن من انتقال العدوى، ولا يخرج هذا الدفن عن معناه

(١) البنية (٣/ ٢٤٨، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) البحر الرائق (٢/ ٢٠٩، ط. دار الكتاب الإسلامي).

(٣) المدخل لابن الحاج (٣/ ٢٦٤، ط. دار التراث).

(٤) تحفة المحتاج (٣/ ١٩٤، ط. المكتبة التجارية).

(٥) شرح منتهى الإرادات (١/ ٣٧٢، ط. دار الكتب العلمية).

(٦) غذاء الألباب (٢/ ٢٢، ط. مؤسسة قرطبة).



الشرعي، وإن اعترض بأن ذلك مكروه؛ فقد تقرّر أن الكراهة تزول بأدنى حاجة، فلئن تزول بالضرورة -المتعلقة بحفظ النفوس- من باب أولى.

وينبغي في ذلك كله مراعاة القرارات والإجراءات الوقائية التي اتخذتها المنظمات المختصة في التعامل مع مثل هذه الحالات المعدية. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وعما وجد في بعض المجتمعات الغربية من التخلّص من جثث المتوفين بمرض كورونا بالحرق أو الإذابة صدرت فتوى دارالإفتاء المصرية التالية:

«السؤال:

نظرًا لكثرة الوفيات بسبب فيروس كورونا الوبائي، وتزاحم أعداد الوفيات داخل المستشفيات وامتلاء ثلاجات الموتى في بعض الدول، مع الخوف من انتشار العدوى إلى الأحياء. فهل يجوز في هذه الحالة التخلّص من جثث المتوفين بهذا الفيروس بالحرق أو الإذابة؛ خوفًا من انتقال عدوى كورونا من المتوفي للأصحاء؟

**الجواب:**

كَرَّمَ اللهُ تعالى الإنسان، وفضله على سائر المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبَرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، ومن مظاهر هذا التكريم أن شرع الله تعالى دفن الميت ومواراة بدنه؛ إكرامًا للإنسان، وصيانة لحرمة وحفظًا لأمانته؛ حتّى تُمنع رائحته وتُصان جثته، وحتى لا تنهشه السباع أو الجوارح، قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥]، وقال سبحانه في معرض الإمتنان: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۚ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

قال الإمام الماتريدي في تفسيره «تأويلات أهل السنة»<sup>(٢)</sup>: ﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ إذا متُّم، أي: تُقَبَرُونَ فيها؛ فيخرج مخرج الامتنان علينا، وذلك لنا خاصة دون غيرنا من الحيوان؛ لئلا نتأذى بهم اهـ.

وقد أجمع العلماء سلفًا وخلفًا على وجوب دفن الميت ومواراته بالتراب وجوبًا كفائيًا إذا قام به بعض الناس سقط الإثم عن باقيهم، ولا يسعهم تركه بلا دفن، وإلا أثموا جميعًا.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (١٥٦ - ١٦١).

(٢) تأويلات أهل السنة (٧/ ٢٨٧، ط. دار الكتب العلمية).

قال الإمام ابن المنذر في «الإجماع»<sup>(١)</sup>: وأجمعوا على أن دفن الميت لازم واجب على الناس، لا يسعهم تركه عند الإمكان اهـ.

وقال الإمام المرداوي الحنبلي في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>: حمّله ودفنه فرض كفاية إجماعاً اهـ.

والتخلّص من جثة المتوفى يكون بالدفن في باطن الأرض، وقد عظم الشرع الشريف أجر من حفر لأخيه قبراً يوارى بدنه، وجعله كأجر مسكن أسكنه فيه إلى يوم القيامة: فعن أبي رافع أسلم رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ حَفَرَ لِمَيِّتٍ قَبْرًا فَأَجَنَّهُ فِيهِ أُجْرِي لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ مَسْكِنٍ أُسْكِنَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» بإسناد رجاله رجال الصحيح، كما قال الحافظ الدمي في «المتجر الرابع»، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الإمام الذهبي.

أما التخلّص من جثة المتوفى عن طريق حرقها أو إذابتها: فإن ذلك ينافي تكريم الإنسان، ويسلبه خصوصيته التي منحها الله تعالى له دون باقي المخلوقات، بل هو إيذاء للميت وانتهاك لحرمته، وقد تقرّر أن حرمة الإنسان ميتاً كحرمته حياً، وقد روى أبو داود عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((كَسْرُ عَظْمٍ الْمَيِّتِ كَكْسْرِ حَيًّا)) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، وعبد الرزاق في «المصنف»، وأبو داود وابن ماجه في «سننهما».

قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٣)</sup>: هذا كلام عام يراد به الخصوص؛ لإجماعهم على أن كسر عظم الميت لا دية فيه ولا قود، فعلمنا أن المعنى ككسره حياً في الإثم، لا في القود ولا الدية؛ لإجماع العلماء على ما ذكرت لك اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»<sup>(٤)</sup>: ويستفاد منه: أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته اهـ.

وقال الإمام المناوي في «التنوير شرح الجامع الصغير»<sup>(٥)</sup>: (كسر عظم الميت) وكذلك جرحه وضربه ونحوهما اهـ.

ولا يجوز الاحتجاج بخطر عدوى كورونا ونقل الفيروس إلى الأصحاء؛ لعدة أسباب:

(١) الإجماع (ص ٤٤، ط. دار المسلم).

(٢) الإنصاف (٢/ ٥٣٩، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٣) التمهيد (١٣/ ١٤٤، ط. وزارة الأوقاف المغربية).

(٤) فتح الباري (٩/ ١١٣، ط. دار المعرفة).

(٥) التنوير شرح الجامع الصغير (٨/ ١٣٦، ط. دار السلام).

أولها: أن جثث المتوفين بسبب الأوبئة لا يصح بالتعامل معها إلا للخبراء المتدربين في مجال الأوبئة، مستخدمين معدات الحماية الشخصية وقاية لهم من العدوى.

ثانيها: اتخذ الخبراء عدة وسائل احترازية للتعامل مع هذه الجثث؛ حيث يضعون الجثث بعد تغسيلها في أكياس طبية واقية معدة لها، ثم يضعونها بعد ذلك في تابوت، كما نصَّ على ذلك الدليل الميداني لإدارة الجثث بعد وقوع الكوارث الصادر عن منظمة الصحة الأمريكية<sup>(١)</sup>، وعند الدفن يراعى وجود أقل عدد ممكن عند إدخال الجثة المقبرة، والالتزام التام بالتنظيف والتطهير بعد إتمام إجراءات الدفن، كما نص قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة المصرية.

ثالثها: تقرر طبيًا أن الفيروس لا ينتشر إلا في الخلايا الحية، عن طريق التنفس والرذاذ والتلامس ونحو ذلك، ولا يتصور شيء من ذلك بعد الوفاة عند الالتزام بوسائل الحماية، فإذا اتخذت الإجراءات الوقائية اللازمة لم يعد هناك أي خوف من عدوى الوباء.

وبناءً على ذلك: فلا يجوز التخلص من جثث المتوفين بفيروس كورونا بالحرق أو الإذابة خوفًا من انتقال العدوى للأصحاء؛ لما فيه من إيذاء الميت وإهانته لأنه محترم بعد موته كاحترامه حال حياته، وحرمة بعد موته باقية، ولما تقرر أن جثة المتوفى بالفيروس لا يُسمح بالتعامل معها إلا للخبراء المتدربين في مجال الأوبئة، مستخدمين معدات الحماية ووسائل الوقاية، وقد احتال الخبراء لذلك بوضع الجثث بعد تغسيلها في أكياس طبية واقية، ثم وضعها بعد ذلك في تابوت مُعدٍ لذلك، ولما تقرر طبيًا أن الفيروس لا ينتشر ويتكاثر إلا في الخلايا الحية عن طريق التنفس والرذاذ والتلامس ونحو ذلك، وهذا كله لا يتصور حصوله من الشخص المتوفى بهذا الفيروس. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) الدليل الميداني لإدارة الجثث بعد وقوع الكوارث (ص ٥٥، ٥٦، ط. جنيف).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٦٦٠-٦٦٣).

# تعجيل الزكاة وتوجيهها للتخفيف من معاناة جائحة كورونا

الزكاة فريضة عظيمة وأحد أركان الدين، فرضها الله عز وجل على الأغنياء في أموالهم لحظ الفقراء ليحصل التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، وتحصل الألفة والرحمة بينهم، وتنتزع الأحقاد والضغائن من قلوبهم، ويُعالج البخل والشح، وتُحلّ البركة في المال، وتُحطّ الأوزار وتُمنّى السيئات.

وقد أوجبها الله تعالى في المال بمقاديرٍ محددةٍ وأوقات معينة، على ما فصلّه الفقهاء، وبينوا أحكامه في كتب الفقه.

ومن أحكام الزكاة جواز تعجيلها عن وقت أدائها إذا اقتضت المصلحة ذلك، وخاصّة في أوقات المجاعات والأوبئة والحروب ونحوها، فحيثما اشتدّت الحاجة كان العطاء أجدى والثواب أعظم.

وقد صدرت فتاوى عديدة بمشروعية تعجيل الزكاة لأجل وباء كورونا، منها فتوى دار الإفتاء المصرية، ونصّها:

«يمرُّ العالم في هذه الآونة بنوع من الكساد الاقتصادي بسبب انتشار وباء فيروس كورونا، وأمام الإجراءات التي تتخذها دول العالم ومنها مصر للحد من انتشار عدوى هذا الوباء: من المكث في البيوت، وإغلاق المحلات، وغير ذلك، تأثر كثير من الناس بذلك، فهل يجوزُ تعجيلُ أموال الزكاة عن موعدها بسبب هذه الحالة التي تمرُّ بها مصر وبلاد العالم؟

## الجواب:

جعلت الشريعة الإسلامية كفاية الفقراء والمساكين والمحتاجين وكفالتهم هي أهم مقاصد الزكاة وأكدها؛ إذ جاؤوا في صدارة مصارفها الثمانية لتأكيد أولويتهم في استحقاقها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَمًا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله حين بعثه إلى اليمن: ((فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ)) متفق عليه.

والأصل في الزكاة ابتناؤها على مصلحة الفقراء وسداؤها لفاقة المحتاجين؛ حتى يتحقق المقصد التكافلي، ويحصل الاكتفاء الذاتي، وتظهر العدالة المجتمعية، وتقل الفوارق الطبقية، وتُحلّ المشكلات الاقتصادية، وتزداد وفرة وسائل الإنتاج وتضعف نسبة البطالة، فترتقي بذلك أحوال الأمم والشعوب، وتتوطد أسباب الحضارة.

وما يمرُّ به العالم من كسادٍ اقتصادي تبعاً للإجراءات الوقائية التي تتبعها الدول للحد من عدوى فيروس كورونا الوبائي ومنها مصر، أدى إلى ركود في معاش الناس وأرزاقهم، وزاد حالة الفقر ووسع هوة الفاقة وأكثر مظاهر الحاجة، فاشتدَّت حاجة الفقراء والمساكين إلى أموال الزكاة لمواساتهم ونجدهم، وهذا أدعى لاستنفار الأغنياء والواجدين، إلى مد يد العون للفقراء والمحتاجين.

وللشريعة الغراء قدّم السبق في إدارة الأزمات، وحل المشكلات، وسد الحاجات، فقد جعلت الزكاة في مال الغني مستحقة لمصارفها بمجرد حلول وقت أدائها؛ حتى لا يؤدي تأخيرها في يد المزكي إلى الإضرار بالفقير، لكنها في الوقت نفسه أجازت تعجيلها إذا اقتضت المصلحة ذلك، كما هو الحال في أزمنة المجاعات والأوبئة والحروب.

وقد أكدت الشريعة في هذه الأحوال زيادة ثواب النفقة وعظم أجر الصدقة ومضاعفة ثواب الزكاة؛ فإنه كلما عظمت الفاقة واشتدت الحاجة وقوي الكرب كان العطاء أجدى لدفع البلاء وكانت النفقة أجلب لرضوان الرب، فأحبُّ النفقة إلى الله تعالى ما كان أسدَّ لحاجة المحتاجين، وأثوبُ الزكاة ما كان سبباً في تفريج كرب المكروبين، وإنما يعظم أجر الصدقة على قدر شدة الكرب والاحتياج للنفقة، فجعل الله تعالى أحوال الأزمات وأوقات الكرب والفاقات سبباً في تجاوز العقبات ورفع الدرجات، فقال سبحانه وتعالى: {فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ١١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ١٢ فَكُ رَقَبَةً ١٣ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ١٥ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ١٦ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ١٧ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ} [البلد: ١١-١٨].

وعدَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أحبَّ الأعمال إلى الله تعالى، وجعل أصحابه أحب الناس إليه سبحانه، فروى البخاري ومسلم في «صحيحهما» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((المُسلمُ أخو المُسلم، لا يظلمه ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرَّجَ عن مُسلمٍ كُرْبَةً فرَّجَ اللهُ عنه بها كُرْبَةً من كُرْبِ يوم القيامة، ومن سترَ مُسْلِمًا سترَ اللهُ يومَ القيامة)).

وعنه رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((أحبُّ النَّاسِ إلى اللهِ أَنْفَعُهُمْ

لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورُ تَدْخُلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، وَلَئِنْ أَمْشَيْتَ مَعَ أَخٍ لِي فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ -يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ- شَهْرًا، وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمَضِّيه أَمْضَاهُ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى أَثْبَتَهَا لَهُ أَثَبَتَ اللَّهُ قَدَمَهُ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ)). أخرجہ الطبرانی فی معاجمہ: «الکبیر» و«الأوسط» و«الصغیر».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: ((مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُورًا، إِمَّا أَنْ أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، وَإِمَّا قَضَى عَنْهُ دَيْنًا، وَإِمَّا يَنْقَسُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَقَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَ الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا أَوْ تَجَاوَزَ عَنْ مُعْسِرٍ ظَلَمَ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي نَاحِيَةِ الْقَرْيَةِ لَتَنْتَبِ حَاجَتُهُ تَبَّتْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزُولُ الْأَقْدَامُ، وَلَئِنْ يَمْشِيَ أَحَدُكُمْ مَعَ أَخِيهِ فِي قَضَاءٍ حَاجَتِهِ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِي هَذَا شَهْرَيْنِ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ)) أخرجہ الحاكم في «المستدرک».

والذي عليه الفتوى: جوازُ تعجيل الزكاة في أزمنة الأزمات كالقحط والأوبئة ونحوها، وذلك مأخوذ من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبه أخذ جمهور الفقهاء.

فعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ((أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ)) رواه الإمام أحمد في «المسند»، وأبو داود والترمذي وابن ماجه في «السنن»، وابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرک» وصححه.

وفي رواية عن علي رضي الله عنه: ((بِعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَتَى الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ صَدَقَةَ مَالِهِ، فَقَالَ: قَدْ عَجَّلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ، فَرَفَعَهُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: صَدَقَ عَمِّي، قَدْ تَعَجَّلْنَا مِنْهُ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ)) أخرجها أبو عبيد في كتاب «الأموال».

وقد أخذ جماهير الفقهاء بهذا الحديث، فأجازوا للمزكي تعجيل إخراج زكاة ماله قبل أوان محلها؛ رعاية لمصلحة مصارفها، ومنهم من نصَّ على مشروعية تعجيلها في أوقات الأزمات، وفرَّقوا بينها وبين بقية العبادات التي مبناها على التوقيف بأنَّ مبنى الزكاة على الإرفاق، ورعاية مصلحة المحتاجين.

قال الإمام الخطابي الشافعي في «معالم السنن»<sup>(١)</sup>: وفي ذلك دليلٌ على جواز تعجيل الصدقة قبل محلها... لأنَّ الأجل إذا دخل في الشيء رفقًا بالإنسان فإنَّ له أن يسوس من حقه ويترك الارتفاق به، كمن عَجَّل حقًا مؤجلًا لآدمي، وكمن أدَّى زكاة مال غائب عنه وإن كان على غير يقين من وجوبها عليه؛ لأنَّ من الجائز أن يكون ذلك المال تالفًا في ذلك الوقت اهـ.

فأجاز الحنفية للمزكي الذي يملك نصابًا أن يعجل زكاة نُصِبَ كثيرة؛ لأنَّ اللاحق تابعٌ للخاص، حتى قالوا: لو كان له ثلاثمائة درهم، فدفعت منها مائة عن المائتين زكاةً لعشرين سنة مستقبلة جاز.

وذهب كثيرٌ من متقدمي الشافعية إلى أنَّه يصحُّ التعجيلُ لعامين فأكثر، حتى لو عجل أكثر من عشرة أعوام إذا كان الباقي من المال بعد المعجل نصابًا فأكثر، ونصوا على أنه الأظهر، وصححه حجة الإسلام الغزالي، وفي وجه الجواز ولو لم يبق نصاب.

قال الإمام الماوردي الشافعي في «الحاوي»<sup>(٢)</sup>: فإن قيل: فتعجيل زكاة عامين عندكم لا يجوز. قلنا: فيه لأصحابنا وجهان: أحدهما: وهو الأظهر جواز تعجيلها أعوامًا إذا بقي بعد المعجل نصاب... والثاني: لا يجوز تعجيل أكثر من عامٍ واحدٍ اهـ.

وقال الإمام النووي الشافعي في «المجموع شرح المذهب»<sup>(٣)</sup>: ولو عَجَّل صدقة عامين بعد انعقاد الحَوْل أو أكثر من عامين فوجهان: ذكرهما المصنّف بدليلهما، وهما مشهوران: أحدهما: يجوز للحديث، والثاني: لا يجوز... فصَحَّحت طائفةُ الجواز، وهو قول أبي إسحاق المروزي، وممن صححه: البندنجي، والغزالي في «الوسيط»، والجرجاني، والشاشي، والعبدري... فإذا قلنا بالجواز فاتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عامين وأكثر، حتى لو عَجَّل عشرة أعوام أو أكثر جاز على هذا الوجه، بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب... وحكى البغوي والسرخسي وجهًا شاذًّا أنه يجوز؛ لأنَّ المعجل كالباقي على ملكه اهـ.

وذهب الحنابلة إلى جواز تعجيل الزكاة إذا كمل النصاب لدى المزكي، قال العلامة المرداوي في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup>: ويجوز تعجيل الزكاة عن الحول إذا كمل النصاب، هذا المذهب وعليه الأصحاب، وقطعوا به... نقل الجماعة عن أحمد لا بأس به اهـ.

(١) معالم السنن (٢/ ٥٤، ط. المطبعة العلمية).

(٢) الحاوي (٣/ ١٦٠، ط. دار الكتب العلمية).

(٣) المجموع شرح المذهب (٦/ ١٤٦، ط. دار الفكر).

(٤) الإنصاف (٧/ ١٧٩، ط. دار هجر).



ومنه من نصّ على جواز التعجيل للمصلحة وفي القحط والشدة، وقواه العلامة المرداوي، فقال في «تصحيح الفروع»<sup>(١)</sup>: إذا حصل فائدة، أو قحط وحاجة شديدة فإنه يجوز وإلا فلا، وهو أقوى اهـ.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإنه يشرع تعجيل الزكاة في هذه الآونة التي تمرُّ بها مصر وبلاد العالم جراء الوباء؛ وقوفًا مع الفقراء، وسدًا لفاقة المحتاجين، وعملاً بالمصلحة التي تستوجب التعجيل كما ورد في السنة النبوية المطهرة، وهو مذهب جماهير الفقهاء وعليه العمل والفتوى؛ إظهارًا للمروءات في أوقات الأزمات، وثواب الزكاة المعجلة في هذه الحالة أعظم؛ لما فيها من مزيد تفريج الكرب وإغاثة الملهوفين وسد حاجة المعوزين. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

كما صدرت فتاوى أخرى بمشروعية إعطاء الزكاة للعاملين بالأجور اليومية ونحوهم ممن تأثرت معيشتهم بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا، كحظر التجوّل والتزام الناس ببيوتهم وتقليل ساعات فتح المحلات ونحوها<sup>(٣)</sup>، وكذلك بمشروعية صرف أموال الزكاة لشراء وسائل الوقاية من فيروس كورونا للمحتاجين باعتبار حفظ النفس من الأمراض والأوبئة داخل في قوام عيش الإنسان<sup>(٤)</sup>، وأيضًا صرفها لتوفير أدوات الوقاية للأطباء والمرضى<sup>(٥)</sup>، ومشروعية علاج غير المسلمين من مصابي فيروس كورونا من أموال الزكاة وتوفير سبل الوقاية لهم، عملاً برأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعة من السلف وبعض الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

كذلك أصدرت دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية الفتوى رقم (٣٥٦٦) بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢٠م بجواز إخراج زكاة المال قبل حلول الحول بسبب الظروف التي يعيشها الناس في ظل جائحة كورونا، حيث يعيش فريق من الناس دون عمل أو مال، ولا قدرة لهم على تحقيق احتياجاتهم الأساسية، والمطلوب أن يبادر أصحاب الأموال ممن أنعم الله عليهم بإخراج زكاة أموالهم وإن لم يحل الحول عليها؛ حيث تمسُّ الحاجة إليها في هذه الظروف<sup>(٧)</sup>.

(١) تصحيح الفروع (٤/٢٧٧، ط. مؤسسة الرسالة).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٤٠٥-٤١١).

(٣) انظر: المرجع السابق (ص ٤١٢-٤٣٠).

(٤) انظر: المرجع السابق (ص ٤٣١-٤٣٦).

(٥) انظر: المرجع السابق (ص ٤٣٧-٤٤٢).

(٦) انظر: المرجع السابق (ص ٤٤٣-٤٥٣).

(٧) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٧).

وأصدرت الدائرة الفتوى رقم (٣٥٦٨) بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٢٠ م توضح فيها أن مصارف الزكاة تشمل المتعطلين عن العمل، فقد يئّن الفقهاء أوصاف من يُعطى من الزكاة وخاصة الفقراء والمساكين، وهم كل من ليس له مال أو عمل يدُرُّ له مالاً يكفيهِ لحاجاته الأساسية من مأكّل ومشرب ومسكن بالحدِّ اللائق بأمثاله، وما يحقق لهم الكفاية دون حاجة إلى أحد، وبدون تقتيرٍ على أنفسهم.

وقد دعت الدائرة في عديد من منشوراتها على صفحات التواصل الاجتماعي إلى ضرورة تكاتف الناس والتكافل الاجتماعي فيما بينها للخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص٧).

## إفطار مريض كورونا في رمضان

أوجب الله سبحانه صيام رمضان لغايات سامية أهمها حصول التقوى، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة البقرة: ١٨٣]، فالنفس إذا امتنعت عن بعض المباحات الضرورية كالطعام والشراب لبعض الوقت طلباً لمرضاة الله وامتنالاً لأمره سبحانه سهل عليها الامتناع عن المحرمات.

ومن رحمته سبحانه أن رخص لغير القادرين على الصوم من المرضى والزمنى وغير المقيمين أن يفطروا، ثم يقضي مَنْ برأ وأقام منهم، ويفدي من لا يطيق الصوم لهم أو مرض مزمن لا يرجى برؤه، قال تعالى: {فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ١٨٤].

والمريض بالكورونا شأنه شأن المرضى، بل أولى برخصة الإفطار في رمضان، وقد صدرت العديد من الفتاوى في ذلك، منها فتوى دار الإفتاء المصرية التي جاءت جواباً على السؤال التالي:

هل يجوز للمرضى المصابين بعدوى وباء كورونا المستجد أن يفطروا في شهر رمضان؟

### فكان الجواب:

«من أصابهم عدوى وباء كورونا (COVID-١٩) هم أولى الناس برخصة الإفطار للمرض في قوله تعالى: {فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة: ١٨٤]، وفي مثل شدة حالتهم يفهم تأكيد الرخصة في قوله تعالى: {وَمَن كَانَ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥]؛ إذ في علاجهم مصلحتان: مصلحة خاصة في شفائهم ونجاتهم من المرض، ومصلحة عامة في قطع دابر الوباء واستئصال شأفة العدوى والبلاء.

وتتفاوت مراحل مرض كورونا حسب تمكنه من المريض، فيبدأ بأعراض خفيفة تشبه نزلات البرد العادية كارتفاع الحرارة، وآلام الحلق، والسعال الجاف، والرشح، وقد أفاد الأطباء والمتخصصون أن هذه المرحلة لا تمثل خطورة في الأغلب إلا على كبار السن حين تقل المناعة، فتضعف مقاومة

الجسم للمرض، وربما حصل الإسهال والغثيان.

فإذا تطوّرت الحالة ازداد ألمُ الحلق، وارتفعت الحرارة، وظهر الصداع والإسهال، ثم تظهر أعراض الحمى والسعال بشكل أكبر مع جفاف الحلق واشتداد ألم الحلق عند تناول الطعام، وانتشار الضعف في الجسم وآلام المفاصل، ثم تزداد درجة الحرارة ويكون السعال جافاً، ويزداد الشعور بالإرهاق والغثيان والارتعاش وضيق التنفس، وتزداد آلام الأطراف ويزداد القيء.

فإذا وصلت الحرارة إلى ٣٨ درجة مئوية اشتدَّ السعال، وبدأ البلغم في التكون، وتضاعفت أعراض المرض، حتى يصل الأمر إلى صعوبة التنفس الشديدة، وثقل الصدر، وازدياد الآلام، وربما وصل الأمر بعد ذلك إلى الانخفاض الكبير في ضغط الدم، أو السكتة الدماغية، أو أزمات القلب أو الالتهاب الرئوي الحاد، وهذه الحالة تحتاج دائماً إلى وجود الأكسجين.

ولا ريب أن الحيلولة دون مضاعفات المرض مرهونةٌ بالسير المنتظم على العلاج الذي يقرره الأطباء لكل حالة، والاستهانة بذلك مَظِنَّةُ الهلكة، وهذا يستوجب طاعة الأطباء في مشورتهم، والسير على نظم الدواء والعلاج التي تناسب حالة كل مريض ومرحلة كل مرض؛ استنقاذاً لأصحابها من الهلاك، وحفاظاً على غيرهم من العدوى، فواجب المرضى هو الالتزام الأمين بتعليمات الأطباء المختصين الذين هم أعرفُ بهم وبدرجة مرضهم يوماً بيومٍ، وساعةً بساعةٍ، فإن رأوا ضرورةً إفطارهم في أي مرحلة من هذه المراحل المرضية وجب عليهم الإفطار، وعليهم أن يلتزموا بالسير المنتظم على نُظُم التغذية العلاجية والدوائية المكثفة وكل ما ينصح به الطبيب المعالج كاستدامة شربهم للسوائل، وأخذهم بما للعلاج والعزل من إجراءات ووسائل.

وبناءً على ذلك: مَنْ أصابته عدوى وباء كورونا بالفعل فهم أولى الناس برخصة الإفطار للمرض؛ إذ في علاجهم مصلحة استنقاذهم، ووقاية الناس من العدوى، ومرجع إفطارهم إلى تقدير الأطباء حسب ما يرون من درجة مرضهم ومراحل علاجهم ومنظومة عزلهم، فإن نصحتهم الأطباء بالفطر وجب عليهم ذلك، ولا يجوز لهم ولا لغيرهم الاستهانة بذلك شرعاً، وواجبهم الالتزام الأمين بقول المختصين. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

بل صدرت كذلك فتوى عن دار الإفتاء المصرية بجواز إفطار الطاقم المباشر لعلاج المصابين من أطباء وممرضين، ونصها:

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٣٩٠-٣٩٢).

«ما حكم إفطار الطاقم الطبي (الأطباء والممرضين) المباشر لعلاج المرضى المصابين بفيروس كورونا المستجد؟

### الجواب:

من يباشر حالات المصابين بالعدوى من الأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات فإن لهم رخصة الفطر، وهذه الرخصة مبنية على مدى احتياجهم للإفطار في التقوي لأنفسهم، والتقوي على مهمتهم وكفاءة عملهم، فإن اقتضت المباشرة المستمرة للمرضى الإفطار وقاية لأنفسهم من الأخطار فلهم رخصة الفطر.

وإن احتيج إلى الإفطار لكفاءة العمل والاستمرار على الكشف والعلاج والرعاية المتواصلة للمرضى، وتعين على الطبيب ذلك -بعد وجود من يحل محله- وجب الإفطار رعاية لحق المرضى، واستنقاذاً لهم من الهلكة، ووقاية لغيرهم من العدوى ارتكاباً لأخف الضررين، ووقوعاً في أهون المفسدتين.

وبناءً على ذلك: فالأطباء والطبيبات والممرضون والممرضات يُشرع لهم الإفطار إذا لزم الأمر؛ وقاية لأنفسهم من العدوى التي يباشرون علاج مرضاها، وتقوية لكفاءتهم في مهمتهم الجليلة في استنقاذ المصابين من هذا الوباء. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

كما صدر عن مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية قرار رقم: (٤٢٨) (٤/٢٠٢٠) حول صيام رمضان للمصاب بفيروس كورونا بتاريخ (٢٢ شعبان ١٤٤١هـ)، الموافق (١٦/٤/٢٠٢٠م) بجواز التخفيف عن المريض -ويدخل فيه المصاب بفيروس كورونا- الذي يخاف الضرر إن هو صام بسبب مرضه، وذلك يعود إلى إرشاد الطبيب المختص. أما السليم المقيم المعافي فيجب عليه الصوم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص٣٩٣).

(٢) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص٣).

## تعليق الاعتكاف بالمساجد

الاعتكاف أحد العبادات المشروعة في الإسلام بنحو قوله تعالى: {وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَكْفُونَ فِي الْمَسْجِدِ} [البقرة: ١٨٧]، وما ثبت في الصحيحين من: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكفُ العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده))، ومما أجمعت الأمة على مشروعيته واستحبابه، ويتأكد استحبابه في شهر رمضان، ويزيد استحبابه في العشر الأواخر منه.

وكان من آثار ما اتخذته دول العالم، ومنها الدول الإسلامية من إجراءات احترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا تعليق صلاة الجماعة والجمع والعيدين وإغلاق المساجد؛ لئلا يؤدي ذلك إلى انتشار الوباء بين الناس نتيجة الاختلاط والتقارب الجسدي بينهم.

واستتبع ذلك تعليق الاعتكاف في المساجد.

وقد صدرت فتاوى عديدة بهذا الخصوص، منها فتوى دار الإفتاء المصرية التي جاءت جواباً على السؤال التالي:

«ما حكم الاعتكاف في رمضان في هذه الظروف التي يمرُّ بها العالم جرّاء وباء كورونا؛ حيث أُغلقت المساجد وأُرجئت الجُمُعات والجماعات ضمن القرارات العامّة التي قرّرتها الدول الإسلامية حفاظاً على أرواح الناس من الإصابة بالعدوى. فهل يجوزُ الاعتكافُ في البيوت في هذه الحالة للرجال أو النساء؟ وهل يأخذ الإنسان في هذه الحالة ثواب الاعتكاف؟».

وقد عرضت الفتوى لبيان معنى الاعتكاف ومشروعيته والحكمة منها، وأوضحت أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد باتفاق العلماء فيما يتعلق بالرجال، وعند جماهير الفقهاء وهو المعتمد والمفتى به فيما يتعلق بالنساء، وعليه فلا يصحُّ الاعتكافُ في غير المساجد كالبيوت ونحوها؛ لقول الله تعالى: {وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَكْفُونَ فِي الْمَسْجِدِ} [البقرة: ١٨٧].

ووجه الدلالة في الآية -كما قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(١)</sup>:- «أنه لو صحَّ في غير المسجد لم يختصَّ تحريم المباشرة به؛ لأنَّ الجماعَ منافٍ للاعتكاف بالاجتماع، فَعُلِمَ مِنْ ذِكْرِ الْمَسَاجِدِ أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْعَتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيهَا» اهـ. فاللُّبُّثُ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ رُكْنُ الْعَتِكَافِ<sup>(٢)</sup>.

ثم قررت الفتوى أنه: «وفي هذه الآونة التي أغلقت فيها المساجد وأرجئت الجمع والجماعات بسبب وباء كورونا المُعدي (COVID-١٩) الذي اجتاحت بلدان العالم، يحكم بسقوط الاعتكاف نظرًا لغياب المحل وهو المسجد، وقد تقرَّر أنَّ الحكم يرتفع بذهاب محله، وأن طلب العبادة متعلق بالقدرة على الإتيان بها، والحالة التي تمرُّ بها بلدانُ العالم أدَّت إلى تعدُّر العبادة في المساجد، وإذا كان الشرع الشريف أسقط صلاة الجماعة في الفرض عند وجود العذر؛ فإن سقوطها في غير الفرض عند وجود العذر أولى وأكَّد.

فالقولُ بالاعتكاف في هذه الأيام مع اشتراط المسجدية فيه هو أمرٌ غيرٌ مستطاعٍ حكمًا؛ لأنه مأمورٌ باتِّباع التعليمات وطاعة ولاية الأمور فيما يتوخونه من مصلحة الرعية، والمكلف مأمورٌ بالعبادة قدر استطاعته ووسعاه، قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: ٢٨٦]، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ)) متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فطاعة المسلم لولاية الأمر والتزامه بتعليماتهم بالمكث في بيته مع ما كانت تتوق به نفسه من الاعتكاف في المسجد يُعطيه ثواب الاعتكاف وزيادة وإن كان لا يُسمى اعتكافًا؛ فيأخذ ثواب الاعتكاف من جهة أنه مداومٌ على الاعتكاف في المسجد في كل عام ولم يمنعه هذا العام إلا هذا العذر، ومن جهة أخرى على طاعته لولاية الأمر فيما يروونه من مصلحة رعيته، وكذلك الحال فيمن نوى الاعتكاف في المسجد قبل حصول الوباء، حتى ولو لم يكن مداومًا عليه قبل ذلك، وكذلك بعد حصول الوباء ممن تاقت نفسه لفتح المساجد وتمنى الاعتكاف فيها؛ لأنَّ المعذور مأجور، وفضل الله تعالى واسعٌ، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، فَشَغَلَهُ عَنْهُ مَرَضٌ أَوْ سَفَرٌ، كُتِبَ لَهُ كَصَالِحٍ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ)) أخرجه أبو داود في «السنن»، وابن حبان في «الصحيح»، والحاكم في «المستدرک» وصححه.

(١) فتح الباري (٤/٢٧٢)، ط. دار المعرفة.

(٢) انظر: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٥٨٠ - ٥٩٠).



وفي رواية: ((إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا)) أخرجه الإمام البخاري في «الصحيح»، وأحمد في المسند» عن أبي موسى رضي الله عنه أيضًا.

وينبغي على المسلم حينئذ أن يغتنم هذه الفرصة في إحياء البيوت وإكرامها بتكثير الصلاة فيها، وكذلك الذكر وتلاوة القرآن، ويكون ذلك تدريبًا على الإكثار من النوافل.

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا)) متفق عليه.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أَكْرِمُوا بُيُوتَكُمْ بِبَعْضِ صَلَاتِكُمْ)) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، وابن خزيمة في «الصحيح»، والحاكم في «المستدرک»، والضياء في «الأحاديث المختارة»، زاد عبد الرزاق: ((وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا))، قال الحافظ الضياء: إسناده صحيح، وصححه الحافظ السيوطي.

قال الإمام النووي الشافعي في «شرح مسلم»<sup>(١)</sup>: وإنما حثَّ على النافلة في البيت؛ لكونه أخفى وأبعد من الرياء، وأصون من المحبطات، وليتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينفر منه الشيطان، كما جاء في الحديث الآخر، وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرواية الأخرى: ((فَإِنْ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا)) اهـ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/٦٧-٦٨، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٥٩٠-٥٩٢).

# تعليق العمرة وقصر الحج على حجاج الداخل وتقليص أعداد الحجيج

مما اتخذته المملكة العربية السعودية من إجراءات لمواجهة انتشار العدوى بفيروس كورونا تعليق أداء العمرة، وقصر الحج في موسم الحج لعام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، وكذلك موسم الحج لعام ١٤٤٢هـ (٢٠٢١م) على الحجاج الموجودين داخل المملكة العربية السعودية، وبأعداد محدودة جدًا، حيث بلغ إجمالي عدد الحجاج لعام ١٤٤١هـ نحو (١٠) آلاف حاج<sup>(١)</sup>، في حين زاد في عام ١٤٤٢هـ إلى (٦٠) ألف حاج<sup>(٢)</sup>.

وقد لقيت هذه الإجراءات ترحيبًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا واسعًا، ووصفت بأنها قرار حكيم وصائب، ويؤكد حرص المملكة العربية السعودية على سلامة ضيوف الرحمن وسلامة أرواح الناس. كما أكدت منظمة الصحة العالمية تأييدها لهذا القرار، وأشادت به.

وهذا فضلًا عما قامت به المملكة من تعليق الصلاة في الحرمين الشريفين، وتعليق الطواف، وكذلك تعليق زيارة النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد صدرت بيانات من مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن، منها: بيان مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن تعليق الدخول إلى الأراضي السعودية لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف مؤقتًا، الصادر بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٠م، وفيه: «الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلامًا على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين، وعلى من سار على دربه والتزم بهديه إلى يوم الدين.

(١) تواتر ذلك في العديد من المواقع الإخبارية، منها: skynewsarabia في مقال: السعودية: تعرف على الإجراءات الاستثنائية «لموسم حج آمن» بتاريخ ٢٧/٢٠٢٠م على الرابط:

١٣٦٤٢٣٣/https://www.skynewsarabia.com/middle-east

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٣/٦م.

(٢) انظر: مقال وزارة الحج والعمرة تعلن عن ضوابط وآليات حج ١٤٤٢هـ وفق التدابير الاحترازية، المنشور بتاريخ ١٢/٦/٢٠٢١م على الرابط:

١٢٥١٢/https://www.haj.gov.sa/ar/News/Details

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٣/٦م.

وبعد: تابع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بكل اهتمام الإجراءات الاستباقية والاحترازية التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية بخصوص فيروس كورونا (COVID-19) حمايةً لأبناء الوطن والمقيمين والمسلمين جميعاً، والتي تتلخص في إيقاف دخول المعتمرين والراغبين في زيارة المسجد النبوي الشريف بصفة مؤقتة، حماية لهم والمواطنين جميعاً من التعرض للعدوى من هذا الفيروس بعد الانتشار الواسع له في عدد من الدول العربية والإسلامية، والتي من بينها عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الإجراءات الأخرى الخاصة بمنع السياح من الدول التي انتشر فيها المرض من دخول المملكة وغيرها من الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع.

وإذ يقدر المجمع للمملكة هذه الإجراءات الوقائية لحماية المعتمرين الراغبين في زيارة المشاعر المقدسة وزيارة المسجد النبوي في المدينة المنورة، وذلك تزامناً مع الواجب الشرعي الذي يحرص عليه القائمون على الأمر في المملكة العربية السعودية حمايةً لحياتهم وأمنهم واستقرارهم وما يؤيده ما استقر في شرع الله سبحانه وتعالى من اتخاذ كل ما يمكن اتخاذه لتحقيق هذا الغرض، وقياماً بالواجب الذي تدعو إليه مقاصد الشريعة التي تحرص على منع كل ما يؤدي إلى العدوى بالأمراض السارية والإضرار بالناس، فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: ((فَرَمَنَ الْمُجْدُومُ كَمَا تَفَرَّمَنَ الْأَسَدُ))، والحديث الصحيح الآخر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: ((إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ فِيهَا فَلَا تَخْرُجُوا))، وأكد هذا المعنى أيضاً ما ورد في الحديث الصحيح من قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لَا يُورَدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحِّ)).

لذلك يدعو مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى الالتزام بكل التعليمات التي يصدرها أولو الأمر المعنيون بهذه الشؤون الملحة، وأن يلتزموا بها، ويحرصوا عليها حرصاً شديداً، يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: الآية ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: الآية ٧٨].

والله جل وعلا موفق والهادي إلى سواء السبيل»<sup>(١)</sup>.

وكذلك بيانه الآخر عن حج ١٤٤١هـ، الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٢٠م، ونصه:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه ومن سار على دربهم واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

(١) منشور على الموقع الرسمي للمجمع على الرابط:

<https://iifa-aifi.org/ar/html.٥٢٣٠>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٣/٦م.

اطلع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على جميع الترتيبات الخاصة التي تعلنها المملكة العربية السعودية بخصوص المحافظة على صحة جميع المسلمين في مختلف بلادهم وأقطارهم، بل على صحة جميع الناس وذلك نتيجة الأجواء التي بات يؤدي انتشار فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) لتعريضهم للخطر والمهالك، وكانت قرارات المملكة متعددة، أشار إليها المجمع في بياناته السابقة، تلك الإجراءات والترتيبات التي كانت تؤخذ بتوجيه مباشر من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، حفظه الله تعالى ورعاه، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، حفظه الله تعالى.

وقد اطلع المجمع على الإجراءات التي أعلنتها المملكة بخصوص الحج لهذا العام، وذلك في بيان وزارة الحج والعمرة حين بينت الوزارة في بيانها أنه نظرًا لما يشهده العالم من تفشي فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) المستجد في أكثر من ١٨٠ دولة حول العالم، وأن عدد الوفيات المتأثرين به قد بلغت قرابة النصف مليون حالة وفاة، وأكثر من سبعة ملايين حالة إصابة، وأشارت في بيانها إلى ما أوضحتها وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية حيال استمرار مخاطر هذه الجائحة، وعدم توفر اللقاح والعلاج للمصابين بعدوى الفيروس حول العالم، والحفاظ على الأمن الصحي العالمي خاصة مع ارتفاع معدل الإصابات في معظم الدول، وفق التقارير الصادرة عن الهيئات ومراكز الأبحاث الصحية العالمية، ولخطورة تفشي العدوى والإصابة في التجمعات البشرية التي يصعب توافر التباعد الآمن بين أفرادها.

لذلك فإن المملكة العربية السعودية وانطلاقًا من حرصها الدائم على تمكين ضيوف بيت الله الحرام وزوار مسجد المصطفى عليه الصلاة والسلام لأداء مناسك الحج والعمرة في أمن وصحة وسلامة، حرصت منذ بدء ظهور الإصابات بفيروس كورونا، وانتقال العدوى إلى بعض الدول على اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية ضيوف الرحمن بتعليق قدوم المعتمرين والعناية بالمعتمرين الموجودين في الأراضي المقدسة، حيث لقي هذا القرار مباركة إسلامية ودولية، كما كان له من إسهام كبير في مواجهة الجائحة عالميًا ودعمًا لجهود الدول والمنظمات الصحية الدولية في محاصرة انتشار الفيروس في ظل استمرار هذه الجائحة، وخطورة تفشي العدوى في التجمعات والحشود البشرية والتنقلات بين دول العالم وازدياد معدلات الإصابات عالميًا؛ فقد تقرر إقامة حج هذا العام ١٤٤١هـ لأعداد محدودة جدًا للراغبين في أداء مناسك الحج من مختلف الجنسيات من المقيمين داخل المملكة؛ وذلك حرصًا على إقامة الشعيرة بشكل آمن صحيًا، وبما يحقق متطلبات الوقاية والتباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الإنسان وحمايته من مهددات هذه الجائحة، وتحقيقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس البشرية بإذن الله.

وقد أكد هذا البيان على حرص المملكة بقيادتها المتميزة على أمن قاصدي الحرمين الشريفين وسلامتهم حتى عودتهم إلى بلدانهم، كما حدث في المواسم السابقة.

وأمام هذا البيان التفصيلي فإن مجمع الفقه الإسلامي الدولي لا يتردد في الترحيب بهذا البيان، والإشادة بما تضمنه من معاني جلية، وهو يتفق تمام الاتفاق مع مقاصد الشريعة وحرصها على المحافظة على حماية حياة الإنسان وصحته.

نرجو الله سبحانه وتعالى أن يزيل الغمة عن الأمة وأن يمكنها من أداء رسالتها بحرية وأمان. والله هو الموفق والمعين»<sup>(١)</sup>.

كذلك صدرت فتاوى من دور الإفتاء ومؤسساته بهذا الشأن، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية بخصوص حكم إرجاء العمرة خوفاً من انتشار كورونا، ونصها:

«أمام انتشار فيروس كورونا قامت السلطات السعودية باتخاذ قرار إرجاء العمرة؛ تحريزاً من انتشار عدوى الوباء، فهل يجوز ذلك شرعاً؟

### الجواب:

أوجب الشرع الشريف على الحُكَّام رعاية المحكومين، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أَلَا كُلكُمْ رَاعٍ وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَإِمَامٌ أَلَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلكُمْ رَاعٍ وَكُلكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» متفق عليه.

فسعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحاكم راعياً، وسعى المحكومين رعيةً، بمعنى مَرعِيَّة، فهي فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، أي: في حفظ الحاكم ومراقبته.

قال الإمام ابن فارس في «مقاييس اللغة»<sup>(٢)</sup>: «الراء والعين والحرف المعتل أصلان أحدهما المراقبة والحفظ» اهـ.

(١) منشور على الموقع الرسمي للمجمع على الرابط:

<https://iifa-aifi.org/ar/html.٥٢٧٠>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٣/٦ م.

(٢) مقاييس اللغة (٢/٤٠٨، ط. دار الفكر).

وقال الإمام ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر»<sup>(١)</sup>: «أي: حافظ مؤتمن، والرعية كل من شمله حفظ الراعي ونظره» اهـ.

وقال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup>: «قال العلماء: الراعي هو الحافظ المؤتمن، الملتزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته» اهـ.

ومن أعظم ما يجب على الحكام تجاه الرعية: حفظ نفوسهم، ووقايتهم المهالك؛ فإن حفظ النفس من مقاصد الشرع الكلية التي جاءت بحفظها كل الشرائع السماوية، وهي في مقدمة الكليات الخمسة الضرورية؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ))، رواه الحاكم في «المستدرک» وصححه على شرط مسلم، والدارقطني والبيهقي في «السنن»، والدينوري في «المجالسة».

والحفاظ على المَهَج من التلف وصيانة الأرواح من الأمراض المهلكة والأوبئة الفتاكة من أهم مظاهر حفظ النفس.

قال الإمام ابن الجوزي في «كشف المشكل من حديث الصحيحين»<sup>(٣)</sup>: «والفرار من المخوف مشروع، وكذلك الاحتراز منه؛ قال عز وجل: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقد مرَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحائط مائل فأسرع، واستعمل الدواء، ولبس الدرع، فهذه الأشياء موضوعة على قانون الحكمة، فليس لقائل أن يعتمد على القدر ويُعرض عن الأسباب، فإن الرزق مقدر، والكسب مشروع، والوباء عند المتطبين أنه يعرض للهواء فيفسده» اهـ.

وقال الإمام النيسابوري في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»<sup>(٤)</sup>: «والغرض: النهي عن التخاذل وإلقاء النفس إلى التهلكة» اهـ.

وفي سبيل إعانة الحكام على ما حُمِّلوه من مسؤولية الرعية خولت الشريعة لهم اتخاذ كافة إجراءات الرعاية والعناية ووسائل الحيطة والوقاية التي تعين على حفظ النفوس التي أقامهم الله تعالى لحفظ

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٣٦، ط. المكتبة العلمية).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٢١٣، ط. دار إحياء التراث العربي).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٢١٧، ط. دار الوطن).

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/ ٤٤٦، ط. دار الكتب العلمية).

أصحابها وتوفير أمنهم وسلامتهم، ومن ذلك تأمين وقايتهم من الأوبئة والأمراض المعدية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، كالجُذام والطاعون ونحوهما.

وقد أمرنا الشرع الشريف بتجنب أصحاب هذه الأمراض؛ خوفاً من انتشارها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)) أخرجه البخاري في صحيحه.

قال الإمام المناوي في «فيض القدير»<sup>(١)</sup>: «أي: احذروا مخالطته وتجنبوا قربه وفرُّوا منه كفراركم من الأسود الضارية والسباع العادية» اهـ.

ومنعت الشريعة أصحاب الأمراض المعدية من حضور تجمعات الناس ولقاءاتهم؛ لئلا يكون في وجودهم إضرار بغيرهم، وأكرمهم مع ذلك بثواب من حضر، فأخرج الإمام مسلم في «صحيحه» عن عمرو بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ)).

وإذا كان الشرع الشريف قد حذّر من مخالطة أصحاب العدوى في الظروف العادية التي يحصل فيها بعض الاختلاط والملامسة، فمن باب أولى أن يكون الحذر أشدّ في شدة الاختلاط وكثرة التجمعات؛ ولذلك نص العلماء على سقوط صلاة الجمعة والجماعة عن من كان به أذى؛ لأن مشاركتهم المسلمين واختلاطهم بهم سبب للأذى وإلحاق للضرر.

قال العلامة ابن حجر الهيتمي في «المنهاج القويم»<sup>(٢)</sup>: «وكذا نحو المجذوم والأبرص، ومن ثم قال العلماء: إنهما يمتنعان من المسجد وصلاة الجماعة واختلاطهما بالناس» اهـ.

وقال العلامة الحجاوي المقدسي في «الإقناع»<sup>(٣)</sup>: «والمراد: حضور الجماعة حتى ولو في غير مسجد، أو غير صلاة... وكذا من به برص أو جذام يُتَأَذَّى به» اهـ.

ويزداد الحذر ويتأكّد بالنسبة للعمرة؛ فإنها مظنة الاجتماع الأكبر والاختلاط الأشد، وقد فعل ذلك السلف الصالح رضوان الله عليهم.

فأخرج الإمام مالك في «الموطأ» أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «مرَّ بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت، فقال: «يا أمة الله! لا تؤذي الناس، لو جلست في بيتك»، فجلست، فمر بها رجل بعد ذلك،

(١) فيض القدير (١/ ١٣٨)، ط. المكتبة التجارية الكبرى.

(٢) المنهاج القويم (ص: ١٥٠)، ط. دار الكتب العلمية.

(٣) الإقناع (١/ ١٧٦)، ط. دار المعرفة.



فقال لها: إن الذي كان قد نهاك قد مات؛ فاخرجي، فقالت: ما كنت لأطيعه حيًّا وأعصيه ميتًا. وفي رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني للموطأ: «يا أمة الله، اقعدي في بيتك، ولا تؤذي الناس».

قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار»<sup>(١)</sup>: «وفي هذا الحديث من الفقه: الحكم بأن يحال بين المجذومين وبين اختلاطهم بالناس؛ لِمَا في ذلك من الأذى لهم، وأذى المؤمن والجار لا يحل، وإذا كان أكل الثوم يؤمر باجتناب المسجد وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ربما أُخرج إلى البقيع، فما ظنك بالجذام!» اهـ.

ومثلُ الجُذام: كلُّ مرضٍ معدٍ؛ لأنَّ العلة في العدوى، فكيف إذا كان وباءً؟!

وقد جعل الشرع الشريف حصولَ المرضِ والخوفَ الغالبَ من حصوله: من أسباب سقوط وجوب الجمعات والجماعات، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُدْرَتَهُ تَقَبَّلَ مِنْهُ تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا))، قَالُوا: مَا عُدْرَتُهُ؟ قَالَ: ((خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ)) أخرجه أبو داود والدارقطني في «سننهما»، والحاكم في «المستدرک»، والبيهقي في «السنن الكبرى»، و «معرفة السنن والآثار»، قال الإمام البيهقي: «وَمَا كَانَ مِنَ الْأَعْذَارِ فِي مَعْنَاهُمَا فَلَهُ حُكْمُهُمَا».

قال الإمام ابن عبد البر المالكي في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>: «وأما قوله في الحديث ((مِنْ غَيْرِ عُدْرَةٍ)): فالعذر يتسع القولُ فيه، وجملته: كل مانعٍ حائلٍ بينه وبين الجمعة مما يتأذى به ويخاف عدوانه، أو يبطل بذلك فرضًا لا بدل منه، فمن ذلك: السلطان الجائر يظلم، والمطر الوابل المتصل، والمرض الحابس، وما كان مثل ذلك» اهـ.

فإذا كان في إقامة بعض الشعائر الدينية، كالْحَجِّ أو العَمْرَةِ، أو الجُمُعَةِ، أو العيدين، أو الجهاد، أو الحدود أو الفْيء، ونحو ذلك، ما قد يعرض النفوس للهلاك أو للضرر الشديد جاز للحاكم تقييد إقامة تلك الشعائر على قدر الحاجة حتى يرتفع الطارئ، مع ثبات حكمها وبقائه على أصل تشريعه دون المساس به، فإذا كان المرض وباءً انتشر في بلاد العالم وأصاب الآلاف المؤلفة فإن مظنة انتقال العدوى عند الازدحام والتجمعات تزداد، واحتمالية الإصابة بهذا المرض ترتفع، والأطباء المختصون يقررون أن وباء فيروس كورونا ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص، سواء كان عن طريق الجهاز التنفسي والرياح المتناثر من الأنف أو الفم المحمّل بالميكروب عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس، أو عن طريق المخالطة وملامسة المرضى والأسطح المحيطة

(١) الاستذكار (٤/٤٠٧، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/٢٤٤، ط. أوقاف المغرب).

بهم دون اتخاذ تدابير الوقاية والنظافة، كما أفادته منظمة الصحة العالمية (WHO)، ولذلك يجب الابتعاد عن الشخص المريض بمسافة كافية تحول دون انتشار العدوى، وقد أثر الوباء في ارتفاع أعداد الإصابات وتضاعف حالات الوفيات، حتى أعلنت المنظمة حالة الطوارئ الصحية العامة، باعتباره وباءً عالميًا.

وعلى المسلمين الالتزام بهذه الإجراءات والتعليمات، حتى يكونوا عونًا لولاة الأمر على تحقيق مهامهم، وتنفيذ مسؤولياتهم.

قال الإمام سهل بن عبد الله التستري: «أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكايل والأوزان، والأحكام، والحج، والجمعة، والعديد، والجهاد» اهـ، نقله الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإنه يجوز شرعًا للسلطات السعودية القائمة بتنظيم الحج والعمرة وخدمة الحرمين الشريفين -بما أقامها الله فيه من رعاية الحجيج ومسؤولية الحفاظ على سلامتهم وأمنهم- أن تتخذ كافة إجراءات السلامة والأمن التي تكفل لها تحقيق ذلك، فإذا رأت حتمية إرجاء العمرة في زمن معين لمواجهة انتشار الوباء فلها أن تفعل ذلك؛ احترازًا من الوباء، ووقايةً من الإصابة به، وحدًا من انتشاره، حفاظًا على سلامة النفوس من عدوى ذلك الفيروس، الذي قد يفتك بحياة المعتمرين، حتى لا يكون الاجتماع والتراحم في المناسك سببًا في تفاقم المرض وتفشي الوباء؛ فإن حفظ النفس من المقاصد الكلية في الشريعة الإسلامية، وقد سبق الشرع الشريف إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية، فحذر أشد الحذر من تنقلها وتفشيها، حتى لا تصبح وباءً عامًا، مع التذكير بأن هذا إجراء استثنائي مرتبط بشيوع الوباء والخوف من عدواه، وهو متسق مع القرارات الاحتياطية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها دول العالم ومنظماته ومؤسساته الصحية؛ للحد من انتشار الوباء، كإغلاق المساجد والمدارس والجامعات، وإرجاء الجمعيات والجماعات، ومنع الاختلاط والتجمعات، وفرض الحظر في أغلب الساعات. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بحكم قصر الحج على حجاج الداخل الموجودين في السعودية دون خارجها، وتقليل أعداد الحجيج بسبب الوباء صدرت فتوى دار الإفتاء المصرية جوابًا على السؤال التالي:

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٥٩، ط. دار عالم الكتب).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) ص (٤٥٧-٤٦٣)، والموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٥٤/ ٧٠-٧٦)، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام.

«في ظل انتشار وباء كورونا في هذه الآونة، قررت وزارة الحج بالسعودية إقامة حج هذا العام بأعداد محدودة جدًا للراغبين في أداء مناسك الحج لمختلف الجنسيات من الموجودين داخل المملكة، وذلك حرصًا على إقامة الشعيرة بشكل آمن صحيًا يحقق متطلبات الوقاية والتباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الإنسان وحمايته من مهددات هذه الجائحة، فهل يتماشى هذا القرار مع أحكام الشريعة الإسلامية؟ خاصة مع ظهور بعض الدعاوى بأن منع الحج أو تقييده بشكل جزئي لا يجوز، وأن هذه سابقة لم تحدث قبل ذلك».

### وكان الجواب:

«أوجبت الشريعة الإسلامية على الحكام رعاية المحكومين، ففي الحديث: ((أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)) متفق عليه.

قال الإمام النووي في «شرح مسلم»<sup>(١)</sup>: «قال العلماء: الراعي: هو الحافظ المؤتمن، الملتزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره؛ ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته» اهـ.

وأعظم واجبات الحكام على الرعية: العمل على حفظ النفوس؛ ولذلك خولت الشريعة للحاكم تقييد إقامة الشعائر الدينية على قدر الحاجة، كالحج أو العمرة، أو الجمعة، أو العيدين، أو الجهاد، أو الحدود أو الفيء، ونحو ذلك، إذا كان في إقامتها أو بعضها ما قد يعرض النفوس للهلاك أو الضرر الشديد، واتخاذ كافة إجراءات الحماية ووسائل الوقاية التي تعين على حفظ النفوس التي أقامهم الله تعالى لحفظ أصحابها وتوفير أمنهم وسلامتهم.

ومن هذه الإجراءات: تأمين الرعية ووقايتهم من الأوبئة والأمراض المعدية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ كالجذام والطاعون ونحوهما، والتي أمر الشرع الشريف بتجنب أصحابها، خوفاً من انتشارها، ومنع أصحاب هذه الأمراض حضور لقاءات الناس وتجمعاتهم؛ لئلا يكون في وجودهم إضرار بغيرهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه.

(١) شرح صحيح مسلم (١٢/٢١٣، ط. دار إحياء التراث العربي).

قال الإمام سهل بن عبد الله التُّستري: «أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكاييل والأوزان، والأحكام، والحج، والجمعة، والعيد، والجهاد» اهـ، كما نقله الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»<sup>(١)</sup>.

ولأجل ذلك منع السلف الصالح حضور أصحاب الأمراض المعدية من أداء المناسك؛ خشية إيذاء الناس، والتسبب في عدواهم، فأخرج الإمام مالك في «الموطأ»: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبیت، فقال: «يا أمة الله! لا تؤذي الناس، لو جلست في بيتك» فجلست، فمر بها رجل بعد ذلك، فقال لها: إن الذي كان قد نهاك قد مات؛ فاخرجي، فقالت: ما كنت لأطيعه حيًّا وأعصيه ميتًا، وفي رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني للموطأ: «يا أمة الله، اقعي في بيتك، ولا تؤذي الناس».

قال الإمام ابن بطال المالكي في «شرح صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>: «قال ابن حبيب: وكذلك يمنع المجذوم من المسجد، والدخول بين الناس واختلاطه بهم كما روي عن عمر رضي الله عنه» اهـ.

وقال العلامة ابن رشد المالكي في «البيان والتحصيل»<sup>(٣)</sup>: «وجب بهذا وما أشبهه من الأحاديث أن يحال بين المجذومين وبين اختلاطهم بالناس» اهـ.

وقال العلامة الكماخي الحنفي في «المهيا في كشف أسرار الموطأ»<sup>(٤)</sup>: «ولا تؤذي الناس، أي: بريح الجذام بخروجك معهم وقربك منهم؛ إذ هو من العلل المعدية بحسب العادة الجارية» اهـ.

فإذا كان المرض وباءً معديًا انتشر في بلاد العالم وأصاب الآلاف المؤلفة، فإن مظنة انتقال العدوى عند الازدحام والتجمعات تزداد، واحتمالية الإصابة بهذا المرض ترتفع، والشأن في التجمع والاختلاط في موسم الحج وأداء الفريضة أشد خطرًا، فإنه أكبر تجمع بشري، وقد يصل فيه عدد الحجيج لنحو ثلاثة ملايين حاج، ولا يخفى أن انتشار الوباء والخوف المؤكد من عدواه يجعل شرط الاستطاعة في الحج غير متحقق إلا بالقدر الذي يمكن به الحفاظ على الأرواح والنفوس.

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٥٩)، ط. دار عالم الكتب.

(٢) شرح صحيح البخاري (٩/ ٤١٢)، ط. دار الرشد.

(٣) البيان والتحصيل (٩/ ٣٩١)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٤) شرح صحيح البخاري (٢/ ٤٣٧)، ط. دار الحديث.

وقد أناط الله تعالى فريضة الحج بالاستطاعة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ((أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا))، فقال رجل: كل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ))، ثم قال: ((ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ)) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

والاستطاعة قد تتعلق بالمكلف في زاده وراحلته، وحله وترحاله، وقد تتعلق بأمن الطريق، وقد تكون على مستوى الأفراد، وقد تكون على مستوى الجماعات، وذلك على حسب طبيعة العذر الذي يطرأ فيمنع من الذهاب للحج عموماً وخصوصاً، حتى لقد أفق الإمام أبو بكر الإسكاف محمد بن أحمد البلخي (ت: ٣٣٣هـ) بأن الحج في زمنه ليس فرضاً، وقال أبو القاسم الصفار أحمد بن عصمة البلخي (ت: ٣٣٣هـ) بسقوط فرضية الحج عشرين سنة، وهم شيوخ الحنفية في عصرهم ومصرهم.

قال العلامة فخر الدين الفرغاني الحنفي (ت: ٥٩٢هـ) في «فتاوى قاضيخان» بهامش الفتاوى الهندية<sup>(١)</sup>: «قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى: لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة، حين خرجت القرامطة، وهكذا قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى في سنة ست وعشرين وثلاثمائة» اهـ. وقال الإمام الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ) في «تبين الحقائق»<sup>(٢)</sup>: «وقال أبو القاسم الصفار: لا أشك في سقوط الحج عن النساء، ولكن أشك في سقوطه عن الرجال، والبادية عندي دار الحرب، وقال أبو عبد الله الثلجي: ليس على أهل خراسان حج مذكراً وكذا سنة، وقال أبو بكر الإسكاف: لا أقول الحج فريضة في زماننا، قاله في سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وأفق أبو بكر الرازي أن الحج قد سقط عن أهل بغداد، وبه قال جماعة من المتأخرين» اهـ.

ولذلك فإن ما قامت به السلطات السعودية -القائمة على تنظيم الحج وأمور الحرمين الشريفين- من قرار تقييد فريضة الحج هذا العام بعددٍ محدودٍ من الموجودين داخل المملكة ممن يُسَمَحُ لهم بأداء مناسك الحج، هو أمر متفقٌ مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في الحفاظ على أرواح الحجاج وسلامة ضيوف الرحمن، ومتسق أيضاً مع الإجراءات الوقائية العالمية والقرارات الاحترازية التي اتخذتها دول العالم ومؤسساتها الصحية؛ للحد من انتشار عدوى هذه الجائحة، وما فرضته

(١) الفتاوى الهندية (١/ ٢٨٣، ط. الأميرية).

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢/ ٤، ط. الأميرية).

قواعد المجابهة العالمية من أساليب مواجهته والقضاء عليه.

والناظر في التاريخ الإسلامي يجد أن توقف فريضة الحج بسبب الأزمات والأوبئة قد تكرر في كثير من السنوات عبر القرون، حتى زمن قريب؛ وذلك لأسباب عديدة، منها: البرد الشديد، وانتشار الأمراض، واشتداد العطش، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني، والاضطرابات الاقتصادية والغلاء الشديد، وثوران الرياح والعواصف، وفساد الطريق، ونحو ذلك، نجد أنها قد تسببت في بعض الأزمان في إيقاف هذه الشعيرة، إما إيقافاً عاماً بتعذر أداء فريضة الحج في موسمه على كل الفجاج والبقاع، وإما إيقافاً جزئياً بمنع بعض الجهات دون بعضها، أو الاقتصار على بقعة واحدة في أداء الفريضة، وفيما يلي أكثر من مائتي سابقة لذلك في التاريخ الإسلامي:

ففي سنة ٦٥هـ: لم يحج أحد من الشام في هذه السنة، كما في «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٧٢هـ: مُنِعَ الناس من الحج من قبل الأمويين؛ لأن عبد الله بن الزبير كان يأخذ البيعة لنفسه على الناس في الموسم، كما في «مرآة الزمان»<sup>(٢)</sup>، و«مآثر الإنافة في معالم الخلافة»<sup>(٣)</sup>، و«البداية والنهاية»<sup>(٤)</sup>.

وفي سنة ٨٠هـ: وقع سيل بمكة ذهب بالحاج، وأغرق بيوت مكة، فسمي ذلك العام عام الجحاف؛ لأنه جحف كل شيء مر به، حتى قيل: ارتفع الماء حتى كاد أن يغطي البيت، كما ذكر الإمام الطبري في «تاريخ الرسل والملوك»<sup>(٥)</sup>، وابن الجوزي في «المنتظم»<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير في «الكامل»<sup>(٧)</sup>.

وفي سنة ١٤٥هـ: مُنِعَ أهل مصر والشام من الحج؛ لما كان بالحجاز من الاضطراب من أمر بني الحسن عليهم السلام، كما في «النجوم الزاهرة»<sup>(٨)</sup>.

وفي سنة ٢٥١هـ: خرج أحد المعتدين وتبعه جماعة، فعاث في الحرمين، وأفسد موسم الحج، وقتل

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣/ ٢٩٤)، ط. وزارة الثقافة.

(٢) مرآة الزمان (٩/ ٣٩)، ط. دار الرسالة العالمية.

(٣) مآثر الإنافة في معالم الخلافة (١/ ١٢٩)، ط. الكويت.

(٤) البداية والنهاية (٨/ ٢٨٠)، ط. دار الفكر.

(٥) تاريخ الرسل والملوك (٦/ ٣٢٥)، ط. دار التراث.

(٦) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٦/ ٢١١)، ط. دار الكتب العلمية.

(٧) الكامل في التاريخ (٣/ ٤٨١)، ط. دار الكتاب العربي.

(٨) النجوم الزاهرة (٢/ ٢).

من الحجيج أكثر من ألف رجل، كما في «تاريخ الإسلام»<sup>(١)</sup> للإمام الذهبي.

وفي سنة ٣١٢هـ: لم يحج من الناس أحدٌ بسبب القرامطة، كما في «الكامل في التاريخ»<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ٣١٣هـ: رجع الركب العراقي ولم يحج بسبب اعتراض القرامطة لهم، كما في «مرآة الجنان»<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة ٣١٤هـ: رد حُجاج خُراسان خوفاً من القَرَمَطيّ، ولم يحجّ الركب العراقي في هذين العامين (٣١٤هـ و ٣١٥هـ)، كما في «تاريخ الإسلام»<sup>(٤)</sup>، و«البداية والنهاية»<sup>(٥)</sup>.

وفي سنة ٣١٦هـ: لم يحجّ أحدٌ خوفاً من القرامطة، كما في «تاريخ الإسلام»<sup>(٦)</sup> للذهبي، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي<sup>(٧)</sup>.

ولم يتعطل موسم الحج بالكلية في هذه السنوات الثلاث (٣١٤، ٣١٥، ٣١٦)، بل حجوا في سنة أربع عشرة، على قلة من الناس، كما نقله العلامة أبو الطيب المكي في «شفاء الغرام»<sup>(٨)</sup> عن الإمام العتيقي.

ثم توقف الحج من العراق وغيره عشر سنين من سنة ٣١٧هـ إلى سنة ٣٢٦هـ.

قال الإمام ابن الجوزي في «المنتظم» (٣٧٨/١٣): «وكان الحج قد بطل من سنة سبع عشرة وثلاثمائة فلم يحج أحدٌ من العراق، فلما جاءت سنة سبع وعشرين كاتب أبو علي عمر بن يحيى العلوي القرامطة، وكانوا يحبونه لشجاعته وكرمه، وسألهم أن يأذنوا للحجيج ليسيروا بهم ويعطيهم من كل جمل خمسة دنانير، ومن المحمل سبعة دنانير، فأذنوا لهم، فحج الناس» اهـ.

وقال العلامة سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (١٧/٦): «والظاهر أنّه لم يحج أحدٌ سنة سبع عشرة وثلاثمائة إلى سنة ست وعشرين وثلاثمائة؛ خوفاً من القرمطي» اهـ.

وفي سنة ٣٢٧هـ: لم يحجّ أحدٌ من بغداد؛ خوفاً من القرامطة، كما في «العبر» للذهبي (١٥/٢).

(١) تاريخ الإسلام (١٩/٦، ط. دار الكتاب العربي).

(٢) الكامل في التاريخ (٦/٦٩٨، ط. دار الكتاب العربي).

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (٢/١٩٩، ط. دار الكتب العلمية).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٣/٣٥٩).

(٥) البداية والنهاية (١١/١٥٤).

(٦) تاريخ الإسلام (٢٣/٣٧٤).

(٧) تاريخ الخلفاء (ص ٣٨٢، ط. مكتبة نزار الباز).

(٨) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (٢/٢٦١، ط. دار الكتب العلمية).



وفي سنة ٣٣٢هـ: لم يحج أحد لموت القرمطي، كما في «النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٨١).

وفي سنة ٣٣٥هـ: لم يحج أحد من العراق؛ خوفاً من القرامطة، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٥/ ٤١)، و«النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٩٤).

وكذلك سنة ٣٣٧هـ: كما في «النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٩٧).

وفي سنة ٣٣٨هـ: لم يحج أحد من العراق أيضاً؛ حيث تحرّكت القرامطة، كما في «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ٤١)، و«النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٩٨).

وفي سنة ٣٤٥هـ: تعطل الحج إلى مكة، وانقطع حمل الكسوة إلى الكعبة المشرفة، كما في «تاريخ الأنطاكي» (ت: ٤٥٨هـ)<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٣٥٧هـ: لم يحج أحد من الشام ولا مصر، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦/ ٣٩)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص: ٢٨٨).

وفي هذه السنة عرض للناس داء «الماشري» وهو طاعون قاتل، فمات خلق كثير، ومات أكثر جمال الحجيج في الطريق عطشاً، ولم يصل إلى مكة إلا القليل، كما في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٦٥).

وفي سنة ٣٥٩هـ: بطل الحج من العراق

وفي سنة ٣٦٠هـ: بطل من العراق والمشرق، فلم يحج أحد من هذه الجهات؛ لاختلاف كان وقع من جهة القرامطة، كما في «شفاء الغرام» (٢/ ٢٦٥) عن الإمام العتيقي.

وفي سنة ٣٦١هـ: وردت كتب الحاج بأن بني هلال اعترضهم، فقتلوا خلقاً كثيراً، فتعطل الحج، ولم يسلم إلا من مضى مع الشريف أبي أحمد الموسوي على طريق المدينة، وتم حجهم، كما قال الإمام ابن الجوزي في «المنتظم» (١٤/ ٢١٠).

وعلى مدى تسعة أعوام متصلة، من سنة ٣٧٢هـ إلى سنة ٣٨٠هـ: لم يحج أحد من العراق بسبب الفتن، كما في «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (١٧/ ٥٥٥)، و«النجوم الزاهرة» (٤/ ١٤١).

وفي سنة ٣٨٤هـ: انفرد بالحج أهل مصر والمغرب، ولم يحج ركب العراق ولا الشام لخوف طريقهم، كما في «الكامل» لابن الأثير (٧/ ٤٦٧)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٣١٣) لابن كثير، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٤/ ١٩٧).

(١) تاريخ الأنطاكي (ص ٥٦١، ط. جروس برس).

وكذا في سنة ٣٨٥هـ والتي بعدها ٣٨٦هـ، كما في «البداية والنهاية» (١١ / ٣١٤)، و«حسن المحاضرة» للحافظ السيوطي<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٣٩٢هـ: انفرد المصريون بالحج، ولم يحج أحد من بغداد وبلاد المشرق لعبث الأعراب بالفساد، وكذا في سنة ٣٩٣هـ، كما في «البداية والنهاية» (١١ / ٣٣٠) و«حسن المحاضرة» (٢ / ٢٨١).

وفي سنة ٣٩٧هـ: انفرد المصريون بالحج، ولم يحج أهل العراق لفساد الطريق بالأعراب، وانفرد المصريون أيضاً بالحج سنة ٣٩٩هـ، كما في «حسن المحاضرة» (٢ / ٢٨٢)، وكذلك سنة ٤٠١هـ كما في «الكامل» (٧ / ٥٧٤)، و«البداية والنهاية» (١١ / ٣٤٤).

وفي سنة ٤٠٣هـ: بطل الحج لمسير القرامطة وجماعة من العرب إلى ظاهر الكوفة، فعاد الحجاج من الكوفة إلى بغداد، كما نقله المكي في «شفاء الغرام» (٢ / ٢٦٩) عن العتيقي.

وفي سنة ٤٠٦هـ: لم يحج من العراق ركب؛ لفساد البلاد، كما في «البداية والنهاية» (٢ / ١٢).

وفي سنة ٤٠٧هـ: لم يحج أحد من العراق والمغرب لفساد البلاد والطرق، وانفرد المصريون بالحج، كما في «البداية والنهاية» (١٢ / ٥)، و«حسن المحاضرة» (٢ / ٢٨٤).

وفي سنة ٤٠٨هـ: لم يحج أحد من أهل العراق لفساد البلاد، وعبث الأعراب، وضعف الدولة، كما في «البداية والنهاية»<sup>(٢)</sup>، و«حسن المحاضرة»<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة ٤٠٩هـ: لم يحج أحد من العراق؛ لفساد البلاد، كما في «البداية والنهاية» (١٢ / ٧).

وكذلك سنة ٤١٠هـ، و٤١١هـ، و٤١٢هـ، و٤١٣هـ؛ بسبب تأخر ورود أهل خراسان عن الحضور للحج، وأيضاً في سنة ٤١٥هـ، وفيما بعدها إلى سنة ٤٢٣هـ؛ لتأخر أهل خراسان، كما نقله العلامة المكي في «شفاء الغرام» (٢ / ٢٦٩) عن العتيقي، والأتابكي.

وفي سنة ٤١٧هـ: بطل الحج من خراسان والعراق والمشرق، كما في «الكامل» لابن الأثير (٧ / ٦٧٦)، وانفرد المصريون بالحج، كما في «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢ / ٢٨٥).

وفي سنتي ٤١٨، ٤١٩هـ: لم يحج أحد من أهل المشرق، ولا من أهل الديار المصرية، إلا أن قوماً من خراسان ركبوا في البحر من مدينة مكران، فانتهوا إلى جدة، فحجوا، كما في «البداية والنهاية» لابن

(١) حسن المحاضرة (٢ / ٢٨١)، ط. دار إحياء الكتب.

(٢) البداية والنهاية (١٥ / ٥٧٤).

(٣) حسن المحاضرة (٢ / ٢٨٤).

كثير (٢٥ / ١٢)، و«حسن المحاضرة» للسيوطي (٢٨٥ / ٢).

وفي سنة ٤٢٠ هـ: حجَّ أهل مصر دون غيرهم، كما في «حسن المحاضرة» (٢٨٥ / ٢).

وفي سنة ٤٢١ هـ: تعطل الحج من العراق، سوى شردمة ركبوا مع الأعراب، كما في «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٩ / ١٢)، وقطع على حجاج مصر الطريق، كما في «حسن المحاضرة» (٢٨٥ / ٢).

وفي سنة ٤٢٢ هـ: لم يحج من أهل المشرق إلا شردمة، كما في «البداية والنهاية» (٣٢ / ١٢).

وفي سنة ٤٢٣ هـ: تعطل الحج من العراق؛ وذلك لغلو الأسعار جدًّا ببغداد وغيرها من أرض العراق، كما في «البداية والنهاية» (٣٤ / ١٢)، و«حسن المحاضرة» (٢٨٥ / ٢).

وفي سنة ٤٢٤ هـ: لم يحج أحد من أهل العراق وخراسان لفساد البلاد، وكذلك في سنة ٤٢٥ هـ، كما في «البداية والنهاية» (٣٤ / ١٢)، ولم يحج سوى أهل مصر، كما في «حسن المحاضرة» (٢٨٦ / ٢).

وفي سنة ٤٢٦ هـ، وسنة ٤٢٨ هـ: لم يحج أحد من أهل العراق وخراسان؛ لفساد البلاد واختلاف الكلمة، كما في «البداية والنهاية» (٤٠ / ١٢)، و«حسن المحاضرة» (٢٨٦ / ٢).

وفي سنة ٤٢٧ هـ: لم يحج أحد من العراق، وحجّوا من الشام ومصر، كما في «النجوم الزاهرة» (٤ / ٢٨٣).

وفي سنة ٤٣٠ هـ: تعطل الحج من الأقاليم بأسرها، فلم يحج أحد، لا من مصر أو الشام، ولا من العراق أو خراسان، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٥٥ / ٩)، و«حسن المحاضرة» (٢٨٦ / ٢).

وفي سنة ٤٣١ هـ، و٤٣٢ هـ: تفرد بالحج أهل مصر، كما في «حسن المحاضرة» (٢٨٦ / ٢)، وفي الأخيرة منهما لم يحج أحد من العراق، كما في «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٤٣٩ / ١٨).

وفي سنة ٤٣٤ هـ: بطل الحج أيضًا؛ لتأخر أهل خراسان، كما في «شفاء الغرام» للمكي (٢٧١ / ٢).

وفي سنة ٤٣٥ هـ: لم يحج من العراق، وحجّوا من مصر وغيرها، كما في «النجوم الزاهرة» (٣٦ / ٥).

وفي سنة ٤٣٦ هـ، و٤٣٧ هـ، و٤٣٩ هـ، و٤٤٥ هـ، و٤٤٦ هـ، و٤٤٧ هـ، و٤٤٨ هـ، و٤٥١ هـ، و٤٥٢ هـ، و٤٥٣ هـ، و٤٦٣ هـ: تفرد أهل مصر بالحج، كما في «حسن المحاضرة» (٢٨٦ / ٢-٢٨٧).

وفي ٤٤٠ هـ، و٤٤١ هـ، و٤٤٣ هـ: لم يحج أحد من العراق، كما في «البداية والنهاية» (٥٨ / ١٢)، ولم يحج أحد من مصر في سنة ٤٤١ هـ، كما في «اتعاظ الحنفاء»<sup>(١)</sup>.

(١) اتعاظ الحنفاء (٨٢ / ٢)، ط. المجلس الأعلى.

وفي سنتي ٤٥١هـ و ٤٥٢هـ: لم يحج أحد من أهل العراق، كما في «البداية والنهاية» (١٢/ ٨٥).

وفي سنة ٤٥٤هـ: لم يحج أحد، كما في «البداية والنهاية» (١٢/ ٨٨).

وفي سنة ٤٥٥هـ: منع أبو الحسن الصليحي الحج من اليمن، كما في «مرآة الزمان» (١٩/ ١٤٧).

وانفرد المصريون بالحج سنة ٤٨٦هـ، و ٤٨٧هـ، و ٤٨٨هـ، كما في «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٨٩).

وفي سنة ٥١٤هـ: منع وزير الدولة المصرية جميع الناس أن يحجوا وقطع الميرة عن أهل مكة، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» للعلامة الخضراوي<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٥١٦هـ: لم يحج أهل العراق، كما قال العلامة أبو الطيب المكي في «شفاء الغرام» للمكي (٢/ ٢٧٥).

وفي سنة ٥٢٩هـ و ٥٣٠هـ: لم يحج من مصر ولا غيرها إلا قلائل، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» (ص: ١٥٦).

وفي سنة ٥٥٥هـ: حصل بين أهل مكة والحجاج فتن عظيمة، ومُنِعَ بعض الحجاج من الوقوف، ورجع من منى بدون الوقوف خلائق، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» (ص: ١٥٧).

وما بين سنة ٥٦٦هـ إلى سنة ٥٨٢هـ: حصل فتن ومحاربات ونهب للحجاج، ففي بعضها لم يحج أحد من مصر، وفي بعضها لم يتمكن أحد من دخول مكة، وفي بعضها رجعوا دون إتمام أعمال الحج، كما ذكر الخضراوي في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» (ص: ١٥٩).

وفي سنة ٦١٠هـ: رجع حاج الشام ولم يحج، كما في «النجوم الزاهرة» (٦/ ٢٠٨).

وفي سنة ٦١٧هـ: لم يحج أحد من العجم بسبب التتار، كما في «النجوم الزاهرة» (٦/ ٢٤٨).

وفي أعوام: ٦٢٥هـ، و ٦٢٦هـ، و ٦٢٧هـ: لم يحج أحد من أهل الشام، كما في «البداية والنهاية» (١٣/ ١٢٧)، وذكر أنه لم يحج أحد بعد سنة ٦٢٨هـ؛ لكثرة الحروب والخوف من التتار والفرنج.

كما ذكر أيضًا (١٣/ ١٨٢) في سنة ٦٥٠هـ: أن الناس حجوا من بغداد، وكان لهم عشر سنين لم يحجوا من زمن المستنصر، أي: من عام ٦٤٠هـ إلى ٦٤٩هـ.

ومن سنة ٦٣٤هـ إلى سنة ٦٣٩هـ: لم يحج ركب العراق، كما في «شفاء الغرام» للمكي (٢/ ٢٨٦) نقلا عن ابن البزوري في «ذيل المنتظم».

(١) مختصر حسن الصفا والابتهاج (ص ١٥٥، ط. دار القاهرة).

وفي سنة ٦٣٩هـ، وسنة ٦٤٠هـ: انقطع الحج، ولم يحج أحد من مصر ولا الشام، وإنما وردت بعض قوافل النواحي، وحجوا بدون أمير، وكذلك في سنة ٦٤٢هـ: لم يحج أحد من مصر ولا غيرها، وإنما وصل لمكة قوافل من النواحي، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج»<sup>(١)</sup>.

ومن سنة ٦٤٤هـ إلى سنة ٦٤٩هـ: لم يحج أحد من مصر، ولا من غيرها؛ لانتشار الفتن والقتل. ومن سنة ٦٥٤هـ إلى سنة ٦٥٨هـ: لم يحج أحد من سائر الجهات، سوى حجاج الحجاز؛ خوفاً من الفتن، كما في «حسن الصفا والابتهاج» للرشيدي<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ٦٦٠هـ: انقطع الحج من سائر الآفاق، ولم ترفع راية لأحد في عرفات وقت الوقوف. ومن سنة ٦٦٩هـ إلى سنة ٦٧٣هـ: لم يحج أحد.

وفي سنة ٦٦٧هـ: لم يحج أحد من مصر، في البر ولا في البحر، كما في «شفاء الغرام» (٢٨٩ / ٢). وفي سنة ٦٨٨هـ: لم يصل ركب اليمن للحج وجاء منهم آحاد، كما في «شفاء الغرام» (٢٩٠ / ٢). وفي سنتي ٦٩٩هـ، و٧٠٠هـ: لم يحج أحد من الشام، وحج الناس من الديار المصرية، كما نقله العلامة المكي في «شفاء الغرام» (٢٨٩ / ٢) عن الحافظ البرزالي.

وفي سنة ٧٠٩هـ: لم يحج أحد من أهل الشام، كما قال الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥٦ / ١٤). وفي سنة ٧٢٥هـ: رجع أكثر الركب المصري بسبب قلة الماء، كما في «شفاء الغرام» (٢٩٥ / ٢). وفي سنة ٧٣٦هـ: لم يحج الركب العراقي، ودام انقطاع الحج من العراقيين إحدى عشرة سنة، ولم يحجوا إلا سنة ٧٤٨هـ، كما في «شفاء الغرام» (٢٩٨ / ٢).

وفي سنة ٧٤٣هـ: لم يعتمر أكثر الحجاج ولم يطوفوا للوداع، كما في «شفاء الغرام» (٢٩٨ / ٢). وفي سنة ٧٥٥هـ: لم يحج الركب العراقي، كما قال العلامة المكي في «شفاء الغرام» (٢٩٨ / ٢). وفي سنة ٧٧٨هـ: كان الحجاج من مصر في غاية القلة، كما في «شفاء الغرام» (٣٠٢ / ٢).

وفي سنة ٧٩٢هـ: أصاب الحاج بعجروود (من منازل الحاج المصري) عطشٌ شديد، وغلاء فاحش، ورجع عن الحج خلق كثير، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» (ص: ١٦٧).

(١) مختصر حسن الصفا والابتهاج (ص ١٦٣).

(٢) حسن الصفا والابتهاج (ص ٧٣، ط. مكتبة الخانجي).

وفي سنة ٨٠٣هـ: لم يحج من الشام أحد على الطريق المعتادة، كما في «شفاء الغرام» (٢/ ٣٠٣).

وفي سنة ٨٠٤هـ: لم يحج أحد من الشام ولا من العراق، كما في «النجوم الزاهرة» (١٢/ ٢٩٠).

وفي سنة ٨٠٦هـ: تعطل الحج من طريق دمشق إلى مكة، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «إنباء الغمر بأبناء العمر»<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ٨٠٨هـ: لم يحج الشاميون على طريقتهم المعتادة ولا حج لهم محمل، وإنما حج فيها من الشام تجار، كما في «شفاء الغرام» (٢/ ٣٠٣).

وفي سنة ٨١٢هـ: لم يحج من أهل مكة إلا اليسير، كما في «شفاء الغرام» (٢/ ٣٠٥).

وفي سنة ٨١٣هـ: لم يحج العراقيون من بغداد بمحمل على العادة، ودام انقطاع الحجاج العراقيين من بغداد سنتين بعدها: ٨١٤هـ و ٨١٥هـ، كما في «شفاء الغرام» (٢/ ٣٠٧).

وفي سنة ٨١٨هـ: لم يحج أكثر أهل مكة من كثرة الخوف، كما في «النجوم الزاهرة» (١٤/ ٢٥).

وفي سنة ٩١١هـ: لم يحج أحد من مصر، كما في «مختصر حسن الصفا والابتهاج» (ص: ٢١٧).

وفي سنة ٩٢٢هـ: لم يحج أحد من الشام ومصر، كما في «حسن الصفا والابتهاج» (ص: ٧٣).

وفي سنة ١٠٨١هـ: لم يحج أهل العراق ونجد والحجاز وسائر العرب لما حصل لهم من التعب والجوع والخوف، كما في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ١٢١٤هـ: انقطع الحج المصري، كما في «تاريخ الجبرتي»<sup>(٣)</sup>.

وفي سنة ١٢٢١هـ: رجع الحاج الشامي ولم يحج، كما في «تاريخ الجبرتي» (٣/ ١٨٨).

إلى غير ذلك من السنين التي توقف فيها الحج في قطر من الأقطار أو بعضها، أو كلها في غير ما تفردت به بلدة من البلدان، أو اقتصر فيها الحج على أهل الحجاز فقط- كما هو الحال الآن.

والظروف التي تمر بها بلدان العالم الآن بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد لا تخرج عن جملة الظروف التي توقف الحج بسببها، بل هو من أشدها رخصةً، وأكدها استثناءً، خاصة فيما قرره الأطباء المختصون بأن وباء فيروس كورونا ينتشر بسرعة فائقة عن طريق العدوى بين الأشخاص،

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٢٦٩، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٤٤١، ط. دار صادر).

(٣) حسن المحاضرة (٢/ ٣٥١، ط. دار الجيل).

سواء كان عن طريق الجهاز التنفسي والرذاذ المتناثر من الأنف أو الفم المحمل بالميكروب عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس، أو عن طريق المخالطة وملامسة المرضى والأسطح المحيطة بهم دون اتخاذ تدابير الوقاية والنظافة، كما أفادته منظمة الصحة العالمية (WHO)، ولذلك أفادوا بأنه يجب الابتعاد عن الشخص المريض بمسافة كافية تحول دون انتشار العدوى، وقد أثر الوباء في ارتفاع أعداد الإصابات وتضاعف حالات الوفيات، حتى أعلنت المنظمة حالة الطوارئ الصحية العامة، باعتباره وباءً عالميًا.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فما قامت به وزارة الحج السعودية القائمة من قرار تنظيم فريضة الحج متفق تمامًا مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، بما أقامهم الله تعالى فيه من رعاية الحجيج ومسؤولية الحفاظ على سلامتهم وأمنهم، ومتسق مع ما خولته الشريعة للحكام برعاية المحكومين، وقد أباحت الشريعة للحكام تقييد إقامة الشعائر الدينية على قدر الحاجة، كالحج ونحوه، فلم أن يتخذوا كافة إجراءات السلامة والأمن التي تأمن انتشار الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، خاصة إذا كان المرض وباءً انتشر في بلدان العالم وأصاب منهم الآلاف المؤلفة، حيث إن مظنة انتقال العدوى عند الازدحام والتجمعات تزداد، واحتمالية الإصابة بهذا المرض ترتفع، وحتى لا يكون الاجتماع والتزاحم في المناسك سببًا في تفاقم المرض وتفشي الوباء، وقد سبق الشرع الشريف إلى نظم الوقاية من الأمراض المعدية، فحذّر أشد الحذر من نقلها وتفشيها؛ حتى لا تصبح وباءً عامًا.

وقد توقف الحج لسنوات كثيرة على مدار التاريخ بسبب ما حل في الأقطار من نوازل وأزمات وأوبئة ونكبات، كالبرد الشديد، وانتشار الأمراض، والعطش، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني، والاضطرابات الاقتصادية والغلاء الشديد، وثوران الرياح والعواصف، وفساد الطريق، ونحو ذلك، سواء كان التوقف كليًا في موسم من المواسم، أو كان جزئيًا، بحيث تسببت الظروف في امتناع قطر من الأقطار أو جهة معينة.

بالإضافة إلى أن هذا القرار أيضًا متسق مع الإجراءات الوقائية والقرارات الاحترازية التي اتخذتها الجهات المعنية، ومؤسسات الدول الصحية للحد من انتشار عدوى هذه الجائحة، وما فرضته قواعد المجابهة العالمية للقضاء عليه. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-19) (ص ٥١٥-٥٣٤).



## تأجيل الإجازات والمستحقات المالية

ندب الشرع الشريف إلى إنظار المعسر والصبر عليه، بل حضَّ أيضًا على التصدق عليه بإسقاط ما عليه من ديون أو مستحقات، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٠]، وتلاها بقوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾؛ ليدكر الناس بالآخرة، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ))<sup>(١)</sup>.

وقال عليه الصلاة والسلام: ((مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَىٰ مَعْسِرٍ سَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرْتُمْ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ))<sup>(٢)</sup>.

وقد أثرت جائحة كورونا على العالم كله، وتسببت في تعطل كثير من أنشطة الحياة، وفقد كثيرين لأعمالهم ومصادر رزقهم ومعيشتهم.

ولذلك دعت المؤسسات الدينية والإفتائية في العالم الإسلامي، بل الدول والحكومات إلى تراحم الناس فيما بينهم ومراعاة تلك الظروف الاستثنائية بتأجيل الإجازات والمستحقات المالية للذين تأثروا بالركود الاقتصادي الذي سببته الجائحة.

ومن ذلك على سبيل المثال أن دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية أصدرت بيانًا حول الصبر على المعسر أو التجاوز عنه، بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢٠م، ففي هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العالم تضيق الأحوال بالذين يعيشون الكفاف، والذين يحصلون على أرزاقهم يومًا بيوم، فإذا تعطلت أعمالهم وأشغالهم لم يجدوا ما يقتاتون به، فدعت الدائرة المؤمنين جميعًا أن يتراحموا فيما بينهم، وأن يتصالحوا ويتسامحوا، ويعفو بعضهم عن بعض، ويقوم أحدهم بحاجة أخيه إن استطاع، وأن يمهل صاحب الحق من عليه الحق، وأن يتجاوز إن أمكنه<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل إليه وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة (٥/ ٣٦٩).

(٢) رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذكر، رقم (٢٦٩٩).

(٣) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا ص(٧).

كذلك صدر قرار رقم: (٢٨٧) (٢٠٢٠ / ٧) بجواز القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بلا فوائد بتاريخ (١٤ رمضان ١٤٤١هـ) الموافق (٧ / ٥ / ٢٠٢٠م) وأنها من باب القرض الحسن، والمقصود منها إنقاذ المتعثرين لدفع رواتب الموظفين في ظل هذه الجائحة العامة التي أصابت معظم البلدان، وأن ما تفرضه البنوك الإسلامية من رسوم هو لتغطية الأتعاب الإدارية ولا يقصد منه الاسترباح، وكذلك فإن اشتراط التأمين على هذه القروض يباح للمحتاج إلى القرض في هذا الظرف الذي هو جائحة عامة، فالقواعد الشرعية المتفق عليها تؤكد أن الضرورات تبيح المحظورات والخلل اليسير مغتفر زمن الجوائح، كي تتمكن المجتمعات من تجاوز أزمته بأقل الخسائر، ويقوم الجميع بواجبات التضامن والتعاون والتراحم التي هي أسى مقاصد الشريعة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٦-٧).

## المسئولية الجنائية عن نقل العدوى بفيروس كورونا

من القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أنه «لا ضرر ولا ضرار»، وأنه لا يجوز لأحد أن يتسبب في إيذاء غيره، ولو كان بمجرد رائحة غير محببة، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا، أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»<sup>(١)</sup>، وأن من تسبب في ضرر غيره فإنه مسئول وضامن لما تسبب فيه من ضرر أو تلف أو هلاك.

ومن ذلك التسبب في نقل العدوى بفيروس كورونا، بإخفاء الإصابة بالمرض ومخالطة الناس ومزاحمتهم، وترك الأخذ بما ألزم به ولي الأمر من الإجراءات الاحترازية، كالتباعد وارتداء الكمامة وترك المصافحة وشهود الجماعات ونحوها.

وقد شددت الفتاوى الصادرة من المؤسسات الإفتاءية على ضرورة الالتزام بالتعليمات والإجراءات الاحترازية والوقائية التي تفرضها الدولة.

ومن ذلك الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية بخصوص حكم تخفي مريض فيروس كورونا تهرباً من الحجر الصحي، وفيها:

«الحجر الصحي وسيلة نبيلة اتخذها الشرع الشريف لحفظ الأنفس وصيانة الأرواح، فأمر باتخاذ الإجراءات الوقائية حالة تفشي الأوبئة وانتشار الأمراض؛ حتى لا تصبح وباءً يضرُّ بالناس ويهدد المجتمعات، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ)) أخرجه البخاري في «صحيحه».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لَا يُورِدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحِّ)) متفق عليه.

أما تخفي مريض كورونا وهروبه من الحجر الصحي، ورميه وراء ظهره خطر هذا الوباء هو من الإفساد في الأرض والإضرار بالخلق، وقد نهى الشرع الشريف عن الإفساد والضرر، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا

(١) رواه البخاري في الأذان، باب ما جاء في الثوم والبصل والكراث، رقم (٨٥٥)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوم أو بصلا أو كراثاً أو نحوها، رقم (٥٦٤).

فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَن ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَن شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ)) رواه الحاكم في «المستدرک» وصححه على شرط مسلم، والدارقطني والبيهقي في «السنن»، والدينوري في «المجالسة».

بل إن مرتكب هذا الفعل يتحمل تبعات جُرمه وعواقب فعله؛ فقد يتسبب بذلك في موت الكثير من الأبرياء؛ فيجب عليه اتخاذ كافة الوسائل للحفاظ على نفوس الناس، باتباع تعليمات الجهات المسؤولة وأهل الاختصاص من الأطباء ونحوهم؛ إذ هم أهل الذكر الذين تجب استشارتهم في هذا الشأن، وقد أمرنا الله بالرجوع لأهل الذكر في قوله تعالى: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وقد خَوَّلَ الشرع الشريف لولاة الأمر في سبيل ذلك اتخاذ الوسائل والإجراءات اللازمة لذلك؛ إذ السلطة والمسؤولية وجهان لعملة واحدة، وتصرف الحاكم على رعيته منوط بالمصلحة التي يسعى فيها لتطبيق المقاصد الكلية والمصالح المرعية.

وقد نصت المادة (١٩) من القانون المصري رقم (١٣٧) لسنة ١٩٥٨ م بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية على أن للسلطات الصحية المختصة أن تراقب الأشخاص الذين خالطوا المريض، وذلك خلال المدة التي تقررهما، ولها أن تعزل مخالطي المصابين في الأماكن التي تخصصها لذلك، ولها عزل المخالطين المصابين بأمراض أخرى إذا امتنعوا عن تنفيذ إجراءات المراقبة على الوجه الذي تحدده.

كما نصت المواد (١٢)، و(١٣)، و(١٤) من نفس القانون على أنه إذا أصيب شخص أو اشتبه في إصابته بأحد الأمراض المعدية وجب الإبلاغ عنه خلال ٢٤ ساعة إلى طبيب الصحة المختص، وفي النواحي التي ليس بها طبيب صحة يكون الإبلاغ للسلطة الإدارية التي يقع في دائرتها محل إقامة المريض.

وأن المسؤولين عن التبليغ المشار إليه بالمادة السابقة هم على الترتيب الآتي:

١- كل طبيب شَاهَدَ الحالة.

٢- رب أسرة المريض أو من يعوله أو يأويه أو من يقوم على خدمته.

٣- القائم بإدارة العمل أو المؤسسة، أو قائد وسيلة النقل إذا ظهر المرض أو اشتبه فيه أثناء وجود المريض في مكان منها.

٤- العمدة أو الشيخ أو ممثل الجهة الإدارية.

ويجب أن يتضمن الإبلاغ عن المريض ذكر اسمه ولقبه وسنه ومحل إقامته وعمله على وجه يُمكن السلطات الصحية المختصة من الوصول إليه.

وأن للسلطات الصحية المختصة عند تلقي بلاغ عن المريض، أو المشتبه في إصابته، أو الكشف عن وجود المرض، أو احتمال ذلك أن تتخذ كافة الإجراءات التي تراها ضرورية لتجنب خطر انتشاره.

وبناءً على ذلك: فإنه يجب الالتزام بتعليمات الجهات المسؤولة التي أوجبت الحجر الصحي على مريض فيروس كورونا للحد من انتشار وبائه الذي تم إعلانه وباءً عالمياً؛ حيث إنه مرض مُعدٍ قاتل، ينتقل بالمخالطة بين الناس وملاصمتهم بسهولة وسرعة، وقد تقرر في قواعد الشرع أن درء المفسد مُقدّم على جلب المصالح، وأن المصلحة العامة مقدمة على المصالح الشخصية؛ ولذلك شرع الإسلام نُظُم الوقاية من الأمراض والأوبئة المعدية، وأرسى مبادئ الحجر الصحي وحث على الإجراءات الوقائية؛ حفظاً للنفوس وصيانة للأرواح؛ فإن المحافظة على النفوس من أهم المقاصد الخمسة الكلية في كل الشرائع، ويجب على المرضى بهذا الفيروس امتثال القرارات الاحتياطية والإجراءات الوقائية التي تتخذها الدولة للحد من انتشار هذا الفيروس. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وفتواها الأخرى بشأن تعمد مريض كورونا حضور الجُمُوع والجماعات والمحافل ومخالطة الناس ومزاحمتهم، وورد في جوابها:

«بلغ من عناية الشرع الشريف في منع الأذى والضرر أن نَهَى عنهما حتى ولو كان القصد حسناً، كتخطي رقاب الناس يوم الجمعة، فكيف بالضرر المتعمد والأذى المقصود؟!

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وعن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ أَدَى الْمُسْلِمِينَ فِي طُرُقِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ)) رواه الطبراني في «المعجم الكبير».

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله، أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: ((مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)) متفق عليه.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)) رواه الدارقطني في «سننه»، والبيهقي في «السنن الكبرى»، والحاكم في «المستدرک» وصححه.

(١) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٦٥١ - ٦٥٣).

وعن أبي شريح رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ))، قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: ((الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ)). أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما»، ولفظ مسلم: ((لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ)) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال القاضي عياض في «إكمال المعلم»<sup>(١)</sup>: «البوائق: الغوائل والدواهي، أي: من لا يؤمن شره ولا مضرته، ومن كان بهذه الصفة من سوء الاعتقاد للمؤمن، فكيف بالجار وترتب به الدوائر وتسبب به له المضار، فهو من العصاة المتوعدين بدخول النار، وأنه لا يدخل الجنة حتى يُعاقب ويجازى بفعله، إلا أن يعفو الله عنه» اهـ.

وعلى هذا المعنى تضافرت القواعد الشرعية كقاعدة «الضرر يزال»، و«يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام»، و«الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»، و«إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما»، و«درء المفاسد أولى من جلب المصالح» كما في «المنثور في القواعد» للزركشي<sup>(٢)</sup>، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي<sup>(٣)</sup>.

وقد رتب الشرع على ذلك الأساليب الإجرائية والوسائل الوقائية، التي تدفع أذى الناس المريضة بأمراض معدية ومؤذية عن الناس الصحيحة، وتبعدهم عن محافلهم وتجمعاتهم حتى في العبادات كالصلاة والحج ونحوهما.

فنهى أصحاب الأمراض المعدية عن العبادات؛ مخافة انتشار العدوى وإيذاء الناس، فعن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ على امرأة مجذومة تطوف بالبيت، فقال: «يا أمة الله، اقعدي في بيتك، ولا تؤذي الناس». أخرجه مالك في «الموطأ».

ونهى عن اقتراب المسجد وحضور الجماعة لمن كان بهم أذى، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في غزوة خيبر: ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ -يَعْنِي الثُّومَ- فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا)). أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه».

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ -الثُّومَ-، وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرَّاثَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ)) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٢٨٣، ط. دار الوفاء).

(٢) المنثور في القواعد (٢/٣١٧، ٣٢٠، ط. أوقاف الكويت).

(٣) الأشباه والنظائر (ص: ٨٤، ٨٧، ط. دار الكتب العلمية).

وقد نص العلماء على أن هذا معنى عامٌّ في دفع الأذى عن جماعة المسلمين، يعمُّ المسجد وغيره مما يدخل تحت المجامع والاختلاط، كحلِّق الذكر، ومصلّى العيد، ومشاهد الجنازة، ومكان الوليمة، ونحو ذلك، ويلحق به كل ما يُتأذى به ويُنفّر عنه، كالمجذوم، والأبرص، ومن به جرحٌ له رائحة، وشبهه. قال الإمام البدر العيني الحنفي في «عمدة القاري»<sup>(١)</sup>: «وهو بعمومه يتناول المجامع، ومصلّى العيد والجنازة ومكان الوليمة، وحكم رحبة المسجد حكمه؛ لأنها منه» اهـ.

وقال الإمام ابن بطال المالكي في «شرح صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>: «وهو دليل أن كل ما يُتأذى به، كالمجذوم وشبهه، يُبعد عن المسجد وحلِّق الذكر... وهو أصلٌ في نفي كل ما يتأذى به» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في «فتح الباري»<sup>(٣)</sup>: «وألحق بعضهم بذلك مَنْ بفيه بَخَرٌ أو به جرحٌ له رائحة، وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسمّاء، والعاهات كالمجذوم، ومن يؤذي الناس بلسانه» اهـ.

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في «الفتاوى الكبرى»<sup>(٤)</sup>: «سبب المنع في نحو المجذوم خشية ضرره، وحينئذ فيكون المنع واجباً فيه» اهـ.

وقال الإمام ابن قدامة الحنبلي في «المغني»<sup>(٥)</sup>: «رُوي عن أحمد: أنه يَأْثُم؛ لأن ظاهر النهي التحريم، ولأن أذى المسلمين حرام، وهذا فيه أذاهم» اهـ.

وفي «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية الحنبلي<sup>(٦)</sup>: «مسألة في رجلٍ مبتلى سكن في دارٍ بين قومٍ أصحّاء، فقال بعضهم: لا يمكننا مجاورتك، ولا ينبغي أن تجاور الأصحاء، فهل يجوز إخراجه؟ الجواب: نعم، لهم أن يمنعوهُ من السَّكَنِ بين الأصحّاء؛ فإنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لا يُورَدَنَّ مُمرِضٌ على مُصِحٍّ))، فنهى صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصحاح، مع قوله: ((لا عدوى ولا طيرة)). وكذلك روي أنه لما قدم مجذوم لبياعه، أرسل إليه بالبيعة، ولم يأذن له في دخول المدينة» اهـ.

ولذلك نص العلماء على سقوط صلاة الجمعة والجماعة عمّن كان به أذى؛ لأن مشاركتهم المسلمين

(١) عمدة القاري (٦/١٤٦)، ط. دار إحياء التراث العربي.

(٢) شرح صحيح البخاري (٢/٤٦٦)، ط. الرشد.

(٣) فتح الباري (٢/٣٤٤)، ط. دار المعرفة.

(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/٢١٣)، ط. المكتبة الإسلامية.

(٥) المغني (٩/٤٣٠)، ط. مكتبة القاهرة.

(٦) الفتاوى الكبرى (٣/١٧)، ط. دار الكتب العلمية.



واختلاطهم بهم سبب للأذى وإلحاق الضرر، قال العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في «المنهاج القويم»<sup>(١)</sup>: «وكذا نحو المجذوم والأبرص، ومن ثم قال العلماء: إنهما يمنعان من المسجد وصلاة الجماعة، واختلاطهما بالناس» اهـ.

وقد نصت المادتان (٢٠)، و(٢١) من القانون المصري رقم (١٣٧) لسنة ١٩٥٨م بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية على أن لوزير الصحة العمومية القرار باعتبار جهة ما موبوءة بإحدى الأمراض المعدية، وفي هذه الحالة يكون للسلطات الصحية المختصة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض من عزل وتطهير وتحصين ومراقبة وغير ذلك، ولها على الأخص أن تمنع الاجتماعات العامة، أو الموالد من أي نوع كان، وأن تعدم المأكولات والمشروبات الملوثة، وتغلق الأسواق، أو دور السينما والملاهي، أو المدارس، أو المقاهي العامة، أو أي مؤسسة، أو في مكان ترى فيه خطرًا على الصحة العامة وذلك بالطرق الإدارية.

وأن للسلطات الصحية المختصة إبعاد المصابين بمرض مُعدٍ أو الحاملين لميكروب المرض عن كل عمل له اتصال بتحضير أو بيع أو نقل المواد الغذائية أو المشروبات من أي نوع، ومن تقرر إبعاده على النحو المتقدم لا يجوز له العودة إلى عمل تلك الأعمال إلا بإذن منها، ويعد مسؤولاً أيضاً صاحب العمل أو مديره الذي يسمح لمن صدر الأمر بإبعاده على الوجه المتقدم بالاشتغال عنده في أي من الأعمال المذكورة.

وبناءً على ذلك: فيحرم شرعاً ويُجرّم قانوناً تعمّد مصابي فيروس كورونا أو من يشتبه بإصابته بحضور الجُمع والجماعات والمحافل، ومخالطة الناس ومزاحمتهم في الأماكن والمواصلات العامة، بل ويحرم عليه الذهاب في هذه الحالة إلى المسجد لحضور الجمعة والجماعة مع المسلمين، ويجب على المواطنين امتثال القرارات الاحتياطية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة من منع التجمعات البشرية، للحد من انتشار هذا الفيروس؛ لما ثبت من سرعة انتشار هذا الفيروس، وقد يكون الإنسان مصاباً بالفيروس أو مُحمّلاً به وهو لا يشعر.

وقد أسقطت الشريعة الغراء وجوب الجمعة واستحباب الجماعة في مثل هذه الحالات الوبيئة، فأجازت لهم الصلاة في البيوت والرخال، ونص على ذلك العلماء سلفاً وخلقاً؛ رعايةً لسلامة الناس، ووقاية لهم من الأذى، وحدًا من انتشار الأمراض. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) المنهاج القويم (ص: ١٥٠، ط. دار الكتب العلمية).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٦٥٤-٦٥٩).

كذلك أصدرت دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية القرار رقم (٢٩٣) (١٣ / ٢٠٢٠) بتاريخ (١٦ ربيع الأول ١٤٤٢ هـ) الموافق (٢ / ١١ / ٢٠٢٠ م) بخصوص حكم مَنْ علم بإصابته بكورونا ثم يتسبب بنقل العدوى للآخرين، والذي ينص على أن من أصيب بالكورونا أو اشتبه بإصابته به يحرم عليه أن يخالط سائر الناس؛ حتى لا يكون سبباً في نقل المرض إليهم وإلحاق الضرر بهم، والإضرار بالبلد وأمنه الصحي والاقتصادي مما يعطل مصالح العباد والبلاد، وقد أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر الصحي عند وجود الطاعون الذي هو وباء معدٍ، لذلك يجب على المصاب أن يلتزم بالعزل الصحي وكل التوجيهات الوقائية التي يقررها أهل الاختصاص، ويجب على الناس جميعاً لبس الكمامة والتباعد الجسدي والتعقيم وغيرها من وسائل الوقاية، ومن لم يلتزم بذلك فهو آثمٌ شرعاً، ويعد ساعياً في نشر الفساد في الأرض<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٩).

## الحث على تلقي لقاح كورونا

لقاح كورونا أحد الوسائل الوقائية من مخاطر الإصابة بفيروس كورونا الذي أصاب نحو أربعمائة وخمسين مليون إنسان في أنحاء العالم، وتجاوز عدد الوفيات ستة ملايين وفاة حتى الآن.

وهو كسائر اللقاحات والتطعيمات يقصد منه إكساب الجسم مناعة من المرض، فهو وسيلة من وسائل الوقاية.

«والأصل في الوقاية أنها مرحلة استباقية تحفظية لمنع وصول الداء إلى الجسد في الابتداء، فهي خط الدفاع الأول ضد المرض، فإذا وصل الداء للجسد كان العلاج هو خط الدفاع الثاني؛ ولذلك كانت الوقاية مقدّمةً على العلاج؛ لأنها آمَنُ منه خطرًا، وأيسرُ تبعَةً، وأقلُّ تكلفَةً، فتحفظ بذلك على الإنسان جهده وصحته وماله، وتحفظ على المجتمع ما يمكن أن يتحمّله من تبعات المرض وآثار طبيبه وتكاليف علاجه»<sup>(١)</sup>.

وهي مشروعة بنحو قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة: ١٩٥]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمْ وَلَا سِحْرٌ))<sup>(٢)</sup>. وهو وإن كان واردًا في الوقاية بالغذاء، إلا أنه يدل على أصل الوقاية الاستباقية من الأمراض والشُرور.

وفي عصرنا يعتبر التطعيم أو اللقاحات الطبية من أهم أساليب الوقاية من الأمراض؛ حيث تساعد الجسم على تكوين مناعة ضد الإصابة بالأمراض، وفكرة عملها، كما تفيده منظمة الصحة العالمية: «أنها تحتوي على أجزاء موهنة أو معطلة من كائن حي معين (مستضد) تؤدي إلى استجابة مناعية داخل الجسم، وتحتوي اللقاحات الحديثة على المخطط الأولي لإنتاج المستضدات بدلًا من

(١) من الفتوى رقم (١٥٧٦٢) المنشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية بتاريخ ٢١/١/٢٠٢١م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام، على الرابط:

١٥٧٦٢=http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢م.

(٢) رواه البخاري في الأطعمة، باب العجوة، رقم (٥٤٤٥)، وفي الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، رقم (٥٧٦٩)، ومسلم في الأشربة، باب فضل تمر المدينة، رقم (٢٠٤٧)، واللفظ للبخاري.

المستضد نفسه، وبغض النظر عما إذا كان اللقاح يتكون من المستضد نفسه أو من المخطط الأولي الذي يتيح للجسم إنتاج المستضد، فإن هذه النسخة الموهنة لن تسبب المرض للشخص الذي يتلقى اللقاح، ولكنها ستدفع جهاز المناعة إلى الاستجابة قدر الإمكان كما لو كانت استجابته الأولى للعامل الممرض الفعلي»<sup>(١)</sup>.

ونظرًا لجدة لقاحات كورونا -بطبيعة الحال؛ لأنه فيروس مستجد- فقد عزف عنها بعض الناس؛ خشية أن تسبب لهم ضررًا مستقبلاً؛ ولذلك صدرت العديد من الفتاوى التي تحث الناس على تلقي لقاح كورونا، منها: فتوى دار الإفتاء المصرية جوابًا عن السؤال الوارد من وزير الشؤون الإسلامية بماليزيا، ونصها:

### السؤال:

الطلب المُقدَّم من معالي السيد/ وزير الشؤون الإسلامية بماليزيا، والمتضمن:

توافقًا وتماشياً مع القضايا الفقهية المستجدة المعاصرة لواقعنا، وانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، تلتمس وزارة الشؤون الإسلامية بماليزيا تبين وتوضيح أحكام جائحة (كوفيد- ١٩) كورونا المستجد، ومع ترقب إطلاق لقاح فيروس (كوفيد- ١٩)، وما له من أهمية وأثر بالغين، وحيث إن موضوع الحل والحرمة أمر حساس، وله شأن كبير لدى المسلمين عامة، والماليزيين خاصة، فإننا نلتمس من دار الإفتاء المصرية المحترمة موافاتنا بحكم استخدام اللقاح بشكل فقهي منضبط ومؤصل، وذلك حرصاً لخدمة الدين الحنيف، ومواءمة لروح العصر وأحكامه، شاكرين لكم حسن إسهامكم لخدمة دين الله وأحكامه، ومشاركتكم لنا في ذلك.

### الجواب:

من أهم مقومات حياة الإنسان ومعيشته صحته التي يستطيع بها تحقيق مراد الله تعالى منه، ورعايتها وحسن تعاهدها والمحافظة عليها من الأمراض المؤذية والأوبئة الفتاكة؛ إذ الأمراض والأسقام هي أشد ما يعرض النفوس للتلف، فحمايتها منها إحياء وحفظ لها، وحفظ النفوس مقصد شرعي جليل من المقاصد الكلية العليا للشريعة الغراء، بل هو متفق عليه بين كل الشرائع السماوية، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

(١) نقلا عن الفتوى السابقة.

قال الشيخ ابن القيم الحنبلي في «زاد المعاد» (٤/ ١٩٦، ط. مؤسسة الرسالة): «لما كانت الصحة من أجل نعم الله على عبده وأجل عطاياه وأوفر منحه بل العافية المطلقة أجل النعم على الإطلاق: فحقيقٌ لمن رُزِقَ حظاً من التوفيق مراعاتها وحفظها وحمايتها عما يُضادُّها». اهـ.

والحماية من الأمراض: إما بالوقاية أو بالعلاج؛ فسبل الوقاية سابقة، ووسائل العلاج لاحقة.

قال الإمام الشاطبي في «الموافقات» (٢/ ١٥٠ - ١٥١): «المؤذيات والمؤلمات خلقها الله تعالى ابتلاءً للعباد وتمحيصاً... وفهم من مجموع الشريعة الإذن في دفعها على الإطلاق؛ رفعا للمشقة اللاحقة، وحفظاً على الحظوظ التي أذن لهم فيها، بل أذن في التحرز منها عند توقعها وإن لم تقع؛ تكملةً لمقصود العبد، وتوسعةً عليه، وحفظاً على تكميل الخلوص في التوجه إليه والقيام بشكر النعم. فمن ذلك: الإذن في دفع ألم الجوع والعطش والحر والبرد، وفي التداوي عند وقوع الأمراض، وفي التوقي من كل مؤذٍ آدميٍّ كان أو غيره، والتحرز من المتوقعات حتى يُقدِّم العدة لها، وهكذا سائر ما يقوم به عيشه في هذه الدار، من درء المفاسد وجلب المصالح... وكون هذا مأذوناً فيه معلومٌ من الدين ضرورة». اهـ.

والأصل في الوقاية: أنها مرحلة استباقية تحفظية لمنع وصول الداء إلى الجسد في الابتداء، فهي خط الدفاع الأول ضد المرض، فإذا وصل الداء للجسد كان العلاج هو خط الدفاع الثاني؛ ولذلك كانت الوقاية مقدّمةً على العلاج؛ لأنها آمنٌ منه خطراً، وأيسرُ تبعه، وأقلُّ تكلفه، فتحفظ بذلك على الإنسان جهده وصحته وماله، وتحفظ على المجتمع ما يمكن أن يتحمّله من تبعات المرض وآثار تطبيبه وتكاليف علاجه.

أما العلاج: فيأتي عقب الإصابة، وغرضه: رفع المرض من الجسم أو تقليل أثره، وقد يتعسر إذا أهمل المريض وتُرِكَ فيه الداء، بل قد يتعذر إذا تمكن منه ضرره، واستحكم فيه أثره، وكلما قوي اهتمام الدول والمجتمعات بالطب الوقائي ووسائل الرعاية الصحية، وازدادت لذلك ميزانياتها ووُجِّهَتْ له مخصّصاتها كلما وفرت بذلك أموالاً طائلة كانت عرضةً للصرف على الطب العلاجي وتبعاته، فالاهتمام بالوقاية في كل مراحلها وتجلياتها أبعث على النهضة الإنسانية، وأسرع في معدلات النمو المجتمعي، وأدلُّ على مستوى الرُقَى الحضاري، ومن هنا قالت الحكماء: «الوقاية خيرٌ من العلاج»، أو كما قيل: «درهمٌ وقايةٍ خيرٌ من قنطارٍ علاجٍ».

وهذا ما عناه الفقهاء بقولهم: «الدفع أسهل من الرفع»، فالمراد بالدفع: الاحتياطُ للأمر وتوقيه، والعملُ على تجنُّبه وتلافيه، وأما الرفع: فهو إزالته بعد نزوله، ومحوه بعد حلوله، فدفع الشيء يكون قبل ثبوته ابتداءً، والرفع يأتي بعد وجوده انتهاءً، فالوقاية خير من العلاج؛ لأن الوقاية دفعٌ والعلاج رفعٌ، أي: أن الأخذ بأسباب الوقاية من المرض قبل حصوله، خير وأولى من البحث عن طرق العلاج منه بعد نزوله.

قال ابن الرومي:

توفي الداء خيرٌ من تصدٍ \*\*\* لأيسره وإن قرب الطبيب

وفي سبيل ذلك اعتنى الإسلام بالحفاظ على حياة الإنسان وصحته اعتناءً عظيمًا، فلم يترك شاردة ولا واردة يرفع بها ضررًا واقعًا، أو يدفع خطرًا متوقعًا، إلا ونص عليها بإشارة خاصة، أو انتظمها ضمن قاعدة عامة، فجاءت تعاليمه جلية وفيّةً، بكل ما يضمن سلامة الإنسان الجسدية والنفسية.

فأما عناية الإسلام برفع الضرر عما يصيب الإنسان في صحته ونفسه: فمنها ما امتن الله به على الإنسان من تسخير النعم التي يُتوصَّل بها إلى الشفاء من الأمراض، وتيسير الحصول عليها دون جهد أو كلفة، كما ورد في شأن العسل، حيث قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٩].

وجاءت الأدلة الشرعية بالأمر بالتداوي، وفيها أعظم دلالة على أن حفاظ الإنسان على سلامة نفسه من الأمراض مقصود شرعي، وبذلك جاء الهدي النبوي في السنة المشرفة، فعن أسامة بن شريك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يُنَزِّلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ مَعَهُ شِفَاءً))، أخرجه الإمام أحمد في «المسند»، والإمام البخاري في «الأدب المفرد»، وغيرهما.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي بن كعب رضي الله عنه طبيبًا، فقطع منه عرقًا، ثم كواه عليه)). أخرجه الإمام مسلم في «الصحيح».

قال الشيخ ابن القيم الحنبلي في «زاد المعاد» (٩/٤): «فكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم فعل التداوي في نفسه، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه» اهـ.

وأما عناية الشريعة بالوقاية من الضرر المحتمل فتتجلى في الأمر بأخذ الإنسان بأساليب الوقاية بقدر الإمكان؛ ليكون في دائرة الأمان، قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

ولذلك جاءت نصوص السنة النبوية مرشدة إلى أهمية الطب الوقائي، سواء كان ذلك عن طريق الغذاء، كما في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُوءٌ وَلَا سِحْرٌ)) متفق عليه، أو عن طريق الإجراءات الاحترازية، حيث نهت الشريعة عن التعرض لمواطن العدوى والضرر، وجاءت بتعاليم محكمة سبقت بها المدارس الطبية الحديثة، منها: الحجر الصحي، فليس للأصحاء أن يخالطوا ذوي الأمراض المعديّة، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا يُورَدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ)) متفق عليه.

قال الإمام القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ٤١٢، ط. الأميرية): «وأما النهي عن إيراد الممرض فمن باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى وجعلها أسباباً للهلك أو الأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها» اهـ.

ونهدت عن الدخول إلى أرض انتشر فيه الوباء أو الخروج منها؛ حمايةً للأنفوس وصيانة لها من التعرض للتلّف، فعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((الطَّاعُونَ رِجْزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ)). متفق عليه.

قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٢٩٩، ط. المطبعة العلمية): «في قوله «لَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ» إثبات الحذر والنهي عن التعرض للتلّف، وفي قوله «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» إثبات التوكل والتسليم لأمر الله وقضائه، فأحد الأمرين تأديب وتعليم، والآخر تفويض وتسليم» اهـ.

ومن أهم أساليب الوقاية من الأمراض في العصر الحديث: اللقاحات الطبية، التي تساعد الجسم الإنساني على تكوين مناعة ضد الإصابة بالأمراض، وفكرة عملها كما تفيده منظمة الصحة العالمية: «أنها تحتوي على أجزاء موهنة أو معطلة من كائن حي معين (مستضد) تؤدي إلى استجابة مناعية داخل الجسم، وتحتوي اللقاحات الحديثة على المخطط الأولي لإنتاج المستضدات بدلاً من المستضد نفسه، وبغض النظر عما إذا كان اللقاح يتكون من المستضد نفسه أو من المخطط الأولي الذي يتيح للجسم إنتاج المستضد، فإن هذه النسخة الموهنة لن تسبب المرض للشخص الذي يتلقى اللقاح، ولكنها ستدفع جهاز المناعة إلى الاستجابة قدر الإمكان كما لو كانت استجابته الأولى للعامل الممرض الفعلي» اهـ.



وما يعيشه العالم في هذه الآونة من انتشار فيروس كورونا وما تسبب فيه من الوفيات الهائلة يجعل الأخذ بأساليب الوقاية وإجراءات الاحتراز من الوباء مطلوبًا مرعيًا، كما يجعل أخذ دوائه الآمن من الخطر عند توفره واجبًا شرعيًا.

فإذا تمكنت الجهات الطبية المختصة من إيجاد لقاح طبي يقي من الإصابة بالعدوى أو يقلل من احتمالياتها، ولم يكن من ورائه مضاعفات أو أخطار، فتشرع المبادرة حينئذٍ لأخذ هذا اللقاح؛ لما في ذلك من حفظ النفس ووقايتها من الوباء.

وقد تقرر في قواعد الفقه أن للوسائل حكم المقاصد، فما يتوصل به إلى الواجب فهو واجب، وما يتوصل به إلى محرم فهو محرم، وحفظ النفوس من الهلاك واجب شرعًا.

قال العلامة شهاب الدين القرافي في «الفروق» (٢/ ٣٣، ط. عالم الكتب): «كما أن وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة، كالسعي للجمعة والحج، وموارد الأحكام على قسمين: مقاصد، وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل: وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها، والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل، وإلى ما يتوسط متوسطة» اهـ.

وقال العلامة العز بن عبد السلام في «قواعد الأحكام» (١/ ٤٦، ط. دار المعارف): «وللوسائل أحكام المقاصد، فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل، ثم تترتب الوسائل بترتيب المصالح والمفاسد» اهـ.

فإذا كان الأطباء قد وجدوا لقاحًا مناسبًا ضد وباء كورونا، وأفاد المتخصصون أن تناوله يحمي من الإصابة بالوباء، ولا يترتب عليه مخاطر صحية أخرى، على مستوى الأفراد والمجتمعات فالمبادرة إلى أخذه مشروعة، بل هي واجبة على من يفيد المختصون أن الحفاظ على صحته متوقف على تناول اللقاح وقاية أو علاجًا؛ لما في ذلك من حفظ النفوس من الخطر والتهلكة.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فالأخذ بأساليب الوقاية من الأمراض واجب على من يُخشى عليه الإصابة بها، واللقاحات الطبية من أهم وسائل الوقاية في العصر الحاضر، فإذا أفاد المتخصصون بأن اللقاح المعد للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)، فعال في الحماية من الإصابة بالفيروس، وأنه لا يؤدي إلى مضاعفات أخرى، فإن أخذ اللقاح حينئذٍ مشروع، وهو واجب على كل من أفاد الأطباء المتخصصون أن الحفاظ على صحته متوقف على تناول اللقاح والدواء؛ وذلك حماية للنفوس من الفناء، وللمجتمع من أن يتفشى فيه الوباء. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتوى رقم (١٥٧٦٢) بتاريخ ٢١/١/٢٠٢١ م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

<http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID=15762>

تاريخ المطالعة: ٢٦/١/٢٠٢٢ م.

والفتوى منشورة كذلك في الموسوعة الإسلامية من دار الإفتاء المصرية (٥٢/ ٤٤٦-٤٥٢).

كذلك قامت دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية بتسجيل مواد دعائية مصورة تدعو فيها المواطنين إلى ضرورة الإسراع بتلقي المطعم دون تردد، وأن في ذلك حماية لهم ووقاية للمجتمع<sup>(١)</sup>.

وأيضاً دعت اللجنة الوزارية للفتوى بالجزائر في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م المواطنين إلى العمل بتوجيهات المصالح الطبية والإقبال بكثافة على استعمال اللقاح المضاد لفيروس كورونا، داعية إلى أخذ المعلومات من مصادرها الموثوقة وتفادي تداول الإشاعات.

وقالت اللجنة في بيان لها أنه بالنظر إلى «التطور الملفت للوضع البائية لجائحة كورونا، في ظل الموجة الخطيرة التي تعرفها مناطق كثيرة من العالم، فإنه ينبغي تنفيذ توجيهات المصالح الطبية في الجزائر وفي العالم، والإقبال بكثافة على استعمال اللقاح»، معتبرة أنه «أمر ضروري لتحقيق المناعة الجماعية»، حيث إن «أحكام الشريعة الإسلامية تأمر بالتداوي»، وذلك تأسيساً على مبدأ «استناد الأحكام الفقهية إلى الخبرة العلمية المتخصصة».

وفي ذات الإطار حذرت اللجنة من «صناعة الإشاعات ونشرها وتداولها»، مؤكدة أن ذلك «من دواعي الفتنة ومن مظاهر الكذب، وقد نهى ديننا الحنيف عن ذلك»، وأكدت في المقابل على ضرورة أن «تؤخذ المعلومات من مصادرها المؤكدة الموثوقة، ولا يجوز أخذها من المصادر المشبوهة الأخرى»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى في دائرة الإفتاء العام الأردنية في ظل جائحة كورونا (ص ٩).

(٢) موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط:

<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie> /١٩٠٨-١٩٠٩

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٧م.

## التوزيع العادل للقاحات كورونا

منذ ظهور فيروس كورونا المستجد وانتشاره في جميع بلاد العالم، وإعلان منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، وجميع الدول المصنعة للدواء تسعى جاهدة لإيجاد اللقاحات الناجعة التي تقي من مخاطر الإصابة بهذا الفيروس، والتي أدت إلى وفاة نحو ستة ملايين إنسان منذ ظهوره حتى الآن.

وطبيعي أن تستطيع الدول التي لديها الإمكانيات العلمية والمادية من الوصول إلى تصنيع تلك اللقاحات؛ ومن ثم تطعيم مواطنيها بها للوقاية من ذلك المرض، ولا يخفى أن تصنيع تلك اللقاحات يتكلف أموالاً ضخمة؛ حيث يمر بالعديد من المراحل البحثية والعلمية والتجريبية حتى يتم اعتماده لقاحاً فعالاً وآمناً.

كذلك فإن الدول التي لديها قدرة مالية وليس لديها القدرة العلمية على إنتاج اللقاحات فإنها تستوردها بأموالها من الدول المصنعة وتوفرها لمواطنيها.

وقد أدى ذلك إلى أن كثيراً من الدول التي ليس لديها القدرة المالية ولا العلمية لم تستطع أن تحصل على اللقاحات بالقدر الكافي؛ ومن هنا اختل ميزان توزيع اللقاحات بين سكان العالم.

وهذا في الحقيقة يمثل خطراً كبيراً؛ حيث إن الفيروس - كما هو معلوم - ظهر في مدينة ووهان الصينية، ومنها انتشر في بلاد العالم كلها؛ ولذلك فإن محاصرته في بلد دون بلد، أو قارة دون أخرى لا يعمل على القضاء عليه؛ إذ سيستمر موجوداً في بعض البقاع، ويتحوّر ويعيد انتشاره مرات ومرات، فالعالم الآن كالقريبة الواحدة، يؤثر ما يحدث في جانب منها في جميع جوانبها دون استثناء.

وقد دعا الإمام الأكبر شيخ الأزهر فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب عبر صفحته الرسمية بموقعي التواصل الاجتماعي «فيس بوك» و«تويتر» في ١٣ أغسطس ٢٠٢١م صُنَّاع القرار في الشركات المنتجة للقاح كورونا إلى إعادة النظر في سياسات التسعير وخطط التوزيع للقاح قائلاً: «نحن أمام اختبار إنساني حقيقي، لا يمكن تجاوزه إلا بالتضامن وتغليب الضمير اليقظ، والرحمة الخالصة، والعدالة الإنسانية، أدعو الشركات المنتجة للقاح كورونا إلى إعادة النظر في سياسات التسعير

وخطط التوزيع، كما أدعو الدول الغنية إلى العمل على معالجة التفاوت الشديد في توزيع اللقاح لضمان وصوله للمناطق الأكثر فقرًا واحتياجًا»<sup>(١)</sup>.

كما تحدّث فضيلته في الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي لسانت إيجدو، المنعقد بالعاصمة الإيطالية روما في أكتوبر ٢٠٢١ م تحت عنوان: «الدعاء من أجل السلام»، بحضور البابا فرنسيس بابا الفاتيكان، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وعدد من قادة الأديان وممثليها- عن وجود خلل في إنتاج اللقاح وفلسفة توزيعه على المستحقين، مشيرًا إلى أنه لم يكن أي منهما على مستوى المسؤولية الإنسانية، وكانت النتيجة أن حصد الموت أرواح خمسة ملايين من الضحايا في أقل من عامين، كما أن الخلل الفادح في نظام التوزيع أدى إلى حرمان قارات بأكملها من الحصول على هذه اللقاحات، وأن الإحصاءات الحديثة تقول: إن نسبة من حصلوا على اللقاح من سكان قارة أفريقيا، قارة الذهب والثروات المعدنية، هي فقط اثنان إلى ثلاثة بالمائة، في مقابل قارات أخرى حصل نصف سكانها أو ثلاثة أرباعهم على حقهم في الحياة بسبب وفرة هذه اللقاحات»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: الرابط:

<https://www.facebook.com/GrandImam>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٢ م.

والرابط:

<https://twitter.com/alimamaltayeb?lang=ar>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٢ م.

وأيضًا: موقع صحيفة «المصري اليوم» على الرابط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/٢٣٩٧٢٨١>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٢ م.

(٢) من تقرير مشاركة فضيلة الإمام الأكبر في العديد من الفعاليات العالمية في روما على الرابط:

<https://www.azhar.eg/observer/details/ArtMID/٥٦٩٣٠/ArticleID/١١٤٢>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٢ م.

ونشر أيضًا بموقع «القاهرة ٢٤» على الرابط:

<https://www.cairo24.com/١٣٨٨٨٤٩>

تاريخ المطالعة: ٢٠٢٢/٢/٢ م.

## الحث على إجراء تحليل الكشف عن فيروس كورونا

من الوسائل التي اعتمدتها الجهات الصحية للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا إجراء تحليل مسحة (PCR)، وذلك بأخذ عينة صغيرة من أنسجة الغشاء المخاطي الأنفي أو الفموي وتحليلها لمعرفة وجود الفيروس من عدمه.

ويعتبر هذا أحد الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا؛ حيث قد يصاب الإنسان بالفيروس، دون أن تظهر عليه أعراضه المرضية.

ومن ثم يتم إخضاعه للعلاج مبكراً، مع تطبيق إجراءات الحجر الصحي عليه، ومراعاة جميع الإجراءات الاحترازية الأخرى عند التعامل معه، وتجنبه أماكن التجمعات ونحوها، وعدم مصافحته وغير ذلك من الإجراءات منعا لانتقال العدوى وانتشار الفيروس بهذه الصورة من شخص لآخر. وقد اشترطت أغلب دول العالم عمل ذلك الاختبار للسماح بدخول أراضيها زمن الوباء.

واستتبع هذا الاستفتاء عن أثر عمل مسحة (PCR) لاختبار كورونا أثناء الصوم، وهل يفسد بها الصوم أم لا؟

### وصدرت بهذا الخصوص فتوى دار الإفتاء المصرية، ونصها:

«ما حكم قيام الصائم بعمل مسحة (PCR) لاختبار كورونا؟ وبيان مدى إصابته من عدمها؟ وهل تُعدُّ من المفطرات؟ سواء في ذلك المسحة عن طريق الأنف أو الحلق.

### الجواب:

حفاظ الإنسان على نفسه من الأمراض مقصود شرعياً، ولذلك جاءت الأدلة الشرعية باتخاذ كافة السبل المؤدية إلى التداوي والعلاج؛ أخذاً بأسباب النجاة، وعملاً بالسنن الكونية التي أودعها الله تعالى في هذه الحياة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً)) رواه الإمام البخاري في الصحيح، وعن جابر بن عبد الله رضي الله

عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)) رواه الإمام مسلم في الصحيح.

وعن أسامة بن شريك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: ((تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ مَعَهُ شِفَاءً)) أخرجه الإمام أحمد في المسند، والإمام البخاري في الأدب المفرد، وغيرهما.

قال الشيخ ابن القيم الحنبلي في زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٩، ط. الرسالة): «فكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم فعل التداوي في نفسه، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه». أهـ وقد أرشد الشرع الشريف إلى الرجوع في التداوي من الأمراض إلى الأطباء؛ لأنهم أهل الذكر والتخصص في هذا، فعن هلال بن يساف، قال: جُرِحَ رجلٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ((أَدْعُوا لَهُ الطَّيِّبَ))، فقال: يا رسول الله، هل يُغْنِي عنه الطبيب؟ قال: ((نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ مَعَهُ شِفَاءً)).

وعن زيد بن أسلم أن رجلاً أصابه جرح، فاحتقن الدم، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا له رجلين من بني أنمار فقال: ((أَيُّكُمَا أَطَبُّ؟))، فقال رجل: يا رسول الله، أو في الطب خير؟ فقال ((إِنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ)). أخرجهما ابن أبي شيبة في «مصنفه».

ومن الأساليب التي اعتمدها الأطباء في الكشف عن مرض كورونا «كوفيد ١٩» أو الاشتباه في الإصابة به، كأحد الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشاره: عمل مسحة (PCR)؛ وذلك بأخذ عينة طبية صغيرة من أنسجة الغشاء المخاطي الأنفي أو الفموي، بغرض تحليلها واكتشاف نوع الجين الفيروسي فيها، وذلك إما بالمسحة الأنفية القصيرة، أو المسحة الحلقيّة؛ بحيث يُدخِل الطبيب المختص عُودًا رقيقًا ومرنًا ذا طرفٍ قُطَنيٍّ في الأنف، أو يفرد طرفه على امتداد الجزء الخلفي من الحلق.

وهذه الخطوة من الاختبارات هي أولى مراحل العلاج؛ لأن بها يعرف وجود الفيروس من عدمه، وكذلك حجمه ومدى خطورته، وعلى أساس ذلك يتم تحديد العلاج، والمسار الذي سيسلكه المُصاب، مما يجعله أمرًا مهمًا في تداوي المريض من هذا الفيروس الوبائي.

وهذه الطريقة الاستباقية من التداوي لا يفطر الصائم بسببها، ولا فرق في ذلك بين المسحتين الأنفية أو الحلقيّة؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أن كلاً من الأنف والفم سبيل يحصل بالواصل منه الفطر، ويتعلق به التحريم، وأداة الفحص التي تدخل منهما لا تصل إلى الجوف، وما كان كذلك فلا يعتبر من المفطرات؛ ولذلك فرق الفقهاء بين اليابس والرطب، بناءً على أن اليابس لا يتعدى إلى الباطن في العادة، بل ذهب بعضهم إلى أن اليابس لا يُفطر وإن تعدى ووصل إلى الجوف.

قال الإمام السرخسي في المبسوط (٣/ ٦٨، ط. دار المعرفة): «وأكثر مشايخنا رضي الله عنهم أن العبرة بالوصول، حتى إذا علم أن الدواء اليابس وصل إلى جوفه فسد صومه، وإن علم أن الرطب لم يصل إلى جوفه لا يفسد صومه عنده، إلا أنه ذكر اليابس والرطب بناءً على العادة، فاليابس إنما يستعمل في الجراحة لاستمساك رأسها به فلا يتعدى إلى الباطن، والرطب يصل إلى الباطن عادة، فلهذا فرق بينهما» اهـ.

قال الإمام الدردير المالكي في أقرب المسالك (١/ ٦٩٩، ط. دار المعارف): «وأما غير المائع: فلا يفطر إلا إذا وصل للمعدة من الفم، ولكن نقل الحطاب وغيره عن «التلقين»: أن ما وصل للحلق مفطر مطلقاً؛ من مائع أو غيره» اهـ. قال مُحَشِّيه العلامة الصاوي: «قوله: «ولكن نقل الحطاب» إلخ: والطريقة الأولى للبساطي وكثير من الشراح، وهي الأظهر» اهـ.

وقال الإمام الشافعي في الأم (٢/ ١١١، ط. دار المعرفة): «وما داوى به قُرْحَةٍ مِنْ رَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ فَخَلَصَ إِلَى جَوْفِهِ فَطَرَهُ، إِذَا دَاوَى وَهُوَ ذَاكِرٌ لَصَوْمِهِ عَامِدٌ لِإِدْخَالِهِ فِي جَوْفِهِ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يُفْطِرُهُ الرِّطْبُ وَلَا يُفْطِرُهُ الْيَابِسُ» اهـ.

الثاني: أن هذه الأداة لا تستقر داخل الجوف، وقد نصَّ بعض الفقهاء على أن استقرار الداخل في الجوف شرطُ فسادِ الصوم.

قال العلامة السمرقندي في تحفة الفقهاء (١/ ٣٥٥، ط. دار الكتب العلمية): «فَأَمَّا إِذَا طُعِنَ بِرُمُحٍ ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ سَاعَتِهِ لَا يَفْسِدُ صَوْمُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي مَحَلِّ الطَّعَامِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنْ مِنْ ابْتَلَعَ لَحْمًا مَرْبُوطًا عَلَى خَيْطٍ ثُمَّ انْتَزَعَ مِنْ سَاعَتِهِ لَا يَفْسِدُ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي مَحَلِّهِ حَتَّى يَعْمَلَ عَمَلَهُ فِي دَفْعِ الْجُوعِ» اهـ.

وقال الإمام الكاساني في «بدائع الصنائع» (٢/ ٩٣، ط. دار الكتب العلمية): «وهذا يدل على أن استقرار الداخل في الجوف شرطُ فسادِ الصوم» اهـ.

الثالث: أن هذه الأداة المستخدمة للاختبار، وإن دخلت إلى الجوف فإنها لا تنفصل، أي يبقى شيء منها في الخارج.



قال الإمام السرخسي في المبسوط (٣/ ٩٨): «لو ابتلع خيطاً، فإن بقي أحد الجانبين بيده لم يفسد صومه، وإن لم يبق فسد صومه» اهـ.

وقال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق (٢/ ٣٠٠، ط. دار الكتاب الإسلامي): «ولو شد الطعام بخيط وأرسله في حلقه وطرف الخيط في يده لا يفسد الصوم، إلا إذا انفصل» اهـ.

وقال العلامة ابن عابدين في رد المحتار (٢/ ٣٩٧، ط. دار الفكر): «(قوله: وإن غيَّبه) أي غيَّب الطرف أو العود؛ بحيث لم يبق منه شيء في الخارج، (وكذا لو ابتلع خشبة)، أي: عوداً من خشب، إن غاب في حلقه: أفطر، وإلا: فلا، (قوله: مفاده)، أي: مفاد ما ذُكر متناً وشرحاً، وهو أن ما دخل في الجوف، إن غاب فيه فسد، وهو المراد بالاستقرار، وإن لم يغب بل بقي طرف منه في الخارج أو كان متصلاً بشيء خارج: لا يفسد لعدم استقراره». اهـ.

وعلى ذلك جرى قرار المجمع الفقهي بمكة المكرمة، حيث قرَّر في دورته العاشرة برقم ٩٣ (١٠/ ١) لسنة ١٩٩٧م «أنَّ إدخال جسم من منظار أو الأنابيب التي تستخدم للتصوير أو لإجراء عملية جراحية لا تفطر الصائم» اهـ.

وقد نص جماعة من العلماء على أن الصائم لا يفطر إلا بطعام أو شراب، أو بما ينماغ ويغذي، وما عدا ذلك لا يفسد به الصوم.

قال العلامة ابن مازة الحنفي في المحيط البرهاني (٢/ ٣٨٥، ط. دار الكتب العلمية): «وفي «البَقَالِي»: إذا أمسك في فمه شيئاً لا يؤكل، فوصل إلى جوفه لا يفسد صومه» اهـ.

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي في الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ٤٣٨، ط. دار ابن حزم): «ومن أصحابنا من يقول: لا يحصل الفطر إلا بما ينماغ ويغذي، وهو قول قوم من المتقدمين». اهـ.

وقال الإمام الماوردي الشافعي في الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦، ط. دار الكتب العلمية): «قال الحسن بن صالح بن حي الكوفي: لا يفطر إلا بطعام أو شراب، وبه قال أبو طلحة في البرد؛ لأنه ليس بمطعم ولا مشروب». اهـ.

وبناءً على ذلك فعمل مسحة (PCR) هو إجراء يتخذه الأطباء في الكشف عن مريض كورونا أو المشتبه في إصابته بالفيروس، كأحد الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار الفيروس، وهذه الخطوة من الاختبارات هي أولى مراحل العلاج؛ لأن بها يعرف وجود الفيروس من عدمه، وكذلك حجمه ومدى خطورته، والذي على أساسه يتم تحديد العلاج، والمسار الذي سيسلكه المُصاب، مما يجعله مطلوبَ الإجراء لمن يُشتبه في إصابته بالوباء.

وعمل مسحة كورونا في نهار رمضان لا يُفسد الصوم؛ لأن أداة الفحص التي تتم بها لا تصل إلى الجوف، ولو وصلت فهي لا تستقر فيه، ويبقى طرفها متصلاً بالخارج، وما كان كذلك فلا يُفطر عند بعض الفقهاء، ولا فرق بين المسحة الأنفية أو المسحة الحلقية، كما أن المسحة تدخل أيضاً تحت ما ذهب إليه جماعة من العلماء من أنَّ الصائم لا يفطر إلا بطعام أو شراب، أو بما ينماغ ويُغذي، فإذا دخل في فم الصائم شيء لا يؤكل أو يشرب لم يفسد صومه، وإن وصل إلى جوفه. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) الفتوى رقم (١٦١٣٤) بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢١ م، المفتي: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

١٦١٣٤=https://www.dar-alifta.org/Home/viewfatwa?ID

تاريخ المطالعة: ٢٥/١/٢٠٢٢ م.

## الحث على التبرع بالبلازما لمصابي كورونا وتحريم بيعها

بعد ما أثبتت التجارب العلمية التي أجرتها هيئة الغذاء والدواء الأمريكية وغيرها في دول العالم، ومنها مصر إمكانية استخدام البلازما المستخلصة من دم المتعافين من فيروس كورونا في علاج الحالات الحرجة من المرضى لاحتوائها على الأجسام المضادة للفيروس اتجهت العديد من الدول إلى استخدامها، وكانت مصر من الدول السبّاقة إلى ذلك؛ حيث ناشدت وزارة الصحة المصرية المتعافين من فيروس كورونا التبرع بتلك البلازما.

وقد صدرت العديد من الفتاوى من المؤسسات الإفتائية بهذا الخصوص، منها فتوى دار الإفتاء المصرية التي نصها:

”في ظل ما يعانيه معظم بلاد العالم من (فيروس كورونا المستجد) وفي إطار جهود الدولة المصرية لإيجاد خطوط علاجية في إيجاد علاج للمرضى المصابين بهذا الفيروس؛ فهل يجوز أخذ البلازما من المتعافين من هذا (الفيروس) للمساعدة في علاج المرضى الحاملين له؟

### الجواب:

البلازما (Plasma): هي مادة سائلة من مكونات الدم، وتميل في لونها للصُّفرة، ويكون أخذها من الدم بأحد طريقتين: إمّا من خلال أخذ عينة من الدم بكمية معينة، ثم يتم عمل فصل مختبري للبلازما من مكونات الدم، وإمّا أخذ البلازما فقط مباشرة من الشخص عن طريق أجهزة طبية متخصصة تعمل على فصل البلازما عن غيرها من مكونات الدم<sup>(١)</sup>.

وتَدْخُل (البلازما) المأخوذة من شخصٍ في وظائف علاجية كثيرة، منها: المساعدة على الحفاظ على درجة حرارة الجسم، ومنها: إزالة المخلفات من الوظائف الخلوية والتي تعمل على المساعدة في إنتاج الطاقة، إلى غير ذلك من الوظائف الرئيسة التي تنفذها مكونات البلازما المختلفة. «مأمونية الدم وتوافره»، مقال منشور على الصفحة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية.

(١) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/٢٣٧، ط. عالم الكتب).

ومن أجل أهمية (البلازما) في العلاج وفي ظل نجاح تجربة وزارة الصحة المصرية في حقن المصابين بـ (فيروس كورونا المستجد) ببلازما المتعافين لا سيما الحالات الحرجة؛ فقد نادى وزارة الصحة بضرورة أخذ (البلازما) من المتعافين من هذا الفيروس، وأخذت في وضع الضوابط لذلك، والعمل على التَّوسُّع في سحب (البلازما) من المتعافين، وذلك بالتنسيق مع مراكز نقل الدم القومية في المحافظات المختلفة.

وفي سياق هذه الجهود الطبية للدولة فإنَّ مشاركة المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) بـ (بلازما الدم) الخاصة بهم لحقن المصابين من هذا الفيروس هو واجب شرعيٌّ، وخُلُقٌ وَطَنِيٌّ، لا سيما مع الاحتياج الطبي للحالات الحرجة؛ وذلك لأنَّ مشاركة المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) بـ (بلازما الدم) الخاصة بهم هو وسيلة لحفظ النفس، وحفظ النفس واجب دَلَّت عليه النصوص الشرعية، فتكون الوسائل إليه كذلك؛ لأنَّ الوسائل لها حكم المقاصد.

كما أنَّ أخذ (البلازما) من المتعافين للمشاركة في حَقْن المصابين هو من باب إحياء النَّفْسِ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وهو أيضًا من باب التضحية والإيثار اللذين أَمَرَ الله تعالى بهما وحثَّ عليهما في قوله سبحانه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

يضاف لذلك أنَّ علاج المرضى وإنقاذ المصابين وإغاثة الملهوفين والمنكوبين هو من الواجبات الأساسية على المسلمين؛ لأنها تُعدُّ أهم الضروريات المقاصدية الخمس التي قام على أساسها الشرع الشريف، وهي ضرورة حفظ النفس؛ حيث إنها تدخل دخولًا أساسيًا فيها.

يقول الإمام العز بن عبد السلام في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»<sup>(١)</sup> في معرض ذكر أمثلة على تقديم الفاضل على المفضول من المصالح سواء كانت واجبة أو مندوبة، مُقَرَّرًا أن إنقاذ النفس مما قد تُشْرِفُ عليه من خطر هو -قبل كل شيء- تأديةٌ لحق الله تعالى بالحفاظ على النفوس: «تقديم إنقاذ الغرقى المعصومين على أداء الصلوات؛ لأنَّ إنقاذ الغرقى المعصومين عند الله أفضل من أداء الصلاة، والجمع بين المصلحتين ممكنٌ بأن ينقذ الغريق ثم يقضي الصلاة، ومعلومٌ أن ما فاتته من مصلحة أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك، وكذلك لو رأى الصائم في رمضان غريقًا لا يتمكن من إنقاذه إلا بالفطر، أو رأى مَصُولًا عليه لا يمكن تخليصه إلا بالتَّقْوِي بالفطر، فإنه يفطر وينقذه، وهذا أيضًا من باب الجمع بين المصالح؛ لأنَّ في النفوس حقًا لله عز وجل وحقًا لصاحب النفس، فقدَّم ذلك على فوات أداء الصوم دون أصله» اهـ.

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٦٦، ط. مكتبة الكليات الأزهرية).

وضرورة حفظ النفس هذه هي حقٌّ لله تعالى أوَّلاً قبل أن تكون حقّاً للعباد؛ ولذلك ارتقت الشريعة بها من الحقوق إلى الواجبات، ومن أجل ذلك حرَّم الله تعالى الانتحار وإيذاء الشخص لنفسه وإهلاكه لها، فقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا \* وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُونًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٢٩ - ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وأخرج البخاري ومسلم عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)).

وامتناع المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) من أخذ البلازما يَفُوت به إنقاذ مَنْ أَسْرَف على الهلاك أو خِيفَ من تدهور حالته الصحية، وفي ذلك فوات حفظ النفوس الذي هو مُقَدَّمٌ في الشرع الشريف.

كما أَنَّ الدم مُتَجَدِّد في جسد الإنسان، بل دائم التَّجَدُّد والتَّغَيُّر، فالقدر المأخوذ من الدم لاستخلاص (البلازما) لا يُعْجِز الشخص المأخوذ منه، بل إنه يصح وصف هذا القدر المأخوذ منه بكونه زائداً عن حاجته، والفاضل عن حاجة الشخص يستحب المواساة به لِمَنْ به حاجة، فعن أبي سعيد الخدري قال: بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ))، قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أَنَّهُ لا حق لأحد منا في فضل. رواه مسلم.

يقول الإمام النووي في «شرحه على صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>: «في هذا الحديث الحث على الصدقة، والجود، والمواساة، والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب» اهـ.

والحاجة في أخذ (بلازما) المتعافين ثابتة وحاصلة للمصابين بهذا الفيروس؛ حيث ثبت طِبِّيًّا أَنَّ العلاج بـ (البلازما) هو طوق النجاة للمرضى أصحاب الحالات الحرجة الحاملين لهذا الفيروس، لا سيما أَنَّهُ وفي سياق الاشتراطات والاحتياجات الطبية لا يَحْصُلُ للمأخوذ منه البلازما ضرر أو مضاعفات صحية.

وأخذ (بلازما) المتعافين للمشاركة في علاج المصابين هو من الرحمة والترابط والتواصل والمواساة التي نادى بها الدين الإسلامي الحنيف، وفي الحديث: ((الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) رواه البخاري.

(١) شرح صحيح مسلم (١٢/٣٣، ط. دار إحياء التراث العربي).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ)) رواه أبو داود.

وروى الطبراني في «الأوسط» عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً...)) الحديث.

كما أن أخذ (البلازما) من المتعافين للمشاركة في علاج المصابين هو أيضاً من مسؤولية المسلم وواجباته تجاه إخوانه المسلمين؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا))، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

على أنه ينبغي في أخذ (بلازما الدم) من المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) اتباع التعليمات والضوابط التي أقرتها الدولة من خلال وزارة الصحة المصرية لشروط أخذ البلازما؛ وذلك لأجل ضمان سلامة الشخص المأخوذ منه البلازما.

وعلى ذلك وفي واقعة السؤال: فإنَّ أخذ (بلازما الدم) من المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) للمساعدة في علاج المرضى الحاملين له هو أمرٌ جائزٌ شرعاً، ولا حرج فيه، ويُعدُّ ذلك من المسؤولية المجتمعية التي تقع على كاهل المتعافين من هذا الفيروس، ويثاب الشخص على ذلك، كما أنه ومع الاحتياج الطبي للحالات الحرجة الحاملة لهذا الفيروس يتعيَّن القول بوجوب مشاركة المتعافين من (فيروس كورونا المستجد) بـ (بلازما الدم) لحقن المصابين من هذا الفيروس، وذلك مع مراعاة ما تُقرِّره الجهات الطبية من شروط واحتياطات لأخذ البلازما من المتعافين من هذا الفيروس. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) الفتوى رقم (١٥٥٢٢) بتاريخ ١٢/٧/٢٠٢٠ م، المفاتيح: فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي علام. منشورة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية على الرابط:

15522=http://www.dar-alifta.org/Home/ViewFatwa?ID

تاريخ المطالعة: ٣١/١/٢٠٢٢ م.

ونحوها في: فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٦٩٣ - ٧٠٠).

كما صدرت العديد من الفتاوى التي تحذر من بيع البلازما لمرضى فيروس كورونا، ومن ذلك فتوى دار الإفتاء المصرية التي ورد فيها:

«ما حكم استغلال بعض المتعافين حاجة المرضى بطلب مقابل مادي لإعطاء البلازما المستخلصة من دمه في ظل انتشار هذا الوباء الذي يهدد أمن البشرية واستقرارها؟

### الجواب:

حث الشرع الشريف على التراحم والتعاون، ونهى عن كل ما يؤول إلى التخاذل والاستغلال، فأما الحث على التعاون، فقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وأما النهي عن التخاذل والاستغلال، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) متفق عليه.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْذُلُ أَمْرًا مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ، وَيُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عَرِضِهِ، إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نَصْرَتَهُ، وَمَا مِنْ أَمْرٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عَرِضِهِ، وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ، إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ نَصْرَتَهُ)) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» وأبو داود في «السنن».

واستغلال الإنسان لحاجة أخيه بطلب مقابل مادي لدفعها عنه، أو ترك معاونته هو من التخاذل المنهي عنه شرعاً.

قال الإمام النووي في «شرح مسلم»<sup>(١)</sup>: «وأما (لا يخذله) فقال العلماء: الخذل، ترك الإعانة والنصر، ومعناه: إذا استعان به في دفع ظالم ونحوه لزمه إعانتة إذا أمكنه، ولم يكن له عذر شرعي» اهـ.

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم»<sup>(٢)</sup>: «في هذا فضل معونة المسلم للمسلم في كل خير، وفعله المعروف إليه، وستره عليه» اهـ.

(١) شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٢٠، ط. دار إحياء التراث).

(٢) إكمال المعلم (٨/ ٤٩، ط. دار الوفاء).



وقال العلامة ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(١)</sup>: «وقوله: (وَلَا يُسْلِمُهُ) أي لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه، بل ينصره ويدفع عنه... وقد يكون ذلك واجباً وقد يكون مندوباً بحسب اختلاف الأحوال» اهـ. وكلما زادت حاجة الإنسان وكربته كان الأمر بإعانتته ومساندته في تخطيها أوجب وألزم، وغير خفي أن أشد الحاجات وأصعب الكربات هي حاجة الإنسان إلى ما به نجاته وقوام حياته، وأن التخاذل في دفعها أو استغلالها من أقبح الأفعال وأشدّها إثماً ووزراً.

ويزيد ثواب الإنسان وأجره إذا اختصه الله تعالى بما لم يختص به غيره من القدرة على إعانة من أوشك على الهلاك، فبادر إلى ذلك وبذل ما في وسعه لإنقاذهم، بينما يزيد إثمهم ووزرهم إن استغل تلك الحاجة فتراخى عن الإعانة، أو استأثر بما حباه الله تعالى من فضل على نفسه وشح به على الآخرين.

وبينما تسبب انتشار وباء فيروس كورونا في هلاك الكثير من المرضى المصابين به لعدم توفر علاج فعال للتداوي منه، ثم من الله على الناس باكتشاف نجاح علاج المرضى ذوي الحالات الخطرة من الحقن بالبلازما المستخلصة من دماء المتعافين من الفيروس لاشتمالها على المضادات التي بها يضعف الفيروس ويتلاشى بإذن الله، وناشدت وزارة الصحة المتعافين بضرورة التوجه للتبرع بالبلازما كمساعدة من الإنسان في علاج أخيه الإنسان، وإنقاذ المجتمع ككل من وباء الوباء والهلاك، تحتم في هذه الحالة على كل مريض قد تعافى وتوفرت فيه الشروط المبادرة إلى التبرع؛ امتثالاً لما حث عليه الشرع من وجوب التعاون على الخير والسعي في قضاء حوائج الناس وإنقاذهم من الهلاك. والتفريط في أداء ذلك الواجب هو تفريط من الإنسان نحو أخيه وتخاذلٌ نحو مجتمعه، يستوجب الإثم الشرعي، واللوم المجتمعي.

وعلى ذلك: فلجوء بعض المتعافين من فيروس كورونا إلى بيع البلازما بمقابل مالي، محرم لعدة أمور، منها:

أولاً: أن في ذلك استغلالاً لجائحة مجتمعية تلحق بالمجتمع والوطن كله، مما يوجب تكاتف جميع أفرادها في اجتيازها لا سيما القادرين منهم على ذلك، مما يحتم عليهم المبادرة إلى ذلك ببذل كل ما يمكنهم بذله لا التدني بطلب أجر مادي فيما هو واجب عليهم، وبه تتحقق سلامتهم وسلامة وطنهم، خاصة بعد أن وجهت الجهات المعنية الدعوة إليهم وطلب مساندتهم.

وقد أمر الشرع بالحفاظ على الأوطان، وأثنى على من يبذل نفسه فداء لها، فكيف بمن يمتنع عن المشاركة في سلامتها بالتبرع بالقليل من دمه.

(١) فتح الباري (٥/٩٧، ط. دار المعرفة).

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرجو سلامة وطنه ويدعو للمدينة بالصحة حين انتشر بها الوباء. فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ)) متفق عليه.

ثانيًا: أن في بيع البلازما للمرضى الذين أوشكوا على الهلاك، إعلاء لما هو أدنى على ما هو أعلى، حيث أعلى من رغبته في المال على رغبته في نجاة وسلامة نفس إنسانية يثاب عظيم الثواب إن شارك في نجاتها، فإذا به يفضل الأجر المالي على الثواب الإلهي، وقد أنكر الله تعالى فعل ذلك فيما يقصه على لسان سيدنا موسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

كما أن في ذلك اتصافًا بالأنانية وحب النفس والشح، وتخليًا عن الإيثار والبذل اللذين أثنى الله تعالى على أهلها، قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَفِ ۖ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

ثالثًا: أن في إيثار بيع البلازما والعزوف عن التبرع بها تفويتًا لشكر الله تعالى على نعمة الشفاء من ذلك المرض القاتل، فلولًا فضل الله عليه لظل مريضًا به ومحتاجًا إلى من لا يستغل حاجته ويتبرع له بالدماء رغبة في شفائه لا رغبة في المال، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

قال العلامة أبو طالب المكي في «قوت القلوب»<sup>(١)</sup>: «وأما شكر الجوارح للمنعمة المتفضل سبحانه وتعالى فهو أن لا يعصيه بنعمة من نعمه، وأن يستعين بنعمته على طاعته ولا يستعين بها على معاصيه» اهـ.

كما أن اللجوء إلى بيع البلازما هو من المحرم فعله، لورود النهي عن حرمة بيع الدماء وحرمة ثمنه، والبلازما مستخلصة من الدماء؛ لما في ذلك من الانتقاص من تكريم الله تعالى له، ومضاهاة نعمته عليه في جسده بالسلعة التي تباع وتشتري، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، وحق الإنسان في جسده ليس حقًا ماليًا بحيث يباح له البيع منه، وإنما جاز التبرع فقط إحياء للنفوس وإعلاء للقيم الإنسانية.

(١) قوت القلوب (١/ ٣٤٤)، ط. دار الكتب العلمية.

وقد تواردت النصوص الشرعية على حرمة بيع الدم، وحرمة ثمنه.

روى الإمام البخاري في «صحيحه» عن عون بن أبي جحيفة قال: «رأيت أبي، فقال: ((إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الدم)).»

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً عند الركن، قال: فرفع بصره إلى السماء فَضَحِكَ، فقال: ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ! -ثلاثاً- إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حَرَّمَ على قومٍ أكلَ شيءٍ حَرَّمَ عليهم ثمنه)) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» وأبو داود في «السنن».

قال العلامة ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(١)</sup>: «... ثمن الدم، واختلف في المراد به فقيل: أجرة الحجامة، وقيل: هو على ظاهره، والمراد: تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير وهو حرام إجماعاً، أعني بيع الدم وأخذ ثمنه» اهـ.

وقد تقرر في قواعد الشرع «أن كل ما حرم لذاته حرم بيعه»، وقد تواردت النصوص على حرمة الدم، فعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ -أَوْ بِزِمَامِهِ- قَالَ: ((يُيَوْمَ هَذَا!))، فَسَكْتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: ((أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟)) قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ((فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟)) فَسَكْتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: ((أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟)) قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: ((فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ)) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه».

وقال العلامة ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(٢)</sup>: «أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه» اهـ.

وحرمة البيع لا تعني حرمة الانتفاع به وبذله على سبيل التبرع إنقاذاً لحياة المريض من الموت.

قال الشيخ ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٣)</sup>: «وينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع أوسع من باب البيع، فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به، بل لا تَلَازُمُ بينهما، فلا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع» اهـ.

ونص الفقهاء على حرمة بيع ما يجب بذله حال الاضطرار.

(١) فتح الباري (٤/٤٢٧، ط. دار المعرفة).

(٢) فتح الباري (٤/٤١٥).

(٣) زاد المعاد (٥/٦٦٨، ط. مؤسسة الرسالة).

قال الإمام النووي في «روضة الطالبين»<sup>(١)</sup>: «وإذا أوجبنا البذل، هل يجوز أن يأخذ عليه عوضاً كإطعام المضطر؟ وجهان، الصحيح: لا؛ للحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء» اهـ.

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإن لجوء البعض إلى بيع البلازما المستخلصة من دمائهم محرم شرعاً؛ لما في ذلك من التخاذل والاستغلال لجائحة مجتمعية وحاجة إنسانية، وتقديم للمنفعة الخاصة على المصلحة المجتمعية والحياة الإنسانية، ولا يخفى ما في ذلك من التخلي عن جميل الصفات التي أمر بها الشرع من التعاون والإيثار والتراحم بين الناس والتحلي بقبيحها من الأنانية والشح والاستغلال، كما أن في ذلك الفعل بيعاً لما لا يحل بيعه؛ إذ إن حق الإنسان في جسده ودمه ليس حقاً مالياً يباح له البيع منه، وإنما جاز بذله عند عدم الضرر والحاجة الشديدة إليه إحياءً للنفوس وإعلاءً للصلة الإنسانية. والله سبحانه وتعالى أعلم»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) روضة الطالبين (٥/ ٣١٠).

(٢) فتاوى النوازل «وباء كورونا» (COVID-١٩) (ص ٧٠١-٧٠٧).

## خاتمة الدراسة

وبعد؛ فيمكن استخلاص ما انتهت إليه الدراسة في النتائج التالية:

- ◆ أولاً: حفظ النفس أحد الضروريات الخمس التي اتفقت عليها جميع الشرائع.
- ◆ ثانياً: الضروريات الخمس تدور كلها حول الإنسان من حيث حفظ دينه، وحفظ حياته وسلامته وكرامته وحفظ شرفه وعرضه ونوعه، وحفظ عقله، وحفظ ماله، والأحكام الشرعية كلها شرعت لذلك.
- ◆ ثالثاً: التداوي مشروع ومأمور به، ما لم يكن فيه ضرر.
- ◆ رابعاً: لا يجوز التداوي بالمحرمات والنجاسات، إلا أن تستحيل إلى مادة أخرى لا ينطبق عليها الوصف السابق، أو تدعو ضرورة للتداوي بها.
- ◆ خامساً: وسائل الوقاية من الأمراض قبل الإصابة بها مشروعة ومطلوبة، كالتطعيم، والكشف المبكر.
- ◆ سادساً: أثبت الشرع الشريف العدوى، وأمر باتقائها، وأرسى مبادئ الحجر الصحي، وقواعد الحماية والوقاية من الأمراض والأوبئة.
- ◆ سابعاً: يجوز التبرع بالدم، ولا بأس بجمعه وتخزينه بصورة منتظمة وإنشاء بنوك للدم، ما لم يضر بالمتبرع.
- ◆ ثامناً: يجوز نقل الأعضاء وزراعتها بضوابط، أهمها موافقة المتبرع قبل موته أو أوليائه بعد موته، وأن يكون بعد التحقق من موته، وبلا عوض، ودون امتحان لجسد الميت، ويكون النقل محققاً نفعاً للمنقول إليه، وأن يتم ذلك بإشراف الدولة وفي مؤسسات رسمية، وألا يكون العضو المنقول من الأعضاء التناسلية.
- ◆ تاسعاً: للفحص الطبي قبل الزواج أهمية على مستوى الفرد والمجتمع، ولولي الأمر أن يلزم به.
- ◆ عاشراً: ليس هناك مانع من تحديد جنس الجنين على المستوى الفردي، أما على المستوى الجماعي فلا يجوز لما يؤدي إليه من تغيير نظام التناسل البشري.
- ◆ حادي عشر: لا بأس بالتلقيح الصناعي بين الزوجين إذا ثبت قطعياً أن البويضة من الزوجة والحيوان المنوي من زوجها، وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة، ثم أعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة حال قيام الزوجية، دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر، وكانت هناك ضرورة طبية داعية إلى ذلك، وعلى أن يتم ذلك على يد طبيب حاذق مؤتمن.
- ◆ ثاني عشر: استئجار الأرحام أو الرحم البديل محرم شرعاً، ولا يجوز بحال من الأحوال.

- ◆ ثالث عشر: لا بأس بتجميد الأجنة الخاصة بالزوجين لغرض عملية التلقيح الصناعي بينهما إذا تم حفظها بشكل آمن تمامًا وتحت رقابة مشددة، على ألا يتم وضع اللقيحة في رَحِمٍ أجنبية غير رحم صاحبة البويضة الملقحة لا تبرعًا ولا بمعاوضة، وعلى ألا يكون لعملية التجميد أية آثار جانبية سلبية على الجنين.
- ◆ رابع عشر: يجوز استعمال البويضات والحيوانات المنوية في البحث العلمي ما لم يقترن به أمرٌ مُحَرَّم.
- ◆ خامس عشر: يجوز إنشاء بنوك الحليب للضرورة، مع مراعاة حفظ ذلك وتوثيقه بالإشهاد أو الكتابة؛ حتى لا تقع الحرمة بزواج غير مشروع مستقبلاً.
- ◆ سادس عشر: لا يجوز تعقيم أحد الزوجين، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصابًا بمرض موروث، أو ينتقل بالوراثة، أو قرر الطبيب الثقة أن الحمل يصيب المرأة بضرر محقق إذا حملت.
- ◆ سابع عشر: تنظيم النسل حسب الأحوال والظروف مباح شرعًا، وكل وسائل تنظيم النسل حلال ولا شيء فيها، ما دامت لا تسبب التعقيم أو الضرر.
- ◆ ثامن عشر: لا يجوز الإجهاض وإسقاط الحمل بعد نفخ الروح، أي بعد مائة وعشرين يومًا من تاريخ حصول الحمل، ويعتبر إسقاط الحمل في هذه الحالة جناية على حي، ولو كان الجنين مشوّهًا إلا في حالة واحدة وهي أن يكون في بقاء الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر محقق على حياة الأم بتقرير الأطباء المختصين ذوي الكفاية والأمانة؛ فيباح حينئذ لإنقاذ حياة الأم.
- ◆ تاسع عشر: لا يجوز الإجهاض قبل نفخ الروح، أي قبل مرور مائة وعشرين يومًا من تاريخ حصول الحمل إلا لعذر شرعي يبرر ذلك.
- ◆ عشرون: لا بأس بإتلاف الأجنة الزائدة عن الحاجة في عمليات التلقيح الصناعي قبل إتمام عملية الزراعة في الرحم، وذلك بتركها دون عناية طبية إلى أن تنتهي حياتها على الوجه الطبيعي.
- ◆ واحد وعشرون: يجوز إثبات النسب بالبصمة الوراثية إذا كان ذلك في عقد زواج صحيح أو فاسد أو وطء شبهة، وفي حالات التنازع على مجهول النسب، وحالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب، وحالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين.
- ◆ ثاني وعشرون: الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب غير معتد به شرعًا.



- ◆ ثالث وعشرون: انتهت الفتوى في الديار المصرية إلى المنع من ختان الإناث، بل تجريمه وتقدير عقوبات على من يزاوله من الأطباء أو غيرهم؛ بناءً على معطيات الطب الحديث.
- ◆ رابع وعشرون: اختيار ولي الأمر لرأي فقيهِ ملزماً، وله أن يقيّد المباح بالمنع منه أو بالأمر به، بحسب الحال والزمان والمكان، والحاجة أو الضرورة الداعية لذلك، وبالنظر إلى المصلحة، ويكون ذلك ملزماً.
- ◆ خامس وعشرون: جراحات التجميل لأمرٍ طبيٍّ يقرّره الطبيب للمصلحة بما لا يُلحق الضررَ بالإنسان فهي جائزة، أما عمليات تغيير الشكل من غير داعٍ طبيٍّ لذلك فهي حرام.
- ◆ سادس وعشرون: إذا كانت عملية تغيير الجنس بسبب ازدواجية الأعضاء عند الشخص، سواء تغلب أحد الجنسين على الآخر أو استويا فهي من قبيل التصحيح والتداوي المشروع، بل قد يجب علاجاً لذلك، أما إذا كانت لمجرد أن الإنسان يشعر بانتمائه للجنس الآخر، ويريد أن يتحول إليه فتحرم، وعليه أن يعالج نفسياً وعضوياً من هذا المرض.
- ◆ سابع وعشرون: يجوز تشريح جثة الميت إذا دعت الضرورة القصوى لذلك، كمعرفة سبب الوفاة، أو إخراج جنين حي من بطن المتوفاة، أو ما شابه ذلك.
- ◆ ثامن وعشرون: لا يجوز تشريح جثث الموتى للتعليم؛ لانتفاء الضرورة الملجئة بعد توفر نماذج المحاكاة.
- ◆ تاسع وعشرون: استنساخ الإنسان بصفة كلية حرام شرعاً، أما استنساخ جزء أو عضو من أعضائه لتعويض المريض عما يفقده أو لعلاج من بعض الأمراض فهو مشروع.
- ◆ ثلاثون: التأمين التعاوني والاجتماعي ومنه التأمين الصحي مشروع عند جماهير المعاصرين، والتأمين التجاري جائز كذلك على المختار للفتوى بدار الإفتاء المصرية، خلافاً لما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- ◆ واحد وثلاثون: لا يجوز للطبيب الامتناع عن إسعاف المريض أو مداواته إذا كان المريض في حالة مرضية لا تحتمل التأخير في العلاج، وكان الطبيب متخصصاً في مثل هذا النوع من المرض، ولم يوجد طبيب غيره.
- ◆ ثانٍ وثلاثون: امتناع الطبيب عن أداء الواجب الطبي في الحالات الإسعافية (حالات الضرورة) سببٌ لضمانه إذا ترتب على ذلك ضرر بالمريض.

- ◆ ثالث وثلاثون: يجوز إزالة الأنابيب وأجهزة التنفس عن المريض الميؤوس من شفائه والمتوقِّ إكلينيكيًّا، ولكن يترك حتى تتوقف مظاهر الحياة لديه بجميع علاماتها، أما إذا كانت الأجهزة لغرض آخر كالمساعدة على سحب السوائل لتيسير التنفس أو نحو ذلك فلا يجوز رفعها.
- ◆ رابع وثلاثون: يحرم الإقدام على إزهاق روح إنسان معصوم الدم وبه حياة مستقرة أو غير مستقرة، حتى ولو كانت بعض الظواهر الطبية أو غيرها تشير إلى عدم استمرارها أو كان ميؤوسًا من بقائها.
- ◆ خامس وثلاثون: تسبَّب الطبيب وخطؤه في مداواة المرضى يوجب عليه المسؤولية بحسب مدى مخالفته لأصول الإجراءات الطبية المعتمدة، ومدى تقصيره أو خطئه.
- ◆ سادس وثلاثون: لمنهج الفتوى في مواجهة الأوبئة أربع مراحل، هي: مرحلة التصوير، ومرحلة التكيف، ومرحلة الحكم، ومرحلة الإفتاء أو التنزيل.
- ◆ سابع وثلاثون: للفتوى دور مهم وعظيم في مواجهة الأوبئة، يمكن إجماله في نشر التوعية بالإجراءات الاحترازية والحث عليها، والتحذير من الشائعات، وتدعيم الجانب العقدي لدى المواطنين، وبث الأمل والطمأنينة لدى المواطنين.
- ◆ ثامن وثلاثون: أهمية الحث على اتباع الإجراءات الاحترازية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.
- ◆ تاسع وثلاثون: إذا كان المرض وباءً مستشريًا معديًا فإن اتخاذ أسباب الوقاية منه في مظان انتشاره ومواطن إمكان انتقال عدواه يكون واجبًا.
- ◆ أربعون: لولي الأمر الإلزام بارتداء الكمامة وسائر الإجراءات الوقائية، وله أن يوقع غرامة مالية على من يخالف ذلك.
- ◆ واحد وأربعون: يشرع الامتناع عن المصافحة خوفًا من الإصابة بعدوى فيروس كورونا.
- ◆ ثانٍ وأربعون: لولي الأمر أو من ينوب عنه من مسؤولي الدولة فرض حظر التجوُّل والتجمُّع في الأماكن المغلقة؛ للحد من انتشار فيروس كورونا.
- ◆ ثالث وأربعون: يجوز تعليق صلوات الجُمع والجماعات لتقليل انتقال العدوى وانتشار الوباء، ويجب على المواطنين امتثال مثل هذه القرارات والإجراءات الوقائية التي تتخذها الدول.
- ◆ رابع وأربعون: لا بأس بالتباعد بين المصلين في صلاة الجماعة احترازًا من الوباء، مع انتظام صفوفهم.
- ◆ خامس وأربعون: يجب تغسيل موتى كورونا وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم بحسب الاستطاعة مع أخذ الإجراءات الاحتياطية لعدم انتقال العدوى من أجسادهم إلى الأحياء، ولا بأس بتجهيز المتوقِّ بفيروس كورونا وتكفينه في كيس مناسب لحالته ومُعَدِّ لحفظه من تسريب السوائل، أو في تابوت.

- ◆ سادس وأربعون: لا يجوز التخلص من جثة المتوفى بكورونا عن طريق حرقها أو إذابتها؛ لمنافاته لتكريم الإنسان.
- ◆ سابع وأربعون: يجوز تعجيل الزكاة وتوجيهها للتخفيف من معاناة جائحة كورونا، بإعطاء للعاملين بالأجور اليومية ونحوهم ممن تأثرت معيشتهم بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا منها، وبصرفها لشراء وسائل الوقاية من فيروس كورونا للمحتاجين، ولتوفير أدوات الوقاية للأطباء والمرضى، ولعلاج غير المسلمين من مصابي كورونا وتوفير سبل الوقاية لهم.
- ◆ ثامن وأربعون: يجوز للمرضى المصابين بوباء كورونا المستجد أن يفطروا في شهر رمضان، ويجوز إفطار الطاقم المباشر لعلاج المصابين من أطباء وممرضين؛ لحاجتهم للتقوي لأنفسهم والتقوي على مهمتهم وكفاءة عملهم.
- ◆ تاسع وأربعون: يجوز تعليق الاعتكاف في المساجد ضمن الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا.
- ◆ خمسون: يجوز تعليق العمرة والحج، وقصره على الحجاج الموجودين داخل المملكة العربية السعودية، وتقليص أعدادهم بسبب انتشار وباء كورونا.
- ◆ واحد وخمسون: يستحب إنظار المعسر والصبر عليه وتأجيل الإجازات والمستحقات المالية للذين تأثروا بالركود الاقتصادي الذي سببته جائحة كورونا.
- ◆ ثانٍ وخمسون: تخفي مريض كورونا وهروبه من الحجر الصحي من الإفساد في الأرض والإضرار بالخلق.
- ◆ ثالث وخمسون: يجب الالتزام بتعليمات الجهات المسؤولة التي توجب الحجر الصحي على مريض فيروس كورونا.
- ◆ رابع وخمسون: يحرم شرعاً ويُجرَّم قانوناً تعمُد مصابي فيروس كورونا أو من يشتبه بإصابته حضورَ الجُمُع والجماعات والمحافل، ومخالطة الناس ومزاحمتهم في الأماكن والمواصلات العامة.
- ◆ خامس وخمسون: أخذ اللقاح واجب على من يفيد المختصون أن الحفاظ على صحته متوقف على تناول اللقاح وقاية أو علاجاً.
- ◆ سادس وخمسون: التوزيع العادل للقاحات كورونا ضمان وأمان للعالم كله.
- ◆ سابع وخمسون: إجراء تحليل الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا (PCR) أحد الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار الفيروس، وأولى مراحل العلاج.

- ◆ ثامن وخمسون: إجراء تحليل الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا (PCR) في نهار رمضان لا يفسد الصوم.
- ◆ تاسع وخمسون: التبرع ببلازما الدم من المتعافين من فيروس كورونا لحقن المصابين بها من إحياء النفس المأمور به شرعاً.
- ◆ ستون: يحرم بيع البلازما من المتعافين من فيروس كورونا.

\* \* \*



